

مَجْلَدُ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى ٣٥١



الرسائل المسئلة

الشريف المرتضى

علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

المجلد الثالث

(فتاوى الرسائل الكسائية)

تحقيق

د. محمد باقر الحائري

للمؤسسة الإسلامية للدراسات والبحوث



الرسائل والمسائل

الشَّرفُ المرتضى

عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّمِ الْهُدَى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)



المجلد الثالث

(نَتْمَةُ الرَّسَائِلِ الْكَلَامِيَّةِ)

تحقيق

عَدْلًا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ

مؤلفات الشَّرفِ المرتضى / ٣٥



الفهرس الإجمالي

- تتمّة الرسائل الكلاميّة..... ٧
- (٣٨) مسألة في الدليل على أنّ الجواهر مدركة..... ٧
- (٣٩) مسألة في علّة استحقاقه تعالى المدح على تركه القبيح..... ١٥
- (٤٠) مسألة في أنّ التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث..... ٣٣
- (٤١) مسألة في الألم ووجه الحسن فيه..... ٤٣
- (٤٢) مسألة في سبب تقديم أوّلية وجوب النظر على أصل وجوبه..... ٥٩
- (٤٣) مسألة في أنّ الجسم لم يكن «كائنًا» بالفاعل..... ٦٩
- (٤٤) مسألة في إبطال أحد الأدلّة على كون الصّفة بالفاعل..... ٧٩
- (٤٥) مسألة في مناقشة الدليل على أنّ الجوهر ليس محدثاً بمعنى..... ٨٩
- (٤٦) مسألة في وجه المناسبة بين الأفعال الشرعيّة وما هي لطف فيه..... ٩٧
- (٤٧) مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة..... ١٠٧
- (٤٨) مناظرة أبي العلاء المعريّ مع الشريف المرتضى..... ١٢٩
- (٤٩) المسائل المقدسيّات..... ١٤٧
- (٥٠) مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار..... ١٥٩
- (٥١) مسألة في المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء..... ١٧١
- (٥٢) دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء..... ١٨٧
- (٥٣) مسألة في ميراث الأنبياء..... ٢٠٣

- (٥٤) الرّسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة ٢١١
- (٥٥) مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر ٢٢٩
- (٥٦) مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام ٢٤٣
- (٥٧) مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته و عدمه ٢٥٧
- (٥٨) مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته ٢٦٩
- (٥٩) مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمّتهم ٢٧٧
- (٦٠) مسألة في علّة خذلان أهل البيت و عدم نصرتهم ٢٨٧
- (٦١) مسألة في الجواب عن الشُّبهات الواردة في خبر الغدير ٣١٣
- (٦٢) مسألة في علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكرٍ ٣٢٥
- (٦٣) مسألة في علّة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقّه بعد ٣٣٩
- (٦٤) إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر ٣٥٣
- (٦٥) مسألة أخرى حول إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر ٣٨١
- (٦٦) المسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام ٣٨٩
- (٦٧) مسألة في فذك ٣٩٧
- (٦٨) مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام ٤٠٧
- (٦٩) رسالة في غيبة الحجّة ٤١٥
- (٧٠) فصل في الغيبة ٤٣١
- (٧١) فصل: في الإمامة بعد القائم عليه السلام ٤٣٩
- (٧٢) مسألة في الرّجعة من جملة «الدّمشقيّات» ٤٤٥
- (٧٣) مسألة في حكم عبادة ولد الزنا ٤٥٧
- (٧٤) أقاويل العرب في الجاهليّة، ومذاهب عبدة الأصنام ٤٦٥

تتمة الرسائل الكلامية

(٣٨)

مسألة في الدليل على أن
الجواهر مُدرَكة

مقدمة التحقيق

ظهر خلاف بين العلماء حول كون الجوهر مُدْرَكًا بالإدراك الحسي، وهل يمكن رؤية الجوهر أو لمسه، أو لا؟

فذهب الفلاسفة بصورة عامة إلى عدم كون الجوهر مُدْرَكًا بالحواس، وأنه لا يوجد حس قادر على إدراك الجواهر^١.

فيما صرح بعض المتكلمين بإمكان إدراك الجوهر بالحس، وأنه يمكن رؤيته ولمسه^٢.

وينبغي الإشارة إلى أن مصطلح «الإدراك» عند المتكلمين يُقصد به الإدراك الحسي، ولذلك عندما يقال: «إن الجواهر مُدْرَكَة»، فالمقصود بذلك أنها مُدْرَكَة إدراكاً حسياً^٣.

وقد ذكر الشريف المرتضى في هذه المسألة المختصرة دليلاً على أن الجواهر مُدْرَكَة، ولم يناقشه ممّا يدلّ على قبوله به.

والدليل هو: لو أخبر النبي بأن زيداً في الدار، وأن هناك جسماً معيناً في الدار، ثم دخلنا الدار، وشاهدنا زيداً وذلك الجسم كما أخبر به النبي، ففي هذه الحالة سوف

١. راجع: نهاية الحكمة، ص ٣٠٣.

٢. راجع: المقدمة في المدخل إلى صناعة علم الكلام (في: ضمن الرسائل العشر)، ص ٦٧؛ الحدود، للنيسابوري، ص ٣٠.

٣. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٦٤؛ ج ٢، ص ٢٦٢؛ الاقتصاد، ص ٣٩.

يَقْوَى عِلْمُنَا السَّابِقَ، فَقَدْ كُنَّا قَدْ عَلِمْنَا سَابِقاً بِذَلِكَ بِوَاسِطَةِ خَبَرِ النَّبِيِّ، وَالْآنَ عَلِمْنَا بِهِ بِوَاسِطَةِ الْمَشَاهِدَةِ وَالْإِدْرَاكِ الْحَسِّيِّ، وَلَوْلَا أَنَّ الْمَشَاهِدَةَ وَالْإِدْرَاكِ الْحَسِّيَّ تَعَلَّقَا بِجَوْهَرٍ زَيْدٍ وَذَلِكَ الْجِسْمَ الْمَعْيَنَ، لَمَا أَزْدَادَ عَلِمْنَا، وَلَمَا قَوِيَ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ مَتَعَلِّقَ خَبَرِ النَّبِيِّ وَالْإِدْرَاكِ الْحَسِّيِّ وَاحِدٌ وَهُوَ الْجَوْهَرُ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْإِدْرَاكِ الْحَسِّيَّ تَعَلَّقَ بِالْجَوْهَرِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

عنوان الرسالة

لقد طبعت هذه المسألة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٦ في ضمن «مسائل شتى» تحت عنوان: «الدليل على أَنَّ الجواهر مدرّكة». وهذه الطبعة هي المقصودة بـ «المطبوع» في التحقيق الحالي. كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٩٣ تحت عنوان: «في الجواهر المدرّكة»، وهو عنوان معبر عن محتوى المسألة.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٥٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٤٠١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في

الصفحة (٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».

٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٨١)

من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في

الصفحة (٢٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «هـ».

٨. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة

(٢٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٩. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة

(١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ث».

١٠. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة

(١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».

١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع

في الصفحة (٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

[مسألة في الدليل على أن الجواهر مُدركة]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

أُسْتَدِلَّ عَلَى أَنَّ الْجَوَاهِرَ مُدْرَكَةٌ: بِأَنَّ النَّبِيَّ لَوْ خَبَّرَ بِأَنْ زِيدَ فِي الدَّارِ أَوْ كَوَّنَ^١ جِسْمَ مَخْصُوصٍ فِيهَا، ثُمَّ أَدْرَكَنَاهُ عَلَى حَدِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ، لَقَوِيَ^٢ الْعِلْمُ بِذَلِكَ؛ فَلَوْلَا أَنَّ الْإِدْرَاكَ تَنَاوَلَهُ لَمَا وَجَبَ قُوَّةُ الْعِلْمِ لَمَّا كَانَ مُتَنَاوِلَ الْخَبَرِ وَالْإِدْرَاكِ وَاحِدًا؛ إِذْ لَوْ كَانَ مُخْتَلِفًا لَمَا وَجَبَ^٣ ذَلِكَ.

١. في «ب، ث، ج، د، ص، ط، هـ، ي» والمطبوع: «وكون».

٢. في «هـ» والمطبوع: «تقوى».

٣. في «هـ» والمطبوع: «أوجب».



(٣٩)

مسألة في علة استحقاقه تعالى
المدح على تركه القبيح

مقدمة التحقيق

تمكّن الشريف المرتضى خلال عقود طويلة من الدراسة و البحث و التدقيق في المسائل العلمية المختلفة، من أن يتحوّل إلى قِمة فكرية متأقّة في مختلف المجالات العلمية، و منها مجال علم الكلام، و قد سمحت له قدراته العلمية بأن يمتلك الجرأة على مخالفة كبار العلماء و المتكلمين، و أن يناقشهم مناقشة النّدّ للنّدّ، و شعاره في ذلك: متابعة الدليل فوق كلّ الاعتبارات، و إن أدّى ذلك إلى كثرة المخالفين و قلة الموافقين. فقد قال في بداية الرسالة التي بين أيدينا: «اعلم أنّه لا يجب أن يوحش من المذهب فقّدُ الذاهب إليه، و العاثر عليه؛ بل ينبغي أن لا يوحش منه إلّا ما لا دلالة له تعضده، و لا حجة تعمده».

إنّ هذه الكلمة المهمة تذكرنا بكلمة شبيهة بها قالها شيخه و أستاذه المفيد (ت ٤١٣هـ)، حيث قال عند اختياره لأحد آرائه الكلامية:

و قد جمعتُ فيه بين أصول يختصّ بي جمعها دون من وافقني في العدل و الإرجاء بما كشف لي النظر عن صحّته، و لم يوحشني من خالف فيه؛ إذ بالحجة لي أتمُّ أنسٍ، و لا وحشة من حقّ، و الحمد لله^١.

و في هذه الرسالة تعرّض الشريف المرتضى إلى مسألة دقيقة من مسائل علم الكلام، و هي البحث عن وجه استحقاق الله تعالى المدح على تركه للقبيح؛ فإنّ من

الواضح أَنَّهُ تعالى يستحقُّ المدح على ذلك، و لكن ما هو الدليل على ذلك؟ و ما هو التحليل الصحيح له؟

و للإجابة على ذلك قام الشريف المرتضى بطرح تحليل جديد، و هو أَنَّهُ تعالى عندما لا يفعل القبيح، فهو لا يستحقُّ المدح المتعلق بالأفعال؛ لأنَّه لم يفعل شيئاً، و إنما يستحقُّ المدح من جهة أخرى، و هي أَنَّهُ يمتلك صفات رفيعة من الكمال - مثل علمه بقبح القبيح و استغناؤه عن فعله - تقتضي أن لا يختار فعل القبيح، فإنَّ امتلاكه لهذه الصفات الرفيعة هي التي جعلته يستحقُّ المدح على ترك القبيح.

و بعد أن بيّن رأيه حول السبب المقتضي لتركه تعالى القبيح، أخذ يبيّن خطأ ما ذكره المتكلمون حول ذلك، حيث ذكروا أَنَّهُ تعالى لا يفعل القبيح لأنَّ له صوارف عنه، أو لأنَّه لا داعي له إلى فعله، و لأجل ذلك استحقَّ المدح على ترك القبيح.

لكنَّه أشكل على هذا التحليل بأنَّه سوف يؤدي إلى أن يكون القديم تعالى كالمُلجأ إلى عدم الفعل، و حينئذ سوف لن يستحقَّ المدح؛ لأنَّنا نرى أنَّ المُلجأ إلى أن لا يقتل نفسه مثلاً لا يستحقَّ المدح؛ لأنَّ له صارفاً قوياً عن ذلك.

إذن أنَّ ما ذكره المتكلمون لتوجيه استحقاقه تعالى المدح - و هو وجود الصارف - غير مقبول؛ فإنَّه يؤدي إلى أن يكون كالمُلجأ، فلا بدَّ من الذهاب إلى التحليل الذي ذكره الشريف المرتضى.

و لا يصحَّ أن يفرقوا بين الأمرين بأنَّ الصارف عند من لم يقتل نفسه يصل إلى حدِّ الإلجاء إلى ترك القبيح (قتل نفسه)؛ و ذلك بسبب علمه بالمضرة التي سوف تلحقه، و لأجل هذا الإلجاء لا يستحقُّ المدح، بينما الصارف في القديم تعالى لا يصل إلى حدِّ الإلجاء؛ لأنَّه لا مضرة تلحقه بفعل القبيح، فلا يكون تركه للقبيح لأجل دفع الضرر الذي يلحقه.

إنَّ هذا الكلام لا يصحُّ؛ لأنَّ المدار على المعاني لا الألفاظ، فإنَّ الإنسان صار مُلجأ

لوجود الصارف القوي له عن القبيح، وهذا الصارف القوي موجود في القديم تعالى أيضاً، فسوف يكون كالمُلجأ ولا يستحقّ المدح، سواء كان سبب الصارف العلم بالمضرة أو لا، و سواء سَمِيَ القديم مُلجأً أو لا. و سبب عدم تسميته بذلك هو أنّ مصطلح المُلجأ يُطلق على من ألجأ غيره إلى فعلٍ أو تركٍ، والقديم تعالى لا يمكن لأحد أن يُلجأه إلى شيء.

وإذا أجابوا بأنّ علة الإلجاء إما المنع وإما العلم بالمضرة ولا ثالث لها، وبما أنّ الله تعالى منزه عن كلا الأمرين فلا يكون مُلجأً أو كالمُلجأ كما ادّعتهم.

و الجواب: أولاً: أنّ علة الإلجاء و سقوط المدح عمّن ترك القبيح بسبب علمه بالمضرة، هو وجود الصارف القوي، وهذا الصارف موجود في القديم تعالى؛ لعلمه بالقبيح و غناه عنه، فلا يستحقّ المدح سواء سَمِيَ ملجأً أو لا.

وثانياً: أنّ عوامل الإلجاء غير محصورة بالأمرين اللذين ذكروهما، فهناك عامل ثالث، وهو: أن يُعلم الله تعالى القادر أنّه متى أراد أن يفعل الفعل منعه منه، فإنّ سبب حصول حكم الإلجاء في ذينك الأمرين هو وجود الصارف القوي عند تحققهما، وهذا الصارف القوي موجود أيضاً في العامل الثالث.

وبهذا كله اتضح أنّ الصارف القوي يجعل القديم كالمُلجأ، فلا يستحقّ المدح. وإذا قالوا: إنّ مع وجود الصارف قد يُستحقّ المدح، ومثاله أن يكون شخصٌ مخيراً بين الصدق والكذب لأجل تحصيل شيء، فهو في هذه الحالة لا يختار إلا الصدق، و في نفس الوقت سوف يستحقّ المدح على ترك القبيح (الكذب)، مع وجود الصارف عن الكذب، وهذا الصارف هو الاستغناء بالصدق عن الكذب، و كذلك الله تعالى فمع وجود الصارف - وهو استغناؤه بعلمه و غناه عن القبيح - فإنّه يستحقّ المدح على ترك القبيح.

فالجواب: لا نوافق على استحقاق تارك الكذب في المثال - مع وجود الصارف - المدح. وعلى فرض استحقاقه المدح، فما الفرق بين هذه الحالة و حالة الإلجاء، ففي

كلا الحالتين يوجد صارفٌ و يقينٌ بترك القبيح؟ فلماذا يستحق المدح في هذه الحالة دون حالة الإلجاء؟ وأيضاً على فرض التسليم باستحقاقه المدح فهو يفتقر عن القديم تعالى؛ لأن له منفعة وداعياً إلى الكذب، وقد تركه فيستحق المدح، وإن كان له صارف عنه بوجود الصدق، بينما ليس للقديم تعالى منفعة وداعٍ إلى فعل القبيح، فلا يستحق على تركه المدح مع وجود الصارف.

وبهذا اتضح أنه مع وجود الصارف القوي فقط يسقط استحقاق المدح على ترك القبيح، إلا إذا كانت هناك منفعة وداعٍ إلى فعل القبيح.

فإذا قيل: يلزم من هذا أن لا يستحق القديم تعالى المدح على فعل الواجب؛ لأنه لا داعي له إلى تركه.

فالجواب: أنه لا يستحق المدح الذي يستحق على الفعل؛ لأنه لا داعي له إلى تركه، ولكنه يستحق المدح لكونه يمتلك صفات رفيعة من الكمال - من قدرة و علم و حكمة - جعلته يفعل الواجب، كما قلنا إنه يستحق المدح لتركه القبيح لأجل امتلاكه هذه الصفات.

وأما فعل الإحسان - وهو غير واجب - فيستحق الله تعالى عليه المدح الذي يستحق على الفعل؛ لأن الدواعي و الصوارف فيه متساوية، فيستحق المدح باختياره الفعل.

و أشار الشريف المرتضى أيضاً إلى أنه بعد التسليم بما ذهب إليه من أن استحقاق المدح على ترك القبيح ناشيء من وجود صفات نفسية عنده تعالى اقتضت تركه للقبيح، قد يقال: هذا النوع من المدح يمكن أن يستحقه الإنسان أيضاً فيما لو ترك القبيح و استغنى عنه بالحسن، كما في مثال الصدق و الكذب. فالجواب: أن القديم تعالى ترك القبيح لامتلاكه صفات نفسية ذاتية، بينما ترك الإنسان للقبيح كان لأمر عارض، وهو استغناؤه عنه بالحسن، لا لصفة ذاتية.

لقد سمحت مقدرة الشريف المرتضى الكبيرة على المناقشة إلى أن يخالف كبار

المتكلّمين في هذه الرسالة، ولم يأبه بذلك؛ لأنّ رائده في ذلك هو الدليل الواضح و الحجّة المقنعة.

و قد قام الشريف المرتضى بتأليف هذه الرسالة في صفر من سنة ٤٢٧هـ؛ أي بعد تجاوزه السبعين من عمره، و بلوغه مرتبة رفيعة من النضج الفكري و الكمال العلمي.

عنوان الرسالة

لقد طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣١ في ضمن «مسائل شتّى» تحت عنوان: «استحقاق مدح البارى على الأوصاف». لكنّه عنوان عام؛ فإنّ البحث يدور حول وجه استحقاق البارى تعالى المدح لترك القبيح خاصّة، لا حول وجه استحقاقه المدح على جميع الصفات.

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٢٢، تحت عنوان: «القديم لا يفعل القبيح». و هذا العنوان أجنبى عن البحث؛ فإنّ البحث لا يدور حول أنّه تعالى يفعل القبيح أو لا يفعله، وإنّما حول بيان سبب استحقاقه المدح عند تركه القبيح. فالأولى تسمية الرسالة: «علّة استحقاقه تعالى المدح على تركه القبيح».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة (٣٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة

- (٤٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٦٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (١٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٢٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهرى رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٣١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
١٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٦٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».
١٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٢٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«و».
١٤. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحة (٩٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ك».

[مسألة في علة استحقاقه تعالى المدح على تركه القبيح]^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة خَرَجَتْ فِي صَفَرٍ^٢ سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ:
قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُوْحَشَ مِنَ الْمَذْهَبِ فَقَدْ ذَاهَبَ إِلَيْهِ وَالْعَائِرِ^٣
عَلَيْهِ؛ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوْحَشَ مِنْهُ^٤ إِلَّا مَا لَا دَلَالَهَ لَهُ^٥ تَعْضُدُهُ^٦ وَلَا حُجَّةَ تَعْمِدُهُ^٧.
وَلَمَّا فَكَّرْتُ فِيمَا يَمْضِي كَثِيرًا فِي الْكُتُبِ، مِنْ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ
عَلَى^٨ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ، رَأَيْتُ^٩ أَنَّ إِطْلَاقَ ذَلِكَ مِنْ^{١٠} غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَتَرْتِيبٍ
غَيْرِ صَحِيحٍ عَلَى مُوجِبِ الْأَصُولِ الْمُتَمَهِّدَةِ^{١١}.
وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ^{١٢} لَمْ يَفْعَلِ الْقَبِيحَ لَا يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ

١. طُبِعَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ فِي ضَمَنِ رِسَالَتِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى تَحْتَ عُنْوَانٍ: «اسْتِحْقَاقُ مَدْحِ الْبَارِي عَلَى الْأَوْصَافِ».
٢. فِي «ك، ل، م، و، ي»: «- صفر».
٣. فِي «أ، س، ش، ه» وَالْمَطْبُوعُ: «وَالْعَائِرِ». وَفِي «ب، ج، ط، ع»: «وَالْغَائِرِ».
٤. فِي «ه» وَالْمَطْبُوعُ: «عَنْهُ».
٥. فِي «ش، ه» وَالْمَطْبُوعُ: «- لَهُ».
٦. فِي «ك، ل، م، ه، و» وَالْمَطْبُوعُ: «يَعْضُدُهُ».
٧. فِي «أ، ب، ج، س، ط، ع»: «بِقِصْدِهِ وَلَا حُجَّةَ بَعْدَهُ» بَدَلَ «لَهُ تَعْضُدُهُ، وَلَا حُجَّةَ تَعْمِدُهُ».
٨. فِي «ه» وَالْمَطْبُوعُ: «عَلَيْهِ».
٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَرَأَيْتَ».
١٠. فِي «ه» وَالْمَطْبُوعُ: «- مِنْ».
١١. فِي «أ، س، ه» وَالْمَطْبُوعُ: «الْمُتَمَهِّدَةِ». وَفِي «ك، ل، م، و»: «الْمُتَعَمِّدَةِ».
١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ إِنَّهُ».

التابع للأفعال، لكنّه يَسْتَحِقُّ المَدَحَ بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ تَعَالَى عَلَى صِفَاتٍ تَقْتَضِي أَنْ لَا يَخْتَارَ فِعْلَ الْقَبِيحِ؛ كَمَا يَسْتَحِقُّ تَعَالَى المَدَحَ بِكَوْنِهِ قَدِيمًا وَعَالِمًا وَحَيًّا وَقَادِرًا، وَإِنْ كَانَ هَذَا المَدْحُ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ لَيْسَ هُوَ كَالْمَدْحِ المُسْتَحَقُّ عَلَى الأَفْعَالِ. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ - جَلٌّ وَعَزٌّ - [إِذَا كَانَ] لَا يَخْتَارُ الْقَبِيحَ؛ إِمَّا لثُبُوتِ الصَّارِفِ عَنْهُ وَهُوَ كَوْنُهُ تَعَالَى عَالِمًا بِقُبْحِهِ وَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ لَا دَاعِيَ لَهُ إِلَى فِعْلِهِ^١ - عَلَى اخْتِلَافِ عِبَارَةِ الشُّيُوخِ عَنْ ذَلِكَ -، فَجَرَى^٢ مَجْرَى مَنْ لَا يَخْتَارُ الْقَبِيحَ مِمَّا بِالْإِلْجَاءِ إِلَى أَنْ لَا يَفْعَلَهُ فِي أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ مَدْحًا. أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا^٣ لَا يَسْتَحِقُّ المَدْحَ بَأَنِّ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ وَلَدَهُ وَيُتْلِفُ أَمْوَالَهُ؟ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ وَقَوُّهُ مِنْهُ؛ لِلصَّارِفِ الْقَوِيِّ عَنْهُ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِالْإِلْجَاءِ، وَيَقُولُوا: ^٤إِنْ أَحَدُنَا مُلْجَأٌ إِلَى أَنْ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ وَيُتْلِفُ مَالَهُ؛ لِلْمَضْرَّةِ الَّتِي تَلْحَقُهُ بِذَلِكَ^٥، وَالْقَدِيمُ تَعَالَى غَيْرُ مُلْجَأٍ إِلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ الْقَبِيحَ؛ لِأَنَّ الْمَضَارَّ الَّتِي بِهَا يَكُونُ الْإِلْجَاءُ لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ. وَذَلِكَ أَنَّ الْمُعْوَلَ عَلَى الْمَعَانِي دُونَ الْعِبَارَاتِ، وَإِنَّمَا^٦ كَانَ أَحَدُنَا مُلْجَأً إِلَى أَنْ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ^٧ لثُبُوتِ الصَّارِفِ الْقَوِيِّ عَنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَهُ وَحَالَهُ

١. فِي المَطْبُوعِ: «أَنَّهُ لَا دَاعِيَ إِلَى فِعْلِهِ» بَدَلَ «لَا دَاعِيَ لَهُ إِلَى فِعْلِهِ».

٢. جَوَابُ «إِذَا». وَالْأَنْسَبُ حَذْفُ الْفَاءِ.

٣. فِي «د، ل، م، و، ي» وَالمَطْبُوعِ: «أَحَدًا».

٤. فِي «ش، هـ» وَالمَطْبُوعِ: «وَيَقُولُونَ».

٥. فِي «هـ» - «لَا». وَفِي المَطْبُوعِ جُعِلَتْ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٦. وَلِذَلِكَ لَا يَسْتَحِقُّ المَدْحَ، خِلَافًا لِلْقَدِيمِ تَعَالَى.

٧. فِي «د، ل، م، و، ي»: «وَأِنْ».

٨. فِي «أ، س»: «إِلَّا أَنْ لَا يَقْبَلَ نَفْسَهُ». وَفِي «هـ»: «إِلَى أَنْ يَقْتُلَ نَفْسَهُ». وَفِي المَطْبُوعِ: «إِلَى أَنْ [لَا]

يَقْتُلُ نَفْسَهُ». وَمِنْ قَوْلِهِ: «وَيُتْلِفُ مَالَهُ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ج، ع».

هذه، وهذه حال القديم تعالى^١ في كونه غير فاعل القبيح. ولا اعتبار بتسمية المُلجأ بأنه «مُلجأ فاعل»؛^٢ لأن ذلك إنما اعتُبر استعماله فيمن^٣ ألجأه غيره وحمّله^٤ إما على أن يفعل أو على أن لا يفعل.

وقولهم في الكتّاب: «إن الإلجاء إذا لم يكن من باب المنع، فلا يحصل إلا بالمضار الحاضرة» تحكّم^٥ غير مسلم؛ لأن الإلجاء في الموضع الذي ذكره^٦ معلوم سقوط المدح فيه، فيحتاج^٧ أن يُعلّل بأنه لم يسقط المدح فيه عن الفاعل؟ وإذا فعلنا ذلك^٨ لم نجد له علة إلا خلوص^٩ الصارف^{١٠}، وأنه لا يجوز من العاقل^{١١} والحال هذه أن يفعل ما خلص الصارف عن فعله^{١٢}.

وهذا^{١٣} بعينه ثابت في الأفعال القبيحة مع الله تعالى؛ لأنه - جلّ اسمه - لا يجوز البتة أن يختار القبيح؛ لأنّ علمه بقبحه وبأنه غني عنه صارف، لا^{١٤} يجوز

١. وهي وجود الصارف القوي فيه. فالمدار على وجود الصارف القوي في عدم استحقاق المدح، سواء سُمي مُلجأ أو لم يُسم.
٢. من قوله: «القبيح ولا اعتبار...» إلى هنا ساقط من جميع النسخ والمطبوع سوى «أ، س». ولعل الصواب في العبارة: «بأنه مُلجأ إلى الفعل» بدل «بأنه مُلجأ فاعل».
٣. في «ك، ل، م، و، ي»: «فيما».
٤. في «ك، ل»: «- وحمّله».
٥. في «أ، د، س، ك، ل، م، و، ي»: «بحكم».
٦. وهو وجود المضار.
٧. في المطبوع: «إلى».
٨. أي إذا بحثنا عن علة سقوط المدح.
٩. في «ط»: «خلاص». وفي «ك، ل»: «خلوصه عن». وفي «م، و، ي»: «خلوص عن».
١٠. وهذه العلة موجودة في القديم تعالى، فلا يستحق المدح على كلامهم.
١١. في «أ، س»: «العامل». وفي «ب، ج، ط، ع»: «القاتل».
١٢. الجارّ والمجرور متعلّق بـ «الصارف».
١٣. أي خلوص الصارف.
١٤. في «ك، ل، هـ» والمطبوع: «فلا». وفي «م، و، ي»: «ولا».

معه وقوع القبيح على وجه من الوجوه، فينبغي أن يسقط المدح كما سقط^١ في الموضع الذي ذكروه. وليس بنا حاجة إلى المضايقة في تسمية ذلك «إلجاء»، فلا معنى للخلاف في العبارات.

وكيف يجوز أن نقول^٢: «إن^٣ حكم الإلجاء مقصور على المضار الحاضرة»^٤ وعندنا أن هاهنا ضرباً من الإلجاء بغير المضار، وهو أن يعلم الله تعالى القادر أنه متى رام الفعل منعه منه^٥؟

فإذا قالوا: إن الإلجاء إذا لم يكن بالمنع - وهو الوجه^٦ الذي ذكرتموه^٧ - فلا يكون إلا^٨ بالمضار.

قلنا: إذا كان الإلجاء قد^٩ يكون بالمضار وقد يكون بالوجه الذي سمّيته منعه^{١٠}، فألا جاز ثالث^{١١}، وهو الموضع^{١٢} الذي^{١٣} أشرنا إليه^{١٤}؛ لمساواته في

١. في «هـ» والمطبوع: «يسقط». ٢. في «أ، س، ك، ل، م، هـ، و، ي»: «أن يقول».

٣. في «ط، هـ»: والمطبوع: - «إن».

٤. في المطبوع: «الحاصلة».

٥. وهذا غير الإلجاء الذي يحصل بالمنع، كما سوف يأتي بعد قليل.

٦. في المطبوع: «وجه».

٧. وهو أن يعلم الله تعالى القادر أنه متى ما رام الفعل منعه منه. وسوف يأتي في الجواب أنه غير المنع، خلافاً لما جاء هنا.

٨. في المطبوع: - «إلا».

٩. في «ك، ل» - «قد». وفي المطبوع: «فلا».

١٠. في «هـ»: «سمعتهم» بدل «سمّيته منعه». وفي المطبوع: - «منعه».

١١. في «ك، ل»: «فالإلجاء ثابت» بدل «فألا جاز ثالث». وفي المطبوع: «ثالث» بدل «ثالث».

١٢. في المطبوع: «الوضع».

١٣. من قوله: «سمّيته منعه» إلى هنا ساقط من «ط».

١٤. وهو أن يعلم الله تعالى القادر أنه متى ما رام الفعل منعه منه.

الحُكْمُ لِلْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُمَهُمَا؟ لِأَنَّ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ عَنَيْتُمَا^١ [الإِلْجَاءَ] عَلَيْهِمَا^٢، إِنَّمَا كَانَ لُهُمَا حُكْمُ الْإِلْجَاءِ لِخُلُوصِ^٣ الصَّارِفِ وَالْقَطْعِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَجُوزُ الْبَتَّةَ وَقَوْعُهُ، وَهَذَا^٤ ثَابِتٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ ثَبَتَ^٥ أَنَّ أَحَدَنَا^٦ لَوْ اسْتَغْنَى بِحَسَنِ عَنْ قَبِيحٍ، بَأَن يُقَدَّرَ وَصُولُ صَاحِبِهِ إِلَى دِرْهِمٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَصِلُ إِلَيْهِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ - وَحَالُهُ هَذِهِ - إِلَّا الصَّدَقَ؛ وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنَ الْقَبِيحِ مَعَ ثُبُوتِ الصَّارِفِ عَنْهُ^٧، وَهُوَ الْاسْتِغْنَاءُ بِالصَّدَقِ عَنْهُ. فَتَعْلَمُ^٨ بِذَلِكَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ إِذَا^٩ لَمْ يَفْعَلِ الْقَبِيحَ^{١٠}؛ لِأَنَّ الْحَالَيْنِ وَاحِدَةً^{١١} قُلْنَا: وَمَنْ الَّذِي يُسَلِّمُ لَكُمْ أَنَّ أَحَدَنَا إِذَا اسْتَغْنَى بِالصَّدَقِ عَنِ الْكَذِبِ وَحَالُهُ مَا ذَكَرْتُمْ^{١٢}، يَسْتَحِقُّ^{١٣} بِامْتِنَاعِهِ مِنَ الْكَذِبِ مَدْحًا؟ فَذَلُّوا^{١٤} عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ دَعَا

١. في «أ، س، هـ»: «عَنَيْتُمْ». و«عَنَيْتُهُ» أي: حبسته حبساً طويلاً. لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٢ (عنو).

٢. في «هـ» والمطبوع: -«عليهما».

٣. في المطبوع: «لخُلُوه من» بدل «لخُلُوص».

٤. في «هـ» والمطبوع: «وهنا».

٥. في «أ، س»: «بَيَّنَّا».

٦. في «ك، ل»: «أَنَا نمدح بما». وفي «م، و»: «أَنَا حمد بها». وفي «ي»: «أَنَا حمدتها».

٧. وبذلك لا يكون ثبوت الصارف مانعاً من استحقاق المدح.

٨. في «أ، س، هـ» والمطبوع: «فيعلم».

٩. في «هـ» والمطبوع: «وإذا».

١٠. لثبوت الصارف فيه.

١١. فالقديم تعالى لا يفعل القبيح لاستغناؤه عنه أيضاً.

١٢. في «د، ك، ل، م، و، ي»: «ذَكَرْتُمُوهُ ثَمَّ» بدل «ذَكَرْتُمْ».

١٣. في المطبوع: «يَسْتَحَقُّهُ».

١٤. في «أ، س»: «ذَلُّوا فَذَلُّوا». وفي «هـ»: «فَذَلِّي». وفي المطبوع: «فَذَلَّ».

منكم. وهَيَّاتَ أَنْ يَتَمَكَّنُوا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يَسْتَحِقَّ مَدْحاً - وَحَالَهُ هَذِهِ - عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنَ الْقَبِيحِ، لَجَازَ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْمَدْحَ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنَ الْقَبِيحِ مَعَ الْإِلْجَاءِ؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَالصَّوَارِفُ ثَابِتَةٌ، وَالدَّوَاعِي مُرْتَفِعَةٌ، وَالْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ - وَحَالَهُ هَذِهِ - حَاصِلٌ؟

عَلَى أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ اسْتَحَقَّ الْمَدْحَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - وَإِنْ [كَانَ] الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الْوَاضِحُ^١ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ^٢ أَنْ يَسْتَحِقَّه - بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى فَرْقٌ؛^٣ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَهُ^٤ مَنَفَعَةٌ فِي الْكَذِبِ وَدَاعٍ إِلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنْ اسْتَغْنَى عَنْهُ بِالصَّدَقِ الَّذِي قَرَرْنَا تَسَاوِيَهُمَا^٥ فِيمَا يَصِلُ إِلَيْهِ بِهِمَا مِنَ النِّفْعِ^٦، وَالْقَدِيمُ تَعَالَى لَا حَاجَةَ لَهُ وَلَا مَنَفَعَةَ تَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ^٧، وَكَوْنُ^٨ أَحَدِهِمَا قَبِيحاً^٩ صَارَفٌ خَالِصٌ عَنْ^{١٠} فِعْلِهِ وَ

١. فِي «هـ»: «الصَّحِيحُ الْأَصَحُّ» بَدَلَ «الصَّحِيحِ الْوَاضِحِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «أَيْضاً الْأَصَحُّ» بَدَلَهَا.

٢. مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ك، ل، م، و، ي».

٣. فِي «ك، ل، م، و، ي» - «فَرْقٌ».

٤. فِي «هـ» وَالمَطْبُوعِ: - «فَرْقٌ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَهُ».

٥. فِي «هـ» وَالمَطْبُوعِ: - «اسْتَغْنَى عَنْهُ بِالصَّدَقِ الَّذِي قَرَرْنَا تَسَاوِيَهُمَا». وَالضَّمِيرُ فِي «تَسَاوِيَهُمَا» رَاجِعٌ إِلَى الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ.

٦. فِيمَا يُمْكِنُ تَقْبُلُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْمَدْحَ عَلَى تَرْكِهِ الْكَذِبَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى أَيِّ حَالٍ تَرَكَّ مَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ، وَإِنْ اسْتَغْنَى عَنْهُ بِالصَّدَقِ، خِلَافاً لِلْقَدِيمِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ بَتَرَكِهِ الْكَذِبَ لَمْ يَتْرَكْ مَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ.

٧. أَيْ بِالصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، أَوِ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ.

٨. فِي «هـ» وَالمَطْبُوعِ: - «الْأَمْرَيْنِ، وَكَوْنُ».

٩. فِي «أ، ب، ج، س، ش، ط، ع، هـ» وَالمَطْبُوعِ: «قَبِيحٌ».

١٠. فِي «هـ» وَالمَطْبُوعِ: «مِنْ».

استحقاق المدح مع ذلك بعينه.^١

فإن قالوا: فيجب على هذا أن لا يمدح من لم يفعل^٢ القباح حتى يعلم من حاله أنه امتنع مع^٣ الحاجة إليها وأنه ليس بمستغن عنها!

قلنا: كذلك يجب^٤، و من الذي يقول إن كل ممتنع من القبيح بالإطلاق يستحق المدح؟! أو لسا نقول كلنا إن من لم يفعل القبيح^٥ لا لقبحه بل لغير ذلك لا يستحق مدحاً؟! فنحن لا نمدح الممتنع من القبيح إلا بعد أن نعلم أنه امتنع منه لقبحه، وكذلك لا نمدحه^٦ إلا إذا علمنا أن^٧ له إليه داعياً، و^٨ لا نمدحه^٩ مع خلوص^{١٠} الصوارف عنه.

فإن قالوا: فيجب على هذا المذهب أن لا^{١١} يستحق [تعالى] المدح على^{١٢} فعل الواجب.

قلنا: أما الضرب من المدح الذي يستحق على الأفعال، فيجب أن لا يستحقه

١. أي وهو في نفس الوقت صارف عن استحقاق المدح.

٢. في «أ، س»: «فيه». وفي «م»: «من له بفعل» بدل «من لم يفعل». وفي «ه» والمطبوع: «من لا يفعل» بدلها. وفي «و»: «له بفعل». وفي «ي»: «من له بفعل».

٣. هكذا في «س، ش، ه» والمطبوع. وفي سائر النسخ: «من».

٤. في «ه» والمطبوع: «يجب».

٥. من قوله: «بالإطلاق يستحق...» إلى هنا ساقط من «ش، ه» والمطبوع.

٦. في «ه»: «لا قدحه»، وفي المطبوع: «لا قدح» بدل «لا نمدحه».

٧. في «ش، ه» والمطبوع: «أن». وفي «ع»: «أنه».

٨. من قوله: «لا نمدحه...» إلى هنا ساقط من «د، ك، ل، م، و، ي».

٩. في «ه» والمطبوع: «و لا لمدحه».

١٠. في المطبوع: «خلوه من» بدل «خلوص».

١١. في «ه» والمطبوع: «على هذا المذهب أن لا».

١٢. في المطبوع: «من».

تعالى على فعل الواجب؛^١ لأنه لا داعي له إلى الإخلال به، كما قلناه في فعل القبيح. لكنه يستحق على ذلك الضرب الآخر من المدح الذي^٢ قد^٣ تقدمت الإشارة إليه،^٤ كما يستحق هذا الضرب^٥ بأن لا يفعل القبيح.

فإن قيل: فكيف قولكم في استحقاقه تعالى المدح على الإحسان والتفضل؟ قلنا: يجب أن يستحق بذلك المدح المستحق بمثله على الأفعال؛ لأن الإحسان مما يجوز - وهو على ما هو عليه - أن يفعله وأن لا يفعله، وليس إليه داعٍ موجب لأبداً معه من فعله، ولا عن الامتناع منه صارفٌ خالص لأبداً من ارتفاعه معه، والدواعي والصوارف فيه^٦ مترددة، والدواعي إليه كونه إحساناً والصوارف^٧ كونه غير واجب على الفاعل،^٨ فإذا اختار فعله فلا بُدَّ من استحقاق المدح.

فإن قالوا: فيجب متى امتنع^٩ أحدنا من القبيح الذي يستغني عنه بالحسن أن يستحق الضرب الآخر من المدح، الذي قلتم: إن القديم تعالى يستحقه على أنه لم يفعل القبيح.

١. في «ك، ل»: - «على فعل الواجب». وفي «م، و، ي»: - «على».

٢. في «د، ك، ل، م، و، ي»: - «الذي».

٣. في جميع النسخ والمطبوع سوى «أ، س»: - «قد».

٤. تقدمت في بداية الرسالة عند قوله: «والذي يجب أن يقال...».

٥. في «ه»: «القبح». وفي المطبوع: «القبيح».

٦. في «أ، ش، ه»: والمطبوع: - «فيه».

٧. في «أ، ب، ج، س، ش، ه»: والمطبوع: «و الصارف». وفي «ع»: - «كونه إحساناً والصوارف».

٨. في «ك، ل»: - «على الفاعل».

٩. في «ك، ل، م، و، ي»: «من امتنع» بدل «متى امتنع». وفي «ه»: «مع امتنع»، وفي المطبوع: «مع

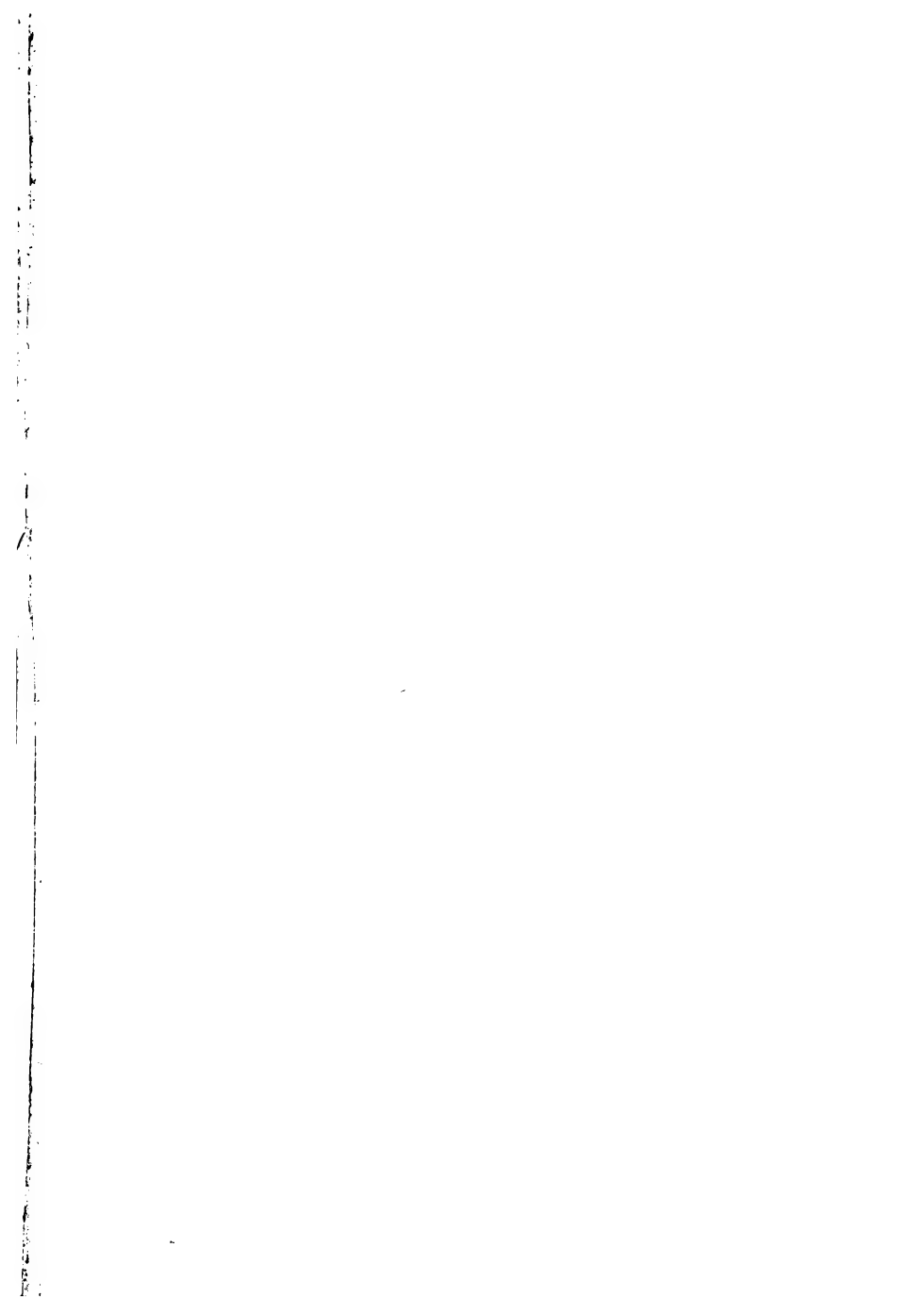
امتناع» بدلها.

قلنا: لا يَجِبُ ذلك؛ لأنَّ القَدِيمَ تعالى إنما لا يَخْتَارُ القَبِيحَ لكونه تعالى على صِفَاتٍ نَفْسِيَّةٍ تَقْتَضِي^١ ذلك^٢ [و] يَسْتَحِقُّ بها المَدَحَ والتَّعْظِيمَ، مِنْ كَوْنِهِ تعالى غَنِيًّا عَالِمًا. وهذا غيرُ ثابتٍ في أَحَدِنَا؛ وإِنَّمَا اتَّفَقَ لِأَمْرٍ عَارِضٍ - كَانَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَحْصُلَ - استغناؤه عن القَبِيحِ بِالْحَسَنِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي نَفْسِهِ صِفَةٌ تَقْتَضِي ذلك؛ فلا^٣ وَجَهَ لاستحقاقِ ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ المَدَحِ.

فإن قيل: هذا الذي حَرَّرْتُمْ يُخَالِفُ كُلَّ شَيْءٍ سَطَرَهُ الشُّيُوخُ قَدِيمًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ!

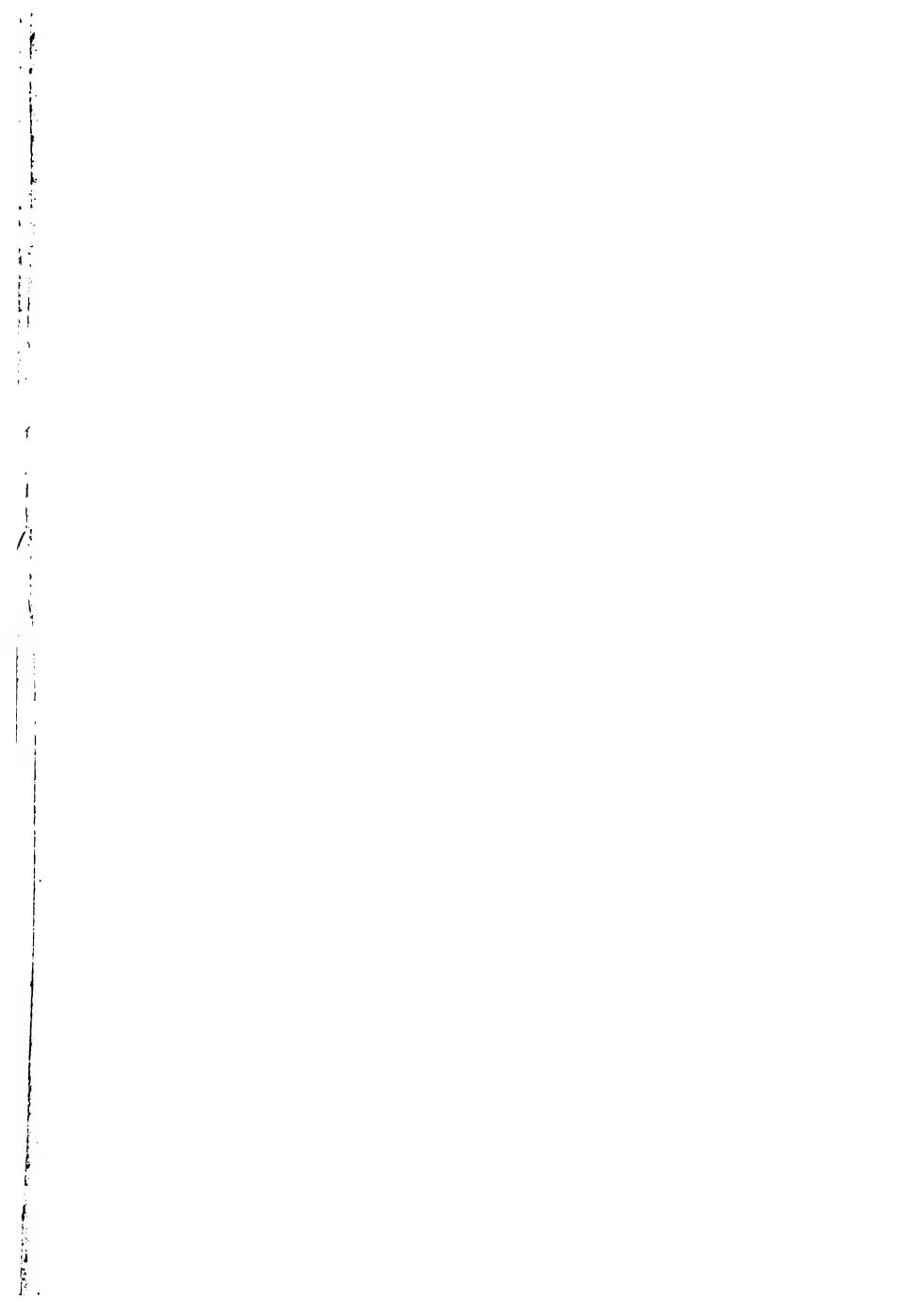
قلنا: الذي ذَكَرُوهُ: أَنَّهُ تعالى^٤ يَسْتَحِقُّ المَدَحَ بَأَن^٥ يَفْعَلَ القَبِيحَ. وقد قلنا بذلك و دَلَّلْنَا عليه، فَمَا خَالَفَنَا ظَاهِرًا^٦ مَا أَطْلَقُوهُ؛ وَإِنْ كَانُوا أَرَادُوا الضَّرْبَ مِنَ المَدَحِ الَّذِي فَصَّلْنَاهُ فَقَدْ أَصَابُوا، وَإِنْ كَانُوا عَنَّا^٧ الضَّرْبَ الآخَرَ مِنَ المَدَحِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْقُطَ عِنْدَ خُلُوصِ الصَّوَارِفِ فَقَدْ زَلُّوا فِي ذَلِكَ،^٨ وَالزَّلَلُ جَائِزٌ عَلَيْهِمْ لَا سِيَّمَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الضَّيِّقَةِ الْمُشْتَبِهَةِ^٩.

١. فِي «أ»: «نَفْسُهُ تَقْتَضِي». وَ فِي «ك، ل، م، و، ي»: «نَفْسِيَّةٌ يَقْتَضِي». وَ فِي «هـ» وَ المَطْبُوعُ: «نَفْسُهُ يَقْتَضِي»، كُلُّهَا بَدَل «نَفْسِيَّةٌ تَقْتَضِي».
٢. فِي «ك، ل، م، و»: «أَنْ».
٣. فِي «ب، ج، ط، ع»: - «صِفَةٌ تَقْتَضِي ذَلِكَ». وَ فِي «د، ش، ك، ل، م، هـ، و، ي» وَ المَطْبُوعُ: - «صِفَةٌ تَقْتَضِي ذَلِكَ؛ فَلَا».
٤. فِي «أ، س»: «يَقَالُ» بَدَل «تَعَالَى». وَ فِي «د، ك، ل، م، و، ي»: «لَا». وَ فِي «م، و، ي»: «أَنْ» بَدَل «أَنَّهُ».
٥. هَكَذَا فِي المَطْبُوعِ. وَ فِي النِّسْخِ: - «لَا».
٦. فِي «د، م، و، ي»: «ظَاهِرُهُ».
٧. مِنْ قَوْلِهِ: «أَرَادُوا الضَّرْبَ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «هـ» وَ المَطْبُوعِ.
٨. فِي «ك، ل»: «بِذَلِكَ» بَدَل «فِي ذَلِكَ».
٩. فِي «أ، س، ي»: «الضَّيِّقَةُ الْمُشْتَبِهَةُ». وَ فِي «ب، ج، ع»: «الضَّيِّقَةُ الْمُشْتَبِهَةُ». وَ فِي «هـ» وَ المَطْبُوعِ: - «الضَّيِّقَةُ الْمُشْتَبِهَةُ».



(٤٠)

مسألة في أَنَّ التاء في
كلمة «الذات» لَيْسَتْ للتأنيثِ



مقدمة التحقيق

وُجِّهَ إلى الشريف المرتضى في هذه المسألة سؤال أدبي في ظاهره، إلا أن سبب طرحه يرجع إلى جذور كلامية، وهو أن التاء في كلمة «ذات» عند قولنا: «ذات القديم تعالى» هل هي للتأنيث - مثل قولنا: «امرأة ذات جمال» - أو أنها جزء من الكلمة، مثل: بات؟

من الواضح أن سبب طرح هذا السؤال الأدبي هو أنه إذا كانت كلمة «ذات» للتأنيث، فكيف يمكن إطلاقها على الله تعالى، وهو المنزه من صفات التأنيث؛ بل هو فوق التذكير والتأنيث؟ إذن رجع أساس السؤال إلى بحث كلامي.

و قد اختلفت أجوبة العلماء على هذا السؤال، فقد اختار الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) مثلاً - عند إجابته على مَنْ سألَه هذه المسألة - الشَّقَّ الأوَّل، وهو أن التاء في «ذات» للتأنيث، وأنها بمعنى: «صاحب»، وهي موضوعة لكي يوصف بها ما تلبس بما تضاف إليه، ثم قُطعت عن مقتضاها، وأُجريت مجرى الأسماء الجوامد؛ فلا تلزمها الإضافة، ولا الوصف بها، وحينئذٍ صار معناها: «نفس الباري وحقيقته»، وتقديرها: «نفس ذات علم، وغير ذلك من الصفات»، ثم استغني بالصفة عن الموصوف^١.

إلا أن الشريف المرتضى اختار الشَّقَّ الثاني، وهو أن هذه التاء ليست للتأنيث؛ بل هي جزء من كلمة «ذات»، والتي تعني: نفس الشيء وعينه؛ لأنه لا يجوز إطلاق

صفات التأنيث عليه تعالى. فالتاء إذن جزء من الكلمة، ولا تدلّ على معنى التأنيث. و ذلك بدليل أننا نطلق كلمة «ذات» على المذكر و المؤنث، فنقول مثلاً: «ذاتُ الرجل كذا»، أو «هذا الموجود في ذاته كذا»، و غير ذلك، فلو كانت تدلّ على التأنيث، لما صحّ إطلاقها على المذكر. أمّا «ذات» في قولنا: «امرأة ذات جمال»، فالتاء فيها للتأنيث؛ لأنها تختلف في المذكر و المؤنث، فيقال: «رجل ذو جمال» و «امرأة ذات جمال».

و الجدير بالذكر أنّ البعض قد بالغ في المسألة، فاعتبر إطلاق المتكلمين كلمة «ذات» على الله تعالى، و قولهم: «ذات الله»، اعتبره جهلاً منهم، و أنّ هذا التعبير ما كان في كلام المتقدمين؛ فإنّ أسماء الله تعالى لا تلحقها التاء أبداً، و لذلك امتنع العلماء من إطلاق كلمة «علامة» عليه تعالى، و إن كان أعلم العالمين^١.

عنوان الرسالة

لقد طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٩ في ضمن «مسائل شتّى»، تحت عنوان: «التاء في كلمة الذات ليست للتأنيث». وهذه الطبعة هي المقصودة بـ «المطبوع» في التحقيق الحالي.

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٣٠١ تحت عنوان: «مسألة التاء من قوله: ذات القديم». و كلا العنوانين مناسبان.

و طبعت أيضاً في نهاية كتاب الشريف المرتضى و جهوده اللغوية و النحوية لسعاد كريدي الكرعوي، منشورات تَمُوز - دمشق، ٢٠١٢م.

و الجدير بالذكر أنّ محقق مسائل المرتضى الشيخ وفقان خضير الكعبي قام بشرح هذه الرسالة بالتفصيل بعد أن قدّم مقدّمة حول أحكام التاء. راجع: مسائل المرتضى، ص ٣٠١ - ٣٣٠.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقمّ، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٩٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٧٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٧. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».
٨. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ه».
٩. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٢٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ث».

١١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».
١٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٧٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

[مسألة في أن التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

سُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ التَّاءِ فِي قَوْلِنَا: «ذَاتُ الْقَدِيمِ تَعَالَى» وَ فِي ^١ قَوْلِهِمْ: «صِفَاتُ الذَّاتِ» وَ «ذَاتُ ^٢ الْبَارِي»، فَقِيلَ: هَلِ التَّاءُ فِي «ذَاتٍ» لِلتَّأْنِيثِ، كَقَوْلِنَا: «جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ ذَاتُ جَمَالٍ» أَوْ هِيَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، كَالتَّاءِ فِي قَوْلِنَا: «بَاتَ»؟
فأَجَابَ فَقَالَ:

الجواب - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ^٣ :-

أَنَّ صِفَاتِ التَّأْنِيثِ لَا يَجُوزُ إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْقَدِيمِ ^٤ تَعَالَى؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي النِّقْصَ عَنْ كَمَالِ التَّذْكِيرِ ^٥، وَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى مَا يَقْتَضِي نِقْصًا وَ يَنْفِي ^٦ كَمَالًا.
وَ لَيْسَ يَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُمْ: «عَلَامَةٌ» وَ «نَسَابَةٌ»؛ لِأَنَّ الْهَاءَ

١. هكذا في «ط». و في المطبوع: «[و] في». و في سائر النسخ: «في» بدون واو العطف.

٢. هكذا في «ي» و المطبوع. و في سائر النسخ: «ذات» بدون واو العطف.

٣. في «ب، ث، ج، ص، ط»: - «و بالله التوفيق».

٤. في «ه»: «لا يجوز عليه». و في المطبوع: «لا تجوز عليه».

٥. في «ه» و المطبوع: «التقصير».

٦. في «أ، ق»: «و تنفي». و في «ه» و المطبوع: «و يبقى».

هاهنا لَيْسَتْ للتأنيث، وإنما هي للتأكيد وقوة الصفة.

وقولنا «ذات» لا يقتضي^١ تأنيثاً. والتاء في اللفظ لَيْسَتْ للتأنيث؛ بل هي من نفس الكلمة^٢. ولو^٣ لَمْ يَدُلَّ^٤ على ذلك إلا أنه مُسْتَعْمَلٌ^٥ في القديم تعالى وهو تعالى^٦ مُنْزَعٌ عن التأنيث [لَكَفَى].

وَيَدُلُّ على أن قولنا: «ذات» لَيْسَتْ التاء داخلة^٨ فيه للتأنيث: أنه وصِفٌ يجري على الذكر^٩ والأنثى وجميع الموجودات، و يجري على المعدومات كلها عند أكثر المتكلمين؛ فلو كان للتأنيث لما جرى على الذكر ولاختصت^{١٠} به المؤنثات، ولما أجزى^{١١} أيضاً على الأعراض وما لا يصح أن^{١٢} يوصف^{١٣} على الحقيقة بتأنيث ولا تذكير.

١. في «أ، ب، ث، ج، ص»: «لا تقتضي».

٢. في «أ، ق»: «نفس الكلام». وفي «ب، ث، ج، ص»: «نفسها لكلمة»، كلاهما بدل «نفس الكلمة».

٣. في المطبوع: «لو».

٤. في «أ، ب، ث، ج، د، ص، ط، ق، ي»: «لم تدل».

٥. في «هـ» والمطبوع: «يستعمل».

٦. في «ط»: «تعالى». وفي «هـ» والمطبوع: «وهو تعالى».

٧. في «د، هـ، ي» والمطبوع: «أن».

٨. في المطبوع: «الداخلة».

٩. في «ث، ص»: «على الذكر». وفي «هـ»: «على». وفي المطبوع جُعِلَتْ «على» بين معقوفين.

١٠. في «ب، ث، ج، د، ر، ص، ط»: «ولا اختصت».

١١. في «ي»: «ولا جرى». وفي المطبوع: «ولما جرى».

١٢. في «هـ»: «لا». وفي المطبوع: «لا يصح أن».

١٣. في جميع النسخ والمطبوع سوى «ط»: «+ به».

فَوَضَحَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ التَّانِيثُ، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ نَفْسِ الشَّيْءِ وَعَيْنِهِ،
فَنَقُولُ: «ذَاتٌ يُخَالِفُ الذَّوَاتَ»، كَمَا نَقُولُ: «عَيْنٌ يُخَالِفُ الْأَعْيَانَ».

وإِنَّمَا^١ قَوْلُنَا: «امْرَأَةٌ ذَاتٌ جَمَالٍ» فَالتَّاءُ لِلتَّانِيثِ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ فِي
الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، فَنَقُولُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ ذُو جَمَالٍ، وَامْرَأَةٌ ذَاتٌ جَمَالٍ»، فَلَوْ لَمْ
تَكُنْ لِلتَّانِيثِ لَمَا اخْتَلَفَتْ^٤ مَعَ التَّذْكِيرِ وَلَا تَخَالَفَ^٥ الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ فِي الْوَصْفِ
بِأَنَّهُ «ذَاتٌ» عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.
وَاللَّهُ^٦ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

١. كذا في جميع النسخ؛ والصواب: «وأما».

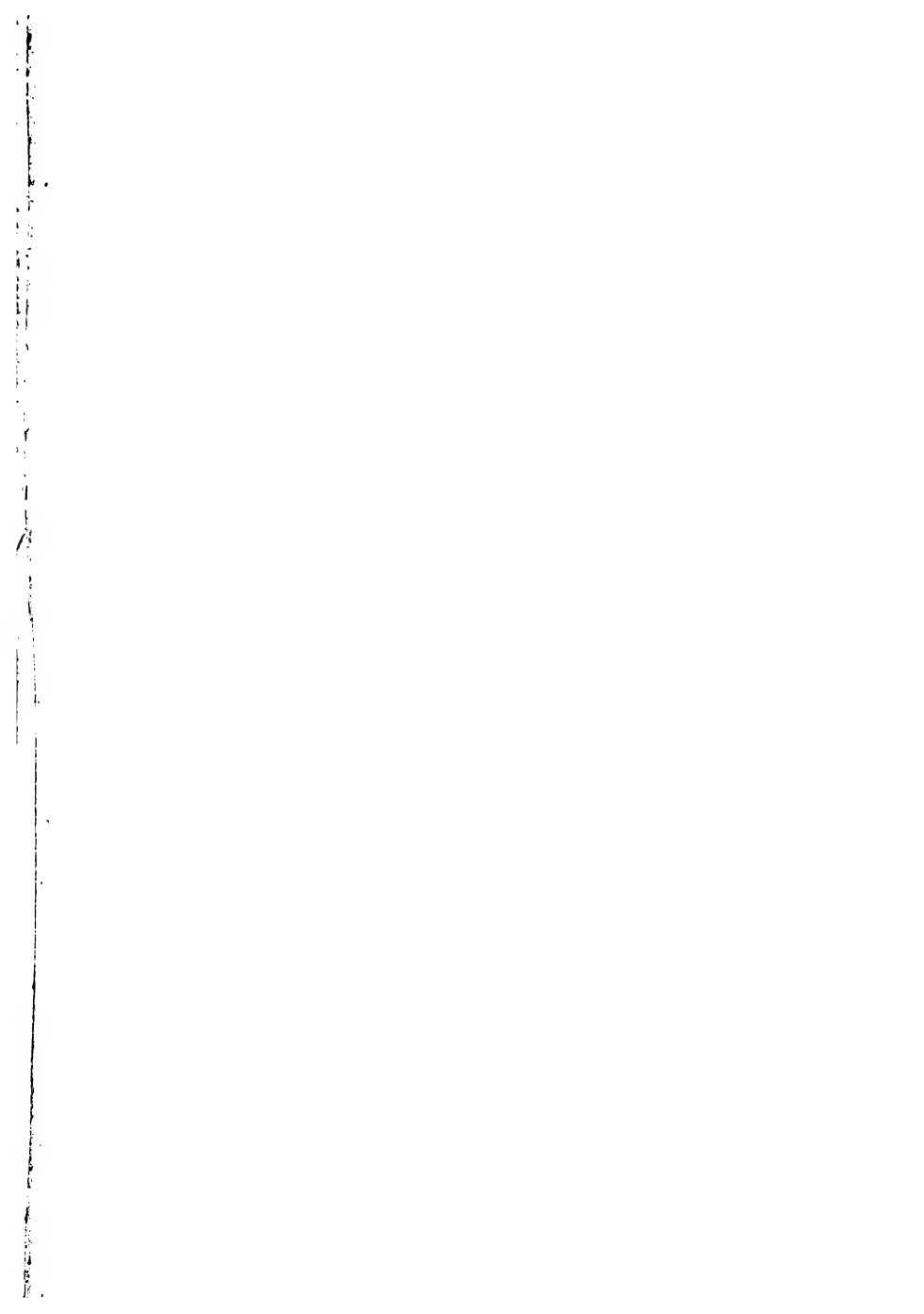
٢. في «ش»: «نقول». وفي «هـ»: «نعني نقولنا». وفي المطبوع: «نعني بقولنا»، كَلَّهَا بَدَل «قولنا».

٣. في «أ، ق، هـ»: «فيقول». وفي «ي» والمطبوع: «فتقول».

٤. في «ر، ط، هـ» والمطبوع: «لما اختلف».

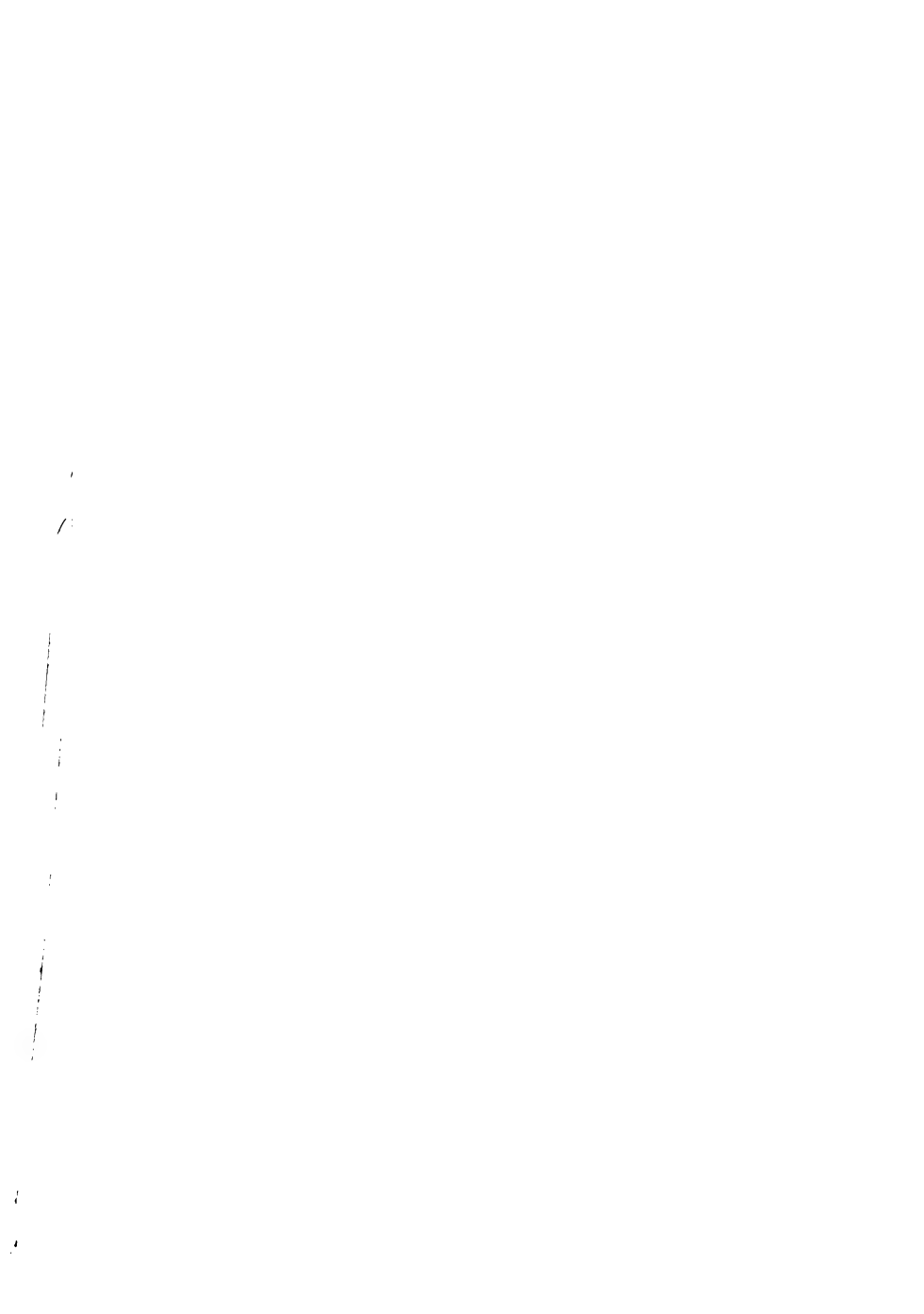
٥. في «أ، ب، ث، ج، ر، ص»: «ولا يخالف».

٦. في «أ، ق»: «بالله». وفي «ش، هـ» والمطبوع: «فالله».



(٤١)

مسألة في الألمِ و وجهِ الحُسنِ فيه



مقدمة التحقيق

من المسائل التي يواجهها كل إنسان و يعيشها في حياته هي الآلام و الشرور؛ فحياة كل شخص لا تخلو من مواجهة قد تكون يومية مع الآلام بمختلف أشكالها، و بذلك غدت ظاهرة الألم و الشرّ ظاهرة ضرورية و بديهية؛ و لهذا لم يجد الباحثون مُبرراً للبحث عن إثبات أصل وجود الآلام، و إنّما فضّلوا تكريس جهودهم لمعرفة أقسامها و توجيهها و التمييز بين ما هو حسن منها و ما هو قبيح.

و قد اختلفت الآراء حول ذلك، فذهب الثنوية إلى أنّ الآلام كلّها قيحية^١.

و ذهب آخرون إلى أنّ فيها ما هو حسن. و هؤلاء اختلفوا في وجه حسنها؛ فذهب أهل التناسخ إلى أنّه لا وجه لحسن الآلام إلّا الاستحقاق^٢.

فيما ذهب آخرون - و منهم الشريف المرتضى في الرسالة محلّ البحث - إلى أنّ الآلام إنّما تكون حسنة إذا لم تكن ظلماً، أو عبثاً، أو مفسدة، و أنّ الظلم هو ما خلا من النفع الزائد على الألم، و من دفع ضرر زائد أيضاً، و من الاستحقاق، و من المدافعة؛ و أنّ الظنّ بهذه الوجوه يقوم مقام العلم إلّا الاستحقاق. كما أضاف وجهاً آخر يكون به الألم حسناً، و هو وجود الاعتبار و المصلحة في الألم، فإنّه يُخرج الألم من أن يكون عبثاً.

١. راجع: الاقتصاد، ص ١٦٤.

٢. المصدر.

و ذكر أبو علي الجبائي (ت ٣٠٣هـ) أَنَّ الألام تقبح لكونها ظلماً، و تكون ظلماً بوجوه، منها: أَنَّ تتعزى من نفع، و دفع ضرر، و استحقاق. و منها: أن يقترن بها الظن ببعض الوجوه المتقدمة. و على هذا، إذا ظنَّ المكلف بأنَّ الألم الواصل إليه كان ظلماً، فسوف يكون هذا الألم قبيحاً، لكن لا لأجل الظنِّ نفسه، بل لأجل الغم الذي يصيبه نتيجة الظن^١.

و أضاف أبو هاشم الجبائي (ت ٣٢١هـ) الظنَّ بالاستحقاق، فذهب إلى أَنَّهُ يقوم مقام العلم، و يحسن إيصال الألم مع وجود هذا الظنِّ، فَإِنَّه يحسن ذمَّ مَنْ علمناه مُستحقاً للذمِّ إذا غاب عنا، و إن جُوزنا منه وقوع الاعتذار، أو فَعَلَ ما يَكْفُرُ الإساءة^٢. ثمَّ قَسَمَ الشريف المرتضى الألام إلى ثلاثة أقسام:

١. ما هو مختصَّ به تعالى، و هو الإيلام للاعتبار و المصلحة. فهذا النوع من الألم لا يحسن إلّا من الله تعالى، و بالعوض يخرج من كونه ظلماً.
 ٢. ما هو مشترك بيننا و بينه تعالى، و هو الإيلام للاستحقاق.
 ٣. ما هو مختصَّ بنا، و هو فعل الألم لدفع الضرر، أو لتحصيل المنفعة أو الظنِّ.
- ثمَّ ذكر أنَّ بعض أقسام الألام كامل الحُسن، و بعضها يحتاج إلى إضافة لكي يتكامل حُسنه.

أمّا الأوّل فمثل الألم للاستحقاق، فَإِنَّه كامل الحُسن بنفسه، و لا يحتاج في كمال حسنه إلى غيره.

و أمّا الثاني فمثل الألم للاعتبار، فَإِنَّه بمفرده يُخرج الألم من أن يكون عبثاً فقط، لكن إذا أُضيف إليه العوض تكامل حُسنه و خرج من كونه ظلماً أيضاً.

١. المغني، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٢٢٧.

٢. المصدر، ص ٣٦٣.

نسبة الرسالة و عنوانها

و قد أشار الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى كتاب الذخيرة، و هي قرينة مهمة على صحّة النسبة.

و قد طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٩ في ضمن «مسائل شتّى»، تحت عنوان: «معنى النفع في الضرر». و هو غير واضح. و هذه الطبعة هي المقصودة بـ «المطبوع» في التحقيق الحالي.

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٢٠٢ تحت عنوان: «الألم و وجه الحسن فيه». و هو مناسب.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٦١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقلم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٤٠٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٧. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ث».
٩. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (١٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ق».
١٠. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٨١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».
١١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٥ - ٢٨٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ه».

[مسألة في الألمِ وَوَجِهِ الحُسْنِ فيه ^١]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: إِنَّ الْأَلَمَ يَحْسُنُ إِذَا لَمْ يَكُن ظُلماً وَلَا عَبَثاً وَلَا مَفْسَدةً ^٢.

[في بيان حدِّ الظلم]

وإنَّ حَدَّ الظُّلْمِ مَا ^٣ يَعْرِى مِنْ ^٤ نَفْعٍ يُوفِي عَلَيْهِ، وَدَفْعٍ ضَرَرٍ يَزِيدُ عَلَيْهِ، وَمِنْ ^٥ اسْتِحْقَاقٍ. وَزِيدَ فِيهِ: وَلَا كَانَ عَلَى وَجِهِ الْمُدَافَعَةِ ^٦.
فإنَّ ذِكْرَ الْقَصْدِ ^٧ فِي الْحَدِّ، ^٨ فَقِيلَ: «الْأَلَمُ الْمَقْصُودُ مَتَى تَعْرِى ^٩ مِنَ الْوُجُوهِ

١. طُبِعَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ فِي ضَمَنِ رِسَائِلِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى تَحْتَ عُنْوَانٍ: «مَعْنَى النِّفْعِ فِي الضَّرَرِ».

٢. فِي «أ، ق»: «+ اسْتِحْقَاقٍ».

٣. الظُّلْمُ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ «أَلَمٌ» يَعْرِى مِنَ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَتْنِ. رَاجِع: الْحُدُودُ، ص ٦٠.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَنْ».

٥. مِنْ قَوْلِهِ: «وإنَّ حَدَّ الظُّلْمِ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ث، ج، ص، ط». وَفِي «ش، هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «+ رَأَيْتَ هَذَا مُضْرُوباً، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ذُو».

٦. مِثْلُ أَنْ يَرِيدَ شَخْصٌ قَتْلَ آخَرَ، فَيُدْفَعُ ذَلِكَ الْآخَرُ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا يُؤْلِمُهُ، مِنْ دُونِ قَصْدٍ إِلَى إِيْلَامِهِ، بَلْ يَكُونُ الْقَصْدُ إِلَى الْمُدَافَعَةِ فَقَطْ. رَاجِع: الذَّخِيرَةُ، ص ٢١٦؛ التَّعْلِيقُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، ص ١٣٥.

٧. فِي «أ، ق»: «الْفَصْل».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْحَدَّ» بِدَلِّ «فِي الْحَدِّ».

٩. فِي «أ، ق» وَالْمَطْبُوعِ: «يَعْرِى». وَفِي «ش، هـ»: «يَغْرِى».

الثلاثة كَانَ ظُلْمًا» لَمْ تَدْخُلِ^١ الْمُدَافَعَةُ؛ لِأَنَّ الْأَلَمَ فِيهَا غَيْرُ مَقْصُودٍ، وَ لَوْ قُصِدَ لَكَانَ قَبِيحًا وَ ظُلْمًا.

و لا بُدَّ مِنْ بَيَانِ وَجْهِ قَوْلِهِمْ: «نَفَعَ يُوفِي^٢ عَلَيْهِ»، وَ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِهَذَا الْأَلَمِ يُوفِي عَلَى إِنْتِفَاعِهِ وَفَوْتِهِ؛ لِأَنَّ فَوْتَ^٣ النَّفْعِ يَجْرِي^٤ فِي الضَّرَرِ مَجْرَى^٥ الْأَلَمِ. وَ الصَّحِيحُ^٦ أَنَّ الظَّنَّ يَقُومُ مَقَامَ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَّا^٧ الْإِسْتِحْقَاقَ^٨؛ فَإِنَّ الْخِلَافَ [فِيهِ] بَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ وَ أَبِي هَاشِمٍ: فَذَهَبَ أَبُو هَاشِمٍ إِلَى أَنَّ الظَّنَّ فِيهِ أَيْضًا يَقُومُ مَقَامَ الْعِلْمِ؛ وَ اسْتَدَلَّ بَأَنَّا نَذْمُ الْعَاصِيَ إِذَا غَابَ عَنَّا وَ إِنْ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ قَدْ تَابَ لَظَّنَّ الْإِسْتِحْقَاقِ^٩.^{١٠} وَ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^{١١}: هَذَا الْمَوْضِعُ إِنَّمَا^{١٢} يَحْسُنُ^{١٣} لِلظَّنِّ^{١٤} مَشْرُوطًا، لَا مُطْلَقًا.^{١٥} وَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ كَأَنَّهُ أَقْوَى.

١. فِي «أ، ب، ث، ج، ص، ط، ق، هـ» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمْ يَدْخُلِ».

٢. فِي «ب، ث، ج، ص»: «يَقَعُ يَوْمِي» بَدَلَ «نَفَعَ يَوْفِي». وَ فِي «ي»: «يَقَعُ يَوْفِي» بَدَلَهَا.

٣. فِي النِّسْخِ: «وَ قُوَّتُهُ؛ لِأَنَّ قُوَّةَ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. مِنْ قَوْلِهِ: «يُوفِي عَلَيْهِ...» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ.

٥. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَجْرِي». ٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ الظَّاهِر».

٧. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «إِلَّا». وَ فِي «هـ» يَوْجَدُ فِي مَوْضِعِ «إِلَّا» بَيَاضٌ. وَ فِي «ي»: «لَا».

٨. فِي «أ، ق»: «الْإِسْتِحْقَافُ». وَ فِي «هـ»: «الْإِسْتِحْقَاقُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لِلْإِسْتِحْقَاق».

٩. فِي «أ، ق»: «لِلظَّنِّ لِلْإِسْتِحْقَافِ». وَ فِي «ب، ث، ج، ص»: «الظَّنَّ الْإِسْتِحْقَاقُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لِظَّنِّ الْعِلْمِ»، كُلُّهَا بَدَلَ «الظَّنَّ الْإِسْتِحْقَاقُ».

١٠. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٢٢٨ وَ ٣٦٣.

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ فِي». ١٢. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِنَّمَا».

١٣. فِي «أ، ق»: «إِنَّمَا يَحْسُنُ هَذَا الْمَوْضِعُ» بَدَلَ «هَذَا الْمَوْضِعُ إِنَّمَا يَحْسُنُ». وَ فِي «ي»: «هَذَا الْمَوْضِعُ إِنَّمَا يَصَحُّ بِحَسَنِ» بَدَلَهَا.

١٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «الظَّنَّ».

١٥. ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ الظَّنَّ لَا يَقْتَضِي الْقُبْحَ فِي نَفْسِهِ، وَ إِنَّمَا الْغَمُّ الْمُقْتَرَنُ بِهِ هُوَ الْمُقْتَضِي

لِلْقُبْحِ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٢٢٧.

[من وجوه حُسن الألم أن يُفعل للاعتبار]

و يَجِبُ أن يُزَادَ^١ في^٢ الوجوه التي تُقَصَّدُ^٣ بالألم فيَحَسُنُ عليها أن يُفَعَلَ: «الاعتبار»^٤، و معنى الاعتبار: أن يُفَعَلَ المؤلَّم عنده إمَّا طَاعَةً أو يَمْتَنِعُ^٥ مِنْ مَعْصِيَةٍ. و هذا الوجهُ كالمَنْفَصِلِ^٦ مِنْ هذه الوجوه؛ لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى إذا فَعَلَ الأَلَمَ للاعتبار،^٧ فهذا هو الغرضُ فيه، لا العِوَضُ^٨ الحاصلُ عليه؛ بَلِ العِوَضُ كالتابع،^٩ و الأصلُ^{١٠} الاعتبار؛ فبالعِوَضِ يَخْرُجُ مِنْ أن يَكُونَ ظُلْمًا، و بالاعتبار يَخْرُجُ مِنْ أن يَكُونَ^{١١} عَبَثًا.

[أقسام الألم من حيث الوجوه التي يقع عليها]

[١]. و هذا الوجهُ خاصَّةٌ لا يَصِحُّ إِلَّا مِنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى خاصَّةً، دُونَ غَيْرِهِ مِنَ

١. هكذا في «د، ي». و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يراد».

٢. في «ش، ه» و المطبوع: «به».

٣. هكذا في «ش». و في «د» بإهمال النقط في الأول. و في «ق» الكلمة غير واضحة. و في سائر النسخ: «يقصد».

٤. في «أ، ق»: «أن يُعَقَلَ للاعتبار». و في «د، ش، ه، ي» و المطبوع: «أن يُفَعَلَ للاعتبار». و المراد بالاعتبار نوع من المصلحة. راجع: التعليق، ص ١٣٦.

٥. في «ه»: «ممتنع له». و في المطبوع: «ممتنع أو»، كلاهما بدل «يُمتنع».

٦. في المطبوع: «كان [...] بدل «كالمنفصل».

٧. في المطبوع: «للاختبار».

٨. في «د، ي»: «فهذا الغرض فيه لأنَّ العِوَضَ» بدل «فهذا هو الغرض فيه لا العِوَضُ». و في «ه» و المطبوع يوجد بدلها فراغ.

٩. في «أ، ش، ق، ه»: «كالبايع». و في المطبوع بإهمال النقط تمامًا.

١٠. في «ب، ث، ج، د، ص، ي»: «من الأصل» بدل «و الأصل».

١١. في المطبوع: - «ظلمًا، و بالاعتبار يخرج من أن يكون».

العباد؛ لآثمه - جَلَّ اسْمُهُ - الْمُكَلَّفُ لَهُمْ، فإِزَاحَةٌ عَلَيْهِم بِالْأَطَافِ^١ واجبةٌ عليه، و
غَيْرُهُ مِنَ الْعِبَادِ^٢ لَيْسَ^٣ بِمُكَلَّفٍ لِّغَيْرِهِ فَيَلْزَمُهُ أَطَافُهُ.^٤ فَصَارَ هَذَا الْوَجْهَ خَاصَّةً
يَخْتَصُّ بِالْقَدِيمِ تَعَالَى.

[٢]. و [من الوجوه المُشْتَرَكَةِ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى فِعْلُ الْأَلَمِ لَوَجْهِ^٥
الاستحقاق؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى يُعَاقِبُ الْعُصَاةَ وَ يُؤْلِمُهُمْ لِهَذَا الْوَجْهِ، كَمَا يَذُمُّ^٦ الْعَاصِي -
وَ إِنْ غَمَّهُ^٨ ذَلِكَ وَ آلَمَهُ^٩ - لِهَذَا الْوَجْهِ.

فَصَارَ هَذَا الْوَجْهَ مُشْتَرَكًا، وَ الْأَوَّلُ خَاصًّا بِهِ تَعَالَى.

[٣]. فَأَمَّا بَاقِي الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فَتَخْتَصُّ نَحْنُ^{١٠} بِهَا دُونَهُ تَعَالَى، وَ لَا^{١١}
يَصِحُّ دُخُولُ شَيْءٍ مِنْهَا فِيْمَا يُدْخِلُهُ تَعَالَى مِنَ الْأَلَامِ.
أَمَّا الظَّنُّ، فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ لِنَفْسِهِ.

١. في «ش، ه» و المطبوع: «بالإطلاق».

٢. في «أ، ق»: «العبادات».

٣. في «ه» و المطبوع: «و ليس».

٤. في «ه» و المطبوع: «الطاعة».

٥. في «أ، ش، ه»: «فعل الألم بوجه». و في المطبوع: «فعلم الألم بوجه»، كلاهما بدل «فعل الألم لوجه».

٦. في المطبوع: «فإنَّ اللَّهَ» بدل «فإنَّ».

٧. في «ه»: «يفهم». و في المطبوع: «يرم».

٨. في «أ» و المطبوع: «عمه». و في «ه»: «كله».

٩. في «ه»: «و تألما». و في «ي»: «و وأئمه». و في المطبوع يوجد في موضعه فراغ.

١٠. في «أ»: «فيختص بحسن». و في «ق»: «فيختص بحسن». و في «ي»: «فتختص نحن»، كلها بدل «فتختص نحن».

١١. في المطبوع: «فلا».

وَأَمَّا فِعْلُ الْأَلَامِ^١ لِدَفْعِ الضَّرَرِ، فَإِنَّمَا يَحْسُنُ مِنَّا إِذَا كُنَّا لَا نَتِمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهِ إِلَّا بِهِ؛
ولهذا لَا يَحْسُنُ أَنْ نُخْرِجَ^٢ الْعَرِيقَ مِنَ الْغَمْرِ^٣ بِأَنْ نَكْسِرَ^٤ يَدَهُ، إِلَّا إِذَا لَمْ نَتِمَكَّنْ^٥
مِنْ إِخْرَاجِهِ إِلَّا كَذَلِكَ؛ فَإِنْ تِمَكَّنَّا^٦ مِنْ إِخْرَاجِهِ بِغَيْرِ كَسْرِ يَدِهِ فَأَخْرَجْنَاهُ كَاسِرِينَ^٧
يَدَهُ، ضَمِنًا كَسَرَ يَدِهِ. وَلَمَّا كَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى قَادِرًا عَلَى دَفْعِ كُلِّ ضَرَرٍ قَلَّ أَمْ كَثُرَ -
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا مِنَ الْأَلَامِ، ارْتَفَعَ هَذَا الْوَجْهُ أَيْضًا عَنْ^٨ جُمْلَةِ أَفْعَالِهِ.
وَأَمَّا فِعْلُ الْأَلَامِ [لِإِصَالِ النِّفْعِ]، فَلَا يَحْسُنُ أَيْضًا^٩ إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يَوْصُلُ إِلَى النِّفْعِ
إِلَّا بِهِ؛ وَلِهَذَا لَا يَحْسُنُ مِنَّا أَنْ نَتَعَبَ نَفْسَنَا فِي طَلَبِ^{١٠} الْأُرْبَاحِ، وَنَحْنُ نَقْدِرُ عَلَى
الْوَصُولِ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَلَمٍ وَلَا تَعَبٍ. وَلَمَّا كَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى قَادِرًا عَلَى إِصَالِ كُلِّ
مَا^{١١} يُرِيدُ إِصَالَهُ مِنَ الْمَنَافِعِ مِنْ غَيْرِ مُقَدِّمَةِ أَلَمٍ، لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُ أَنْ يُولِّمَ لَا إِصَالِ
النِّفْعِ. وَلِهَذَا^{١٢} قُلْنَا: إِنَّ الْإِعْتِبَارَ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَالنِّفْعُ^{١٣} تَابِعٌ.

١. في «هـ» والمطبوع: «الألم».

٢. في «أ، ب، ث، ج، ص، ط، ق، هـ، ي» والمطبوع: «أن يخرج».

٣. الغمر من الماء: خلاف الضَّخْل، وهو الذي يعلو من يدخله ويُغْطِيهِ. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٩ (غمر).

٤. في «أ، ب، ث، ج، ص، ق، هـ» والمطبوع: «بأن يكسر».

٥. في «أ، ب، ث، ج، ص، ق، هـ، ي» والمطبوع: «لم يتمكَّن».

٦. في «ب، ث، ج، ص»: «فإن يمكننا». وفي «د، ي»: «فإذا تمكَّنَّا».

٧. في «هـ»: «كاسر من». وفي المطبوع: «كا [...] من»، كلاهما بدل «كاسرين».

٨. في «هـ» والمطبوع: «من».

٩. في المطبوع: - «أيضاً».

١٠. في «ب، ث، ج، ص، ط»: «لطلب» بدل «في طلب».

١١. في «هـ» والمطبوع يوجد في موضع «كل ما» فراغ.

١٢. هكذا في «أ، ق». وفي سائر النسخ: «فهذا». وفي المطبوع: «فلذا».

١٣. أي العوض كما تقدّم.

فَصَارَ الْمُحْصَلُ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا أَنَّ الْوَجْهَ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا الْأَلَمُ
فَيَخْرُجُ^١ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظُلْمًا:

فيها: مُشْتَرَكٌ^٢ بَيْنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى وَبَيْنَنَا، وَهُوَ الْاسْتِحْقَاقُ فَقَطْ.

و منها: مَا يَخْتَصُّهُ تَعَالَى، وَهُوَ الْاِعْتِبَارُ.

و منها: مَا يَخْتَصُّنَا، وَهُوَ بَاقِي الْوَجْهِ؛ مِنْ فِعْلِهِ لَدَفْعِ^٣ الضَّرَرِ أَوِ لِلنَّفْعِ. وَإِذَا كَانَ
غَيْرَ مَقْصُودٍ فَعَلَى سَبِيلِ^٤ الْمُدَافَعَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَجْهَ أَيْضًا لَا يَلِيقُ بِالْقَدِيمِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ
قَادِرٌ عَلَى دَفْعِ كُلِّ أَلَمٍ يَقْصِدُهُ الظَّالِمُ^٥ مِنْ غَيْرِ فِعْلِ شَيْءٍ مِنَ الْأَلَامِ، وَلِأَنَّهُ تَعَالَى لَا
يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ أَلَمٌ غَيْرٌ مَقْصُودٍ^٦، وَلَا أَلَمٌ^٧ فِي الْمُدَافَعَةِ يَكُونُ مَقْصُودًا^٨.

فتأمل^٩ هذه الجملة؛ فَإِنَّ فِيهَا فَوَائِدَ كَثِيرَةً لَا تَمْضِي فِي الْكُتُبِ، وَ مَا بَسَطْنَاهَا فِي
«الذخيرة»^{١٠}. وَاللَّهُ تَعَالَى^{١١} يُحْسِنُ^{١٢} التَّوْفِيقَ بِمَشِئَتِهِ^{١٣}.

١. في «ب، ث، ج، ص»: «عليه الألم ليخرج». و في «د»: «عليها الألم فخرج»، كلاهما بدل
«عليها الألم فيخرج».

٢. في المطبوع: «مشاركة».

٣. في المطبوع: «الرفع».

٤. في المطبوع: «سهل».

٥. في «هـ» و المطبوع: «الظاهر».

٦. في المطبوع: «ألم غير ألم».

٧. هكذا يبدو في «ق». و في سائر النسخ و المطبوع: «و الآلام». و من قوله: «و لأنه تعالى...» إلى
هنا ساقط من «د، ي».

٨. هكذا يبدو في «ق». و في «ب، ث، ج، ص»: «لا تكون مقصوداً». و في سائر النسخ: «لا يكون
مقصوداً» و في المطبوع: «لا تكون مقصودة» بدل «يكون مقصوداً».

٩. هكذا في «أ، ق». و في «هـ» فراغ. و في سائر النسخ: «و تأمل».

١٠. راجع: الذخيرة، ص ٢١٥ - ٢٢٠.

١١. في المطبوع: «- واللَّهُ تَعَالَى».

١٢. في «ش، ط» بإهمال النقط في الحرف الأول. و في «ي» و المطبوع: «بحسن».

١٣. في «أ، ق»: «لمشيئته». و في «هـ» بدل «التوفيق بمشيئته» بياض. و في المطبوع: «- بمشيئته».

[تقسيم آخر للألم من حيث الوجوه التي يقع عليها]

واعلم أن هذه الوجوه التي ذكرناها تنقسم:
فمنها: ما إذا حصل تكامل منه بحصوله حسن الألم، ولم يحتج^١ في حسنه إلى غيره.

ومنها: ما لا يتكامل بذلك الوجه حسنه، بل يقف كمال حسنه على غيره.
فمثال الوجه الأول الاستحقاق؛ فإنه يحسن [الألم] لكونه مستحقاً، من غير زيادة عليه. وكذلك يحسن الألم لدفع ما هو أعظم منه، ويتكامل بذلك حسنه. وكذلك إذا وقع - غير مقصود - على وجه المدافعة^٢؛ فإنه يحسن لهذا الوجه، ويتكامل به^٣ حسنه.

ومثال القسم الثاني الاعتبار؛ فإن [ب] الاعتبار لا يتكامل حسنه، وإنما يخرج^٤ه من أن يكون عبثاً، وبالنفع^٥ الزائد يخرج^٦ من أن يكون ظلماً.

ومثال هذا الوجه أيضاً ما يفعل من الألم للنفع^٧؛ فإنه ينقسم:
فإن فعلناه بغيرنا^٨، نظرنا؛ فإن كان ممكناً^٩ أن نوصّل ذلك الغير إلى النفع من

١. في «ه» يوجد بياض في موضع: «حسن الألم ولم يحتج». وفي المطبوع: «حسن إلا [...]» بدلها.

٢. في المطبوع يوجد في موضع «المدافعة» فراغ.

٣. في «ه» والمطبوع: «هذا».

٤. في «ب، ث، ج، ص، ط»: «به».

٥. في «ه»: «يفرحه». وفي المطبوع في موضع «يخرجه» فراغ.

٦. في «ش، ه» والمطبوع: «و النفع» بدون الباء الجارة.

٧. في «ش، ه»: «ما يفعل». وفي المطبوع: «من الألم أيضاً النفع» بدل «أيضاً ما يفعل من الألم للنفع».

٨. في «أ»: «بغير ما». وفي «ه» والمطبوع: «يضرنا». وفي «ي»: «لغيرنا».

٩. في «أ، ق»: «ممكنأ».

غيرِ أَلَمْ، قَبِّحَ الأَلَمْ؛ لَكُونَهُ عَبَثًا، وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَفْعٌ. مثاله: أَنْ يُسْتَأْجَرَ^١ الأَجِيرُ بِالْأَجْرَةِ
الوافرة التي يَرْضَى بها لِاسْتِيقَاءِ^٢ الماءِ مِنْ نَهْرٍ إِلَى آخَرَ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَبَثًا، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ ظُلْمًا، وَلا بُدَّ فِيهِ مِنْ غَرَضٍ^٣ زَائِدٍ عَلَى إِيْصَالِ النِّفْعِ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي^٤ - وَهُوَ مَا نَفَعْلُهُ بِنَفْسِنَا^٥ مِنَ الأَلَمْ - فَيَتَكَمَّلُ حُسْنُهُ بِالنِّفْعِ
الزَّائِدِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ، وَ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ النِّفْعُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِتَقْدِيمِ
هَذَا الأَلَمْ. وَ مِثَالُهُ: إِتْعَابُ نَفْسِنَا بِالْأَسْفَارِ طَلَبًا لِلْأُرْبَاحِ وَ الْإِنْتِفَاعِ. فَهَذَا الْوَجْهُ
يَكْفِي فِي تَكَامُلِ حُسْنِهِ حَصُولُ النِّفْعِ^٦؛ إِمَّا مَعْلُومًا وَ إِمَّا مَظْنُونًا.

وَ كُلُّ وَجْهِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَا أَنَّ الأَلَمْ يَحْسُنُ عَلَيْهَا^٧، مَتَى عَرَضَ^٨
فِيهِ الْمَفْسَدَةُ قَبِّحَ لِأَجْلِهَا؛ لِأَنَّ الْمَفْسَدَةَ مَتَى عَرَضَتْ^٩ غَيَّرَتْ وَجُوبَ الْوَاجِبَاتِ
كُلِّهَا، وَ صَارَتْ لِأَجْلِهَا قَبِيحَةً^{١٠}! فَأَوْلَى أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ^{١١} كَذَلِكَ فِي الْوُجُوهِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِنْ اسْتَأْجَرَ».

٢. فِي «أ»: «لِإِيْقَاءِ». وَ فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «لِاسْتِيقَاءِ». وَ الْأَنْسَبُ: «لِاسْتِقَاءِ».

٣. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «عَوْضٌ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٤. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الثَّالِثُ».

٥. فِي «أ»: «يَفْعَلُهُ نَفْسُنَا». وَ فِي «ق، ي»: «يَفْعَلُهُ بِنَفْسِنَا». وَ فِي «ش، هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَفْعَلُهُ
نَفْسُنَا»، كُلُّهَا بَدَلَ «نَفْعَلُهُ بِنَفْسِنَا».

٦. مِنْ قَوْلِهِ: «نَفْسُنَا بِالْأَسْفَارِ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٧. فِي «هـ» يَوْجَدُ بَيَاضٌ فِي مَوْضِعِ: «أَنَّ الأَلَمْ يَحْسُنُ عَلَيْهَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ هَكَذَا: «أَنَّ [...]»
بَدَلَهَا.

٨. فِي «هـ»: «شَيْءٌ عَرَضَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «شَيْءٌ عَوْضَ»، كِلَاهُمَا بَدَلَ «مَتَى عَرَضَ».

٩. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «عَرَضَهُ».

١٠. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ يَوْجَدُ فَرَاغٌ فِي مَوْضِعِ: «لِأَجْلِهَا قَبِيحَةً».

١١. فِي «ب، ث، ج، ص، هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الأَلَمْ».

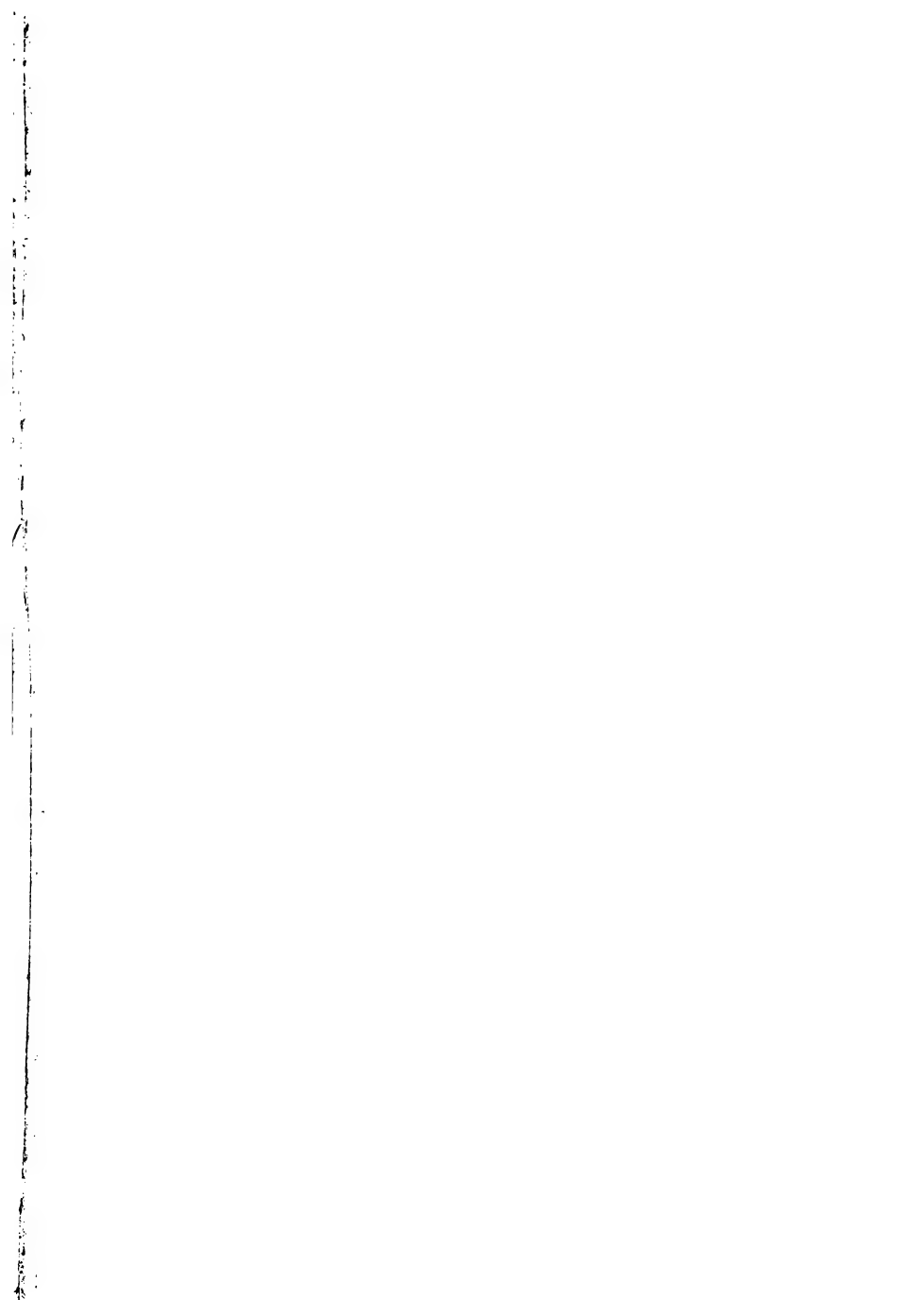
التي يحسنُ عليها^١ الألم.

وإذا قيل: إذا^٢ كانت المفسدة تُغيّرُ وجوبَ الواجبات، فما الذي يؤمنكم أن يكون ردُّ الوديعة أو قضاء الدين مفسدةً في بعض الأوقات؟
فالجواب عن ذلك: أنه لو كان شيءٌ من ذلك^٣ مفسدةً في بعض الأوقات، لوجب على الله تعالى أن يبيّنه لنا ويميّزه؛ فلما لم يفعل ذلك، عَلِمْنَا أن جميع الأوقات متساوية في وجوب ذلك كُلِّه. وهذا بيّن.

١. في المطبوع: «عليه».

٢. في المطبوع: «وإذا».

٣. من قوله: «مفسدة في بعض...» إلى هنا ساقط من «ي». و في المطبوع: - «من ذلك».



(٤٢)

مسألة في سبب تقديم أولية
وجوب النظر على أصل وجوبه

مقدمة التحقيق

تحدث الشريف المرتضى في هذه المسألة المختصرة عن مسألة ترتيب الأبحاث الكلامية، وتقدم بعضها على الآخر؛ فإن الملاحظ في كتب الكلام أنهم عند طرح بحث النظر في معرفة الله تعالى يقدمون بحث «النظر أول الواجبات» على البحث عن أصل وجوب النظر، مع أن المفروض أن يكون الأمر بالعكس؛ فإن الترتيب المنطقي يقتضي في البداية إثبات أن النظر واجب، ثم البحث عن أنه أول الواجبات. وقد يجاب عن هذا الإشكال بأن الوجوب والأولية صفتان من صفات النظر، فيمكن تقديم أي واحد منهما على الآخر، وليس بينهما أي ترتيب منطقي.

إن هذا الجواب لم يكن مقبولاً عند الشريف المرتضى؛ لأن كون النظر أول الواجبات يتضمن إثبات أنه أول واجب، ولا يمكن إثبات أنه أول واجب قبل إثبات أنه واجب، فينبغي على أي حال تقديم البحث عن وجوبه على أوليته، وذلك لتعلق الأولية بالوجوب وترتبها عليه.

ولذلك أخذ بالتأمل والتفكير في جواب آخر عن المسألة، فتوصل إلى الجواب التالي:

إن إثبات وجوب النظر يتوقف على إثبات مجموعة من المعارف الكلامية، مثل وجوب معرفة الله تعالى، وأن العلم باستحقاق الثواب والعقاب على الطاعة وفعل القبيح متوقف على معرفة الله تعالى، ولذلك تحتّم تأخير البحث عن النظر حتى

تثبت تلك المعارف، بينما البحث عن أولية وجوب النظر يمكن البحث عنه من دون الإحالة على بحوث كلامية مطولة، ولذلك أمكن تقديمه في البداية، و التسليم بوجوده مؤقتاً حتى يأتي موضع البحث عن وجوبه.

إنّ هذا الجواب إنّما هو في الحقيقة تبرير لسبب تقديم بحث أولية النظر على وجوبه في الكتب الكلامية، ولا يريد الشريف المرتضى بهذا البيان أن يثبت أنّ بحث الأولية متقدّم على بحث الوجوب تقدّماً منطقياً، فإنّ الإشكال المتقدّم ما زال قائماً على الرغم من هذا الجواب، فإنّ بحث الوجوب سوف يبقى متقدّماً تقدّماً منطقياً على بحث الأولية، وإنّما كلّ ما أرادته من وراء هذا الجواب هو التماس العذر لِمَا فعله المتكلّمون في كتبهم.

و الجدير بالذكر أنّ الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) قد أشار في مقدّمة كتابه تهذيب الأصول إلى الفكرة التي طرحها الشريف المرتضى في هذه الرسالة، حيث قال في عبارة نذكرها بطولها:

واعلم، أنّه بدأ [أي الشريف المرتضى] في هذا الكتاب [أي جُمْل العلم و العمل] بالكلام في حدوث الأجسام دون ذكر أوّل ما يجب على المكلف من النظر حسب ما ذكره في الذخيرة و الملخص لعلّة صحيحة؛ لأنّ الكلام في أنّ النظر واجب و أنّ الله تعالى أوجب عليه معرفته فرعٌ على العلم بكونه مكلفاً، و هو لا يمكنه أن يعرف أنّه مكلف إلّا بعد معرفة الله تعالى و توحيده و عدله، و أنّه إذا جعله على صفات مخصوصة فلا بدّ أن يكلفه، و إلّا كان قبيحاً، و أنّه إذا كلفه فلا بدّ من أن يكون قد أوجب عليه النظر في طريق معرفته، و أنّه أوّل واجب أوجبه عليه، و هذا يتأخّر على ما ترى. و إنّما ذكر الشيوخ في أوّل المختصرات ذلك؛ تأنيساً للمبتدئ، و حتّى له على النظر؛ لكي إذا نظر و عرف صحّة ذلك فيما بعد، بأنّ له أنّ الأمر على ما قيل. و أنا أذكرُ فصلاً مختصراً في أوّل الكتاب على ما جرت به العادة، و على ما ذكره في الذخيرة و

الملخص، وأذكر قبل الشروع في أن النظر أول واجب بيان حقيقة الواجب، والفرق بينه وبين غيره من أقسام الأفعال، ثم أُبين أن النظر واجب، وأبين بعده أنه أول واجب فرع على العلم بأنه واجب، وأذكر من ذلك جُملاً يُنتفع بها، وأترك استيفاءه إلى انتهائنا إلى الكلام في المعارف^١.

من الواضح أن الشيخ الطوسي قد نقل هنا فكرة الشريف المرتضى المطروحة في الرسالة التي بين أيدينا، ولعله كان حاضراً في مجلس إلقاء المرتضى لها؛ ولكن كما أشرنا آنفاً من أن جواب الشريف المرتضى في الرسالة محلّ البحث ليس حلاً للإشكال المتقدم حول عدم منطقيّة تقديم بحث أوليّة وجوب النظر على وجوبه؛ بل هو تبرير والتماس عذرٍ للمتكلّمين الذين فعلوا ذلك، ولذلك نرى أن الشيخ الطوسي قرّر متابعة الطريقة المنطقيّة في كتابه، وتقديم بحث وجوب النظر على أوليّته، كما أشار إلى ذلك في نهاية كلامه.

عنوان الرسالة

لقد طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٨ في ضمن «مسائل شتّى» تحت عنوان: «النظر قبل الدلالة». وهو غير واضح؛ فما هو المقصود بالدلالة؟ إلا أن يُراد: «البحث عن أوليّة النظر قبل الدلالة على وجوبه». وعلى أيّ حال، فلا يخرج العنوان من كونه غامضاً ومبهماً.

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٣٠ تحت عنوان: «أول الواجبات النظر». وهذا العنوان أجنبى تقريباً عن البحث، فإنّ الرسالة لا تريد إثبات أن النظر أول الواجبات، بل تريد بيان سبب تقديم هذا البحث على وجوب النظر في الكتب الكلاميّة.

إذن الأفضل اختيار عنوان أكثر تعبيراً، مثل: «سبب تقديم أوليّة وجوب النظر على أصل وجوبه».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (٤٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٣٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٥٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٤٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٣٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ه».

١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ع».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٣٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».
١٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».
١٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٣٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«و».
١٤. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحة (١٠٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ك».



[مسألة في سبب تقديم أولية
وجوب النظر على أصل وجوبه^١]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِعْلَمْ أَنَّ عَادَةَ الشُّيُوخِ جَرَتْ - إِذَا ذَكَرُوا فِي كُتُبِهِمْ أَنَّ أَوَّلَ
الوَاجِبَاتِ النَّظْرُ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى - أَنَّ يَبْتَدِئُوا بِالدَّلَالَةِ عَلَى^٢ «كَوْنِ النَّظْرِ
أَوَّلًا» قَبْلَ الدَّلَالَةِ عَلَى وَجُوبِهِ، وَالظَّاهِرُ يَقْتَضِي الْعَكْسَ فِيمَا فَعَلُوهُ.
وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ كَوْنَ النَّظْرِ أَوَّلًا^٣ لَا سَابِقًا وَكَوْنَهُ وَاجِبًا
صِفَتَانِ لَهُ،^٤ وَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي تَقْدِيمِ كُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأُخْرَى.
وَذَلِكَ أَنَّ كَوْنَهُ «أَوَّلَ الْوَاجِبَاتِ» يَتَضَمَّنُ دَعْوَى وَجُوبِهِ وَأَوَّلِيَّتِهِ، وَلَيْسَ يُمَكِّنُ
أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ إِلَّا وَقَدْ عُلِمَ وَجُوبُهُ، وَيُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ^٥ وَاجِبًا وَإِنْ لَمْ

١. طُبِعَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ فِي ضَمَنِ رِسَائِلِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى تَحْتَ عُنْوَانٍ: «النَّظَرُ قَبْلَ الدَّلَالَةِ».

٢. فِي «هـ»: - «أَوَّلُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: + «أَنْ».

٤. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «لَا» بَدَلَ «أَوَّلًا».

٥. فِي «ك، ل»: «وَصِفَاتٍ» بَدَلَ «صِفَتَانِ لَهُ». وَفِي «م، و، ي»: «وَصِفَاتٍ لَهُ» بَدَلَهَا.

٦. فِي «ب، ج، ط، ع»: «أَنْ نَعْلَمَ».

يَعْلَمُ^١ سابقاً للواجبات^٢. فَوَجَبَ لذلك تقديم الكلام في وجوبه على الكلام^٣ في أوليته؛ لانفصال الوجوب من الأوليّة، وتعلّق الأوليّة بالوجوب.

ولما فُكِّرَتْ في جهة العُذْرِ^٤ في ذلك، لم أجد إلا ما أنا ذاكره؛ وهو:

أن الدلالة على وجوب النظر مبنية على وجوب معرفة الله تعالى، ومعرفة الله تعالى مبنية على أن اللطف في فعل الواجبات العقلية - وهو العلم باستحقاق الثواب والعقاب على الطاعات والقبائح - لا يتم إلا بمعرفة الله تعالى، ومبني على أن اللطف واجب على الله تعالى إذا كان من فعله، وإذا كان من فعلنا فواجب عليه أن يوجهه^٥ علينا. فصار العلم بوجوب النظر في معرفة الله تعالى لا يتم إلا بعد معارف كثيرة طويلة لا يمكن ذكرها إلا على تدرّج و ترتيب.

فبدئ بالدلالة على كونه «أولاً» على تسليم وجوبه؛ لأنه ممّا يمكن^٦ أن يُدَلَّ عليه عاجلاً، من غير حوالة على ما يطول من أصول كثيرة. وأخروا الكلام في وجوبه؛ لما ذكرناه^٧ من تعلّقه بما^٨ لا يمكن الكلام [عنه] في هذا الموضع. والله أعلم.

١. في «ب، ج، ط، ع»: «لم نعلم». وفي «د، ك، ل، م، و، ي»: - «وإن لم يعلم».

٢. من قوله: «إلا وقد علم وجوبه...» إلى هنا ساقط من «ه» والمطبوع.

٣. في المطبوع: - «في وجوبه على الكلام».

٤. هكذا في «س، ش، ه» والمطبوع. وفي سائر النسخ: «القدر».

٥. في «ك، ل»: + «أن».

٦. في «ك، ل، م، و»: «أن يوجهه». وفي «ه» والمطبوع: - «عليه أن يوجهه».

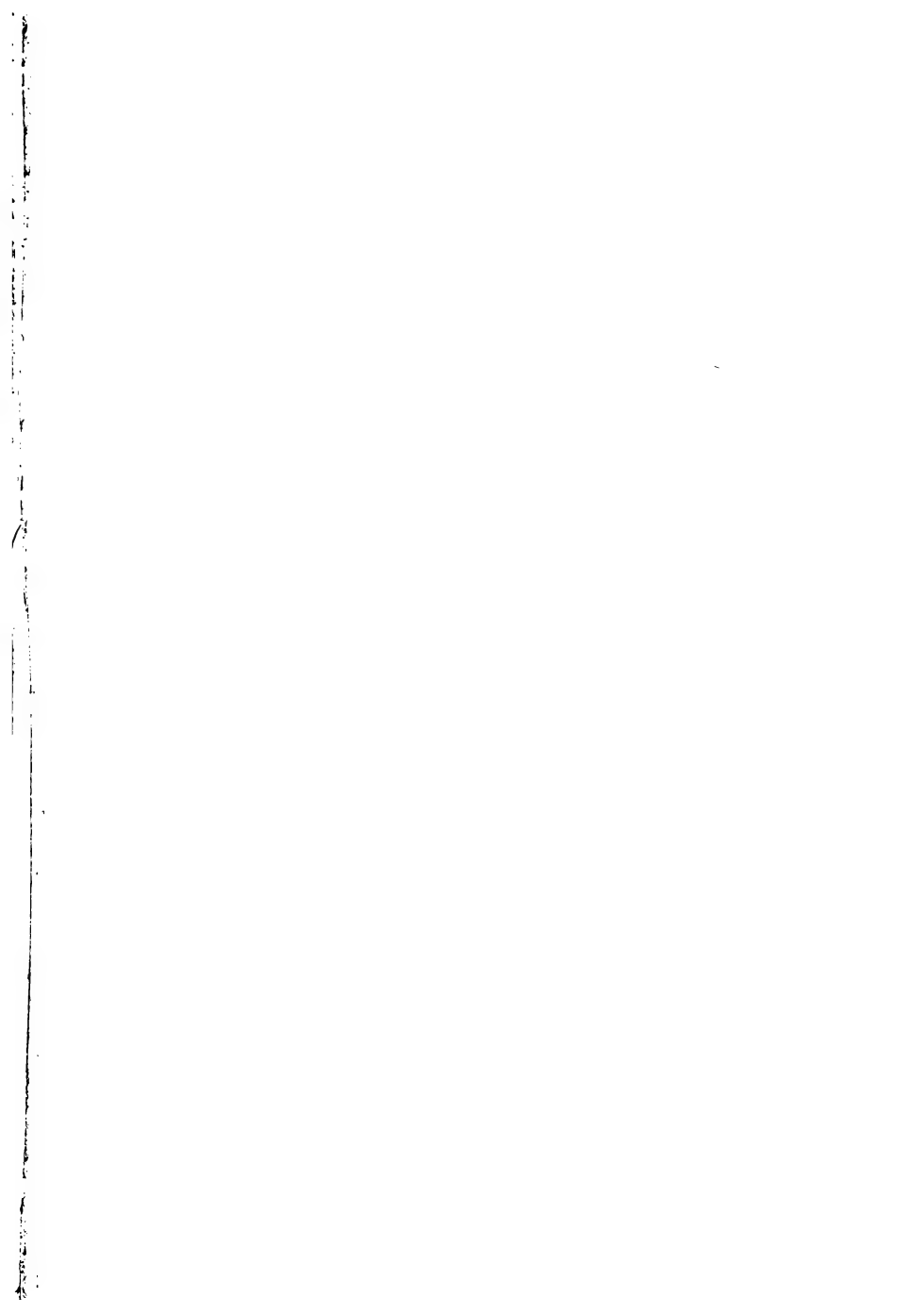
٧. من قوله: «ذكرها إلا على تدرّج...» إلى هنا ساقط من «ه» والمطبوع.

٨. في «ك، ل، م، و، ي»: «ذكرنا».

٩. في «ه» والمطبوع: «لما».

(٤٣)

مسألة في أَنَّ الجسمَ لم
يَكُنْ «كائنًا» بالفاعلِ



مقدمة التحقيق

وجّه المتكلمون اهتمامهم إلى بعض الأبحاث الدقيقة، و التي تسمّى بلطيف الكلام. و من هذه الأبحاث ما أثاره معمر (ت ٢١٥) أحد كبار معتزلة بغداد، حيث أخذ يتأمل في الأشياء، و يتساءل: ما الذي أدى إلى أن يتحرك هذا الجسم إلى جهة دون أخرى؟ و لماذا صار ذاك الجسم أسود لا أبيض؟ و غير ذلك من التساؤلات. و بعد البحث توصل إلى النظرية المعروفة بـ «نظرية المعاني»، فقال: إنّ هناك معنى في الجسم هو الذي أدى إلى توجه الجسم إلى جهة معينة، أو أن يتلون بلون معين^١.

و بعد ذلك أخذ أبو هاشم الجبائي (ت ٣٢١هـ) هذه النظرية، و طورها، و استدلل عليها، و قلل من إشكالاتها، فكان أحد «المعاني» - التي آمن بها - هو معنى «الكون»؛ فإنه أخذ يتساءل: عندما نقوم بتحريك جسم أو تسكينه، و يحصل التحرك أو السكون، هل نفعل شيئاً آخر أو لا؟ أجاب أبو هاشم بأننا نفعل شيئاً آخر، و ذلك الشيء هو «معنى» مناسب للتحرك و السكون، و هذا المعنى هو الذي يقوم بالتحريك و التسكين، أي أنّ الفاعل لا يفعل التحريك و التسكين مباشرة، بل يفعلهما بواسطة «معنى» و قد سمى أبو هاشم هذا المعنى باسم: «الكون». فالفاعل يفعل معنى الكون، و هذا المعنى - أي الكون - هو الذي يقوم بالتحريك و التسكين.

١. راجع: دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، ج ٦، ص ١٧٣، مدخل (الأحوال).

و معنى «الكون» يختلف بحسب ما يؤدّي إليه، فإن أدّى إلى التحريك سمّي: «حركة»، وإن أدّى إلى التسكين سمّي: «سكوناً». و في الحقيقة أنّ الكون هو ما يؤدّي إلى أن يكون الجسم في جهة أو حيّز، فإن أدّى إلى انتقال الجسم من جهة إلى أخرى، سمّي: «حركة»، وإن أدّى إلى بقاء الجسم في نفس الجهة في أكثر من زمان، سمّي: «سكوناً»، وإن أدّى إلى اقتراب جسم نحو جهة جسم آخر، سمّي: «اجتماعاً»، وإن أدّى إلى ابتعاد جسم من جهة جسم آخر، سمّي: «افتراقاً».

إذن «الكون» على عدّة أقسام: «حركة» وهي تؤدّي إلى التحريك، و «سكون» وهو يؤدّي إلى التسكين، و «اجتماع أو مجاورة» وهي تؤدّي إلى اجتماع جسمين، و «افتراق» وهو يؤدّي إلى مفارقة بين جسمين.

و بعبارة أخرى: «الكون» و هو: الحركة، و السكون، و الاجتماع، و الافتراق، يؤدّي إلى «الكائنيّة» و هي: التحريك، و التسكين، و الاجتماع، و المفارقة. فالفاعل يفعل «الكون»، و الكون يفعل «الكائنيّة»، و لهذا يمكن أن يقال: «إنّ الجسم ليس كائناً بالفاعل مباشرة، بل كائن بالكون الذي يفعله الفاعل»^١، و هو المُشار إليه في عنوان الرسالة محلّ البحث.

و قد تبّنى الشريف المرتضى هذه النظرية، و ذهب إلى أنّ الجسم ليس كائناً بالفاعل، و استدلّ عليه في هذه الرسالة بدليل جديد، و صفة بأنّه لم يُسبق إليه. و الدليل كالتالي:

لو كان الجسم كائناً بالفاعل مباشرة، أي لو كان الفاعل هو الذي يفعل التحريك و التسكين مباشرة من دون توسط «الكون»، فلا بدّ أن يكون الذي يفعل صفة «الكائنيّة» هو إحدى صفات الفاعل لا ذاته؛ لأنّ الذات لا تؤثر في كون الجسم على صفة، إذن لا

١. انظر تفاصيل هذه النظرية في: نهاية المرام، ج ٣، ص ٢٦٢ و ما بعدها.

بد أن يكون المؤثر هو إحدى صفات الفاعل، و تلك الصفة المؤثرة هي إمّا كون الفاعل قادراً، أو كونه مريداً أو كارهاً.

و لا يمكن أن تكون هي الثاني، أي كونه مريداً أو كارهاً؛ لأنّ الجسم قد ينتقل و يتحرّك من دون أن يكون الفاعل مريداً أو كارهاً، كالنائم الذي يحرك الأجسام مع كونه خالياً من الإرادة و الكراهة.

فيبقى الأول، و هو أنّ الصفة المؤثرة في «الكائنية» هي كون الفاعل قادراً. و لكن هذا أيضاً لا يمكن أن يكون هو المؤثر في الانتقال و التحريك و الكائنية؛ لأنّ القدرة لا تؤثر إلّا في إحداث الأفعال دون سائر الصفات، فإن كونه قادراً لا يؤثر مثلاً في كون الفعل مُحكماً، أو في كون الصوت خبيراً أو أمراً، و إنّما لا بدّ من توفر صفات أخرى - إضافة إلى كونه قادراً - كي يكون الفعل مُحكماً، أو يتّصف الصوت بالخبريّة أو الأمرية^١.

إذن كونه قادراً لم يؤثر في انّصاف الجسم بالكائنية، و بذلك بطل أن يكون الجسم كائناً بالفاعل، فلا بدّ أن يكون كائناً بواسطة «معنى» يفعله الفاعل، و ذلك المعنى هو «الكون».

إذن لقد آمن الشريف المرتضى بنظرية أبي هاشم حول «الكون»؛ لكنّه أضاف إليها هنا دليلاً جديداً لم يتنبّه إليه أصحاب النظرية أنفسهم، كما قام في المسألة القادمة - و هي مسألة: «إبطال أحد الأدلّة على كون الصفة بالفاعل» - بإبطال أحد أدلّة أبي هاشم على هذه النظرية. و هذا يعني أنّه عندما كان يؤمن بنظرية ما، فإنّه لم يكن يكرّر ما قاله أصحابها؛ بل كان يتأمّل فيها، و يهذبها، و يضيف إليها، و يرفع نواقصها ممّا يؤدّي إلى إثرائها، و إضافة شيء جديد لها.

عنوان الرسالة

طُبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٧ في ضمن «مسائل شتى»، تحت عنوان: «الجسم لم يكن "كائناً" بالفاعل»، وهو معنى مناسب، و قد اتضح معناه من خلال ما تقدّم.

كما طُبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٢٨، تحت عنوان: «الجسم مع الصفة»، و المقصود بالصفة صفة «الكائنية»؛ و لكن هذا العنوان مجمل و غير معبر عن مضمون الرسالة. فالأرجح هو العنوان الأول.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (٤٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٢٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».

٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

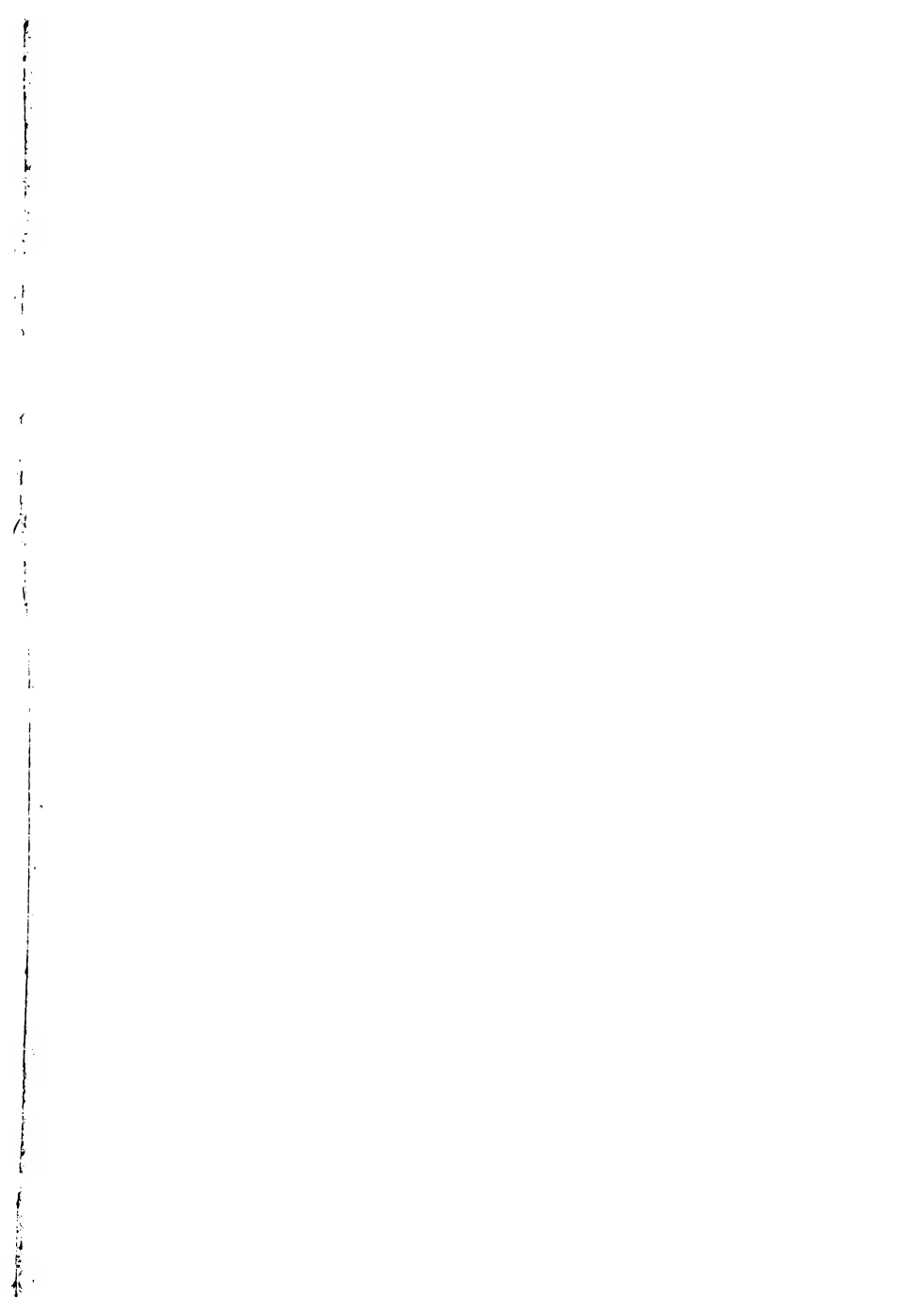
٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٥١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».

٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٤٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».

٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٣٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤: تقع في الصفحة (٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧: تقع في الصفحة (٢٦٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ه».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥: تقع في الصفحة (٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣: تقع في الصفحة (٣٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
١٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢: تقع في الصفحات (٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».
١٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥: تقع في الصفحة (٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «و».
١٤. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧/٧: تقع في الصفحة (١٠٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ك».



مسألة في أن الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة خَرَجَتْ في شهر^١ ربيع الأول سنة سبع وعشرين وأربعمائة:
دليل لم تُسَبَقْ إليه^٢ على أن الجسم لم يَكْ^٣ «كائناً» بالفاعل.
قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الذي يَدُلُّ على ذلك: أنه لو كان الجسم «كائناً» بالفاعل
لَوَجِبَ أن يَكُونَ المؤثر^٤ في هذه الصفة صفة^٥ من صفات الفاعل؛ لأن^٦ ذات
الفاعل لا يَجُوزُ أن تؤثر^٧ في كَوْنِ الجسم على صفة. ولا يَخْلُو من أن تَكُونَ^٨
تلك^٩ الصفة المؤثرة هي كَوْنُ الفاعل قادراً، أو كَوْنُهُ مُريداً و كارهأ^{١٠} كما

١. في جميع النسخ سوى «أ، س» والمطبوع: - «شهر».

٢. في «أ، س»: «دليل لم يسبق عليه». وفي «ك، ل»: «إن قيل ما الدليل». وفي «م، و، ي»: «دليل ثم سبق إليه». وفي المطبوع: «دليل لم نسبق عليه»، كلها بدل «دليل لم تُسَبَقْ إليه».

٣. في «د، ش، ك، ل، م، ه، و، ي» والمطبوع: «لم يكن».

٤. في المطبوع: «التأثير».

٥. في «ك، ل، م، و، ي» والمطبوع: - «صفة».

٦. في «ه» والمطبوع: «لأنه».

٧. في «أ، س، ك، ل» والمطبوع: «أن يؤثر».

٨. في «أ، ب، ج، س، ط، ع، م، ه، و»: «أن يكون».

٩. في «ب، ج، ع»: - «تلك».

١٠. في «ب، ج، ط، ع، ك، ل» والمطبوع: «أو كارهأ».

يَجْعَلُ^١ [الْمُتَكَلِّمُونَ] هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ مُؤَثَّرَتَيْنِ فِي كَوْنِ الْخَبَرِ وَالْأَمْرِ عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ.^٢

و لا يَجُوزُ أَنْ يُؤَثَّرَ فِي كَوْنِ الْجِسْمِ كَانْتاً فِي الْحَادِثَاتِ^٣ كَوْنُ الْفَاعِلِ مُرِيداً أَوْ كَارِهاً أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ غَيْرُ كَوْنِهِ قَادِراً؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْرِى مِنْ^٤ هَذِهِ الصِّفَاتِ كُلِّهَا، وَ يَجْعَلُ الْجِسْمَ كَانْتاً وَ مُتَحَرِّكاً وَ سَاكِناً. أَلَا تَرَى أَنَّ النَّائِمَ وَ السَّاهِيَ قَدْ يَخْلَوَانِ^٥ مِنْ الْإِرَادَةِ وَ الْكَرَاهَةِ وَ الْعِلْمِ، وَ مَعَ هَذَا يَجْعَلَانِ الْأَجْسَامَ مُنْتَقِلَةً^٦ فِي الْحَادِثَاتِ^٧؟

فَتَبَتْ أَنَّ التَّأْثِيرَ بِكَوْنِهِ قَادِراً. وَ كَوْنُهُ قَادِراً صِفَةً مُؤَثَّرَةً فِي الْإِحْدَاثِ؛ فَيَجِبُ أَنْ لَا يُؤَثَّرَ سِوَاهُ^٨. أَلَا تَرَى أَنَّ كَوْنَهُ قَادِراً لَا يُؤَثَّرُ فِي كَوْنِ الْفِعْلِ مُحْكَمًا، وَ لَا فِي كَوْنِ الصَّوْتِ خَبِراً وَ أَمِراً؛ مِنْ حَيْثُ^٩ كَانَتْ هَذِهِ كُلُّهَا أَحْوَالاً زَائِدَةً عَلَى الْإِحْدَاثِ؟ فَيَجِبُ أَنْ لَا^{١٠} يُؤَثَّرَ كَوْنُهُ قَادِراً فِي كَوْنِ الْجِسْمِ كَانْتاً؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَحْصِلُ».

٢. أَيِ مُؤَثَّرَتَيْنِ فِي كَوْنِ الْخَبَرِ وَالْأَمْرِ خَبِيراً وَ أَمِراً.

٣. فِي «ب، ج، د، ش، ط، ع، ي»: «الْمَحَادِثَاتِ». وَ فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمَحَاذِيَاثِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَعْرِضُ فِي» بَدَلَ «يَعْرِى مِنْ».

٥. فِي غَيْرِ «ك» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَخْلُو».

٦. فِي «ط»: «يَنْتَقِلُهُ». وَ فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «مُسْتَقِلَّةً».

٧. فِي «ب، ج، د، ش، ط، ع، م، و، ي»: «الْمَحَادِثَاتِ». وَ فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمَحَاذِيَاثِ».

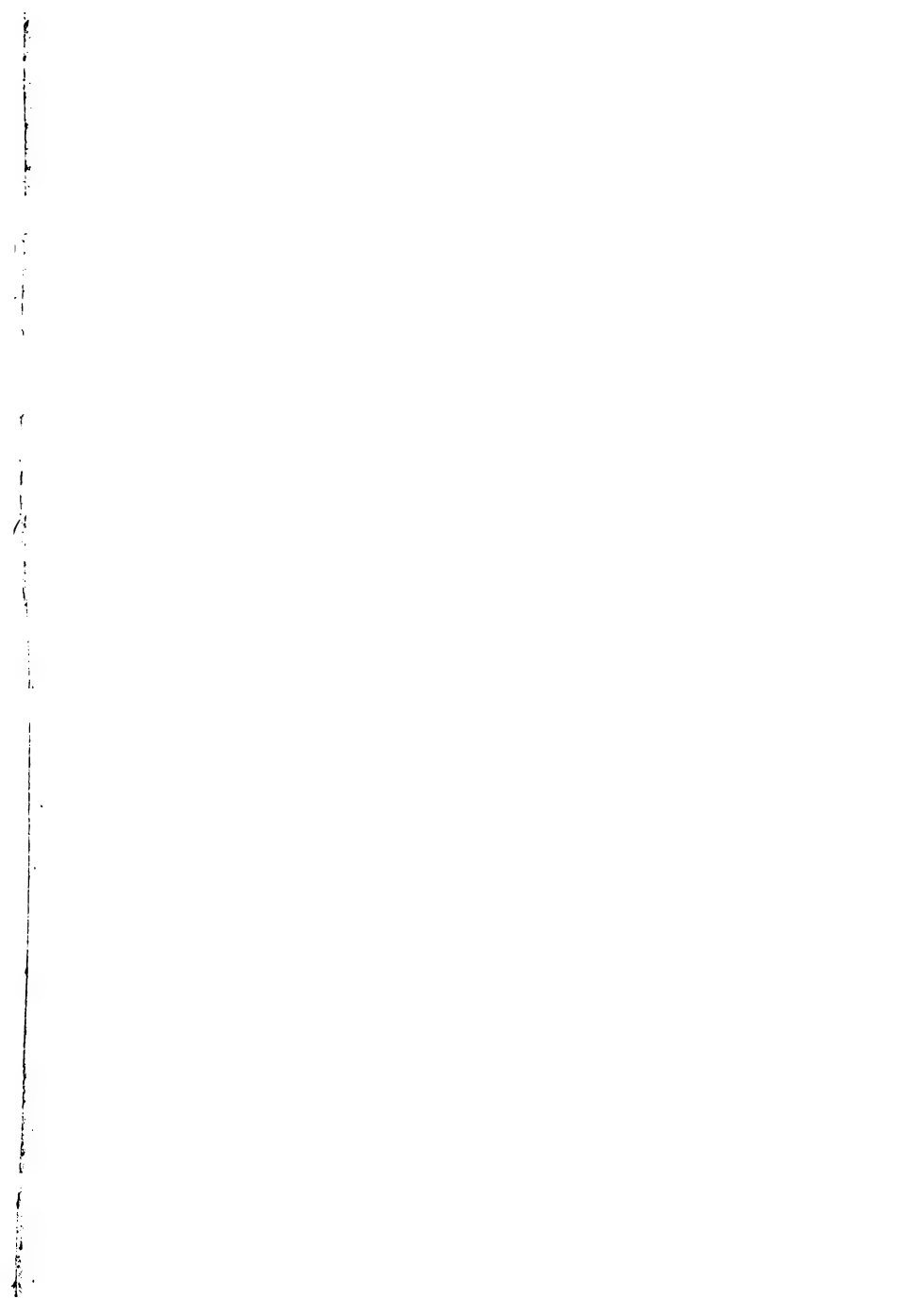
٨. أَيِ سِوَى الْإِحْدَاثِ.

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ حَيْثُ» بَدَلَ «مِنْ حَيْثُ».

١٠. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «- لَا».

(٤٤)

مسألة في إبطال أحد الأدلة على
كون الصفة بالفاعل



مقدمة التحقيق

استدل أبو هاشم الجبائي (ت ٣٢١هـ) على أنَّ صفة «الكائنية» - كالتحريك والتسكين - لا تكون من تأثير الفاعل مباشرة، وإنما هي من تأثير معنى «الكون»، بما يلي:

لو كانت صفة الكائنية والانتقال من تأثير الفاعل، للزم أن يقدر الفاعل على كل الصفات الأخرى؛ فَمَنْ يقدر على جعل الذات على صفة، يكون قادراً على جعلها على صفات أخرى؛ فَإِنَّ مَنْ يقدر مثلاً على جعل الصوت خبراً، يكون قادراً على جعله أمراً أو نهياً أو غير ذلك؛ فإذا صحَّ هذا الأمر، وكان الجسم كائناً ومنتقلاً بالفاعل، لكان أسود و أبيض أيضاً بالفاعل؛ لأنَّ هذه كلها صفات للجسم، فإذا قدر على بعضها قدر على جميعها، وبما أنَّ الفاعل لا يقدر على جعل الجسم أسود و أبيض، فهو غير قادر أيضاً على إعطاء صفة الكائنية والانتقال للجسم^١.

ولقد رفض الشريف المرتضى هذا الاستدلال الذي أقامه أبو هاشم، على الرغم من إيمانه بنظرية أنَّ اتِّصاف الجسم بالكائنية والانتقال ليس بالفاعل، بل من خلال معنى و هو «الكون». و قد استدلَّ الشريف المرتضى على هذه النظرية بدليل من إبداعه الشخصي، ذكره في رسالة «الجسم لم يكن كائناً بالفاعل»؛ لكنَّه رفض هنا صحة استدلال أبي هاشم فقط، لا أنَّه رفض أصل النظرية. و قد تحدَّثنا حول هذه النظرية في مقدمة الرسالة المُشار إليها آنفاً.

و أمّا إشكال الشريف المرتضى على استدلال أبي هاشم فهو: ما المانع من أن يكون الانتقال والكائنية بالفاعل، و يكون السواد و البياض بالمعنى أو العلة؟ فإذا كان كذلك بطل الاستدلال من أساسه، كما أنّ مجرد احتمال ذلك يُبطل الاستدلال أيضاً. و إذا قيل: إنّ الصفات إذا كانت كيفية استحقاقها واحدة لم يصحّ أن يكون استحقاقها من علل مختلفة، فإذا كان السواد و البياض بمعنى فذلك الانتقال يجب أن يكون بمعنى لا بالفاعل؛ لأنّ كيفية استحقاق الجميع واحدة.

فالجواب: أنّ الاشتراك في كيفية الاستحقاق إنّما يُثبت أنّ الصفة ليس ذاتية، فإنّ المراد بكيفية الاستحقاق هو أنّ استحقاق الذات للصفة هل هو على وجه الوجوب أو الجواز و الإمكان؟ و بما أنّ كيفية استحقاق السواد و البياض و الانتقال هي الجواز و الإمكان، دلّ ذلك على أنّ الاستحقاق ليس ذاتياً لا أكثر من ذلك. و حينئذ جاز أن يختلف علل الاستحقاق، فيكون استحقاق بعض الصفات بمعنى، و بعضها بالفاعل.

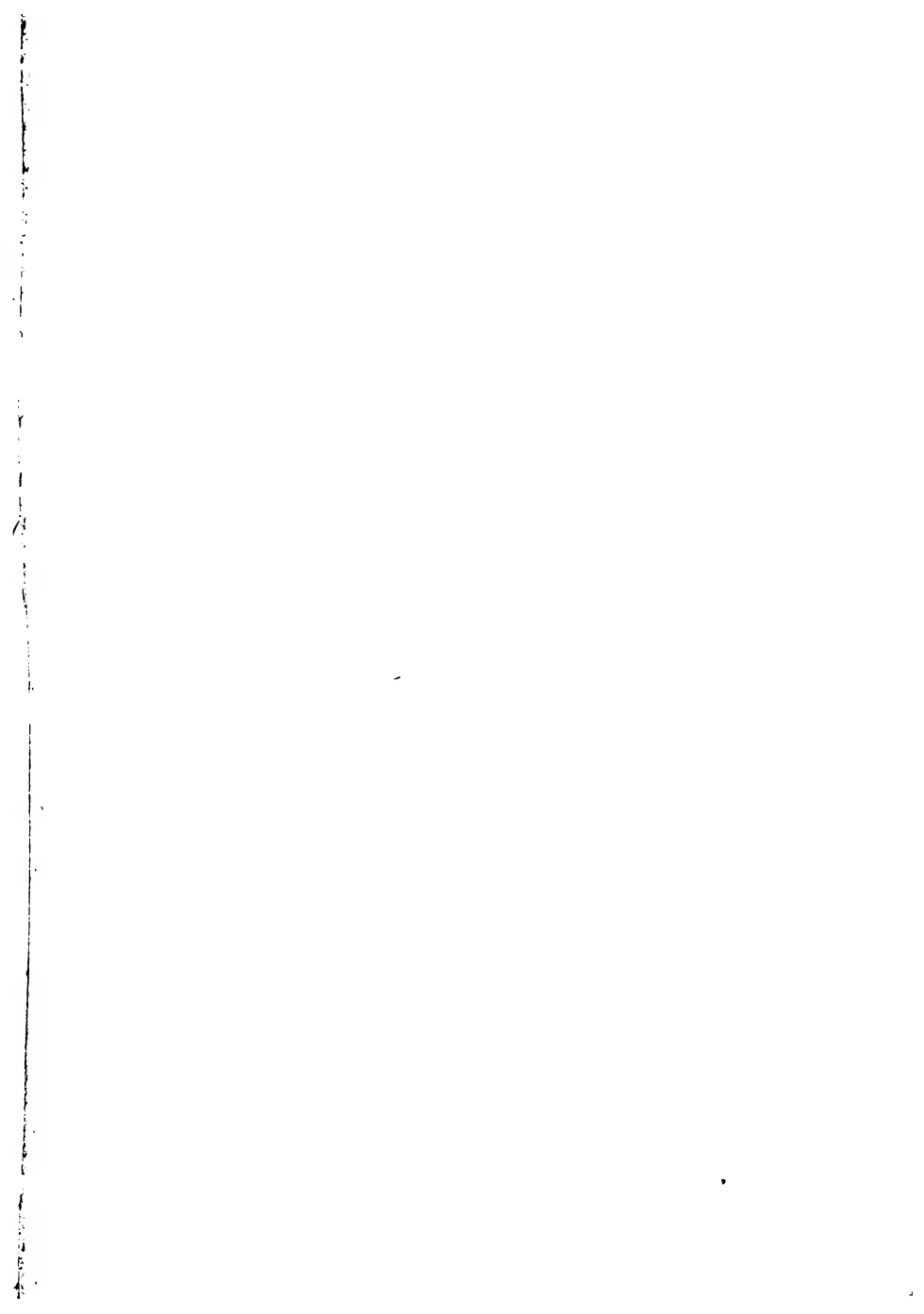
عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤١ في ضمن «مسائل شتى»، تحت عنوان: «منع كون الصفة بالفاعل». و هو غير دقيق؛ لأنّ الشريف المرتضى لا يريد في هذه الرسالة إثبات نظرية عدم كون الصفة بالفاعل، و إنّما يريد إبطال أحد الأدلة التي أُقيمت على هذه النظرية.

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٩١، تحت عنوان: «كون الصفة بالفاعل». و المقصود بالصفة هي صفة «الكائنية». و هذا العنوان خاطئ؛ لأنّ الشريف المرتضى كان يؤمن بعدم كون صفة الكائنية بالفاعل، و استدلّ عليها كما تقدّم. فالأولى تسمية الرسالة: «إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٩٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «هـ».
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٩. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ث».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».



[مسألة في إبطال أحد الأدلة]

[على كون الصفة بالفاعل ^١]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

إِسْتَدَلَّ ^٢ مَنْ مَنَعَ مِنْ كَوْنِ الصِّفَةِ بِالْفَاعِلِ، بِأَن قَال: لَوْ كَانَتْ بِالْفَاعِلِ لَكَانَ
مَتَى ^٣ قَدَرٌ عَلَى جَعْلِ الذَّاتِ عَلَى صِفَةٍ قَدَرٌ عَلَى جَعْلِهَا عَلَى كُلِّ صِفَةٍ ^٤ يَكُونُ عَلَيْهَا
بِالْفَاعِلِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَدَرَ مِنَّا عَلَى ^٥ جَعْلِ الصَّوْتِ خَبِراً فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْعَلَهُ
أَمْراً وَنَهياً وَخَبِراً عَنْ كُلِّ مُخْبِرٍ عَنْهُ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ أَجْمَعُ بِالْفَاعِلِ؟
فَلَوْ كَانَ الْجِسْمُ مُنْتَقِلاً بِالْفَاعِلِ ^٦ لَكَانَ كَوْنُهُ أَسْوَدَ وَأَبْيَضَ بِالْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ
وَاحِداً.

و هذا الدليل مُعْتَرِضٌ بِأَن يُقَالَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ انْتِقَالُهُ بِالْفَاعِلِ وَ كَوْنُهُ

١. طُبِعَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ فِي ضَمَنِ رِسَائِلِ الشَّرِيفِ الْمَرْتَضَى تَحْتَ عُنْوَانٍ: «مَنْعُ كَوْنِ الصِّفَةِ بِالْفَاعِلِ».

٢. الْمُسْتَدَلُّ هُوَ أَبُو هَاشِمٍ الْجُبَّانِيُّ. رَاجِعْ: نَهَايَةُ الْمَرَامِ، ج ٣، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

٣. فِي «ب، ث، ج، ص»: «مَبْنِي».

٤. فِي «ب، ث، ج، ص»: «أَهْلُهَا كُلُّ صِفَةٍ» بَدَلَ «جَعْلُهَا عَلَى كُلِّ صِفَةٍ». وَ فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ: -
«قَدَرَ عَلَى جَعْلِهَا عَلَى كُلِّ صِفَةٍ».

٥. فِي «ب، ث، ج، ص»: - «عَلَى».

٦. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ: «مُسْتَقِلاً» بَدَلَ «مُنْتَقِلاً». وَ فِي «ط»: - «فَلَوْ كَانَ الْجِسْمُ مُنْتَقِلاً بِالْفَاعِلِ».

أَسْوَدَ وَأَبْيَضَ بِمَعْنَى؟ لِأَنَّ الصِّفَاتِ الَّتِي تَجُوزُ عَلَى الذَّاتِ يَنْقَسِمُ^١ اسْتِنَادُهَا؛ فَتَارَةٌ تَسْتَنِدُ إِلَى عِلَّةٍ^٢، وَتَارَةٌ تَسْتَنِدُ^٣ إِلَى الْفَاعِلِ؛ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ^٤ اسْتِنَادِ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْفَاعِلِ، وَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ إِلَى الْعِلَّةِ؟ وَإِذَا كُنَّا نَجُوزُ ذَلِكَ لَمْ يُمْكِنْ^٥ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ السَّوَادَ إِذَا كَانَ لِعِلَّةٍ كَانَ الْإِنْتِقَالُ كَذَلِكَ^٦.

وَلَيْسَ يَعِصُمُ مِنْ هَذَا السُّؤَالِ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الصِّفَتَيْنِ إِذَا كَانَتْ كَيْفِيَّةً اسْتِحْقَاقُهُمَا وَاحِدَةً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَا مُسْتَحَقِّينِ مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْجِسْمُ يَسْتَحِقُّ كَوْنَهُ أَسْوَدَ كَمَا^٧ يَسْتَحِقُّ كَوْنَهُ مُنْقَلًا - فِي بَابِ الصَّحَةِ وَالْجَوَازِ وَالشَّرْوَطِ - وَجَبَ مَتَى كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ بِالْفَاعِلِ أَنْ تَكُونَ الْأُخْرَى كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ لِمَعْنَى^٨ فَكَذَلِكَ.

لِأَنَّ الْإِشْتِرَاقَ^٩ فِي كَيْفِيَّةِ الْإِسْتِحْقَاقِ^{١٠} - وَهُوَ حُصُولُ الصِّفَةِ عَلَى وَجْهِ الْجَوَازِ - إِنَّمَا^{١١} يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ لِلنَّفْسِ؛ فَإِذَا انْتَفَى بِالِإِشْتِرَاقِ فِي هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ كَوْنُ

١. فِي «ب، ث، ج، ص، ط»: «تَنْقَسِمُ».

٢. أَيْ إِلَى «الْمَعْنَى» الْمَشَارِ إِلَى.

٣. فِي «ه» وَالْمَطْبُوعُ: - «إِلَى عِلَّةٍ وَ تَارَةٌ تَسْتَنِدُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعُ: «عَنْ».

٥. فِي «أ، ب، ث، ج، ص»: «لَمْ يَكُنْ». وَ فِي الْمَطْبُوعُ: - «لَمْ».

٦. بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْتِقَالُ بِالْفَاعِلِ.

٧. فِي الْمَطْبُوعُ: - «كَمَا».

٨. فِي «ب، ث، ج، ص»: «بِالْمَعْنَى». وَ الْمُرَادُ بِالْمَعْنَى هُوَ الْعِلَّةُ، فَتَارَةٌ يَعْبَرُ بِالْمَعْنَى وَأُخْرَى بِالْعِلَّةِ.

٩. فِي «ب، ث، ج، ص، ط»: «الْإِشْتِرَاقُ».

١٠. مِنْ قَوْلِهِ: «كَذَلِكَ». وَ إِنْ كَانَتْ لِمَعْنَى فَكَذَلِكَ... إِلَى هُنَا لَمْ يَرِدْ فِي «د، ي».

١١. فِي «أ، ق»: «وَ إِنَّمَا».

الصفة مُسْتَنَدَةٌ إِلَى النَفْسِ، وَانْقَسَمَ بَعْدَ^١ ذَلِكَ بِمَا يُمَكِّنُ اسْتِنَادُ الصِّفَةِ إِلَيْهِ؛ فَتَارَةً تَكُونُ^٢ بِالْفَاعِلِ، وَأُخْرَى بِالْعِلَّةِ؛ فَمَتَى عَلِمْنَا بِالِدَّلِيلِ أَنَّ الْعِلَّةَ أَثَرْتُهَا^٣ قَطَعْنَا^٤ بِذَلِكَ، وَمَتَى دَلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَثَرُهَا^٥ حَكَمْنَا بِهِ، وَمَتَى جَوَّزْنَا فِي الْبَعْضِ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ هُوَ الْمُؤَثِّرُ لَهُ^٦ وَ[أَنْ يَكُونَ مُؤَثِّرُ] الْبَعْضِ الْعِلَّةَ وَجَبَ التَّوَقُّفُ وَتَرَكُ الْقَطْعِ. وَهَذِهِ حَالُنَا فِي انْتِقَالِ الْجِسْمِ وَكَوْنِهِ أَسْوَدَ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَسْتَنِدَ الْانْتِقَالُ إِلَى الْفَاعِلِ^٧ وَالسَّوَادِ إِلَى الْمَعْنَى. فَلَا سَبِيلَ بِالْإِعْتِبَارِ الَّذِي اعْتَبَرُ^٨ أَنْ يَقْطَعَ عَلَى أَنَّ الْانْتِقَالَ لَا يَجُوزُ اسْتِنَادُهُ إِلَى الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ تَوْسُطِ مَعْنَى.

١. فِي «ب، ث، ج، ص، ط»: «تَعَذَّرَ».

٢. فِي «أ، د، ط، هـ، ي» وَالْمَطْبُوعُ: «يَكُونُ».

٣. فِي «أ، ب، ث، ج، د، ص، ط، هـ، ي» وَالْمَطْبُوعُ: «أَثَرْتُهَا» بَدَلَ «أَثَرْتُهَا».

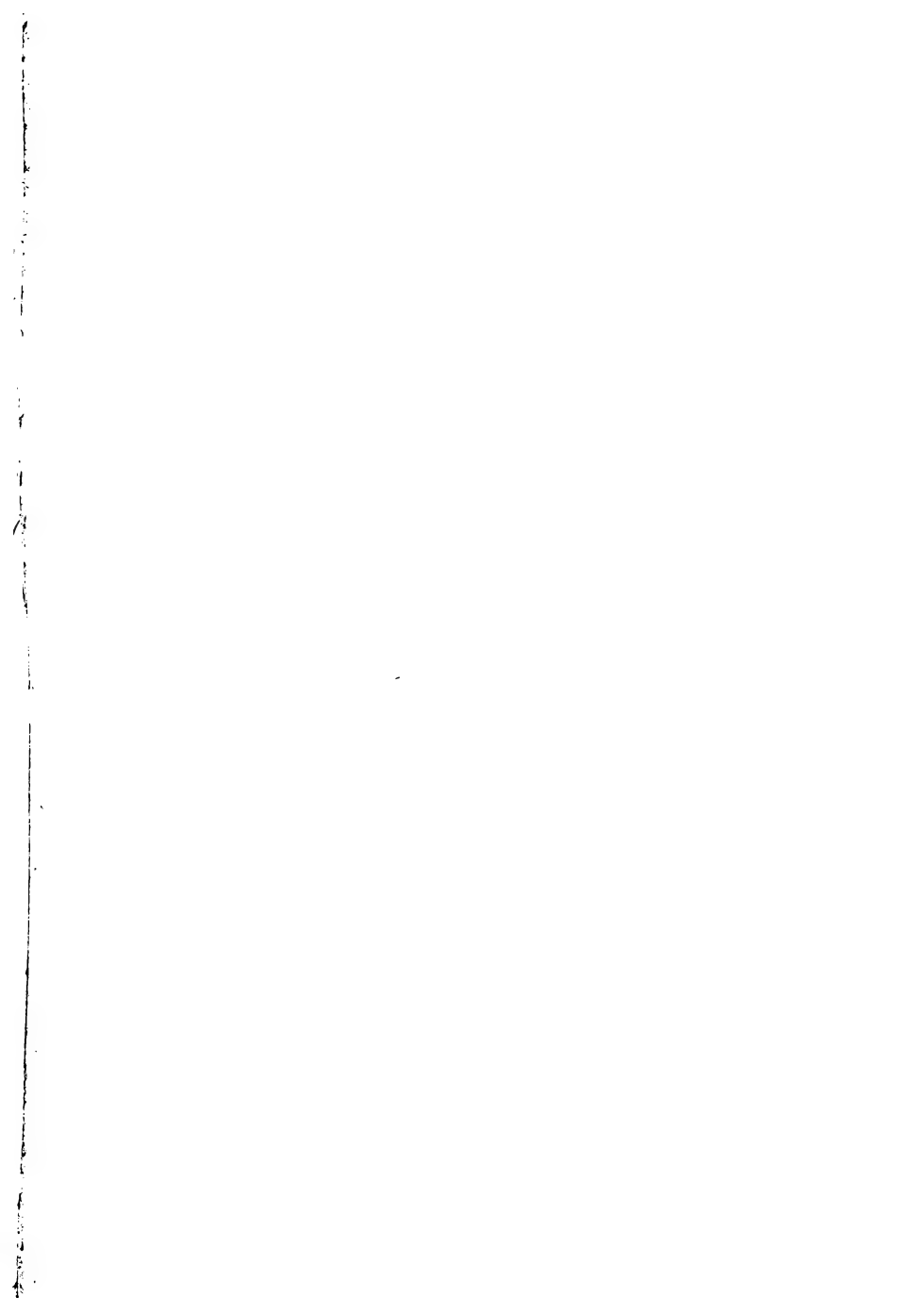
٤. فِي «ب، ث، ج، ص»: «قَطْعِيًّا».

٥. فِي «أ»: «أَثَرْنَا بِهِ»، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «أَثَرْتُهَا» بَدَلَ «أَثَرُهَا».

٦. فِي «ب، ث، ج، ص، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: - «لَهُ».

٧. فِي «ب، ث، ج، ص»: - «إِلَى الْفَاعِلِ». وَفِي «ط»: - «إِلَى».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: + «عَلَى».



(٤٥)

مسألة في مناقشة الدليل على
أن الجواهر ليس محدثاً بمعنى



مقدمة التحقيق

من الأمور المتعارفة عند بعض المتكلمين أنه إذا وجدوا ذاتين، تصدر من إحداهما بعض الآثار كالقدرة على الفعل، ولا تصدر تلك الآثار من الأخرى، حكموا بوجود ما يسمونه «حال» أو «معنى» في الذات الأولى، وهو الذي اقتضى التفرقة بين الذاتين.^١ وإذا وجدوا ذاتاً يمكن في حد ذاتها أن تتصف بصفة وأن لا تتصف بها، فإذا اتصفت قالوا إنما اتصفت بتلك الصفة بسبب وجود «معنى» في ذاتها اقتضى الاتصاف بتلك الصفة، أي أن الفاعل فعل ذلك المعنى والمعنى اقتضى تلك الصفة. وفي محل كلامنا وجد بعض المتكلمين أن الجوهر في حد ذاته يجوز أن يحدث وأن لا يحدث، فقالوا أنه إذا حدث فحدوثه يكون بواسطة «معنى»، لا بواسطة الفاعل مباشرة، بل الفاعل يوجد المعنى والمعنى يؤثر في اتصاف الجوهر بالحدوث.

وفي المقابل نفى بعض المتكلمين أن يكون حدوث الجوهر قد حصل بواسطة «معنى» موجود في ذاته. واستدلوا على نفي ذلك بأنه لو كان حدوث الجوهر من خلال معنى، لاحتاج هذا المعنى إلى معنى آخر؛ لأن هذا المعنى في حد ذاته يجوز أن يحدث وأن لا يحدث، كما كان الجوهر كذلك، فيحتاج إلى معنى يقتضي حدوثه، والمعنى الثاني يحتاج إلى ثالث لنفس السبب، وهو يؤدي إلى إثبات ما لا يتناهى من الحوادث والمعاني، وهو محال.

و أجاب الشريف المرتضى على ذلك بنفس إجابته التي ذكرها في رسالة «إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل»، التي أشار إليها بقوله: «المسألة الأولى»، و هو يدلّ على أنّ الرسالة محلّ البحث تأتي في ترتيب التأليف بعد تلك الرسالة.

و جوابه هو: يمكن أن يكون حدوث بعض المُحدّثات بواسطة معنى و علة، و البعض الآخر يكون حدوثه بالفاعل، فيمكن أن يكون حدوث الجوهر بواسطة المعنى، و حدوث المعنى بواسطة الفاعل مباشرة، لا بواسطة معنى آخر، و بذلك سوف لن يلزم افتراض حوادث و معاني غير متناهية.

و أضاف أنّه لا يصحّ أن يقال: إنّ الجوهر و المعنى قد اشتركا في كَيْفِيَّةِ استحقاق الحدوث و هي «جواز أن يحدثا و أن لا يحدثا»، فلا يمكن أن يستحقّ أحدهما الحدوث بالمعنى، و الآخر بالفاعل.

هذا الكلام لا يصحّ؛ لأنّ الاشتراك في كَيْفِيَّةِ الاستحقاق إنّما يعني أنّ كليهما لم يستحقّا الحدوث لذاتهما و لنفسهما، بل لسبب خارجي، و هذا السبب يمكن أن يكون مختلفاً، فيستحقّ أحدهما الحدوث بالمعنى، و الآخر بالفاعل.

و في النهاية أشار إلى عدم إمكان الجزم في هذه المسألة باستناد صفة الحدوث إلى المعنى أو الفاعل، و مع فقدان الدليل يجب التوقّف.

عنوان الرسالة

لقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٢ في ضمن «مسائل شتّى» تحت عنوان: «الدليل على أنّ الجوهر ليس بمُحدّث» و هذه الطبعة هي المقصودة بـ «المطبوع» في التحقيق الحالي. كما طبعت في مسائل المرتضى، ص ١٩٨ تحت عنوان: «الجوهر لا يكون مُحدّثاً».

و كلا العنوانين بهذا المقدار واضحان؛ فإنّ معناهما أنّ الجوهر قديم و ليس

مُحدَثاً، وهذا باطل من وجهة نظر المتكلمين الذين حصروا القديم بالله تعالى، ولكي يكون كلا العنوانين صحيحين يحتاجان إلى إضافة كلمة واحدة إلى آخرهما، وهي كلمة «بمعنى»، ولكن بما أنَّ البحث في هذه الرسالة يدور في الحقيقة حول مناقشة دليل الذين نفوا أن يكون الجوهر مُحدَثاً بواسطة معنى، لذلك كان الأفضل أن يكون اسم الرسالة: «مناقشة الدليل على أنَّ الجوهر ليس مُحدَثاً بمعنى».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٩٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٧٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «هـ».
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».

٩. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ث».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

[مسألة في مناقشة الدليل على أن الجوهر ليس محدثاً بمعنى^١]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

وَمِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ^٢ عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَكُونُ مُحَدَّثًا بِمَعْنَى: أَنَّ ذَلِكَ لَوْ وَجَبَ فِيهِ
لَكَانَ الْمَعْنَى الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي حَدُوثِهِ يَفْتَقِرُ إِلَى مَعْنَى: لِمُشَارَكَيْهِ لَهُ فِي الْعِلَّةِ
الَّتِي احْتَاجَ^٣ إِلَيْهِ مِنْ أَجْلِهَا، وَهِيَ حَدُوثُهُ مَعَ جَوَازِ أَنْ لَا يَحْدُثَ. وَذَلِكَ يُوْدِّي إِلَى
إِثْبَاتِ^٤ مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ^٥ مِنْ^٦ الْحَوَادِثِ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ.
وَهَذَا الدَّلِيلُ مُعْتَرَضٌ^٧ بِمِثْلِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى^٨؛ لِأَنَّهُ لَا^٩ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ حَدُوثُ

١. طُبِعَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ فِي ضَمَنِ رِسَائِلِ الشَّرِيفِ الْمَرْتَضَى تَحْتَ عُنْوَانٍ: «الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ

لَيْسَ بِمُحَدَّثٍ». ٢. فِي «د، ي»: «يَحْتَاجُ».

٣. فِي «أ، ق»: «أَنَّهُ». وَفِي «هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «بِهَا».

٤. فِي «د، ي»: «إِثْبَاتٍ».

٥. فِي «ب، ث، ج، ص»: «لَهُ».

٦. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «إِثْبَاتٍ»؛ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ أَقْلَامِ النُّسَاخِ.

٧. فِي «أ»: «مُعَرَّضٌ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَعْتَرِضُ».

٨. يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الرِّسَالَةِ السَّابِقَةِ وَهِيَ رِسَالَةُ «إِبْطَالِ أَحَدِ الْأَدَلَّةِ عَلَى كَوْنِ الصِّفَةِ بِالْفَاعِلِ»، فَقَدْ
تَقَدَّمَ فِيهَا نَفْسُ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ.

٩. فِي «ب، ث، ج، ش، ص، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا».

بعض المُحدثاتِ لِعِلَّةٍ^١ و حدوث^٢ البعض الآخرِ بالفاعلِ.
 وقولهم: إنهما إذا اشتركا في كَيْفِيَّةِ الاستحقاقِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقْتَضِيَ أَحَدُهُمَا أمراً
 و الآخرُ سِوَاهُ باطلٌ؛ لَأَنَّ المُشَارَكَةَ فِي كَيْفِيَّةِ الاستحقاقِ - وهو^٣ جوازُ الحدوثِ -
 يَمْنَعُ مِنْ^٤ استنادِ الصفةِ إِلَى النفسِ. وإذا بَطَلَ استنادُها إِلَى النفسِ لَمْ يَمْتَنِعِ انقسامُ
 ما^٥ تَسْتَنِدُ^٦ إليه، فَيَكُونُ فِي بعضِ الذواتِ بالفاعلِ، و في بعضِ بالِعِلَّةِ.
 وهذا أمرٌ مُتَلَبِّسٌ^٧ لا سَبِيلَ معه إِلَى القَطْعِ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ مُسْتَنِدَةٌ^٨ إِلَى العِلَّةِ؛ بَلْ
 الشُّكُّ فِي ذَلِكَ و التجويزُ هو الواجبُ، إِلَى أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ.

١. المراد بالعلّة في هذا البحث «المعنى».

٢. في المطبوع: «حدوث» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: - «و هو».

٤. في «ب، ث، ج، ص»: - «من».

٥. في «هـ» و المطبوع: «انقساماً» بدل «انقسام ما».

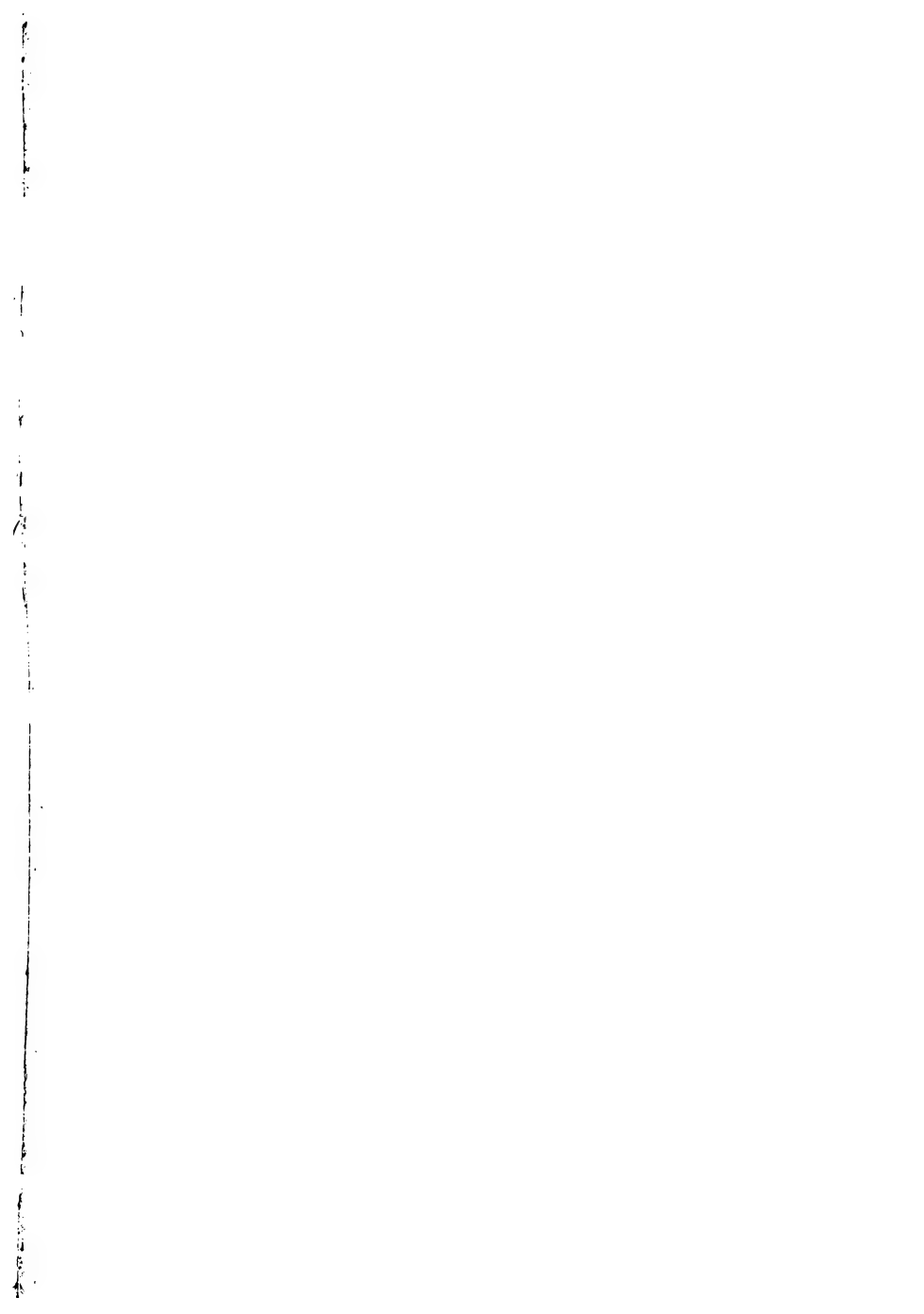
٦. هكذا في «د، ي». و في سائر النسخ و المطبوع: «يستند».

٧. في «هـ» و المطبوع: «متلبس».

٨. في «هـ» و المطبوع: - «معه إلى القطع على أَنَّ الصِّفَةَ مُسْتَنِدَةٌ».

(٤٦)

مسألة في وجه المناسبة بين
الأفعال الشرعية و ما هي لطف فيه



مقدمة التحقيق

تعرّض الشريف المرتضى في هذه المسألة إلى البحث عن وجه المناسبة بين التكاليف الشرعية وبين ما هي لطف فيه من التكاليف العقلية؛ فإنّ هناك تكاليف يدركها العقل، مثل: وجوب شكر النعمة، و ردّ الوديعة، و تحريم الظلم. و قد ذهب المتكلّمون إلى أنّ الله تعالى قد شرّع التكاليف - كالصلاة، و الصوم، و الحجّ - لكي تقرّب المكلف إلى تلك التكاليف العقلية.

و حينئذٍ قد يسأل سائل: ما هو وجه المناسبة و العلاقة بين الصلاة و الصوم و الحجّ و بين وجوب شكر النعمة و ردّ الوديعة و تحريم الظلم؟ فالظاهر أنّه لا مناسبة و لا مجانسة بينهما.

لقد بدأ الشريف المرتضى الجواب بتقديم جواب إجماليّ، و هو: بما أنّنا علمنا أنّ هذه الشرعيّات واجبة، فسوف نعلم بأنّ فيها مصلحة، و أنّ لها مناسبة مع ما هي لطف فيه من التكاليف العقلية، و إن لم يتّضح لنا وجه المناسبة بالتحديد، فعدم العلم بوجه شيء لا يدلّ على عدم ذلك الشيء.

و بعد ذلك أشار إلى أنّ المتكلّمين قد ذكروا وجهين من وجوه المناسبة، من دون أن يرجّحوا أحدهما على الآخر، و الوجهان هما:

الأوّل: أنّ في الشرعيّات نوعاً من رياضة النفس، و توطئتها على ذكر الله تعالى و الرجوع إليه، و التمسك بطاعته، و هذا موجود في التكاليف العقلية أيضاً، و هو كاف

في تحقّق المناسبة، فإنّه إذا وطّن العبد نفسه على امتثال التكاليف الشرعيّة، صار أقرب إلى امتثال التكاليف العقليّة، فهذا وجه من وجوه المناسبة.

الثاني: أنّ في التكاليف الشرعيّة مشقّة ينبغي تحملها والصبر عليها، وهو نفسه موجود في التكاليف العقليّة، فالذي يوطّن نفسه على الصبر على الشرعيّات، يكون قادراً على الصبر على العقليّات، ومثّلوا لذلك بمن يصبر على الآلام والهموم التي تنزل به، فإنّه يكون أقدر على فعل الطاعات وترك المعاصي.

وبذلك اتّضح وجه المناسبة بين التكاليف الشرعيّة والعقليّة.

والجدير بالذكر أنّ القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) قد تعرّض في كتابه المغني إلى نفس هذه الأبحاث في ذيل جواب إحدى شبه البراهمة^١، حتّى قد يتصوّر القارئ أنّ الشريف المرتضى قد قرّر في هذه الرسالة ما هو موجود في المغني؛ ولكن قد أشرنا في مقدّمة رسالة «دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام» إلى احتمال أن يكون كلّ من الشريف المرتضى والقاضي ينقلان هذه المطالب من مصدر ثالث مشترك، لا أنّ الشريف المرتضى يأخذ من القاضي مباشرة.

وعلى أيّ حال، فإنّ من يريد أن يستوعب مطالب الرسالة محلّ بحثنا، فعليه بكتاب المغني؛ فإنّ فيه تفاصيل أخرى تساعد على فهم مطالب الرسالة بصورة أفضل.

عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٣ في ضمن «مسائل شتّى»، تحت عنوان: «النسبة بين الأفعال وما هو لطف منها»^٢. وهذا العنوان

١. راجع: المغني، ج ١٥ (التنبؤات والمعجزات)، ص ١٣٠ - ١٣٢.

٢. الصحيح: «وما هي لطف فيه».

صحيح و لكن فيه شيء من العموم؛ فإنه لم يبين أن المقصود بالأفعال الأفعال الشرعية.

و طبعت في مسائل المرتضى، ص ١٩٩، تحت عنوان: «الأفعال مع اللطف». و هو عنوان غير واضح، ولا يعكس محتوى الرسالة.
لذلك فالأفضل تسميتها: «وجه المناسبة بين الأفعال الشرعية و ما هي لطف فيه».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٩٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٧٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ه».
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة

(٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

٩. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة

(٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ث».

١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة

(٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ق».

١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع

في الصفحة (٧٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».

[مسألة في وجه المناسبة بين
الأفعال الشرعية وما هي لطف فيه]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

إن سأل^١ سائل عن وجه المناسبة بين الأفعال في العقل و بين ما هو لطف فيها
من الشرعيات.

فالجواب:

أنا إذا علمنا كَوْن هذه الأفعال - أعني الشرعيات - واجبة، علمنا أنَّ لها وجه
وجوب^٢ و مناسبة [بينها] و بين^٣ ما هي لطف فيه^٤؛ وإن لم يتعيَّن لنا وجهُ المناسبة.
غير أنهم قد بينوا ما يُمكن أن يكون وجهاً على طريق الاستظهار و التقريب^٥،
و قالوا^٦:

١. في «ه»: «مسائل». و في المطبوع: «يسأل».

٢. في المطبوع: «وجهاً» بدل «وجه وجوب».

٣. في جميع النسخ و المطبوع سوى «أ، ق»: «بين» بدون واو العطف.

٤. في «ه» و المطبوع: «فيها».

٥. في المطبوع بياض بدل «و التقريب».

٦. راجع: المغني، ج ١٥ (النتنات و المعجزات)، ص ١٣١ - ١٣٢.

إِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ أَنَّ فِي الشَّرْعِيَّاتِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالرَّجُوعِ إِلَيْهِ وَالتَّمَسُّكِ بِطَاعَتِهِ وَتَوْطِينِ النَّفْسِ عَلَيْهَا مِثْلَ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ فِي التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ أَنْ يَفْعَلَهُ؛ فَإِذَا عَزَمَ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ، وَطُنَّ نَفْسُهُ عَلَى الْإِسْتِكْثَارِ مِنْهُ، سَارَعَ^١ إِلَى مِثْلِهِ فِي الْعَقْلِيَّاتِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ^٢ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ مِنْ تَحْمُلِ الْمَشَقَّةِ عَلَى وَجْهِهِ مَخْصُوصَةٌ مِثْلَ مَا فِي تِلْكَ الْأَفْعَالِ.

وَهَذَا يُسْقِطُ اسْتِبْعَادَ مَنْ يَسْتَبَعِدُ كَوْنَهَا مَصَالِحَ^٣ فِي الْعَقْلِيَّاتِ.

وَقَالُوا: إِنَّا لَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّهَا مَصْلَحَةٌ لِأَيِّ وَجْهِ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ؛ وَإِنَّمَا أَوْرَدْنَا [ذَلِكَ] لِنُزِيلِ^٤ مَا يَتَوَهَّمُ وَيُسْتَبَعَدُ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ.

وَبَيَّنُوا: أَنَّ الطَّرِيقَةَ فِي ذَلِكَ كَالطَّرِيقَةِ فِي الْأَلَامِ وَالْغُمُومِ وَالْمُعَالَجَاتِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ نَزَلَتْ بِهِ الْأَلَامُ فَقَلِقَ^٥ لَهَا وَطَلَبَ التَّخَلُّصَ مِنْهَا بِالْمَكَارِهِ وَالْعِلَاجِ^٦، وَاحْتَمَى مِنَ الْمَلَاذِ^٧ طَلَبًا لِلسَّلَامَةِ مِنْهَا، يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى مُفَارَقَةِ الْمَعَاصِي وَفِعْلِ الطَّاعَاتِ وَتَحْمُلِ الْمَشَقَّةِ فِيهَا؛ لِيَتَخَلَّصَ مِنَ الْعِقَابِ الدَّائِمِ، وَيَسْتَحِقَّ الثَّوَابَ الدَّائِمَ.

١. فِي «أ، ق»: «مَعَهُ» بَدَلَ «مِنْهُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَسَارَعَ» بَدَلَ «مِنْهُ، سَارَعَ».

٢. فِي «ش، هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «أَنَّ».

٣. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «تَصْلَحَ».

٤. مَا أَثْبَتْنَاهُ بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ اسْتِفْدَانَهُ مِنَ الْمَغْنَى.

٥. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «لِزِيلَ».

٦. هَكَذَا فِي الْمَغْنَى. وَفِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «فَتَلَفَ». وَفِي «ي»: «فَعَلَقَ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: «قَلِقَ».

٧. فِي الْمَغْنَى: «بِالْمَكَارِهِ مِنَ الْعِلَاجِ»، وَهُوَ أَوَّلَى.

٨. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «الْمَلَقَ».

ثُمَّ لَمْ يَجِبْ^١ أَنْ يُعْرِفَ التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ، وَلَا أَنْ يُقَطَعَ عَلَى أَنْ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ
 دُونَ غَيْرِهِ. وَبَيَّنَّا ذَلِكَ أَيْضاً بِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَارَفَ^٢ ذَنْباً وَجَبَ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ مِنْهُ؛^٣
 لِتَزِيلٍ عَنْ^٤ نَفْسِهِ الْعِقَابَ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَعْرِفَ عَيْنَ الْفَعْلِ وَبَيْنَ أَنْ لَا يَعْرِفَهُ فِي
 أَنْ وَجْهَ وَجوبِ التَّوْبَةِ قَدْ حَصَلَ لَهُ، وَقَدْ تَمَكَّنَ مِنْ تَلَاْفِي مَا كَانَ مِنْهُ. فَكَذَلِكَ
 الْقَوْلُ فِي الْمَصَالِحِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا^٥ تَجِبُ لِمَا تَتَضَمَّنُ^٦ مِنْ إِزَالَةِ الْمَضَرَّةِ وَاجْتِنَابِ^٧
 الْمَنْفَعَةِ، عَلَى مَا بَيَّنَّ.

١. في «هـ» والمطبوع: «لم يجز».

٢. في «أ، ق، هـ»: «فارق». وفي «ث، ص»: «قارن».

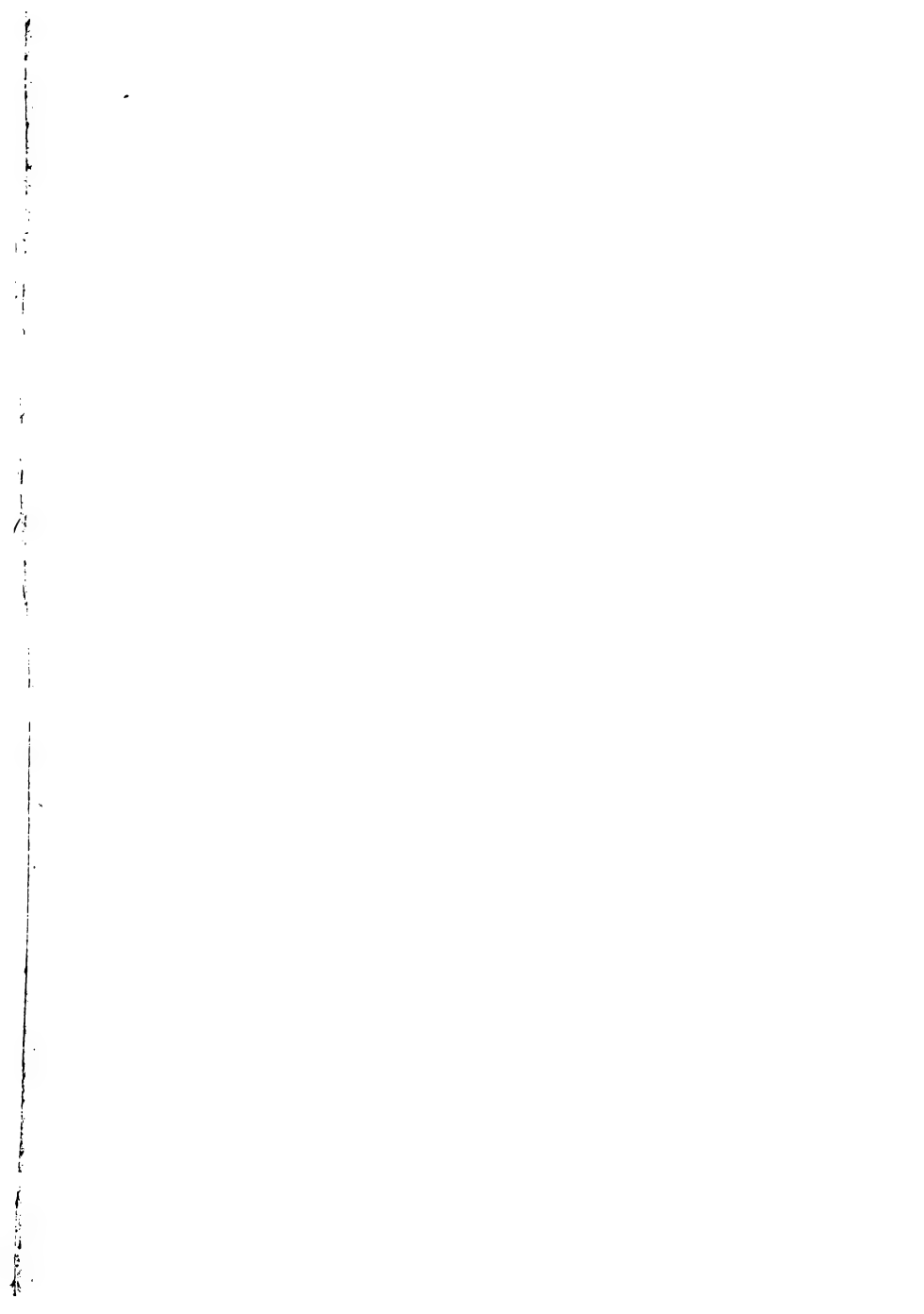
٣. في المطبوع: «+ قد حصل».

٤. في «ب، ث، ج، ص»: «من».

٥. في «ب، ث، ج، ص»: «- إنما». وفي «هـ»: «إذا».

٦. هكذا في «ش، هـ». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يتضمن».

٧. في «ب، ث، ج، ص»: «واختلاف». وفي المطبوع: «واجتناب».



(٤٧)

مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة

مقدمة التحقيق

من المسائل الكلامية التي أهتم المتكلمون بها هي البحث عن أحوال أهل الآخرة، من حيث تكليفهم، و حقيقة معارفهم، و كونهم ملجئين إلى أفعالهم أو مختارين لها.

محتوى الرسالة

و قد ذكر الشريف المرتضى أن أهل الآخرة على ثلاثة أصناف: أهل الثواب، و أهل العقاب، و أهل الحساب و هم أهل الموقف. و تعم هؤلاء الأصناف ثلاثة أحكام: سقوط التكليف عنهم، و كون معارفهم ضرورية، و أنهم ملجئون إلى الامتناع عن القبيح، رغم كونهم مختارين لأفعالهم. و على هذا قسم الشريف المرتضى البحث في هذه الرسالة إلى ثلاثة أقسام، وفقاً لأحكام أهل الآخرة:

أولاً: سقوط التكليف. أما سقوط التكليف عن أهل الثواب فلائ من شرط الثواب أن يكون خالصاً من المشاق، و غير مشوب بشيء من المنغصات، بينما التكليف فيه كلفة تخرج الثواب عن كونه خالصاً.

و أما سقوط التكليف عن أهل العقاب و الحساب فهو الإجماع على عدم اختلاف أحوال أهل الآخرة عن بعضهم البعض، فإذا سقط عن أهل الثواب سقط عن الباقيين. و هذا البيان في نفي تكليف أهل الثواب بالدليل المتقدم و الباقيين بالإجماع أفضل ممّن استدلل على نفي التكليف عن الجميع بأنه يؤدي إلى تغيير حال أهل الثواب إلى

العقاب فيما لو عَصَوْا وبالعكس فيما لو أطاعوا. ووجه الأفضلية أَنَّ العقل لا يمنع من ذلك أي من تغيير أحوالهم، فيمكن التسليم بذلك فيسقط الدليل، إِلَّا إذا تَمَّ إكمالُه بسمع أو إجماع يمنع من ذلك. فهذا الدليل بحاجة للاستعانة بالسمع بينما دليلنا على نفي تكليف أهل الثواب لا حاجة به إلى ذلك.

وإذا قيل: كيف يجوزُ العقل تكليف أهل الآخرة مع أَنَّهُ لا يجوز أن يكونوا مترددين بين فعل الطاعة والمعصية؛ لزوال الشبهة عنهم بسبب ما شاهدوه من أهوال الآخرة، فهم لا يختارون إِلَّا الطاعة، فلا يستحقّون الثواب؛ لأنَّ شرط استحقاقه وجود داعي إلى الطاعة وآخر إلى المعصية، وهو غير موجود عند أهل الآخرة، وإذا لم يستحقّوا الثواب لم يكونوا مكلفين.

والجواب: يمكن دخول الشبهة على أهل الآخرة فيحصل عندهم داعي إلى الطاعة وآخر إلى المعصية فيصحّ تكليفهم، ويكون حالهم حال مَنْ شاهد المعجزات في جواز دخول الشبهة عليه و جواز تكليفه.

ثانياً: ضرورة المعرفة. ويتكوّن الدليل على ذلك من مرحلتين:

الأولى: وجوب معرفة الله تعالى وأحواله. ويدلّ على ذلك أَنَّ المُثاب إذا لم يعرف الله تعالى، لم يعرف أَنَّ الثواب الواصل إليه كان على الوجه الذي يستحقّه، أي أَنَّهُ حاصل له على سبيل الجزاء عمّا عمله من الطاعات، و أَنَّهُ دائم غير منقطع. وبما أَنَّ هذه المعارف واجبة، فلا بدّ من معرفة الله تعالى؛ لأنَّ ما لا يتمّ الواجب إِلَّا به فلا بدّ من حصوله.

ودليل وجوب تلك المعارف هو أَنَّهُ إذا لم يعرف أَنَّ الثواب الواصل إليه كان نتيجة لطاعات، لم يعلم أَنَّهُ قد وُفِّي حقّه على ما تحمّله من مَسَاقٍ التكليف. إضافةً إلى أَنَّ كون الثواب ثواباً متوقّفاً على العلم بقصد فاعله إلى التعظيم به، والعلم بالقصد يقتضي العلم بالقاصد، وهو الله تعالى. هذا بالنسبة إلى معرفة المُثاب بالله تعالى.

و أمّا معرفة المُعاقَب به تعالى فهي واجبة أيضاً بدليل قريب من الدليل السابق، و هو أنَّ المُعاقَب يجب أن يَعْرِف أنَّ الآلام الواصلة إليه كانت على سبيل العقاب و الاستحقاق، و أنَّ الذي يعقابه قاصد إلى عقابه لاستحقاقه له، و هذا لا يَتِمُّ إلّا بعد معرفته تعالى و أحواله.

و أمّا معرفة أهل الموقف و الحساب، فدلّيلها أنَّ فائدة المحاسبة و المساءلة هي حصول السرور لأهل الثواب، و الألم لأهل العقاب، فلا بدّ أن يعرفوه تعالى ليعلموا ذلك. كما أنَّ نشر الصحف و المحاسبة واقعة على وجه الحكمة، فلا بدّ أن يعرفوا الله تعالى حتّى يعرفوا ذلك، و إلّا جَوَزُوا أن يكون ذلك على خلاف الحكمة.

الثانية: بعد أن ثبت وجوب معرفة أهل الآخرة بالله تعالى، فلا تخلو حالهم من أن يكونوا مكتسبين لهذه المعرفة، أو مُلجئين إليها و إلى النظر المولّد لها، أو مضطرين إليها و إلى النظر المولّد لها.

و لا يجوز أن يكونوا مكتسبين لها على نحو الابتداء و مستدلين عليها؛ لأنّ هذا يقتضي أن يكونوا مكلفين بهذه المعرفة التي تقدّم قبل قليل أنّها واجبة، لكن تقدّم أيضاً أنّهم غير مكلفين؛ إذن معرفتهم غير اكتسابية على نحو الابتداء.

كما هي ليست اكتسابية على نحو التذكّر؛ لأنّ هذا أيضاً يقتضي أن يكونوا مكلفين بهذه المعرفة بسبب وجود الشبهات التي يجب عليهم دفعها. إضافة إلى أنَّ التذكّر خاصّ بالمؤمنين دون الملحدين، و لا يمكن أن تكون علوم بعض أهل الآخرة من سنخ - أي التذكّر - و البعض الآخرة من سنخ آخر - أي الاكتساب الابتدائي أو غير ذلك -؛ لقيام الإجماع على تساوي معارف أهل الآخرة في طريق تحصيلها.

كما لا يجوز أن يكونوا مُلجئين إلى المعرفة و لا إلى النظر المولّد لها؛ لأنّ الإلجاء إلى أفعال القلوب لا يصحّ إلّا منه تعالى؛ لأنّه المطّلع على القلوب، و لا يكون مُلجِئاً لهم إلّا بعد معرفتهم به تعالى و بأحواله؛ لأنّه عندما يُلجئهم إلى الفعل يُعلّمهم بأنّهم

متى حاولوا العدول عنه منعهم منه، و هو يقتضي معرفتهم به قبل الإلجاء إليها، فيكونون مستغنين بهذه المعرفة عن الإلجاء إليها.

و أخيراً لا يجوز أن يكونوا مضطرين إلى النظر المولد للمعرفة؛ لأنّ هذا كالعيب، فإنّ الهدف هو تحصيل المعرفة، و الاضطراب إليها يغني عن الاضطراب إلى سببها و هو النظر. إضافة إلى أنّ النظر فيه مشقّة، و هو يتنافى مع ما عليه أهل الثواب.

فلم يبق إلّا أن يكونوا مضطرين إلى المعرفة. و إذا وجب أن تكون معارف أهل الثواب اضطرارية، وجب أن تكون معارف أهل العقاب و الحساب أيضاً كذلك؛ لأنّ طرقهم إلى المعرفة متساوية.

و بذلك ثبت أنّ معارف جميع أهل الآخرة اضطرارية.

ثالثاً: اختيارية الأفعال، و الإلجاء إلى ترك القبيح. إنّ أفعال أهل الآخرة تقع على وجه الاختيار و إن كانوا ملجئين إلى ترك القبيح، خلافاً لأبي الهذيل العلاف (ت ٢٣٥هـ) الذي ذهب إلى أنّ أفعالهم ضرورية.

و الذي يدلّ على ذلك في حقّ أهل الجنّة هو أنّهم كاملو العقول، فلا بدّ أن يكونوا ممّن يُخطر القبيح في قلبه و يتصوّره و يكون قادراً عليه، لكن لا يجوز أن يُخلّى بينهم و بين القبيح، فلا يخلو أن يكون منعهم من القبيح بواسطة أمر و تكليف، أو اضطراب، أو إلجاء. أمّا التكليف فقد تقدّم أنّهم غير مكلفين، و أمّا الاضطراب فلا يمكن أن يكونوا مضطرين؛ لأنّ المضطرّ غير خالٍ من تنغيص و تكدير، فلم يبق إلّا أن يكونوا ملجئين إلى ترك القبيح.

ثمّ إنّ الاختيار لا تكون فيه مشقّة لأهل الجنّة؛ لأنّهم إنّما هم ينالون ما يشتهون بلا كلفة و لا مشقّة، و يكون اختيارهم أكمل للذة و أقوى للمنفعة، هذا بالنسبة لأفعال أهل الجنّة.

و أمّا أهل النار فإنّ كونهم مختارين أشدّ تأثيراً في إيلاهمم و الإضرار بهم؛ لأنّهم إذا

لم يتمكّنوا من دفع الضرر عن أنفسهم مع كونهم مختارين، يكون ذلك أشدّ إيلاًماً لهم. وأما أهل الموقف فقد دلّ الإجماع على أنّ أفعالهم كأفعال أهل الجنة والنار. ثم إنّ الإلجاء إلى ترك القبيح لا ينافي كون الأفعال اختيارية، لأنّ الإلجاء يتوجّه هنا إلى عدم الفعل، بينما الاختيار يكون في الفعل؛ فإنّهم يتخيرون بين الأفعال والأحوال المختلفة بعد أن لا يكون في أفعالهم شيء من القبيح. ولا إشكال في أن يكون المكلف ملجأً من جهة، ومُخيراً من جهة أخرى، فهو مثل مَنْ ألجأه السبع إلى ترك أحد الطرق المعيّنة، فيكون مختيراً في نفس الوقت في اختيار طرق وجهات أخرى للهرب، فيكون مختاراً لبعض الطرق وإن كان ملجأً إلى ترك إحداها.

نسبة الرسالة

لم ينسب أحد من أصحاب الفهارس المتقدّمين رسالة بهذا العنوان إلى الشريف المرتضى على الرغم من أهميّتها، كما لا توجد قرائن داخلية على تصحيح نسبتها إليه، سوى مطابقتها الكبيرة لأرائه المذكورة في كتبه الأخرى^١، إضافة إلى نسبتها إليه في النسخ الخطيّة.

و الجدير بالذكر أنّه جاء في آخر إحدى النسخ المعتمدة في هذا التحقيق أنّها قد استنسخت على نسخة عتيقة جدّاً، وهو يدلّ على قِدَم الرسالة. فراجع.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في طهران سنة ١٣١٥ هـ في ضمن كلمات المحقّقين، ص ٥٣٤، كما طبعت على هامش حاشية الرسائل للأخوند الخراساني، و طبعت أيضاً في بغداد - الكاظمية سنة ١٣٨٦ هـ في ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى، المجموعة الأولى، ص ٣٩، بتحقيق السيّد أحمد الحسيني، و طبعت في قم سنة ١٤٠٥ هـ في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٣١.

١. راجع على سبيل المثال: الذخيرة، ص ٥٢٤.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٧؛ تقع في الصفحات (٦٤ - ٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٢٩٨ - ٣٠٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٤١٩ - ٤٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣٦١ - ٣٦٩) من المجموعة و جاء في آخرها: «و هذه المسألة كانت مكتوبة في آخر النسخة المنقول منها بخط عتيق جداً»، و رمزنا لها بـ «د».
٥. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٣٢٥ - ٣٢٩) من المجموعة، و هي ناقصة من أواخر الرسالة بصفحات. و رمزنا لها بـ «ش».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٠٢ - ١٠٦) من المجموعة.
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٣٤ - ٤٠) من المجموعة.
٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (١١٦ - ١١٨) من المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٥٢ - ٢٥٦) من المجموعة.
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٨٤ - ٨٩) من المجموعة.
٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٢٥ - ١٣٠) من المجموعة.
٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٠٧ - ٢١١) من المجموعة.
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٢/٥؛ تقع في الصفحات (١ - ٧) من المجموعة.
٩. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٤٢ - ١٤٤) من المجموعة.
١٠. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧/١؛ تقع في الصفحات (٣ - ١١) من المجموعة.
١١. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ١٦٣١/٥؛ تقع في الصفحات (١ - ٤) من المجموعة.
١٢. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٠٤/٥؛ نُسخَت في القرن ١٢ تقريباً، ولم يعلم اسم ناسخها، و الرسالة تقع في الصفحات (١ - ٥) من المجموعة.

مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة^٢

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قال^٣ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

سُئِلْتُ بَيَانِ أَحْكَامِ أَهْلِ الْآخِرَةِ فِي مَعَارِفِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ^٤ وَأَفْعَالِهِمْ^٥، وَأَنَا ذَاكِرٌ مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً وَجِيزَةً:

إِعْلَمُ أَنَّ لِأَهْلِ الْآخِرَةِ ثَلَاثَ^٦ أَحْوَالٍ: حَالُ ثَوَابٍ، وَحَالُ عِقَابٍ، وَحَالُ أُخْرَى لِلْمُحَاسَبَةِ. وَيَعْمُهُمْ^٧ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ^٨: سُقُوطُ التَّكْلِيفِ عَنْهُمْ، وَأَنَّ مَعَارِفَهُمْ ضَرُورِيَّةٌ، وَأَنَّهُمْ مُلْجَؤُونَ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ وَإِنْ كَانُوا مُخْتَارِينَ لِأَفْعَالِهِمْ مُؤَثِّرِينَ لَهَا.

وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، دُونَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَنْ خَالَفَ فِي^٩ هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

١. في المطبوع: - «بيان».

٢. في «ج»: + «من إملاء السيد المرتضى - رضي الله عنه».

٣. في «أ، د، ش»: + «المرتضى». وفي المطبوع جعله بين معقوفين.

٤. في «ب، ج»: - «وأحوالهم». ٥. في المطبوع: - «وأفعالهم».

٦. في «أ، ب، د، ش»: «ثلاثة»، و«الحال» يذكر ويؤنث. راجع: المصباح المنير، ص ١٥٧ (حول).

٧. في «أ، د، ش»: «وَيَعْمُهُمْ». ٨. في «أ، ب، د، ش»: «الثلاثة».

٩. في «ج» والمطبوع: - «في».

[في بيان سقوط التكليف عن أهل الآخرة]

و الذي يَدُلُّ على سُقوطِ التكليفِ عن أهلِ الثوابِ منهم، فهو أنَّ الثوابَ من^١ شَرَطِهِ و حَقُّهُ أن يَكُونَ خالِصاً غيرَ مَشوبٍ و لا مُنْغَصٍ^٢، و مُقَارَنَةُ التكليفِ لِلْمُثَابِ تُخْرِجُهُ^٣ عن صِفَتِهِ التي لا بُدَّ أن يَكُونَ عليها.

فإن قيل: فَهَبُوا أنَّ هَذَا يَتِمُّ في أَهْلِ الْجَنَّةِ الَّذِينَ هُمْ مُثَابُونَ؛ فَمِنْ أَيْنَ زَوَالِ التَّكْلِيفِ عَنِ أَهْلِ النَّارِ أَوْ عَنِ أَهْلِ الْمَوْقِفِ؟

قُلْنَا: الْجَوَابُ الصَّحِيحُ عَنِ هَذَا السُّؤَالِ أَنَّا إِذَا عَلِمْنَا زَوَالَ التَّكْلِيفِ عَنِ أَهْلِ الْجَنَّةِ - بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا - عَلِمْنَا زَوَالَهُ عَنِ أَهْلِ الْعِقَابِ وَ أَهْلِ الْمَوْقِفِ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ لَا يَفْصِلُ بَيْنَ أَحْوَالِ أَهْلِ الْآخِرَةِ فِي كَيْفِيَةِ الْمَعَارِفِ وَ زَوَالِ التَّكْلِيفِ.

و هَذَا الْوَجْهُ أَوَّلِيُّ مِمَّا يَمْضِي فِي الْكُتُبِ،^٤ مِنْ أَنَّ أَهْلَ الْآخِرَةِ بَيْنَ مُثَابٍ أَوْ مُعَاقِبٍ أَوْ مُسَاءِلٍ يُحَاسَبُ، وَ لَوْ كَانُوا مُكَلَّفِينَ لَجَازًا أَنْ تَتَغَيَّرَ^٥ أَحْوَالُ أَهْلِ الْعِقَابِ إِلَى الثَّوَابِ، وَ أَحْوَالُ أَهْلِ الثَّوَابِ إِلَى الْعِقَابِ، وَ أَنْ يَصِيرَ أَدَوْنُ^٦ الْمُؤْمِنِينَ حَالًا فِي

١. في «ج» و المطبوع: - «من».

٢. في «أ، د، ش»: «و لا مَنْقُصٌ». و يقال: «نَغَصَ الرَّجُلُ؛ نَغْصًا» إِذَا لَمْ يَتِمَّ لَهُ هَنَاءُهُ. وَ أَكْثَرُهُ بِالتَّشْدِيدِ: «نَغَصٌ؛ تَنْغِصًا». تَهْذِيبُ اللَّغَةِ، ج ٨، ص ٦١ (نغص).

٣. في «أ، ب، د، ش» و المطبوع: «يُخْرِجُهُ».

٤. راجع: مسائل الخلاف بين البصريين و البغداديين، ص ٣٣١.

٥. لفظ «أَنَّ» لا يوجد في النسخ المعتمدة؛ لكنّه موجود في سائر النسخ، و هي التي تحمل الأرقام: ١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٧، ١٠، ١١. راجع مقدّمة الرسالة.

٦. في المطبوع: «أَنْ يَتَغَيَّرَ».

٧. في المطبوع: «يَصِيرُوا دُونَ».

الثوابِ بِمَنْزِلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي مَنَازِلٍ^١ ثَوَابِهِ^٢.
وَأَمَّا قُلْنَا: «إِنَّهُ أَوْلَى مِنْهُ»؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَمْنَعُ مِمَّا ذَكَرُوهُ مِنْ تَغْيِيرِ أَحْوَالِ [أَهْلِ]
الْآخِرَةِ فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَإِنْ مَنَعَ مِنْ^٣ ذَلِكَ سَمِعَ أَوْ إِجْمَاعُ عَوَّلَ عَلَيْهِ فِي
الْمَنَعِ مِنْهُ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ مُجَوِّزاً^٤.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَكُونُ^٥ أَهْلُ الْآخِرَةِ مُكَلَّفِينَ وَلَيْسَ لَهُمْ دَوَاعٍ
مُتَرَدِّدَةٌ، وَالشُّبْهَةُ لَا تَدْخُلُ^٦ عَلَيْهِمْ؟ وَالتَّكْلِيفُ إِنَّمَا يَحْسُنُ تَعْرِضاً لِلثَّوَابِ، وَ
الثَّوَابُ لَا يُسْتَحَقُّ مَعَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي^٧ وَامْتِنَاعِ دُخُولِ الشُّبْهَةِ.

فَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ: أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ دُخُولُ الشُّبْهَةِ عَلَى أَهْلِ الْآخِرَةِ، فَيَصِحُّ
أَنْ يُكَلَّفُوا؛ لِأَنَّهُمْ فِي مُعَايَنَتِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَالَ^٨ وَالْآيَاتِ^٩ يَجْرُونَ^{١٠} مَجْرَى مَنْ شَاهَدَ
الْمُعْجَزَاتِ الْعَظِيمَةَ لِلْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي أَنَّهُ مُكَلَّفٌ، وَيَجُوزُ دُخُولُ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِ.

[فِي بَيَانِ أَنَّ مَعَارِفَ أَهْلِ الْآخِرَةِ ضَرُورِيَّةٌ]

فَأَمَّا^{١١} الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْآخِرَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَأَحْوَالِهِ،

١. فِي «ب، ج»: + «فِي». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنَازِلَ فِي» بِدَلِ «مَنَازِلَ».

٢. جَاءَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، ص ٣٣١: «وَيَجِبُ أَنْ يَصِيرَ أَدُونِ النَّاسِ مَنْزِلَةٌ فِي أَوَّلِ مَا يَدْخُلُ
الْجَنَّةَ، بِمَنْزِلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي أَوَّلِ مَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ».

٣. فِي «ج»: - «مِنْ».

٤. فِي «أ، د، ش»: «مَجْبُوراً».

٥. فِي «ج»: - «يَكُونُ».

٦. فِي «أ، ب، د، ش»: «وَالشُّبْهَةُ لَا يَدْخُلُ».

٧. أَي: مَعَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي إِلَى الْحَصُولِ عَلَى الثَّوَابِ.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْأَحْوَالِ».

٩. فِي «أ، د، ش»: «وَالْآفَاتِ».

١٠. فِي «ج»: «تَجْرِي».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

فهو أن المُنَاب متى لم يَعْرِفه تَعَالَى لم يَصِحَّ منه مَعْرِفَةُ كَوْنِ الثَّوَابِ ثَوَاباً وَاصِلاً^١ إليه عَلَى الوجهِ الَّذِي اسْتَحَقَّه^٢، و أَنَّهُ دَائِمٌ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ. و إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَعَارِفُ وَاجِبَةً، فَمَا لَا تَيَمُّ^٣ هَذِهِ الْمَعْرِفَةُ إِلَّا بِهِ - مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ إِكْمَالِ الْعَقْلِ وَ غَيْرِهِ^٤ - لَا بُدَّ مِنْ حُصُولِهِ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا بِوُجُوبِ حُصُولِ هَذِهِ الْمَعَارِفِ لِأَنَّ الْمُنَابَ مَتَى لَمْ يَعْرِفْ أَنَّ الثَّوَابَ وَاصِلٌ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْجَزَاءِ عَمَّا فَعَلَهُ مِنَ الطَّاعَاتِ، لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ وُفِّيَ حَقَّهُ وَ وُفِّيَ^٥ لَهُ^٦ بِمَا عُرِضَ لَهُ مِنَ التَّكْلِيفِ الشَّاقِّ. وَ لِأَنَّ كَوْنَ الثَّوَابِ ثَوَاباً مُفْتَقِراً إِلَى الْعِلْمِ بِقَصْدِ فَاعِلِهِ إِلَى التَّعْظِيمِ بِهِ، وَ الْعِلْمُ بِالْقَصْدِ يَقْتَضِي الْعِلْمَ بِالْقَاصِدِ.

وَ الْعِلْمُ بِدَوَامِ الثَّوَابِ أَيْضاً زَائِدٌ فِي لَذَّةِ الْمُنَابِ وَ نَافِعٌ لِلتَّكْدِيرِ وَ التَّنْغِصِصِ بِجَوَازِ انْقِطَاعِهِ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَتَيَمُّ الْعِلْمُ بِدَوَامِهِ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وَ الْقَوْلُ فِي الْمُعَاقِبِ يَقْرُبُ مِنَ الْقَوْلِ فِي الْمُنَابِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ الْأَلَامَ الْوَاصِلَةَ إِلَيْهِ^٧ عَلَى سَبِيلِ الْعِقَابِ، فَيَعْلَمْ أَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ وَ وَاقِعَةٌ عَلَى وَجْهِ الْحُسْنِ، وَ يَعْلَمْ قَصْدَ الْقَاصِدِ إِلَى الْإِسْتِخْفَافِ^٨ بِهَا، كَمَا قُلْنَا فِي بَابِ الثَّوَابِ وَ الْقَصْدِ إِلَى التَّعْظِيمِ بِهِ، وَ يَعْلَمْ أَيْضاً دَوَامَهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ زَائِداً فِي إِيْلَامِهِ وَ الْإِضْرَارِ بِهِ. وَ هَذَا

١. فِي «ب، ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ وَاصِلاً».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَسْتَحَقُّهُ».

٣. فِي «أ، د، ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَتَمُّ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ غَيْرِهِمَا».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وُفِّيَ» بِدُونِ وَائِوِ الْعُطْفِ.

٦. فِي «ج»: «لَنَا».

٧. فِي «أ، د، ش»: «إِلَيْهِ».

٨. فِي «أ، ج، د، ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْإِسْتِخْفَاقُ».

كُلُّهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْمَعْرِفَةِ^١ بِاللَّهِ تَعَالَى وَ أحواله، فَيَجِبُ حُصُولُهَا.
فَإِنْ قِيلَ: فَمِنْ أَيْنَ^٢ أَنَّ أَهْلَ الْمَوْقِفِ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى،
وَلَيْسَ يَتِمُّ فِيهِمْ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي أَهْلِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ^٣؟
قُلْنَا: أَهْلُ الْمَوْقِفِ يَجْرُونَ مَجْرَى أَهْلِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ^٤ فِي وَجوبِ الْمَعْرِفَةِ
بِاللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ فِي الْمُحَاسَبَةِ وَالْمُسَاءَلَةِ وَالْمُؤَاقَفَةِ هِيَ حُصُولُ السُّرُورِ
وَاللَّذَّةِ لِأَهْلِ الثَّوَابِ، وَالْأَلَمِ وَالْحَسْرَةِ لِأَهْلِ الْعِقَابِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعْرِفُوا اللَّهَ - عَزَّ
وَجَلَّ - لِيَعْلَمُوا مَا ذَكَرْنَاهُ. وَلِأَنَّ نَشْرَ الصُّحُفِ وَالْمُحَاسَبَةَ وَالْمُسَاءَلَةَ أَفْعَالٌ وَاقِعَةٌ
عَلَى وَجْهِ الْحِكْمَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْرِفُوا وَقَوْعَهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْحُسْنِ
وَالْحِكْمَةِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ بِاللَّهِ تَعَالَى وَ أحواله، وَمَتَى لَمْ يَعْرِفُوهُ جَوَّزُوا فِيهَا
خِلَافَ مَا بُنِيَ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ^٥ الْحِكْمَةِ.
وَإِذَا وَجَبَ^٦ فِي أَهْلِ الْآخِرَةِ أَنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى، لَمْ تَحُلْ^٧ حَالُهُمْ فِي
هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ مِنْ وَجْهِ: إِمَّا أَنْ يَكُونُوا مُكْتَسِبِينَ لَهَا وَ مُسْتَدِلِّينَ عَلَيْهَا، أَوْ يَكُونُوا
مُلْتَجِئِينَ إِلَيْهَا وَ إِلَى النَّظَرِ الْمَوْلَّدِ لَهَا، أَوْ يَكُونُوا مُضْطَرِّينَ إِلَيْهَا أَوْ^٨ إِلَى النَّظَرِ الْمَوْلَّدِ لَهَا.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا^٩ مُكْتَسِبِينَ لِهَذِهِ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُمْ
مُكَلَّفِينَ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ.

١. في المطبوع: «بعد المعروفة» بدل «بالمعرفة».

٢. في «ج» و المطبوع بين معقوفين: «+ علمتم».

٣. في المطبوع: «+ في وجوب المعرفة بالله تعالى».

٤. من قوله: «قلنا: أهل الموقف...» إلى هنا ساقط من «ج».

٥. في المطبوع: «وجوه».

٦. في «ب»: «و لو أوجب» بدل «وإذا وجب».

٧. في «أ، د، ش»: «لم يَحُلْ».

٨. في «ب» و المطبوع: «و».

٩. في «أ، د»: «أن يكون».

ولا يجوز أن يكونوا مكتسبين^١ لها على سبيل التذكر^٢ - كما يفعله المنتبه من^٣ نومه عند انتباهه، في أنه يفعل اعتقاداً لما كان عالماً به^٤، فيكون^٥ علوماً لأجل التذكر^٦؛ - وذلك أن هذا^٧ الوجه لا يخرجون معه من جملة التكليف؛ لأنهم وإن كانوا عند التذكر لا بُدَّ أن يفعلوا الاعتقادات التي تصير علوماً، و الشبهة متطرفة عليهم، و يجوز دخولها فيما علموه، فلا بُدَّ أن يكلفوا دفعها و التخلص منها؛ فالتكليف ثابت أيضاً على هذا الوجه.

على أن هذا الوجه إنما يتطرق فيمن كان عارفاً بالله تعالى في دار الدنيا؛ فأما^٨ من لم يكن عارفاً^٩ فلا يتأتى منه.

فإن قيل: هؤلاء الذين كانوا في الدنيا لا يعرفون الله تعالى يعرفونه في الآخرة ضرورة^{١٠}.

قلنا: بالإجماع نعلم ضرورة أن معارف أهل الآخرة متساوية في طريقها غير مختلفة.

١. من قوله: «لهذه المعرفة: لأن...» إلى هنا ساقط من «ش». و لفظ «مكتسبين» ساقط من «ج».

٢. في «أ، د، ش»: «التذكيرة».

٣. في المطبوع: «عن».

٤. في المطبوع: - «به».

٥. في «ب»: + «له»، و وضع فوقها حرف «ظ».

٦. في «أ، د، ش»: «التذكيرة».

٧. في «أ، د، ش»: - «هذا».

٨. في المطبوع: «و أمّا».

٩. في المطبوع بين معقوفين: + «به»، و أشير في الهامش إلى وجوده في نسخة؛ و هو موجود في نسخ أخرى لم نعتمدها في هذا التحقيق، و هي النسخ التي تحمل الأرقام: ٦، ٧، ١٠. راجع مقدمة الرسالة.

١٠. أي يمكن أن تكون معرفة من لم يعرف الله تعالى في الدنيا معرفة ضرورية في الآخرة، و معرفة من كان يعرفه في الدنيا معرفة بالتذكر. و بهذا التفصيل يرتفع الإشكال الأخير الذي ذكره المصنف رحمه الله عند قوله: «على أن هذا الوجه...».

ولا يجوزُ أن يكونوا مُلجئِينَ إلى المَعْرِفَةِ، ولا إلى النَظَرِ المُوَلَّدِ للمَعْرِفَةِ؛ لأنَّ الإلجاءَ إلى أفعالِ القُلُوبِ لا يَصِحُّ إلَّا منه تَعَالَى؛ لأنَّه المُطَّلِعُ عَلَى الضمائرِ. ولا يَصِحُّ أن يَكُونَ تَعَالَى مُلجئاً لهم إلَّا مع تَقَدُّمِ مَعْرِفَتِهِمْ به وبأحوالِهِ؛ لأنَّه إنَّما يُلجئُهُم إلى الفِعْلِ^١ بأن يُعَلِّمَهُم بأنَّهُم متى حَاولُوا العُدُولَ عَنْهُ مَنَعَهُمْ مِنْهُ،^٢ وَذلك يَقْتَضِي كَوْنَهُم عارِفِينَ به تَعَالَى وبصِفاتِهِ.^٣

على أنَّ الإلجاءَ إلى المَعْرِفَةِ أيضاً لا يَصِحُّ؛ لأنَّه إنَّما يُلجئُ إِلَى الاعتقاداتِ المخصوصَةِ؛ بأنَّ^٤ يُعَلِّمُ المُلجَّأَ أَنَّهُ يَمْنَعُهُ متى رَامَ غَيْرَهَا. وَأَكْثَرُ ما في ذلك أن يَقَعَ مِنْ هَذَا المُلجَّأِ تِلْكَ الاعتقاداتُ، فما الذي يَقْتَضِي كَوْنَهَا عُلُوماً وَمَعَارِفَ؟ ولا وَجَهٌ يَقْتَضِي^٥ ذلك مِنْ الوجوهِ المذكورةِ التي يَصِيرُ الاعتقادُ لها عِلْماً.

ولا يجوزُ أن يَكُونَ تَعَالَى مُضْطَرّاً لهم إلى النَظَرِ المُوَلَّدِ للمَعْرِفَةِ؛ لأنَّ ذلك جَارٍ مَجْرَى العَبَثِ الذي لا فائِدَةَ فيه؛ لأنَّ الغرضَ هو المَعْرِفَةُ، والاضْطرارُّ إِلَيْهَا يُغْنِي عن الاضْطرارِّ إلى سببِهَا.

على أنَّ في النَظَرِ مَشَقَّةً وَكُلْفَةً، وَذلك يُنافِي^٦ صِفَةَ أَهْلِ الثَوَابِ في الآخِرَةِ. وإذا وَجَبَ في مَعْرِفَةِ أَهْلِ الثَوَابِ مِنْهُمِ الاضْطرارُّ، وَجَبَ ذلكُ في مَعَارِفِ الجَمِيعِ؛ مِنْ الوجهِ الذي بَيَّنَّاهُ.

فإن قِيلَ: دُلُّوا عَلَى أنَّ في^٧ مقدورِهِ تَعَالَى عِلْماً يَفْعَلُهُ في غَيْرِهِ، فَيَكُونُ ذلكُ الغَيْرُ به عِلْماً؛ فَإِنَّ كَلَامَكُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى أنَّ ذلكَ مقدورٌ غَيْرٌ مَمْتَنِعٍ.

١. في «أ، د، ش»: «المعرفة» بدل «الفعل».

٢. راجع: الحدود، ص ٧٤ - ٧٥.

٣. وبذلك استغنوا بمعرفتهم المتقدمة به تعالى عن أن يكونوا ملجئِينَ إليها.

٤. في «أ، د، ش»: «بل».

٥. في المطبوع: «يقضي».

٦. في «أ، د، ش»: - «ينافي».

٧. في «أ، ج، د، ش»: - «في».

قلنا: لا بُدَّ من كَوْنِ ذَلِكَ في مقدوراته تعالى؛ لأنه لو لم يَكُنْ له مقدوراً^١ لوجب في أجناس الاعتقادات على اختلافها أن تكون خارجة من مقدور الله تعالى؛ لأنه لا يوصف تعالى بالقدرة على علم يكون به هو تعالى^٢ عالماً. وإذا كان لا يوصف بالقدرة على علم يكون غيره به عالماً^٣، فيجب أن يكون جنس العلوم^٤ من الاعتقادات خارجاً عن مقدوره، وهذا يقتضي أن يكون غيره من المحدثين أقدر منه وأكمل حالاً في القدرة؛ لأننا نقدر على هذه الأجناس. وإذا ثبت أنه تعالى أقدر منا وأنه لا يجوز أن نقدر على جنس لا يقدر هو تعالى عليه، ثبت أنه لا بُدَّ أن يكون قادراً على جنس العلوم^٥.

ولهذا كُفِّرَ أبو القاسم البلخي^٦ في هذه المسألة، وقيل له: إنك^٧ مُصرِّحٌ بأننا أقدر منه.

ولا يلزم على هذا ما نقوله كلنا، من أنه لا يوصف بالقدرة على الجمع بين

١. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «مقدور» بالرفع؛ لكن الصحيح هو النصب؛ مطابقاً لخمس نسخ لم نعتدها في هذا التحقيق، وهي التي تحمل الأرقام: ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠. راجع مقدمة الرسالة.

٢. في «أ، د، ش»: «عبرة» بدل «هو تعالى».

٣. من قوله: «وإذا كان لا يوصف...» إلى هنا ساقط من «أ، د، ش».

٤. في «أ، د، ش»: «المعلوم».

٥. في «ج، ش»: «المعلوم».

٦. أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، من شيوخ المعتزلة، ومن الذين انتهت إليهم رئاسة المعتزلة، وإليه تنسب الفرقة الكعبية. أخذ الكلام عن أبي الحسين الخياط، وانفرد عنه بمسائل، وكان كاتباً لمحمد بن زيد. قيل في وفاته: ٣١٩ هـ. وقيل: ٣١٧ هـ. راجع: طبقات المعتزلة، ص ٨٨؛ تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٣٣٧؛ الملل والنحل، ج ١، ص ١٠٢ و ١٠٣؛ الفرق بين الفرق، ص ١٠٨؛ لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٥٥، الرقم ١١٠٣.

٧. في «ج» - «إنك». وفي المطبوع وضع بين معقوفين، وأشير في الهامش إلى كونه موجوداً في نسخة واحدة فقط، وأنه في نسخة أخرى: «بأنك».

الضدَّين، وأن يفعلَ في نفسه حركة^١، وما أشبه ذلك؛ لأن هذا كُلُّهُ غيرُ مقدورٍ في نفسه، من حيث لا يَقْدِرُ عليه مِنَ القادرينَ أحدٌ، وليس كذلك قَبِيلُ الاعتقادات؛ لأنه مقدورٌ في نفسه لِمَنْ هو أنقَضُ حالاً مِنَ القديمِ تعالى في بابِ القدرة، فأولَى وأحرى أن يَكُونَ تعالى قادراً عليه.

فإن قيل: فإذا كان التكليفُ زائلاً عنهم، فكيف أمرهم تعالى بقوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾^٢؟

قلنا: قيل: إنَّ هذا اللفظَ وإن كانَ صيغته^٣ الأمرَ فَلَيْسَ بأمرٍ على الحقيقة؛ بل يَجْري مَجْرى الإباحة، والإباحة لها صورةُ الأمرِ. وقيل^٤ أيضاً: إنه أمرٌ، وإنَّه تعالى أرادَ مِنَ أهلِ الجَنَّةِ الأكلَ والشُّربَ على سَبِيلِ الزيادةِ في مَلادُهم و سُورِهم، لا على سَبِيلِ التكليفِ.

فإن قيل: فكيف تقولون في شكرِ أهلِ الجَنَّةِ لِنِعَمِ اللَّهِ تعالى، أو لَيْسَ هو بلازمٌ^٥ لهم؟

قلنا: أمّا ما^٦ يَرْجِعُ إِلَى القَلْبِ مِنَ الشُّكْرِ، فهو يَحْصُلُ في قُلُوبِهِمْ ضَرُورةً؛ لأنه يَرْجِعُ إِلَى الاعتقاداتِ. وما يَرْجِعُ إِلَى اللسانِ منه فلا كُلْفَةَ فيه، ورُبُّما كانَ في مِثْلِهِ^٧

١. في المطبوع: «الحركة».

٢. الحاقة (٦٩): ٢٤.

٣. في «ب» والمطبوع: «صيغة».

٤. في المطبوع: «فقيل». والقائل الجبائتيان أبو علي وأبو هاشم. راجع: الذخيرة، ص ٥٢٤.

٥. في «أ، ج، د، ش» والمطبوع: «لازم» بدون الباء.

٦. لفظ «ما» لا يوجد في أي من النسخ المعتمدة؛ لكنه ضروريٌّ ومطابقٌ لنسخ لم نعتدها في هذا التحقيق، وهي التي تحمل الأرقام: ٦، ٧، ٨، ١٠. راجع مقدمة الرسالة.

٧. في «ج» والمطبوع: «مثله في» بدل «في مثله».

اللذة؛ لَأَنْ أَحَدَنَا يَلْتَذُّ وَيُسَرُّ بِالتَّحَدُّثِ بِنِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، لَا سِيَّما إِذَا كَانَ وَصُولُهَا إِلَيْهِ بَعْدَ شِدَّةٍ وَمَدَى طَوِيلٍ مِنَ الزَّمَانِ.

[أفعال أهل الآخرة]

وَأَمَّا أَفْعَالُ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا وَقَعَتْ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ، وَإِنْ كَانُوا مُلْجِئِينَ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ^١، بِخِلَافِ مَا قَالَهُ أَبُو الْهَذِيلِ^٢؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أَفْعَالَهُمْ ضَرُورِيَّةٌ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا اخْتَرَنَاهُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا مَعَ كَمَالِ عَقُولِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالْأُمُورِ مِمَّنْ يُخْطَرُ الْقَبِيحُ بِقَلْبِهِ وَيَتَصَوَّرُهُ، وَهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْلَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ فِعْلِهِ، فَلَا يَخْلُوْنَ مِنْ أَنْ يُمْنَعُوا^٤ مِنْ فِعْلِهِ^٥ بِأَمْرٍ وَتَكْلِيفٍ أَوْ بِالْجَاءِ عَلَى مَا اخْتَرَنَاهُ، أَوْ بَأَنْ يُضْطَرَّوْا إِلَى خِلَافِهِ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو الْهَذِيلِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا مُكَلَّفِينَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَلَا مُضْطَرَّيْنِ - عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو الْهَذِيلِ -؛ لَأَنَّ الْمُضْطَرَّ مُتَنَغِّصٌ^٦ اللَّذَّةِ غَيْرُ خَالٍ مِنْ تَنْغِيصٍ^٧ وَتَكْدِيرٍ؛ لِكَوْنِهِ^٨

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْقَبِيح».

٢. مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَذِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَكْحُولِ الْعَبْدِيِّ، أَبُو الْهَذِيلِ الْعَلَّافُ؛ مِنْ أُنَمَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ. وُلِدَ فِي الْبَصْرَةِ، وَاشْتَهَرَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ. لَهُ مَقَالَاتٌ فِي الْإِعْتِرَالِ وَمَجَالِسَ وَمَنَاظِرَاتٍ. كُفِّ بَصَرُهُ فِي آخِرِ عَمَرِهِ، وَتَوَفَّى بِسَامِرَاءَ سَنَةَ ٢٣٥ هـ. رَاجِعِ: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٧، ص ١٣١.

٣. فِي «أ، د»: «يَحْضُرُ». ٤. فِي «أ، د»: «أَنْ يُمْتَنَعُوا».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِعْل».

٦. فِي «أ، د»: «مُتَنَغِّصٌ». وَفِي «ب»: «مُتَخَضٌّ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «مُسْتَنَغَصٌ».

و «تَنْغَصَّتْ عَيْشَتُهُ» أَي: تَكَدَّرَتْ. الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١٠٥٩ (نَغَصَّ).

٧. فِي «أ، د»: «تَنْغِيصٌ». وَفِي «ب»: «تَنْغِيصٌ».

٨. فِي «أ، ب، د»: «بِكُونِهِ».

مُضْطَرّاً. ولأنَّ التَّصَرُّفَ عَلَى اختياريه فيما يَتَنَاوَلُ ما يَشْتَهِيهِ وَيَنْقُلُهُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ باختياره أَزِيدُ فِي لَذَاتِهِ وَأَدْخُلُ فِي تَمَتُّعِهِ وَشُرُورِهِ، وَإِنَّمَا يُرَغَّبُ اللَّهُ تَعَالَى فِي اللَّذَاتِ الْوَاصِلَةِ فِي الْجَنَّةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ فِي الدُّنْيَا.

فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ مُلْجَوْنَ^١ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ، وَإِلَّا جَازَ وَقُوعُهُ مِنْهُمْ. فَأَمَّا^٢ مَا ظَنَّ أَبُو الْهَدَيْلِ أَنَّهُمْ مَتَى لَمْ يَكُونُوا مُضْطَرَّيْنَ إِلَى أَفْعَالِهِمْ كَانَتْ عَلَيْهِمْ فِيهَا مَشَقَّةٌ وَهَمٌّ مِنْ حَيْثُ تَكَلَّفُوا الْأَفْعَالَ، وَقَدَّرَ^٣ أَنْ قَوْلَهُ بِذَلِكَ أَدْعَى إِلَى تَخْلِيصِ الثَّوَابِ مِنَ الشَّوَابِ؛ فَقَدْ بَيَّنَّا: أَنَّ الَّذِي يُنْغَضُ^٤ اللَّذَّةَ هُوَ كَوْنُهُمْ مُضْطَرَّيْنَ لَا مُخْتَارَيْنَ، وَأَنْ نِيلَ^٥ الْمُلتَمَدُّ مَا يَنَالُهُ مِنَ اللَّذَاتِ باختياره وإيثاره أَكْمَلَ لِلذَّيِّ وَأَقْوَى لِمَنْفَعَتِهِ. وَأَمَّا الْكُلْفَةُ فِي الْأَفْعَالِ، فَهِيَ مُرْتَفَعَةٌ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَنَالُونَ مَا يَشْتَهُونَ عَلَى وَجْهِ لَا كُلْفَةَ فِيهِ، وَلَا تَعَبَ، وَلَا نَصَبَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا يُبَيِّنُ كَوْنَ أَهْلِ الثَّوَابِ غَيْرَ مُضْطَرَّيْنَ، فَمَا تَقُولُونَ^٦ فِي أَهْلِ الْعِقَابِ وَأَهْلِ الْمَوْقِفِ؟

قُلْنَا: أَمَّا أَهْلُ الْعِقَابِ، فَكَوْنُهُمْ مُخْتَارَيْنَ لِأَفْعَالِهِمْ أَشَدُّ تَأْثِيراً فِي إِبْلَامِهِمْ وَالْإِضْرَارِ بِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَتِمَكَّنُوا مَعَ كَوْنِهِمْ مُخْتَارَيْنَ أَنْ يَدْفَعُوا مَا نَزَلَ بِهِمْ مِنَ الضَّرَرِ، كَانَ ذَلِكَ أَقْوَى^٧ لِحَسَرَاتِهِمْ وَأَزِيدَ فِي غَمِّهِمْ.

١. في المطبوع: «يلجؤون».

٢. في المطبوع: «وأمّا».

٣. في المطبوع: «وقد رأى» بدل «وقدّر».

٤. في «أ»: «ينقص». وفي «د»: «ينقص».

٥. في «أ، د»: «ميل».

٦. في «أ، ج، د»: «فيما يقولون» بدل «فما تقولون».

٧. في «أ، د»: «أكثر».

وَأَمَّا أَهْلُ الْمَوْقِفِ، فَبِالْإِجْمَاعِ يُعْلَمُ أَنَّ أَفْعَالَهُمْ كَأَفْعَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْجَمْعِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا قُلْتُمْ أَنَّهُمْ مُلْجَوُونَ إِلَى أَنْ لَا يَفْعَلُوا الْقَبِيحَ، فَقَدْ تَلَمَّ^٢ ذَلِكَ كَوْنُهُمْ مُخْتَارِينَ لِأَفْعَالِهِمْ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا يُلْجَوُونَ إِلَى أَنْ لَا يَفْعَلُوا الْقَبِيحَ خَاصَّةً، فَالْإِلْجَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا لَا يَفْعَلُونَهُ، فَأَمَّا مَا يَفْعَلُونَهُ فَهُمْ فِيهِ مُخَيَّرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ^٣ يُوْثِرُونَ فِعْلًا عَلَى غَيْرِهِ، وَيَنْتَقِلُونَ^٤ مِنْ حَالٍ إِلَى أُخْرَى بَعْدَ أَنْ لَا يَكُونُ فِي أَفْعَالِهِمْ شَيْءٌ مِنَ الْقَبِيحِ. وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمُلْجَأُ مِنْ وَجْهِ مُخَيَّرًا^٥ مِنْ آخَرَ، وَعَلَى وَجْهِ آخَرَ^٦؛ لِأَنَّ^٧ مَنْ أَلْجَاهُ السَّبْعُ إِلَى مُفَارَقَةِ مَكَانٍ بَعَيْنِهِ هُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْجِهَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالطُّرُقِ الْمُتَغَايِرَةِ، فَالْتَّخِيرُ^٨ ثَابِتٌ وَإِنْ كَانَ مُلْجَأً مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ.

وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَلْحَقَهُمْ غَمٌّ وَلَا حَسْرَةٌ مِنْ حَيْثُ أُلْجِئُوا إِلَى^٩ أَنْ لَا يَفْعَلُوا الْقَبِيحَ؛ لِأَنَّهُمْ مُسْتَغْنَوْنَ عَنْهُ بِالْحَسَنِ، فَلَا غَمٌّ وَلَا حَسْرَةٌ فِي الْإِلْجَاءِ إِلَى مُفَارَقَةِ الْقَبِيحِ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ^{١٠} كَافِيَةٌ لِمَنْ أَطَّلَعَ عَلَيْهَا، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

١. فِي «أ، د» - «بَيْن».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ مِنْ».

٣. فِي «أ، د» - «+ لَا».

٤. فِي «أ، د» - «وَيَنْتَقِلُوا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَيَنْقَلُونَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ كَذَلِكَ»، وَقَدْ وُضِعَ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَعَلَى وَجْهِ آخَرَ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِأَنَّهُ».

٨. فِي «ب، ج» - «فَالْتَّخِيرُ».

٩. فِي «أ، د» - «إِلَى».

١٠. فِي «أ، ب، د» - «جُمْلَةٌ» بِدُونِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(٤٨)

مُناظرةُ أبي العلاءِ المَعزِّي
مع الشريفِ المرتضى

مقدمة التحقيق

تعتبر هذه المناظرة من مناظرات الشريف المرتضى القليلة المنقولة بنصّها، فهو على خلاف شيخه المفيد الذي حفظ لنا التاريخ العديد من مناظراته، خاصّة تلك المنقولة في كتاب الفصول المختارة، لم يصل إلينا من مناظراته إلا عدد يسير جداً. و الذي يحضرنا الآن من مناظراته و مباحثاته - إضافة إلى هذه التي بين يدينا - ما يلي:

١. مناظرة مع أحد المعتزلة حول نظريّة الصرفة المتعلقة ببحث جهة إعجاز القرآن^١.

٢. مباحثة حول معنى حديث: «نية المرء خير من عمله»^٢.

٣. مناظرة مع أبي عليّ الحسين بن الخضر البخاري الحنفي (ت ٤٢٤هـ) حول حديث: «ما تركنا صدقة»^٣.

و الجدير بالذكر أنّ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) قد نقل المناظرة الأخيرة؛ لكنّه لم يجزم بها، فقد عبّر عنها بـ «قيل» الدالّة على التضعيف، و الملاحظ أنّه لم ينقل شيئاً من كلام الشريف المرتضى في هذه المناظرة، و إنّما اكتفى بنقل كلام الخصم فقط^٤.

و قد انعقدت المناظرة محلّ البحث في مجلس الشريف المرتضى عندما دخل

١. الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، ص ١٦٩.

٢. الأثمالى للمرتضى (التكملة)، ج ٢، ص ٢٦٧.

٣. الأنساب للسمعاني، ج ٤، ص ٣٨٧.

٤. سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٤٢٤-٤٢٥.

عليه أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، و سأله أسئلة رمزية، فأجاب الشريف المرتضى عليها بإجابات تشبهها في الرمزية. فصارت المناظرة أقرب إلى الأحاجي والألغاز منها إلى الوضوح والجلاء. و لولا أنَّ الشريف المرتضى قام بإيضاح معاني تلك الألغاز بعد مغادرة المعري المجلس، لكُنَّا نجهل مضمون المناظرة تماماً، أو كُنَّا نكتفي ببعض التخمينات والاحتمالات التي لا تغني من الحق شيئاً.

و على أيِّ حال، فهذه المناظرة اللغزية الرمزية ليست كثيرة على الرجلين المعروفين بالذكاء والنباهة.

و أما تاريخ المناظرة، فيمكن تخمينه بالفترة الواقعة بين سنتي ٣٩٩ و ٤٠٠هـ؛ فقد كان المعري مقيماً في بغداد ما بين هاتين السنتين؛ فإنَّه دخلها سنة ٣٩٩هـ، و مكث فيها سنة و ستّة أو تسعة أشهر، و رثى خلالها الشريف الطاهر أبا أحمد الموسوي والد الشريفين المرتضى و الرضي، و الذي توفي في جمادى الأولى من سنة ٤٠٠هـ^١، و رحل منها في رمضان من نفس السنة^٢، فتكون المناظرة قد انعقدت خلال هذه الفترة.

نسبها إلى المؤلف

أما التوثيق التاريخي لهذه المناظرة، فيمكن الاطمئنان إلى وقوعها فعلاً بين الشريف المرتضى و المعري؛ فإنَّ راويها هو الشيخ سليمان الصهرشتي كما جاء في بدايتها، و هو أحد تلامذة الشريف المرتضى. و يظهر من أسلوب نقله للمناظرة أنَّه كان حاضراً فيها، أو أنَّه نقلها ممَّن يوثق به، فهو قد نقل المناظرة بصورة جازمة من دون أيِّ تشكيك. و يعتبر هذا قرينة مهمّة جدّاً على وقوع المناظرة تاريخياً.

أضف إلى ذلك لقد أُشير فيها إلى بعض الآراء التي يمكن التأكد من إيمان

١. راجع: الجامع في أخبار أبي العلاء المعري و آثاره، ج ١، ص ٢١٩-٢٢٠.

٢. تجديد ذكرى أبي العلاء، ص ١٥٥.

الشريف المرتضى و المعري بها، وذلك من خلال مراجعة شعر المعري و مؤلفات الشريف المرتضى.

و نقوم فيما يلي باستعراض بعض آراء المعري المذكورة في المناظرة، و نقارنها مع ما يدل عليها من شعره، و لعل من يغوص في تراثه و شعره يتمكن من الحصول على شواهد أكثر على ذلك:

١. قَدَمَ العالم. جاءت في المناظرة إشارة إلى إيمان المعري بقَدَمَ العالم. و يمكن تأييد ذلك من خلال شعره، فهو كان يؤمن بقَدَمَ المادّة و عناصرها الأربعة، حيث قال:

نُرَدُّ إلى الأصولِ و كُلِّ حيٍّ له في الأربعِ القَدَمُ انتساب^١

و يعني بالأربع القَدَمُ العناصر الأربعة.

و قال أيضاً:

أَلَيْتُ لَا يَنْفَكُ جَسْمِي فِي أَدَى حَتَّى يَعُودَ إِلَى قَدِيمِ الْعَنْصَرِ^٢

و هذا يدل على إيمانه بقَدَمَ المادّة و العناصر الأربعة.

كما أنّه كان يؤمن بقَدَمَ الزمن، حيث قال:

أَرَى زَمَنًا تَقَادَمَ غَيْرَ فَا نِ فَسَبْحَانَ الْمُهَيْمِنِ ذِي الْكَمَالِ^٣

٢. أَحْكَامَ النُّجُومِ وَ الْكَوَاكِبِ. أُشير في المناظرة في أكثر من موضع إلى اهتمام المعري بالنجوم و الكواكب، كالشُّعْرَى و زحل و تأثيره، و الكواكب و النجوم السبعة، و العناصر أو الطبائع الأربع.

و هكذا كان المعري في شعره، فقد كان يعظّم الكواكب، و يرى أنّ النجوم قديمة و خالدة، و أنّها مؤثّرة في العالم تأثيراً طبعياً، و أنّها مجرّدة من الحسّ و العقل

١. المصدر السابق، ص ٢٦٤.

٢. المصدر، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

٣. المصدر، ص ٢٦٦.

والنفس^١. وقد قال في ذلك:

يا شَهْبُ، إِنَّكَ فِي السَّمَاءِ قَدِيمَةٌ وَأَشْرَتْ لِلْحُكَمَاءِ كُلِّ مُشَارِ
و قال أيضاً:

الشُّهْبُ عَظَمَهَا الْمَلِكُ وَ نَصَّهَا لِلْعَالَمِينَ فَوَاجِبٌ إِعْظَامُهَا
و قال:

أرى أربعاً آزرت سبعة و تلك نوازلٌ في اثني عشر
فمراده بالأربع العناصر، وبالسبعة الكواكب أو النجوم السيارة، وبالاثني عشر
البروج^٢.

إذن، إنَّ معظم ما جاء في المناظرة يتناسب مع آراء المعري المعروفة عنه و
المنتشرة في ثنايا شعره.

كما أنَّ ما جاء فيها يتناسب أيضاً مع آراء الشريف المرتضى المعروفة عنه، فهو
كان يؤمن بحدوث العالم^٣، كما كان ينكر تأثير الكواكب والنجوم^٤، ولا حاجة بنا إلى
تفصيل ذلك.

إذن هذا التطابق الكبير بين ما نسب إلى الشريف المرتضى و المعري من آراء في
هذه المناظرة، و بين ما هو معروف من آرائهما، يدعو إلى الاطمئنان بأنَّ المناظرة
ليست منحولة، و أنَّها لا تخلو من صلة بالواقع و الحقيقة.

ثمَّ إنَّ هذه المناظرة منقولة في مصدر متقدِّم نسبياً، فهي منقولة في كتاب الاحتجاج
للشيخ أبي منصور الطبرسي^٥ - الذي كان حيّاً في القرن السادس -، أي أنَّه كانت
تفصله عن تاريخ حصول المناظرة حوالي مائة سنة فقط، أو أكثر بقليل.

١. المصدر، ص ٢٧١.

٢. المصدر، ص ٢٦٩ - ٢٧١.

٣. الملخص، ص ٥٥ - ٦٢.

٤. راجع: المسألة الخامسة من المسائل السَّالَريَّة.

٥. الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٢.

و نشير في الختام إلى أنّه جاء في نهاية المناظرة بيتان للمعري في مدح الشريف المرتضى، لكنّهما غير موجودين في ديوانه، حيث قال مؤلّف كتاب الجامع في أخبار أبي العلاء المعري بعد أن نقل المناظرة والبيتين من كتاب الاحتجاج: «و هذان البيتان لم يُذكرا في ديوانيه، ولا رأيتهما في غير هذا المكان»^١. إنّ عدم وجود البيتين بين أشعار المعري المعروفة، إنّ دلّ فرضاً على عدم صحّة نسبة البيتين إليه، لكنّه لا يدعو إلى التشكيك في صحّة نسبة أصل المناظرة، فلعلّ هذين البيتين قد أُضيفا فيما بعد إلى المناظرة، خاصّة وإنّ الطبرسي عند نقل البيتين قال: «وقيل: إنّ المعري لمّا خرج عن العراق، سئل عن السيّد المرتضى، فقال: ...»، ونقل البيتين^٢، فهو عبّر عن ذلك بقوله: «قيل»، وهو يدلّ على عدم اطمئنانه بصحّة نسبة البيتين، كما يدلّ على أنّهما أُضيفا فيما بعد إلى نصّ المناظرة.

هذا، ولم تطبع هذه المناظرة في ضمن رسائل الشريف المرتضى المطبوعة في قم، ولا مسائل المرتضى المطبوعة في بيروت، ولكنّها طبعت في ضمن عدّة كتب، أهمّها كتاب الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٢، ثمّ كتاب بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٤٠٦؛ الغدير، ج ٤، ص ٢٧٢؛ مواقف الشيعة، ج ١، ص ١١٧؛ الجامع في أخبار أبي العلاء المعري، ج ١، ص ٢٤٧، وغيرها.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، ميكروفيلم (٣٠١٤) ١٢٥٥؛ تقع في الصفحات (١١١ - ١١٢) من المجموعة، وهي ناقصة من الآخر بسطور، و رمزنا لها بـ «أ».

١. الجامع في أخبار أبي العلاء المعري، ج ١، ص ٢٤٧.

٢. الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٦.

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٤٨٩ - ٤٩٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (٤٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٥٩ - ٦٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٥. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٤؛ تقع في الصفحات (٣٩ - ٤١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».
٦. كتاب الاحتجاج للشيخ الطبرسي (منشورات أسوة)، فقد تقدّم أنّه نقل هذه المناظرة في كتابه، ولذلك قمنا بمقابلتها معه.

مُناظرةُ أبي العلاءِ المَعَرِّي مع الشريفِ المرتضى^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^٢

[نص المناظرة]

قال الشيخُ سُلَيْمانُ الصَّهْرَشْتِيُّ^٣: دَخَلَ أَبُو الْعَلَاءِ الْمَعَرِّيُّ عَلَى

١. هكذا في «د، ع». و سائر النسخ خالية من العنوان. و في الاحتجاج: «احتجاج السيّد الأجلّ علم الهدى المرتضى أبي القاسم عليّ - رضي الله عنه و أرضاه - على أبي العلاء المعريّ الدهري في جواب ما سأله عنه مرموزاً».

٢. في «ص»: + «و به نستعين، و به تمسّكي و اعتمادي».

٣. في «أ، ج»: + «رحمة الله عليه». و في «ص»: + «رحمه الله». و في الاحتجاج: - «قال الشيخ سليمان الصهرشتي».

و الشيخ الصهرشتي هو أبو الحسن سليمان بن حسن بن سليمان الصهرشتي المشتهر بنظام الدين، و قيل: أبو عبد الله. و قيل: «سلمان» بدل «سليمان». من تلامذة الشريف المرتضى، و الشيخ الطوسي، و أبي العبّاس النجاشي، و أبي الفرج المظفر بن عليّ بن حمدان القزويني. وصفه منتجب الدين في فهرسته، ص ٦٧، الرقم ١٨٤ هكذا: «فقيه، ثقة، وجه، ديّن. قرأ على شيخنا الموفق أبي جعفر الطوسي، و جلس في مجلس درس الشريف السيّد المرتضى علم الهدى. و له تصانيف منها: كتاب النفيس، و كتاب التنبية، و كتاب التوادر، و كتاب المتعة. أخبرنا بها الوالد عن والده عنه». و من سائر تصانيفه: شرح مصباح الشريعة، و عمدة الولي، و قبس المصباح، و نهج السالك في معرفة المناسك، و البداية و غيرها. راجع: الفهرست لمنتجب الدين، ص ٦٧، الرقم ١٨٤؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ١٢٨، الرقم ٣٥٨؛ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ٢، ص ١١٨، الرقم ٤٧٥، و ص ٤٠٠، الرقم ١٦٠٤؛ و ج ٣، ص ٥٧، الرقم ١٥٤، و ص ٣٢٢، الرقم

سَيِّدِنَا^١ الْمُرْتَضَى عَلَمِ الْهُدَى^٢ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^٣، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا السَّيِّدُ، مَا قَوْلُكَ فِي الْكُلِّ؟

فَقَالَ^٥ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي الْجُزْءِ؟

فَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ^٦: مَا قَوْلُكَ فِي الشَّعْرِى؟

فَقَالَ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي التَّدْوِيرِ؟

فَقَالَ^٧ أَبُو الْعَلَاءِ: مَا قَوْلُكَ فِي عَدَمِ الْإِنْتِهَاءِ؟

فَقَالَ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي التَّحْيِيزِ وَ النَّاعُورَةِ^٨؟

فَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ: مَا قَوْلُكَ فِي السَّبْعِ؟

فَقَالَ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي الزَّائِدِ الْبَرِيِّ^٩ مِنْ^{١٠} السَّبْعِ؟

فَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ: مَا قَوْلُكَ فِي الْأَرْبَعِ؟

«١٢٠٠: وج ٤، ص ٤٤٨، الرقم ١٩٩٦؛ وج ١٤، ص ٥١، الرقم ١٧٠٣ و...؛ كشف الحجب و الأستار، ص ٤٧، الرقم ٢٢٣، و ص ٣٥٠، الرقم ١٩٥٨، و ص ٣٥٣، الرقم ١٩٧٧؛ و...؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٣٩٧.

١. في الاحتجاج: «السَّيِّدُ». ٢. في الاحتجاج: - «علم الهدى».

٣. في «أ، ج، ص»: «قَدَّسَ اللَّهُ روحه، وَ نَوَّرَ ضَرِيحَه». وَ في الاحتجاج: «قَدَّسَ اللَّهُ روحه».

٤. في «د، ع» وَ الاحتجاج: - «يا». ٥. في الاحتجاج: «قال».

٦. في الاحتجاج: - «أبو العلاء». وَ قد حُذِفَت كلمتا «السَّيِّدُ» وَ «أبو العلاء» في الاحتجاج من جميع الموارد المشابهة الآتية.

٧. في الاحتجاج: «قال». وَ هكذا في نظيره التالي.

٨. الناعورة: الدلّولاب. قال المجلسي بعد نقل ذلك: «وَ اسْتَعْيَرَ هُنَا لِلْقَلْبِ الدَّوَّارَ». بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٤٠٨. وَ راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٢٢ (نعر).

٩. كذا، وَ لعلّ الصواب: «المُرَبِّي» أي الزائد. راجع: هامش ٣٠ من كتاب «أبو العلاء في بغداد» لطفه الراوي. وَ حينئذ يكون الصواب: «المُرَبِّي عَلَى السَّبْع».

١٠. في جميع النسخ: «على». وَ ما أثبتناه فمن بعض نسخ الاحتجاج.

فَقَالَ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي الْوَاحِدَةِ وَالْإِثْنَيْنِ^١؟

فَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ: مَا قَوْلُكَ فِي الْمُؤَثَّرِ؟

فَقَالَ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي الْمُؤَثَّرَاتِ^٢؟

فَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ: مَا قَوْلُكَ فِي النَّحْسَيْنِ؟

فَقَالَ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي السَّعْدَيْنِ؟

قَالَ^٣: فُبْهَتَ أَبُو الْعَلَاءِ.

فَقَالَ^٤ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ - عِنْدَ ذَلِكَ: أَلَا كُلُّ مُلْجِدٍ مُلْهَدٌ.

فَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ: أَخَذْتَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ^٥ عَزَّ وَجَلَّ^٦: «يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ

الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ»^٧.

وَقَامَ وَخَرَجَ^٨.

قَالَ الْمُرْتَضَى^٩ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^{١٠}: قَدْ غَابَ عَنَّا الرَّجُلُ، وَبَعْدَ هَذَا لَا يَرَانَا.

١. في جميع النسخ: - «والاثنتين». وفي الاحتجاج: «والاثنين». وما أثبتناه استفدناه من

الاحتجاج وقمنا بتأنيته ليتناسب مع «الواحدة». ولم يرد في «أ، ج» قوله: «فقال أبو العلاء: ما قولك في الأربع؟ فقال السيد: ما قولك في الواحدة والاثنتين؟».

٢. في جميع النسخ: «المؤثر». وما أثبتناه من الاحتجاج.

٣. في الاحتجاج: - «قال».

٤. في جميع النسخ: «قال». وفي الاحتجاج: «قال: فقال».

٥. في «د، ع»: - «قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ».

٦. في الاحتجاج: «فقال أبو العلاء: من أين أخذته؟ قال: من كتاب الله».

٧. في الاحتجاج: - «عَزَّ وَجَلَّ».

٨. في «د، ع»: «فخرج».

٩. في الاحتجاج: «فقال السيد» بدل «قال المرتضى».

١٠. في «أ، ج، ص»: «قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ».

٨. لقمان (٣١): ١٣.

[شرح الشريف المرتضى للمناظرة]

فَسُئِلَ الْمُرْتَضَى ^١ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^٢ عَنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ ^٣ وَالرُّمُوزِ وَالْإِشَارَاتِ، فَقَالَ:

سَأَلَنِي عَنِ الْكُلِّ، وَالْكُلُّ عِنْدَهُمْ ^٤ قَدِيمٌ، وَيُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى عَالَمٍ سَمَّاهُ: «الْعَالَمُ الْكَبِيرُ» ^٥، فَقَالَ لِي: مَا قَوْلُكَ فِيهِ؟ أَرَادَ أَنَّهُ قَدِيمٌ ^٦.

فَأَجَبْتُهُ عَنْ ذَلِكَ وَقُلْتُ لَهُ: مَا قَوْلُكَ فِي الْجُزْءِ؟ لِأَنَّ عِنْدَهُمُ الْجُزْءُ مُحَدَّثٌ، وَهُوَ مُتَوَلَّدٌ عَنِ الْعَالَمِ الْكَبِيرِ، وَهَذَا الْجُزْءُ هُوَ ^٨ «الْعَالَمُ الصَّغِيرُ» عِنْدَهُمْ ^٩. وَكَانَ مُرَادِي بِذَلِكَ أَنَّهُ ^{١١} إِذَا كَانَ هَذَا الْجُزْءُ مُحَدَّثًا ^{١٢}، فَذَلِكَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْ

١. في الاحتجاج: «السيد» بدل «المرتضى».

٢. في «أ، ج، ص»: «أعلى الله درجته». وفي الاحتجاج: «رحمه الله».

٣. في الاحتجاج: «عن كشف هذه الرموز» بدل «عن هذه الوجوه».

٤. في الاحتجاج: «وعنده الكل» بدل «والكل عندهم».

٥. في «أ، ج، د، ص»: «عالم».

٦. في جميع النسخ ما عدا الاحتجاج: + «وهذا الجزء وهو عالم (في «ع»): «هو العالم» (الصغير

عندهم». وليس هذا موضع هذه العبارة؛ فإنه لم يتكلم بعد عن «الجزء»، وسوف تأتي هذه

العبارة في موضعها بعد قليل. ثم الظاهر أن مراده بالعالم الكبير: السماء والأرض وما فيهما،

و مراده بالعالم الصغير: الإنسان. راجع: شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٠١.

٧. هكذا في الاحتجاج. وفي جميع النسخ: - «فقال لي: ما قولك فيه؟ أَرَادَ أَنَّهُ قَدِيمٌ».

٨. في «د»: «وهو».

٩. في «أ، ج، د، ص»: «عالم».

١٠. هكذا في الاحتجاج. وفي جميع النسخ: - «عندهم».

١١. هكذا في الاحتجاج. وفي جميع النسخ: «متولدًا و» بدل «مرادي بذلك أنه»، ولم نجد له

وجهًا.

١٢. في الاحتجاج: «إذا صح أن هذا العالم محدث» بدل «إذا كان هذا الجزء محدثًا».

صَحَّ فهو مُحَدَّثٌ مثله^١؛ لأنَّ هذا من جنسه على زعمه^٢، والشيء الواحد والجنس الواحد^٣ لا يَكُونُ بعضه قديماً وبعضه مُحَدَّثاً^٤، فَسَكَتَ لَمَّا سَمِعَ ما^٥ قُلْتُهُ. و أما قوله: ما قولك في الشعرى^٦؟ أرادَ أَنَّهُ ليس^٧ من الكواكبِ السَّيَّارةِ^٨؛ لأنَّه قديمٌ^٩.

فَقُلْتُ له: ما قولك في التدوير؟ أردتُ بذلك^{١٠} أَنَّ الفَلَكَ في التدويرِ و الدَّوْرانِ، و الشعرى لا تَقْدَحُ في ذلك^{١١}. و أما قوله: ما قولك في عدم الانتهاء^{١٢}؟ أرادَ به أَنَّ العالمَ^{١٣} لا يَنْتَهِي؛ لأنَّه قديمٌ^{١٤}. فَقُلْتُ له: قد صَحَّ عندي التحيُّزُ و التدويرُ^{١٥}، و كلاهما يَدْلانِ على الانتهاءِ^{١٦}. و أما قوله: ما قولك في السَّبعِ^{١٧}؟ أرادَ بها^{١٨} النجومَ السَّيَّارةَ التي هي عندهم ذواتُ الأحكامِ.

١. في الاحتجاج: «أيضاً» بدل «مثله».
٢. هكذا في الاحتجاج. و في جميع النسخ: - «على زعمه».
٣. في الاحتجاج: - «والجنس الواحد».
٤. في «د، ع»: «بعضه محدثاً وبعضه قديماً».
٥. هكذا في الاحتجاج. و في جميع النسخ: - «سمع ما».
٦. في الاحتجاج: «و أما الشعرى».
٧. في الاحتجاج: «أنها ليست».
٨. أي ليس من الكواكب المتحركة والمتغيرة، فلا يكون حادثاً.
٩. في الاحتجاج: - «لأنه قديم».
١٠. في الاحتجاج: - «بذلك».
١١. أي أَنَّ الفلك في حال دوران مستمر، فيكون حادثاً، و الشعرى جزء منه فيكون حادثاً أيضاً.
١٢. في الاحتجاج: «و أما عدم الانتهاء».
١٣. هكذا في الاحتجاج. و في جميع النسخ: «العالم أنه» بدل «أَنَّ العالم».
١٤. أراد هنا الاستدلال بعدم تناهي العالم على قدمه.
١٥. في «ج، ع»: «التهيُّز و التدبُّر». و في «د»: «التهيُّز في التدوير».
١٦. أي أَنَّ التَّحْيِزَ و الدَّوْرانَ قد بُثِّتا في هذا العالم، و هما يدلان على عدم التناهي.
١٧. في الاحتجاج: «و أما السبع».
١٨. في الاحتجاج: «بذلك».

فَأَجَبْتُهُ عَنْ ذَلِكَ^١، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا بَاطِلٌ بِالزَّائِدِ^٢ الْبَرِيِّ^٣ الَّذِي يُحْكَمُ فِيهِ^٤ بِحُكْمٍ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْحُكْمُ^٥ مَنُوطاً بِهَذِهِ النُّجُومِ^٦ السَّيَّارَةِ الَّتِي هِيَ: الزُّهْرَةُ، وَالْمُشْتَرِي، وَالْمِرْيَخُ، وَعُطَارِدُ، وَالشَّمْسُ، وَالْقَمَرُ، وَزُحَلُ^٧.
وَأَمَّا قَوْلُهُ: مَا قَوْلُكَ فِي الْأَرَبِ^٨؟ أَرَادَ بِهِ^٩ الطَّبَائِعَ.

فَقُلْتُ لَهُ: مَا قَوْلُكَ^{١٠} فِي الطَّبِيعَةِ الْوَاحِدَةِ النَّارِيَةِ الَّتِي^{١١} تَتَوَلَّدُ^{١٢} مِنْهَا دَابَّةٌ بِجِلْدِهَا تَمَسُّ الْأَيْدِيَ^{١٣}، ثُمَّ يُطْرَحُ^{١٤} ذَلِكَ^{١٥} الْجِلْدُ عَلَى النَّارِ فَتُحْرَقُ^{١٦} الزُّهُومَاتُ^{١٧} وَيَبْقَى الْجِلْدُ صَحِيحاً؟ لِأَنَّ الدَّابَّةَ خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى^{١٨} عَلَى طَبِيعَةٍ^{١٩}

١. في الاحتجاج: - «فأجبتُه عن ذلك».
٢. هكذا في الاحتجاج. وفي جميع النسخ: «ما قولك في الزائد» بدل «هذا باطل بالزائد».
٣. تقدّم احتمال أن يكون الصواب: «المُبري».
٤. هكذا في الاحتجاج. وفي جميع النسخ: - «فيه».
٥. هكذا في الاحتجاج. وفي جميع النسخ: - «الحكم».
٦. في بعض نسخ الاحتجاج: «الكواكب».
٧. هكذا في الاحتجاج. ولم يرد في النسخ من قوله: «التي هي: الزهرة...» إلى هنا.
٨. في الاحتجاج: «و أمّا الأَرَبِ».
٩. في الاحتجاج: «بها».
١٠. في «ص»: «قلت».
١١. في «أ، ج، د، ص»: «يتولّد».
١٢. أي: أن جلدّها هو الذي تلمسه الأيدي و يلمسها.
١٣. في «ع»: «تُطرح».
١٤. في «ع»: - «ذلك». وفي «أ، ج، د، ص»: «خلل» بدله.
١٥. في «أ، ج»: «فتحترق».
١٦. الزُّهُم: الشحم. والزُّهُومَةُ: الريح الممتلئة. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٩٨ (زهم).
١٧. في «د، ع»: - «تعالى».
١٨. هكذا في الاحتجاج. وفي جميع النسخ: - «طبيعة».

النار، و النارُ لا تُحرقُ النارَ. و الثلجُ أيضاً على طبيعةٍ واحدةٍ^١، تتولّد فيه^٢ الديدان^٣. و الماءُ في البحرِ على طبيعتين، يتولّد منه^٤ السّموكُ و الضّفادعُ و الحياتُ و السّلاحفُ^٥ و غيرها^٦. و عنده^٧ لا يحصلُ الحيوانُ إلّا بالأربع؛ فهذا مُناقضٌ بهذا^٨.

و أمّا قوله: ما قولك في المؤثّر^٩؟ أراد به الرُّحْلَ^{١٠}.
فقلتُ له: ما قولك في المؤثّراتِ^{١١}؟ أردتُ بذلك أن المؤثّراتِ عندك كلّهنَّ^{١٢} مؤثّرات، فالمؤثّر القديم كيف يكون مؤثّراً؟
و أمّا قوله: ما قولك في النّحسينِ^{١٣}؟ أراد بهما: أنهما من النجومِ السيّارة، إذا اجتمعَا يخرُجُ^{١٤} من بينهما سعدٌ.

-
١. نسخة «أ» ناقصة بعد هذه الكلمة.
 ٢. في «ج، د، ص، ع»: «فيها».
 ٣. في الاحتجاج: «و الثلج أيضاً تتولّد فيه الديدان، و هو على طبيعة واحدة».
 ٤. في «ج، د، ص، ع»: «فيها».
 ٥. «السّلاحف» جمع «سلحفاة»، و هي من حيوانات البحر، و تُسمّى بالفارسيّة: «لاك بُشت».
 - راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٦١؛ فرهنگ أبجدي، ص ٤٩٣ (سلحف).
 ٦. في «ج، د، ص، ع»: «من الحيوان».
 ٧. هكذا في الاحتجاج. و في «ج، د، ص، ع»: «و عندك».
 ٨. هكذا في الاحتجاج. و في جميع النسخ: - «فهذا مناقض بهذا».
 ٩. في الاحتجاج: «و أمّا المؤثّر».
 ١٠. في «ج، د، ع»: «الرجل».
 ١١. في «ج، د، ص، ع»: «المؤثّر».
 ١٢. في الاحتجاج: «كلهنّ عنده».
 ١٣. في الاحتجاج: «و أمّا النّحسين».
 ١٤. في «ج، د، ص، ع»: «من نحسين خرج» بدل «إذا اجتماعا يخرج». و ما أثبتناه من الاحتجاج.

فَقُلْتُ لَهُ: مَا قَوْلُكَ فِي السَّعْدَيْنِ، إِذَا اجْتَمَعَا يَخْرُجُ^١ مِنْ بَيْنَهُمَا نَحْسٌ؟
 فَهَذَا^٢ حُكْمُ أَبْطَلِهِ اللَّهُ تَعَالَى لِيُعْلِمَ النَّازِرُ أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَتَعَلَّقُ
 بِالْمُسَخَّرَاتِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ يَشْهَدُ عَلَى أَنَّ الْعَسَلَ وَالسُّكَّرَ إِذَا اجْتَمَعَا لَا
 يَحْصُلُ مِنْهُمَا الْحَنْظَلُ وَالْعَلَقَمُ، وَ^٣ الْحَنْظَلُ وَالْعَلَقَمُ إِذَا اجْتَمَعَا لَا يَحْصُلُ مِنْهُمَا^٤
 الدُّبْسُ وَالسُّكَّرُ.^٥

وَأَمَّا^٦ قَوْلِي لَهُ^٧: «أَلَا كُلُّ مُلْحِدٍ مُلْهَدٌ»، أَرَدْتُ بِذَلِكَ^٨ أَنَّ كُلَّ مُشْرِكٍ ظَالِمٍ؛ لِأَنَّ
 فِي اللَّغَةِ: «الْحَدَّ الرَّجُلُ»؛ إِذَا عَدَلَ عَنْ^٩ الدِّينِ؛^{١٠} وَ «الْهَدَّ»: ^{١١} إِذَا ظَلَمَ.^{١٢}
 فَعَلِمَ أَبُو الْعَلَاءِ ذَلِكَ، وَ^{١٣} أَخْبَرَنِي عَنْ عِلْمِهِ بِذَلِكَ^{١٤}، فَقَرَأَ^{١٥}:

١. فِي «ج، د، ص، ع»: «خَرَجَ» بَدَلَ «إِذَا اجْتَمَعَا يَخْرُجُ». وَ مَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ.

٢. فِي الْاِحْتِجَاجِ: «هَذَا».

٣. فِي «ج، د، ص»: «لَا».

٤. فِي «ج، د، ص، ع»: «إِذَا اجْتَمَعَا يَخْرُجُ مِنْ بَيْنَهُمَا» بَدَلَ «إِذَا اجْتَمَعَا لَا يَحْصُلُ مِنْهُمَا». وَ مَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ.

٥. فِي الْاِحْتِجَاجِ: «+ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِهِمْ».

٦. فِي «ج، د، ص»: «أَمَّا» بِدُونِ «وَ» الْعُطْفِ.

٧. فِي الْاِحْتِجَاجِ: «- لَهُ».

٨. فِي الْاِحْتِجَاجِ: «- بِذَلِكَ».

٩. فِي الْاِحْتِجَاجِ: «- مِنْ».

١٠. رَاجِعْ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٥٣٤ (لِحَدِّ).

١١. فِي «ج، ص»: «+ بِأَلْهَاءِ».

١٢. رَاجِعْ: الْمُحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ، ج ٤، ص ٢٦٠ (لِهُدٍ).

١٣. فِي الْاِحْتِجَاجِ: «فَقَالَ» بَدَلَ «وَ».

١٤. هَكَذَا فِي الْاِحْتِجَاجِ. وَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «- بِذَلِكَ».

١٥. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «- فَقَرَأَ». وَ فِي الْاِحْتِجَاجِ: «فَقَرَأْتُ».

﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.^١
 تَمَّ الْخَبَرُ وَشَرَحَهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.^٢

١. جاء في الاحتجاج بعد نقل المناظرة ما يلي:

وَقِيلَ: إِنَّ الْمَعْرِيَّ لَمَّا خَرَجَ عَنِ الْعِرَاقِ سُئِلَ عَنِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ:

يَا سَائِلِي عَنْهُ لَمَّا جِئْتُ أَسْأَلُهُ أَلَا، هُوَ الرَّجُلُ الْعَارِي مِنَ الْعَارِ
 لَوْ جِئْتُهُ لَرَأَيْتُ النَّاسَ فِي رَجُلٍ وَالدَّهْرَ فِي سَاعَةٍ، وَالأَرْضَ فِي دَارٍ

٢. هكذا في «ج، د». وفي «ص»: «رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتِهِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

تَمَّ». وفي «ع»: «قَدْ تَمَّتِ الْمَنَاظَرَةُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. وَ قَدْ اسْتَنْسَخْتُهَا عَلَى نَسْخَةٍ بِخَطِ شَيْخِنَا الْمَغْفُورِ لَهُ الشَّيْخِ آغا بَزْرَكِ الطَّهْرَانِيِّ قَدَّسَ سِرُّهُ. وَأَنَا الْأَقْلُ مُحَمَّدٌ صَادِقُ آلِ بَحْرِ الْعُلُومِ الطَّبَاطِبَائِيِّ».

(٤٩)

المسائل المقدَّسياتُ

مقدمة التحقيق

عُثر في ضمن مخطوطات رسائل الشريف المرتضى على أربعة نصوص قصيرة، سمّيت في بعض النسخ باسم: المسائل المقدّسات، وفي أخرى باسم: المسائل المقدّسيات؛ ولكن لم يتسبب أحدُ مسائل بهذا الاسم إلى الشريف المرتضى.

و الجدير بالذكر أنّ أحد هذه النصوص يكون في الحقيقة جزءاً من إحدى رسائل الشريف المرتضى المنشورة، وهي: مسألة في الحسن والقبح العقلي؛¹ وأمّا النصوص الأخرى، فلا نعلم هل أنّها أجزاء من رسائل أخرى مفقودة، أو لا؟

و على أيّ حال، نحاول فيما يلي أن نتحدّث عن النصوص الثلاثة المتبقية، وذلك بعد ترك الكلام عن النصّ الموجود في ضمن رسالة الحسن والقبح العقلي المشار إليها آنفاً؛ فإنّ الحديث عنه يقع في ضمن مقدّمة تلك الرسالة:

النصّ الأول: يتحدّث هذا النصّ عن أنّ الشريف المرتضى كان يتعرّض للمتنبّي (ت ٣٥٤هـ)، و يضع من شعره، و أنّه ذكر بيتاً استنقص معناه، و اعتبر من غير الجدير بمثل المتنبّي أن يتلفظ به.

و نودّ هنا التعليق على هذا النصّ من خلال ما يلي:

أولاً: لقد ألّف الشريف المرتضى كتاباً دافع فيه عن المتنبّي، و ردّ فيه على ابن

١. هذه الرسالة تتحدّث عن كيفية تبرير بعض الأمور القبيحة بظاهرها، مثل قتل الغلام في قصّة الخضر وموسى، و قد تركّزت الرسالة على هذه القصّة، ولذلك وُضعت في ضمن الرسائل القرآنيّة للشريف المرتضى.

جَنِّي (ت ٣٩٢هـ)، اسمه: كتاب تتبع الأبيات التي تكلم عليها ابن جَنِّي في إثبات المعاني للمتنبِّي^١، وقد كان ابن جَنِّي يقع في المعاني التي يحتوي عليها شعر المتنبِّي، قال أبو الحسن الواحدي بهذا الصدد:

... ولقد رأيتُ أشعاراً منها شعر أبي الطيّب المتنبِّي، على أنّه كان صاحب معاني مخترعة بديدة، و لطائف أبحار لم يُسبق إليها دقيقة... ولهذا خفيت معانيه على أكثر مَنْ رَوَى شعره من أكابر الفضلاء، كالقاضي أبي الحسن عليّ بن عبد العزيز الجرجاني صاحب كتاب الوساطة، وأبي الفتح عثمان بن جَنِّي النحوي... وأما ابن جَنِّي، فإنّه كان من الكبار في صنعة الإعراب والتصريف، غير أنّه إذا تكلم في المعاني تبلّد حماره... ثمّ إذا انتهى به الكلام إلى بيان المعاني عاد طويلاً كلامه قصيراً^٢.

إنّ تأليف الشريف المرتضى كتاباً للرّد على ابن جَنِّي والدفاع عن معاني شعر المتنبِّي يدلّ على أنّه لم يكن يختلف مع المعاني التي تحتوي عليها أشعار المتنبِّي دائماً؛ بل كان يدافع عنها، ويؤلف الكتب لأجل ذلك. وهذا يخالف ما جاء في هذه الرسالة، إلّا أن يكون ما جاء فيها مورداً استثنائياً، حيث جاء فيها أنّه كان يتعرّض أحياناً بالمتنبِّي.

ثانياً: نقل ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) حكاية تدلّ على بغض الشريف المرتضى للمتنبِّي، وتعبّبه عليه، وهي تؤيّد ما جاء في النّصّ المبّحوث عنه هنا، والحكاية كالتالي:

كان أبو العلاء يتعصّب للمتنبِّي، و يزعم أنّه أشعر المحدثين، و يفضّله على بشار و من بعده مثل أبي نؤاس و أبي تمام، و كان المرتضى يبغض المتنبّي و يتعصّب

١. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٦٥.

٢. كشف الظنون، ج ١، ص ٨١٠.

عليه، فجرى يوماً بحضرته ذكر المتنبي، فتنقّصه المرتضى، وجعل يتتبع عيوبه، فقال المعري: لو لم يكن للمتنبي من الشعر إلّا قوله: لك يا منازل في القلوب منازل.... لكفاه فضلاً.

فغضب المرتضى، وأمر فُسحِبَ برجله، وأُخرج من مجلسه، وقال لمن بحضرته: أتدرون ما أراد بذكر هذه القصيدة؛ فإنّ للمتنبي ما هو أجود منها لم يذكرها؟ ف قيل: النقيب السيّد أعرف. فقال: أراد قوله في هذه القصيدة:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأنّي كامل^١.

إنّ هذه الحكاية تؤيّد نصّنا المبحوث عنه في هذه الرسالة؛ ولكن لا يمكن في الحقيقة التأكّد من صحّتها، فإنّ هناك غموضاً يلفّها، وقد أشار السيّد حسن الأمين إلى ذلك في مقال مقتضب، كتبه في مجلّة العرفان، حيث نبّه على عدم إمكان قبول هذه الحكاية؛ فإنّ أبا العلاء المعري كان قد غادر بغداد في شهر رمضان من سنة ٤٠٠هـ، و كان قبلها قد رثى الشريف أبا أحمد الموسوي والد الشريفين المرتضى و الرضي، الذي توفّي في جمادى الأولى من هذه السنة؛ فمتى وقع هذا الحادث الذي تدّعي الحكاية أنّه وقع بين الشريف المرتضى و أبي العلاء؛ هل وقع بعد وفاة الشريف أبي أحمد؟ و على هذا، هل يعقل أن يهين المرتضى من رثى أباه بقصيدة رائعة و مدحه فيها هو و أخاه الرضي، حيث قال:

أبقيت فينا كوكبتين سناهما في الصّبح و الظلّماء ليس بخافٍ

أو أنّ الحادث قد وقع قبل وفاة الشريف؟ و على هذا، هل يعقل أن يمدح المعري شخصاً أهانه هذه الإهانة قبل مدّة قصيرة^٢، خاصّة وإنّ إقامة المعري في بغداد لم تدم طويلاً، فقد أقام فيها سنة و ستّة أو تسعة أشهر فقط^٣.

١. معجم الأدباء، ج ١، ص ١٦٩ - ١٧٠.

٢. مجلّة العرفان، ج ٤، المجلّد ٣٦، ص ٤٢٧ - ٤٢٨.

٣. راجع: الجامع في أخبار أبي العلاء المعري و آثاره، ج ١، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

كما قام العلامة الكبير المرحوم السيّد عبد الستار الحسيني رحمه الله مؤخراً برّد هذه الحكاية أيضاً، وذلك في مقال له.^١

إذن لا يمكن تقبل هذه الحكاية كما هي، وبذلك لا يمكن اعتبارها مؤيداً للنص المبحوث عنه هنا، والدالّ على تنقص الشريف المرتضى لشعر المتنبي.

وبعد ذكر هذه الملاحظات، نترك الحكم للقارئ ليحكم على النص المبحوث عنه بالصحة أو الخطأ أو التوقف.

النص الثاني: وهو عبارة عن بيان لمعنى كلمة «الزمام»، وأشير فيه إلى أنّ معناه: «العزم» بقلب موضع العين؛ فإنّ الألف في «أزعمت» زائدة، فقلّب «عزمت» إلى «زعمت»، ثمّ زيدت الألف فصارت: «أزعمت».

النص الثالث: وهو نصّ كلامي، تعرّض فيه الشريف المرتضى إلى موقف أهل النار، و عرض بحثه على تلاميذه من خلال سؤال طرحه عليهم.

وقد أشار في هذا النصّ إلى أنّ أهل النار لا يكونون راضين ولا ساططين على العقاب الذي يتعرّضون إليه؛ أمّا عدم كونهم راضين فواضح، وأمّا عدم كونهم ساططين، فذلك لأنّ السخط على ما هو مستحقّ ومطابق للعدل يكون قبيحاً، وأهل النار مُلجؤون إلى ترك القبائح، حالهم حال أهل الجنة، فلا يكونون ساططين على العقاب.

وفي هذه النقطة أشار الشريف المرتضى إلى رأي له حول أهل الآخرة ذكره في كتبه و رسائله الأخرى، وهو أنّهم مُلجؤون إلى ترك القبائح^٢. ويمكن اعتبار هذا الرأي شاهداً على تصحيح نسبة النصّ الثالث إليه.

ثمّ إنّ هذه الرسالة تطبع هنا لأول مرة، ولم يسبق أن طبعت قبل هذا.

١. مجلة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩-١٠، ص ٥٢.

٢. راجع: الذخيرة، ص ٥٢٧؛ كما تعرّض إلى هذا البحث في رسالة في أحكام أهل الآخرة، فراجع.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله الكلبي إمامي رحمه الله بقم، المرقّمة ٥٧٨٧؛ تقع في الصفحات (٨ - ٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (٢١٣ - ٢١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٣٩٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

المسائل المقدسيات

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و من المسائل المقدسيات^١

[١]. سئل رضي الله عنه عن^٢ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبْنَا فِي الْسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾^٣،
و قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِينَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾^٤، وَقَالَ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةٍ
اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا﴾^٥، فَعَطَفَ الْقَتْلَ عَلَىٰ لِقَاءِ الْغُلَامِ بِالْفَاءِ، وَلَمْ يُدْخِلْ فِي خَرَقِ
السَّفِينَةِ عَلَى الرُّكُوبِ حَرْفَ الْعَطْفِ، وَلَا فِي الْإِسْطِعَامِ عَلَىٰ إِتْيَانِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ.
فَأَجَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أَمَّا دُخُولُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِينَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾، وَسُقُوطُهَا مِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبْنَا فِي الْسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ

١. في «ج»: «المقدسات».

٢. في «ج»: «من».

٣. الكهف (١٨): ٧١.

٤. الكهف (١٨): ٧٤.

٥. الكهف (١٨): ٧٧.

٦. في «ب»: «خرق».

قَزِيَّةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا، فَقَدْ قِيلَ:

إِنَّ الْوَجْهَ فِيهِ: أَنَّ الْقَاءَ لَمَّا كَانَ سَبَباً لِلْقَتْلِ، أُدْخِلَتْ الْفَاءُ إِشْعَاراً بِذَلِكَ. وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي السَّفِينَةِ الرُّكُوبُ سَبَباً لِحَرْقِهَا، وَلَا إِتْيَانُ الْقَرْيَةِ سَبَباً لِلْإِسْطِعَامِ، لَمْ تَدْخُلِ الْفَاءُ.

وَهَذَا وَجْهٌ صَحِيحٌ.^١

[٢]. وَكَانَ الْمُرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رُبَّمَا يَتَعَرَّضُ^٢ أحياناً بِالْمُتَنَبِّي^٣ وَيَضَعُ مِنْ

شِعْرِهِ.

وَقَالَ يَوْمًا - وَقَدْ جَرَى ذِكْرُهُ فِي الْمَجْلِسِ -: كَيْفَ يَسْتَجِيزُ^٤ أَحَدٌ أَنْ يَقُولَ:
يَا مَنْ تَرَى كُلَّ فَوْقِ عَيْنِهِ دُونَ مَا قِلْتُ^٥ لِلدَّهْرِ إِلَّا جَاءَ^٦ يَشْكُونَا^٧

١. فِي حَاشِيَةِ «أ»: «فِيهِ نَظَرُ (زَيْن)» وَفِي «ب»: «فِيهِ نَظَرُ دِينَ». وَفِي «ج»: «فِيهِ نَظَرُ زَيْن». وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّوَابَ: «يَبِين».

٢. كَذَا فِي النِّسخِ، وَالصَّوَابُ: «يُعَرِّض».

٣. فِي «ب»: «الْمُسَمَّى». وَفِي «ج»: «بِالْمُبْتَنِّي». وَالْمُتَنَبِّي هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، أَبُو الطَّيِّبِ، الْمَعْرُوفُ بِالْمُتَنَبِّي. مِنْ أَعْظَمِ الشُّعْرَاءِ، لَهُ الْأَمْثَالُ السَّائِرَةُ وَالحِجْمُ الْبَالِغَةُ وَالْمَعَانِي الْمُبْتَكِرَةُ. وَلَدَ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ٣٠٣هـ، وَنَشَأَ بِالشَّامِ، وَأَكْثَرَ الْمَقَامَ بِالْبَادِيَةِ. طَلَبَ الْأَدَبَ وَعِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ، وَتَعَاطَى الشُّعْرَ فِي حَدَاتِهِ حَتَّى بَلَغَ فِيهِ الْغَايَةَ، وَفَاقَ أَهْلَ عَصْرِهِ. انْصَلَّ بِالْأَمِيرِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الْحَمْدَانِي فِي حَلَبَ، وَمَدَحَهُ بِقِصَائِدٍ عَدِيدَةٍ. وَمَدَحَ كَافُورَ الْإِخْشِيدِي أَمِيرَ مِصْرَ. وَخَرَجَ إِلَى فَارَسَ وَمَدَحَ عِضْدَ الدَّوْلَةِ الْبُويهي، وَفِي طَرِيقِ الْعُودَةِ إِلَى بَغْدَادَ قُتِلَ بِالقَرَبِ مِنَ النِّعْمَانِيَّةِ سَنَةَ ٣٥٤هـ. رَاجِع: تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٤، ص ٣٢٤؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلي، ج ١، ص ١١٥.

٤. فِي «ب»: «نَسْتَجِين». وَفِي «ج»: «يَسْتَجِين».

٥. فِي «ب، ج»: «مَا». وَيُقَالُ: قَالَ فُلَانٌ يَقِيلُ قِيَالًا وَقَائِلَةً وَقِيلُولَةً وَمَقِيلًا: اسْتَرَاحَ نِصْفَ النَّهَارِ؛ نَامَ أَوْ لَمْ يَنَمْ. فَمَعْنَى قَوْلِهِ: «قِلْتُ لِلدَّهْرِ» أَيِ اسْتَرَاحْتُ لَهُ، أَيِ سَكَنْتُ وَأَطْمَأْنَنْتُ إِلَيْهِ. رَاجِع: كِتَابُ الْمَاءِ، ج ٣، ص ١٠٨١ (قَوْل - قِيلَ).

٦. فِي «ب»: «حَاد». وَفِي «ج»: «حَاء».

٧. لَمْ نَعُثْ عَلَيْهِ، لَا فِي دِيْوَانِ الْمُتَنَبِّي وَلَا فِي الْمَصَادِرِ الْأُخْرَى.

وأيُّ معنى لهذا البيت؟! وهل يتلفظ^٢ به مثله؟!
 [٣]. وقال: الزماع: العزم^٣. وهو من المقلوب؛ لأن الألف من «أزمت» زائدة.
 [٤]. وقال رضي الله عنه يوماً لأصحابه:
 ما تقولون في أهل النار، أ هم يرضون بما يجري عليهم من العقاب^٤ العظيم، أم
 يسخطون؟

فأجاب الكلُّ بأنهم يسخطون^٥.
 فقال: ليس كذلك. والواجب أن نقول فيهم: إنهم لا يرضون ولا يسخطون؛ لأن
 سُخِطَ ما هو «مُسْتَحَقُّ عَدْلٍ» قبيحٌ، و هم يومئذٍ ملجؤون^٦ إلى أن لا يفعلوا^٧ القبيح.

١. في «ب، ج»: «و لي» بدل «و أي».

٢. في «ب، ج»: «يلتلفظ».

٣. في «ب»: «القرع».

٤. في «ب، ج»: «العقوب».

٥. في «ب» بدل «يسخطون» بياض.

٦. في «ب»: «يلجؤون».

٧. في «ب، ج»: «لا يفعل».

(٥٠)

مَسْأَلَةُ فِي وَجْهِ الْعِلْمِ
بِتَنَاولِ الْوَعِيدِ كَافَّةَ الْكُفَّارِ

مقدمة التحقيق

لقد تسببت البحوث التي دارت حول مرتكب الكبيرة و مصيره يوم القيامة إلى ظهور المعتزلة بنظرية عُرفت بنظرية: «الوعيد»؛ نصّت على أنّ مرتكب الكبيرة خالد في نار جهنّم. و في المقابل ظهرت نظرية أخرى نصّت على أنّ الخلود في جهنّم مختصّ بالكفّار، و أنّ مرتكب الكبيرة من المؤمنين يُمضي مدّة من الزمن في جهنّم، ثمّ يخرج منها، و عُرفت هذه النظرية بنظرية: «الإرجاء».

و قد استدللّ أتباع نظرية الوعيد بآيات قرآنية تدلّ بظاهرها على عموم و شمول الخلود في جهنّم لجميع الأشخاص المخالفين للحقّ، سواء كانوا كفّاراً أم من مرتكبي الذنوب، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نَفْسًا كَبِيرًا﴾^١، و قوله: ﴿وَإِنَّ الْقُبَارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾^٢، فإنّ كلمة «مَنْ»، و الجمع في «الفجّار» عامّان، و يدلّان على عموم العذاب للمذكورين. و بما أنّ أتباع نظرية الإرجاء رفضوا عموم الخلود لكلّ العاصين، و خصّوه بالكفّار، لذلك رفض بعضهم وجود ألفاظ تدلّ على العموم في اللغة العربيّة، و ذلك لأجل نفي دلالة أمثال الآيات المتقدّمة على عموم الخلود لجميع العاصين.

و من هنا تمّ تأسيس بحث حول ألفاظ العموم، و هل هناك ألفاظ في العربيّة تدلّ

١. الفرقان (٢٥): ١٩.

٢. الانفطار (٨٢): ١٤، و انظر: الذخيرة، ص ٥٠٩ - ٥١٠.

على ذلك أم لا؟ فذهب بعض أصحاب الوعيد إلى القول بوجود هذه الألفاظ، فيما نفى بعض أصحاب الإرجاء وجودها^١.

وقد طرح هذه البحث في كتب الكلام إضافة إلى كتب علم أصول الفقه، ويمكن اعتبار هذا البحث من حالات التقاء علمي الكلام والأصول، فصار كل واحد من العلمين يترك أثره على الآخر في هذه المسألة.

وممن ذهب إلى نفي وجود ألفاظ في اللغة تدلّ على العموم هو الشريف المرتضى، فقد كان ممن نفى عموم الخلود لجميع العاصين، وخصّصه بجميع الكفّار، وقام بطرح هذا البحث بالتفصيل والدفاع عن وجهة نظره في كتبه الكلامية والأصولية معاً^٢.

وقد ترك هذا البحث أثره على فكره في مواضع مختلفة، فعلى سبيل المثال أنكر الشريف المرتضى دلالة قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ على عصمة الإمام؛ وذلك لأن الاستدلال بهذه الآية مبني على القول بعموم لفظ «الظالمين» لكل الظالمين، ولكن إذا أنكرنا وجود لفظ للعموم في العربية، فسوف لن يتم هذا الاستدلال^٣.

ومن أمثلة ذلك إنكاره لدلالة قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ...﴾^٤ على عموم الرضا لكل المؤمنين، وذلك لأنه مبني على كون الألف واللام موضوعة للاستغراق، وهي ليست كذلك^٥.

وعلى أي حال، فإن تخصيص الخلود بجميع الكفّار مع رفض وجود ألفاظ تدلّ

١. شرح الأصول الخمسة، ص ٤٠٨؛ المعتمد في أصول الفقه، ج ١، ص ١٩٤.

٢. راجع: الذخيرة، ص ٥٠٩-٥١٥؛ الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٢٠١.

٣. الشافعي، ج ٣، ص ١٣٩.

٤. الفتح (٤٨): ١٨.

٥. الشافعي، ج ٤، ص ١٧.

على العموم، أَدَّى إلى طرح إشكال تعرّض إليه الشريف المرتضى في الرسالة التي بين أيدينا، وأجاب عليه.

و الإشكال هو: إذا لم تكن هناك ألفاظ تدلّ على العموم، فكيف يمكن إثبات عموم الوعيد بالخلود لجميع الكفار إلى الأبد؟

فإن قيل: إننا علمنا ذلك من جهة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بصورة ضرورية و قطعية، أي أَنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قد أخبرنا بذلك، وفهمنا مراده بصورة قطعية. و حينئذ إذا سأل سائل: وكيف علم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نفسه بذلك حتّى قام بإخبارنا به؟

قيل: إِنَّ الْمَلَكَ الذي جاء بالوحي هو الذي أخبره بذلك، وجعله يعلم به بصورة قطعية.

و هذا البحث في الحقيقة يتعرّض بصورة مقتضية جداً إلى مسألة من المسائل الكلامية التي تتحدّث عن مصدر معرفة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وأنه كيف يتمكّن من معرفة ما يؤدّيه إليه الوحي.

ثمّ طرح سؤالاً آخر، و هو: ما هو مصدر معرفة الملك نفسه، و من أين علم بما أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ من عموم الخلود لجميع الكفار؟ و مع كونه مكلفاً لا يمكن أن يجعله الله تعالى مضطراً إلى المعرفة، فإنّ الاضطرار ينافي التكليف.

و أجاب على الإشكال بشيء من التفصيل، فذكر جوابين:

الأول: أنّ ما ذكرناه من عدم وجود ألفاظ تدلّ على الاستغراق في لغة الحوار التي نعرفها، و هذا لا يعني عدم وجود لفظ يدلّ على العموم في لغة الملائكة، فلعلّه يوجد فيها هكذا لفظ، و قد خاطبهم الله تعالى بذلك اللفظ، ففهموا عموم العقاب لجميع الكفار.

الثاني: يمكن أن يغني الله تعالى بعض الملائكة بالحسن عن القبيح - أي أن لا

يجعله مكلفاً - كما هو ظاهر هذه العبارة - كي لا يتنافي التكليف مع الاضطراب - ثم يجعله مضطراً إلى معرفة عموم العقاب لكافة الكفار في جميع الأوقات «الخلود»، ثم يخبر ذلك الملك غيره من الملائكة بصورة قطعية، ثم يخبر هؤلاء الملائكة النبي صلى الله عليه وآله بما علموه بصورة قطعية.

عنوان الرسالة

لقد طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٨٣ - وهذه الطبعة هي المقصودة بـ «المطبوع» في التحقيق الحالي - وفي ضمن مسائل المرتضى، ص ٢١٨، كلاهما تحت عنوان: «مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار». كما طبعت مرة أخرى في رسائل الشريف المرتضى، في ضمن «مسائل شتى»، ج ٤، ص ٣٥٤، تحت عنوان: «اللفظة الدالة على الاستغراق». و يوجد في هذه الطبعة سقط كثير، وأما عنوانها فعام، بينما العنوان الأول فيه دلالة كاملة على محتوى الرسالة.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٣٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣٩٧ - ٣٩٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٠؛ تقع في الصفحات (١٢ - ١٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ت».
٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٨؛ تقع في الصفحة (٢٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٧٤ - ٢٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٢٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».
٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».
٩. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٧٨ - ٧٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
١٠. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
١١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ف».

[مَسْأَلَةٌ فِي وَجْهِ الْعِلْمِ بِتَنَاوُلِ الْوَعِيدِ كَافَّةَ الْكُفَّارِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ:

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لَفْظٌ هُوَ^١ حَقِيقَةٌ فِي الْإِسْتِغْرَاقِ، فَمِنْ أَيِّ وَجْهِ عُلِمَ تَنَاوُلُ الْوَعِيدِ بِالْخُلُودِ كَافَّةَ الْكُفَّارِ عَلَى جِهَةِ التَّأْيِيدِ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّمَا عُلِمَ ذَلِكَ مِنْ قَصْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٢ ضَرُورَةً.

قِيلَ لَكُمْ: وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ أَيِّ وَجْهِ عُلِمَ ذَلِكَ؟^٣

فَإِنْ قُلْتُمْ: اضْطَرَّهَ الْمَلَكُ إِلَى ذَلِكَ.

قِيلَ لَكُمْ: وَ^٤ الْمَلَكُ مِنْ أَيْنَ عُلِمَ ذَلِكَ؟ وَمَعَ كَوْنِهِ مُكَلَّفًا لَا يَصِحُّ أَنْ يَضْطَرَّهَ اللَّهُ

سُبْحَانَهُ^٥ إِلَى قَصْدِهِ^٦.

١. فِي «ف»: - «هُوَ».

٢. فِي «ب، ج، ش، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَام». وَ فِي «س، ص»: - «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٣. مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِنْ قُلْتُمْ» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «أ».

٤. فِي «ص»: «مَا» بِدَلِّ «و».

٥. فِي «أ، ب، ج»: + «وَتَعَالَى».

٦. فِي «أ، ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «قَصْد».

الجواب^١:

إِنَّا^٢ إِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّهٗ^٣ لَيْسَ فِي اللِّغَةِ^٤ لَفْظٌ هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الاسْتِغْرَاقِ^٥» لَعَلِّمَنَا
بَعْرِفِ أَهْلَهَا فِي الْخِطَابِ، وَ عَادَتِهِمْ^٦ فِي الْمُحَاوَرَةِ،^٧ وَأَنَّهُ لَا لَفْظَ مَوْضُوعٍ
فِيهَا لِذَلِكَ. فَأَمَّا^٨ مَا عَدَا هَذِهِ اللِّغَةَ، مِمَّا لَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى الْعِلْمِ بِهَا^٩، فَغَيْرُ^{١٠}
مُتَمَتِّعٍ أَن يَكُونَ فِيهَا لَفْظٌ مَوْضُوعٌ لِذَلِكَ؛^{١١} إِذْ^{١٢} كَانَ هَذَا^{١٣} غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ أَن^{١٤}
يَكُونَ فِي لُغَةِ الْمَلَائِكَةِ لَفْظٌ مَوْضُوعٌ لِلِاسْتِغْرَاقِ يَفْهَمُونَ مِنْهُ^{١٥} مُرَادَ الْحَكِيمِ
سُبْحَانَهُ فِي الْخِطَابِ.

وَ إِذَا صَحَّ ذَلِكَ، وَ خَاطَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى^{١٦} بِذَلِكَ، صَحَّ أَن يَضْطَرَّ الْمَلَكُ النَّبِيُّ

١. فِي «أ، ب، ج»: + «وَاللَّهُ التَّوْفِيقُ».

٢. فِي «ج»: - «أَنَا».

٣. فِي «ت»: - «إِنَّهٗ».

٤. يَرِيدُ: اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، كَمَا سَوْفَ يَشِيرُ إِلَيْهِ بَعْدَ قَلِيلٍ.

٥. رَاجِعُ: الذَّخِيرَةُ، ص ٥٠٩ - ٥١٥؛ الذَّرِيعَةُ، ج ١، ص ٢٠١.

٦. مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّهٗ لَيْسَ فِي اللُّغَةِ» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «ف».

٧. فِي «د»: «بِالْمُحَاوَرَةِ».

٨. فِي «ت»: «أَمَّا».

٩. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «بِه». وَ كَذَا قَوْلُهُ: «فِيهَا» بَعْدَ قَلِيلٍ، فَالْأَنْسَبُ أَن يَكُونَ: «فِيهِ».

١٠. فِي «أ، ب، ج، ت»: «وَ غَيْرِ».

١١. مِنْ قَوْلِهِ: «فَأَمَّا مَا عَدَا هَذِهِ اللُّغَةَ» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «ف».

١٢. فِي غَيْرِ «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «إِذَا».

١٣. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ حَذْفُ: «هَذَا».

١٤. فِي «د»: «أَوْ».

١٥. فِي «ت، د، س، ش، ص، ف» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِه». وَ فِي «ر»: «أَنَّهُ».

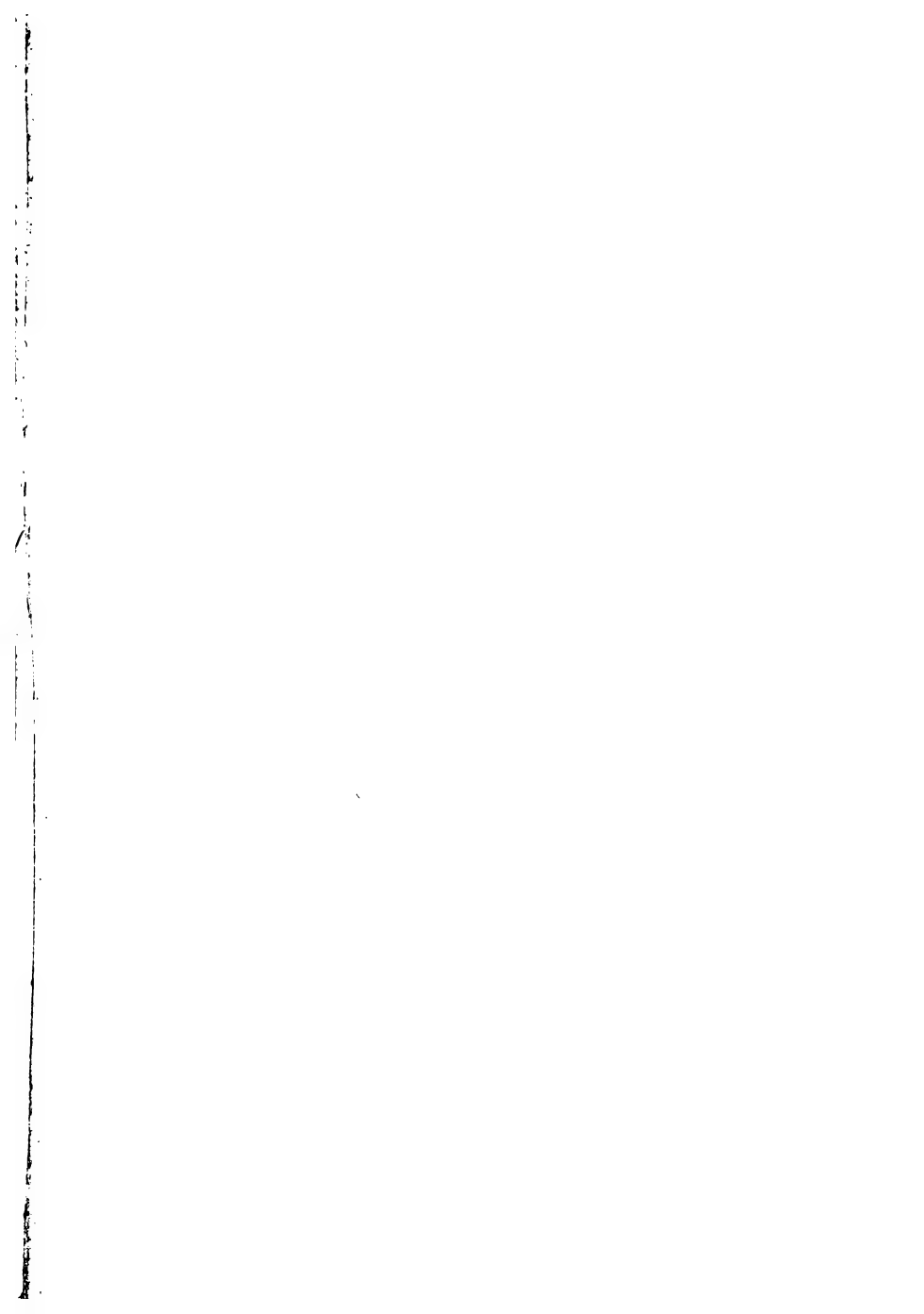
١٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «تَعَالَى».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى^١ مِنْهُ فِي الاسْتِغْرَاقِ.
وَيُمْكِنُ أَيْضاً أَنْ يُغْنِيَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْضَ^٢ مَلَائِكَتِهِ بِالْحَسَنِ عَنِ الْقَبِيحِ، وَ
يَضْطَرُّهُ إِلَى عِلْمِ مُرَادِهِ بِاسْتِغْرَاقِ كَافَّةِ الْكُفَّارِ فِي تَأْيِيدِ الْعِقَابِ وَتَنَاوُلِهِ سَائِرَ
الْأَوْقَاتِ، وَ يَضْطَرُّ ذَلِكَ الْمَلَكُ غَيْرَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَ يَضْطَرُّ مَنْ اضْطَرَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثُمَّ^٣ إِلَى ذَلِكَ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَ صَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَكْرَمِينَ، وَ سَلَّمَ كَثِيراً.

١. في المطبوع: - «تعالى».

٢. في «د»، «ر»: - «تعالى». وفي «س»، «ص» والمطبوع: - «تعالى بعض».

٣. في غير «د»، «ر»، «س»، «ص»: - «ثم».



(٥١)

مسألة في المنع من تفضيل الملائكة
على الأنبياء عليهم السلام

مقدمة التحقيق

وقع خلاف بين العلماء والمتكلمين حول فضيلة الملائكة، ومقارنتهم مع البشر عامة، أو الأنبياء عليهم السلام، أو الأئمة عليهم السلام خاصة. والمقصود بالفضيلة في هذا البحث بالخصوص هو زيادة استحقاق الثواب، فالذي يستحق ثواباً أكثر يكون أكثر فضيلة من غيره.

ويمكن إرجاع جذور هذا الخلاف إلى القرن الأول، حيث نُقل مجلس حضره عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١)، ودار البحث فيه حول هذه المسألة^١.

وقد ذهب جمهور المعتزلة إلى القول بتفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام، فيما توقّف بعضهم في البتّ في المسألة^٢.

أمّا الإمامية، فقد وقفوا على الطرف المقابل للمعتزلة، وأجمعوا على تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة^٣، وألّفوا في ذلك عدّة كتب ورسائل ونقوض، ومنهم الشيخ المفيد حيث ألّف الردّ على أبي عبد الله البصري في تفضيل الملائكة^٤، كما اهتمّ الشريف المرتضى بهذه المسألة، وقام بتأليف رسالتين، استدلّ فيهما على تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة، وأجاب على أدلّة الآخرين من المعتزلة

١. راجع: تاريخ مدينة دمشق، ج ٩، ص ٣٠٣.

٢. راجع: أوائل المقالات، ص ٤٩ - ٥٠؛ الإنصاف فيما تضمّنه الكشف، ج ٤، ص ٢٢٥.

٣. راجع: أوائل المقالات، ص ٤٩ - ٥٠.

٤. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٠٢.

و غيرهم مَن اختلفوا معه في ذلك. كما أجاب بالتفصيل على أسئلة وُجّهت إليه حول هذه المسألة، و ذلك في المسألة الثالثة من المسائل الرازية، و المسألة العشرين من الطرابلسيات الثالثة، حيث أشار في هاتين المسألتين إلى الرسالة الأولى من بين الرسائلين المُشار إليهما آنفاً التي أَلَفها حول مسألة تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة. و تعرّض أيضاً إلى المسألة باختصار في المسألة الرابعة و العشرين من المسائل الميافارقيات. و يبدو من كلّ ذلك أنّ المسألة كانت محلّ نقاش في ذلك العصر، بحيث كثر السؤال عنها.

و فيما يلي نستعرض أهمّ مطالب الرسائل اللتين قام الشريف المرتضى بتأليفهما حول هذه المسألة، و ذلك لأهمّيتها:

أما الرسالة الأولى فهي إحدى رسائل تكملة أمالي المرتضى، و عنوانها: مسألة في تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة^١، حيث ذكر الشريف المرتضى فيها أنّه ليس للعقل مجال للتوصّل إلى رأي حول تفضيل مكلف على آخر؛ لأنّ معرفة مقادير الثواب - الذي يحدّد مقدار الفضل، حيث تقدّم أنّ معنى الفضل في هذه المسألة هو زيادة استحقاق الثواب - أمر غير ممكن، فقد تتساوى الطاعتان في الظاهر، لكن يكون ثوابهما مختلفاً.

فإذا لم يكن للعقل مجال للوصول إلى نتيجة حول هذا الموضوع، فلا بدّ من اللجوء إلى النقل و السمع ليحدّد لنا فضيلة الأنبياء عليهم السلام على الملائكة أو العكس، و لكن ليس في القرآن و لا السنّة آية أو حديث يدلّان بصورة قطعيّة على تفضيل أحد الصنفين على الآخر، و لهذا انتقل الشريف المرتضى إلى إجماع الإماميّة، و استدلّ به على المسألة، فإنّ الإماميّة قد أجمعوا على تفضيل الأنبياء عليهم السلام

على الملائكة، كما أجمعوا على تفضيل الأنمة عليهم السلام على الملائكة، وإجماعهم حجة؛ لدخول الإمام المعصوم فيهم.

إذن العمدة في الاستدلال على تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة من وجهة نظر الشريف المرتضى هو إجماع الإمامية. وقد يمكن أن يُستدل أيضاً على ذلك - حسب رأيه - بأمره تعالى الملائكة أن يسجدوا لآدم عليه السلام، فهو يدلّ على تعظيمه وتقديمه عليهم، وكلّ مَنْ قال بفضيلة آدم عليه السلام على الملائكة قال بفضيلة الأنبياء عليهم السلام عليهم، ولم يفصل أحد بين الأمرين. وهذا الدليل يعتمد في الحقيقة على الإجماع أيضاً، لكن إجماع الأمة، لا خصوص الإمامية.

ثمّ ناقش الشريف المرتضى في هذه الرسالة ما استدلّ به بعض الإمامية على تفضيل الأنبياء عليهم السلام، كما ناقش أربع آيات استدلّ بها الخصم على تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام، وقام بتأويلها، وتوصّل إلى أنّها لا دلالة فيها على ما رامه الخصم.

وأما الرسالة الثانية التي ألّفها الشريف المرتضى حول المسألة، فهي الرسالة محلّ بحثنا هنا، حيث خصّصها للإجابة على إحدى الآيات الأربع التي استدلّ بها الخصم على تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام، وناقشها في الرسالة الأولى المتقدّمة، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَخَلَقْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً^١﴾.

وتحتوي الرسالة محلّ البحث على سؤال مقدّر، وهو إذا سأل سائل عن الآية المذكورة آنفاً، وقال: إنّ آخرها يدلّ على تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام؛ لأنّه تعالى قد أخبر فيها على أنّه فضّل بني آدم على كثير ممّن خلقه، والظاهر من هذا الكلام أنّ هناك من مخلوقاته تعالى مَنْ لم يُفضّل بنو آدم عليه، وإذا علمنا أنّ كلّ

المخلوقات عبارة عن الإنس، و الجنّ، و الملائكة، و البهائم، و الجمادات، و من الواضح أنّ الإنس أفضل من الجنّ، و البهائم، و الجمادات، فلا يبقى إلّا الملائكة الذين لم يُفَضَّل عليهم بنو آدم في الآية.

و هناك طريقة أخرى للاستدلال بالآية، و هي أنّ لفظة «مَنْ» في الآية تطلق على العاقل من الموجودات، فتخرج البهائم و الجمادات منها، و لا يدخل فيها مَنْ يمكن أن يُفَضَّل على بني آدم إلّا الجنّ و الملائكة، فإذا علمنا أنّ الإنس أفضل من الجنّ، فلا يبقى إلّا الملائكة لِيُفَضَّلوا على الإنس، الذين منهم الأنبياء عليهم السلام.

و قد أجاب الشريف المرتضى على الاستدلال بهذه الآية بجوابين:

الأول: لا يوجد في الآية ما يدلّ على أنّ هناك من المخلوقات من لم يُفَضَّل بنو آدم عليه، فهو أول الكلام. فإن قيل: إنّ كلمة «كثير» تدلّ على ذلك، فيجيب عليه بأنّ العرب استعملوا مثل هذه اللفظة من دون أن يقصدوا التخصيص، بل قصدوا العموم و الشمول، فقالوا: «أعطيتُه الكثير من مالي»، فإنّهم لم يعنوا بذلك أنّي أعطيتُه بعض مالي دون بعض، و إنّما عَنَوا أنّي أعطيتُه مالي الموصوف بأنّه كثير. كما يقولون: «بذلْتُ له العريض من جاهي»، و لا يعنون أنّي بذلْتُ له عريض جاهي، و منعته ما ليس بعريض؛ بل يعنون أنّي بذلْتُ له جاهي الموصوف بأنّه عريض. و لهذا نظائر و أمثلة كثيرة من القرآن، و كلام العرب و أشعارهم، و قد اهتمّ الشريف المرتضى بذكر أمثلة متعدّدة من ذلك.

فإذا صحّ هذا، فسوف يكون معنى الآية: «أنا فضّلناهم على جميع من خلقنا، و هم كثير»، فيكون ذكر الكثير على نحو الوصف، لا على نحو التخصيص. و هذا طبعاً لا يعني أنّ كلمة «كثير» لا تدلّ على التخصيص، لكن الكلام هو أنّها في هذه الآية لا تدلّ قطعاً على التخصيص، و هذا كاف لردّ الاستدلال بها على تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام.

الثاني: يمكن أن يقال: إنّ الملائكة أفضل من جميع البشر ما عدا الأنبياء عليهم السلام، فيمكن حينئذ أن يكون مفاد الآية أن بني آدم لم يُفضلوا على الملائكة، لأنّ الملائكة أفضل من جميع البشر حتّى الأنبياء عليهم السلام، بل لأنهم أفضل من أكثر البشر.

وبهذا سوف لن يكون في الآية دلالة على تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام، وإن دلّت على تفضيلهم على باقي البشر غير الأنبياء عليهم السلام، ولو كانت هناك آية تحدّثت عن خصوص الأنبياء عليهم السلام لفضّلتهم على الملائكة.

عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

قد ذكر البُصروي (ت ٤٤٣هـ) والنجاشي (ت ٤٥٠هـ) هذه الرسالة الثانية؛ لكن سَمَّيَها: «الكلام على مَنْ تعلّق بقوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَخَلَقْنَاهُمْ فِي الْجَزِّ وَالْبَحْرِ﴾»^١، فمن الأفضل تسميتها بما سَمَّيَها به؛ فهما أدري بأسماء كتب و رسائل أستاذهما.

ثم إن ذكرهما لها يدلّ على صحّة نسبة الرسالة التي بأيدينا إلى الشريف المرتضى؛ لأنّ موضوعها هو الردّ على من تعلّق بالآية المذكورة، و هو يتطابق بالضبط مع العنوان الذي ذكره البُصروي و النجاشي. كما توجد قرينة أخرى على تصحيح نسبة هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى، و هي أنّه قد أشار إليها في الرسالة الأولى المتقدّمة، حيث قال هناك عند مناقشته الاستدلال بالآية الأخيرة: «و قد كنّا أملينا في تأويل هذه الآية كلاماً مفرداً استقصيناه، و شرحنا هذا الوجه، و أكثرنا من ذكر أمثلته»^٢.

و بما أنّه لا يوجد شكّ في صحّة نسبة الرسالة الأولى إلى الشريف المرتضى

١. راجع: مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٧٩؛ رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧٠.

٢. راجع: الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٢٨٤.

باعتبارها من رسائل تكملة الأمالي، فتكون الإشارة فيها إلى الرسالة الثانية دليلاً على تصحيح نسبتها إليه أيضاً.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في الكاظمية سنة ١٣٨٦هـ في ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى، المجموعة الأولى، ص ٣١ بتحقيق السيد أحمد الحسيني، كما طبعت في قم سنة ١٤٠٥هـ في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٦٧.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ٢٥٥؛ تقع في الصفحات (١٦ - ٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٨؛ تقع في الصفحات (١٠ - ١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠)؛ تقع في الصفحات (٤٦ - ٤٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقلم، المرقمة ٢٠/٢٦١١؛ تقع في الصفحة (١١٦ - ١٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

مسألة^١ في المنع من^٢ تفضيل الملائكة على الأنبياء: ٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ مُسْتَدِلًّا عَلَى فَضْلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - فَقَالَ: مَا تُنْكِرُونَ؟ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^٥ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؟

ووجه الدلالة منه: أَنَّهُ تَعَالَى خَبَّرَ بَأَنَّهُ فَضَّلَ بَنِي آدَمَ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَهُ، وَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ فِي خَلْقِهِ مَنْ لَمْ يُفْضَلْ بَنِي آدَمَ عَلَيْهِ؛ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ هُمُ الْإِنْسُ، وَالْجِنُّ، وَالْمَلَائِكَةُ، وَالْبَهَائِمُ، وَالْجِمَادَاتُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ بَنِي آدَمَ أَفْضَلُ مِنَ الْجِنِّ وَالْبَهَائِمِ وَالْجِمَادَاتِ بِلَا شُبْهَةٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ يَجِبُ خُرُوجُهُ مِنَ الْكَلَامِ مِمَّنْ لَمْ يُفْضَلْ بَنِي آدَمَ عَلَيْهِمْ هُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَإِلَّا سَقَطَتِ الْفَائِدَةُ.

١. في «أ، ب»: + «أخرى من إنشائه - رفع الله درجاته -». وفي «ج»: + «من إنشاء السيد المرتضى، رفع الله درجاته». وفي «د»: + «أخرى».

٢. في «د» والمطبوع: «عن».

٣. في «د»: + «من إنشاء السيد الشريف المرتضى وإملائه».

٥. الإسراء (١٧): ٧٠.

٤. في «أ، ب، د»: «ينكرون».

على أن لَفْظَةً «مَنْ» لا يَتَوَجَّهُ^١ إِلَى الْبَهَائِمِ وَالْجَمَادَاتِ، وَإِنَّمَا يَخْتَصُّ^٢ بِمَنْ يَعْقِلُ، فَلَيْسَ يَدْخُلُ تَحْتَهَا مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يُفْضَلَ الْآدَمِيُّونَ عَلَيْهِ إِلَّا الْمَلَائِكَةُ وَالْجِنُّ، وَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْجِنِّ بَقِيَ الْمَلَائِكَةُ خَارِجِينَ مِنَ الْكَلَامِ، وَفِي خُرُوجِهِمْ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ أَفْضَلُ.

الجواب:

[أولاً:] يُقَالُ لَهُ: لِمَ زَعَمْتَ أَوَّلًا أَنْ ظَاهَرَ الْكَلَامُ يَقْتَضِي أَنْ فِي الْمَخْلُوقَاتِ مَنْ لَمْ يُفْضَلْ بَنِي آدَمَ عَلَيْهِ، فعلى ذلك بَنَيْتَ^٣ الْكَلَامَ كُلَّهُ؟ فَإِنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَا يُسَلِّمُ. فَإِنْ قَالَ: إِنَّ لَفْظَةً «كَثِيرٍ» تَقْتَضِي^٤ ذَلِكَ.

قِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ أَنَّهَا تَقْتَضِي^٥ مَا ادَّعَيْتَهُ؟ وَيُطَالَبُ بِالْذَّلَالَةِ؛ فَإِنَّهُ^٦ لَا يَجِدُهَا^٧. ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: قَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْفُصَحَاءِ مِنَ الْعَرَبِ بِأَنْ يَسْتَعْمِلُوا مِثْلَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ لِلتَّخْصِيصِ؛ بَلْ مَعَ قَصْدِ الشُّمُولِ وَالْعُمُومِ، فيقولون: «أَعْطَيْتَهُ الْكَثِيرَ مِنْ مَالِي»، و«أُبَحِّثُهُ الْمَنِيْعَ مِنْ حَرِيمِي»، و«بَدَّلْتُ لَهُ الْعَرِيضَ مِنْ جَاهِي»، وَلَيْسَ يُرِيدُونَ: أَنَّنِي أَعْطَيْتُهُ شَيْئًا مِنْ مَالِي وَأَذْخَرْتُ^٨ عَنْهُ شَيْئًا آخَرَ مِنْهُ، وَلَا أُبَحِّثُهُ مَنِيْعَ حَرِيمِي وَلَمْ أُبَحِّهِ^٩ مَا لَيْسَ مَنِيْعًا^{١٠}، وَلَا بَدَّلْتُ لَهُ عَرِيضَ جَاهِي وَمَنَعْتُ مَا لَيْسَ

١. كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «لا تتوجه»، وهو الأنسب.

٢. كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «تختص»، وهو الأنسب.

٣. في «أ»: «شيدت». ٤. في «أ، ب، ج»: «يقتضي».

٥. في «أ، ب، ج»: «يقتضي». ٦. في المطبوع: «فإننا».

٧. في «ب، د» والمطبوع: «لا نجدها».

٨. في المطبوع: «وآذخرت» بالذال المهملة.

٩. في المطبوع: «و لم أبح».

١٠. في المطبوع: «ليس يمنعها».

بَعْرِضٍ. وَإِنَّمَا الْمَعْرِي بِذَلِكَ وَالْمَقْصَدُ^١: أَنَّنِي أُعْطِيتُهُ مَالِي وَمِنْ صِفَتِهِ أَنَّهُ كَثِيرٌ،
[وَأُبَحِّثُهُ حَرِيمِي وَمِنْ صِفَتِهِ أَنَّهُ مَنِيعٌ،] وَبَذَلْتُ لَهُ جَاهِي وَمِنْ صِفَتِهِ أَنَّهُ^٢ عَرِيضٌ.
وَلَهُ^٣ نَظَائِرُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ^٤، وَفِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ وَمُحَاوَرَاتِهَا، وَهُوَ بَابٌ
مَعْرُوفٌ لَا يَذْهَبُ عَلَى مَنْ أَنَسَ بِمَعْرِفَةِ لَحْنِ كَلَامِهِمْ^٥. وَنَحْنُ نَذَكُرُ مِنْهُ طَرَفًا؛ لِأَنَّ
اسْتِيعَابَ الْجَمِيعِ يَطُولُ:

فَمِمَّا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمُوتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ
تَرَوْنَهَا^٦، وَلَمْ يَرِدْ أَنْ لَهَا عَمَدٌ لَا تَرَوْنَهَا^٧؛ بَلْ أَرَادَ نَفْيَ الْعَمَدِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ^٨، وَلَمْ يَرِدْ أَنْ لِأَحَدٍ
بُرْهَانًا فِي دُعَاءِ إِلَهٍ^٩ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى؛ بَلْ أَرَادَ أَنْ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ فَعَلَ مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ عَلَيْهِ.
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ
حَقٍّ^{١٠}، وَلَمْ يَرِدْ تَعَالَى أَنْ فِيمَنْ يُقْتَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ يُقْتَلُ بِحَقٍّ؛ بَلِ الْمَعْنَى مَا
ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ.

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْتَشْرُوا بِآيَاتِي ثَمْنًا قَلِيلًا^{١١}، وَلَمْ يَرِدِ النَّهْيُ عَنِ

١. في «د» والمطبوع: «والقصد».

٢. من قوله: «كثير، وبذلت...» إلى هنا ساقط من «أ، ب، ج».

٣. في «أ، ب، ج»: «ولها».

٤. في «أ، ب، ج»: «كلامه».

٥. في «أ، ب، ج»: «لا يراه».

٦. المؤمنون (٢٣): ١١٧.

٧. في المطبوع: «الله».

٨. النساء (٤): ١٥٥.

٩. البقرة (٢): ٤١.

الثَمَنِ القَلِيلِ دُونَ الكَثِيرِ؛ بَلْ نَهَى تَعَالَى عَنْ أَخْذِ جَمِيعِ الأَثْمَانِ عَنْهَا وَ الأَبْدَالِ، وَ وَصَفَ مَا يُؤْخَذُ عَنْهَا بِالْقِلَّةِ.

و قَالَ سُوَيْدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ^١:

مِنْ أَنَاسٍ لَيْسَ فِي أَخْلَاقِهِمْ عَاجِلُ الفُحْشِ وَ لَا سُوءُ الجَزَعِ^٢
و لَمْ يُثَبِّتْ بِهَذَا الكَلَامِ^٣ فِي أَخْلَاقِهِمْ فُحْشاً أَجِلاً^٤ وَ جَزَعاً غَيْرَ سَيِّئٍ،
وَ إِنَّمَا نَفَى الفُحْشَ وَ الجَزَعَ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ وَ لَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ هَاجِياً لَهُمْ، وَ لَمْ يَكُنْ
مَادِحاً.

و قَالَ الفَرَزْدَقُ^٥:

١. أبو سعد سويد بن أبي كاهل - واسمه غطيف، أو شبيب - بن حارثة بن حسيل الذبباني الكنانى البشكري، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام، عده ابن سلام في طبقة «عترة». كان يسكن بادية العراق، و سجن بالكوفة لمهاجراته أحد بني يشكر، فعمل بنو عبس و ذبيان على إخراجه؛ لمديحه لهم. أشهر شعره عينية كانت تسمى في الجاهلية «التيمة»، و هي من أطول القصائد. توفي سنة ستين هجرية. راجع: الإصابة، ج ٣، ص ٢٢٢، الرقم ٣٧٣٧؛ الأغاني، ج ١١، ص ١٦٥ - ١٦٧؛ خزنة الأدب، ج ٢، ص ٥٤٦ - ٥٤٨؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ١٤٦.
٢. حكى عنه في التبيان، ج ١، ص ١٨٧؛ مجمع البيان، ج ١، ص ١٨٦؛ و ج ٦، ص ٢٧٤؛ متشابه القرآن لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٢٨٠.
٣. في حاشية «ب»: «أُن».
٤. في «د» و المطبوع: «أصلاً».
٥. أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية التميمي البصري الشاعر، ولد بالبصرة سنة ٣٨ هـ، و أقام في باديتها مع أبيه، و ظهرت فيه ملكة الشعر و هو غلام. قيل: فجاء به أبوه علي بن أبي طالب عليه السلام بعد وقعة الجمل، و أخبر أنه شاعر، فقال: «علمه القرآن»، فلم ينظم شعراً حتى حفظ القرآن. راجع: رجال الكشي، ص ١٣٠، ح ٢٠٧؛ رجال الطوسي، ص ١١٩، الرقم ١٢٠٨؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٨٩، الرقم ٢٢٦؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٣٤٥، الرقم ٦٦٩٨؛ الإصابة، ج ٥، ص ٣٠٠، الرقم ٧٠٥٠.

وَلَمْ تَأْتِ ١ عَيْرٌ ٢ أَهْلَهَا بِالذِّي ٣ أَتَتْ بِهِ جَعْفَرًا يَوْمَ الْهُضَيَّاتِ عَيْرُهَا ٤
 أَتَتْهُمْ بِعَيْرٍ ٥ لَمْ تَكُنْ ٦ هَجْرِيَّةً ٧ وَلَا حِنْطَةَ الشَّامِ الْمَزِيَّتِ خَمِيرُهَا ٨
 فَقَوْلُهُ: «لَمْ تَكُنْ ٨ هَجْرِيَّةً»؛ أَي: لَمْ يَحْمِلِ ٩ التَّمَرِ الَّذِي يَكُونُ كَثِيرًا ١٠ فِي
 «هَجْرٍ»، وَلَمْ يَرِدْ بِبَاقِي الْبَيْتِ أَنَّ هُنَاكَ حِنْطَةً لَيْسَ فِي خَمِيرِهَا زَيْتٌ، بَلْ أَرَادَ بِهَا: لَمْ
 يَحْمِلْ تَمْرًا وَلَا حِنْطَةً، ثُمَّ وَصَفَ الْحِنْطَةَ بِأَنَّ الزَّيْتَ يُجْعَلُ فِي خَمِيرِهَا.
 وَنَظَائِرُ هَذَا الْبَابِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى ١١.

١. في جميع النسخ: «و لم يأت». و ما أثبتناه هو الصحيح طبقاً للديوان بطبعته المحققين:
 دار الكتب العلمية، ص ٣١٨، و دار الكتاب العربي، ج ١، ص ٤٠٢. و في هذه الأبيات
 يهجو الفرزدقُ بني جعفر بن كلاب و يعيرهم بقتلى منهم أصيبوا في حروبهم، فحملت النساء
 هؤلاء القتلى حتى أتين بهم الحي. راجع: الأُمالي للشرif المرتضى، ج ١، ص ١٦٦.
 ٢. في «أ، ج» و المطبوع: «غير». و «العير»: القوم الذين معهم أحمال الميرة، و ذلك اسم للرجال
 و الجمال الحاملة للميرة. و «العير»: القافلة. راجع: المفردات، ص ٥٩٦؛ لسان العرب، ج ٤،
 ص ٦٢٤ (عير).

٣. في الأُمالي للشرif المرتضى رحمه الله: «كالتى».
 ٤. في «أ، ب، ج»: «أدم الهضيات غيرها». و في «د»: «لقرم الهضاب غيرها»، كُلُّ ذَلِكَ بَدَلًا مِنْ
 «يَوْمَ الْهُضَيَّاتِ عَيْرُهَا» الْمُتَّبَتِ فِي الدِّيَوَانِ بِطَبْعَتَيْهِ الْمُحَقَّقَتَيْنِ. و قَالَ السَّيِّدُ الْمَدَنِي فِي الطَّرَازِ
 الْأَوَّلِ، ج ٣، ص ١٥٧: «يَوْمَ الْهُضَيَّاتِ - بِالتَّصْغِيرِ - هُوَ يَوْمٌ طَخْفَةٌ، كَانَ لِلضُّبَابِ عَلَى بَنِي
 جَعْفَرٍ».

٥. في «أ، ب، ج»: «بغير». و في «د» و المطبوع: «بتمر». و ما أثبتناه من الدِّيَوَانِ بِطَبْعَتَيْهِ.

٦. في النسخ و المطبوع: «لم يكن». و ما أثبتناه من الدِّيَوَانِ بِطَبْعَتَيْهِ.

٧. ديوان الفرزدق، ج ١، ص ٤٠٢.

٨. في النسخ و المطبوع: «لم يكن». و ما أثبتناه هو الصحيح كما تقدّم.

٩. في «أ، ج»: «لم يحتمل». و الأصح: «لم تحمل».

١٠. في المطبوع: «كثير».

١١. كذا في جميع النسخ. و في المطبوع: «أن تحصي»، و هو الأنسب.

فَعَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَا يُنْكَرُ أَنْ يُرِيدَ تَعَالَى: أَنَا فَضَّلْنَاهُمْ عَلَى جَمِيعِ مَنْ خَلَقْنَا، وَهُمْ كَثِيرٌ. فَجَرَى ذِكْرُ الْكَثْرَةِ عَلَى سَبِيلِ الْوَصْفِ الْمُعْلَقِ، لَا عَلَى وَجْهِ التَّخْصِصِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْبِرَ بِقَوْلِهِمْ^١: «فَعَلَّ كَذَا وَكَذَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ» عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِصِ دُونَ الْعُمُومِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ»^٢، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ»^٣.

وَذَلِكَ أَنَّا لَمْ نَقُلْ: إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُسْتَعْمَلُ^٤ بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ بَلِ الْوَجْهُ فِي اسْتِعْمَالِهَا يَخْتَلِفُ، وَرُبَّمَا أُرِيدَ بِهَا التَّخْصِصُ، وَرُبَّمَا أُرِيدَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا تَقَدَّمَ. وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِمَّا إِلَى الْوَضْعِ، أَوْ إِلَى دَلَالَةٍ^٥ تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ. وَإِنَّمَا أَرَدْنَا الرَّدَّ عَلَى مَنْ ادَّعَى أَنَّهَا يَقْتَضِي^٦ التَّخْصِصَ لَا مُحَالَةً، فَدَفَعْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ بِمَا أَوْرَدْنَاهُ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي: أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ يَقْتَضِي التَّخْصِصَ، وَأَنَّهَا إِذَا وَرَدَتْ لَا يَقْتَضِيهِ^٧ كَانَتْ مَجَازًا، وَحُمِلَ^٨ عَلَيْهِ بِدَلَالَةٍ. لِأَنَّ ذَلِكَ تَحْكُمُ مِنْ قَائِلِهِ، وَإِذَا عُكِّسَ عَلَيْهِ وَقِيلَ لَهُ: «بَلِ التَّخْصِصُ هُوَ

١. فِي «أ، ب، ج»: «لِقَوْلِهِمْ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «بِقَوْلِهِ». وَالأصحُّ الأنسب فِي الْمَقَامِ: «وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُنْكَرَ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِمْ...».

٢. الْأَنْعَامُ (٦): ١١٩.

٣. الرُّومُ (٣٠): ٨.

٤. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «تُسْتَعْمَلُ»، وَهُوَ الْأَنْسَبُ.

٥. فِي «أ، ب، د» وَالْمَطْبُوعِ: «الدَّلَالَةُ».

٦. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَقْتَضِي»، وَهُوَ الْأَنْسَبُ.

٧. كَذَا فِي النُّسخ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَقْتَضِيهِ»، وَهُوَ الْأَنْسَبُ. وَقَوْلُهُ: «لَا يَقْتَضِيهِ» حَالٌّ.

٨. فِي «أ، ب، ج» وَالْمَطْبُوعِ: «وَعَمَلٌ».

المَجَازُ، و ورودُها مَوْرِدَ النَّعْتِ و الوصفِ هو الحَقِيقَةُ»، لَمْ يَجِدْ فَصْلًا.
 [ثانيًا:] و وجهَ آخَرَ، و هو: أَنَّ الجَنَسَ^١ إِنَّمَا يَكُونُ مُفَضَّلًا عَلَى الجَنَسِ عَلَى أَحَدِ
 وَجْهَيْنِ: إمَّا بَأَن يَكُونُ كُلُّ عَيْنٍ مِنْ أَعْيَانِهِ أَفْضَلَ مِنْ أَعْيَانِ الجَنَسِ الْآخَرِ، أَوْ بَأَن
 يَكُونُ الفَضْلُ فِي أَعْيَانِهِ أَكْثَرَ. وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُفَضَّلَ الجَنَسُ عَلَى غَيْرِهِ بَأَن يَكُونُ
 فِيهِ عَيْنٌ وَاحِدَةٌ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ عَيْنٍ فِي الجَنَسِ الْآخَرِ وَ بَاقِيهِ^٢ خَالٍ مِنْ فَضْلٍ،
 وَ يَكُونُ الجَنَسُ الْآخَرُ لِكُلِّ عَيْنٍ مِنْهُ فَضْلًا، وَ إِن لَمْ يَبْلُغْ إِلَى فَضْلِ تِلْكَ الْعَيْنِ الَّتِي
 ذَكَرْنَاهَا. وَ لِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُفَضَّلَ أَهْلُ بَغْدَادَ عَلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ إِذَا كَانَ فِي بَغْدَادَ
 فَاضِلٌ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَ بَاقِي أَهْلِ بَغْدَادَ لَا فَضْلَ لَهُمْ،
 مَتَى كَانَ أَكْثَرُهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ ذَوِي فَضْلٍ، وَ إِن لَمْ يَبْلُغُوا إِلَى مَنْزِلَةِ الْفَاضِلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.
 فَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ، لَمْ يُنْكَرْ أَنْ يَكُونَ^٦ جَنَسُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلَ مِنْ
 جَنَسِ^٧ بَنِي آدَمَ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ فِي الْمَلَائِكَةِ عَامٌّ لَجَمِيعِهِمْ - عَلَى مَذْهَبِ أَكْثَرِ النَّاسِ
 - أَوْ لِأَكْثَرِهِمْ، وَ الْفَضْلُ فِي بَنِي آدَمَ مُخَصَّصٌ^٩ بِقَلِيلٍ مِنْ كَثِيرٍ.

١. مثل «جنس البشر» و «جنس الملائكة».

٢. أي و باقي الجنس الأول.

٣. في المطبوع: «إن».

٤. في «د» و المطبوع: «حتى».

٥. في «د»: «كثيراً من» بدل «أكثر». و في المطبوع: «كثير من» بدله.

٦. في المطبوع: - «يكون».

٧. في «أ، ج، د» و المطبوع: - «الملائكة أفضل من جنس».

٨. في «ج»: + «أفضل». و في المطبوع بين معقوفين: + «مفضولاً»، و أُشير في هامش المطبوع إلى أن الزيادة إنما وُضِعَتْ مِنْ قِبَلِ الْمُحَقِّقِ لِتَتِمِّمَ الْكَلَامَ.

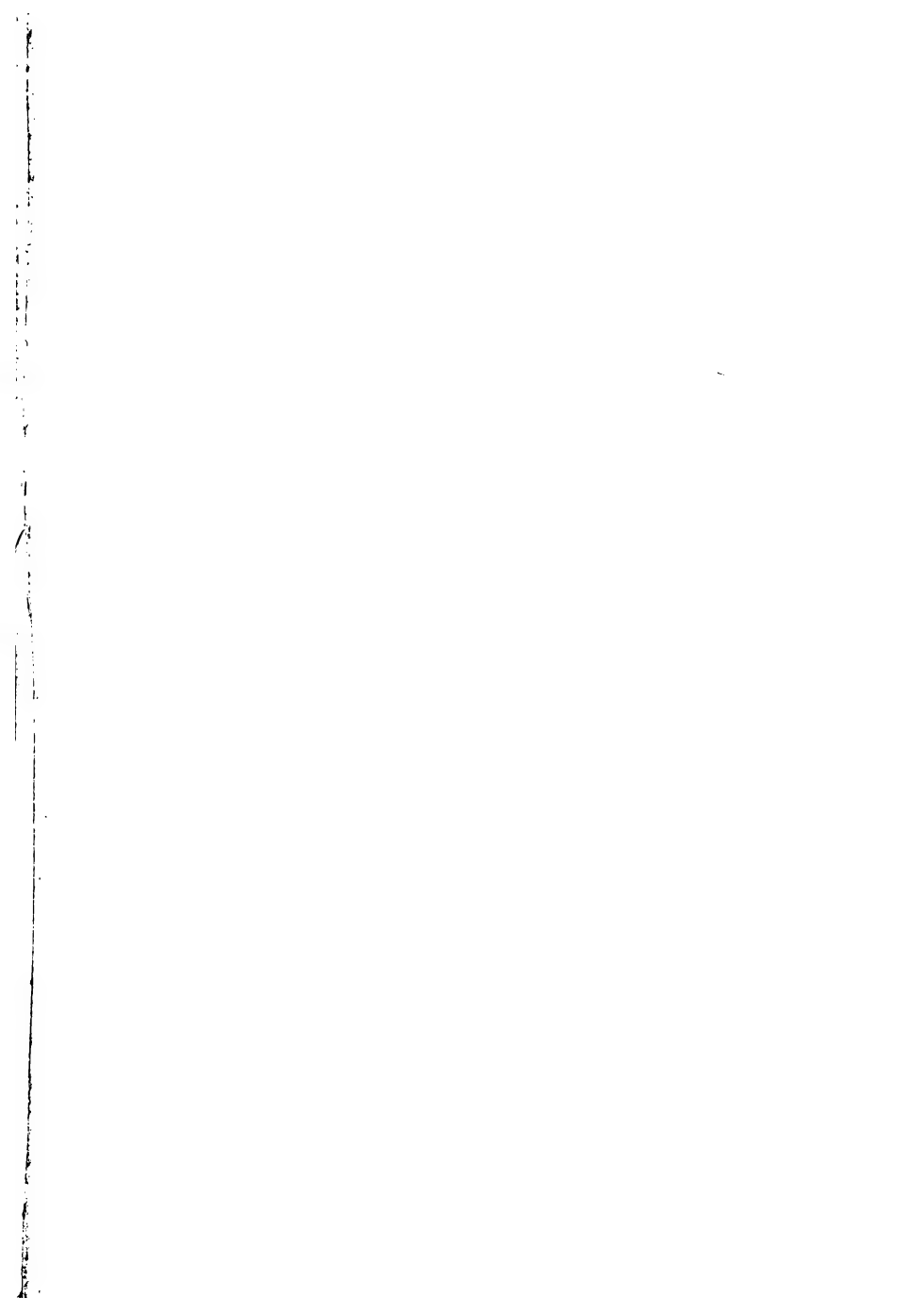
٩. في «أ، ب»: «تخصيص». و في «ج»: «يختص».

و على هذا لا يُنكَرُ أن يَكُونَ الأنبياءُ عليهم السلامُ أَفْضَلُ مِنَ المَلَائِكَةِ، وإن كَانَ
 جِنْسُ المَلَائِكَةِ أَفْضَلَ مِنْ جِنْسِ بَنِي آدَمَ؛ للمَعْنَى الذي ذَكَرْنَاهُ.
 وَلَمَّا تَضَمَّنَتِ الآيَةُ ذِكْرَ بَنِي آدَمَ عَلَى سَبِيلِ الجَنَسِيَّةِ، وَجَبَ أَنْ يُفَضَّلُوا عَلَى مَنْ
 عَدَا المَلَائِكَةَ. وَلَوْ ذَكَرَ الأنبياءُ بِذِكْرِ يَخْصُهُمْ مِمَّنْ عَدَاهُمْ مِمَّنْ لَيْسَ بِذِي فَضْلِ،
 لَفُضِّلَهُمْ عَلَى المَلَائِكَةِ.
 وَهَذَا وَاضِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ مَعُونَتِهِ وَتَوْفِيقِهِ.

(٥٢)

دَفَعُ شُبُهَةَ لِلْبَرَاهِمَةِ

فِي بَعَثِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ



مقدمة التحقيق

تعرّضت الرسالة المحمّديّة منذ ظهورها إلى شبّهات وإشكالات و اتّهامات عديدة من قِبَل المناوئين لها، فتارة اتّهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بالسحر، وأُخرى بالكذب، وثالثة بأنّه اقتبس ما جاء به من أهل الكتاب، إلى غير ذلك من الشُّبه و الاتّهامات البدائيّة التي لا ترقى إلى مستوى الإشكال العلمي الرصين؛ بل ظلّت قابعة في مستوى التهمة التي يكيلها الأعداء عندما تعوزهم الحجّة.

إلّا أنّ انتشار الإسلام و اختلاطه بالحضارات الأخرى أدّى إلى ظهور إشكالات أكثر دقّة و عمقاً، و ربّما من أهمّ الإشكالات على النبوّة ما أورده البراهمة على أصل بعثة الأنبياء عليهم السلام؛ فإنّ البراهمة كانوا ينكرون الأديان و بعثة الأنبياء عليهم السلام بصورة عامّة^١؛ ولذلك وَّجَّهوا إشكالاتهم إلى أصل البعثة، و هي بطبيعة الحال تهدّد نبوّة رسول الإسلام صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، حاله حال سائر الأنبياء عليهم السلام، و لذلك اهتمّ المتكلّمون بدراستها و الردّ عليها بكلّ ما أوتوا من قوّة علميّة و طاقة فكريّة.

و قد أورد البراهمة إشكالات عديدة على البعثة، أوصلها القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) في كتابه المغني إلى ١٥ إشكالاً^٢. و من أشهر تلك الإشكالات

١. راجع: الملل و النحل، ج ٢، ص ٢٥٠.

٢. المغني، ج ١٥ (التنبؤات و المعجزات)، ص ١٠٩-١٤٦.

المذكورة عادة في الكتب الكلامية هو أنه لو كانت تعاليم الأنبياء عليهم السلام موافقة للعقول، لم تبق حاجة إلى الأنبياء، وإن كانت مخالفة لها، وجب رفضها.

وقد أجاب المتكلمون عن هذه الشبهة بأن الأنبياء عليهم السلام قد يأتون بما يوافق العقول، فيكون الشرع مؤيداً للعقل، وقد يأتون بما لا يهتدي العقل إليه، أي لا يكون للعقل حكم معين فيه، فلا يحكم فيه بإيجاب أو سلب^١.

وفي هذه الرسالة استعرض الشريف المرتضى إشكالات أخرى من إشكالات البراهمة على البعثة، وهو: لو كانت البعثة حسنة، لكان الرسول المبعوث من قِبَلِ اللَّهِ تعالى قاطعاً على أنه سوف يبقى حياً حتى يؤدي رسالته، وإلا لو مات قبل ذلك لما كان الله تعالى قد حقق الهدف من وراء بعثته، وهو هداية الناس وإرشادهم، فيكون قد فعل قبيحاً؛ وإذا قطع الرسول على بقائه حياً حتى يؤدي واجبه المطلوب منه، لأدّى إلى وقوع مفسدة، وهي الإغراء بالمعاصي؛ فإنّ مَنْ يَعْلَمُ أنّه سيبقى حياً إلى فترة من الزمن، سوف يُقدِّم على المعاصي، ويتماهل في التوبة وهو أمر قبيح؛ إذن بعثة الأنبياء لا تنفك عن القبيح.

ويمكن استعراض عدّة أجوبة على هذه الشبهة:

الجواب الأول: أنّ تكليف الرسول بأداء الرسالة مساوي لتكليفه بسائر التكاليف من صلاة وصيام، ووجه المساواة هو أنه في كلا التكليفين يعلم أنه سوف يبقى حياً لكن بشرط، وهو العقل، والقدرة^٢، وغير ذلك. فإذا كان علمه بالبقاء مع وجود هذه الشروط لا يؤدي إلى القطع على البقاء، فكذلك في التكليف بأداء الرسالة، وبذلك يبطل الإشكال.

١. راجع: كشف المراد، ص ٤٧٠.

٢. لم يصرح الشريف المرتضى في الرسالة بهذه الشروط، لكن من المحتمل أنه يريد بها، والله العالم.

قد يقال: إنّه في التكليف الأخرى لا يعلم أنّه سوف تتحقّق شروطها، ولذلك لا يقطع بالبقاء، بينما بالنسبة إلى التكليف بأداء الرسالة هو يعلم ببقائه حتّى الانتهاء من أدائها، فحصل الفرق بين الحالتين.

لكن يمكن الإجابة على ذلك بأنّ الرسول سوف لن يقطع بالبقاء؛ لأنّه يحتمل أنّه إذا لم يتمكّن من أداء الرسالة أن يرسل الله تعالى رسولاً آخر لأدائها، وبذلك سوف لن يقطع بالبقاء حيّاً، و سوف يرتفع إشكال الإغراء بالمعاصي.

الجواب الثاني: أنّ العلم بالبقاء لا يوجب الإغراء دائماً، فإنّ المكلفين يختلفون، فإذا علم أنّ هذا المكلف معصوم، وأنّه يبقى على الطاعة وإن علم ببقائه حيّاً، فسوف لن يؤدّي علمه بالبقاء إلى الإغراء بالمعاصي.

وأضاف أنّ من ذهب من المعتزلة إلى القول بوجود معاصي صغائر تكون محبّطة بواسطة الحسنات، يمكنه أن يفرّق بين العلم بالصغيرة والعلم بالتبقيّة، فإنّ العلم بأنّ هذه المعصية صغيرة يؤدّي إلى إغراء الجميع بارتكابها؛ لأنّه يعني العلم بأنّها لا تضرّ ضرراً كبيراً مع وجود الداعي والشهوة إليها، فيكون الإعلام بكون المعصية صغيرة إغراء لجميع المكلفين بفعلها، بينما الإعلام بالتبقيّة يكون إغراء لبعضهم؛ لأنّ البعض الآخر من المكلفين المؤمنين سوف يجوزون إذا بقوا وعصوا أن لا يتوبوا، فحينئذ سوف يمتنعون من المعصية، و سوف لن يكون علمهم بالبقاء إغراء لهم بالمعصية.

الجواب الثالث: ذكر الشريف المرتضى جواباً ثالثاً وهو للقاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ)، لكنّه رفضه، وقام بمناقشته. والجواب هو أنّ الرسول يقطع بالبقاء إلى حين الانتهاء ممّا كلف به من أداء الرسالة، ولكن بما أنّه لا يعرف متى ينتهي من ذلك فهو يجوز دائماً أن يبقى حيّاً بسبب بقاء تكليفه بأداء الرسالة، وأن يموت بسبب انتهاء ذلك التكليف، وحينئذ سوف لن يكون هناك إغراء؛ لأنّ الخوف - أي الشكّ في البقاء و عدم البقاء - إنّما يزول عند العلم بانتهاء التكليف، و أمّا مع عدم العلم

فيبقى الخوف و الشك قائماً، فلا إغراء. و أشكل عليه الشريف المرتضى بأن الكلام حول أنه إذا قطع بالبقاء إلى وقت الأداء حصل الإغراء، و أما بعد الأداء فهو مجوز للأداء فلا إغراء، و حينئذ إذا علم بوقت أداء الرسالة و وقت انتهاء تكليفه بالأداء فسوف يقطع بالبقاء إلى ذلك الوقت و يحصل الإغراء، أي أن القاضي افترض الرسول غير عالم بوقت انتهاء تكليف الأداء فلزم ارتفاع الإغراء، بينما افترض الشريف المرتضى علمه بذلك فحصل الإغراء. هذا ما ظهر لنا من الجواب و الإشكال. و الجدير بالذكر أن من يقارن الرسالة محلّ البحث مع كتاب المغني الذي ألفه القاضي عبد الجبار، يجد تطابقاً مدهشاً بين العبارات، فإن كل محتوى الرسالة مذكور تقريباً في المغني، مع اختلاف في العبارات، قد يرجع إلى تصرف الشريف المرتضى في العبارة، أو إلى اختلاف نسخ المغني، و لا يوجد تقريباً فيها شيء للشريف المرتضى إلا إشكاله الأخير على القاضي، و إلا قوله: «و لمن حكم بأن في المعاصي "صغائر"...» فإنه لم يكن يقسم المعاصي إلى كبائر و صغائر، خلافاً للقاضي. و هذا قد يثير تساؤلاً، و هو هل كان الشريف المرتضى يدرّس كتاب المغني، و يمليه على تلاميذه، ثم يعلّق عليه؟

إنّ هذا محتمل، و لكن هناك احتمال آخر، و هو أن يكون الشريف المرتضى و القاضي قد نقلوا شبهة البراهمة الآتفة و جوابها من مصدر مشترك ثالث، مثل كتب أبي عبد الله البصري المعروف بجعل (ت ٣٦٩هـ)، أو غيره من كبار المعتزلة، و يشهد لذلك أن القاضي قال في نهاية جوابه الأخير، و الذي ردّه الشريف المرتضى: «فهذا الجواب أبين، و إنّما ذكرنا الأول لتعلم طريقة من سلك من شيوخوا ذلك المسلك في الجواب عن هذه المسألة»^١.

١. المغني، ج ١٥ (النبؤات و المعجزات)، ص ١٤٢ - ١٤٤.

و هذا يعني أنّ الجواب المتقدّم ليس للقاضي، بل هو لشيخه، ولعلّ الشريف المرتضى أخذه من كتبهم تلك، لا من المغني مباشرة، خاصّة وأنّ قول الشريف المرتضى في نهاية الرسالة: «و وجدتُ عبد الجبار بن أحمد قد ذكر في هذا فصلاً في المغني...»، يظهر منه أنّه بعد نقل الجواب المتقدّم من كتاب آخر غير المغني، وجد أنّ القاضي قد أضاف جواباً جديداً على الشبهة.

وكُلّ هذا يقوِّي احتمال أن يكون الشريف المرتضى قد استفاد من مصدر آخر غير كتاب المغني، والله العالم.

عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٦ في ضمن «مسائل شتّى» تحت عنوان: «دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام». و هو عنوان عام لكن لا بأس به. كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٩٣ تحت عنوان: شبهة للبراهمة.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٤٠١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».

٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٦. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «هـ».
٧. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٢٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ث».
٩. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».
١٠. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهرى رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٧٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

[دَفْعُ] شُبْهَةِ الْبَرَاهِمَةِ

[فِي بَعَثِ الْأَنْبِيَاءِ:]^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

شُبْهَةُ الْبَرَاهِمَةِ:

قالوا: لَوْ حَسُنَتِ الْبِعْثَةُ لَكَانَ مَنْ يَبْعَثُهُ اللَّهُ تَعَالَى لَأَدَاءِ الرِّسَالَةِ يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ سَيَقْبِي حَتَّى يُؤَدِّيَهَا؛ لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَقْطَعْ عَلَى ذَلِكَ جَوَزَ أَنْ لَا يَكُونَ تَعَالَى مُزِيحاً لِعِلَّةِ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ فِي مَصَالِحِهِمْ. وَقَطَعُهُ عَلَى الْبَقَاءِ مَفْسَدَةٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِغْرَاءً^٢ بِالْمَعَاصِي، عَلَى مَا يَقُولُونَ بِمَثَلِهِ فِي سَائِرِ الْمُكَلَّفِينَ، وَكَمَا يَذْكُرُونَهُ فِي تَعْرِيفِ الصَّغَائِرِ وَتَعْرِيفِ غُفْرَانِ الْكِبَائِرِ. وَهَذَا يَوْجِبُ^٣ أَنْ يَكُونَ بَعَثُهُ الرَّسُولِ لَا تَنْفُكُ مِنَ الْقَبِيحِ. فَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَصْلِحَ الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِمْ بِاسْتِفْسَادِ الْمَبْعُوثِ، فَيَجِبُ قُبْحُ الْبِعْثَةِ.

الجواب:

إِنَّ الرَّسُولَ فِيمَا كَلَّفَهُ مِنْ أَدَاءِ الرِّسَالَةِ بِمَنْزِلَتِهِ فِي سَائِرِ مَا كَلَّفَهُ، فِي أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ^٤

١. قد ذكر القاضي عبد الجبار هذه الشبهة و جوابها مع اختلاف يسير في كتابه المغني، ج ١٥

(التنبؤات والمعجزات)، ص ١٤٢ - ١٤٤.

٢. في «ب، ث، ج، ص»: «لأن فيه إغواء». وفي المطبوع: «لأنه إغراء».

٣. في المطبوع: «يجوز».

٤. في «ب، ث، ج، ص»: «يعلم أنه».

سَيَبْقَى بَشَرِي، وَ هَذَا مُسْقِطٌ لِلسُّؤَالِ؛^١ لِأَنَّهُ إِذَا جَوَزَ فِي سَائِرِ مَا كُتِّفَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ، وَ لَمْ يَجِبْ قَطْعُهُ عَلَى أَنَّهُ سَيَبْقَى، فَكَذَلِكَ أَدَاءُ الرِّسَالَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ مَا كُتِّفَ^٢ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِحُكْمِ الْعَقْلِ^٣ أَنَّ تَكْلِيفَهُ عَلَى شَرِيطَةٍ، وَ إِذَا لَمْ يَقْطَعْ^٤ عَلَى حَصُولِهَا جَوَزَ أَنْ لَا يَكُونَ مُكَلَّفًا، وَ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ تِلْكَ الشَّرَائِطَ^٥ مَتَى تَبَيَّنَتْ كَانَ مُكَلَّفًا. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ أَدَاءِ الرِّسَالَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ^٦ أَنَّ الْبَيْعَةَ [الْغَرَضُ]^٧ بِهَا أَدَاؤُهَا^٨ إِلَى الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ، فَمَتَى لَمْ يُمَكِّنْ مِنَ الْأَدَاءِ^٩ لَمْ تُزَحْ^{١٠} عِلَّةُ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ فِي الْمَصَالِحِ. فَيَعْلَمُ بِعَقْلِهِ^{١١} أَنَّهُ يُمَكِّنُ مِنَ التَّادِيَةِ^{١٢}؛ فَحَصَلَ^{١٣} مِنْ ذَلِكَ^{١٤} الْإِغْرَاءُ.

فَيُقَالُ لَهُ: وَ إِنْ عَلِمَ فِي الرِّسَالَةِ أَنَّهَا مَصْلَحَةٌ لِلْغَيْرِ، وَ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَعْلَمْهَا^{١٥} ذَلِكَ الْغَيْرُ لَمْ يَكُنْ مُزَاحَ الْعِلَّةِ، فَإِنَّهُ يُجَوِّزُ مَتَى لَمْ يُمَكِّنْ^{١٦} مِنَ الْأَدَاءِ^{١٧}

١. فِي «هـ»: «سقط للسؤال». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «السؤال»، كِلَاهُمَا بَدَلَ «مسقط للسؤال».

٢. مِنْ قَوْلِهِ: «هذه الطريقة...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «النقل».

٤. فِي «أ»: «لم ينقطع». وَ فِي «ب، ث، ج، ص، ط»: «لم نقطع». وَ فِي «ق»: «لم يتقطع».

٥. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الشريطة». ٦. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «يعلم».

٧. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ اسْتَفْدَنَاهُ مِنَ الْمَغْنَى.

٨. فِي «أ»: «أوان». وَ فِي «هـ»: «أداؤها». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أرادها».

٩. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الا» بَدَلَ «الأداء». ١٠. فِي «د، هـ، ي» وَ الْمَطْبُوعِ: «لم يزح».

١١. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «لعقله». ١٢. أَي يُمَكِّنُ مِنْ أَدَاءِ الرِّسَالَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

١٣. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «محصل».

١٤. فِي «أ، ق»: — «مِنْ ذَلِكَ».

١٥. فِي «ب، ث، ج، ص»: «لم يعلم ما» بَدَلَ «لم يعلمها».

١٦. فِي «أ، هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «لم يكن». وَ فِي «د، ي»: «لم يتمكن».

١٧. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الا» بَدَلَ «الأداء».

أن يُوَدِّيَهَا^١ غَيْرُهُ فَتَزَاحَ^٢ عِلَّتُهُ^٣؛ لِأَنَّ الَّذِي يَعْلَمُهُ بِالْعَقْلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِزَاحَةِ عِلَّةِ الْمُكَلَّفِ، ثُمَّ لَا يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ مِنْ قِبَلِهِ أَوْ مِنْ^٤ قِبَلِ غَيْرِهِ، كَمَا لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكُونُ بِالْمُشَافَهَةِ دُونَ الْخَبَرِ؛ وَشَكُّهُ فِي أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ الْإِنْتِفَاءُ^٥ لَا يَمْنَعُ^٦ مِنْ حَصُولِ الْيَقِينِ^٧ لَهُ^٨، وَلَا يُوَدِّي إِلَى فَسَادٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَيَجِبُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنْ لَا يَعْلَمَ الرَّسُولُ أَنَّهُ قَدْ حُمِّلَ الرِّسَالَةَ لَا مَحَالَةً!

قِيلَ: هُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَشْكُ: هَلْ كُتِفَ الْأَدَاءُ فِي الْأَحْوَالِ الْمُتَرَاخِيَةِ^٩ أَمْ لَا؟ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ قَدْ كُتِفَ ذَلِكَ^{١٠} لَا مَحَالَةَ إِنْ بَقِيَ عَلَى شَرَائِطِهِ. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا حُمِّلَ الرِّسَالَةَ لَكِي^{١١} يُوَدِّي، فَيَجِبُ أَنْ يَقْطَعَ بَثْبُوتِ^{١٢} الْأَوَّلِ^{١٣}.

١. في المطبوع: «أن يؤمر بها» بدل «أن يُوَدِّيها».

٢. في «أ»: «بمزاح». وفي «ب، ث، ج، ص، ي»: «فتنزاح». وفي «ق»: «فيزاج». وفي «هـ»: «فيراج». وفي المطبوع: «فيزاج».

٣. في «أ، ق»: «+ بالفعل».

٤. في المطبوع: - «من قبله أو من»، وُضِعَ بدلها ثلاث نقاط بين معقوفين.

٥. في «هـ» والمطبوع: - «أنه قد يجوز الانتفاء».

٦. في المطبوع: «لا يمنع».

٧. في «هـ» والمطبوع: «+ من».

٨. أي شكُّه في أَنَّهُ يجوز أن لا يبقى حيًّا كي يُوَدِّي الرسالة بنفسه، لا يمنع من حصول اليقين له بإزاحة علة المكلف على أي حال، إمَّا بواسطة وإمَّا بواسطة شخص آخر.

٩. في «أ»: «المزاحمة». وفي «ب، ث، ج، ص، ط، ي»: «المراخية».

١٠. في المطبوع: - «ذلك».

١١. في المطبوع: «حتَّى».

١٢. في «هـ» والمطبوع: «ثبوت» بدون الباء الجارة.

١٣. في المغني: «فلا يجوز مع ثبوت الأول أن لا يقطع بثبوت الثاني». وهو الصواب.

قيل له: إِنْ مَنْ يَسْلُكُ^١ هذه الطريقة يقول: «إِنَّمَا حُمِّلَهَا لَكِي يُوَدِّي إِنْ بَقِيَ عَلَى صِفَاتِ الْمُكَلَّفِ»، وَ لَا يُطْلَقُ^٢ مَا أوردت إطلاقاً؛ كَمَا يَقُولُ فِي رَدِّ الْوَدِيعَةِ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ: «إِنَّهُ مُكَلَّفٌ بِذَلِكَ^٣ إِنْ بَقِيَ مُمَكَّنًا^٤، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ لَمْ يَجِبْ»، وَ لَمْ يَوْجِبْ^٥ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا فِي الْأَوَّلِ عَلَى الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: الْغَرَضُ^٦ فِيمَا يَقَعْلُهُ مِنْ مُقَدِّمَاتِ رَدِّ^٧ الْوَدِيعَةِ وَصَوْلَهَا إِلَى صَاحِبِهَا^٨.
[قُلْنَا:] فَالْغَرَضُ بِتَحْمِيلِ الرِّسَالَةِ الْعَزْمُ عَلَى تَادِيَتِهَا إِلَى مَنْ بُعِثَ الرَّسُولُ إِلَيْهِ.

جواب آخر:

إِذَا قُلْنَا: «إِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَقْبَلُ لِيُوَدِّي^٩ الرِّسَالَةَ»، فَلَا يَجِبُ بِذَلِكَ الْإِغْرَاءُ؛ لِأَنَّ الْإِغْرَاءَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُكَلَّفِينَ؛ فَمَنْ عُلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَبْقَى^{١٠} عَلَى الطَّاعَةِ - لِكُونِهِ مَعْصُومًا أَوْ الْعِلْمُ^{١١} بِحَالِهِ فِي إِثَارِهِ التَّمَسُّكُ بِمَا يَلْزَمُهُ - فَعِلْمُهُ^{١٢} بِذَلِكَ

١. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «سَلِكْ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِلَّا».

٣. فِي «أ، ق»: «وَذَلِكَ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «ذَلِكَ». وَ كِلَاهُمَا سَهْوٌ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُتَمَكَّنًا».

٥. هَكَذَا فِي «أ، ق». وَ فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: - «وَلَمْ يَوْجِبْ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ: «وَلَمْ يَجِبْ».

٦. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَ إِنْ كَانَ الْغَرَضُ».

٧. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: - «رَدِّ».

٨. فِي «أ»: «مَبَاحَاهَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ ثَلَاثُ نَقَاطٍ وَضَعْتَ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ بَدَلَ «صَاحِبِهَا».

٩. فِي «ب، ث، ج، ص»: - «يَعْلَمُ أَنَّهُ». وَ فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ يَوْجِدُ فِي مَوْضِعٍ: «أَنَّهُ سَيَقْبَلُ لِيُوَدِّي» فَرَاغٌ.

١٠. فِي «أ، ق»: «تَبْقَى». وَ فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ يَوْجِدُ فِي مَوْضِعٍ «حَالَهُ أَنَّهُ يَبْقَى» فَرَاغٌ.

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْعِلْمُ».

١٢. فِي «ج، هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «فَعَلَهُ».

لا يَكُونُ إِغْرَاءٌ، وَ مَنْ الْمَعْلُومُ^١ مِنْ حَالِهِ خِلَافُ ذَلِكَ يَكُونُ إِغْرَاءٌ فِي حَقِّهِ. فَتَخْتَلِفُ أَحْوَالُ الْمُكَلَّفِينَ بِحَسَبِ الْمَعْلُومِ مِنْ أحوالهم؛ فلا يَجِبُ فِي الْبِعْثَةِ مَا^٢ قَدَّرُوا مِنَ الْفَسَادِ.

و لِمَنْ حَكَمَ بَأَنَّ فِي الْمَعَاصِي «صَغَائِرُ»^٣ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْعِلْمِ بِصَغِيرِ الْمَعْصِيَةِ وَالْعِلْمِ بِالتَّبْقِيَةِ؛ بَأَنَّ^٤ يَقُولُ: الْعِلْمُ بِصَغِيرِ الْمَعْصِيَةِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَسْتَصِرَّ بِفَعْلِهَا ضَرَرًا يُعْتَدُّ بِمِثْلِهِ، مَعَ مَا لَهُ فِيهَا مِنَ الشَّهْوَةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِغْرَاءً^٥؛ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي تَعْرِيفِ الْغُفْرَانِ^٦.

وَ لَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ سَيَبْقَى؛ لِأَنَّهُ فِيمَا يَأْتِيهِ^٨ يَعْلَمُ^٩ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْمَضَارَّ عَلَيْهِ، وَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ سَيَبْقَى^{١٠} يُجَوِّزُ مَعَهُ أَنْ لَا يَخْتَارَ التَّوْبَةَ^{١١}. فَالْمَخَافَةُ^{١٢} قَائِمَةٌ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْمَعَاصِي؛ فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ تَخْتَلِفَ أَحْوَالُ الْمُكَلَّفِينَ فِيهِ. وَ إِنَّمَا يَصِيرُ

١. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ يَوْجَدُ فِي مَوْضِعِ «إِغْرَاءٌ، وَ مَنْ الْمَعْلُومُ» فَرَاغٌ.

٢. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ يَوْجَدُ فِي مَوْضِعِ «فِي الْبِعْثَةِ مَا» فَرَاغٌ.

٣. إِشَارَةٌ إِلَى الْمَعْتَزَلَةِ وَ مِنْهُمْ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ١٥ (التَّنْبِؤَاتُ وَ الْمَعْجَزَاتُ)، ص ١٤٤. وَ أَمَّا الْمَصْنُوفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَعَاصِي اللَّهِ تَعَالَى كِبَارٌ، وَ إِنَّمَا تَكُونُ صَغِيرَةً بِالْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهَا. رَاجِعُ: الذَّخِيرَةُ، ص ٥٣٣ - ٥٣٤.

٤. فِي الْمَطْبُوعُ يَوْجَدُ فِي مَوْضِعِ «بِالتَّبْقِيَةِ ب» ثَلَاثُ نِقَاطٍ وَضَعْتَ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٥. فِي «أ، ق»: «يَغْيَرُ». وَ فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَعْتَقِدُ».

٦. أَيَّ يَكُونُ إِغْرَاءٌ لِجَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ.

٧. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْقُرْآن».

٨. مِنَ الْمَعَاصِي.

٩. فِي «أ»: «سَيَبْقَى أَنَّهُ فِيمَا يَأْتِيهِ فَعَلَمَ». وَ فِي «ق»: «سَيَبْقَى؛ لِأَنَّهُ فِيمَا يَأْتِيهِ نَعْلَمَ».

١٠. مِنْ قَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ فِيمَا يَأْتِيهِ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

١١. فِي «ب، ث، ج، ص، ط»: «الاعتبار بالتوبة» بَدَلَ «أَنْ لَا يَخْتَارَ التَّوْبَةَ».

١٢. فِي «ب، ث، ج، ص»: «وَالْمَخَافَةُ».

الإعلام بالتبعية^١ إغراء^٢ إذا انضاف^٣ إلى هذا العلم [العلم]^٥ بأنه سيتوب^٦ لا محالة وإن أقدم على المعاصي.

و يمكن أن يقال: إنه لا^٧ يأمن من أن لا^٨ يستكثر من الطاعات فتقوته المنافع العظيمة، والخوف من فوات المنفعة كالخوف من فوات المصرة.

[ثالثاً:] وجدت عبد الجبار بن أحمد^٩ قد ذكر في هذا فصلاً^{١٠} في المغني^{١١}، وهو أن قال:

إن الرسول^{١٢} يقطع على أنه سيبقى^{١٣} إلى أن يؤدي الرسالة التي حملها، ثم بعد^{١٤} يعود حاله إلى أنه في كل وقت مستقبل يجوز أن يبقى^{١٥}

١. في «ش» والمطبوع: «بالتبعية». وفي «هـ»: «بالبيته».

٢. أي إغراء للجميع.

٣. في «أ»: «إذ لا يضاف إليه». وفي «ق»: «إذ لا يضاف». وفي المطبوع: «إذا انضاف».

٤. في المطبوع: «هذا». ٥. ما بين المعقوفين من المغني.

٦. في «د»: «سيموت». وفي «هـ»: «مسمور». وفي «ي»: «يسمونه». وفي المطبوع: «مأمور».

٧. في «أ، د، ط، ق، هـ، ي» والمطبوع: «لا».

٨. في «ب، ث، ج، ص»: «يأمن من أن لا». وفي «د، ط، هـ، ي» والمطبوع: «من».

٩. هو قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسدي أبادي. كان شيخ المعتزلة في عصره.

ولي القضاء بالرّي، ومات فيها سنة ٤١٥هـ. له من التصانيف: المغني، وتنزيه القرآن عن

المطاعن، والأمال، وغيرها. الأعلام، ج ٣، ص ٢٧٣؛ الوافي بالوفيات، ج ١٨، ص ٢٠ - ٢٢.

١٠. في «ط، هـ» والمطبوع: «فضلاً».

١١. هكذا في مسائل المرتضى، ص ١٩٦. وفي النسخ والمطبوع: «المعنى».

١٢. في المغني: «إنّما».

١٣. في المغني: «يبقى».

١٤. في المغني: «ثم من بعد تعود».

١٥. في المغني: «أن لا يبقى».

وَأَنْ يُقَطَّعَ تَكْلِيفُهُ؛ وَكَذَلِكَ كَانَتْ أَحْوَالُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٢ تَنْتَهِي
إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ. وَذَلِكَ يُزِيلُ مَا يُذَكِّرُ^٣ مِنَ الْإِغْرَاءِ؛ لِأَنَّ الْوَجَلَ وَالْخَوْفَ
إِنَّمَا يَزُولَانِ عَنِ الْمُكْلَفِ^٤ مَتَى عَلِمَ انْتِهَاءَ تَكْلِيفِهِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ^٥
فَالْخَوْفُ قَائِمٌ^٦.

وَهَذَا الْجَوَابُ مُعْتَرِضٌ^٧ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا أُلْزِمَتِ الْإِغْرَاءَ فِي الْحَالِ الَّتِي يَقَطُّعُ فِيهَا
الْمُكْلَفُ عَلَى أَنَّهُ سَيَبْقَى لَا مَحَالَةَ، وَهِيَ الْحَالُ الَّتِي يَعْلَمُ فِيهَا بَقَاءَهُ إِلَى حِينِ الْأَدَاءِ.
فَأَمَّا بَعْدَ هَذِهِ^٨ الْحَالِ، فَلَا قَطُّعَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى التَّبَقُّعِ^٩، وَالْإِغْرَاءُ لَيْسَ
بِحَاصِلٍ؛ فَإِذَا عَلِمَ انْتِهَاءَ تَكْلِيفِهِ عَادَتِ الْحَالُ إِلَى الْإِغْرَاءِ^{١٠}. فَيَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ
لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

١. فِي «ب، ث، ج، ص»: - «أَنْ».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ».

٣. فِي «ب، ث، ج، ص»: «يُذَكِّرُهَا». وَفِي «ش، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «نُذَكِّرُهُ». وَفِي الْمَغْنِيِّ: «ذَكَرَهُ».

٤. فِي «أ، ق»: «يَزِيلَانِ عَنِ الْمُكْلَفِ». وَفِي «هـ»: «يَزُولَانِ عَنْ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَزُولَانِ عَنْهُ»،
كُلُّهَا بَدَلَ «يَزُولَانِ عَنِ الْمُكْلَفِ».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ».

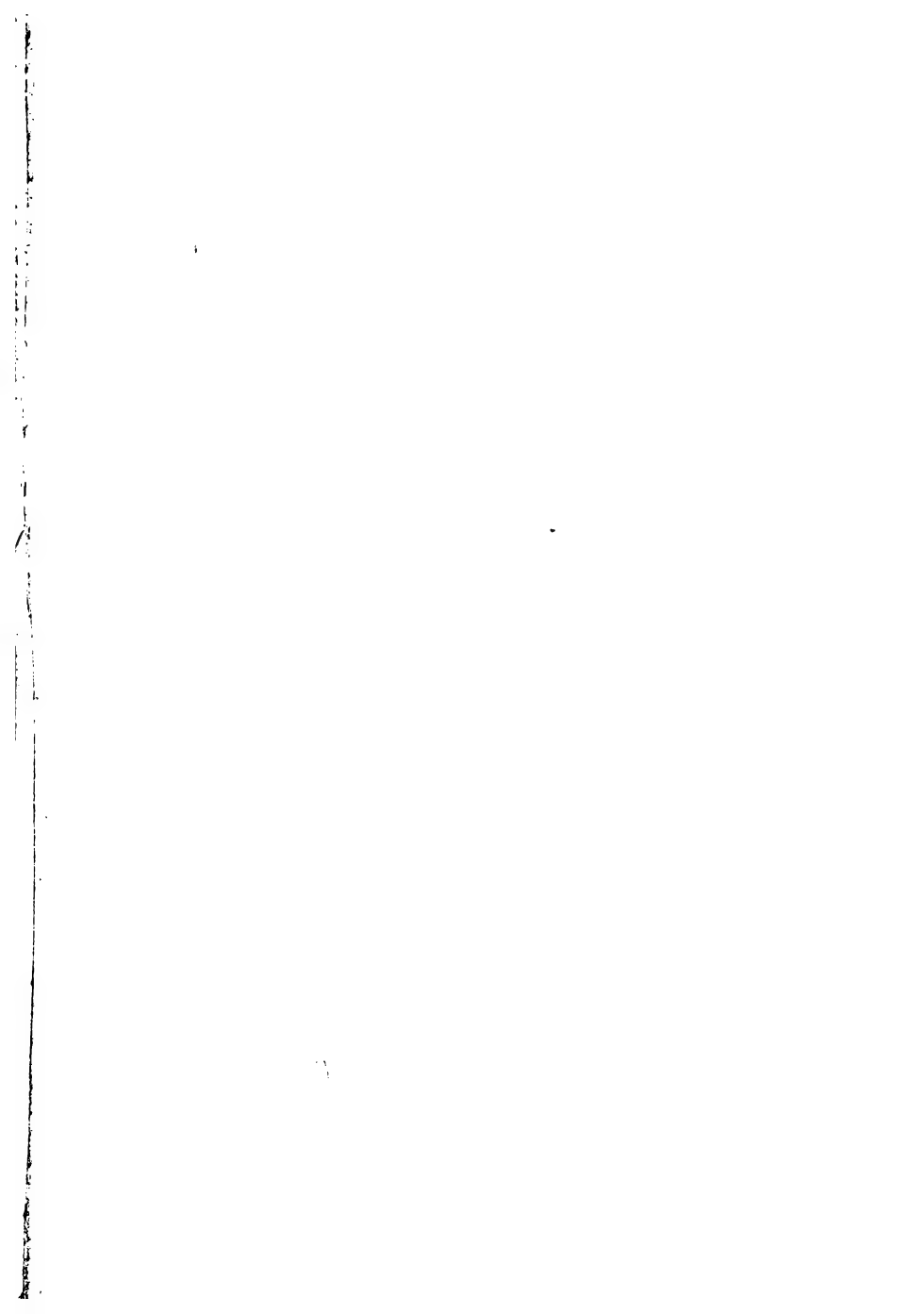
٦. الْمَغْنِيُّ، ج ١٥ (التَّبَيُّنَاتُ وَالْمُعْجَزَاتُ)، ص ١٤٤.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُعْتَرِضُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: + «إِلَى».

٩. فِي «أ»: «الْمَنْفَعَةُ». وَفِي «هـ»: «التَّبَعِيَّةُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الْبَقِيَّةُ».

١٠. مِنْ قَوْلِهِ: «لَيْسَ بِحَاصِلٍ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ث، ج، ص».



(٥٣)

مسألة في ميراث الأنبياء ﷺ



مقدمة التحقيق

وقع خلاف قديم بين الشيعة والسنة حول ميراث النبي صلى الله عليه وآله، وذلك بسبب النزاع الذي دار بين السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام وأبي بكر حول ميراث رسول الله صلى الله عليه وآله، حيث رفض أبو بكر إعطاء ميراث الرسول صلى الله عليه وآله إلى ابنته فاطمة الزهراء عليها السلام بدعوى أن الأنبياء عليهم السلام لا يورثون، وبذلك صار البحث عاماً وشاملاً لميراث جميع الأنبياء عليهم السلام.

وكان الاستدلال المتعارف على هذه الدعوى هو حديث: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث؛ ما تركناه صدقة»، إلا أن الشريف المرتضى ذكر في هذه الرسالة دليلاً قياسيًّا استدلوا عليه لتأييد تلك النظرية، والدليل هو:

إذا كان أهل النبي يرثونه، لكانوا يتمنون موته لكي يصلوا إلى الإرث، إلا أن تمنّي موت النبي كفر، فأراد الله تعالى تنزيه أهل النبي من ذلك، فمنعهم من أخذ ميراثه.

وأجاب على ذلك بما يلي:

أولاً: أن جعل ميراث النبي صدقة، سوف يعرض الفقراء بل جميع الأمة إلى تمنّي موته، فإنه حتى الأغنياء يحتمل أن يصبحوا فقراء يوماً من الأيام، فيتمنون موته، وهذا إذا منع الله تعالى أهل نبيّه من تمنّي موته فقد عرّض في المقابل أعداداً كبيرة من الأمة إلى ذلك.

ثانياً: أن إعطاء ميراث النبي إلى أهله، ثم نهيه عن تمنّي موته، يعتبر تعريضاً لهم لمنزلة عالية ورفيعة من منازل التكليف؛ لأنهم إذا انتهوا عن ذلك مع وجود الداعي

إليه فسوف يستحقّون الثواب الجزيل، فيكون تعريضهم إلى ذلك إحساناً إليهم و نعمة عليهم، فكيف يحرمهم الله تعالى من هذا الإحسان و الإنعام؟! ثالثاً: أن الله تعالى قد أقدر أهل النبيّ على مختلف أنواع الذنوب و الكفر، و لم يكن ذلك تعريضاً لهم إلى القبائح، و لم يجب عليه أن ينزّههم من ذلك، فكذلك ميراث النبيّ.

و الجدير بالذكر أنّ هذه الرسالة هي في الحقيقة من الرسائل الجديدة التي تمّ العثور عليها في ضمن مخطوطات رسائل الشريف المرتضى التي قامت الأمانة العامة لمؤتمر ألفيّة الشريف المرتضى بجمعها، و هي غير متنافية مع أفكاره و أسلوبه في بيان المسائل العلميّة. و قام الشيخ البياضي العاملي (ت ٨٧٧هـ) بتلخيص بعض مطالبها في كتابه، و نسبها إلى الشريف المرتضى.^١

مخطوطة الرسالة

لقد تمّ العثور على مخطوطة واحدة لهذه الرسالة، و هي:

مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقّمة ٩٠٣/٤؛ تقع في الصفحة (٨ - ٩) من المجموعة الخطيّة.

و النسخة صحّحت بيد نفس الكاتب على الظاهر، و فيها موارد من الإعراب مغلوطة، و كتب الناسخ في آخرها:

«فتمّ و فرغ، و الحمد لله أولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً، و لا حول و لا قوة إلا بالله العليّ العظيم. نمّقها الشيخ حمزة متولّي مسجد الشمس في الحلة الفيحاء - حرسها الله من البلاء - في سنة ستّة و ثمانين بعد الألف».

١. الصراط المستقيم، ج ٢، ص ٢٩١.

[مسألة في ميراث الأنبياء ﷺ]^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قال المرتضى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَجَدَّدَ لِمَنْ خَالَفَنَا فِي مِيرَاثِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَوْرَثُونَ بِطَرِيقَةٍ قِيَاسِيَّةٍ - وَإِنَّمَا كَانَ مُعْوَلُهُمْ^٢ قَدِيمًا عَلَى السَّمْعِ وَالْخَبَرِ - فَقَالُوا: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ كَانَ يَوْرَثُ الْمَالَ فَقَدْ عَرَّضَ^٣ أَهْلُهُ وَرَثَتُهُ [١] أَنْ يَتَمَنَّا مَوْتَهُ عَلَى الْعَادَةِ الْجَارِيَةِ بِذَلِكَ، وَتَمَنِّي مَوْتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُفْرًا؛ فَتَزَعُ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَهْلَهُ عَنْ^٤ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ.

الْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: إِذَا جَعَلَ تَعَالَى مِيرَاثَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَدَقَةً، فَقَدْ عَرَّضَ جَمِيعَ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ جَمِيعَ الْأُمَّةِ لِمَا ذَكَرْتُمْ مِنْ^٥ تَمَنِّي مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ مِنَ الْأُمَّةِ إِلَّا وَيَجُوزُ^٦ - وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا - أَنْ يَفْتَقَرَ فَيَكُونَ مِنَ أَهْلِ مِيرَاثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَإِنْ كَانَ مَنَعَ مِنْ هَذِهِ الْحَالِ قَوْمًا^٧، فَقَدْ عَرَّضَ لَهَا مَنْ

١. تُطْبِعُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ، وَ عَلَى نَسْخَةٍ وَاحِدَةٍ.

٢. فِي النِّسْخَةِ «مَقُولَتُهُمْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٣. فِي النِّسْخَةِ: «فَتَطْرُقُ مِنْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٤. فِي النِّسْخَةِ: «مِنْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٥. فِي النِّسْخَةِ: «لَمَّا ذَكَرْتَهُمْ مِنْهُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٦. فِي النِّسْخَةِ: «وَيَجُوزُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٧. وَ هُمْ أَهْلُهُ.

هو أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِهِمْ أضعافاً مُضاعَفةً؛ وَإِنْ كَانَ نَزَّهَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ^١ أَنْ يَتَمَنَّى قَوْمٌ بِأَعْيَانِهِمْ مَوْتَهُ، فَقَدْ عَرَّضَهُ^٢ لِأَنْ يَتَمَنَّى جَمِيعَ الْأُمَّةِ مَوْتَهُ بِأَنْ^٣ جَعَلَ مِيرَاثَهُ صَدَقَةً.

فَإِذَا قَالُوا: مَا يَجْعَلُ الْمِيرَاثُ لَهُمْ [طَرِيقاً] لِيَتَمَنَّى مَوْتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُمْ عَنْ ذَلِكَ مَنُهِوُونَ، وَ عَلَيْهِ مُعَاقِبُونَ.

قُلْنَا: كَذَلِكَ نَقُولُ^٤ فِي أَهْلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ زُجِرُوا عَنْ تَمَنِّي مَوْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ مَتَى فَعَلُوهُ كَانُوا مُخْطِئِينَ مُعَاقِبِينَ، وَ عَادَ الضَّرَرُ فِيهِ إِلَيْهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ لَا عَيْبَ بِذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَا تَبِعَةً.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: قَدْ عَرَّضَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَثَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - بِأَنْ حَكَّمَ أَنْ مِيرَاثَهُ لَهُمْ، وَ مَنَعَهُمُ بِالنَّهْيِ وَ الزَّجْرِ عَنْ تَمَنِّي مَوْتِهِ - لِمَنْزِلَةٍ مِنَ التَّكْلِيفِ رَفِيعَةٍ جَلِيلَةٍ يُسْتَحَقُّ عَلَيْهَا الثَّوَابُ الْجَزِيلُ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا أَهْلَ مِيرَاثِهِ وَ مُسْتَحَقِّهِ، وَ لَمْ يَتَمَنُّوا مَوْتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَدَلُوا بِذَلِكَ عَنْ مُقْتَضَى الْهَوَى^٥ فِي الْعَادَةِ، وَ شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَاسْتَحَقُّوا جَزِيلَ الثَّوَابِ، فَتَعْرِضُهُمْ لِذَلِكَ إِحْسَانٌ إِلَيْهِمْ وَ نِعْمَةٌ عَلَيْهِمْ؛ فَكَيْفَ يُنْزَهُونَ وَ يُبَاعَدُونَ عَمَّا هُوَ غَايَةُ الْإِحْسَانِ وَ الْإِنْعَامِ؟

عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَقْدَرَ وَرَثَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى ضُرُوبِ الْكُفْرِ وَ صُنُوفِ الْمَعَاصِي وَ أَنْوَاعِ الْكِبَائِرِ، وَ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ تَعْرِضٌ لِهَذِهِ الْقَبَائِحِ وَ لَا وَجَبَ أَنْ يُنْزَهُهُمْ عَنْ هَذِهِ الْحَالِ بِأَكْثَرِ مِنَ النَّهْيِ وَ الزَّجْرِ؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ ذَلِكَ

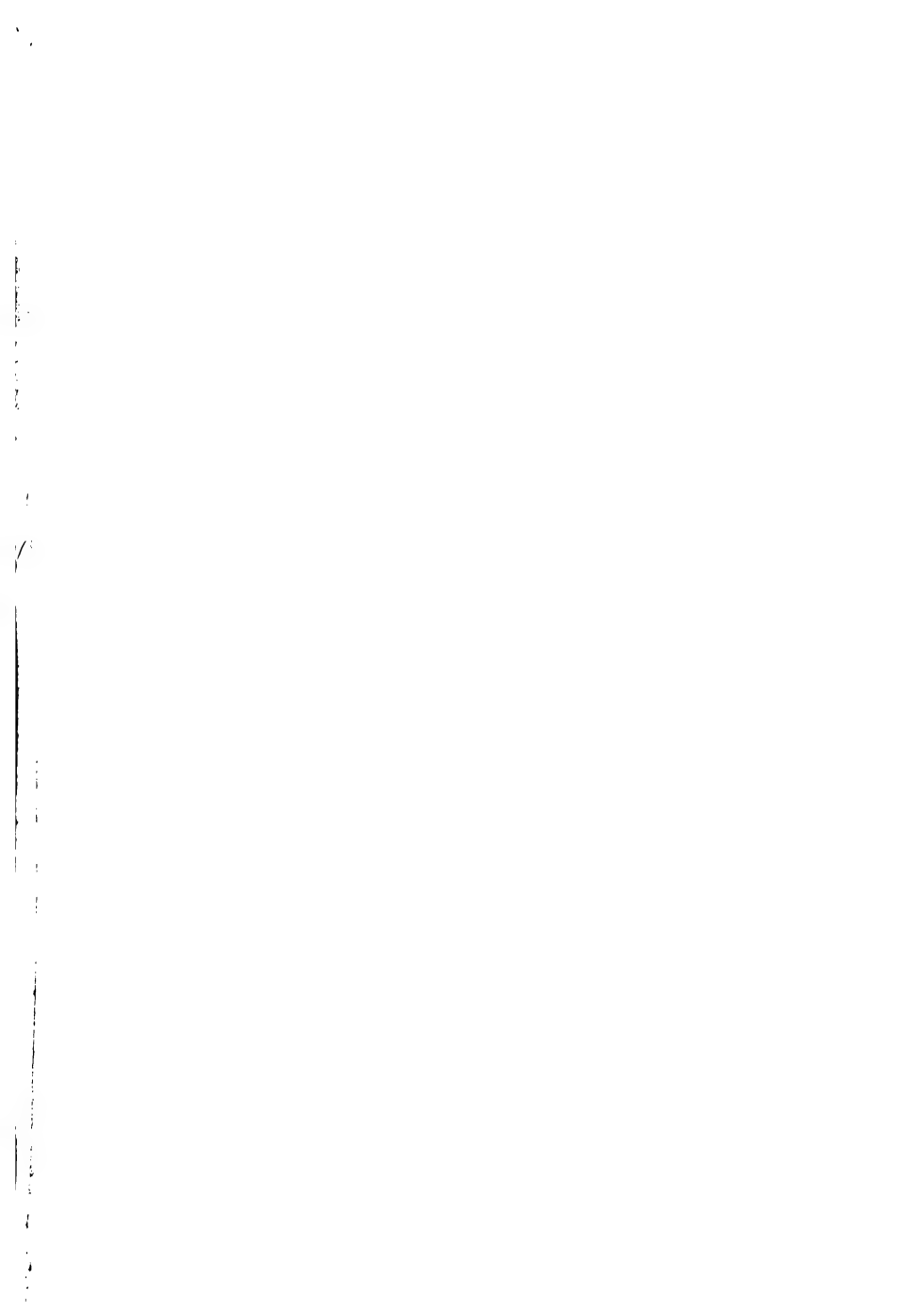
١. في النسخة: «من». و ما أثبتناه هو الصواب.

٢. في النسخة: «عوضه». و ما أثبتناه هو الصواب.

٣. في النسخة: «بل». و ما أثبتناه هو الصواب.

٤. في النسخة: «يقول». و ما أثبتناه هو الصواب. ٥. في النسخة: «التهوي». و ما أثبتناه هو الصواب.

أَجْمَعَ وَبَيَّنَ مَا ذَكَرُوهُ؟ وَكَيْفَ [لَمْ] يُنْزَهُوا عَمَّا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهَا وَأكْبَرُ؟ وَأَيُّ شَيْءٍ
 ذَكَرُوهُ فِي ذَلِكَ قِيلَ لَهُمْ مِثْلُهُ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ.
 تَمَّتِ الرِّسَالَةُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ
 الطَّاهِرِينَ.



(٥٤)

الرَّسَالَةُ الْبَاهِرَةُ
فِي فَضْلِ الْعِتْرَةِ الطَّاهِرَةِ

مقدمة التحقيق

أوردها الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) بأكملها في آخر كتابه الاحتجاج، وسمّاها: «الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة» حيث قال: «احتجّاه قدس الله روحه في التعظيم و التقديم لأئمّتنا عليهم السلام على سائر الوريّ ما عدا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، بطريقة لم يسبقه إليها أحد، ذكرها في رسالته الموسومة بالرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة»^١ كما ذكرها ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)، وسمّاها: «الرسالة الباهرة في العترة الطاهرة»^٢ و تقدّم الأخيرين و قرب عهدهما نسبياً من عهد الشريف المرتضى يدلّ على صحّة نسبة الرسالة إليه. إضافة إلى أنّه قد أرجع القارئ في أوائل الرسالة إلى المسائل الثبانيات وكتاب الانتصار - الذي سُمّي في هذه الرسالة باسم: «كتاب نُصرة ما انفردت به الشيعة الإماميّة من المسائل الفقهيّة»، و هذان الكتابان من كُتب الشريف المرتضى المعروفة. إذن لا شكّ في صحّة نسبة «الرسالة الباهرة» إليه.

ثم إنّ العلامة المجلسي (ت ١١١١هـ) قد أورد الرسالة بأكملها في البحار نقلاً عن الاحتجاج.^٣

و يظهر ممّا بأيدينا من هذه الرسالة سقوط أولها؛ فهي تبدأ هكذا: «و ممّا يدلّ

١. الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٧.

٢. معالم العلماء، ص ١٠٥.

٣. بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٣٣٢ - ٣٣٧.

أيضاً على تقديمهم عليهم السلام و تعظيمهم على البشر...»، ممّا يدلّ على أنّ الكلام معطوف على كلام سابق عليه قد سقط.

و قد تركّز بحث الشريف المرتضى في هذه الرسالة على مسألة تفضيل أئمة أهل البيت عليهم السلام على سائر البشر، وبذلك تكون تسمية الطبرسي لها المشتملة على كلمة «فضل» أدقّ تعبيراً عن محتوى الرسالة.

و «التفضيل» عنوان عامّ، تنطوي تحته عناوين متعدّدة، مثل: تفضيل الأنبياء على الملائكة، و تفضيل النبيّ على سائر الأنبياء، و تفضيل أمير المؤمنين على سائر الصحابة، و تفضيله على سائر البشر عدا النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله. و قد كتبت رسائل متعدّدة حول هذه العناوين من قبل المتكلّمين، و خاصّة متكلّمي الإماميّة، تُراجع في مظانّها.

محتوى الرسالة

و من العناوين المرتبطة بالتفضيل تفضيل أئمة أهل البيت عليهم السلام على سائر البشر، و هو الذي يشكّل موضوع «الرسالة الباهرة» فقد كتب الشريف المرتضى هذه الرسالة لإثبات ذلك، و استدلّ عليه بدليّتين:

الدليل الأوّل: أنّ معرفتهم - كالمعرفة بالله تعالى - إيمان و إسلام، و أنّ الجهل بهم و الشكّ فيهم - كالجهل بالله و الشكّ فيه - كفر و خروج عن الإيمان. و ليست هذه الخصوصية لأحد من البشر إلّا للنبيّ صلى الله عليه وآله و أمير المؤمنين عليه السلام، و الأئمة من ولده عليهم السلام، و أمّا باقي الأنبياء فليست لهم هذه الخصوصية؛ لأنّه لا تجب معرفتهم، و لا يتعلّق بها تكليف، سوى أنّ أسماء بعضهم وردت في القرآن، فوجب معرفتهم تصديقاً للقرآن، و إلّا فلا وجه لوجوب معرفتهم، و لا تعلّق لها بشيء من تكاليفنا؛ و هذا يعني تفضيل الأئمة عليهم السلام على سائر البشر.

ولأجل إكمال هذا الدليل أخذ في إثبات مقدّمته، وهي وجوب معرفة الأئمة، وأن معرفتهم إيمان، والجهل بهم كفر و خروج عن الإيمان، فأقام على ذلك دليلين: أحدهما: إجماع الإمامية على ذلك، وعدم اختلافهم فيه، وإجماعهم حجة؛ لدخول المعصوم فيه، كما هو محقق في بحث الإجماع. والآخر: إجماع الأمة؛ فإنّ بعض علماء الأمة ذهبوا إلى أنّ الصلاة على الآل في التشهد الأخير واجب، فتكون معرفتهم واجبة، فإنّ الصلاة عليهم فرع المعرفة بهم. فيما ذهب بعض آخر من علماء الأمة إلى استحباب الصلاة عليهم، فتكون من جملة العبادة التي لا تتحقّق من دون معرفتهم، وليس لأحد غير الأئمة عليهم السلام مثل هذه الخصوصية.

الدليل الثاني: أنّ الله تعالى قد غرس في قلوب الناس - على اختلاف مذاهبهم و دياناتهم - حبّهم و تعظيمهم وإكبارهم، فيقومون بقصد قبورهم من أقاصي الأرض. و في هذه النقطة سجّل لنا الشريف المرتضى، ملاحظة تاريخية مهمّة، وهي اهتمام أهالي نيسابور و ما حولها من المدن بزيارة الإمام الرضا عليه السلام في طوس بالجمال الكثيرة والأهبة التي لا يوجد مثلها إلّا في حجّ بيت الله الحرام، و ذلك على الرغم من انحراف أهل خراسان عن أهل البيت عليهم السلام، و عدم اعتقادهم بإمامتهم. إنّ تسخير هذه القلوب القاسية هو كالخارق للعادات، و إلّا فما الداعي لهؤلاء الناس أن يذهبوا إلى قبور الأئمة عليهم السلام دون غيرهم، فليست هناك بالتأكيد دواعٍ دنيويّة و لا تقية و لا غير ذلك، و إنّما هي مشيئة الله تعالى التي تدلّل الصعاب، و تقود بأزمّتها الرقاب. و هذا يدلّ على تفضيلهم على سائر الناس.

ثمّ تطرّق الشريف المرتضى إلى الإشكال القائل: ليس سبب هذا التعظيم أمراً خارقاً للعادة و خارجاً عن الطبيعة، بل سببه هو تعظيم المسلمين لأهل بيت الرسول صلى الله عليه و آله و عترته عليهم السلام، و كلّ من عظم الرسول صلى الله عليه و آله، عظم عترته.

فأجاب على هذا الإشكال بأن هذه الخصوصية ليست خاصة بأئمة أهل البيت عليهم السلام، فإن الكثير من ذرية الرسول صلى الله عليه وآله يشاركونهم فيها، لكن لا يهتم بهم المسلمون كل هذا الاهتمام، ولا يعظمونهم كل هذا التعظيم الذي يؤلونه للأئمة عليهم السلام، وهذا يدل على خصوصية اختصهم الله تعالى بها.

إضافة إلى أن الثابت تاريخياً أن الأئمة عليهم السلام كانوا في العقيدة، ومسائل الحلال والحرام، على خلاف ما يذهب إليه مخالفو الإمامية، وإذا شك أحد في ذلك، فعلى الأقل ما كان الأئمة عليهم السلام على مذهب أتباع تلك الفرق المجمعين على تعظيمهم، خاصة وأن شيوخ الإمامية كانوا بطانة للباقر والصادق والكاظم عليهم السلام، ويظهرون أن كل ما يقولون به فقد أخذوه من هؤلاء الأئمة عليهم السلام، فلو لم يكونوا كذلك لتبرؤوا منهم، وأعلنوا ذلك، وهذا يدل على أنهم راضون بما كان ينسب إليهم الإمامية.

فلو كان الأمر كذلك فكيف يمكن لشخص أن يعظم شخصاً مخالفاً له في الرأي والعقيدة، ويتقرب إلى الله تعالى بزيارته وتعظيمه!!!
وهذا يدل على أن الله تعالى قد خرق العادة في حق هؤلاء الأئمة الهداة عليهم السلام، ليدل على عظم منزلتهم ورفعتهم وفضلهم على جميع البشر. فهذه هي أهم مضامين الرسالة.

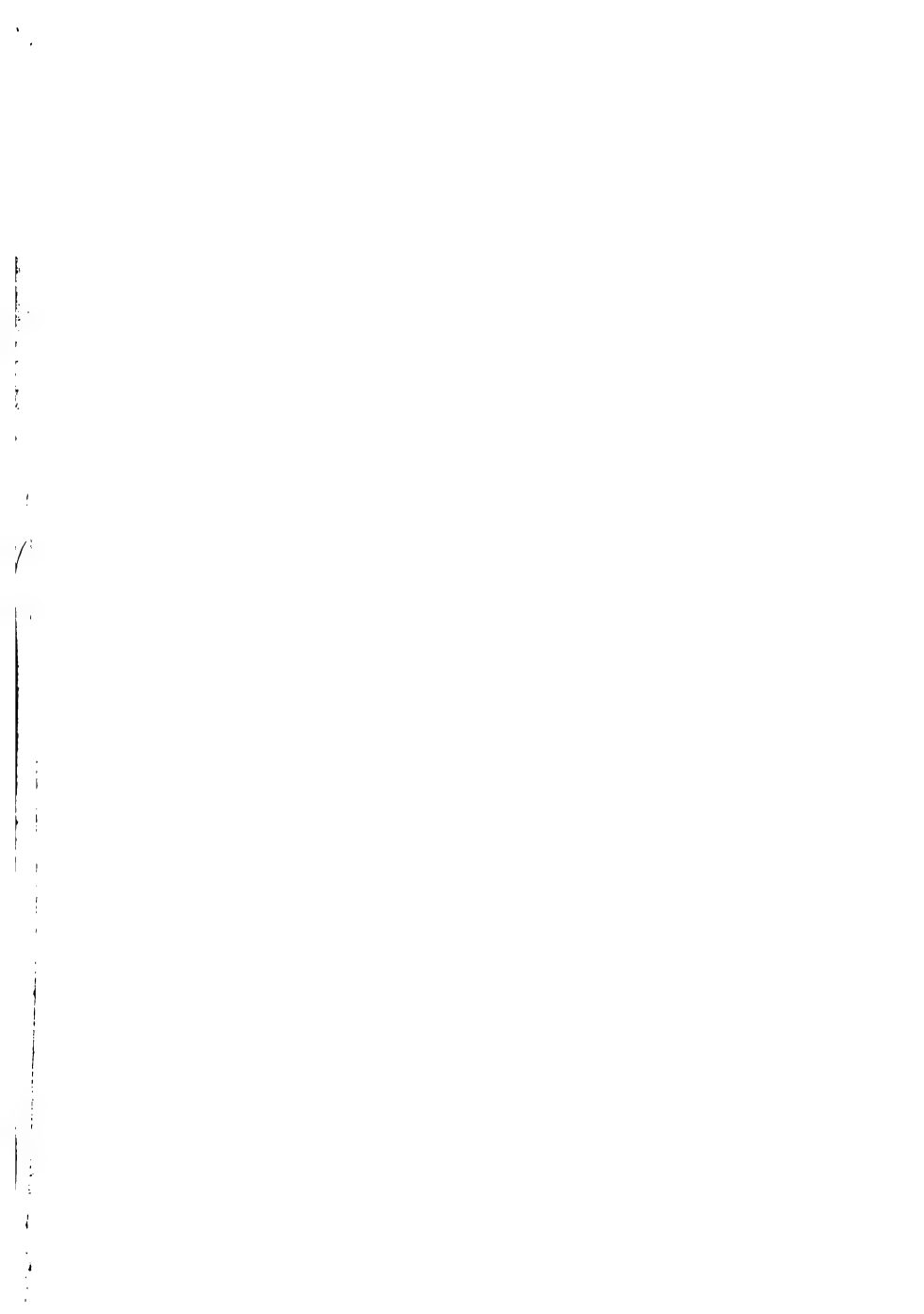
هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٤٩، كما طبعت في ضمن كتاب الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٧، وبحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٣٣٢ نقلاً عن الاحتجاج.

مخطوطات الرسالة

لم نثر على مخطوطة مستقلة لهذه الرسالة، فقمنا بانتزاعها من مخطوطات كتاب الاحتجاج، وقابلناها معها، إضافة إلى مقابلتها مع كتاب البحار والمطبوع.

و مواصفات مخطوطات الاحتجاج المعتمد عليها كما يلي:

١. مصوّرة مركز إحياء التراث الإسلامي، المرقّمة ١٣٣٩، وأصل المخطوطة محفوظ في مكتبة الفاتكان برقم ١٧٧٤، تاريخ النسخ ٨٧٣هـ. و رمزنا لها بـ«أ».
٢. مصوّرة مركز إحياء التراث الإسلامي، المرقّمة ٢١٤، وأصل المخطوطة محفوظ في المكتبة التابعة لحرم السيّدة فاطمة المعصومة عليها السلام في قم المقدّسة، برقم ٥٩١٤، تاريخ النسخ ٣ ذي الحجّة سنة ٩٨٢هـ و رمزنا لها بـ«ب».
٣. مصوّرة مركز إحياء التراث الإسلامي، المرقّمة ٢٥٨٨، وأصل المخطوطة محفوظ في المكتبة المرتضوية - مشهد، و تاريخها يرجع إلى القرن الحادي عشر. و رمزنا لها بـ«ج».



الرَّسَالَةُ الْبَاهِرَةُ فِي فَضْلِ الْعِتْرَةِ الطَّاهِرَةِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^١:

وَمِمَّا^٢ يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى تَقْدِيمِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٣ وَتَعْظِيمِهِمْ^٤ عَلَى الْبَشَرِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى دَلَّنَا عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِهِمْ كَالْمَعْرِفَةِ بِهِ تَعَالَى^٥ فِي أَنَّهَا إِيْمَانٌ وَإِسْلَامٌ، وَأَنَّ الْجَهْلَ بِهِمْ^٦ وَالشُّكَّ فِيهِمْ كَالْجَهْلِ بِهِ وَالشُّكَّ فِيهِ فِي أَنَّهُ كُفْرٌ وَخُرُوجٌ مِنَ الْإِيْمَانِ؛ وَهَذِهِ مَنَزَلَةٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ إِلَّا لِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَبَعْدَهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٧ وَالْأَنْمَةِ مِنْ وَلَدِهِ، عَلَى جَمَاعَتِهِمُ السَّلَامُ.

لَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِبُيُوتِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ - مِنْ آدَمَ إِلَى عِيسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَجْمَعِينَ - غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَيْنَا، وَلَا تَعْلُقُ لَهَا بَشْيٌ مِنْ تَكَالُفِنَا؛ وَلَوْلَا أَنَّ الْقُرْآنَ وَرَدَّ بِبُيُوتِ مَنْ سُمِّيَ فِيهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ فَعَرَفْنَاهُمْ تَصْدِيقاً لِلْقُرْآنِ، وَإِلَّا فَلَا وَجَهَ لَوْجُوبِ

١. هكذا في المطبوع. وفي جميع النسخ: - «رضي الله عنه».

٢. في المطبوع: «مما» بدون واو. ٣. في النسخ: - «عليهم السلام».

٤. في «ب»: «على تعظيمهم وتقديمهم».

٥. في «ب»: - «تعالى».

٦. هكذا في «أ» والبحار. وفي المطبوع: - «بهم».

٧. في المطبوع: + «عليه السلام».

مَعْرِفَتِهِمْ عَلَيْنَا، وَ لَا تَعْلَقُ لَهَا بَشْيٌ مِنْ أحوالِ تَكْلِيفِنَا^١.
و بَقِيَ عَلَيْنَا أَنْ نَذُلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى^٢ مَا ادَّعَيْنَاهُ.

[إجماع الإمامية على وجوب معرفة الأئمة عليهم السلام]

و الذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِإِمَامَةِ مَنْ ذَكَرْنَاهُمْ^٣ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ جُمْلَةِ
الْإِيمَانِ وَأَنَّ الْإِخْلَالَ بِهَا كُفْرٌ وَ رُجُوعٌ عَنِ الْإِيمَانِ: إجماع الشيعة الإمامية على
ذلك؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ. وَ إجماعهم حُجَّةٌ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّ قَوْلَ الْحُجَّةِ الْمَعصُومِ -
الذي قَدْ ذَلَّتِ الْعُقُولُ عَلَى وُجُودِهِ فِي كُلِّ زَمَانٍ - فِي جُمْلَتِهِمْ وَ فِي زَمَرَتِهِمْ. وَ قَدْ
دَلَّلْنَا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كُتُبِنَا، وَ اسْتَوْفَيْنَاهَا فِي «جَوَابِ
الْمَسَائِلِ التَّبَائِيَّاتِ»^٤ خَاصَّةً، وَ فِي كِتَابِ «نُصْرَةِ مَا انْفَرَدَتْ بِهِ^٥ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ مِنْ^٦
الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ»^٧، فَإِنَّ هَذَا الْكِتَابَ مَبْنِيٌّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْأَصْلِ.

[إجماع الأمة على وجوب معرفة الأئمة عليهم السلام و فضليهم]

وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ^٨ عَلَى وَجُوبِ الْمَعْرِفَةِ بِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ -
مُضَافاً إِلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ -؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ
يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ^٩ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي التَّشْهِيدِ الْأَخِيرِ

١. في المطبوع: «تكاليفنا».

٢. في «ب» - «على».

٣. في «ب، ج» و المطبوع: «ذكرناه».

٤. راجع الفصل الأول من المسائل التَّبَائِيَّاتِ.

٥. في «أ» - «به».

٦. من قوله: «المسائل التَّبَائِيَّاتِ» إلى هنا ساقط من «ج».

٧. الانتصار، ص ٨١، ١٢٠، ٢٢٤، ٥٦٢.

٨. في «ب»: «نستدل».

٩. في «ب، ج» و المطبوع: - «محمد».

فَرَضَ وَاجِبٌ وَرُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، مَتَى أَخْلَى بِهِ الْإِنْسَانُ^١ فَلَا صَلَاةَ لَهُ. وَ أَكْثَرُهُمْ يَقُولُ^٢: إِنَّ الصَّلَاةَ فِي هَذَا التَّشْهُدِ عَلَى آلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِمُ الصَّلَوَاتُ^٣ - فِي الْوُجُوبِ وَاللُّزُومِ وَ وَقُوفِ إِجْزَاءِ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا^٤ - كَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^٥ وَ آلِهِ. وَ الْبَاقُونَ مِنْهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ^٦.

فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لَا بُدَّ لِكُلِّ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ وَاجِباً عَلَيْهِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّ^٧ الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ فَرَعٌ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِهِمْ. وَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْعِبَادَةِ، وَ إِنْ كَانَ مَسْنُوناً مُسْتَحَبّاً، وَ التَّعَبُّدُ بِهِ يَتَقَضَى التَّعَبُّدُ بِمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ. وَ مَنْ عَدَا أَصْحَابَ الشَّافِعِيِّ لَا يُنْكِرُونَ^٨ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ^٩ وَ آلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^{١٠} فِي التَّشْهُدِ مُسْتَحَبَّةٌ^{١١}.

١. في «أ» و المطبوع: و البحار: «من أخل به» بدل «متى أخل به الإنسان». و في هامش «أ»: «متى». و في «ب»: - «الإنسان».

٢. في «ب»: «يقولون».

٣. في «أ»: «صلى الله عليه و آله» بدل «عليهم الصلوات». و في «ب»: «صلى الله عليه و آله عليهم الصلوات».

٤. في جميع النسخ: «عليهم». و ما أثبتناه من المطبوع و البحار.

٥. في «ج»: - «صلى الله عليه».

٦. راجع للمزيد من أقوال الشافعية: فتح العزيز، ج ٣، ص ٤٩٣ و ٥١٦؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤٦٥ - ٤٦٧؛ فتح الوهاب، ج ١، ص ٩٥.

٧. في «ب»: «و إن».

٨. في «أ»: «لا يكون» بدل «لا ينكرون»، و في هامشها: «ينكرون» تحت «يكون».

٩. في «أ»: + «صلى الله عليه».

١٠. في «أ» و المطبوع: - «عليهم السلام».

١١. راجع: تحفة الفقهاء للسمرقندي، ج ١، ص ١٣٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٧٧ - ٥٨٠.

وَأَيُّ شُبْهَةٍ تَبْقَى مَعَ هَذَا فِي أَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَفْضَلُ النَّاسِ وَأَجْلَهُمْ، وَذِكْرُهُمْ وَاجِبٌ فِي الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْأُمَّةِ - مِنَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ وَجُمْهُورِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ - أَنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ بِتَرْكِه؟ وَهَلْ مِثْلُ^١ هَذِهِ الْفَضِيلَةِ لِمَخْلُوقٍ سِوَاهُمْ أَوْ تَتَعَدَّاهُمْ^٢؟

[إجماعُ الأُمَّةِ على لزومِ تَعْظِيمِ الْأَنْمَةِ ﷺ و إكبارِهِم]

وَمِمَّا يُمَكِّنُ الْإِسْتِدْلَالَ بِهِ عَلَى ذَلِكَ^٣: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَلْهَمَ جَمِيعَ الْقُلُوبِ وَغَرَسَ فِي كُلِّ النَّفُوسِ^٤ تَعْظِيمَ شَأْنِهِمْ وَإِجْلَالَ قَدَرِهِمْ عَلَى تَبَايُنِ مَذَاهِبِهِمْ وَاختِلَافِ دِيَانَاتِهِمْ وَنَحْلِهِمْ، وَ مَا أَجْمَعَ^٥ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَلِفُونَ الْمُتَبَايِنُونَ - مَعَ تَشْتَّتِ الْأَهْوَاءِ وَتَشَعُّبِ الْأَرَءِ - عَلَى شَيْءٍ كإِجْمَاعِهِمْ^٦ عَلَى تَعْظِيمِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ وَإِكْبَارِهِ^٧؛ إِنَّهُمْ^٩ يَزُورُونَ قُبُورَهُمْ، وَيَقْصِدُونَ مِنْ شَاحِطِ^{١٠} الْبِلَادِ وَشَاطِئِهَا^{١١} مَشَاهِدَهُمْ وَمَدَافِنَهُمْ وَالْمَوَاضِعَ الَّتِي رُسِمَتْ^{١٢}، بِصَلَاتِهِمْ فِيهَا وَحُلُولِهِمْ بِهَا،

١. فِي «أ»:- «مِثْل».

٢. فِي «أ، ب»:- «يَتَعَدَّاهُمْ».

٣. أَي عَلَى كَوْنِهِمْ أَفْضَلُ النَّاسِ وَأَجْلَهُمْ.

٤. فِي «أ»:- «نَفُوس».

٥. فِي الْبَحَارِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَمَا اجْتَمَعَ».

٦. فِي «أ، ب»:- «إِجْمَاعُهُمْ».

٧. فِي «ب»:- «مَا».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْبَحَارِ: «وإِكْبَارِهِمْ».

٩. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ وَالْبَحَارِ، وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ: «فِيَّانَهُمْ».

١٠. الشَّحْطُ: الْبُعْدُ. وَ «شَاحِطُ الْبِلَادِ»: مَا تَبَاعَدَ مِنْهَا. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٣٢٥ (شحط).

١١. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْبَحَارِ: «وَشَاطِئُهَا». وَشَطٌّ بِمَعْنَى: «يَبْعُدُ». لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٣٣٤ (شطط).

و شَاطِئُ الْوَادِي: جَانِبُهُ. الْمَفْرَدَات، ص ٤٥٥ (شطأ).

١٢. فِي «أ، ج» وَالْمَطْبُوعِ: «وُسِمَتْ».

و يُنْفِقُونَ فِي ذَلِكَ الْأَمْوَالِ، وَ يَسْتَنْفِدُونَ^١ الْأَحْوَالَ.
فَقَدْ خَبَّرَنِي^٢ مَنْ لَا أَحْصِيهِ كَثْرَةً أَنَّ أَهْلَ نَيْسَابُورَ وَ مَا^٣ وَالَاهَا مِنْ تِلْكَ الْبُلْدَانِ
يَخْرُجُونَ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِلَى طُوسَ لِزِيَارَةِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرُّضَا -
صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا^٤ - بِالْجَمَالِ الْكَثِيرَةِ وَ الْأَهْبِ^٥ الَّتِي لَا يُوجَدُ مِثْلُهَا إِلَّا لِلْحَجِّ إِلَى
بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ^٦؛ هَذَا^٧ مَعَ الْمَعْرُوفِ مِنْ انْحِرَافِ أَهْلِ خُرَاسَانَ عَنْ هَذِهِ الْجِهَةِ وَ
ازْوَرَارِهِمْ^٨ عَنْ هَذَا الشَّعْبِ. وَ مَا تَسْخِيرُ هَذِهِ الْقُلُوبِ الْقَاسِيَةِ وَ عَطْفُ هَذِهِ الْأُمَمِ
النَّائِيَةِ^٩ إِلَّا كَالْخَارِقِ لِلْعَادَاتِ وَ الْخَارِجِ^{١٠} عَنِ الْأُمُورِ الْمَأْلُوفَاتِ؛ وَإِلَّا فَمَا الْحَامِلُ^{١١}
لِلْمُخَالِفِينَ لِهَذِهِ التَّحَلَّةِ الْمُتَحَازِينَ عَنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ عَلَى أَنْ يُرَاحُوا هَذِهِ الْمَشَاهِدَ
وَ يُغَادَوْهَا، وَ يَسْتَنْزِلُوا عِنْدَهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الْأَرْزَاقَ، وَ يَسْتَفْتِحُوا^{١٢} بِهَا^{١٣}

١. قال الفراهيدي في كتاب العين، ج ٨، ص ٥٠ (نقد): «نَقَدَ الشَّيْءُ نَقَادًا، أَي فَنَى. وَ أَنْقَدَ الْقَوْمُ: نَقَدَ زَادُهُمْ. وَ اسْتَنْقَدُوا: نَقَدَ مَا عِنْدَهُمْ».
٢. في المطبوع و البحار: «أخبرني».
٣. في المطبوع و البحار: «وَمَنْ».
٤. في «أ، ب»: «عليه السلام».
٥. في البحار و المطبوع: «الأهبة». و «الأهبة»: العُدَّة. و جمعها: أهَب. كتاب العين، ج ٤، ص ٩٩ (أهَب).
٦. في المطبوع و البحار: - «الحرام».
٧. هكذا في «أ، ب». و في غيرهما: «و هذا».
٨. الإزورار عن الشيء: الانحراف و العُدُول عنه. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٣٥ (زور).
٩. في «ب»: «الباقية»، و في هامشها كما أثبتناه. و في «ج» و البحار و المطبوع: «البائنة».
١٠. في «أ»: «إِلَّا لَخَارِقٍ لِلْعَادَاتِ وَ خَارِجٍ».
١١. في «أ»: «الداعي».
١٢. في «أ»: «و يستفتح».
١٣. في جميع النسخ و المطبوع و البحار: - «بها». و ما أثبتناه فقد استفدناه من الاحتجاج.

الأغلاق، و يَطْلُبُوا بِبَرَكَاتِهَا الحاجاتِ، و يَسْتَدْفِعُوا^١ البليات؛ و الأحوال الظاهرة كُلُّهَا لا تَوْجِبُ ذَلِكَ، و لا تَقْتَضِيهِ، و لا تَسْتَدْعِيهِ^٢؛ و أَلَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَيَمْنُ يَعْتَقِدُونَ - هُمْ^٣ أو أَكْثَرُهُمْ^٤ - إِمَامَتَهُ و فَرَضَ طَاعَتِهِ، و أَنَّهُ فِي الدِّيَانَةِ مُوَافِقٌ لَهُمْ غَيْرُ مُخَالِفٍ، و مُسَاعِدٌ غَيْرُ مُعَايِدٍ.

و مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونُوا فَعَلُوا ذَلِكَ لِدَاعٍ مِنْ دَوَاعِي الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ^٥ الدُّنْيَا عِنْدَ غَيْرِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ مَوْجُودَةٌ، و عِنْدَهَا هِيَ مَفْقُودَةٌ. و لا لَتَقِيَّةَ و اسْتِصْلَاحَ؛ فَإِنَّ التَّقِيَّةَ هِيَ فِيهِمْ، لا مِنْهُمْ، و لا خَوْفَ مِنْ جِهَتِهِمْ، و لا سُلْطَانَ لَهُمْ، و كُلُّ خَوْفٍ إِنَّمَا هُوَ عَلَيْهِمْ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا دَاعِي الدِّينِ؛ وَ ذَلِكَ هُوَ الْأَمْرُ الْغَرِيبُ الْعَجِيبُ الَّذِي لَا يَنْفُذُ فِي مِثْلِهِ إِلَّا مَشِيَّةُ اللَّهِ، و قُدْرَةُ الْقَادِرِ^٦ الْقَهَّارِ الَّتِي تُذَلِّلُ الصُّعَابَ و تَقْوِدُ بَازِمَتِهَا الرُّقَابَ.

[دَفْعُ شُبُهَةِ فِي الْمَقَامِ]

و لَيْسَ لِمَنْ جَهَلَ هَذِهِ الْمَزِيَّةَ أَوْ تَجَاهَلَهَا^٧ و تَعَامَى عَنْهَا و هُوَ يُبَصِّرُهَا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْعِلَّةَ فِي تَعْظِيمِ غَيْرِ فِرْقِ الشَّيْعَةِ لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَيْسَتْ مَا عَظَّمْتُمُوهُ^٨ وَ فَحَمَّيْتُمُوهُ و ادَّعَيْتُمْ خَرْقَهُ لِلْعَادَةِ و خُرُوجَهُ عَنْ^٩ الطَّبِيعَةِ؛ بَلْ هِيَ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ

١. في «أ»: «و يستدفع».

٢. في المطبوع: «و يستدعيه» بدل «و يستدفعوا البليات؛ و الأحوال الظاهرة...» إلى هنا.

٣. في «ج» و البحار و المطبوع: «يعتقدونهم» بدل «يعتقدون - هم».

٤. في «ب»: «أو أكثرهم» و في البحار و المطبوع: «و أكثرهم يعتقدون» بدل «أو أكثرهم».

٥. في «ب»: + «دواعي».

٦. في المطبوع: - «القادر».

٧. في «أ، ج»: «أو».

٨. في «ج»: «عظموه».

٩. في البحار و المطبوع: «من».

مِنْ عِتْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَكُلُّ مَنْ عَظَّمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِعِتْرَتِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ مَعْظَمًا مُكْرَمًا؛ وَإِذَا انْصَافَ إِلَى الْقَرَابَةِ الزُّهْدُ وَهَجْرُ الدُّنْيَا وَالْعِفَّةُ^١ وَالْعِلْمُ، زَادَ الْإِجْلَالُ وَالْإِكْرَامُ^٢؛ لَزِيَادَةِ أَسْبَابِهِمَا^٣.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ الضَّعِيفَةِ: أَنْ قَدْ شَارَكَ أَنْمَتْنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - فِي حَسْبِهِمْ وَنَسَبِهِمْ^٤ وَقَرَابَتِهِمْ^٥ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٦ - غَيْرُهُمْ، وَكَانَتْ لِكَثِيرٍ مِنْهُمْ عِبَادَاتٌ ظَاهِرَةٌ، وَزَهَادَةٌ فِي الدُّنْيَا بَادِيَةٌ، وَسِمَاتٌ جَمِيلَةٌ، وَصِفَاتٌ حَسَنَةٌ، مِنْ وَلَدِ أَبِيهِمْ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ^٧، وَمِنْ وَلَدِ عَمِّهِمْ^٨ الْعَبَّاسِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ^٩؛ فَمَا رَأَيْنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَعْظِيمِهِمْ، وَزِيَارَةِ مَدَافِنِهِمْ، وَالِاسْتِشْفَاعِ بِهِمْ فِي الْأَغْرَاضِ، وَالِاسْتِدْفَاعِ بِمَكَانِهِمْ لِلْأَعْرَاضِ^{١٠} وَالْأَمْرَاضِ، وَمَا وَجَدْنَا مُشَاهِدًا مُعَايِنًا فِي هَذَا الشَّرَاكِ^{١١}، وَإِلَّا^{١٢} فَمَنْ ذَا^{١٣} الَّذِي أَجْمَعَ عَلَى فَرْطِ إِعْظَامِهِ وَإِجْلَالِهِ

١. في «أ»: «والفقه».

٢. في «أ»: «والإكبار».

٣. في «ب»: «أسبابها».

٤. في «أ، ج»: «نسبهم وحسبهم».

٥. في «ج» والمطبوع والبحار: «وقراباتهم».

٦. في المطبوع: «+ وسلم».

٧. في «أ»: «عليهم السلام» بدل «عليه وآله السلام». وفي «ب»: «عليه وآله السلام».

٨. في جميع النسخ والمطبوع والبحار: «عمهم». وما أثبتناه إنما استفدناه من الاحتجاج.

٩. في «ب»: «عليهم».

١٠. في «أ»: «الأعراض».

١١. في «أ» وحاشية «ب»: «الاشتراك».

١٢. في «ج» والبحار والمطبوع: «ألا» بدل «وإلا».

١٣. في «أ، ب»: «ذا».

مِنْ سَائِرِ صُنُوفِ الْعِتْرَةِ يَجْرِي فِي هَذِهِ الْحَالِ مَجْرَى^١ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ وَالكَاضِمِ
وَالرِّضَا، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ؟! لَأَنَّ مَنْ عَدَا مَنْ ذَكَرْنَاهُ^٢ مِنْ صَلَحَاءِ الْعِتْرَةِ
وَزُهَادِهَا [فَهُوَ] مِمَّنْ يُعْظَمُهُ فَرِيقٌ مِنَ الْأُمَّةِ وَيُعْرِضُ عَنْهُ فَرِيقٌ، وَمَنْ عَظَّمَهُ مِنْهُمْ
وَقَدَّمَهُ لَا يَنْتَهِي فِي الْإِجْلَالِ وَالْإِعْظَامِ إِلَى الْغَايَةِ الَّتِي يَنْتَهِي^٣ إِلَيْهَا مَنْ ذَكَرْنَاهُ.
وَلَوْلَا أَنَّ تَفْصِيلَ^٥ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَلْحُوظٌ مَعْلُومٌ لَفَصَّلْنَاهَا عَلَى طَوْلِ ذَلِكَ،
وَلَأَسْمَيْنَا^٦ مَنْ كُنِينَا عَنْهُ، وَنَظَرْنَا بَيْنَ كُلِّ مُعْظَمٍ مُقَدَّمٍ مِنَ الْعِتْرَةِ؛ لِيَعْلَمَ أَنَّ الَّذِي
ذَكَرْنَاهُ هُوَ الْحَقُّ الْوَاضِحُ، وَما عَدَاهُ هُوَ الْبَاطِلُ الْمَاصِحُ^٧.

وَبَعْدَ، فَمَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ أَنَّ الْبَاقِرَ وَالصَّادِقَ وَمَنْ وَلِيَهُمَا^٨ مِنَ الْأَثْمَةِ^٩ - صَلَوَاتُ
اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - كَانُوا فِي الدِّيَانَةِ وَالْإِعْتِقَادِ وَما يُفْتَوْنَ مِنْ حَلَالٍ وَ^{١٠} حَرَامٍ
عَلَى خِلَافٍ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مُخَالِفُو الْإِمَامِيَّةِ؛ وَإِنْ ظَهَرَ^{١١} شَكٌّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ^{١٢} فَلَا
شَكَّ وَلَا شُبْهَةَ عَلَى مُنْصِفٍ فِي أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا عَلَى مَذْهَبِ الْفِرَقِ^{١٣} الْمُخْتَلِفَةِ

١. هكذا في «أ، ب» وفي غيرهما: «في هذه الحالة يجري» بدل «يجري في هذه الحال».

٢. في «أ»: «ذكرناه». ٣. في «أ»: «انتهى».

٤. في «أ، ب»: «فيمن». وفي «ج»: «مما».

٥. في «ب»: «تفصيل».

٦. في «ب»: «ولسّمينا».

٧. مَصَحَّ الشَّيْءُ مُصَوِّحاً: ذَهَبَ وَانْقَطَعَ. الصَّحاح، ج ١، ص ٤٠٥ (مصح).

٨. في «ب»: «وليهم».

٩. في «أ»: «أئمة أبائهم»، وفي «ب»: «أئمة أبائهم» كلاهما بدل «الأئمة».

١٠. في «ب»: «أو».

١١. في «ب»: «أظهر».

١٢. في «ج»: - «كله».

١٣. في البحار والمطبوع: «الفرقة».

الْمُجْتَمِعَةِ^١ عَلَى تَعْظِيمِهِمْ وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِهِمْ.
وَكَيْفَ يَعْتَرِضُ رَيْبٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ^٢، وَمَعْلُومٌ ضَرُورَةُ أَنَّ شُيُوخَ الْإِمَامِيَّةِ
وَسَلَفَهُمْ فِي تِلْكَ الْأَزْمَانِ^٣ كَانُوا بِطَانَةً لِلْبَاقِرِ^٤ وَالصَّادِقِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ
وَسَلَامُهُ^٥ عَلَيْهِمَا - وَمَنْ وَلِيَهُمَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٦، وَمُلَازِمِينَ لَهُمْ، وَمُتَمَسِّكِينَ بِهِمْ،
وَمُظْهِرِينَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَعْتَقِدُونَهُ وَيَنْتَحِلُونَهُ وَيُصَحِّحُونَهُ أَوْ يُبْطِلُونَهُ^٧ فَعَنْهُمْ^٨
تَأْلُفُهُ وَمِنْهُمْ أَخْذُوهُ؟! فَلَوْ لَمْ يَكُونُوا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٩ بِذَلِكَ رَاضِينَ وَعَلَيْهِ مُقَرَّرِينَ
لَأَبْوَا عَلَيْهِمْ نِسْبَةَ تِلْكَ الْمَذَاهِبِ إِلَيْهِمْ وَهُمْ^{١٠} مِنْهَا بَرِيثُونَ خَلِيُونَ، وَلَقَدْ مَا بَيْنَهُمْ
مِنْ مُوَاصَلَةٍ وَمُجَالَسَةٍ وَمُلَازِمَةٍ وَمُؤَالَاةٍ وَمُصَافَاةٍ وَمَدَحٍ وَإِطْرَاءٍ وَتَنَاءٍ،
وَلَأَبْدَلُوهُ^{١١} بِالذِّمِّ وَاللَّوْمِ وَالْبَرَاءَةِ وَالْعَدَاوَةِ. فَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَنَّهُمْ^{١٢} عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^{١٣}

١. في «ب»: «المجمعة».

٢. في «أ»: «ذكرناه».

٣. في «أ»: «ذلك الزمان». وفي «ب»: «ذلك الأزمان».

٤. في «ب»: «الباقر».

٥. في المطبوع: - «وسلامه». وفي «ب»: «عليهما السلام».

٦. في «ب»: «عليهم أجمعين السلام». وفي «ج»: «والباحر والمطبوع»: «كانوا بطانة للصادق والكاظم والباقر عليهم السلام» بدل «كانوا بطانة للباقر...» إلى هنا. وفي «ج»: «صلوات الله وسلامه عليهم» بدل «عليهم السلام».

٧. في «أ»: «يعتقدونه ويصححونه وينالونه»، وفي حاشيتها: «أو يبطلونه وينتحلونه».

٨. في «ج»: «فمنهم».

٩. في «ج»: «والباحر والمطبوع»: «عنهم» بدل «عليهم السلام».

١٠. في «ب»: «وهما».

١١. في «أ»: «ولأبدلوهما».

١٢. في «أ، ب»: «لم يكن على أنهم» وفي «ج»: «لم يكونوا» بدل «لم يكن أنهم».

١٣. في «ب»: - «عليهم السلام». وفي «أ»: «عليهم الصلاة والسلام».

لهذه المذاهب معتقدون، وبها راضون، لبأن لنا وانضح؛ ولو لم يكن إلا هذه الدلالة، لكفت وأغنت.

وكيف يطيب قلب عاقل أو يسوغ في الدين لأحد أن يعظم في الدين من هو على خلاف ما يعتقد أنه الحق وما سواه باطل، ثم ينتهي في التعظيمات والكرامات إلى أبعد الغايات وأقصى النهايات؟! وهل جرت بمثل ذلك عادة، أو مضت عليه سنة؟

أولا يزور أن الإمامية لا تلتفت إلى من خالفها من العترة وحاد عن جادتها في الديانة ومحجتها في الولاية، ولا تسمح له بشيء من المدح والتعظيم فضلاً عن غايته وأقصى نهايته؛ بل تبرأ^٢ منه، وتعاديه، وتجريه في جميع الأحكام مجرى من لا نسب له ولا حسب^٣ ولا قرابة ولا علقة؟

وهذا يوقظ على أن الله تعالى حرق في هذه العصابة العادات، وقلب الجبال؛ ليبين عن^٤ عظيم منزلتهم وشريف مرتبتهم. وهذه فضيلة تزيد على الفضائل، وتربي^٥ على جميع الخصائص والمناقب، وكفى بها برهاناً لا يحا وميزاناً راجحاً.

والحمد لله رب العالمين.

١. في البحار والمطبوع: «هذا» بدل «ذلك».

٢. في المطبوع والبحار: «تبرأ».

٣. في البحار والمطبوع: «+ له».

٤. هكذا في «أ». وفي غيرها: «من».

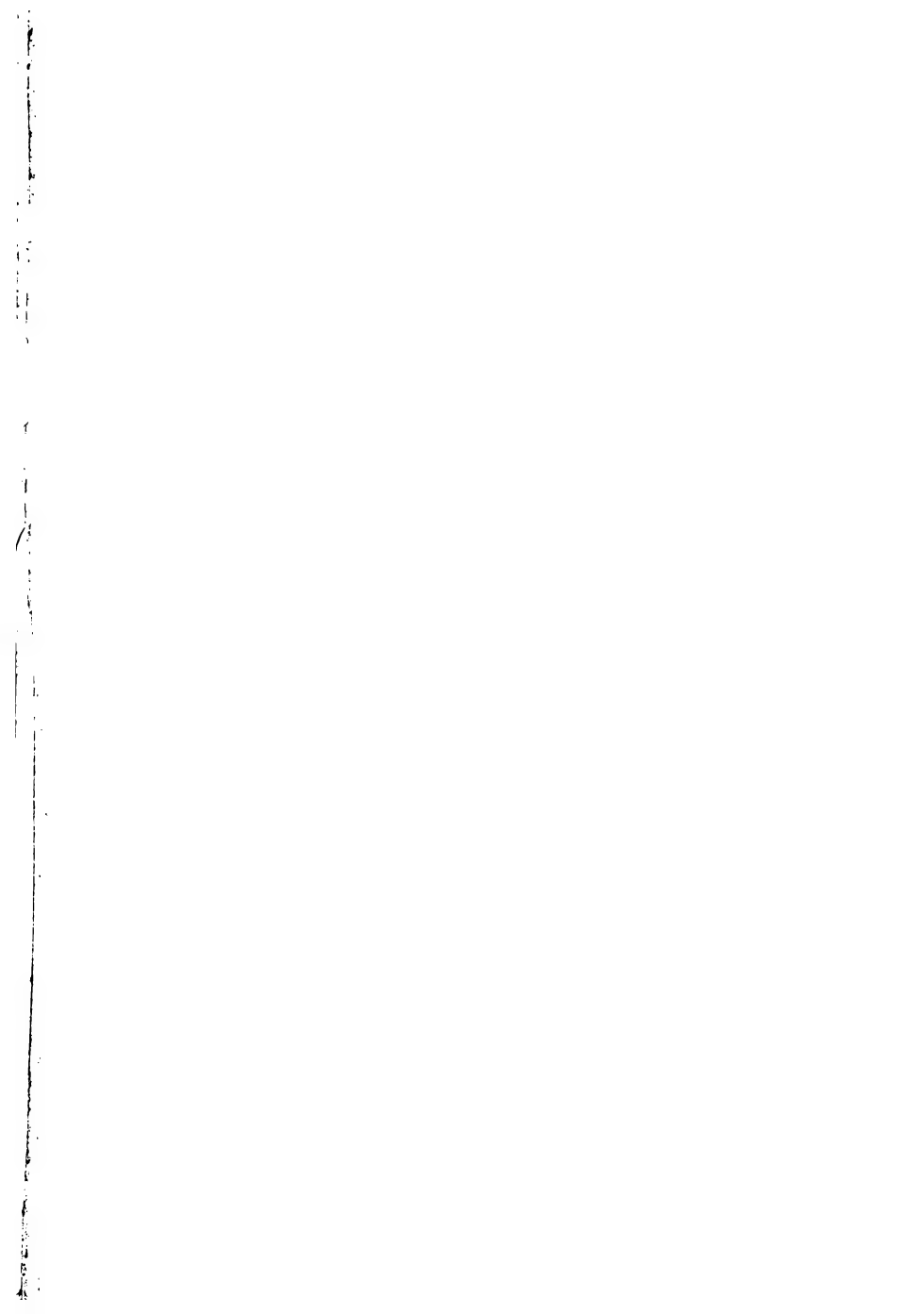
٥. في البحار والمطبوع: «و توفي». وفي «أ»: «و ترقى».

(٥٥)

مسألة في وجه اختصاص الأئمة

الإثني عشر عليهم السلام بالإمامة

دون سائر أهل البيت



مقدمة التحقيق

سُئِلَ الشريف المرتضى في هذه الرسالة أن يذكر الدليل على حصر الأئمة عليهم السلام في اثني عشر إماماً لا أكثر، بحيث لا تشمل الإمامة غيرهم من أهل البيت، فأجاب بطرح دليلين على ذلك:

الدليل الأول: وهو دليل الاعتبار، وقد ركّز في هذا الدليل على ما برز عن الأئمة الاثني عشر عليهم السلام من علوم و معارف فاقوا بها كلّ من عاصرهم، ولذلك استحقوا الإمامة دون غيرهم، وذكر أمثلة لعلومهم، وفصل الكلام في ذلك.

الدليل الثاني: وهو دليل النصّ، حيث نقل حديث الأئمة الاثني عشر من كتب العامة والخاصة، ونقل بهذا الصدد روايتين مسندتين عن طريق شيخه المفيد (ت ٤١٣هـ)، وهي حالة نادرة في كتب و رسائل الشريف المرتضى، فإنّه لا يذكر عادة اسم الشيخ المفيد، كما لا ينقل روايات مسندة. ثمّ إنّ نقل حديث اللوح الأخضر، و ذكر أنّه مشهور بين الطائفة.

نسبتها إلى المؤلّف

وهذه الرسالة هي من الرسائل الجديدة التي تمّ العثور عليها في ضمن رسائل الشريف المرتضى الأخرى المخطوطة، و قد نقل منها الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) مقطعاً بتصرّف، و لم يصرّح بأنّه نقله من إحدى رسائل الشريف المرتضى^١.

١. راجع: إعلام الوری، ج ٢، ص ١٩٩.

ثمّ الغريب في الدليل الأول المتقدّم هو أنّ الشريف المرتضى عندما تعرّض إلى بحث الأئمة الاثني عشر في بعض كتبه لم يُشر إليه، وإنّما ذكر دليلاً آخر، وعبر عنه بأنّه من قويّ ما يُعتمد عليه، وهو أنّه قد ثبت وجوب عصمة الإمام، وجوب ثبوت الإمامة في كلّ عصر، وإذا لاحظنا شرط العصمة، نجده غير متوفّر إلا في الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، وهذا يدلّ على إمامتهم. وهناك تفاصيل أخرى في الدليل تراجع في محلّها^١. إنّ عدم تعرّض الشريف المرتضى إلى هذا الدليل في هذه الرسالة قد يثير بعض الشكوك حول نسبة الرسالة إليه.

و على أيّ حال، فالرسالة قديمة؛ فإنّها من مصادر الطبرسي كما تقدّم، كما أنّها من تأليف أحد تلامذة الشيخ المفيد، حيث تقدّم وجود روايتين في الرسالة ينقلها المؤلف عن الشيخ المفيد مباشرة، وهذا الأمر يعطي قيمة خاصّة للرسالة؛ فإنّها إذا لم تكن للشريف المرتضى، فهي لبعض معاصريه من تلامذة الشيخ المفيد.

و الجدير بالذكر أنّ المحقّق الكراجكي (ت ١٤٤٩ هـ) - وهو من تلامذة الشيخ المفيد - قد ألّف رسالة أخرى حول نفس الموضوع، سمّاها «الاستبصار في النص على الأئمة الأطهار عليهم السلام»، واستدلّ فيها على إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام بالنصوص المروية من طرق الخاصّة والعامة.

مخطوطة الرسالة

لقد تمّ العثور على مخطوطة واحدة لهذه الرسالة، وهي:
مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٧٥٣٩؛ تقع في الصفحات (١٠ - ١٦) من المجموعة.

[مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني

عَشَرَ عليهم السلام بالإمامة دون سائر أهل البيت]^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قَالَ سَيِّدُنَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَأَلْتُ - أَدَامَ اللَّهُ تَعَالَى جِرَاسَتَكَ -: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَئِمَّةَ اثْنَا عَشَرَ؟ وَلِمَ اخْتَصَصْتُمْ أَنْتُمْ بِهَا^٢ دُونَ أَهْلِ الْبَيْتِ كُلِّهِمْ؟ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «إِنِّي مُخَلِّفٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ؛ كِتَابَ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي؛ حَبْلَيْنِ مَمْدُودَيْنِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ، مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا»^٣، فَمَا وَجْهَ اخْتِصَاصِكُمْ بِهَذَا الْعَدَدِ^٤ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ؟

١. تُطْبِعُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ، وَ عَلَى نَسْخَةٍ وَاحِدَةٍ.

٢. كَذَا، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: «وَلِمَ خَصَّصْتُمُوهُمْ بِهَا».

٣. الطَّرِيقَ وَالْأَسَانِيدَ إِلَى مَضْمُونِ الْحَدِيثِ كَثِيرَةٌ بِحَيْثُ بُلِغَتْ إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ؛ فَرَاجِعُ: الْأُمَمَالِي لِلصَّدُوقِ، ص ٦١٦، الْمَجْلِسُ ٧٦، ح ٣؛ عِيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، ج ١، ص ٢٠٨، ح ١؛ مَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٩٠، ح ٥؛ دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، ج ١، ص ٢٨؛ تَحْفُ الْعُقُولِ، ص ٤٢٦؛ كِفَايَةُ الْأَثَرِ، ص ٢٦٥؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٣، ص ١٤ و ١٧؛ وَج ٤، ص ٣٧١؛ سَنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ٢، ص ٤٣٢؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، ج ٣، ص ١٤٨؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٧، ص ٣٠؛ وَج ١٠، ص ١١٤؛ خُصَائِصُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلنَّسَائِيِّ، ص ٩٣؛ مُسْنَدُ أَبِي يَعْلَى، ج ٢، ص ٢٩٧، ح ١٠٢١؛ وَص ٣٠٣، ح ١٠٢٧.

٤. أَيْ فَمَا وَجْهَ جَعْلِكُمْ عِدَدَ الْأَئِمَّةِ خَاصًّا بِهَذَا الْعَدَدِ. وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ: «فَمَا وَجْهَ اخْتِصَاصِكُمْ الْأَئِمَّةَ بِهَذَا الْعَدَدِ».

و الجواب عن ذلك: أن الذي نَعَلِمَ به «أن هذا العَدَدَ المخصوصَ المُعَبَّرَ عن^١ جماعة أهل البيت عليهم السلام هم الأئمة دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ» طُرُقٌ كثيرة؛ أَحَدُهَا الاعتبارُ، والثانية النص من الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ أَوْ نَقَصَ. و أنا أَذْكُرُكَ هَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ وَ أَقْصِرُ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّ إِبْطَاتِ جَمِيعِ ذَلِكَ يَطُولُ وَ يَخْرُجُ عَنِ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ.

فأما طريقة الاعتبار فهو ما ظَهَرَ مِنْ عِتْبَارِ الَّذِينَ عَيْنَاهُمْ وَ مِيزَانُهُمْ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي تَفَرَّقُ^٢ فِيهَا النَّاسُ وَ اجْتَمَعَ سَائِرُهَا فِيهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. فَمِنْ ذَلِكَ مَا ظَهَرَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ عِلْمِ الدِّينِ مِمَّا بَهَّرَ ذَوِي الْعُقُولِ وَ الْأَذْهَانَ، حَتَّى افْتَقَرَ إِلَيْهِ كَافَّةُ أَهْلِ عَصْرِهِ مِنْ رُئِيسٍ وَ تَابِعٍ لِرُئِيسٍ، وَ فَرَعَ إِلَيْهِ الْفُقَهَاءُ فِي عِلْمِ الْأَحْكَامِ وَ الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ، وَ أَخَذَ الْمُتَكَلِّمُونَ أدْلَةَ التَّوْحِيدِ مِنْ مَعْنَى أَفْظَاظِهِ وَ كَلَامِهِ، وَ حَفِظَ طَالِبُو تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مَا أَرَادُوهُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ جِهَتِهِ، وَ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ [أُصُولَ الْإِعْرَابِ] وَ نَقَلُوا عَنْهُ مَعَانِي^٣ اللُّغَاتِ، وَ قَالَ فِي الطَّبِّ مَا اسْتَفَادَ الْأَطْبَاءُ عَنْهُ فِيهِ، وَ اعْتَرَفُوا لَهُ بِخُصُوصِهِ بِعِلْمِهِ دُونَ مَنْ تَعَاطَاهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ، وَ ثَقَلَ الْأَدْبَاءُ عَنْهُ الْأَدَابَ، وَ خَرَجَ عَنْهُ [مِنْ] الْحِكْمِ فِي قَضَايَاهُ وَ كُتِبَ مَا أُرِيى وَ زَادَ عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ الْحُكَمَاءِ، وَ اسْتَشْهَدَ الشُّعْرَاءُ فِي نَظْمِهِمْ بِنَظْمِهِ وَ [فِي] ثَرَاهِمِ بِنَثْرِهِ الَّذِي زَادَ عَلَى كَافَّةِ الْفُصَحَاءِ، وَ خَبَّرَ عَنِ الْأُمُورِ الْمَاضِيَةِ وَ عَنِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ، وَ أَنْبَأَ عَمَّا يَكُونُ فِي مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ كَمَا شَوَّهَدَ وَ عُرِفَ مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلِي الْأَخْبَارِ.

١. في النسخة: «من».

٢. في النسخة: «تفرقت».

٣. في النسخة: «و نقل عنه معين» بدل «و نقلوا عنه معاني».

٤. الكلمة غير واضحة.

و نَقَلَ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ عَمَّنْ مَيَّزَنَاهُ وَعَيَّنَاهُ مِنْ عَتَرَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ الْعُلُومِ وَالْحِكْمَةِ وَالْآدَابِ، وَلَمْ يُخَالَفْ فِي^١ تَبْرِيْزِهِمْ وَتَقْدِيمِهِمْ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ أَحَدٌ مِّمَّنْ خَالَطَ الْعُلَمَاءَ.

أَلَا تَرَى إِلَى مَا ظَهَرَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمَّا تَمَكَّنَ مِنَ الْإِظْهَارِ وَزَالَتْ عَنْهُ التَّقِيَّةُ الَّتِي كَانَتْ عَلَى أَبِيهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؟ فَأَجَابَ عَنْ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَقَالَ فِي الْفُتْيَا وَالْأَحْكَامِ مَا سُمِّيَ لِأَجْلِهِ «بَاقِرُ الْعِلْمِ»، وَسَلَّمْ لَهُ اسْتِحْقَاقَ هَذَا الْاسْمِ جَمِيعُ الْأَنَامِ، وَرَوَى النَّاسُ عَنْهُ عُلُومَ الْكَلَامِ وَتَفْسِيرَ الْقُرْآنِ.

و كَذَلِكَ ظَهَرَ مِنَ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى رَوَى عَنْهُ مِنْ مَشْهُورِي أَهْلِ الْعِلْمِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ إِنْسَانٍ، وَصُنِّفَ مِنْ جَوَابَاتِهِ فِي الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِمِائَةِ كُتِّبَ مَعْرُوفَةٌ بِكُتُبِ «الْأُصُولِ» رَوَاهَا السَّائِلُونَ لَهُ وَلَأَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ وَلابْنِهِ مُوسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ بَعْدِهِ، وَلَمْ يَبْقَ فَرٌّ مِنْ فُنُونِ الْعِلْمِ إِلَّا رُؤِيَ عَنْهُ فِيهِ أَبْوَابٌ.

و كَذَلِكَ كَانَتْ حَالُ ابْنِهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَعْدِهِ فِي إِظْهَارِ الْعُلُومِ، إِلَى أَنْ حَبَسَهُ سُلْطَانُ زَمَانِهِ وَمَنَعَهُ مِنَ الْقَوْلِ فِي الْفُتْيَا.

و مَا انْتَشَرَ عَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ ذَلِكَ وَعَنْ ابْنِهِ^٢ أَبِي جَعْفَرٍ [عَلَيْهِ السَّلَامُ] مَا شَهَرَتْهُ تُغْنِي عَنْ الشَّرْحِ لَهُ وَالتَّفْصِيلِ، مَتَى رَجَعَ الْإِنْسَانُ إِلَى كُتُبِ الْأَثَارِ وَجَدَهُ هُنَاكَ. وَكَذَلِكَ كَانَتْ سَبِيلُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ وَابْنِ مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي ظَهَرَ عَنْهُمَا أَقَلُّ مِمَّا ظَهَرَ عَنْ آبَائِهِمَا؛ لِأَنَّ تَقِيَّتَهُمَا

١. في النسخة: «فيه».

٢. في النسخة: «أبيه»، وهو سهو.

كَانَتْ أَشَدَّ، وَكَانَا مَحْبُوسَيْنِ فِي عَسْكَرِ السُّلْطَانِ، وَمَمْنُوعَيْنِ مِنْ انْبِسَاطٍ فِي الْفُتْيَا، وَلَمْ يَلْقَهُمَا كُلُّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا عَنْهُ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِهِ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَالسَّبَبُ فِيهِ مَا كَانَ يَخَافُهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ يَزِيدَ وَمَنْ قَامَ بَعْدَهُ مِنْ بَنِي مَرْوَانَ.

فَأَمَّا الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَقَدْ رَوَتْ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ عَنْهُمَا جُمْلَةً مِنَ الْعِلْمِ عَلَى حَسَبِ تَمَكُّنِهِمَا مِنَ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اشْتَغَلَ بَعْدَ أَبِيهِ بِمُعَاوِيَةَ وَمَسِيرِهِ إِلَيْهِ ثُمَّ بِمُهَاذَنَتِهِ، فَانْقَطَعَ النَّاسُ عَنْهُ خَوْفًا مِنْ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَتْ شِيعَتُهُ قَرِيبِي الْعَهْدِ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفِيهِمْ مَنْ قَدْ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَهُمْ أَغْنَاءُ بِمَا سَمِعُوهُ - مِمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ - مِنْهُمَا؛ فَقُلَّ الرَّاوي عَنْهُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

ثُمَّ قَامَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَعْدِهِ، فَمَا طَالَ بِهِ الزَّمَانُ حَتَّى اسْتُشْهِدَ، وَصَعَبَ الزَّمَانُ بَعْدَهُ عَلَى ابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَلَمَّا زَالَ أَكْثَرُ الْخَوْفِ وَتَمَكَّنَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مِنَ الْجُلُوسِ لِلنَّاسِ نَشَرَ مِنَ الْعُلُومِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَإِذَا ثَبَتَ عِلْمُ مَنْ عَدَدْنَاهُ مِنَ الْأَثَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ [وَأَيِّنُونَهُمْ مِنْ سَائِرِ الْأَنَامِ، وَلَمْ يَتِمَكَّنْ أَحَدٌ أَنْ يَدْعِيَ أَخْذَهُمْ هَذِهِ الْعُلُومَ عَنْ رِجَالِ الْعَامَّةِ، وَلَا فَزِعُوا فِيهِ إِلَى رُؤَسَائِهِمْ، وَلَا تَلَقَّوهُ مِنْ رُؤَاتِهِمْ وَفَقَهائِهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا رُوِيَ عَنْهُمْ يُخَالِفُ مَا عَلَيْهِ الْعَامَّةُ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَرِ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَخْتَلِفُ إِلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ فِي تَعْلُمِ شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا ادَّعَى ذَلِكَ مُدَّعٍ مِنْ أَعْدَائِهِمْ وَلَا أَوْلِيائِهِمْ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْعُلُومُ بِأَسْرِهِا قَدْ ظَهَرَتْ

عنهم مع غنائهم عن سائر الناس و نقصان الكل عن رتبتهيم فيما تلقوه^١ منها و زيادتهم على الكافة في معانيها.

ثبت أنهم إنما أخذوها عن النبي صلى الله عليه وآله و أنه أفردهم بها ليدل على إمامتهم و فرض طاعتهم، و أنهم أحق بالتقدم على سائر الناس؛ لفقير الكل فيما يحتاجون إليه و غناهم عن سائر الخلق، و كونهم مقررًا لأئمة^٢ في الدين و ملجأ لهم في الأحكام. و جروا في ذلك مجرى النبي صلى الله عليه وآله في تخصيص الله تعالى له بإعلامه بما في كتبه الأول و ما فني من الأمم السالفة، من غير أن يلقي أحداً من أهل الكتاب، أو يقرأ كتاباً فيما مضى من الزمان، و جعل ذلك دالاً على نبوته و علماً على إبانته^٣ من كافة أهل بيته و أقرابه.

و قد ثبت أيضاً أن من تقدم في العلم و الفضل أولى بالإمامة من المفضول؛ بحكم الله سبحانه في القرآن المبين بذلك، حيث يقول: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ؟﴾^٤، و قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^٥ فنفي الاستواء بين العالم و من هو دونه في العلم، فضلاً [عن] أن يكون المفضول فيه يزيد على الفاضل في رتبة الدين.

و قال الله تعالى: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^٦، ثم أبان عن الأتقى فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^٧؛ فدل على أن أعلم الأمة أتقاه [و] أكرمها عنده.

٢. في النسخة: «لذاته».

١. في النسخة: «يلقوه».

٤. يونس (١٠): ٣٥.

٣. في النسخة: «أمانته».

٦. الحجرات (٤٩): ١٣.

٥. الزمر (٣٩): ٩.

٧. فاطر (٣٥): ٢٨.

و قد فُطِرَت العقولُ على وجوبِ تقديمِ الفاضلِ و التعظيمِ له على المفضولِ و الاقتداء به دونه.

فدلَّت هذه الجملة على أن مَنْ ذَكَرناه مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عليهم السلام هُم الأئمةُ، دونَ مَنْ عَداهم مِمَّنْ لَمْ تَحْصُلْ له هذه الصفاتُ، و إن شَمِلَهُم الاسمُ و الانضيافُ إِلَى النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه و آلِهِ بالأهليَّةِ، حَسَبَ ما شَرَحناه.

و أما الطريفةُ الثانيةُ: فهو ما وَرَدَتْ به الأخبارُ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه و آلِهِ مِنْ طريقِ العامةِ و الخاصةِ لهذا العددِ المخصوصِ، و الأخبارُ إذا وَرَدَتْ به ^١ [و كَثُرَتْ مِنَ الْمُخَالَفِينَ] الطَّرِيقُ إِلَيْهِ ^٢ فهو ^٣ حَقٌّ لَا مَحَالَةَ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّ الْعَادَةَ قَدْ جَرَتْ بِأَنَّ الْمُخَالَفَ لِلشَّيْءِ تَدْعُوهُ الدَّوَاعِي إِلَى كَيْتَمَانٍ مَا قَرَأَهُ [سَمِعَهُ مِمَّا] أَبَانَ عَنْ صِحَّتِهِ، فَأَنْبَأَ عَنْ حَقِّهِ وَ صَدَقَ قَائِلُهُ؛ فَإِذَا رَأَيْنَاهُ نَاقِلًا لَهُ، عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ سَخَّرَهُ لَذَلِكَ؛ لِإِظْهَارِ الْحُجَّةِ وَ إِزَالَةِ الرِّيبِ فِي الشَّيْءِ الَّذِي نَقَلَهُ، وَ الْإِبَانَةِ عَنْ أَنَّهُ صَوَابٌ. فَمِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَاهَا الْمُخَالَفُونَ وَ تَفَرَّدُوا بِنَقْلِهَا: مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الذَّهَبِيُّ ^٤ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ^٥، عَنْ مُجَالِيدٍ ^٦، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَحَدْتُكُمْ نَبِيَّكُمْ كَمْ يَكُونُ بَعْدَهُ مِنَ الْخُلَفَاءِ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: نَعَمْ، وَ مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ قَبْلَكَ، وَ إِنَّكَ لَأَحَدْتُ الْقَوْمَ سِنًا؛ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَكُونُ بَعْدِي مِنَ الْخُلَفَاءِ عِدَّةٌ

١. في النسخة: «بها».

٢. في النسخة: «عليه».

٣. في النسخة: «فهى».

٤. هكذا في المصادر كلها، و في النسخة: «الزبير»، و الظاهر أنه من سهو النساخ.

٥. هكذا في المصادر كلها، و في النسخة: «يوسف».

٦. هكذا في المصادر كلها، و في النسخة: «مخالد».

نُقِبَاءِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»^١.

[و رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ مَوْلَى مُجَاشِعٍ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «لَنْ يَزَالَ [هذا] الدِّينُ قائِماً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ مِنْ قُرَيْشٍ، فَإِذَا مَضَوْا مَا جِئَتِ الْأَرْضُ بِأَهْلِهَا»^٢.

و رَوَى أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ خَيْثَمَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ سَعِيدِ الْهَمْدَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ: «يَكُونُ مِنْ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ». فقالوا: ثُمَّ يَكُونُ مَاذَا؟ فَقَالَ: «يَكُونُ الْهَرَجُ»^٣.

و رَوَى عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «لَا يَزَالُ أَهْلُ هَذَا الدِّينِ يُتَصَرَّوْنَ عَلَى مَنْ نَاوَاهُمْ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً»، فَجَعَلَ النَّاسُ يَقُومُونَ وَ يَقْعُدُونَ، فَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ لَمْ أَفْهَمْهَا، فَقُلْتُ لِأَبِي: أَيُّ شَيْءٍ يَقُولُ؟ فَقَالَ:

١. الغيبة للنعماني، ص ١٠٦، ح ٣٧؛ الاستنصار للكراچكي، ص ٢٣؛ الغيبة للطوسي، ص ١٣٣، ح ٩٧. و في عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٥٣، ح ٩ بإسناد آخر عن الشعبي عن عمه قيس بن عبد الله عن ابن مسعود. و في ينابيع المودة للقندوزي، ج ٢، ص ٣١٤، ح ٩٠٥ بإسناده عن الشعبي عن عمر بن قيس عن ابن مسعود.

٢. الغيبة للنعماني، ص ١٢٤، ح ٢١؛ الاستنصار للكراچكي، ص ٢٤؛ مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ١، ص ٢٥٠؛ مقتضب الآثار، ص ٤؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ٣٤، ح ٣٣٨٦١ (و في الأخير بالإسناد عن ابن النجار عن أنس).

٣. الخصال، ص ٤٧٢، ح ٢٦؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٥٥، ح ١٤؛ الغيبة للنعماني، ص ١٠٤، ح ٣١؛ و ص ١٢٢، ح ١٣؛ مقتضب الآثار، ص ٤؛ الغيبة للطوسي، ص ١٢٨، ح ٩٠؛ مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ١، ص ٢٥٠؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٩٢؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٠٩، ح ٤٢٨١؛ فتح الباري، ج ١٣، ص ١٨٤؛ صحيح ابن حبان، ج ١٥، ص ٤٣؛ المعجم الأوسط، ج ٩، ص ٢٣؛ المعجم الكبير، ج ٢، ص ٢٥٣.

«كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»^١.

و أخبارُ العامّةِ و ما أوردوه في هذا المعنى أكثر من أن تُحصى.
و أما ما انفرد أصحابنا بنقله، فمن ذلك: ما أخبرنا به الشيخُ المفيدُ أبو عبد الله
مُحمَّد بنُ مُحمَّد بنِ النُّعمانِ - رضي الله عنه - قال: أخبرني أبو القاسمِ جعفرُ بنُ
مُحمَّد بنِ قولويه، عن مُحمَّد بنِ يَعْقوبَ الكَلِيني، عن مُحمَّد بنِ يَحْيَى^٢، عن
مُحمَّد بنِ أَحْمَدَ، عن مُحمَّد بنِ الحُسَيْنِ، [عن مُحمَّد بنِ الحَسَنِ]، عن أَبِي سَعِيدِ
العُصْفَرِيِّ، عن عَمْرِو بنِ ثَابِتٍ، عن أَبِي الجارودِ، عن أَبِي جَعْفَرٍ مُحمَّد بنِ عَلِيِّ بنِ
الحُسَيْنِ، عن أبيه، عن جَدِّهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
و آلِهِ: «إِنِّي وَ اثْنِي عَشَرَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي - أَوْلَهُمْ عَلِيٌّ بنُ أَبِي طَالِبٍ - أَوْتَاذُ الْأَرْضِ
الَّتِي أَمْسَكَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِنَا أَنْ تَسِيخَ بِأَهْلِهَا، فَإِذَا ذَهَبَ الْإِثْنَا عَشَرَ مِنْ أَهْلِهَا سَاخَتْ
الْأَرْضُ بِأَهْلِهَا وَ لَمْ يُنْظَرُوا»^٣.

و بهذا الإسنادِ عن أَبِي سَعِيدٍ، رَفَعَهُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «مِنْ أَهْلِ بَيْتِي اثْنَا عَشَرَ نَقِيباً نَجِيباً، مُحَدَّثُونَ مُفَهِّمُونَ»^٤ أَخْرَجَهُمُ الْقَائِمُ
بِالْحَقِّ، يَمْلُؤُهَا عَدَلاً كَمَا مِلْنَتْ جَوَراً»^٥.

١. الخصال، ص ٤٧٠، ح ١٧؛ و ص ٤٧٢، ح ٢٣؛ الغيبة للنعماني، ص ١٠٥، ح ٣٣؛ الاستنصار
للكرجكي، ص ٢٥؛ الغيبة للطوسي، ص ١٢٩، ح ٩٢ و ٩٣؛ مناقب آل أبي طالب عليهم السلام،
ج ١، ص ٢٥٠.

٢. هكذا في المصادر. و في النسخة: «مُحمَّد بن الحسن»، و هو سهو.

٣. الكافي، ج ١، ص ٥٣٤، ح ١٧.

٤. في النسخة: «مفهومون»، و هو سهو.

٥. الأصول الستة عشر، ص ١٥ بإسناده عن عباد مرفوعاً عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف
يسير في اللفظ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ مِنَ الْأَيَّامِ الْجُمُعَةَ، وَ مِنَ الشُّهُورِ رَمَضَانَ، وَ مِنَ اللَّيَالِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَ اخْتَارَ مِنَ النَّاسِ الْأَنْبِيَاءَ، وَ اخْتَارَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُرْسَلِينَ، وَ اخْتَارَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ، وَ اخْتَارَ مِنِّي عَلِيّاً، وَ اخْتَارَ مِنْ عَلِيٍّ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ، وَ اخْتَارَ مِنَ الْحُسَيْنِ الْأَوْصِيَاءَ^١، وَ هُمْ تِسْعَةٌ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ جَمِيعاً؛ يَنْفُونَ عَنْ هَذَا الدِّينِ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ وَ انْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَ تَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، تَاسِعُهُمْ بَاطِنُهُمْ وَ ظَاهِرُهُمْ وَ هُوَ قَائِمُهُمْ»^٢.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ وَرْدَانٌ عَنْ سَلْمَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ وَ قَدْ أَجْلَسَ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَى فَخِذِهِ، وَ تَفَرَّسَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَنْتَ إِمَامٌ، ابْنُ إِمَامٍ، أَخُو إِمَامٍ، أَبُو أئِمَّةٍ تِسْعَةٍ، [تَاسِعُهُمْ] قَائِمُهُمْ أَفْضَلُهُمْ أَحْكَمُهُمْ^٣ أَعْلَمُهُمْ»^٤.
وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ سُؤَالُهُ^٥ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الْمَسَائِلِ، فَأَمَرَ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِجَابَتِهِ عَنْهَا، فَأَجَابَهُ، فَأَظْهَرَ الْخَضِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخُضْرَةِ الْجَمَاعَةِ الْإِقْرَارَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالنُّبُوَّةِ، وَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ، وَ لِلْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ التَّسْعَةِ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ ذَكَرَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ؛ ثُمَّ انْصَرَفَ

١. في النسخة: «علي بن الحسين».

٢. كمال الدين، ص ٢٨١، ح ٣٢؛ وسائل الشيعة، ج ٧، ص ٣٨١، ح ٩٦٣٦.

٣. في النسخة: «أجلهم».

٤. كتاب سليم بن قيس، ص ٤٦٠، ح ٧٧ مع اختلاف يسير في اللفظ.

٥. في النسخة: «وسؤال».

وَلَمْ يَعْرِفِ الْقَوْمُ مَنْ هُوَ؟ فَأَخْبَرَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ الْخَضِرُ.^١
وَالْحَدِيثُ مُدَوَّنٌ مشهورٌ فِي كُتُبِ أَصْحَابِنَا، وَلَهُ شَرْحٌ لَمْ أُورِدْهُ لِلِاخْتِصَارِ.
وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً حَدِيثُ اللُّوحِ الَّذِي أَهْبَطَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ، فِيهِ أَسْمَاءُ الْأُئِمَّةِ الْاِثْنَيْ عَشَرَ.^٢ وَهُوَ أَيْضاً مشهورٌ عِنْدَ الطَّائِفَةِ مَضْرُوبٌ
فِي حَيَاطِهَا.^٣

وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ لَا تُحْصَى، وَلَوْ قَصَدْتُ إِلَى إِثْبَاتِهَا لَطَالَ بِهَا الْمَقَالُ،
وَهَذَا كَافٍ فِي الْغَرَضِ [الَّذِي] تَحَرَّيْنَاهُ بِهَا.

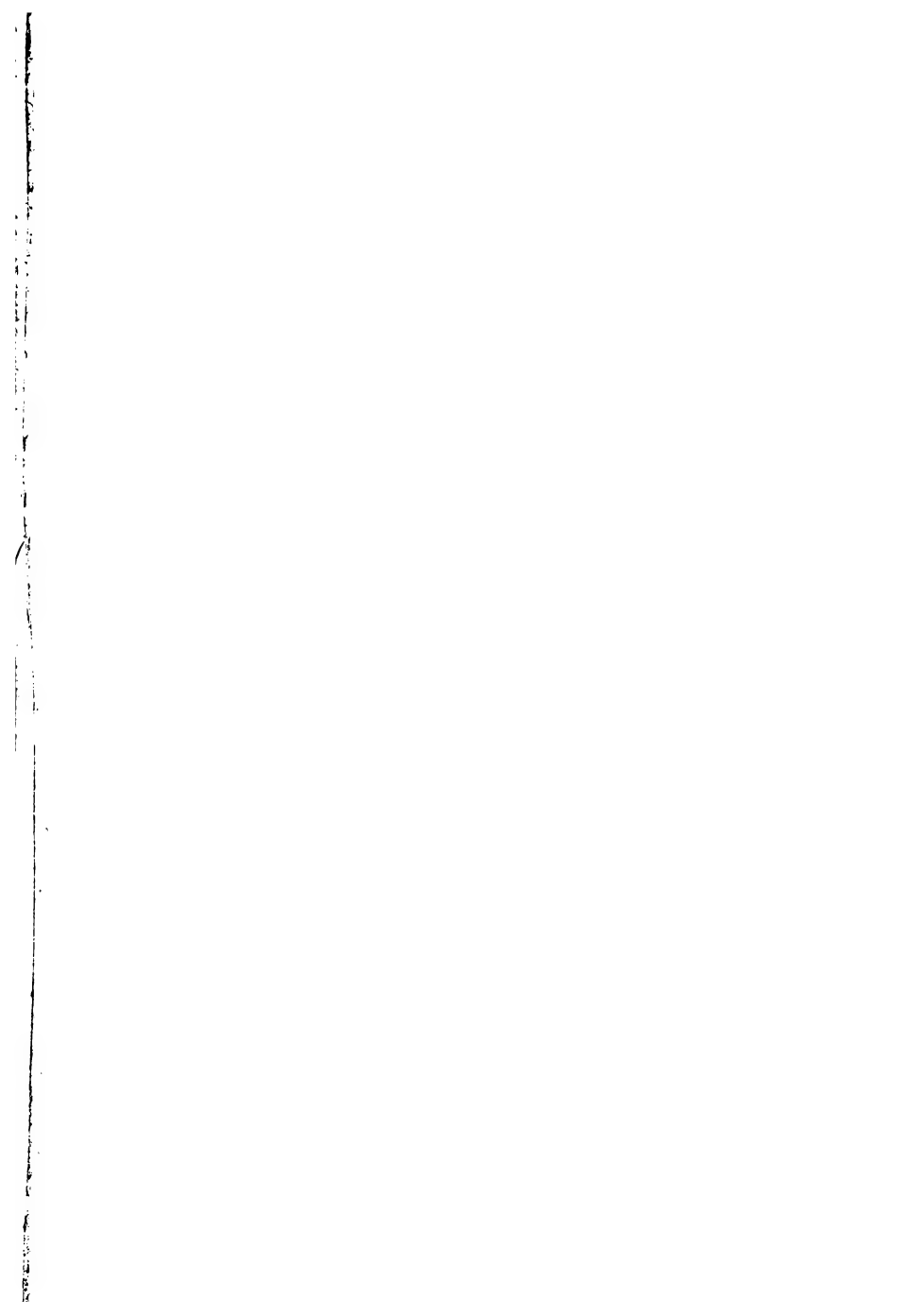
وَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي أوردته مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنِّي مُخَلَّفٌ
فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا؛ كِتَابَ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي»، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ
مِنْهُمْ [إِلَّا] مَنْ يُهْتَدَى [بِهِ]، وَمَنْ اجْتَمَعَ لَهُ الصِّفَاتُ الَّتِي يَسْتَحِقُّ بِهَا الْاِتِّبَاعَ وَيَكُونُ
الْمُتَمَسِّكُ بِهِ حِينَئِذٍ غَيْرَ ضَالٍّ بِهَدْيِهِ، وَهَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ إِلَّا فِي أَئِمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛
بِدَلَالَةِ مَا بَيَّنَّاهُ. وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ هُمُ الْمَعْنِيُّونَ بِذَلِكَ دُونَ مَنْ
سِوَاهُمْ، عَلَى مَا رَتَّبْنَاهُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ،
وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً كَثِيراً، آمِينَ.

١. راجع: الإمامة والتبصرة، ص ١٠٦، ح ٩٣؛ كمال الدين، ص ٣٨٥، ح ١؛ الاستنصار للكرجكي، ص ٣١؛ مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ١، ص ٢٤٦.
٢. راجع: الإمامة والتبصرة، ص ١٠٣، ح ٩٢؛ كمال الدين، ص ٣١٢، ح ٣؛ الإرشاد، ج ٢، ص ١٣٨؛ الروضة في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لابن شاذان، ص ٦٢، ح ٤٦.
٣. الحياط: الجُدران. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٨٠ (حوط).
٤. في النسخة: «طال بها المتعاص»، وفي حاشيتها: «كذا».

(٥٦)

مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام



مقدمة التحقيق

تعرض الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى مسألة تغسيل الإمام اللاحق للإمام السابق، وأنه هل هو الذي يتولّى تغسيله و الصلاة عليه دون غيره أو لا؟ فقام ببيان رأيه حول هذا الموضوع بصورة صريحة و احترافية، فقد كان في هذه الرسالة وفياً لمبانيه و آرائه الكلامية التي اختارها في كتبه المفصلة، و حاول تطبيقها هنا.

فهذه الرسالة إضافة إلى فائدتها في التعريف برأي الشريف المرتضى حول مسألة المتولّي لتغسيل الإمام، فإنّها على الرغم من اختصارها تعرّفنا على مجموعة مهمّة من آرائه و مبانيه الكلامية، إضافة إلى أنّها تبين لنا نوع العقلانية التي كانت حاکمة على فكره.

لقد رأى الشريف المرتضى أنّ دليل مسألة لزوم تغسيل الإمام اللاحق للسابق هو خبر واحد، و خبر الواحد ليس بحجّة، فإنّه لا يوجب علماً و لا يقيناً، و لهذا لا يمكن إثبات وجوب تغسيل الإمام اللاحق للسابق.

ثمّ على فرض تسليم صحّة الخبر الدالّ على ذلك، قام الشريف المرتضى بتقييده، من خلال حمله على الغالب و الأكثر بشرط القدرة و الإمكان، ففي أكثر الموارد كان الإمام اللاحق بقرب الإمام السابق، و كان قادراً على الوصول إليه بسهولة، فبطبيعة الحال يكون هو المتولّي للغسل، لكن إذا لم يمكن وصول الإمام اللاحق إلى مكان السابق بسبب بُعد المسافة بينهما، فالخبر لا يشمل هذه الحالة، و ذلك مثل حالة الإمام

الكاظم و الرضا عليهما السلام، فقد كان الكاظم عند شهادته في بغداد و الرضا في المدينة، أو حالة الإمام الرضا الذي استشهد في طوس، و ابنه الجواد في المدينة، فإنّه لا يمكن لمن كان في المدينة أن يغسل من هو في بغداد أو طوس، و ذلك بسبب بُعد المسافة، و عدم إمكان الوصول إليه في وقت قصير. إذن ليس الخبر الدالّ على تغسيل الإمام اللاحق للسابق شاملاً لمثل هذه الحالات الخارجة عن القدرة و الإمكان.

ثمّ نقل الشريف المرتضى عن بعض الإماميّة جواباً على ذلك، و هو أنّه يمكن أن ينقل الله تعالى الإمام عليه السلام إلى أماكن بعيدة في أسرع وقت، و بذلك يمكن أن ينتقل من المدينة إلى بغداد أو طوس في فترة قصيرة جداً.

و أجاب الشريف المرتضى: أنّه لا إشكال في ظهور المعجزات على يد غير الأنبياء. (و في هذه النقطة يشير الشريف المرتضى إلى مسألة خلافية بين المتكلمين، و هي هل يمكن أن تظهر المعجزات على يد غير الانبياء أو لا؟ حيث ذهب جمهور علماء الإماميّة^١ - و منهم الشريف المرتضى^٢ - إلى إمكان ذلك، فيما رفض معظم الفرق الأخرى - و منهم المعتزلة - إمكانه، و حصروا ظهور المعجزات بالأنبياء عليهم السلام^٣).

إذن لقد أجاب الشريف المرتضى على ما تقدّم من كلام بعض الإماميّة: أنّه لا إشكال في ظهور المعجزات على يد غير الأنبياء، و منهم الأئمة عليهم السلام، و لكنّ للمعجزة شرطاً، و هو أن لا تكون مستحيلة في حدّ ذاتها، فإنّ المعجزة لا تحقّق المستحيلات، و انتقال الإمام إلى مناطق بعيدة جداً في فترة قصيرة يعتبر أمراً مستحيلاً و غير مقدور؛ لأنّ انتقال الجسم من مكان إلى آخر يحتاج إلى زمان معيّن

١. أوائل المقالات، ص ٦٨؛ الذخيرة، ص ٣٣٢؛ المغني، ج ١٥ (النبؤات و المعجزات)، ص ٢١٨.

٢. الذخيرة، ص ٣٣٢.

٣. أوائل المقالات، ص ٦٩؛ الذخيرة، ص ٣٣٢.

و متناسب مع المسافة المقطوعة، و يستحيل أن يقطع الجسم المسافة البعيدة في فترة قصيرة جداً.

و لأجل الإجابة على هذا الإشكال - أي إشكال الاستحالة - الذي طرحه الشريف المرتضى، قام بطرح جوابين للدلالة على إمكان هذا الانتقال السريع إلى أماكن بعيدة، ثم ناقشهما، و هما:

أولاً: يمكن أن ينتقل الإمام عليه السلام كما ينتقل الطائر إلى أماكن بعيدة في فترة قصيرة.

و أجاب الشريف المرتضى على ذلك: إذا قصدتم أنّ الله تعالى يجعل للإمام جناحاً لينتقل كما ينتقل الطائر، فهو أمر ممكن و غير منكر في حدّ ذاته، لكن الطائر الثقيل لا يكون طيرانه في السرعة و الخفة مثل الطائر الصغير، و نحن نعلم أنّ الطائر الصغير لا يمكنه الطيران من المدينة إلى طوس في يوم واحد، فمن الأولى أن لا يتمكن الإنسان من ذلك و إن كان له جناح.

ثانياً: يمكن أن يقوم الله تعالى بإعدام الإمام في المدينة، ثمّ إيجاده في اللحظة التالية في بغداد أو طوس.

و أجاب الشريف المرتضى بأنّ هذا مستحيل؛ لأنّ عدم بعض الأجسام لا يكون إلّا بالضدّ الذي هو الفناء. (و هو في هذه النقطة يشير إلى مسألة كلاميّة أخرى، و هي أنّه كيف يمكن إعدام الأجسام و الجواهر؟ فكان رأيه أنّ هذا يكون من خلال إيجاد ضدها و هو الفناء فتتعدم؛ لأنّ الجواهر باقية، و الباقي لا يخرج من الوجود إلّا بضدّ ينافيه. و أيضاً أنّ الجوهر لا يحتاج إلى غيره فينتفي بانتفائه كما في العرض. إذن يجب متى انتفى الجوهر أن ينتفي من خلال إيجاد ضدّ ينفيه^١).

إذن لقد أجاب الشريف المرتضى على النقطة الثانية المتقدّمة بأنّ إعدام الإمام ثمّ

إيجاده يعتبر أمراً مستحيلاً؛ لأنَّ عدم بعض الأجسام لا يكون إلا بالصدِّ و هو الفناء. هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنَّ فناء بعض الجواهر فناءً لجميعها. (و هو هنا يشير إلى مسألة كلامية أخرى، و هي ما ذهب إليه بعض المتكلمين - و منهم الشريف المرتضى - من أنَّ الإعدام لا يجوز على جسم دون آخر، بل إذا أراد الله تعالى إعدام جسم فيجب أن يعدم جميع الأجسام^١)، فإذا أراد أن يعدم الإمام، فيجب أن يعدم جميع الأجسام معه، و هو أمر لا يقول به أحد.

و بعد ذلك تبرَّع الشريف المرتضى للإجابة على إشكال الاستحالة المتقدِّم بالقول: من الممكن أن يوجد الله تعالى رباحاً عواصف تحمل الإمام من المدينة إلى طوس بسرعة هائلة تزيد على سرعة الطائر الصغير.

إلاَّ أنه أجاب عليه أيضاً بجواب عام يصلح أن يكون جواباً لكلِّ مَنْ يذهب إلى ضرورة أن يغسل الإمام اللاحق الإمام السابق، و هو أنَّه على فرض صحَّة جميع ما تقدَّم من توجيهات أو بعضها، فيردُّ عليها كلّها أنَّه لو ذهب الإمام عليه السلام من المدينة إلى بغداد أو طوس، لراه الناس الحاضرون هناك؛ لأنَّه جسم، و الجسم لا بدَّ أن يُرى. (و هنا طرح مسألة كلامية أخرى، و هي حقيقة الإنسان، فهل هي هذا الجسم المُشاهد، أو أنَّها عبارة عن روحه المجردة؟ و قد ذهب الشريف المرتضى إلى القول بأنَّ حقيقة الإنسان هو هذا الجسم المُشاهد^٢).

إذن لو ذهب الإمام عليه السلام إلى بغداد أو طوس لشاهده الناس؛ لأنَّ حقيقة الإمام ككلِّ إنسان آخر عبارة عن هذا الجسم المُشاهد، و الجسم لا بدَّ أن يراه كلُّ صحيح العين، فكيف يمكن هذا مع أنَّه قد تُقل في كتب التاريخ أسماء الأشخاص الذين غسلوا الإمام الكاظم و الرضا عليهما السلام، فإنَّهم لم يكونوا الأئمة اللاحقين،

١. انظر: المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٤٤٤؛ الذخيرة، ص ١٤٥.

٢. الذخيرة، ص ١١٣ - ١١٤.

و هذا يقتضي أن يكون الأمر على ما اختاره الشريف المرتضى.
 والخلاصة: أنّ مسألة تغسيل الإمام اللاحق للسابق مروية بأخبار آحاد ليست
 حجة، و على فرض التسليم بها، فإنّ الانتقال إلى أماكن بعيدة في فترة قصيرة أمر
 مستحيل و غير ممكن في حدّ ذاته، و على فرض كونه ممكناً لكان الحاضرون في
 تلك الأماكن يشاهدون الأئمة المنتقلين من الأماكن البعيدة، و ينقلونه لنا، لكن لم
 يحصل شيء من ذلك، بل على العكس لقد نُقلت لنا أسماء أشخاص آخرين قاموا
 بتغسيل الأئمة عليهم السلام.
 إنّ قراءة هذه الرسالة على اختصارها أمر مُمتع، بسبب ما احتوت عليه من تطبيق
 لمختلف الآراء و المباني الكلامية.

نسبتها إلى المؤلف

لقد أشار الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى كتابه الذخيرة، كما نقل ابن شهر
 آشوب (ت ٥٨٨هـ) نصّاً منها و نسبها إلى الشريف المرتضى^١؛ و هذا يدلّ على صحّة
 نسبة الرسالة إليه.

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،
 ص ١٥٣.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٥٥؛ تقع في الصفحات (٥٨ - ٦٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٢. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٣٧٨ - ٣٨٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٨؛ تقع في الصفحات (١٩ - ٢٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٨٩ - ٣٩٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

و تكررت أيضاً في الصفحات (٢٨٥ - ٢٨٦) من نفس المجموعة.

٥. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٦١١؛ تقع في الصفحات (٨٢ - ٨٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».

(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٢٠ - ٢٣) من المجموعة.

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٥٧ - ١٥٨) من المجموعة، و تكررت أيضاً في الصفحات (٢١٢ - ٢١٣) من نفس المجموعة.

٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٤٧ - ٤٨) من المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٤٣٨/٩؛ تقع في الصفحات (١ - ٤) من المجموعة.

[مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة^١: مَنْ الْمُتَوَلَّى لَغُسْلِ الْإِمَامِ الْمَاضِي وَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ؟ وَ هَلْ ذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى تَوَلَّى الْإِمَامِ بَعْدَهُ لَهُ، أَمْ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ غَيْرُهُ؟

الجواب^٢: قَدْ رَوَتْ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ أَنَّ غُسْلَ الْإِمَامِ وَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ مَوْقُوفَانِ^٣ عَلَى الْإِمَامِ الَّذِي يَتَوَلَّى الْأَمْرَ بَعْدَهُ،^٤ وَ تَعَسَّفُوا لَهَا فِيمَا ظَاهِرُهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ. وَ هَذِهِ الرِّوَايَةُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَارِدَةٌ مِنْ طَرِيقِ الْآحَادِ، الَّتِي لَا تَوْجِبُ^٥ عِلْمًا، وَ لَا يَقْطَعُ بِمِثْلِهَا.

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ - إِذَا صَحَّتْ - أَنْ يُرَادَ بِهَا الْأَكْثَرُ الْأَغْلَبُ، وَ مَعَ الْإِمْكَانِ وَ الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّا قَدْ شَاهَدْنَا^٦ مَا جَرَى عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ

١. فِي «ب، م» + «أُخْرَى مِنْ إِنْشَائِهِ - بَرَّدَ اللَّهُ مَضْجَعَهُ - فِي». وَ فِي «د»: + «و مِنْ مَسَائِلِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَ فَوَائِدِهِ، وَ قَدْ سُئِلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». وَ فِي «ل»: + «مِنْ إِنْشَاءِ الْمُرْتَضَى - بَرَّدَ اللَّهُ مَضْجَعَهُ - فِي».

٢. فِي «ب، م»: + «قَالَ الْأَجَلُ الْمُرْتَضَى - نَوَّرَ اللَّهُ بَرَاهَنَهُ -». وَ فِي «ل»: + «قَالَ الْمُرْتَضَى - أَنَارَ اللَّهُ بَرَاهَنَهُ -».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَوْقُوفٌ». ٤. فِي الْمَطْبُوعِ: + «مِنْ».

٥. رَاجِعْ: الْكَافِي، ج ٢، ص ٢٨٥، ح ١٠٠٣؛ الْبَحَارُ، ج ٢٧، ص ٢٩٠، ح ٥.

٦. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا يَوْجِبُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَشَاهَدْنَا».

عليهما السلام تُوفِّي بِمَدِينَةِ السَّلَامِ وَالْإِمَامُ بَعْدَهُ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْمَدِينَةِ، وَ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى^١ عَلَيْهِ السَّلَامُ تُوفِّي بِطُوسَ وَ^٢ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْمَدِينَةِ. وَلَا يَتِمَكَّنُ^٣ أَنْ يَتَوَلَّى مَنْ بِالْمَدِينَةِ غُسْلَ مَنْ مَاتَ^٤ بِطُوسَ، أَوْ^٥ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ.

وَقَدْ تَعَسَّفَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فَقَالَ: غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَنْقُلَ اللَّهُ تَعَالَى الْإِمَامَ مِنَ الْمَكَانِ الشَّاسِعِ^٦ فِي أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ وَيَطْوِي لَهُ الْبَعِيدَ، فَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَقِلَ مَنْ بِالْمَدِينَةِ^٧ إِلَى مَدِينَةِ^٨ السَّلَامِ وَ طُوسَ فِي الْوَقْتِ.

وَالْجَوَابُ^٩ عَنْ هَذَا: أَنَا لَا نَمْنَعُ^{١٠} مِنْ إِظْهَارِ الْمُعْجَزَاتِ وَ خَرَقِ الْعَادَاتِ لِلْأُثْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، إِلَّا أَنْ خَرَقَ الْعَادَةَ إِنَّمَا هُوَ فِي إِيجَادِ الْمَقْدُورِ دُونَ الْمُسْتَحِيلِ؛ وَ الْجِسْمُ^{١١} لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُنْتَقِلًا إِلَى الْأَمَاكِينِ الْبَعِيدَةِ إِلَّا فِي أَزْمِنَةٍ مَخْصُوصَةٍ، فَأَمَّا أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى الْبَعِيدِ مِنْ غَيْرِ زَمَانٍ مُحَالٌ؛ وَ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَ بَغْدَادَ وَ^{١٢} طُوسَ

١. في المطبوع: + «الرضا».

٢. في المطبوع: «ولا يمكن».

٣. في «ب، ل، م»: «مَنْ» بدل «غسل مَنْ مات». وفي المطبوع: «يتوفى» بدل «مات».

٤. في «أ»: - «بطوس أو».

٥. في «ب، ل، م»: «الواسع». وفي «د»: «التاسع». و «الشاسع»: البعيد. راجع: كتاب العين، ج ١، ص ٢٤٢؛ لسان العرب، ج ٨، ص ١٨٠ (شسع).

٦. في «ب»: «بمدينة». وفي المطبوع: «المدينة» بدون الباء الجارة.

٧. في «ب، ل، م»: - «إلى مدينة».

٨. في «ب، د، م»: «الجواب» بدون واو العطف.

٩. في «ب، ل، م»: «لا نمنع».

١٠. في المطبوع: «و الشخص».

١١. في «ب، م»: «ببغداد أو» بدل «وبغداد و». وفي «ل»: «إلى بغداد أو» بدلها.

مِنَ الْمَسَافَةِ لَا يَقْطَعُهَا الْجِسْمُ إِلَّا فِي أَزْمَانٍ لَا يُمَكِّنُ مَعَهَا أَنْ يَتَوَلَّى مَنْ هُوَ بِالْمَدِينَةِ غُسْلَ مَنْ هُوَ بِبَغْدَادَ.

فإن قيل: ^١ألا انتقل كما ينتقل الطائر من البعيد في أقرب مدّة؟ قلنا: ما تُنكر ^٢اختلاف انتقال الأجسام بحسب الصّور والهيئات؛ فإن أردتم أن الإمام يجعل له جناح يطير به، فهو غير مُنكر، إلا أن الثقل الكبير من الأجسام لا يكون طيرائه في الخفة مثل الصغير الجسم؛ ولهذا لا يكون طيران الكراكي ^٣ - وما شاكلها في عظم الأجسام - كسرعة الطيور الخفاف. وإذا كان الطائر الخفيف الجسم إنما لم يقطع في يوم واحد من المدينة إلى طوس، فأجدر أن لا يتمكن من ذلك الإنسان إذا كان له جناح.

ولا يمكن أن يقال: ^٥إن الله تعالى يُعِدُّ الإمام من هناك، ويوجدّه في الحال الثانية ^٦ها هنا.

لأن هذا أيضاً ^٧مستحيل من وجه آخر؛ لأنّ عدم بعض الأجسام لا يكون إلا بالضدّ الذي هو «الفناء»، وفناء بعض الجواهر فناء لجميعها، فليس ^٨يمكن أن

١. في «ب، ل، م»: «فإذا». وفي «د»: «وإذا».

٢. في غير «د، م» والمطبوع: «ما يُنكر».

٣. «الكراكي» جمع «كركي»، وهو طائر كبير أغبر اللون، طويل العنق والرجلين، أتر الذنب، قليل اللحم، يأوي إلى الماء أحياناً. ويقال له بالفارسية: «مُرغ كلنگ». راجع: كتاب الماء، ج ٣، ص ١١٠٨ (كرك)؛ الإفصاح، ج ٢، ص ٨٩٢ (كركي).

٤. في «أ» والمطبوع: «فإذا».

٥. في «ب، ل، م»: «أن يقول». وفي «د»: «أن تقولوا».

٦. في «ب، د، ل»: «الثابتة».

٧. في المطبوع: - أيضاً.

٨. في «أ، د» والمطبوع: «وليس».

يَعْنِي جَوْهَرٌ مَعَ بَقَاءِ جَوَاهِرٍ^١ أُخْرَى؛ عَلَى مَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِنَا، لَا سِيَّمًا فِي الْكِتَابِ^٢ الْمَعْرُوفِ بِ«الذَّخِيرَةِ»^٣.

إِلَّا أَنَّهُ يُمَكِّنُ مَنْ ذَهَبَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى مَا حَكَيْنَاهُ أَنْ يَقُولَ نُصْرَةً لَطَرِيقَتِهِ: مَا الَّذِي يَمْنَعُ مَنْ أَنْ يَنْقُلَ^٤ اللَّهُ تَعَالَى الْإِمَامَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى طُوسَ بِالرِّيحِ الْعَوَاصِفِ الَّتِي لَا نِهَايَةَ لِمَا يَقْدِرُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنْ فِعْلِ الْإِعْتِمَادَاتِ^٥ فِيهَا؟ وَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ^٦ فِي هَذِهِ^٧ الرِّيحِ الَّتِي تَنْقُلُهُ مَا يَزِيدُ مَعَهُ عَلَى سُرْعَةِ الطَّائِرِ الْخَفِيفِ الْمُسْرِعِ، فَيَتَنَقَّلَ فِي أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ؟

وَالَّذِي يُبْطِلُ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ - لَوْ صَحَّتْ أَوْ صَحَّ بَعْضُهَا -: أَنَا قَدْ^٨ عَلِمْنَا أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ^٩ انْتَقَلَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى بَغْدَادَ أَوْ طُوسَ لُغُسِّلَ الْمُتَوَفَّى وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، لَشَوْهَدَ فِي مَوْضِعِ الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ جِسْمٌ، وَالْجِسْمُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَرَاهُ كُلُّ صَحِيحِ الْعَيْنِ^{١٠}.

١. فِي «ب»: «دُونَ» بَدَلَ «مَعَ بَقَاءِ جَوَاهِرِ». وَفِي «ل، م»: - «مَعَ بَقَاءِ جَوَاهِرِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «جَوْهَرٌ» بَدَلَ «جَوَاهِرِ».

٢. فِي غَيْرِ «ب، د، ل، م»: «كِتَابِي».

٣. رَاجِعُ: الذَّخِيرَةُ، ص ١٤٥.

٤. فِي «أ»: «أَنْ يَتَنَقَّلَ». وَفِي «ب، ل، م»: «أَنْ يَحْمَلَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ فَعَلَهَا وَإِنْ» بَدَلَ «مَنْ فَعَلَ الْإِعْتِمَادَاتِ».

٦. فِي «ب، م» وَالْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَقُولَ». وَفِي «د»: «أَنْ نَقُولَ». وَفِي «ل»: «أَنْ يَقُولَ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِنَسْخَةِ مَكْتَبَةِ الْإِمَامِ الْحَكِيمِ الْعَامَّةِ.

٧. فِي «أ»: «يَدُهُ». وَفِي «ب، ل، م»: «هَذَا».

٨. فِي «ب، ل، م»: - «قَدْ».

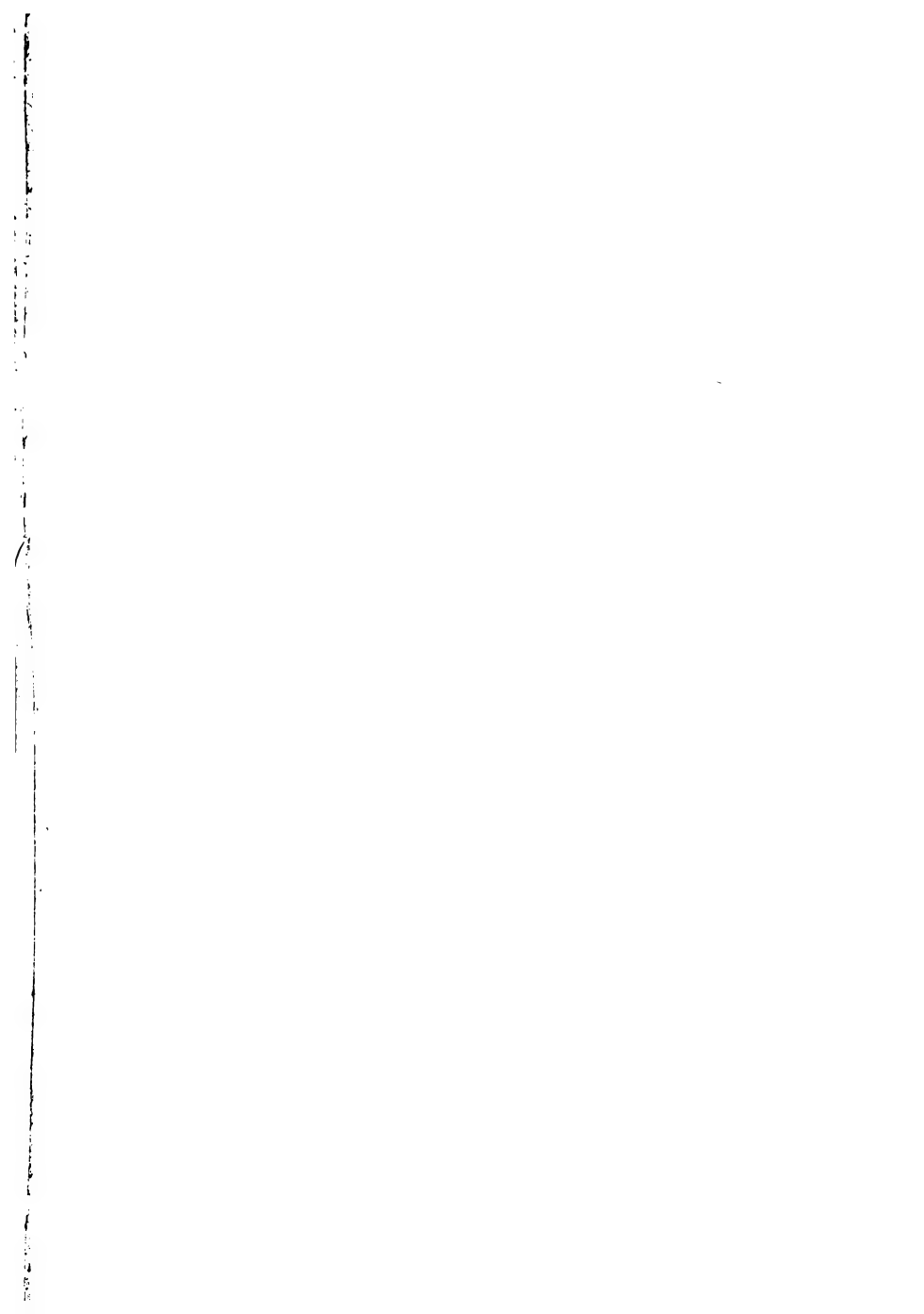
٩. فِي «ب، ل، م»: «إِذَا».

١٠. فِي حَاشِيَةِ بَعْضِ النُّسخِ: «أَمَّا وَجُوبُ ظُهُورِهِ عَلَى الْحَاضِرِينَ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ؛ إِذْ يَجُوزُ مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَمْنَعَ أَبْصَارَهُمْ وَشِعَاعَهَا عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ، أَوْ صَرَفَ قُلُوبَهُمْ عَنِ التَّأَمُّلِ فِيهِ وَ

و لو شوهِد^١ لَعِلِمَ^٢ و عُرِفَ^٣ حاله و نُقِلَ خبره و لم يَخَفْ على الحاضرين؛
و كَيْفَ^٤ يجوز ذلك و قد نُقِلَ في التواريخ مَنْ تَوَلَّى غُسْلَ هَذَيْنِ الإمامَيْنِ عليهما
السلام و الصلاة عليهما و سُمِّيَ و عُنِيَ^٥؟ و هذا يَقْتَضِي أَنْ الأَمْرَ على ما اخْتَرْنَاهُ^٦.

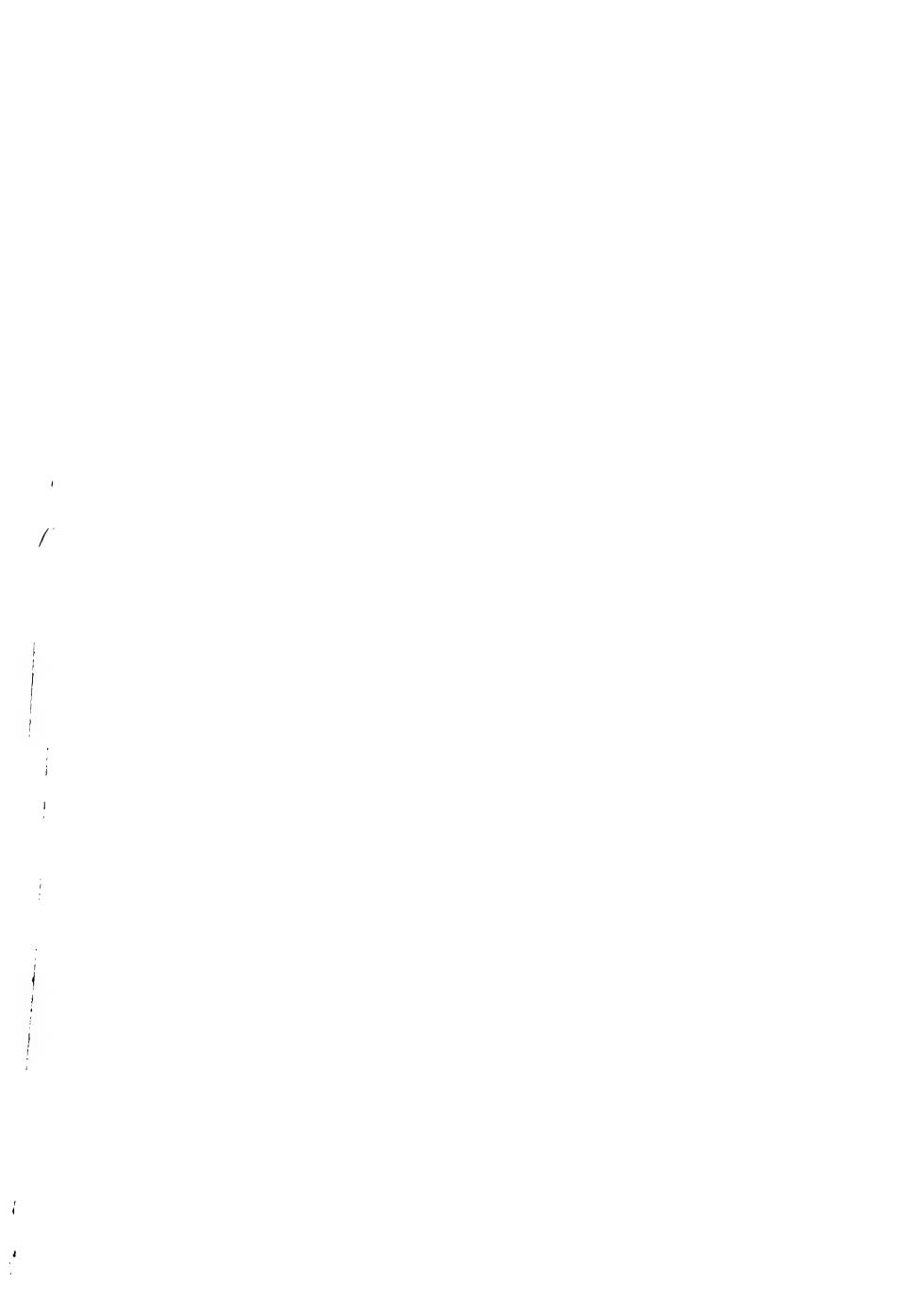
﴿ النظر إليه، وإن كانوا يرونه و هم لا يعرفونه، كما نقوله في صاحب الزمان عليه السلام و شهوده
المواسم.... حيدر علي.﴾

١. في «ب، د، ل، م» و المطبوع: «شهد».
٢. في «د» و المطبوع: «لهم». و في المطبوع: «+ العلم».
٣. في «ب، د، ل، م» - «و عرف».
٤. في «أ» و المطبوع: «فكيف».
٥. في «أ، د»: «+ عليه».
٦. في «ب، ل، م»: «أخبرناه ممّا قَلَعْنَاهُ» بدل «اخترناه». و في «د»: «+ ممّا قَدَمْنَا ذكره».



(٥٧)

مسألة في علم الوصي
بساعة وفاته و عدمه



مقدمة التحقيق

تتعرّض الأفكار والمفاهيم عادة إلى طروء تغيّرات و تطوّرات مختلفة، مثل توسعة أو تضيق المفاهيم، و ذلك من خلال رفع قيود عنها أو اضافتها إليها، كما يمكن أن تولّد بعض المفاهيم أو تزول بمرور الزمن و يعود ذلك إلى أسباب مختلفة؛ منها: اكتشاف نظريّات و حقائق جديدة ممّا يؤدّي إلى تعميق النظرة إلى مفهوم من المفاهيم؛ و منها: اختلاط العلوم ممّا يؤدّي إلى تأثير بعضها على بعض، فيؤدّي هذا التأثير إلى تغيير بعض المفاهيم؛ و غير ذلك من الأسباب.

و من أمثلة هذه التغيّرات في المفاهيم التغيّر الذي طرأ على مفهوم «علم الغيب» عند الإماميّة. فقد كانت الرؤية العامّة عند المتقدّمين من متكلّمي الإماميّة هي إنكار نسبة علم الغيب إلى الأئمّة عليهم السلام، و اعتبار ذلك نوعاً من الكفر^١؛ و يرجع ذلك إلى أنّهم عرّفوا مفهوم «علم الغيب» بأنّه علم ذاتيّ غير مُستفاد، أي أنّه مقتضى ذات العالم، فهو لم يستفده و لم يأخذه من موجود غيره، أو من آلة، أو غير ذلك.

و من الواضح أنّ هذا النوع من العلم لا يتناسب إلّا مع علم الله تعالى الذي يعلم الأشياء بذاته؛ و أمّا الإمام عليه السلام فهو غير مستقلّ في علومه، و إنّما يأخذها من الإمام الذي قبله، أو من رسول الله صلى الله عليه و آله، أو غير ذلك من مصادر علوم الأئمّة عليهم السلام؛ و لذلك عندما تحدّث أمير المؤمنين عليه السلام في بعض

كلامه عن بعض الأحداث المستقبلية، و قال له أحد الحاضرين: إنّه عليه السلام قد أعطى علم الغيب؛ نجد الإمام يضحك من هذا الكلام، و يرفض أن يكون ذلك من علم الغيب، و إنّما هو تعلّم من ذي علم^١.

و قد صرّح المتقدّمون من متكلمي الإمامية - كما تقدّم - بهذه الرؤية، أي رفض نسبة علم الغيب إلى الأئمة عليهم السلام، و اعتبار ذلك نوعاً من الكفر. فقد رفض ابن قتيبة (ت قبل ٣١٧هـ) نسبة علم الغيب إلى الأئمة عليهم السلام، و قال: «و من ينحل للأئمة عليهم السلام علم الغيب، فهذا كفر بالله، و خروج عن الإسلام عندنا»^٢. و قال: «... و الإمام عليه السلام أيضاً لم يقف على كلّ هذه التخاليط التي رويت؛ لأنّه لا يعلم الغيب»^٣.

و قال أيضاً: «فيقال لصاحب الكتاب: لقد أكثرت في ذكر علم الغيب، و الغيب لا يعلمه إلّا الله، و ما ادّعاه لبشر إلّا مُشرك كافر»^٤. و قد أيّده الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) في خلال ردّه على أحد المخالفين الذي نسب في تفسيره إلى الإمامية أنّهم يقولون: «إنّ الأئمة عليهم السلام يعلمون الغيب»؛ فقال في ردّه:

و أقول: إنّ هذا القول ظلم منه لهؤلاء القوم؛ فإنّا لا نعلم أحداً منهم - بل أحداً من أهل الإسلام - يصف أحداً من الناس بعلم الغيب. و من وصف مخلوقاً بذلك فقد فارق الدين. و الشيعة الإمامية بُرّأ من هذا القول؛ فمن نسبهم إلى ذلك، فالله فيما بينه و بينهم^٥.

١. راجع: نهج البلاغة، ج ٢، ص ١٠.

٢. نقض كتاب الإشهاد (في ضمن كتاب كمال الدين للشيخ الصدوق)، ص ١٠٦.

٣. المصدر، ص ١١٠.

٤. المصدر، ص ١١٦.

٥. مجمع البيان، ج ٣، ص ٤٤٧.

كما بيّن الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) رؤية الإمامية لمفهوم «علم الغيب»، و أنّه علم استقلاليّ غير مُستفاد من الغير، حيث قال:

فأما إطلاق القول عليهم [أي الأئمة عليهم السلام] بأنّهم يعلمون الغيب، فهو منكر بين الفساد؛ لأنّ الوصف بذلك إنّما يستحقّه مَنْ علِمَ الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد.^١

و قال ابن ميثم (كان حيّاً سنة ٦٨٧):

المراد بعلم الغيب هو العلم الذي لا يكون مستفاداً عن سبب يفيد، و ذلك إنّما يصدق في حقّ الله تعالى؛ إذ كلّ علم لذي علم عداه فهو مستفاد من جوده، إمّا بواسطة أو بغير واسطة؛ فلا يكون علم غيب وإن كان اطلاعاً على أمر غيبي.^٢ و قد أيّد الطبرسي هذا التعريف، حيث قال في موضع آخر من تفسيره:

ولا نعلم أحداً منهم [أي الإمامية] استجاز الوصف بعلم الغيب لأحد من الخلق، فإنّما يستحقّ الوصف بذلك مَنْ يعلم جميع المعلومات لا بعلم مستفاد.^٣

إذن كان تعريفهم لعلم الغيب يحتوي على هذه النقطة، و هي أنّه علم غير مستفاد؛ أمّا لو علِم شخص بالغيب بعلم مستفاد - مثل أن يأخذه من رسول الله صلى الله عليه وآله الذي أخذه هو بدوره من الله تعالى - فلا إشكال في ذلك. و قد صرح ابن قبة بوجود علم الغيب المستفاد عند الأئمة عليهم السلام، فقال: «... فعلمنا أنّ أسلافنا لم يعلموا الغيب، و أنّ الأئمة عليهم السلام أعلموهم ذلك بخبر الرسول صلى الله عليه وآله».^٤

١. أوائل المقالات، ص ٦٧.

٢. شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٨٤.

٣. مجمع البيان، ج ٥، ص ٣٥٢.

٤. كمال الدين، ص ١١٣.

إذن لا تصح نسبة علم الغيب إلى الأئمة عليهم السلام بصورة مطلقة - كما صرح بذلك الشيخ المفيد - فإنه ينصرف إلى العلم الاستقلالي غير المستفاد؛ وأما تقييد تلك النسبة بأنه مستفاد من رسول الله صلى الله عليه وآله فلا مانع منه. وأما العلم غير المستفاد، فهو من مختصات الله تعالى، ولا يشاركه أحد فيه، وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام عند وصفه لعلمه تعالى: «العالم بلا اكتساب، ولا ازدياد، ولا علم مستفاد».^١

و الجدير بالذكر أنه وفقاً لهذه الرؤية حول مفهوم «علم الغيب»، إذا تمكّن الإنسان من معرفة ما في الأرحام من ذكر أو أنثى مثلاً من خلال الأجهزة المتطورة، فإنّ هذا لا يعتبر علم غيب؛ لأنه علم مستفاد من الآلات والأجهزة، وهو لا يُعدّ علم غيب عند المتقدمين من الإمامية.

و بعد ذلك تمّ إدخال تغيير على المفهوم، وأخذ الإمامية يطلقون «علم الغيب» على الأئمة عليهم السلام، وذلك من خلال إضافة قيد: «بالغير»، أو التعبير عن علم الأئمة عليهم السلام بأنه علم تبعي قائم بالله تعالى^٢؛ فصار مفهوم «علم الغيب» غير خاصّ بالعلم الذاتيّ الاستقلاليّ، بل أعمّ منه ومن العلم المستفاد من الغير. ولعلّ ذلك كان ناشئاً من تأثيرات اختلاط علم الكلام بالفلسفة، فقد أطلق الفلاسفة بعض المفاهيم المختصة بالله تعالى على الممكنات، مثل مفهوم «واجب الوجود»؛ فإنّهم أطلقوه على الممكن الموجود، لكنهم قيّدوه بأنه «واجب الوجود بالغير».

و على أيّ حال، أمّا الشريف المرتضى فهو لم يخرج عن الرؤية العامة لمتقدمي الإمامية من إنكار نسبة علم الغيب إلى الأئمة عليهم السلام.

١. نهج البلاغة، ج ٢، ص ١٩٤، الخطبة ٢١٣.

٢. راجع: اختصاص العلم بالغير بالله سبحانه (في ضمن كتاب علم إمام)، ص ٥٧٢.

محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلف

و قد سُئل الشريف المرتضى في الرسالة محلّ البحث عن مسألة متعلّقة بعلم الغيب عند الأئمة عليهم السلام، و هو سؤال لم ينقطع السؤال عنه على طول التاريخ، و هو أنّه إذا كان الإمام عليه السلام يعلم الغيب، فلماذا لم يدفع الموت عن نفسه؟ و أنّه هل كان يعلم ساعة قتله على التعيين أو لا؟ فإن لم يكن يعلم، فهو مخالف لعلم الإمام بالغيب؛ وإن كان يعلم، فلماذا لم يدفعه عن نفسه؟ أليس هذا إلقاء للنفس في التهلكة؟

و قد طرح السائل في هذه الرسالة هذا السؤال بصورة مختصرة، و التفصيل الذي ذكرناه يمكن أن يفهم من جواب الشريف المرتضى. فقد قام بالإجابة عن السؤال بشقيه من خلال نقطتين:

النقطة الأولى: لقد أنكر الشريف المرتضى - كسائر الإمامية في عصره و العصور القريبة منه - وجوب علم الإمام بالغيب؛ لأنّه يؤدي إلى محاذير، و هي أن يكون مشاركاً للقديم تعالى في جميع معلوماته، فتكون معلوماته لا متناهية، و يكون عالماً بنفسه، و هذه اللوازم باطلة؛ لأنّه قد ثبت أنّ الإمام عالم بعلم محدث زائد على ذاته، و أنّ العلم الواحد الزائد على الذات لا يتعلّق على التفصيل إلّا بمعلوم واحد؛ فلو علم بما لا يتناهى من العلوم، لوجب وجود ما لا يتناهى من المعلومات؛ و هو محال.

و الجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى قد ذكر هذا الاستدلال أيضاً في المسألة الثانية من المسائل الرازية، و المسألة الثامنة من الطرابلسيات الثالثة.

و أشار في هذين الموضعين، و في الرسالة محلّ البحث إلى تأليفه رسالة مفردة حول علم الإمام، بيّن فيها موقفه من هذه المسألة. إنّ تكرار إحالته على هذه الرسالة المفردة يدلّ على أهميّتها؛ لكن مع الأسف هي مفقودة، و قد تكون الفائدة الوحيدة التي يمكن استفادتها من هذه الرسالة المفقودة هي تصحيح نسبة الرسالة محلّ بحثنا

إليه، حيث أحال فيها إلى هذه الرسالة المفقودة التي نعلم أنها من مؤلفاته، بدليل أنه أحال إليها في المسائل الرازية و الطرابلسيات الثالثة كما تقدّم، و المسائل الأخيرة من تأليفاته بلا شك.

إذن رأي الشريف المرتضى حول علم الإمام هو أنه لا يعلم الغيب، وأن هذا غير واجب في منصب الإمامة، فإنّ هذا المنصب لا يقتضي علم الإمام بالغيب، وإنّما يقتضي علمه بعلوم الدين و الشريعة، نعم يمكن أن يعلم الغائبات بإعلام من الله تعالى، إلّا أنه غير واجب^١. وبذلك لن يكون من الواجب أن يعلم الإمام بوقت وفاته أو قتله على التعيين.

النقطة الثانية: بعد أن تحدّث الشريف المرتضى في النقطة السابقة عن عدم وجوب علم الإمام بوقت قتله على التعيين، تحدّث في هذه النقطة عمّا روي من أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم أنّه مقتول، وأنّ قاتله هو ابن ملجم لعنه الله، و وجه تخريج هذه الروايات، فقد أجاب مرّة أخرى بما تقدّم من أنّ الإمام عليه السلام ما كان يعلم وقت القتل على نحو التعيين و التفصيل، فإنّه لو كان عالماً بذلك بالتفصيل لكان يجب أن يدفعه عن نفسه، وإلّا كان إلقاءً للنفس في التهلكة، وإنّما كان يعلم ذلك على نحو الإجمال، و العلم الإجمالي لا يوجب الدفع عن النفس.

و ينبغي الإشارة إلى أنّه قد حصل خلاف بين الإماميّة في هذه النقطة بالتحديد، و هي هل يمكن أن يعلم الإمام وقت قتله على التفصيل و التعيين أو لا؟

فقد ذهب بعض الإماميّة - و منهم الشيخ المفيد - إلى أنّه يجوز أن يعلم الإمام بوقت قتله على نحو التفصيل، و في هذه الصورة يكون متعبداً بالصبر على الشهادة لكي يبلغه الله تعالى درجات ما كان ليلبغها لولا ذلك، و بذلك لا يكون

١. و راجع: المسألة ٢١ من المسائل الميفارقيات.

أمير المؤمنين عليه السلام ملقياً بنفسه إلى التهلكة، ولا معيناً على نفسه معونة مستقبحة في العقول^١.

فيما ذهب آخرون - ومنهم الشريف المرتضى - إلى عدم جواز أن يعلم الإمام بوقت قتله على التفصيل؛ لأنّ دفع الضرر عن النفس واجب عقلاً و شرعاً، ولا يجوز أن يُتعبّد بالصبر على القبيح، وإنّما يُتعبّد بالصبر على الحسن، ومن المسلّم أنّ قتل الإمام كان قبيحاً، بل من أقبح القبيح، ولذلك تأوّل ما دلّ على علم أمير المؤمنين عليه السلام بوقت قتله بأنّه كان يعلم بذلك على نحو الإجمال كما تقدّم، وأنّه كان يعلم الليلة التي يُقتل فيها، لكنّه ما كان يعلم الوقت الذي يحدث فيه ذلك بالتحديد^٢.

وفي النهاية لا بأس بالإشارة إلى أنّ ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) قد ذكر معظم عبارات الرسالة محلّ البحث؛ لكنّه أضاف النبيّ إلى الإمام، وتحدّث عنهما معاً، ولذلك جاءت عباراته بصيغة التثنية^٣، بينما تحدّث الشريف المرتضى هنا عن الإمام فقط.

وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٠ في ضمن «أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجرديّ رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

١. المسائل العكبرية، ص ٧٠.

٢. استعرض الشيخ الطوسي هذين المذهبين في كتابه تلخيص الشافي، ج ٤، ص ١٨٩ - ١٩٠، وصرّح بأن الشريف المرتضى ذهب إلى الثاني.

٣. متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢١١.

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧: تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥: تقع في الصفحة (٢٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د». و تكررت أيضاً في الصفحة (٣٩٢) من نفس المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤: تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص». و تكررت أيضاً في الصفحة (٢١٤) من نفس المجموعة.

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧: تقع في الصفحة (٢٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

[مسألة في عِلْمِ الوَصِيِّ بِسَاعَةِ وفاته و عَدَمِهِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: هَلْ يَجِبُ عِلْمُ الوَصِيِّ بِسَاعَةِ^١ وفاته أو قَتْلِهِ عَلَى التَّعْيِينِ، أَمْ ذَلِكَ مَطْوِيٌّ عَنْهُ؟

الجواب: قَدْ بَيَّنَّا فِي مَسْأَلَةِ أَمْلَيْنَاهَا مُتَّفَرِّدَةً مَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَهُ الْإِمَامُ وَمَا لَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَهُ.^٢

وَقُلْنَا: إِنَّ^٣ الْإِمَامَ لَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ الْغُيُوبَ وَمَا كَانَ وَمَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى أَنَّهُ مُشَارِكٌ لِلْقَدِيمِ تَعَالَى فِي جَمِيعِ مَعْلُومَاتِهِ، وَأَنَّ مَعْلُومَاتِهِ لَا تَنْتَاهِي^٤؛ وَأَنَّهُ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا لِنَفْسِهِ،^٥ وَ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِعِلْمٍ مُحَدَّثٍ^٦. وَالْعِلْمُ^٧ لَا

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «ص» وَالْمَطْبُوعِ: «سَاعَةٌ» بِدُونِ الْبَاءِ الْجَارَةِ.

٢. فِي «س» وَالْمَطْبُوعِ: «وَمَا يَجِبُ أَنْ لَا يَعْلَمَهُ»، وَفِي «ص»: «وَمَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَهُ» بِدَلِّ «وَمَا لَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَهُ». ثُمَّ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ الْمُشَارِكَةَ إِلَيْهَا مَفْقُودَةٌ، وَقَدْ أَحَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَيْهَا فِي مَوْضِعَيْنِ آخَرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّازِيَةِ. وَالْآخَرُ: فِي أَوَاخِرِ الْمَسْأَلَةِ الثَّامِنَةِ مِنَ الْمَسَائِلِ الطَّرَابِلُسِيَةِ الثَّلَاثَةِ، وَقَالَ هُنَاكَ إِنَّهُ أَمْلَاهَا قَدِيمًا.

٣. فِي «ص»: «فَأَجَابَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِأَنَّ» بِدَلِّ قَوْلِهِ: «الْجَوَابُ...» إِلَى هُنَا.

٤. فِي «ب، د، س، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «لَا يَتَنَاهَى».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِنَفْسِهِ».

٦. وَالْعَالَمُ يَعْلَمُ بِكَوْنِ عِلْمِهِ زَائِدًا عَلَى ذَاتِهِ.

٧. أَيُّ الْعِلْمِ الزَّائِدِ عَلَى الذَّاتِ الْمَوْجُودِ عِنْدَ جَمِيعِ الْمُحَدَّثَاتِ، وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ.

يَتَعَلَّقُ عَلَى التَّفْصِيلِ إِلَّا بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ، وَ لَوْ^١ عَلِمَ مَا لَا يَتَنَاهَى لَوَجِبَ وَجُودُ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْمَعْلُومَاتِ؛ وَ ذَلِكَ مُحَالٌ.

وَ بَيَّنَّا أَنَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَهُ عِلْمُ الدِّينِ وَ الشَّرِيعَةِ. فَأَمَّا الْغَائِبَاتُ^٢ وَ الْكَائِنَاتُ^٣ الْمَاضِيَاتُ أَوِ الْمُسْتَقْبَلَاتُ^٤، فَإِنْ^٥ عَلِمَ بِإِعْلَامِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْئاً مِنْهَا^٦ فَجَائِزٌ، وَإِلَّا فَذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ.

وَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ لَيْسَ مِنَ الْوَاجِبِ عِلْمُ الْإِمَامِ بِوَقْتِ وَفَاتِهِ أَوْ قَتْلِهِ عَلَى التَّعْيِينِ. وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ^٧ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَقْتُولٌ، وَ أَنَّ ابْنَ مُلْجَمٍ - لَعَنَهُ اللَّهُ - قَاتَلَهُ.^٨

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِالْوَقْتِ الَّذِي يَقْتُلُهُ فِيهِ عَلَى التَّحْدِيدِ وَ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ لَوَجِبَ عَلَيْهِ^٩ أَنْ يَدْفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَ لَا يُقْلِعِي بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ، وَ أَنَّ هَذَا فِي عِلْمِ الْجُمْلَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ.

١. كذا، و الأنسب: «فلو».

٢. في «أ، ب، د، ص»: «العادات».

٣. في «س» و المطبوع: «أو الكائنات». و في «ص»: «و إلى النيات»، كلاهما بدل «و الكائنات».

٤. في «س» و المطبوع: «و المستقبلات».

٥. في «ص»: «ولو». و في غيرها: «و إن»؛ و كلاهما سهو.

٦. في المطبوع: - «منها».

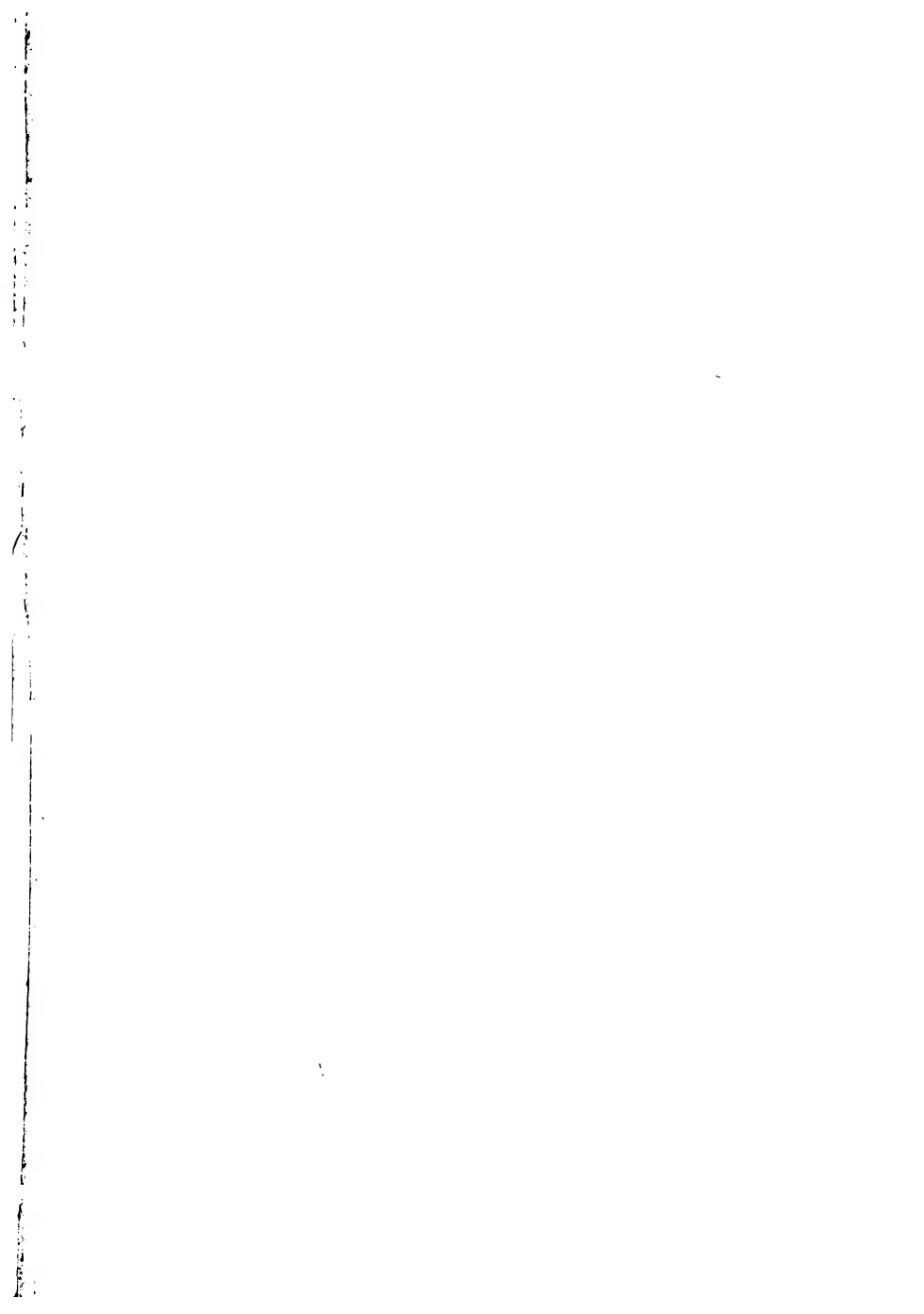
٧. كذا في جميع النسخ؛ و الصواب: «و قد رُوِيَ في أخبارٍ كثيرة: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مع تقديم و تأخير.

٨. راجع: المسائل العكبرية، ص ٦٩؛ متشابه القرآن و مختلفه لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢١١؛ بحار الأنوار، ج ٤٢، ص ٢٥٧.

٩. في جميع النسخ سوى «ص» و المطبوع: - «عليه».

(٥٨)

مسألة في مُشاهدةِ
المُحتَضَرِ الإمامِ قَبْلَ مَوْتِهِ



مقدمة التحقيق

من المسائل المهمة التي أثّرت في تاريخ الفكر الإسلامي والتي أدّت إلى حصول خلافات و نزاعات كبيرة بين علماء الإسلام و مفكره، هي ظاهرة تعارض العقل و السمع. فقد تتعارض معطيات العقل القطعية أحياناً مع ظواهر السمع؛ و حينئذ كان لابدّ من رفع هذا التعارض الظاهري، و في هذه النقطة بالتحديد برز الخلاف بين مَنْ أصرّ على تقديم معطيات العقل و تأويل السمع بما يتناسب مع تلك المعطيات و بين مَنْ وجد أنّه لا مناص من التمسك بنتائج السمع و وضع معطيات العقل جانباً. و قد كان العدلية - و منهم الإمامية - من روّاد النظرية الأولى، فيما تمسك بعض أصحاب الحديث و الحشوية خاصة بالنظرية الثانية.

و قد واجه الإمامية هذه الإشكالية و التعارض في بعض المسائل المنقولة في تراثهم الروائي، منها مسألة رؤية المحتضر لأُمير المؤمنين عليه السلام عند احتضاره؛ فقد دلّت على ذلك روايات بلغت حدّ التواتر، كما أجمع الإمامية عليه، و لم يخالفوا فيه^١.

و لكن وَجَدَ روّاد مدرسة بغداد الإمامية و منهم الشريف المرتضى أنّ هذه الروايات تتعارض مع معطيات العقل؛ فإنّه وفقاً لنظرية الشريف المرتضى حول

١. راجع: أوائل المقالات، ص ٧٣.

حقيقة الإنسان الدالة على أنَّ الانسان ليس إلا هذا الجسم، و أنَّه ليست فيه أيَّ جهة مجردة، فإنَّه وفقاً لهذه النظرية سوف تكون حقيقة أمير المؤمنين عليه السلام هي الجسم أيضاً، و إذا كان كذلك فكيف يمكن للجسم أن يكون في وقت واحد في أماكن عديدة، و ذلك فيما لو كان هناك محتضرون عديدون في وقت واحد؟!!

و لذلك أجاب الشريف المرتضى في هذه الرسالة على السؤال عن مشاهدة المحتضّر لجسم الإمام عليه السلام بعدم قبول تلك الروايات على حقيقتها، و ضرورة تأويلها بأنَّ المحتضّر يشاهد في تلك الحالة ثمرة ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، و الانحراف عنه، و لا يشاهد شخصه و جسمه، و يشهد له أنَّه روي أنَّه إذا عاين الإنسان الموت و قاربه، أرى في تلك الحالة ما يدلُّه على أنَّه من أهل الجنة أو النار. و قد عمّم هذا البحث إلى ملك الموت؛ فقد قال البعض -الذين وصفهم الشريف المرتضى بالمحصّلين- لا يمكن أن يكون ملك الموت واحداً، و في نفس الوقت يقوم بقبض أرواح جميع البشر؛ لأنَّه - حسب رأيهم - جسم، و الجسم لا يمكن أن يكون في وقت واحد في أماكن كثيرة؛ و لذلك تأوّلوا الآيات الدالة بظاهاها على وجود ملك واحد لقبض الأرواح بأنَّ المراد بها جنس ملك الموت، لا الشخص الواحد؛ و ذهبوا إلى أنَّ هناك أكثر من ملك موت واحد.

و الجدير بالذكر أنَّ الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) كان يؤمن بأنَّ حقيقة الإنسان هي الروح المجردة، لا هذا الجسم^١، خلافاً لما ذهب إليه الشريف المرتضى؛ و لكنَّه مع ذلك قام بتأويل روايات رؤية المحتضّر لأمر المؤمنين عليه السلام بنفس التأويل المذكور هنا. و هو لم يذكر الدليل الذي دعاه إلى هذا التأويل، لكنَّ الظاهر أنَّ السبب هو أنَّ تلك الروايات تدلُّ بظاهاها على أنَّ الإمام يحضر بجسمه عند المحتضّر،

١. راجع: أوائل المقالات، ص ٧٧؛ المسائل السروية، ص ٥٨.

والجسم لا يمكن أن يحضر في وقت واحد في أماكن كثيرة، فلا بدّ من تأويلها. إذن الظاهر أنّ سبب تأويل أخبار الاحتضار عند المفيد والمرتضى واحد، ولا ارتباط لذلك برأيهما حول حقيقة الإنسان؛ والله العالم.

نسبتها إلى المؤلف

لقد نقل ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) في كتبه معظم مطالب الرسالة محلّ البحث و لكن بتصرّف، ونسب تلك المطالب تارة إلى الشريف المرتضى، فيما لم يصرّح بنسبتها إليه تارة أخرى^١؛ وإنّ نسبته هذه المطالب إلى الشريف المرتضى يمكن اعتباره قرينة جيّدة على تصحيح نسبة الرسالة إليه. كما أنّ الشريف المرتضى تعرّض إلى روايات الاحتضار في المسألة ١٨ من المسائل الميفاريقات، وذكر هناك نفس التأويل الذي ذكره هنا. وهو شاهد آخر على تصحيح النسبة.

هذا وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٣ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجردى رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٨) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٩) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٥) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «د».

١. راجع: مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ٣، ص ٢٤؛ متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ١٧.

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

مسألة في مُشاهدة المُحتَضِر الإمام قَبْلَ مَوْتِهِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة عن المُحتَضِر، هل يُشاهدُ في تلك الحال جسم الإمام نفسه، أم غير ذلك؟
الجواب: قد رَوَت الشيعةُ الإماميةُ أنَّ كُلَّ مُحْتَضِرٍ يَرَى قَبْلَ مَوْتِهِ أميرَ المؤمنين عليه السلام^١، و رَوِيَ عنه شِعْرٌ يَتَضَمَّنُ ذلك، و هو قوله:

يا حارِ هَمْدانَ، مَنْ يَمُتُ يَرَنِي مِنْ مُؤْمِنٍ أَوْ مَنَافِقٍ قُبْلاً^٢
و إذا صَحَّت هذه الروايةُ، فالمعنى: أَنَّهُ يَعْلَمُ في تلك الحال ثَمَرَةَ وِلايَتِهِ عليه السلام و انحرافه عنه؛ لأنَّ المُحتَضِرَ قد رَوِيَ أَنَّهُ إذا عَايَنَ المَوْتَ و قَارَبَهُ، أَرى في تلك الحال ما يَدُلُّه على أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ أَوْ مِنْ أَهْلِ النارِ.^٣

و هذا معنى قولِ أَحَدِهِمْ إذا قَارَبَ الهَلَاكَ: «كِدْتُ أَرى أَعْمالي^٤»؛ أي الجَزَاءَ عليها.
و قد يَقُولُ العربيُّ: «رَأَيْتُ فُلاناً» إذا رَأى ما يَتَعَلَّقُ مِنْ فَعْلٍ بِهِ^٥ أَوْ أَمْرٍ يَعُودُ إِلَيْهِ.

١. راجع: الكافي، ج ١، ص ٢٥٨ - ٢٦٠، ح ١ - ٨.

٢. تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٦٦؛ الغارات، ج ٢، ص ٧٢٠؛ المناقب للعلوي، ص ٥٩؛ الأمالي للطوسي، ص ٦٢٧، المجلس ٣٠، ح ١٢٩٣.

٣. راجع: تفسير القمي، ج ١، ص ٢٩٦.

٤. في «أ، ب» - «أرى». و في «س، ص» و المطبوع: «أعبراً» بدل «أعمالي».

٥. كذا، و الأنسب: «به من فعلٍ» بتقديم و تأخير.

وإنما اخترنا هذا التأويل لأن أمير المؤمنين عليه السلام جسم؛ فكيف يُشاهدُه كُلُّ مُحْتَضِرٍ، و الجِسمُ لا يجوزُ أن يكونَ في الحالِ الواحدةِ في جهاتٍ مُخْتَلِفَةٍ؟! ولهذا قال المُحَصِّلُونَ: إنَّ مَلَكَ المَوْتِ الذي يَقْبِضُ الأرواحَ لا يجوزُ أن يكونَ واحداً؛^١ لأنه جسمٌ و الجسمُ لا يَصِحُّ أن يكونَ في الأماكنِ الكثيرةِ. و تأوّلوا قولَه تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ المَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾^٢ أنه أرادَ بِمَلَكِ المَوْتِ الجنسَ دونَ الشخصِ الواحدِ؛ كما قال^٣ تعالى: ﴿وَ الْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾^٤، و إنما أرادَ جنسَ الملائكةِ.

١. في «د، س، ص» و المطبوع: - «واحدًا».

٢. السجدة (٣٢): ١١.

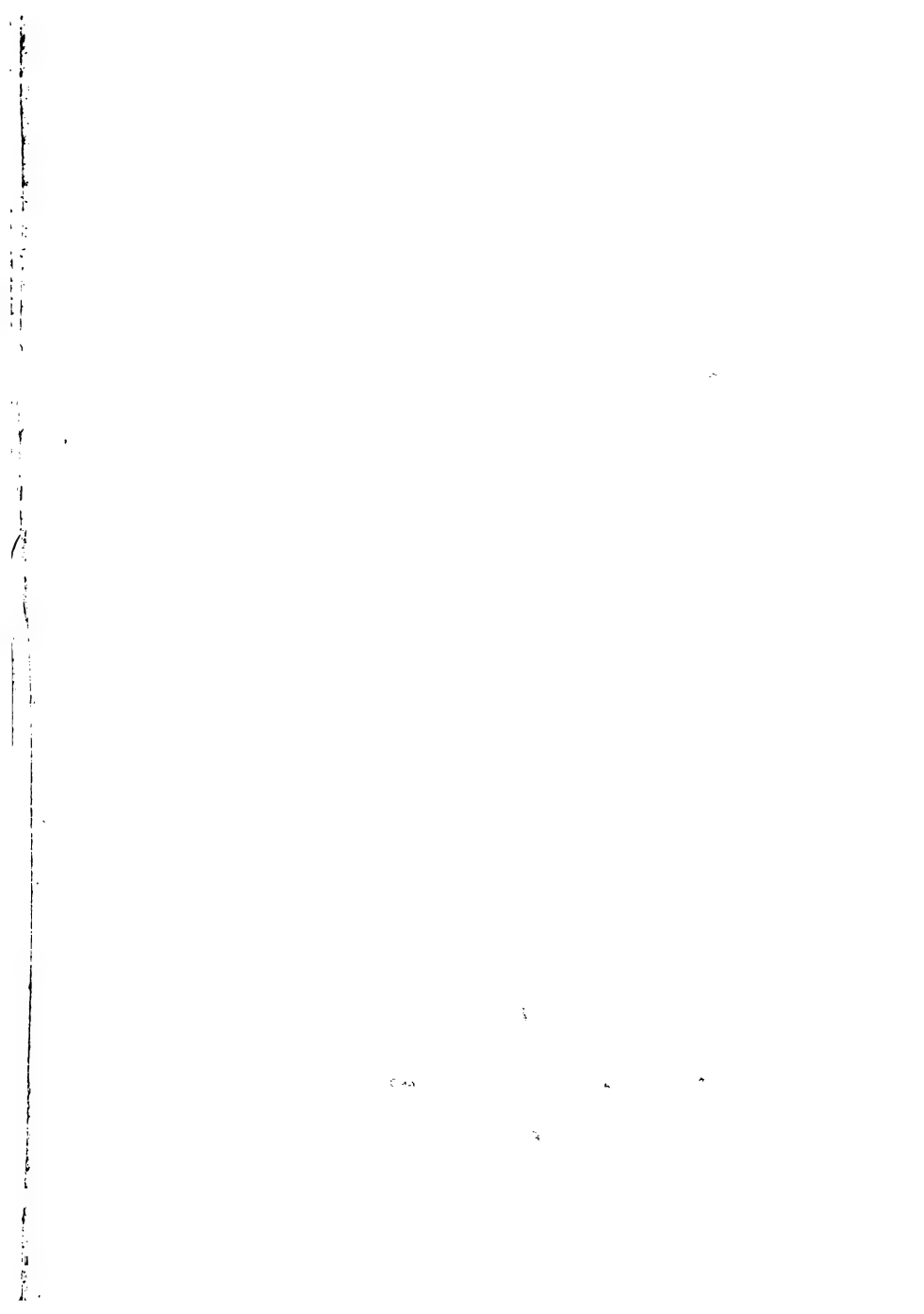
٣. في «س، ص» و المطبوع: + «الله».

٤. الحاقة (٦٩): ١٧.

(٥٩)

مسألة في معنى ما يَقُولُهُ الشَّيْعَةُ

عندَ مَشَاهِدِ أئِمَّتِهِمُ عليهم السلام



مقدمة التحقيق

سُئِلَ الشريف المرتضى في هذه الرسالة من قِبَل بعض المخالفين عن ما يقوله الشيعة عند قبور الأئمة عليهم السلام: «أشهد أنك تسمع كلامي، و تردّ سلامي»؛ فقد استبعد السائل أن يتمكّن الأئمة - وهم ميّتون - من سماع الكلام، أو يقدروا على ردّ السلام.

و قد كان الشريف المرتضى قد تعرّض في جواب المسائل الميفارقات (المسألة ١٧) إلى هذا البحث بصورة مختصرة، واستدلّ هناك بالإجماع على أنّ الأئمة عليهم السلام يسمعون كلام الزائر لهم أو المصلّي عليهم، ويشاهدونه، وذلك بأن يُبلغهم الله تعالى ذلك، أو يُعلمهم به. و لم يقتصر في هذا الحكم على الأئمة عليهم السلام؛ بل عمّمه لسائر المؤمنين، فهم أيضاً يسمعون ويشاهدون من يزور قبورهم.

و في هذه الرسالة تحدّث عن المسألة بصورة مفصلة، و ركّز كلامه على عدم وجود مبرّر مقبول و عقلائي لرفض أن يسمع الميّت أو يشاهد من يزوره من الأحياء، و يمكن تصوّر حصول السمع و البصر للميّت من خلال صور و معاني مختلفة:

الأولى: أن يكون معنى السلام و ردّ الجواب هو حصول الثواب و المنفعة للزائر،

فيكون المعنى مجازياً.

الثانية: أنَّ تبلغه الملائكة أنَّ فلاناً قد زاره و سلّم عليه. وهذا يمكن تسميته سماعاً و مشاهدةً.

الثالثة: أنَّ الله تعالى قادر على حفظ الصوت و إيصاله إلى حواس الميّت فيسمعه. وبذلك لا معنى لاستبعاد ذلك، إلّا أن يشكّك أحد بقدرة الله تعالى، و العياذ بالله.

و هذه الرسالة هي رسالة جديدة، تمّ العثور عليها في ضمن رسائل الشريف المرتضى التي قامت الأمانة العامة لألفية الشريف المرتضى بتحضير مخطوطاتها، و يوجد في نسختها سقط في موضعين، تُرك بشكل بياض.

مخطوطة الرسالة

لقد تمّ العثور على مخطوطة واحدة لهذه الرسالة، و هي:

مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقّمة ٤٣٣/٧؛ تقع في الصفحات (١١ - ١٤) من المجموعة.

[مسألة في معنى ما يقوله

الشيعة عند مشاهد أئمتهم عليهم السلام]^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

المسألة:

ما معنى قولكم عند الزيارة لمشاهد أئمتكم عليهم السلام: «أشهد أنك تسمع كلامي، و تزد جوابي»؟ وكيف يتصور في الميت سماع الكلام وفي المقبور ردّ الجواب؟ وهل هذا إلا سهو من قائله، وغفلة من مؤدّيه؟ والله الموفق.

الجواب:

السهو والغفلة بالمتكلم - بالاستبعاد والعجب قبل الفكر والتأمل - أليقّ و به أشبه؛ فإنه تعجب مما لو وقّف عليه أقرّ به أو بما في معناه. فنقول:

[أما سماع الكلام فيستعمل في إدراكه بآلة السمع، ويستعمل في ترتيب فائدة ونفع و ثمرة عليه؛ كقول^٢ القائل: «كلام فلان مسموع»، و «القاضي و السلطان ليس يسمع كلام فلان و يسمع كلام فلان»، فيتبعون الوصف بالسمع لما يحصل فائدة و ينمّر نفعاً، دون ما عدا ذلك؛ وإن كان الجميع مدركاً بحاسة السمع معلوماً. و أما ردّ الجواب فيستعمل في ردّه بالكلام، و يستعمل في فعل ما تضمنه

١. تطبع هذه الرسالة لأول مرة، و على نسخة واحدة.

٢. ما بين المعقوفين منّا، أضيف لاقتضاء السياق. و في النسخة بياض في الموضع.

السؤال، كالذي يسأل غيره فعلاً، فيفعل المسؤول ما تَضَمَّنَه سؤاله فيقال: «قد أجابه» وإن لم يتكلم، ويُسْتَعْمَلُ في فعل ما يَقْتَضِيهِ الحال من الأفعال.

فإذا أجابَ إلى أن ذلك يُسْتَعْمَلُ في اللُّغَةِ على هذه الوجوه، قيل له: ما تُنْكِرُ لو صَرَفْتَ ما سَأَلْتَ عنه من سَماعِ الكلامِ و رَدِّ الجوابِ إلى حصولِ الفائدةِ وإثمارِ المنفعة؟ فيكون معنى ذلك أن الزائرَ للمشهد إذا تَقَرَّبَ إلى الله تعالى بما يورده من السلامِ على خيرةِ الله و صفوته، والشهادةِ لهم بما تَكَلَّفُوهُ و لَقُوهُ و بما تَحَمَّلُوهُ و صَبَرُوا عليه، و البراءةِ ممن ظَلَمَهُم و اللَّعْنَةِ له و لِمَن أَعَانَ^١ على قتلِهِم و رَضِيَ به و لم يُنْكِرْهُ، و التوسُّلِ إلى الله - عَزَّ و جَلَّ - في الغفرانِ لدُنُوْبِهِ و القبولِ لأعمالِهِ، فإنَّ هذا ممَّا يُحْصَلُ الفوائد و يُثْمِرُ أَجْرَ الْمَنَافِعِ التي هي مَرْجُوَّةُ مِنَ اللَّهِ تعالى، و استحقاقِ الثوابِ الدائمِ و النعيمِ المقيمِ.

فإن أنكرَ ما هذا حاله ظَهَرَ جَهْلُهُ و وَضَحَ عِنَادُهُ، و إن أَقَرَّ به قيل له: كَيْفَ أَسْرَعْتَ إِلَى التَّعَجُّبِ و الاستبعادِ دونَ [الفكرِ و التأملِ]؟

و يُمَكِّنُ فيه جوابُ آخر: و هو أن الأئمةَ و الشهداءَ و الصالحينَ بَعْدَ أن يَمُوتُوا و يُفَارِقُوا الحَيَاةَ في الدُّنْيَا أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ^٢ تَشْرِيفاً لَهُمْ و تَعْظِيماً لِقَدَرِهِمْ، فإذا زارَهُم الزائرُ و تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ - جَلَّ اسْمُهُ - بَلَّغَتْهُم الْمَلَائِكَةُ فَعَلِمُوا بِتَبْلِيغِهِمْ مَن زَارَ مَشْهَدَهُمْ و تَوَسَّلَ بِهِمْ، فَشَفَعُوا لَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى و سَأَلُوهُ غُفْرانَ دُنُوْبِهِمْ و قَبولَ أَعْمَالِهِمْ. و يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَن لَهُ مَن يُبَلِّغُهُ أَعْمَالاً مَن بَعْدَ عَنْهُ، و يُخْبِرُهُ بِمَا يَكُونُ مِنْهُ، فيقولُ له: «أنا سامعٌ لكلامِكَ، مُشَاهِدٌ لأَعْمَالِكَ» و يُرِيدُ أَنَّهَا تَصِلُ إِلَيْهِ.

١. في النسخة: «أعان به». و ما أثبتناه هو الصواب.

٢. ما بين المعقوفين مقتبس من جواب المسألة الثانية عشرة من المسائل الطرابلسيات الثالثة. و في النسخة بياض في الموضع.

و هذا وجه في سماع الكلام لا يدفعه عاقل ولا يُنكره مُحصل، فلم عدل عن
جُل ما سأل عنه فأظهر التعجب منه؟

على أن سائر المسلمين يقولون عند استلام الحجر الأسود في الحج: «أمانتي^١
أديتها، و ميثاقي نعهدته؛ لتشهد لي بالموافاة». وكيف يشهد الحجر و يسمع
الجماد؟ فإن كان كذلك وجه يسوغ تأويله عليه إذا سأل المُلحد ممّن يقصد التهزو
و التعجب، فلم تغافل السائل عن ذلك الوجه و سلك مسلك أعداء الملة من
الْمُلحدين؟ و هل هذا إلا لفرط العصبية المهلكة و ترك الانقياد إلى الحجج
و السبيل^٢ المنجية؟ نعوذ بالله من استيلاء الهوى و تقليد الرؤساء.
ثم يقال له:

أليس من هو حي عند الله تعالى يرزق و يُنعم، يُدرِك الأصوات و يسمع
الكلام؟

فإذا قال: «نعم» قيل له: أفتصف الله تعالى بالقدرة على حفظ المحال التي
وجد^٣ فيها الأصوات و الكلام - الذي يتكلم به الزائر لمشاهد الأئمة عليهم السلام
- من التبذد في الهواء و تفريق الأجزاء، حتى تصل إلى حواسهم بحيث هم
فيسمعونها؟

فإن قال: «لا» فارق مذهب كل من أثبت الصانع و ادعى بالعبودية؛^٤ و كيف لا
يوصف بالقدرة على ذلك، و أحدنا يقدر على حفظ محل كلامه بالآلات فيسمع

١. في النسخة: «أما ذمتي»، و الصواب ما أثبتناه. راجع: المقتعة، ص ٤٠١.

٢. كذا في النسخة؛ و لعل الصواب: «السُّبُل».

٣. كذا في النسخة، و الأنسب: «وجدت».

٤. كذا في النسخة؛ و يبدو أن الصواب: «و ادعى العبودية».

مَنْ بَعْدَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الآلَةِ وَطَوْلِهَا؟ كَالَّذِي يَتَكَلَّمُ فِي الْأَجْسَامِ الْمُجَوِّفَةِ
الرَّفِيعَةِ الْمُتَمَتِّدَةِ بَيْنَ فَعِهِ وَحَاسَةِ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يُسَمِعَهُ كَلَامَهُ، ثُمَّ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلَامِ
الْخَفِيِّ الَّذِي لَا يَسْمَعُهُ مَنْ يُحَاوِرُهُ وَ يُصْغِي إِلَيْهِ، فَتَحْفَظُهُ الْآلَةُ بِمَحَلِّ كَلَامٍ^١
و تَمْنَعُهُ مِنَ التَّبَدُّدِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى حَاسَةِ مَنْ تَتَّصِلُ الْآلَةُ بِحَاسَتِهِ، لَا يَلْتَبِسُ وَلَا
يَشْتَبِهُ؛ لِمَكَانِ حِفْظِ الْمَحَلِّ وَمَنْعِهِ مِنَ التَّفْرِيقِ. وَكُلُّ مَا يَقْدِرُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ بِالْآلَاتِ
فَإِنَّهُ تَعَالَى أَقْدَرُ مِنْهُ عَلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ بِلَا آلَةٍ وَاسْتِعَانَةٍ.

و لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ [مَنْ] ^٢ مَنَعَ ذَلِكَ ^٣ وَأَحْوَجَ ^٤ إِلَى الْآلَةِ فِيهِ، وَبَيْنَ مَنْ مَنَعَ
تَصْوِيرَ الْحَيَوَانِ وَ سَائِرَ مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعَالَمِ - مِمَّا لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ مِنَ
الْمَخْلُوقِينَ إِلَى فَعْلِ الْيَسِيرِ مِنْهُ إِلَّا بِالْآلَاتِ - إِلَّا بِالْآلَةِ!! تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا
كَبِيرًا. فَإِنْ تَجَاهَلَ مُتَجَاهِلٌ وَأَحْوَجَ إِلَى الْآلَةِ كَانَ الْكَلَامُ فِيهَا سَلَفَ [الآلَةِ] ^٥، وَفِي
ذَلِكَ تَعَلُّقٌ وَجُودِ الْآلَةِ بِمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الْآلَاتِ، وَهَذَا مُحَالٌ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْانْتِهَاءِ
إِلَى فَاعِلٍ غَنِيٍّ عَنِ الْآلَاتِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَإِذَا أَقَرَّ بِصَحَّةِ ذَلِكَ وَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ قَلِيلٌ لَهُ: فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يُشْرِفَ اللَّهُ تَعَالَى
أَوْلِيَاءَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ يُرَغَّبَ أَتْبَاعَهُمْ وَ رَعَايَاهُمْ فِي أَنْ
يَزُورُوا مَشَاهِدَهُمْ - بِالْقَصْدِ إِلَيْهَا، وَ التَّضَرُّعِ إِلَيْهِ تَعَالَى فِيهَا، وَ التَّوَسُّلِ بِمَنْ تُسَبِّتُ
إِلَيْهِ - بِأَنْ يَحْفَظَ مُحَالًا كَلَامَهُمْ حَتَّى يَصِلَ إِلَى سَمْعِ مَنْ حَضَرَ الزَّائِرُ مَشْهَدَهُ،

١. كذا في النسخة؛ و الظاهر أن الصواب: «بحفظ محلّ الكلام».

٢. ما بين المعقوفين متا؛ أضيف لاقتضاء السياق. و هكذا ما بعده.

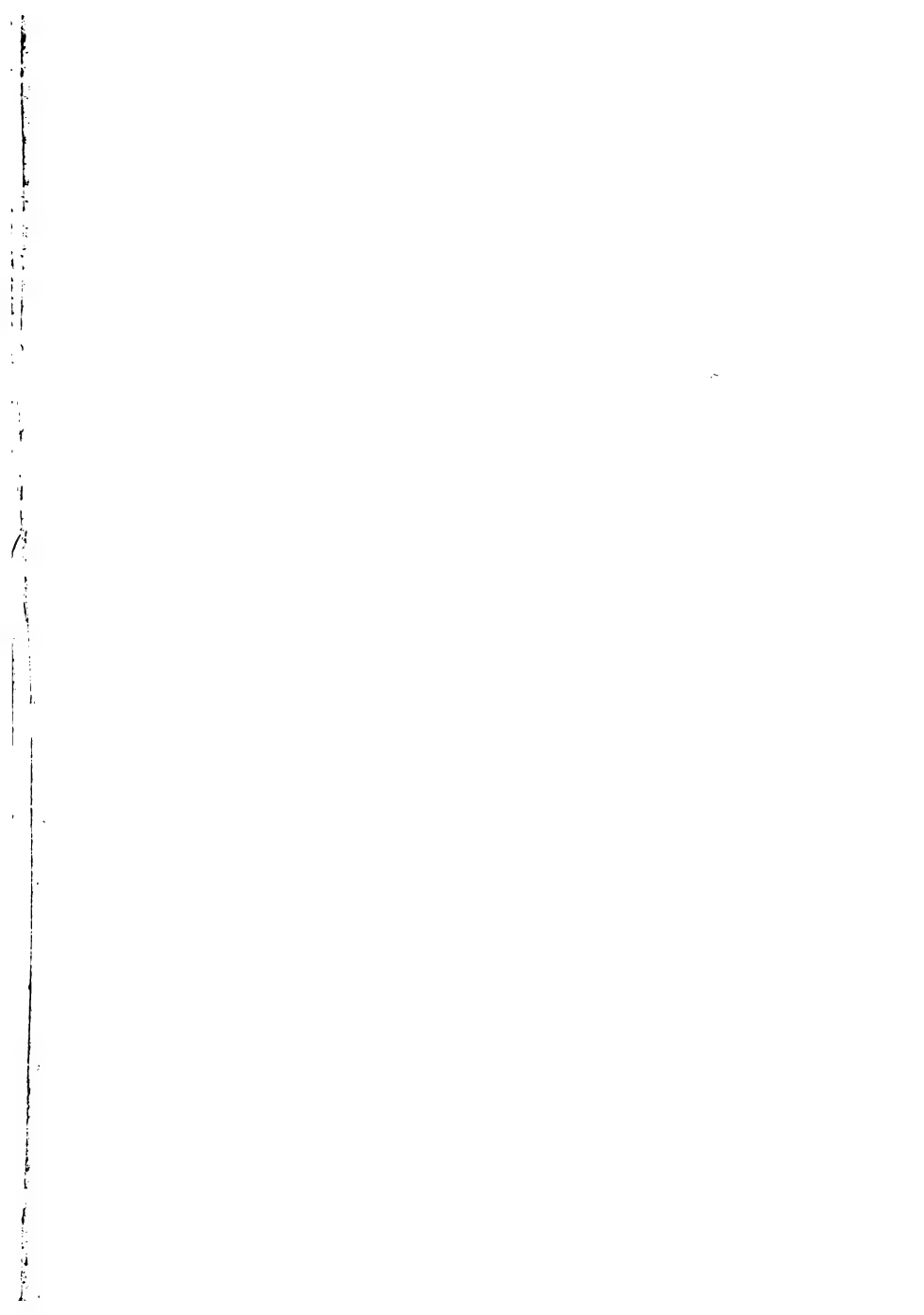
٣. أي منع من قدرته تعالى على ذلك بلا آلة.

٤. في النسخة: «و أخرج». و ما أثبتناه هو الصواب؛ بقرينة ما يأتي بعد قليل.

٥. أي فيما قبل الآلة.

فَيَسْمَعَهُ وَ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى إِجَابَةَ دُعَائِهِ وَ قَبُولَ أَعْمَالِهِ؟

و هذا غاية ما استبعدَه السائل، [و] قد بانَ أَنَّهُ جائزٌ مُمَكِّنٌ غيرُ مُحالٍ و لا مُتَعَذِّرٍ.
و مَنْ أَنْكَرَهُ فلا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ: إمَّا فَرَطَ الْجَهْلِ أَوِ الْعَصْبِيَّةَ اللَّذِينَ يَمْنَعَانِ
مِنِ الانْقِيَادِ لِلْحَقِّ وَ التَّصَوُّرِ^١ وَ الإِقْرَارِ بِالصَّانِعِ وَ قُدْرَتِهِ - على ما قَدَّمناه -، أَوْ جَحْدِ
الصَّانِعِ وَ إِبْطَالِ النُّبُوَّةِ، وَ التَّوَصُّلِ بِانْكَارِ ذَلِكَ إِلَى تَشْكِيكِ الضَّعْفَاءِ وَ تَقْبِيحِ مَذْهَبِ
أَخْصَ النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ التَّمَسُّكِ بِشَرْعِهِ وَ الْإِتِّبَاعِ لِعِتْرَتِهِ.
نَسْأَلُ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى التَّوْفِيقَ لِمَا يُرْضِيهِ مِنْ عِلْمٍ وَ عَمَلٍ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَ بِهِ
الثِّقَةُ.



(٦٠)

مَسْأَلَةٌ فِي عِلَّةِ خِذْلَانِ أَهْلِ
الْبَيْتِ عليهم السلام وَ عَدَمِ نُصْرَتِهِمْ

مقدمة التحقيق

أجاب الشريف المرتضى في هذه الرسالة على سؤال افتراضي، حيث بدأ بقوله: «إن سألت سائل، فقال:....». والسؤال يدور حول ما يؤمن به الشيعة من أنَّ الأئمة الاثني عشر عليهم السلام هم صفوة الله بعد نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَحُجَّجَهُ عَلَى خَلْقِهِ؛ فإذا كان كذلك فلماذا تمكَّن الظلمة من قتلهم و ظلمهم؟ ولماذا خذلهم الله و أسلمهم و لم ينصرهم؟

وبدلاً من أن يجيب الشريف المرتضى على هذا السؤال أو الإشكال مباشرة، أخذ يتعمَّق في البحث و يفصِّله، مُبرِّزاً بذلك كُلَّ عبقرِيَّتِهِ و قدراته الجدليَّة و الكلاميَّة. حيث بدأ أولاً بجواب نقضي مفاده: أنَّ هذا الإشكال هو في الحقيقة إشكال للملاحدة النافين للربوبيَّة، و البراهمة النافين للنبوَّة، فإنَّ الملاحدة يقولون: إذا كان الله هو الخالق لهذا العالم، فلماذا تمكَّن العصاة و الظلمة من النيل من عبادته و المطيعين له؟ و هكذا يقول البراهمة بالنسبة إلى الأنبياء عليهم السلام، فكُلُّ ما يجيب به السائل عن هذه الإشكالات، فنحن نجيب به عن إشكاله على الأئمة عليهم السلام، فالإشكال غير خاصٍّ بالشيعة.

فإن أجاب السائل بقبول أن يكون الله تعالى قد خذل أنبياءه فهو خلاف إجماع الأمة الدالَّ على أنَّ الله ينصر أوليائه و أنبياءه. وإن أجاب بأنهم مع قتلهم و الظلم لهم منصورون. فهذا يعني أنَّ القتل لا ينافي النصر، فلنقل مثل ذلك في الأئمة.

فإن قال: هناك فرق بين الأنبياء والأئمة، فإن الله تعالى قد انتقم للأنبياء بإهلاك أعدائهم خلافاً للأئمة.

فالجواب: أولاً: أنه لم يهلك كل أعداء الأنبياء بل بعضهم. وثانياً: أن هذا الإهلاك لم يمنع من قتل الأنبياء، فلا يصح أن يقال إنه لم يمكن من الأنبياء. وثالثاً: يلزم السائل أن يسلم بأن الله تعالى قد خذل أنبياءه الذين لم يهلك أعداءهم، وهذا مخالف لإجماع الأمة كما تقدم.

وبعد تفصيل واستطراد في البحث، أخذ الشريف المرتضى بالإجابة على السؤال جواباً حلياً، فقال: إن الاعتبار في التمكين هو قصد الممكن (بالكسر)، دون الإمكانات التي تمكن الممكن (بالفتح) من القيام بالأفعال؛ لأنه لولا ذلك لما وجدنا في العالم شخصاً ممكناً من قتل عدوه دون نفسه؛ لأن كل شيء يصلح أن يقتل به عدوه من سلاح وغيره، فإنه يصلح أن تقتل به نفسه، ولهذا فالعبرة بالقصد، لا بالإمكانات.

وإذا صح هذا فيجب ملاحظة حال الممكن، فإن كان قصد من تمكينه الحسن دون القبيح، قلنا: إنه مكن من الحسن وإن كان ما مكن منه يصلح لفعل القبيح أيضاً. وإن قصد من تمكينه القبيح دون الحسن، قلنا: إنه مكن من القبيح وإن كان ما مكن منه يصلح لفعل الحسن أيضاً.

وقد ثبت أن الله تعالى لا يقصد القبيح، ولا غرض له فيه، فيعلم منه أنه مكن من الطاعات دون المعاصي، وأنه لم يمكن من قتل أنبيائه ورسله والأئمة عليهم السلام؛ لأنه تعالى نهى عن ذلك وزجر عنه. وما كان يمكن أن يصل حد النهي إلى المنع من الفعل والإلجاء؛ لأنه منافي للتكليف والتخير الذي اقتضته الحكمة الإلهية.

وبذلك انتهى الجواب عن السؤال المذكور، حيث برزت مرة أخرى قدرة الشريف المرتضى على الإجابة على أي نوع من الإشكالات العقائدية والكلامية.

وقد احتوى الجواب في طياته على بعض الفوائد، نشير إلى بعضها:

١. إن سبب عدم معالجة الأمة الإسلامية بالعقاب على ما فعلته بنبيها صلى الله عليه وآله و آله و الأئمة عليهم السلام، خلافاً للأمم السابقة التي كان ينزل عليها العذاب، هو أن الله تعالى خص نبيه صلى الله عليه وآله و آله بخصائص دون سائر الأنبياء عليهم السلام، منها: أمان أمته إلى قيام الساعة من المعالجة بالعذاب و العقاب، و منها: إكرامه بالشفاعة، و الحوض، و المقام المحمود، و اللواء، و غير ذلك.

٢. إن الأئمة عليهم السلام إذا اجتهدوا بالدعاء، و طلبوا من الله تعالى هلاك أعدائهم، لأجيبوا إلى ذلك، لكنهم عارفون بالدنيا و صغر قدرها، و لذلك لم يدعوا بذلك. و لأجل ذلك ذكر الشريف المرتضى عدة وجوه لتفسير دعاء الأئمة عليهم السلام، كما فسر ما يوصف به الأئمة عليهم السلام من أنهم مستجابو الدعوة بعدة وجوه أيضاً.^١

ملاحظة

لقد ذكر الشريف المرتضى في هذه الرسالة كلاماً يظهر منه اتهام ابن الراوندي بالإلحاد، حيث جاء فيها: «و بمثل هذا أجيب ابن الراوندي و غيره من الملحدة خذلهم الله...».

ولكن هذا يخالف ما جاء في كتاب الشافي عند اتهام القاضي عبد الجبار ابن الرواندي بالإلحاد، حيث أجاب الشريف المرتضى هناك على هذا الاتهام، و قال: فأما ابن الراوندي، فقد قيل: إنه إنما عمل الكتب التي شتت بها عليه معارضة للمعتزلة و تحدياً لهم؛ لأن القوم كانوا أسأؤوا عشرته، و استقصوا معرفته، فحمله ذلك على إظهار هذه الكتب ليبين عجزهم عن استقصاء نقضها، و تعاملهم عليه في رمية بقصور الفهم و الغفلة، و قد كان يتبرأ منها تبرأً ظاهراً، و

١. و لا بأس بالإشارة هنا إلى تعرض المصنف رحمه الله إلى بحث مختصر حول الدعاء و بعض خصوصياته في خاتمة كتاب الذخيرة، ص ٦٠٤-٦٠٦، فليراجع.

ينتفي من عملها، و يضيفها إلى غيره، و ليس يُشكّ في خطئه بتأليفها، سواء اعتقدها أم لم يعتقدها. و ما صنع ابن الراوندي من ذلك إلّا ما قد صنع الجاحظ مثله أو قريباً منه... و ليس لأحد أن يقول: إنّ الجاحظ لم يكن معتقداً لما في هذه الكتب المختلفة، و إنّما حكى مقالات الناس و حججهم، و ليس على الحاكي جريرة، و لا تلزمه تبعه؛ لأنّ هذا القول إن قنع به الخصوم فليقنعوا بمثله في الاعتذار، فإنّ ابن الراوندي لم يقل في كتبه هذه التي شنع بها عليه: إنّني أعتقد المذاهب التي حكيتها و أذهب إلى صحتها، بل كان يقول: قالت الدهرية، و قال الموحدون، و قالت البراهمة، و قال مثبتو الرسول؛ فإن زالت التبعة عن الجاحظ في سبّ الصحابة و الأئمة، و الشهادة عليهم بالضلال، و المروق عن الدين بإخراجه كلامه مخرج الحكاية، فلتزولن أيضاً التبعة عن ابن الراوندي بمثل ذلك^١.

لقد نفى الشريف المرتضى بهذه الكلمات تهمة الإلحاد التي وجّهاها القاضي إلى ابن الراوندي، و لذلك ينبغي حمل عبارة الشريف المرتضى التي نقلناها قبل قليل و التي يظهر منها اتّهام ابن الراوندي بالإلحاد، على أنّ المراد عطف «الملاحدة» على ابن الراوندي، لا لأنّه منهم، بل لأنّ إشكالهم و كلامهم متشابه.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٠٧.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٣٩٧٢؛ تقع في الصفحات

(٤ - ١٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (١٢٧ - ١٣٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

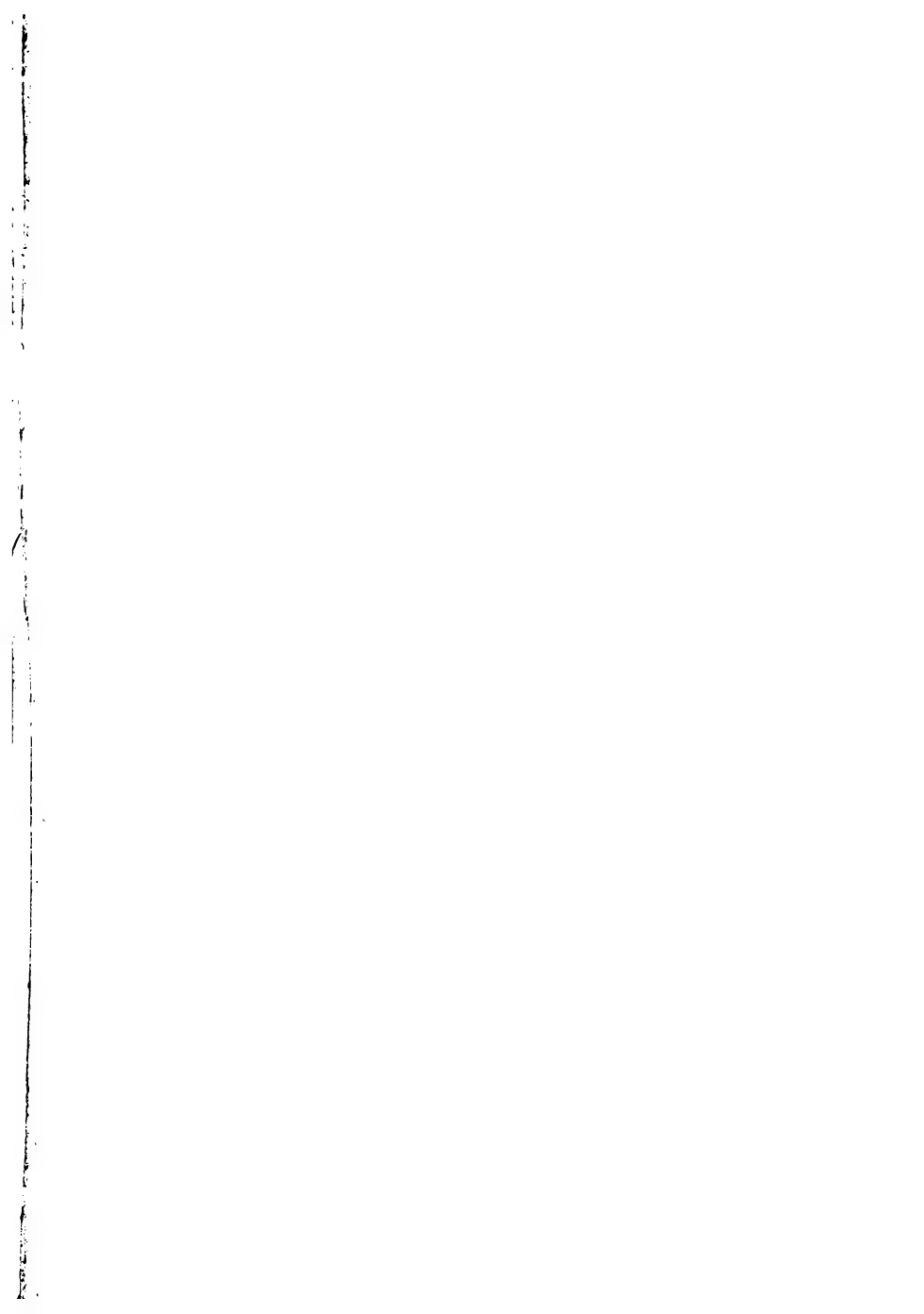
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٢٥ - ٣٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٧٨ - ١٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٥٩ - ٢٦٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٣/٧؛ تقع في الصفحات (١ - ١٠) من المجموعة.



[مَسْأَلَةٌ فِي عِلَّةِ خِذْلَانِ أَهْلِ

الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَدَمِ نُصْرَتِهِمْ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ الْأَجَلُ الْمُرْتَضَى عَلَّمَ الْهُدَى ذُو الْمَجْدَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:
إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا وَالحَسَنَ وَالحُسَيْنَ وَالتَّسْعَةَ مِنْ
وُلْدِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ صَفْوَةُ اللَّهِ بَعْدَ نَبِيِّهِ وَحُجَّجُهُ^١ عَلَى خَلْقِهِ وَأَمَنَّاؤُهُ^٢
عَلَى دِينِهِ، فَلِمَ مَكَّنَ^٣ مِنْ قَتْلِهِمْ وَظَلَمِهِمْ، وَأَسْلَمَهُمْ وَخَذَلَهُمْ، وَلَمْ^٤ يَنْصُرْهُمْ
عَلَى أَعْدَائِهِمْ، حَتَّى قُتِلُوا بِأَنْوَاعِ الْقَتْلِ، وَظَلِمُوا بِأَفْأَنِينِ الظُّلْمِ؟
[الْجَوَابُ الْأَوَّلُ^٥]

قِيلَ لَهُ: هَذَا سُؤَالُ الْمُلْحَدَةِ فِي نَفْيِ الرُّبُوبِيَّةِ وَقُبْحِ الْعِبَادَةِ، وَسُؤَالُ الْبَرَاهِمَةِ^٦ فِي
نَفْيِ النُّبُوَّةِ وَإِبْطَالِ الرِّسَالَةِ.

أَمَّا الْمُلْحَدَةُ فَتَقُولُ: لَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ خَالِقٌ خَلَقَهُ وَمُحَدِّثٌ أَحَدَثَهُ وَابْتَدَعَهُ، لَمْ

١. فِي «أ، ص» وَالمَطْبُوعُ: «وَحِجَّتِهِ». ٢. فِي «ج»: «وَأَمْنَاءُ». وَفِي المَطْبُوعِ: «وَأَمِينًا».

٣. فِي «ج، ص» وَالمَطْبُوعُ: «تَمَكَّنَ». ٤. فِي «ص» وَالمَطْبُوعُ: «وَلَا».

٥. هَذَا الْجَوَابُ نَقَضِيٌّ.

٦. «الْبَرَاهِمَةُ» فِرْقَةٌ مِنْ كُفَرَةِ الْهِنْدِ، يَقْدَسُونَ الْعَقْلَ وَيُرُونَ أَنَّهُ يَغْنِي عَنْ النُّبُوَّةِ، وَالنَّسَبَةِ فِي هَذِهِ
التَّسْمِيَةِ لِرَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: «بَرَهْمٌ». رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٤٨؛ تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٦، ص ٥١
(بَرَهْمٌ)؛ نَهْجُ الْحَقِّ، ص ٨٣.

يُمْكِنُ مَنْ جَحَدَهُ مِمَّنْ عَبْدَهُ^١ وَمَنْ عَصَاهُ مِمَّنْ أَطَاعَهُ، وَلَمَنْعَهُمْ مِنْ قَتْلِهِمْ
وَلَنْصَرَهُمْ وَلَمْ يُسْلِمَهُمْ؛ فَإِذَا رَأَيْنَا مَنْ يَتَمَسَّكَ^٢ بِطَاعَتِهِ^٣ وَالْإِقْرَارِ بِرُبُوبِيَّتِهِ
مَخْذُولاً^٤ غَيْرَ مَنْصُورٍ^٥، وَذَلِيلًا غَيْرَ عَزِيزٍ، وَمَظْلُومًا مُسْتَضَامًا، وَمَقْتُولًا مُسْتَهَانًا،
عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا خَالِقَ لَهُمْ يَمْنَعُ مِنْهُمْ، وَلَا مُحَدِّثَ يَدْفَعُ عَنْهُمْ.

وَأَمَّا الْبَرَاهِمَةُ فَتَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ^٦، وَمَا نَالَهُمْ^٧ مِنْ أَمْرِهُمْ
وَحَلٍّ^٨ بِهِمْ مِنْ أَعْدَائِهِمْ؛ حَرْفًا بِحَرْفٍ.

وَمَنْ كَانَ مُلْجِداً أَوْ بَرَهْمِيًّا، فَلَا يَسْأَلُ عَنِ الْأُثْمَةِ وَخُلَفَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ دُونَ
الْأَنْبِيَاءِ^٩ وَالرُّسُلِ وَسَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ عِنْدَهُ فِيمَا يَلْحَقُهُمْ وَيَنْزِلُ بِهِمْ سَوَاءٌ.
فَإِنْ زَعَمَ هَذَا السَّائِلُ أَنْ يَكُونَ مُلْجِداً أَوْ بَرَهْمِيًّا - فَلَا يَسْأَلُ الشَّيْعَةَ دُونَ غَيْرِهِمْ
مِنَ الْمُقَرَّرِينَ بِالرُّبُوبِيَّةِ الْمُتَبَيَّنَةِ لِلتَّبَوُّةِ وَالرَّسَالَةِ، وَلَا يَخْصُ الْأُثْمَةَ دُونَ الْأَنْبِيَاءِ
وَالرُّسُلِ وَالْمُؤْمِنِينَ - لَمْ يَلْزَمْ جَوَابُهُ^{١٠} الشَّيْعَةَ، دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ أَقَرَّ بِالرُّبُوبِيَّةِ
وَأُثِّبَتِ التَّبَوُّةُ وَالرَّسَالَةُ؛ وَلَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِهِ السُّؤَالَ عَنِ^{١١} الْأُثْمَةِ وَجْهٌ وَلَا فَائِدَةٌ.

١. في «ص» والمطبوع: - «مِمَّنْ عَبْدَهُ».

٢. في «أ»: «يُظْهِرُ». وفي «س» والمطبوع: «يَسْتَمَسِّكُ».

٣. في «أ»: «طَاعَتِهِ» بدون الباء الجارة.

٤. في «س، ص» والمطبوع: + «وَلَا».

٥. في «س، ص» والمطبوع: «غَيْرَ مَنْصُورٍ».

٦. في «س، ص» لفظٌ غَيْرُ وَاضِحٍ بَدَلَ «وَالرُّسُلِ». وفي المطبوع: «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قِيلَ» بَدَلَ «وَالرُّسُلِ».

٧. في «س، ص» والمطبوع: «وَمَا بِأَلَهُمْ».

٨. في «س، ص» والمطبوع: «وَجَدَّ».

٩. في «أ»: - «وَالرُّسُلُ دُونَ الْأَنْبِيَاءِ». وفي «س، ص» والمطبوع: «فَالرُّسُلُ دُونَ الْأَنْبِيَاءِ».

١٠. في المطبوع: «لَمْ يَلْزَمْهُ جَوَابُ» بَدَلَ «لَمْ يَلْزَمْهُ جَوَابُهُ».

١١. في «س، ص» والمطبوع: «عَلَى».

وإن تَبَرَّأ من المُلْحِدة، وانتفى من البراهمة، وأقرَّ بالرُّبوبيَّة، وصدَّق بالنُّبوة و
 الرِّسالة، قيل له: فَخَبِّرْنَا عن أنبياءِ اللَّهِ^١ و رُسُلِهِ و أتباعِهِم من المؤمنين؛ لِمَ^٢ مَكَّنَ
 اللَّهُ تَعَالَى مِنْ قَتْلِهِمْ و ظَلَمِهِمْ؟ و لِمَ^٣ خَذَلَهُمْ و لَمْ يَنْصُرْهُمْ حَتَّى قَتَلُوا و ظَلَمُوا؟
 فإن أجبَ إلى الإقرارِ بذلك و التصريحِ بأنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَكَّنَ أعداءَهُ - مِنَ الْكُفَّارِ
 و الْمُشْرِكِينَ - مِنْ قَتْلِ أنبيائه و رُسُلِهِ و أهاليهِمْ، و لَمْ يَنْصُرْهُمْ، بَلْ نَصَرَ أعداءَهُمْ
 عَلَيْهِمْ، فَارَقَ بهذا الإقرارِ و التصريحِ ظاهرَ كتابِ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذ يَقُولُ: «إِنَّا لَنَنْصُرُ
 رُسُلَنَا وَ الَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»^٤. و فَارَقَ إجماعَ الأُمَّةِ، بَلْ كُلِّ مَنْ أَقَرَّ
 بالنُّبوة؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ مِنَ الأُمَّةِ و مَنِّ أَقَرَّ بالنُّبوة^٥ يُقَدِّمُ عَلَى الْقَوْلِ بأنَّ اللَّهَ تَعَالَى
 خَذَلَ أنبياءَهُ و نَصَرَ أعداءَهُ، بَلْ الْكُلُّ قَائِلٌ بأنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَاصَرَ لِأنبيائه^٦ و أوليائه
 و مانعٌ عنهم و خاذلٌ لعدوِّهم.

وإن امتنعَ من^٧ الإقرارِ بذلك و التصريحِ به، و قال: إنَّهُم مع قَتْلِهِمْ و الظُّلمِ لَهُمْ
 منصورُونَ مؤيَّدُونَ؛ قيلَ لَهُ^٨: أ فَلَيْسَ قد ثَبَّتَ بهذا الإقرارِ مِنْكَ أَنَّ الْقَتْلَ و الظُّلمَ لَا
 يوجِبُ الْقَوْلَ بأنَّ اللَّهَ مَكَّنَ مِنْ قَتْلِ أنبيائه، و أَنَّهُ خَذَلَ رُسُلَهُ و لَمْ يَنْصُرْهُمْ، و إن
 قَتَلَهُمْ أَعْدَاؤُهُمْ و ظَلَمُوهُمْ؟

١. في «س، ص» و المطبوع: «أنبيائه» بدل «أنبياء الله».

٢. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «لما».

٣. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «و لما».

٤. غافر (٤٠): ٥١.

٥. في «س، ص»: - «لأنه لا أحد من الأمة و من أقر بالنُّبوة». و في المطبوع: «[لا] بدل ذلك».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «بأنبيائه».

٧. في المطبوع: - «من».

٨. في «س، ص» و المطبوع: «لهم».

فإذا قال: نَعَمْ.

قِيلَ له^١: فَهَلَا سَوَّغْتَ مِثْلَ ذَلِكَ فِيمَا جَرَى عَلَى الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ الْقَتْلِ وَالظُّلْمِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُنْبِيٍّ^٢ عَنِ التَّمَكِينِ مِنْهُمْ وَالْخِذْلَانِ لَهُمْ، وَجَعَلْتَ مَا نَالَهُمْ مِنَ الْقَتْلِ وَالظُّلْمِ مِنْ أَعْدَائِهِمْ كَالَّذِي نَالَ الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ مِنْ أَعْدَائِهِمْ، فِي أَنَّهُ غَيْرُ مُوجِبٍ لِلتَّمَكِينِ مِنْهُمْ وَإِسْلَامِهِمْ^٣ وَالْخِذْلَانِ لَهُمْ.

فإن قال: مَنْ ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ لَمَّا قُتِلُوا وَظُلِمُوا؟ أَهْلَكَ اللَّهُ قَاتِلِيهِمْ^٥ وَاسْتَأْصَلَ ظَالِمِيهِمْ^٦، فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ^٧ مِنْهُمْ^٨، وَلَا^٩ خَاذِلٍ لَهُمْ. قِيلَ له: أَوَّلُ مَا يُسْقِطُ مَا ذَكَرْتَهُ أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يُهْلِكْ جَمِيعَ مَنْ قَتَلَ الْأَنْبِيَاءَ، وَلَا اسْتَأْصَلَ كُلَّ مَنْ ظَلَمَهُمْ، بَلِ الَّذِي أَهْلَكَ مِنْهُمْ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ آثَرَ ذَلِكَ لَكَانَ مُلْجِئًا، وَلَبْطَلَ التَّكْلِيفُ الَّذِي أَوْكَدَ شُرُوطُهُ التَّخْيِيرُ وَتَرَدُّدُ الدَّوَاعِي الْمُنَافِي لِلْإِلْجَاءِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ الْهَلَكَ وَالْإِسْتِئْصَالَ لِمَنْ أَهْلَكَهُ وَاسْتَأْصَلَهُ^{١٠} لَيْسَ يَمْنَعُ مَنْ قَتَلَ الْأَنْبِيَاءَ عَنْ قَتْلِهِمْ، وَلَا [هُوَ] حَيْلُوتُهُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ^{١١} ظُلْمِهِمْ؛ وَكَيْفَ يَكُونُ الْهَلَكَ

١. في «س، ص» والمطبوع: - «له».

٢. في «س، ص» والمطبوع: «مبني».

٣. في «س» والمطبوع: - «وإسلامهم».

٤. في «س، ص» والمطبوع: «أو ظلموا».

٥. في «س، ص» والمطبوع: «قاتلهم».

٦. في «س، ص» والمطبوع: «ظالمهم».

٧. في «س، ص» والمطبوع: «غير متمكن».

٨. في المطبوع: «منه».

٩. في «ب، ج، س، ص» والمطبوع: - «لا».

١٠. في المطبوع: «استأصله» بدون واو العطف.

١١. في «ب، ج، س، ص» والمطبوع: + «من».

الْمُنَاحِرُ عَنْ الْقَتْلِ وَالظُّلْمِ مَنَعًا مِمَّا تَقَدَّمَ وجودُهُ وَحِيلُولُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَ الْمَنْعُ وَ الْحِيلُولَةُ مِنْ حَقِّهِمَا أَنْ يَسْتَحِيلَ لِمَكَانِهِمَا وجودُ^١ مَا هُمَا مانِعٌ وَ حِيلُولَةٌ مِنْهُ؟ وَ بهذا الْحُكْمِ يَنْفَصِلُ مِمَّا لَيْسَ بِمَنْعٍ وَ لَا حِيلُولَةٍ. وَ إِنَّمَا قُدِّمَ لِمَنْ عَوَّجِلَ^٢ بِالْهَلَاكِ وَ الْإِسْتِصَالِ بَعْضُ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعِقَابِ عَلَى وَجْهِ تَقْتَضِيهِ^٣ الْمَصْلَحَةِ، وَ لَا يُنَافِي التَّكْلِيفَ؛ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مَنَعًا وَ حِيلُولَةً، فَلَا. وَ جَرَى^٤ ذَلِكَ مَجْرَى الْحُدُودِ؛ فِي^٥ أَنَّهَا تَقْدِيمٌ^٦ بَعْضُ الْمُسْتَحَقِّ^٧؛ لِلْمَصْلَحَةِ وَ الرَّدْعِ، الَّذِي يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمُكَلَّفِينَ وَ دَوَاعِيهِمْ^٨ وَ صَوَارِفِهِمْ.

عَلَى أَنَّ هَذَا السَّائِلَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْفَى عَنْ إِطْلَاقِ مَا أُلْزِمْنَا فِيهِمْ عَوَّجِلَ قَاتِلَهُ وَ ظَالِمَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَ الرُّسُلِ وَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ يُصَرِّحَ بِهِ^٩ فِيمَا لَمْ يُعَاجِلْ قَاتِلَهُ وَ ظَالِمَهُ مِنْهُمْ؛ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَنْصُرْهُ؛ بَلْ^{١٠} خَذَلَهُ وَ أَسْلَمَهُ^{١١}. وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْكُلِّ وَ الْبَعْضِ فِي ذَلِكَ، وَ أَنَّ التَّصْرِيحَ بِهِ خُرُوجٌ عَنِ الْإِسْلَامِ.

عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَسْتَأْصِلْ مَنْ ظَلَمَ خَيْرَ أَنْبِيَائِهِ وَ أَشْرَفَ رُسُلِهِ مُحَمَّدًا صَلَّى

١. فِي «س، ص»: «وجوده». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و وجود».

٢. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «هو حلّ» بَدَلَ «عَوَّجِل».

٣. فِي «أ، ج، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يقتضيه».

٤. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «+ فِي».

٥. فِي «ب، س» وَ حَاشِيَةُ «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «من». وَ فِي «ج، ص» عَلَى الْوَجْهِينِ.

٦. فِي «أ، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «تقدّم».

٧. أَيْ تَقْدِيمَهُ عَلَى عِقَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٨. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «دواعيهم» بِدُونِ «وَ الْعُطْف».

٩. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «بهم».

١٠. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «لم ينصره؛ بل». وَ فِي «ص»: «لم ينصره».

١١. فِي «ب، ج، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «أو سلمه» بَدَلَ «و أسلمه».

اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى قَدْ خَذَلَهُ وَلَمْ يَنْصُرْهُ، وَأَسْلَمَهُ وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ؛ وَإِطْلَاقُ ذَلِكَ مِنْ أَقْبَحِ الْكُفْرِ وَأَعْظَمِ الْفِرْيَةِ عَلَى اللَّهِ جَلَّ اسْمُهُ.

فَبِأَنِّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ مَا سَأَلَ عَنْهُ غَيْرُ مُتَوَجِّهِ إِلَى الشَّيْعَةِ، وَلَا^١ يَخْتَصُّ بِأَثْمَتِهِمْ^٢، بَلْ هُوَ سُؤَالُ الْمُلْحِدَةِ وَالْبَرَاهِمَةِ لِكُلِّ مَنْ أَقَرَّ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَصَدَّقَ بِالنُّبُوَّةِ وَالرُّسَالَةِ؛ وَهَذِهِ عَادَةٌ مَنْ خَالَفَهُمْ^٣ فِي اسْتِعَارَةِ مَا يَسْأَلُ عَنْهُ الْمُلْحِدَةُ وَمَنْ فَارَقَ الْإِسْلَامَ وَالْمِلَّةَ، إِذَا أَرَادُوا سُؤَالَ هَمٍّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلِمَ لَمْ يُعَاجِلْ بِالْعِقَابِ مَنْ قَتَلَ أَثْمَتَكُمْ وَعِتْرَةَ نَبِيِّكُمْ أَوْ بَعْضَهُمْ^٤، كَمَا عَاجَلَ مَنْ تَقَدَّمَ؟

قِيلَ لَهُ: هَذَا أَيْضاً سُؤَالٌ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَى الشَّيْعَةِ دُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنْ فِرْقِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ ظَلِمَ بِأَنْوَاعِ الظُّلْمِ؛ مِنْ إِخَافَةٍ وَسَبٍّ، وَحَصْرِ، وَقَتْلِ أَقَارِبِهِ، وَالتَّنْكِيلِ بِعَمِّهِ حَمَزَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْقَتْلِ، وَمَا لَحِقَهُ^٥ فِي نَفْسِهِ مِنْ إِدْمَاءٍ جَبِينِهِ وَكَسْرٍ رِبَاعِيَّتِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي جَرَتْ عَلَيْهِ وَعَلَى أَقَارِبِهِ وَأَصْحَابِهِ؛ وَلَمْ يُعَاجِلْ أَحَدٌ مِمَّنْ نَالَ مِنْهُ^٦ مِنْهُمْ بِالْعِقَابِ.

وَقَدْ عَوَّجَلَ عَاقِرٌ نَافِقَةً صَالِحًا مَعَ أَنَّ قَدَرَهَا وَقَدَرَ كُلِّ حَيَوَانٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ لَا يُوَازِنُ عِنْدَ اللَّهِ قَدَرَ أَقَلِّ الْمُؤْمِنِينَ ثَوَابًا.

فَأَيُّ جَوَابٍ أَجَابَ بِهِ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ - عَمَّا نَالَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

١. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «لَا».

٢. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «بِأَعْيُنِهِمْ».

٣. أَيُّ مَنْ خَالَفَ الشَّيْعَةَ.

٤. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «أَوْ بَعْضَهُمْ».

٥. فِي «ب»: «يَحْقَهُ». وَفِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «تَخْصَهُ».

٦. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «مِمَّنْ نَالَ مِنْهُ وَ».

و آله، و نالَ أقاربهَ و أصحابه، و لم يُعاجِلْ مَنْ نالَ منه و منهم - فهو جوابُ الشيعةِ عن سؤالٍ مَنْ يَسألُهُم عن أُنْمَتِهِم و عِتْرَةِ نَبِيِّهِمْ^١ و ما نالَهُم مِنَ الْقَتْلِ و الظُّلْمِ. فإن قال: فما الجوابُ لِمَنْ يَسألُ عَمَّا نالَ رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آله و أقاربهَ و أصحابه، و ما نالَ خُلَفَاءَهُ مِنْ بَعْدِهِ و عِتْرَتَهُ؟ و أينَ^٢ المُعاجِلَةُ بالعِقابِ؟ قيلَ له: الجوابُ عن ذلك أنَّهُ اللَّهُ تَعَالَى خَصَّ نَبِيَّنَا بِأُمُورٍ شَرَّفَهُ بِهَا و كَرَّمَهُ عَلَى سائِرِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ و الرُّسُلِ؛ مِنْ جُمْلَتِهَا أَمَانُ أُمَّتِهِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ مِنَ الْمُعَاجِلَةِ بِالْهَلَاكِ و الْعِقَابِ. و هذا معلومٌ مِنْ دَعْوَتِهِ، كما يُعْلَمُ^٣ إِكْرَامُهُ بِالشَّفَاعَةِ، و الْحَوْضِ، و الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ، و اللَّوَاءِ، و أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَنَشَّقُ عَنْهُ الْأَرْضُ، و تَأْيِيدُ^٤ شَرْعِهِ، و رَفَعَ النُّبُوَّةَ بَعْدَهُ.

و بمِثْلِ هذا أَجِيبَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ^٥ و غَيْرُهُ مِنَ الْمُلْحِدَةِ - خَذَلَهُمُ اللَّهُ - لَمَّا سَأَلُوا

١. في «س، ص» و المطبوع: «و قرة عينهم».

٢. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «و هي».

٣. في «س» و المطبوع: «نعلم».

٤. في «أ، ب، ج، ص»: «و تأييد».

٥. هو أحمد بن يحيى بن إسحاق أبو الحسين الراوندي، المعروف بابن الراوندي، متكلم معاصر للجاحظ، و منسوب إلى «راوند» من توابع أصبهان. له من الكتب مائة و أربعة عشر كتاباً، منها كتاب فضيحة المعتزلة، أشار إليه المصنّف رحمه الله في الشافي، ج ١، ص ٣٨، و كأنّه أراد مناقضة كتاب معاصره الجاحظ «فضيلة المعتزلة». قال ابن خلكان: «له مجالس و مناظرات مع جماعة من علماء الكلام، و قد انفرد بمذاهب نقلوها عنه في كتبهم». و اتهمه بالزندقة و الإلحاد جماعة، منهم: ابن كثير، و ابن حجر العسقلاني، و ابن الجوزي و غيرهم؛ و قد نقل المصنّف رحمه الله بعض آرائه في كتابه الشافي أيضاً، و ذكر له كتاباً في الإمامة. و نقل عن الجبائي أنّه وضع كتاباً في قدم العالم و نفي الصنائع و تصحيح مذهب الدهر و الردّ على مذهب أهل التوحيد، و كتاباً في الطعن على نبوة النبيّ محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آله. توفي سنة ٢٤٥ أو ٢٥٠هـ.

عن قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾^١، فالآيات هاهنا الأعلام والمُعْجَزَات.

قالوا: وهذا القول يُنبئ عن المُنَاقَضة أو السَّهْو؛ لأنَّ تكذيب مَنْ تَقَدَّمَ لَا يَمْنَعُ مِنْ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْنَا وَالْإِزَاحَةَ لِعِلَّتِنَا^٢، فَكَيْفَ يُعَلَّلُ الْمَنْعُ^٣ لَنَا مِمَّا يُحَسِّنُ^٤ تَكْلِيفَنَا^٥ بَأَنْ غَيْرَنَا كَذَّبَ وَلَمْ يُصَدِّقْ، وَخَالَفَ وَلَمْ يُجِبْ؟ هَذَا^٦ بَعِيدٌ مِنَ الْقَوْلِ. عَلَى أَنَّهُ قَدْ ادَّعَى ظُهُورُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ وَفِعْلُ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى يَدِهِ، كَالْقُرْآنِ، وَغَيْرِهِ مِنْ مَجِيءِ الشَّجَرَةِ، وَتَسْبِيحِ الْحَصَى، وَحَنِينِ الْجَذَعِ، وَإِطْعَامِ الْخَلْقِ الْكَثِيرِ حَتَّى شَبِعُوا وَسَقِيَهُمْ حَتَّى ارْتَوَوْا مِنَ الْقَلِيلِ مِنَ الطَّعَامِ وَالتَّيْسِيرِ مِنَ الشَّرَابِ؛ فَلِمَ^٧ لَمْ يَمْنَعْ تَكْذِيبُ الْأَوَّلِينَ إِظْهَارَ مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْأَعْلَامِ وَالْمُعْجَزَاتِ؟ قِيلَ لَهُمُ: الْأَعْلَامُ الَّتِي تَظْهَرُ عَلَى أَيْدِي الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ تَنْقَسِمُ^٨ إِلَى^٩:

﴿راجع للمزيد: معاهد التنصيص، ج ١، ص ١٥٥؛ الشافعي، ج ١، ص ٣٨ و ٨٢ و ٨٣-٩٨ و ٣١٠؛ ج ٢، ص ١٠٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٤٣ و ١٧٨ و ١٨٢ و ٢٥٧؛ ج ٤، ص ١١٢؛ المنتظم لابن الجوزي، ج ٦، ص ٥٩؛ الأعلام للزركلي، ج ١، ص ٢٦٧.

١. الإِسْرَاءُ (١٧): ٥٩.

٢. فِي «ب»: «لَعَلَّنَا». وَفِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «لَعَلَّنَا».

٣. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «بِالْمَنْع».

٤. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «بِمَا».

٥. فِي «ب»: «تَحَسَّنَ». وَفِي «ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «يَخْشَ».

٦. فِي «ج»: «وَنَكْلَفْنَا». وَفِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «وَتَكْلَفْنَا». وَفِي «ص»: «وَنَكْلَفْنَا».

٧. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَهَذَا».

٨. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «فَلَوْ».

٩. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «يَنْقَسِم».

١٠. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَلَى».

[١.] ما يُظهِرُهُ^١ اللَّهُ تَعَالَى لِلدَّلَالَةِ عَلَى صَدَقِهِمْ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ^٢ الْحِكْمَةُ
وَالْمَصْلَحَةُ وَتَوَجُّبُهُ^٣ إِزَاحَةُ الْعِلَّةِ، كَسَائِرِ الْأَدَلَةِ الَّتِي نَصَبَهَا لِلتَّمَكُّنِ^٤ مِنَ النَّظَرِ
فِيهَا. فَالْمُخَالَفُ لَهَا وَالْعَادُلُ^٥ عَنِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ بِهَا مُتَوَاعِدٌ^٦ بِعِقَابِ الْآخِرَةِ
وَعَذَابِ يَوْمِ الْجَزَاءِ، عَلَى مَا تَوَجُّبُهُ^٧ شُرُوطُ^٨ التَّكْلِيفِ.

[٢.] وَإِلَى^٩ مَا تَقْتَرِحُهُ الْأَمَمُ وَتَعَبَّتْ فِي طَلْبِهِ^{١٠} مِمَّنْ^{١١} بُعِثَ إِلَيْهِمْ، بَعْدَ إِظْهَارِ
مَا تَقْتَضِيهِ^{١٢} الْحِكْمَةُ وَتَوَجُّبُهُ الْمَصْلَحَةُ مِنْ إِزَاحَةِ الْعِلَّةِ؛ فَحُكْمُ اللَّهِ^{١٣} تَعَالَى فِي
التَّكْذِيبِ بِهَا بَعْدَ إِظْهَارِهَا وَالْعُدُولِ عَنْ تَصْدِيقِهَا الْمُعَاجَلَةَ بِيَعُضِ مَا يُسْتَحَقُّ
مِنْ^{١٤} الْعِقَابِ.

فَكَانَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: وَ مَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ الْمُقْتَرَحَةِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا

١. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «يُظْهِرُهَا». وَ فِي «ص»: «يُظْهِرُ».
٢. فِي «أ، ج، س، ص»: «يَقْتَضِيهِ».
٣. فِي «ب، ج، س، ص»: «و يَوْجِبُهُ».
٤. فِي «أ»: «و التَّمَكُّنُ». وَ فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «و التَّمَكُّنُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ
الْمُطَابِقُ لِنَسْخَةِ مَكْتَبَةِ الْإِمَامِ الْحَكِيمِ.
٥. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «و الْمَعَادِلُ».
٦. فِي «ب، ج»: «مُتَوَاعِدٌ». وَ الصَّحِيحُ: «مُتَوَاعِدٌ».
٧. فِي «أ، ب، ج»: «يَوْجِبُهُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ الْمُطَابِقُ لِنَسْخَةِ مَكْتَبَةِ الْإِمَامِ الْحَكِيمِ.
٨. مِنْ قَوْلِهِ: «النَّظَرُ وَالِاسْتِدْلَالُ بِهَا...» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ.
٩. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «إِلَى» بَدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.
١٠. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «و تَعَبَّتْ فِي طَلْبِهِ».
١١. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَمَّنْ».
١٢. فِي «أ، ج، ص»: «يَقْتَضِيهِ».
١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «و».
١٤. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَنْ».

الأولون، فاستأصلناهم^١ بتعجيل بعض ما يستحقونه من العقاب. وقد وعدنا رسولنا وشرّفناه^٢ بأمر؛ لا^٣ منها أن^٤ نستأصل^٥ أمته، ولا نأجلها^٦ بالعقاب.

وقد ذكر الله تعالى ما اقترح على رسوله، فقال: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جُنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا رَعِمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا - إِلَىٰ قَوْلِهِ: - قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾^٧.

[الجواب الثاني]

فإن قال: قد بينتم^٨ الجواب لمن وافقكم في الإقرار بالصانع والتصديق بالنبوة^٩؛ فما الجواب للملحدة والبرهمة؟

قيل له: الجواب لهم: أن التمكين يُعتبر فيه قصد الممكن و غرضه، دون ما يصلح له ما مكّنه^{١٠} به من الأفعال.

يُبين ذلك: أنه لو لم يُعتبر فيه ما ذكرناه^{١١} لم نجد في العالم ممكناً من قتل

١. في «س، ص» والمطبوع: - «فاستأصلناهم».

٢. في «أ»: «وسرفناه». وفي «س» والمطبوع: «وشرّفناه».

٣. في «ص» والمطبوع: - «لا».

٤. كذا، والأنسب: «منها أن لا».

٥. في «أ»: «لا يستأصل» بدل «لا منها أن نستأصل». وفي المطبوع: «نستأصل» بدل «نستأصل».

٦. في «أ»: «ولا يعاجلها». وفي المطبوع: «ولا تعاجلها».

٧. الإسراء (١٧): ٩٠-٩٣.

٨. في «س، ص» والمطبوع: «قد بينتم» بدل «قد بينتم».

٩. في «ب، ج، س، ص» والمطبوع: «للنبوة».

١٠. في «أ»: - «به». والصحيح: «ما مكّن به» كما سوف يأتي.

١١. في «س، ص» والمطبوع: «ما ذكرناه».

عَدُوّه دُونَ نَفْسِهِ وَوَلِيّه؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ يُمَكِّنُ^١ بِهِ - مِنْ سِلَاحٍ وَجُنْدٍ وَسَائِرِ مَا^٢ يَقْوَى بِهِ - إِلَّا وَهُوَ^٣ يَصْلُحُ لِقَتْلِهِ وَقَتْلِ وَلِيّه، كَمَا يَصْلُحُ لِقَتْلِ عَدُوّه.

وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِيمَا يُمَكِّنُ^٤ بِهِ مِنْ طَاعَتِهِ وَامْتِنَالِ أَوَامِرِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْآلَاتِ، فِي أَنَّهُ^٥ يَصْلُحُ لِمَعْصِيَتِهِ وَارْتِكَابِ مَا نَهَى عَنْهُ، كَمَا يَصْلُحُ لَطَاعَتِهِ وَامْتِنَالِ أَوَامِرِهِ^٦.

وَفِي عِلْمِنَا بِأَنَّ الْمُمَكِّنَ مِمَّا قَدْ يَكُونُ مُمَكِّنًا مِنْ عَدُوّه دُونَ نَفْسِهِ وَوَلِيّه، وَمِنْ^٧ طَاعَتِهِ دُونَ مَعْصِيَتِهِ، وَأَنَّ الْجَا حِدَ لَذَلِكَ مُتَّجَاهِلٌ دَافِعٌ لِمَا يُعْلَمُ بِالْإِضْطِرَارِ، دَلَالَةٌ عَلَى وَجوبِ اعْتِبَارِ قَصْدِ الْمُمَكِّنِ وَغَرَضِهِ، دُونَ مَا يَصْلُحُ لَهُ مَا مَكَّنَ بِهِ.

وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا وَجَبَ اعْتِبَارُ حَالِ الْمُمَكِّنِ؛ فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ^٨ بِمَا مَكَّنَ وَغَرَضُهُ^٩ الْحَسَنَ دُونَ الْقَبِيحِ، قِيلَ: «إِنَّهُ^{١٠} مَكَّنَ مِنَ الْحَسَنِ دُونَ الْقَبِيحِ»، وَإِنْ كَانَ مَا مَكَّنَ بِهِ يَصْلُحُ لِلْقَبِيحِ^{١١}. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَصْدُهُ بِمَا مَكَّنَ وَغَرَضُهُ الْقَبِيحَ دُونَ الْحَسَنِ قِيلَ^{١٢}: «إِنَّهُ مَكَّنَ مِنَ الْقَبِيحِ دُونَ الْحَسَنِ»، وَإِنْ كَانَ^{١٣} مَا مَكَّنَ بِهِ يَصْلُحُ لِلْحَسَنِ.

١. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «يَتِمَكَّن».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَسَائِرُهَا» بَدَلَ «وَسَائِرِ مَا».

٣. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «هُوَ» بِدُونِ «وَاوِ الْعُطْفِ».

٤. فِي «ب، ج، ص»: «نَمَكَّنَ». وَفِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «تَمَكَّنَ».

٥. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «+ لَا».

٦. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «أَمْرُهُ».

٧. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «مِنْ» بِدُونِ «وَاوِ الْعُطْفِ».

٨. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «قَصْدُهُ».

٩. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «- وَغَرَضُهُ».

١٠. فِي «ب، س» وَالْمَطْبُوعُ: «لَهُ» بَدَلَ «إِنَّهُ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْقَبِيحُ».

١٢. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «+ لَهُ».

١٣. فِي «أ»: «فَإِنْ كَانَ». وَفِي «ج، ص»: «- كَانَ».

و متى لم يُعْتَبَرْ هذا الاعتبارُ، خَرَجَ في المعنى و الإِطْلَاقِ عن^١ اللُّغَةِ و العُرْفِ و المعقُولِ، و لَزِمَ أن لا يَكُونَ في العالمِ مَنْ يُطْلَقُ عليه: التمكنُ مِنَ الحَسَنِ دُونَ القَبِيحِ، و الطَّاعَةِ دُونَ المَعْصِيَةِ، و النُّصْرَةِ دُونَ الخِذلَانِ؛ و في هذا ما قَدَّمناه من التَّجاهُلِ.

و إذا وَجَبَ اعتِبارُ القَصْدِ و الغرضِ في التمكنِ، وَجَبَ الرُّجُوعُ إلى حالِ المُمْكِنِ، دُونَ الرُّجُوعِ إلى حالِ ما مَكَّنَ^٢ به:

فإن عَلِمَ^٣ قَصْدُ المُمْكِنِ و غرضُه ضَرُورَةَ اتِّبَاعِ الإِطْلَاقِ و الوصفُ بالتمكنِ لِمَا عَلِمَ^٤ مِنْ قَصْدِهِ و غرضِهِ.

و إن لم يُعْلَمْ ضَرُورَةُ اسْتِدْلَالِ بِحالِ المُمْكِنِ و بما^٥ يَتَّبِعُ ما مَكَّنَ به، مِنْ أَمْرٍ، و نَهْيٍ، و تَرْغِيْبٍ، و دُعَاءٍ، و حَثٍّ، و وَعْدٍ، و وَعِيدٍ^٦ إلى غيرِ ذَلِكَ ممَّا يُنبِئُ عن قَصْدِهِ و يوضِّحُ عن غرضِهِ، فَيَتَّبِعُ^٧ الإِطْلَاقُ و الوصفُ له.

و قد ثَبَّتَ أن اللهَ تَعَالَى لا قَصْدَ له إِلَى القَبِيحِ، و لا^٨ غرضَ له فِيهِ؛ لأنَّه عَالِمٌ بِقُبْحِهِ و بَغْنَاهُ^٩ عنه. و لِمُقَارَنَةِ الأَمْرِ و التَّارْغِيْبِ و الدُّعَاءِ و الحَثِّ و التَّزْيِينِ^{١٠}

١. في «ج، ص»: «الإِطْلَاقُ فِي» بدل «و الإِطْلَاقُ عَنِ». و فِي «س» و المَطْبُوعُ: «مِنَ الإِطْلَاقِ فِي» بدلُهَا.

٢. فِي «س، ص» و المَطْبُوعُ: «تَمَكَّنَ».

٣. فِي «ب» + «مِنَ».

٤. مِّن قَوْلِهِ: «قَصْدُ المُمْكِنِ و غرضُهُ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِّن «ج، س، ص» و المَطْبُوعُ.

٥. فِي «أ»: «و رُبَّمَا» بدل قَوْلِهِ: «اتَّبَعَ الإِطْلَاقُ» إِلَى هُنَا.

٦. فِي «س، ص» و المَطْبُوعُ: - «و وَعِيدٌ».

٧. فِي «ب، ج، س، ص» و المَطْبُوعُ: «و يَتَّبِعُ».

٨. فِي «س، ص» و المَطْبُوعُ: «فَلَا».

٩. فِي «أ»: «و بَغْنَانَهُ». و فِي «س، ص» و المَطْبُوعُ: «و نَفِينَاهُ».

١٠. فِي «أ»: «و التَّوْثِيقُ». و فِي «س» و المَطْبُوعُ: «و الزَّجْرُ». و فِي «ص»: «و التَّوْتِرُ».

و الوعد بالثواب للواجبات و المحسنات، و مقارنة^١ النهي و التخويف و الزجر و الوعيد للمقبحات، عليم أنه ممكن^٢ من الطاعات دون المعاصي^٣، فوجب^٤ إطلاق ذلك دون غيره.

فإن قال^٥: فهلا مكن تعالى بما يصلح للطاعة دون المعصية، و الإيمان دون الكفر، و الحسن دون القبح^٦؟

قيل له: هذا خلط^٧ من القول، و تناقض في المعنى؛ لأن «ما يمكن^٨ به» يصلح لجميع ذلك، لنفسه و عدوه^٩. و لأنه لو اختص بالشيء دون تركه و خلافه لكان الممكن مطبوعاً، و لو كان مطبوعاً لم يصح الوصف لفعله بالحسن و القبح و الطاعة و المعصية و الإيمان و الكفر، كما لا يصح ذلك في إحراق النار و تبريد^{١٠} الثلج و هوي^{١١} الحجر و جريان الماء؛ و لبطل^{١٢} التكليف و الأمر و النهي و المدح و الذم و الثواب و العقاب؛ لأن جميع هذه الأحكام تثبت^{١٣} مع الإيثار و التخيير^{١٤}.

١. في «س، ص» و المطبوع: «و لمقارنة». ٢. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «مكن».

٣. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «المعصية».

٤. في «ب، ج»: «و وجب». و في «س، ص» و المطبوع: «وجب» بدون الفاء.

٥. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «قيل». ٦. في «س» و المطبوع: «القبح».

٧. الخلف بالضم: المحال الذي ينافي المنطق و يخالف المعقول. و بالفتح: الرديء من القول. المعجم الوسيط، ص ٢٥١.

٨. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «ما مكن».

٩. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «و عيد» بدل «و عدوه».

١٠. في «س» و المطبوع: «و برد». و في «ص»: «و يزيد».

١١. في «س» و المطبوع: «و هذ». و في «ص»: «و هو».

١٢. في «ب، ج، س، ص»: «البطل» بدون واو العطف. و في المطبوع وُضعت الواو بين معقوفين.

١٣. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «يثبت».

١٤. في «ب، س» و المطبوع: «و التخير». و في «ج»: «و التحير». و في «ص»: «و البحر».

و تَرْتَفِعُ مَعَ الطَّبْعِ وَالْخَلْقَةِ وَ زَوَالِ الْمِحْنَةِ^١. فَلَا بُدَّ - عَلَى هَذَا - مِنْ تَعَلُّقِ التَّمَكِينِ بِالْفِعْلِ وَ تَرْكِهِ، وَ خِلَافِهِ وَ ضِدِّهِ؛ لِيَصِحَّ الْإِثَارُ وَ التَّخْيِيرُ^٢، وَ يُطَابِقُ مَا يَقْتَضِيهِ الْحُكْمُ^٣؛ مِنْ حُسْنِ التَّكْلِيفِ، وَ تَوَجُّهِ الْمَدْحِ وَ الثَّوَابِ إِلَى الْمُطِيعِ، وَ اسْتِحْقَاقِهِ لِهَمَا، وَ تَوَجُّهِ الذَّمِّ وَ الْعِقَابِ إِلَى الْعَاصِي، وَ اسْتِحْقَاقِهِ لِهَمَا^٤.

فهذا^٥ الجواب عن التمكنين، و قد بانَّ به أنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُمَكِّنْ مِنْ قَتْلِ أَنْبِيَائِهِ وَ رُسُلِهِ وَ خُلَفَائِهِمُ وَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَمَمِهِمْ؛ لِأَنَّهُ - جَلَّ اسْمُهُ - نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَ زَجَرَ عَنْهُ، وَ تَوَاعَدَ عَلَيْهِ بِالْيَمِّ الْعِقَابِ، وَ أَمَرَ^٦ بِاتِّبَاعِهِمْ وَ طَاعَتِهِمْ وَ الْإِنْقِيَادِ^٧ لَهُمْ وَ الذَّبِّ عَنْهُمْ، وَ رَغَّبَ^٨ فِيهِ، وَ دَعَا إِلَيْهِ، وَ وَعَدَ عَلَيْهِ بِجَزِيلِ الثَّوَابِ.

فَأَمَّا الْمَنْعُ عَنْهُمْ وَ النُّصْرَةُ لَهُمْ، فَالْمَنْعُ وَ النُّصْرَةُ^٩ يَنْقَسِمُ^{١٠} أَيْضاً:

[١]. إِلَى مَنَعَ وَ نُصْرَةٍ يَزُولُ مَعَهُ^{١١} التَّكْلِيفُ وَ الْأَمْرُ وَ النَّهْيُ وَ التَّرْغِيبُ وَ الزَّجْرُ وَ الثَّوَابُ وَ الْعِقَابُ. وَ هُوَ مَا أَدَّى إِلَى الْإِلْجَاءِ، وَ يُنَافِي التَّخْيِيرَ^{١٢} وَ الْإِثَارَ. فَهَذَا

١. في «أ» الكلمة غير واضحة. و في «ب، س، ص» و المطبوع: «التخير». و في «ج»: «التحير». و ما أثبتناه من نسخة مكتبة الإمام الحكيم.

٢. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «و التخير». ٣. «الحكم» هنا بمعنى «الحكمة».

٤. في «س، ص» و المطبوع: - «و توجه الذم و العقاب إلى العاصي، و استحقاقه لهما».

٥. في «أ»: «هذا». و في «س، ص» و المطبوع: «فهو».

٦. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «و أمرنا».

٧. في «س، ص»: «الانقياد» بدون واو العطف. و في المطبوع وُضعت الواو بين معقوفين.

٨. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «فرغب».

٩. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: - «فالمنع و النصرة».

١٠. في «ب، ج»: «تنقسم». و في «س، ص» و المطبوع: «تسقم».

١١. في «أ، ب، س، ص» و المطبوع: «معها».

١٢. في «ب» و المطبوع: «التخير». و في «ج، س، ص»: «التحير».

الضرب من المنع والنصرة لا يجوز أن يفعله تعالى مع التكليف؛ لمُنَافَاتِهِ لِلْحِكْمَةِ^١، ومُبَايَنَتِهِ لِمَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ وحُسْنُ التَّدْبِيرِ.

[٢.] وإلى منع ونصرة يلائم التكليف والأمر والنهي والترغيب والزجر والثواب والعقاب، ويثبت معه التخيير^٢ والإيثار، وهو النصرة بإقامة الأدلة ونصب البراهين، والأمر بنصرتهم والجihad دونهم والطاعة لهم والذب عنهم، والمنع بالنهي عن مخالفتهم والمؤالاة لأعدائهم. وهذا مما قد فعل الله تعالى منه الغاية التي لا يبلغها تمن^٣، ولا يدركها طلب.

[في بيان الوجه في دعاء الأئمة على من ظلمهم]

فإن قال: فقد ظهر من أئمتكم الدعاء على من ظلمهم وعصبهم^٤ حقهم وجردهم مقامهم، ونال منهم بالقتل والأذى؛ فلم لم^٥ يستجيب الله^٦ لهم ولم يسمع دعاءهم، وفي ذلك وهن لهم^٧، وخط من قدرهم، وتنفير عنهم؟ قيل له: ليس الأمر كما ظننت في دعائهم؛ لأنهم^٨ عليهم السلام لو اجتهدوا في الدعاء والطلب وسألوا الله تعالى هلاك الأرض ومن عليها لأجيبوا، بل كانوا عليهم السلام عارفين بالدنيا وصغير قدرها بالإضافة إلى ما أعد الله لهم في

١. في «ج، س، ص» والمطبوع: «الحكمة» بدون اللام.

٢. في «ب، ج»: «التخيير».

٣. في «أ، ص» الكلمة غير واضحة. وفي «ب، ج»: «ثمن». واستظهر في حاشية «س»: «شيء».

٤. في «س» والمطبوع: «و غصب».

٥. في «ب، ج، س، ص» والمطبوع: «لم».

٦. من هنا إلى آخر المسألة، بمقدار صفتين، قد سقط من «ب».

٧. في «أ»: «عليهم». وفي نسخة مكتبة الإمام الحكيم: «عظيم»؛ ويبدو أنه أقرب إلى الصواب.

٨. في «س، ص» والمطبوع: «لأنهم».

الآخرة، فلم يكن لها عندهم محل، ولا لشيء^١ منها في أنفسهم^٢ وزن.
وكيف لا يكونون^٣ كذلك؟ مع علمهم بالله جل اسمه وما أعد لأوليائه من
الثواب ولأعدائه من العقاب، وأنهم من أشرف أوليائه الذين اجتباهم
واصطفاهم، وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه، والأمناء عليهم، والحفاظ
لدينهم؛ فهم القدوة، وإلهم المفزع من سائر البشر، وأن أعداءهم أعداء الله الذين
لعنهم وغضب عليهم وأعد لهم أعظم العقاب وأشد العذاب.
فقلوبهم مملوءة بالمعرفة لخالقهم، وما يقرب إليه ويزلف لديه؛ من الطاعة له،
والخوف من مخالفته، والقيام بعبادته؛ ليس لسوء ذلك فيها مكان، ولا لغير ما
يُثمر الفوز والنجاة عليها مجال. ولذلك وجب الحكم بعصمتهم ونزاهتهم
وطهارتهم، حتى قال تعالى فيهم: ﴿وَلَقَدْ اخْتَرْنَاكُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ﴾^٥.
فإذا ثبت هذا من حالهم، كان الدعاء منهم يحتمل أموراً:

منها: تعليم أممهم وزعايهم كيف يدعون ويسألون إذا نابتهم النوائب ونزلت
بهم الشدائد، ولا يقصدون بذلك سوى تعليمهم والبيان لهم.
ومنها: الانقطاع إلى الله تعالى والخضوع له؛ كما ينقطع إليه «من لا يستحيق
العقاب» بالتوبة والاستغفار ويخضع له بذلك. وكالدعاء لله تعالى بأن يحكم

١. في «س، ص» والمطبوع: «بشيء».

٢. في «ج، س، ص»: «نفوسهم». وفي المطبوع: «نفوسهم»؛ بإغفال الهاء.

٣. في «ج، س، ص» والمطبوع: «لا يكونوا».

٤. في «ج، س، ص» والمطبوع: «سوى» بدون اللام.

٥. الدخان (٤٤): ٣٢.

٦. راجع: الذخيرة، ص ٦٠٥.

بالحق، وإن لم يكن فعله له^١؛ لِمَكَانِ اليَقِينِ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَالْقَطْعِ عَلَيْهِ، كما لَا تَحْسُنُ الْمَسْأَلَةُ لَهُ بِأَنْ يُطْلِعَ الشَّمْسَ وَيُغْرِبَهَا؛ لِمَكَانِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ وَالْقَطْعِ عَلَيْهِ. ومنها: الْمَسْأَلَةُ لِاتِّبَاعِهِمْ وَشِيعَتِهِمْ إِذَا اقْتَضَتِ الْحِكْمَةُ الْمَسْأَلَةَ^٢ لَهُمْ، وَتَعَلَّقَ كَوْنُ مَا يُفْعَلُ لَهُمْ^٣ صَلَاحاً إِذَا فُعِلَ لِأَجْلِ الْمَسْأَلَةِ وَالِدُّعَاءِ، وَمَتَى لَمْ تَكُنِ الْمَسْأَلَةُ وَالِدُّعَاءِ لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ صَلَاحاً.

وهذا وجهٌ صحيحٌ في الأَطَافِ وَالْمَصَالِحِ، وَبِذَلِكَ وَرَدَتِ الرِّوَايَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي سَعَةِ الرِّزْقِ عِنْدَ الدُّعَاءِ، وَطَوِيلِ الْعُمُرِ عِنْدَ الْبِرِّ لِلْوَالِدَيْنِ، وَدَفْعِ الْبَلَاءِ عِنْدَ الصَّدَقَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَكُونُ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ مُشْرُوطَةً بِتَقْدِيمِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ^٤، وَدَاوُوا مَرْضَاكُمْ^٥ بِالصَّدَقَةِ، وَرُدُّوا نَائِبَةَ^٦ الْبَلَاءِ بِالِدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ^٧ وَالتَّوْبَةِ»^٨.

فَوَجَبَ^٩ حَمْلُ مَا ظَهَرَ مِنْهُمْ مِنَ الدُّعَاءِ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ، دُونَ الْمَسْأَلَةِ لَهُمْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأُمُورِ الدُّنْيَا وَالطَّلَبِ لِمَنَافِعِهَا وَدَفْعِ مَضَارِّهَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ^{١٠} خَاصَّةً؛ إِذَا لَا قَدَرَ لَهَا عِنْدَهُمْ، وَلَا وَزْنَ لَهَا فِي نُفُوسِهِمْ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.

١. في «أ» الكلمة غير واضحة. وفي «ج، س، ص» والمطبوع: «مثله» بدل «فعله له». وما أثبتناه من نسخة مكتبة الإمام الحكيم. والمعنى: وإن لم يكن الحكم بالحق لأجل الدعاء.
٢. في «ج، س، ص» والمطبوع: «والمسألة». ٣. في «ج، س، ص» والمطبوع: «بهم».
٤. في «س، ص» والمطبوع: - «بالزكاة». ٥. في «س، ص» والمطبوع: «أمرضاكم».
٦. في «ج، س، ص» والمطبوع: «ورّد» بدل «ورّدوا نائبة».
٧. في «ج، ص»: «+ نائبة». وفي «س» والمطبوع: «+ ثابتة».
٨. دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٤٠؛ كشف الخفاء، ج ١، ص ٣٦١؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٨٤٤ ح ٤٣٣٥٤ (مع اختلاف في الفقرة الأخيرة من الحديث).
٩. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «وجب». والصواب ما أثبتناه: طبقاً لنسخة مكتبة الإمام الحكيم.
١٠. في «ج، س، ص» والمطبوع: «إليه». واستظهر في هامش المطبوع كَوْنُ اللَّفْظِ: «إليها».

فإن قال: فإذا لم يتضمَّنْ دُعاؤهم المَسْأَلَةَ و الطَّلَبَ^١، فما معنى الوصف له بأنه «مُستَجابٌ»^٢، ولهم بأنهم «مُستَجابو الدُّعاء»؟
قيل له: عن ذلك أجوبة:

أحدها: أنا قد بينَّا أنَّ من دُعائهم ما هو مَسْأَلَةٌ و طَلَبٌ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِمَصَالِحِ اتِّبَاعِهِمْ و تدبيرِ شِيعَتِهِمْ، وإن لم تكن مَسْأَلَةٌ و طَلَبًا فيما يَرِجُّ إليهم، فلاجل دُعائهم فُعل ما سألوا، و أوجد ما طلبوا.

وثانيها: أنهم - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ^٣ - قد يتضمَّنْ دُعاؤهم المَسْأَلَةَ و الطَّلَبَ لثَوَابِ الآخِرَةِ و عُلُوِّ الْمَنَازِلِ فيها، فالإجابة واقعة بإعطاء ما سألوا و تَوْفُّعٍ ما طلبوا. و ثالثها: أنَّ ما لم يكن من دُعائهم مَسْأَلَةٌ و طَلَبًا، فإنَّ الإجابة له الإثابة^٥ عليه؛ لِمَكَانِ الْإِنْقِطَاعِ و الْخُضُوعِ و التَّعْلِيمِ و الْأَدَاءِ.
فلَمَّا كَانَ مُثْمِرًا لِمَا لَهَا مِنَ الْمَنَافِعِ و أَجْلَهَا كَانَ مُسْتَجَابًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْإِجَابَةِ حُصُولُ النِّفْعِ أَوْ دَفْعُ^٦ الضَّرَرِ لِأَجْلِ الدُّعَاءِ.

فَقَدْ ثَبَتَ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ الْجَوَابُ عَمَّا تَضَمَّنَهُ السُّوْأَلُ و الزِّيَادَاتُ فِيهِ. و الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

١. في «س» و المطبوع: «و الوصف».

٢. في «س» و المطبوع: «يستجاب». و في «ص»: «تسبيحات».

٣. من قوله: «فعل ما سألوا...» إلى هنا ساقط من «س، ص» و المطبوع، إلا أنَّ في المطبوع وُضِعَ لفظ «و ثانيها» بين معقوفين.

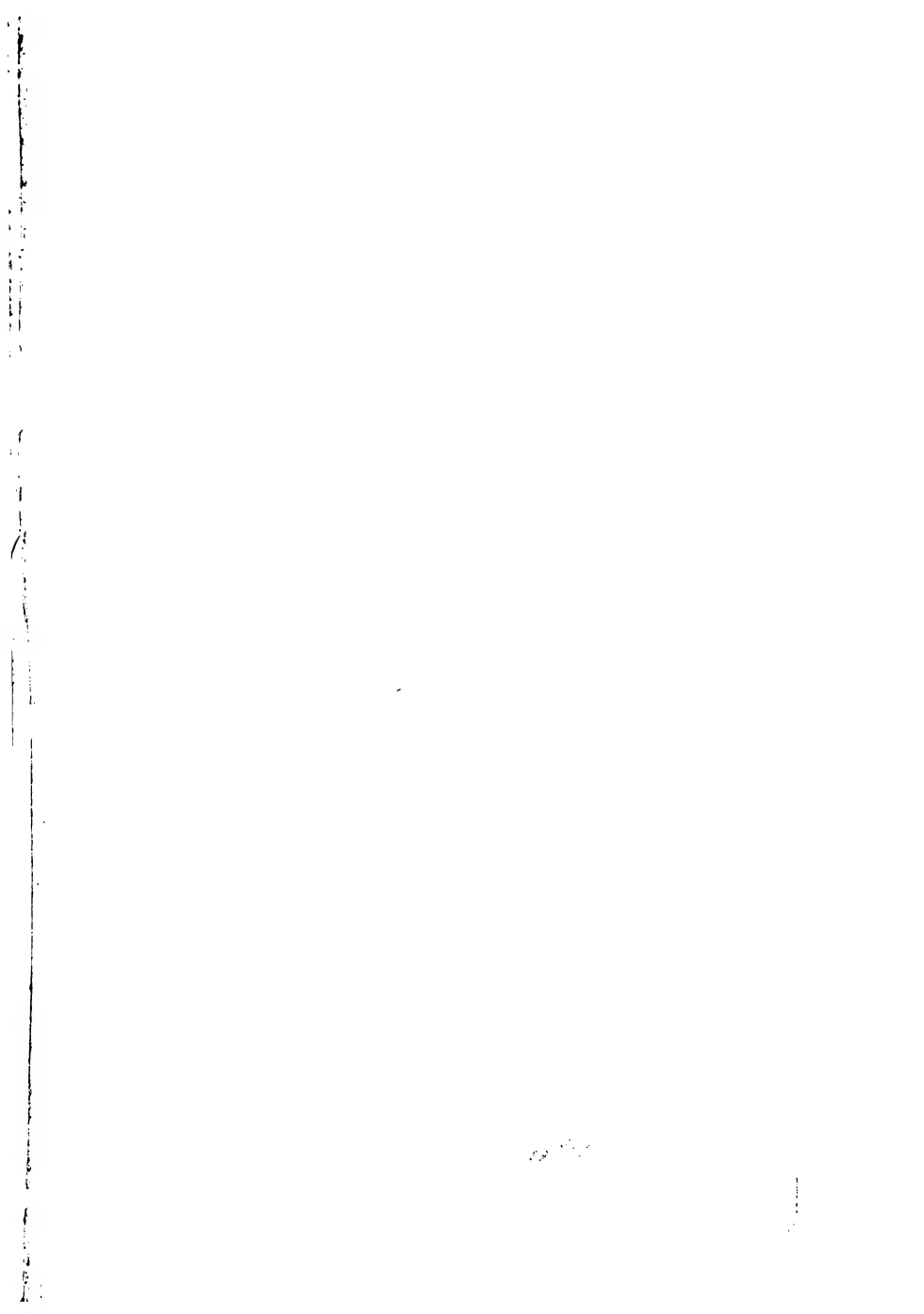
٤. في «ج، س، ص» و المطبوع: «و طلب، و أنَّ» بدل «و طلبًا، فإن».

٥. في «ج، س، ص» و المطبوع: «الإثابة».

٦. في المطبوع: «و دفع».

(٦١)

مسألة في الجواب عن الشُّبُهَاتِ
الواردة في خبر الغدير



مقدمة التحقيق

هذه الرسالة هي في الحقيقة آخر مسألة من مجموعة مسائل وُجّهت إلى الشريف المرتضى، فقد جاء في خاتمتها:

هذه جملٌ كافية في جواب هذه المسائل؛ فمن أراد التفريع و التطويل والتشعيب، فعليه بالكتاب الشافي وما جرى مجراه من كتبنا في الإمامة و تصانيفنا و أمالينا.

و لا نعلم اسم هذه المجموعة من المسائل، و لا السائل الذي يظهر أنّه لم يكن شخصاً واحداً، بل عدّة أشخاص، كما يظهر من بداية المسألة، حيث قال: «و سألوا أيضاً، فقالوا...».

كما لا نعلم بالدقّة باقي مسائل هذه المجموعة، سوى أنّه يمكن احتمال أن تكون مسألة «علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلامّ أبا بكر» - و هي إحدى رسائل الشريف المرتضى - واحدة منها؛ فإنّها تبدأ بنفس البداية، أي قوله: «و سألوا أيضاً، فقالوا...»، كما أنّ بحثها يدور حول الإمامة أيضاً^١.

و الظاهر من خاتمة الرسالة محلّ البحث و التي تقدّمت قبل سطور أنّ هذه المسائل كانت تدور حول الإمامة؛ فقد أحال الشريف المرتضى فيها إلى كتابه الشافي

١. و هناك رسائل أخرى من المحتمل أن تكون جزءاً من هذه المجموعة. راجع بهذا الصدد نهاية

و ما جرى مجراه من سائر كتبه، و الشافي كما هو معروف تدور أبحاثه حول الإمامة.

محتوى الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

لقد قام السائل -الذي يظهر من سؤاله أنه من المخالفين - بطرح إشكال، و هو أنه لو كان حديث الغدير دالاً على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام حقاً، فلماذا جاء النبي صلى الله عليه و آله في هذا الحديث بالفاظٍ تحتمل أكثر من معنى، أما كان يستطيع أن يأتي بعبارة لا لبس فيها، خاصةً و أنه صلى الله عليه و آله كان قد بين الشريعة كلها بالفاظ واضحة، فلماذا لم يبين الإمامة بالفاظ واضحة أيضاً؟

و أجاب الشريف المرتضى بطريقته المعتادة التي تحتوي على شيء كبير من القوة و عدم التردد، حيث أعطى درساً للذين يريدون أن يدخلوا في مجال الجدل و الدفاع عن العقيدة بأن لا ينهروا بالفاظ المناظرين لهم، فيفقدوا زمام المبادرة، و يخرج الأمر من أيديهم، بل يجب عليهم التركيز على الثوابت، و عدم الابتعاد عنها قيد أنملة، فقد قال في الجواب: إن حديث الغدير - خلافاً لما تصوّره السائل - صريح في النصّ على الإمامة، و لا لبس فيه أبداً، و هو لا يحتمل معنى آخر، و لا يليق أن يُحمل على معنى غير الإمامة.

و لو كان النبي صلى الله عليه و آله قد عبّر بأيّ تعبير آخر أوضح من ذلك، لكان يمكن لمن يريد التشبيه و الإشكال أن يحمل كلامه على معنى آخر، فحتّى لو قال: «أنت الإمام من بعدي، و الخليفة على أمتي» لقال المخالف: إنه قصد بهذا الكلام أنك تكون خليفة إذا اختارتك الأمة، أو ما شاكل ذلك.

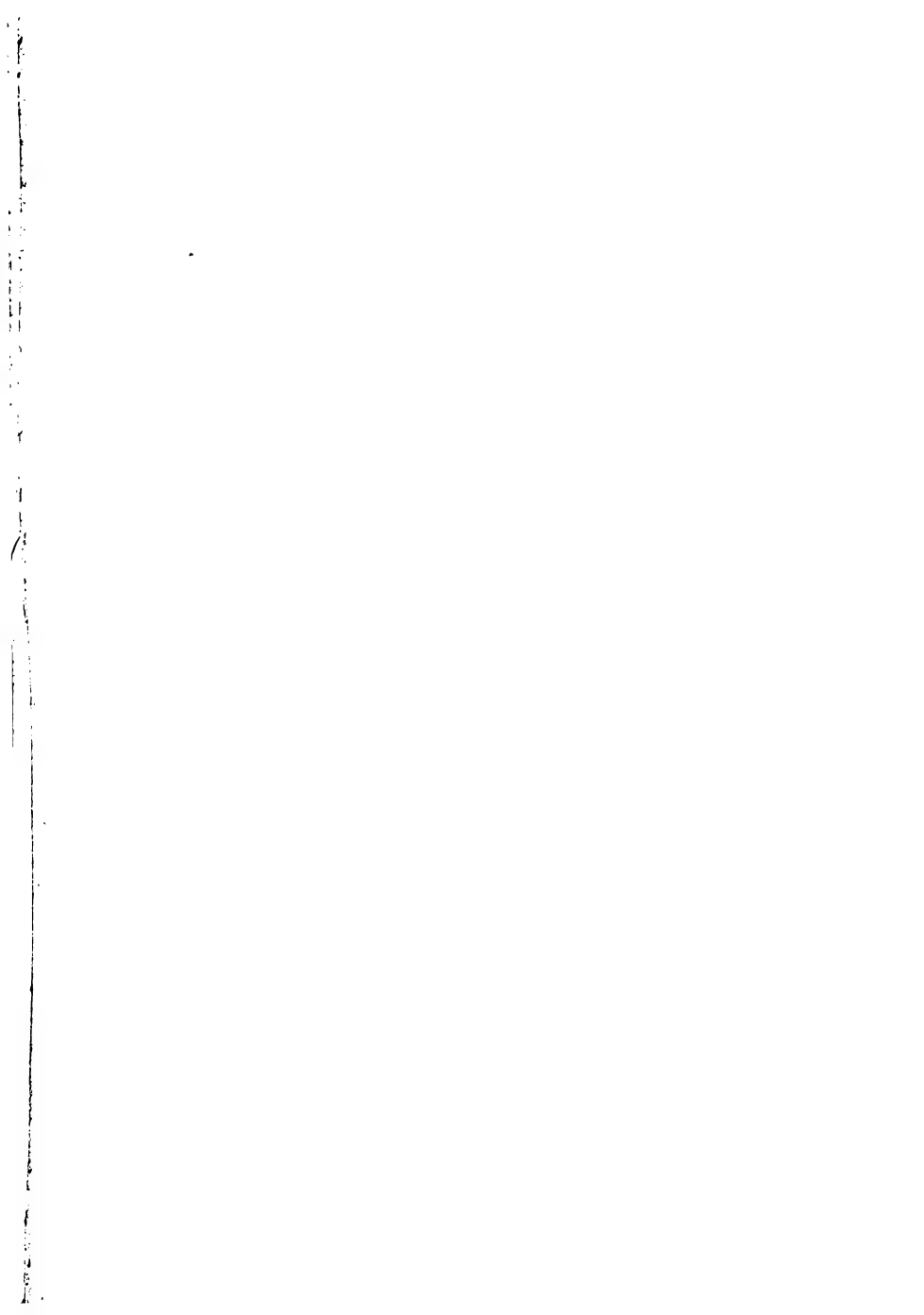
و بعد ذلك بيّن الشريف المرتضى دلالة حديث الغدير على الإمامة من خلال الاستدلال بمقدّمة الحديث التي يدلّ عليها قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^١، فأخذ النبي صلى الله عليه و آله في البداية إقرار الأمة بأنّه أولى بهم من

أنفسهم، وأقرّوا بذلك، وكان المقصود بتلك الأولوية أنه أحقّ بتدبير أمورهم، وإدارة شؤونهم، وأن طاعته واجبة، فعندما قال بعد ذلك مباشرة: «فمن كنت مولاه، فعليّ مولاه»، دلّ قطعاً على أن مراده من الولاية هنا نفس ما جاء في المقدّمة، ولا يمكن حملها على معنى آخر. وهذه طريقة معروفة لدى الأدباء والعارفين باللغة من أنه إذا عُطفت جملة تحتمل معنيين على جملة لا تحتمل إلا معنى واحداً، أن يحملوها على معنى الجملة الأولى دون ما عداها.

وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أن الإرجاع في هذه الرسالة إلى كتاب الشافي يمكن اعتباره قرينة مهمّة على تصحيح نسبتها إلى الشريف المرتضى. هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٤٩.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٦٤ - ٦٩) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ل».
٢. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٨٦ - ٢٨٨) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«س».



مسألة في الجواب عن الشبهات

الواردة في خبر الغدير

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: ^١ و سألوا أيضاً، فقالوا: أنتم تَحْتَجُونَ بالنص من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ^٢ على صاحبكم بما قال فيه يوم الغدير، و ليس في ذلك أن علياً بعدي الإمام فيكم، و الخليفة عليكم. و موضع الرد عليكم بزعمكم فهو ^٣ حاجة ^٤ الكلام الوارد من ^٥ المفصح المبين عليه السلام إلى تكلفكم ^٦ له و احتجاجكم ليثبت ^٧ معناه الذي تدعونه. و لو كان أراد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بذلك اللفظ الموجد للشبهة و الموقع للتأويل ما ذهبتم إليه، لكان حينئذٍ أقدَر منكم اليوم على بلوغ غاية ^٨ الإفصاح بالغرض المقصود و الأمر المشهود.

و ألا نص على الخطاب نفسه، كما استغنيا - على زعمكم - مع أمره و نهيه عليه

١. في المطبوع: - «مسألة».

٢. في «س» و المطبوع: - «من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٣. في «س» و المطبوع: «فهي». و الأنسب: «هو».

٤. هكذا قد تُقرأ الكلمة، و قد تُقرأ: «جاحد».

٥. في «س» و المطبوع: «و من».

٦. هكذا قد تُقرأ الكلمة، و قد تُقرأ: «مكلفكم». و الأنسب أن يقال: «و الكلام الوارد من الموضع المبين بحاجة إلى تكلفكم له و احتجاجكم عليه».

٧. في «س» و المطبوع: «لثبت».

٨. في «س» و المطبوع: «غلبة».

السلام إلى^١ إقامة^٢ شريعة مكملة لدينا، متهممة عندنا بأرائنا وقياسنا و تأويل لغة واستحسان أمر، فيجيء إذن^٣ ونحن مفتقرون إلى الاجتهاد، مضطرون إلى الإبانة والإيضاح؟ أم تراه عليه السلام قد كان أوضح كل شيء من أمور الشريعة وأحوال الدين إلا ما يتعلق بالإمامة - حسب^٤ ما تأولتم له من النص، وجعلتم له معنى وكلاماً إذن مستظهر^٥ لنفسه في الاجتهاد والأخذ بسايغ النظر^٦ - ؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

قال الأجل المرتضى علم الهدى - قدس الله روحه :- إن كلامه عليه السلام في يوم الغدير تصريح في النص بالإمامة، والاستخلاف على الأمة. وإنه لا يحتمل سوى هذا المعنى، ولا يليق خلاف^٧ هذا. وإنه إن حُمل على غيره كان خطأ^٨ من القول. [ف]ثبت ما قصدناه واعتمدناه، وصار^٩ من الزمنا^{١٠} أن يعدل عن هذا اللفظ إلى غيره من الألفاظ متبطلاً^{١١} في الاقتراح معنئاً^{١٢}؛ لأن الألفاظ إذا دلت على معنى

١. كذا، والأنسب: «عن».

٢. في «س» والمطبوع: «إذ» بدل «إذن و». ٤. في «س» والمطبوع: «حيث».

٥. في «س» والمطبوع: «إذا استظهر» بدل «إذن مستظهر».

٦. في «س» والمطبوع: «بسانع الظن» بدل «بسايغ النظر». وفي حاشية «س»: «بسانع البطن» بدلها.

٧. في «س» والمطبوع: «بخلاف».

٨. «الخطأ»: الكلام الفاسد الكثير المضطرب. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٢٠٩ (خطأ).

٩. في «س» والمطبوع: «فصار». ١٠. في «س» والمطبوع: «الزمنا».

١١. في «س» والمطبوع: «مبسطاً». وفي «ل» لا توجد نقاط على الحروف. وتبطل عن الشيء، تبطل وتبطل: زينة وتبته. وتبطل على الأمر فتبطل: وقفه عليه فتوقف. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٦٧ (تبطل).

١٢. في «س» والمطبوع: «معنا». والعن: الباطل من القول، وما أخذ بغير حق. راجع: شمس

العلوم، ج ٧، ص ٢٨٣؛ تاج العروس، ج ١٨، ص ٣٩٣ (عن).

وَاحِدٍ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ مُخَيَّرٌ بَيْنَهَا^١، وَلَا لَفْظَ إِلَّا وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ الشُّبُهَةُ فِيهِ لِلْمُتَأَمِّلِ، وَأَنْ لَا يُوَفِّيَ النَّظَرَ حَقَّهُ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ قَالَ فِيهِ: «أَنْتَ الْإِمَامُ مِنْ بَعْدِي، وَ الْخَلِيفَةُ عَلَى أُمَّتِي» وَ ذَلِكَ أَصْرَحُ الْأَلْفَاظِ، جَازَ أَنْ تَدْخُلَ شُبُهَةٌ عَلَى مُبْطِلٍ، فَيَقُولَ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا أَرَادَ بِلَفْظَةِ «بَعْدِي» بَعْدَ عُثْمَانَ، أَوْ يَقُولَ: أَنْتَ الْخَلِيفَةُ إِنْ اخْتَارَتْكَ الْأُمَّةُ وَ اجْتَمَعَتْ عَلَيْكَ.

فَإِذَا قِيلَ: إِنَّ هَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ الْكَلَامِ.

قُلْنَا: وَ كَذَلِكَ حَمَلَ لَفْظُ الْغَدِيرِ عَلَى غَيْرِ النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ عُدُولٌ عَنْ ظَاهِرِ الْكَلَامِ، وَ سَنُبَيِّنُ ذَلِكَ.

فَأَمَّا دُخُولُ الشُّبُهَةِ فِي لَفْظِ خَبَرِ الْغَدِيرِ، فَإِنَّمَا أَتَى فِيهَا مَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ قِلَّةٍ تَبَصُّرِهِ وَ قِلَّةٍ تَأَمُّلِهِ، كَمَا دَخَلَتْ^٢ عَلَى قَوْمٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا تُذَرِّكُمُ الْأَبْصَارُ وَ هُوَ يُذَرِّكُ الْأَبْصَارَ»^٣.

فَلَا خِلَافَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ الْمُعْتَرِزَةِ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَقُولَ - بَدَلًا مِنْ هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي دَخَلَتْ فِيهِ الشُّبُهَةُ عَلَى الْمُخَالَفِينَ فِي الرَّوْيَةِ -: «لَا يَرَاهُ ذَوُو الْأَبْصَارِ بِأَبْصَارِهِمْ فِي دُنْيَا وَ لَا آخِرَةٍ»، حَتَّى تَزُولَ شُبُهَةٌ مَنْ خَالَفَ فِي «أَنَّ الْإِدْرَاكَ غَيْرُ الرَّوْيَةِ، وَ أَنَّ نَفْيَ إِدْرَاكِ الْأَبْصَارِ لَيْسَ بِنَفْيِ إِدْرَاكِ الْمُبْصِرِينَ»^٥؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ بِعَامٍّ لِلْآخِرَةِ كَمَا^٦ هُوَ مُتَنَاقِلٌ لِلدُّنْيَا.

١. فِي النِّسَخَتَيْنِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بَيْنَهُمَا»، وَ هُوَ مِنْ سَهْوِ الْقَلَمِ.

٢. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «دَخَلَتْ». ٣. الْأَنْعَامُ (٦): ١٠٣.

٤. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ» بَدَلَ «فِي دُنْيَا وَ لَا آخِرَةٍ».

٥. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «إِدْرَاكَ الْبَصَرِ» بَدَلَ «لِدْرَاكِ الْمُبْصِرِينَ».

٦. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «فِي الْآخِرَةِ لَمَّا» بَدَلَ «لِلْآخِرَةِ كَمَا».

فإذا قِيلَ لَنَا كُلُّنَا^١: كَيْفَ عَدَلَ عَنْ^٢ اللفظِ الصريحِ إِلَى اللفظِ الْمُحْتَمَلِ الَّذِي عَلِمَ دُخُولُ الشَّهَةِ مَعَهُ؟

لَمْ يَكُنْ لَنَا جَوَابٌ إِلَّا مِثْلُ مَا أَجَبْنَا^٣ فِي خَبَرِ الْغَدِيرِ.
وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُدَلَّ^٤ عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْغَدِيرِ يَقْتَضِي الْإِسْتِخْلَافَ وَ^٥ الْإِمَامَةَ، مِنْ غَيْرِ احْتِمَالٍ لِسَوَاهِمَا^٦.

[تقرير دلالة حديث الغدير على الإمامة]

وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَرَّرَ^٧ أُمَّتَهُ عَلَى فَرْضِ طَاعَتِهِ الَّذِي^٨ أَوْجَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»^٩، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَعَالَى أَنَّهُ أَحَقُّ بِتَدْبِيرِهِمْ وَتَصْرِيفِهِمْ، وَأَنَّ طَاعَتَهُ عَلَيْهِمْ وَاجِبَةٌ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي يَوْمِ الْغَدِيرِ: «أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟» ثُمَّ عَطَفَ عَلَى هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ فَقَالَ^{١٠}: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ». فَاتَى مِنْ لَفْظَةِ «مَوْلَى» بِلَفْظٍ يَحْتَمِلُ مَعْنَى^{١١} الْمُقَدِّمَةِ^{١٢}، وَإِنْ كَانَ مُحْتَمِلًا لِغَيْرِهَا؛

١. فِي «س» وَالمَطْبُوعُ: - «كُلُّنَا».

٢. فِي «س» وَالمَطْبُوعُ: «تَعَدَلَ بَيْنَ» بَدَلَ «عَدَلَ عَنْ».

٣. فِي المَطْبُوعِ: «أَجَبْنَاهُ». ٤. فِي «س» وَالمَطْبُوعِ: «أَنْ نَدَلَ».

٥. فِي «س» وَالمَطْبُوعُ: «فِي» بَدَلَ «وَ» الْعَطْفِ.

٦. فِي «س» وَالمَطْبُوعِ: «لِسَوَاهِمَا». ٧. فِي «س» وَالمَطْبُوعِ: + «مَعَ».

٨. كَذَا فِي النُّسخَتَيْنِ وَالمَطْبُوعِ، وَالأَصَحُّ الأَفْصَحُ: «الَّتِي».

٩. الأَحْزَابُ (٣٣): ٦.

١٠. مِنْ قَوْلِهِ: «عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي يَوْمِ الْغَدِيرِ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «س» وَالمَطْبُوعِ.

١١. فِي النُّسخِ: «المَعْنَى»، وَما أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

١٢. فِي «س» وَالمَطْبُوعِ: «الْمُقَدِّمَةُ».

لأنَّ لَفْظَ «مَوْلى» ^١ يَحْتَمِلُ «الأولى»، كما يَحْتَمِلُ ^٢ ابْنَ الْعَمِّ، وَ الْحَلِيفَ، وَ النَّاصِرَ، وَ الْجَارَ، وَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ نَصَّ جَمِيعُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ «مَوْلى» مُحْتَمِلَةٌ لـ «الأولى» فِي جَمِيعِ كُتُبِهِمْ، وَ قَدْ ذَكَرْنَا فِي «الكتابِ الشَّافِي» ^٣ مِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ، مِنَ الْقُرْآنِ وَ السُّنَنِ وَ كَلَامِ الْعَرَبِ وَ أَشْعَارِهَا ^٤ وَ مَا هُوَ مُسْطَوْرٌ. وَ الْحَالُ فِي احْتِمَالِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ لِلْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ^٥ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يَخْفَى عَلَى مُحْصِلٍ.

وَ مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ ^٦ إِذَا عَطَفَتْ عَلَى ^٧ جُمْلَةٍ مُفَسَّرَةٍ بِكَلَامٍ ^٨ يَحْتَمِلُ لِلْمَعْنَى ^٩ الْأَوَّلِ كَمَا ^{١٠} يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، أَنْ لَا يُرِيدُوا بِالْكَلَامِ ^{١١} إِلَّا الْمَعْنَى الْأَوَّلَ دُونَ مَا عَدَاهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا قَالَ لَجَمَاعَةٍ: «أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ عَبْدِي زَيْدًا؟» ^{١٢} - وَ لَهُ عَبِيدٌ كَثِيرَةٌ -، ثُمَّ قَالَ عَاطِفاً عَلَى كَلَامِهِ: «فَاشْهَدُوا أَنَّنِي قَدْ أَعْتَقْتُ عَبْدِي»، أَوْ «وَهَبْتُهُ لِفُلَانٍ»، لَمْ يَجْزْ أَنْ يُحْمَلَ ^{١٣} لَفْظَةُ «عَبْدِي» [إِلَّا ثَانِي] الْمُحْتَمِلُ إِلَّا عَلَى الْعَبْدِ الْأَوَّلِ الَّذِي وَقَعَ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «المولى».

٢. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «و» بَدَلَ «كَمَا يَحْتَمِلُ».

٣. رَاجِعِ: الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ، ج ٢، ص ٢٦٨ وَ مَا بَعْدَهَا.

٤. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «العرب» بَدَلَ قَوْلِهِ: «فِي جَمِيعِ كُتُبِهِمْ...» إِلَى هُنَا.

٥. كَذَا، وَ الْوَاقِعُ هُنَا زَائِدَةٌ.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «ذَكَرْنَا».

٧. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «الأدباء».

٨. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: - «عَلَى».

٩. قَوْلُهُ: «بِالْكَلَامِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«عَطَفْتُ».

١٠. كَذَا فِي النُّسخَتَيْنِ وَ الْمَطْبُوعِ. وَ الْأَصَحُّ الْأَفْصَحُ: «الْمَعْنَى».

١١. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «و لَمَّا» بَدَلَ «كَمَا».

١٢. فِي «ل»: «مَا الْكَلَامُ» بَدَلَ «بِالْكَلَامِ».

١٣. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «زَيْدٌ» بِدُونِ تَوْكِينِ النَّصْبِ، وَ هُوَ سَهْوٌ.

١٤. فِي «س.ل.» + «عَلَى»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

التصريح به، و مَنْ حَمَلَهُ عَلَى سِوَاهُ كَانَ مُخْطِئاً عَادِلًا عَنْ حَقِيقَةِ الْكَلَامِ وَمَنْعِهِ^١.
وإذا صَحَّ مَا ذَكَرْنَا، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ أَوْلَى بِهِ مِنْ
نَفْسِهِ، فَعَلَيْ أَوْلَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ»، وَ لَا يَكُونُ أَوْلَى بِنَا مِنْ نَفْسِنَا إِلَّا وَ طَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ
عَلَيْنَا، وَ لَا يَكُونُ طَاعَتُهُ وَاجِبَةً عَلَيْنَا إِلَّا وَ هُوَ إِمَامٌ مُسْتَخْلَفٌ.

وَ لَا فَرْقَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَ رَتَّبْنَاهُ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ تَعَالَى: «النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ
مِنْ أَنْفُسِهِمْ» وَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «طَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ». وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ النَّبِيُّ
عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُقَدِّمَةِ: «[أ] لَيْسَ طَاعَتِي وَاجِبَةٌ^٢ عَلَيْكُمْ وَ لَا زِمَةٌ لَكُمْ؟» وَ بَيْنَ أَنْ
يَقُولَ: «أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟»

هَذِهِ جُمْلَةٌ^٣ كَافِيَةٌ فِي جَوَابِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ فَمَنْ أَرَادَ التَّفْرِيعَ^٤ وَ التَّطْوِيلَ
وَ التَّشْعِيبَ^٥، فَعَلَيْهِ بِ«الْكِتَابِ الشَّافِي» وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ كُتُبِنَا فِي الْإِمَامَةِ
وَ تَصَانِيفِنَا وَ أَمَالِينَا.

وَ نَسْأَلُ اللَّهَ تَأْيِيداً وَ تَوْفِيقاً وَ تَسْدِيداً فِي قَوْلٍ وَ عَمَلٍ؛ فَإِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى وَ نِعَمَ
النَّصِيرِ.

١. في المطبوع: «و وضعه». والمراد بمنعه: أن الكلام يمنع من حمل اللفظ الثاني على غير الأول.

٢. من قوله: «عليهم». ولا فرق... إلى هنا ساقط من «س» و المطبوع.

٣. في المطبوع: «جملة».

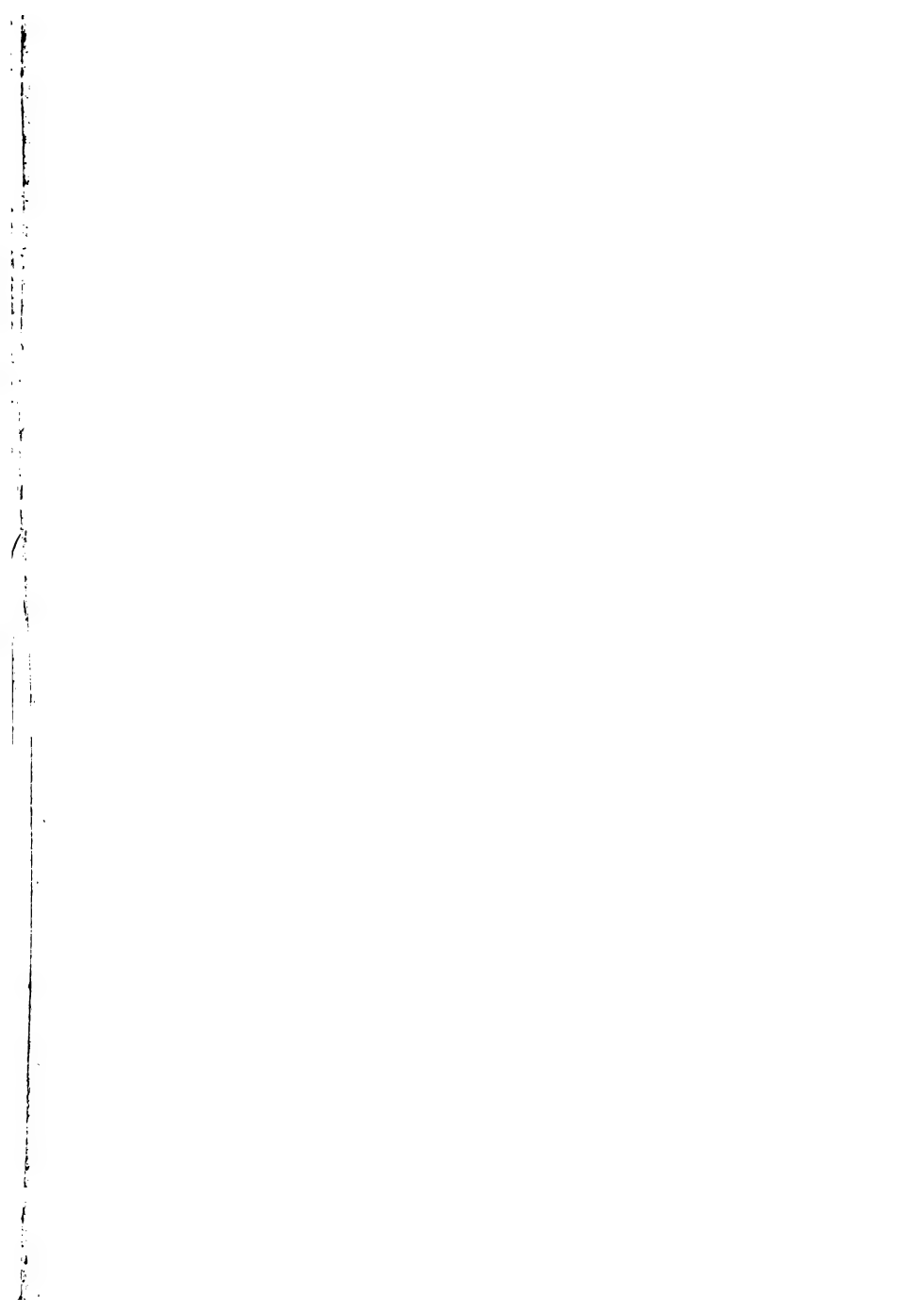
٤. في «س» و المطبوع: «التفصيل». و في حاشية «س» صُحِّحَتْ بِ«التصريح».

٥. في «س» و المطبوع: - «و التشعيب».

٦. في «س» و المطبوع: «بكتاب».

(٦٢)

[مسألة في علة مبايعة
أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر]



مقدمة التحقيق

تعتبر هذه الرسالة جزءاً من مجموعة مسائل وجَّهها بعض المخالفين إلى الشريف المرتضى للإجابة عليها؛ فإنَّها تبدأ بما يلي: «و سألوأ أيضاً، فقالوا:....». فقد عُطف السؤال فيها على سؤال آخر قبله، ولا نعلم بالدقَّة باقي الأسئلة المطروحة في هذه المجموعة، وقد تكون «مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة في خبر الغدير» - وهي إحدى رسائل الشريف المرتضى - واحدةً منها.

محتوى الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

لقد وجَّه السائل إشكالين، وهما:

أولاً: عند ما نصَّ الله تعالى على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة، فإمَّا أن يكون عالماً بأنَّه قادر على القيام بشؤون الإمامة أو لا، فعلى الأول لم يَقم أمير المؤمنين عليه السلام بما يلزم للحصول على منصب الإمامة من التعريف بنفسه و التذكير بالنصِّ؟ و على الثاني - أي إن لم يكن أمير المؤمنين عليه السلام قادراً على القيام بشؤون الإمامة - فسوف يكون تكليفه بذلك تكليفاً بما لا يطاق، و هو قبيح.

و من الواضح أنَّ الشريف المرتضى سوف يختار الشقَّ الأول - و هو أنَّه عليه السلام كان قادراً على القيام بشؤون الإمامة - و عليه فيجب أن يجيب على الإشكال الموجَّه في هذا الشقَّ.

ثانياً: هناك ما يدل على عدم وجود النص، وهو أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قد بايع أبا بكر، فلو كان هناك نص لما بايع. فإن قلتم إنَّه قد بايع مكرهاً، قلنا: يجب أن تأتوا بدليل على ذلك؛ فإن البيعة تدل على الرضا.

وأجاب الشريف المرتضى على الإشكاليين معاً بما يناسبهما، وذلك كما يلي:

جواب الإشكال الأول:

١. إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان قادراً على القيام بشؤون الإمامة كلّها وزيادة، ولكن كان هناك مانع منع من القيام بذلك، وهو أنَّهم قد عقدوا الإمامة لغيره، ومنعوه منها.

٢. وأما سبب عدم تعريفهم وتذكيرهم بحقه والنص فهو أنَّه وجد عدم الفائدة في ذلك، فإنَّ من خالف صريح كلام نبيّه صلى الله عليه وآله كيف يمكن أن يرجع إلى الحقّ بتذكير مذكّر وتبصير مبصّر؟

جواب الإشكال الثاني:

١. إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع أبا بكر عن رضا وتسليم، وإنَّما أظهر الرضا وكفَّ عن المنازعة من باب الضرورة وبعد حصول مجموعة من المراجعات والمعاتبات والتهديدات، وكان قبل ذلك قد أظهر السخط وعدم الرضا.

٢. ادّعى السائل أنَّ الظاهر من بيعة أمير المؤمنين عليه السلام أنَّه كان راضياً بذلك، وأنَّ الشيعة يدّعون أنَّه كان مكرهاً على ذلك، فعليهم المجيء بالدليل؛ فإنَّ البيعة من أوضح الأدلّة على الرضا، أمّا الإكراه الباطني فهو بحاجة إلى دليل.

وأجاب الشريف المرتضى على ذلك بأن قام بقلب المسألة، وقال: إنَّ الأمر بالعكس تماماً، وهو أنَّ مدّعي الرضا بالبيعة بحاجة إلى دليل، لا مدّعي الإكراه؛ وذلك لأنَّه ممّا لا شكّ فيه أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان ساخطاً على الوضع القائم، وقد

تأخر عن البيعة وأظهر الغضب، ثم كف بعد ذلك عن إظهار المنازعة، فمن ادعى من المخالفين بعد اتفاقهم معنا على تقدّم سخطه، أنه قد رضي بعد ذلك في قلبه، فعليه الدليل. أي أن مدعي الإكراه لا حاجة به إلى دليل كما ادعى السائل، بل بالعكس، وهو أن مدعي الرضا بحاجة إلى ذلك.

والذي يدلّ على أنه لم يكن راضياً ببيعة أبي بكر هو أنه قد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن النبي صلى الله عليه وآله نصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من بعده، وإذا كان كذلك فلا شك أنه كان كارهاً لعقد الإمامة لغيره.

أضف إلى ذلك، إذا دلّت بيعة أمير المؤمنين عليه السلام على رضاه و صحّة إمامة أبي بكر، لدلّت بيعة الإمام الحسن عليه السلام لمعاوية على رضاه و صحّة إمامته، وكلّ ما يجيب به من يرفض إمامة معاوية - من المعتزلة وغيرهم - أجابنا به في بيعة أبي بكر.

وبهذا انتهى جواب الشريف المرتضى. وهو في هذه الرسالة علّمنا طريقة مهمّة في الجدل والمناظرة، وهي أن المجادل يجب أن لا ينبهر بكلام الخصم، فينسى موقفه ومبانيه وأدلّته، وإنّما عليه التمسك بآرائه وأدلّته، وعدم التزلزل أمام الشبهة، فإنّ الشبهة التي أوردها السائل قد تبدو قويّة في بادئ الأمر، وتكون نتيجتها أن من يدعي الإكراه فعليه الدليل، لكن الشريف المرتضى تمكّن من المحافظة بكلّ رباطة جأش على موقفه ورأيه في المسألة، وانتهى بعد بيان قوي إلى أن مدعي الرضا هو الذي عليه أن يأتي بالدليل، وهذا درس نافع للغاية في مجال الجدل والمناظرة.

وقد أرجع الشريف المرتضى في هذه المسألة إلى كتابيه الشافي والذخيرة، وهو يعتبر قرينة داخلية مهمّة على تصحيح نسبة المسألة إليه.

هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٥٩ - ٦٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٩٥ - ١٩٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٨٥ - ٢٨٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».

[مسألة في علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و سألوا أيضاً فقالوا: ليس يخلو أن يكون الله تعالى لما أمر بنصب أمير المؤمنين عليه السلام إماماً قد علم أنه قادر على ذلك، أم لا. فإن كان يعلم أنه قادر، ولم يفعل في ذلك ما يلزمه^١، فحوشي^٢ عندنا من هذه الحال. وإن كان يعلم أنه يعجز عما كلفه القيام به، فقد كلفه ما لا قدرة له عليه، وحمّله ما لا يحتمله^٣، وجسمه^٤ ما لا يتمكّن منه ولا يطيقه؛ فتعالى الله عن كل قبيح علواً كبيراً. وهذا^٥ المنصوص^٦ عليه عليه السلام ألا دلّ على نفسه؟ وألا قام^٧ مقاماً

١. في «س، ص» والمطبوع: «ما يلزم».

٢. في «س، ص» والمطبوع: «محوشي» بدل «فحوشي».

٣. في «ل»: «ما لا تحمّل». وفي المطبوع: «ما لا يتحمّله».

٤. في «س» والمطبوع: «و حتمه»؛ نعم، صحّح في حاشية «س» بـ «وجسمه». وفي «ص» أيضاً: «وجسمه» بالسین المهملة.

و قال ابن منظور: «أجسمني فلان أمراً وجسمنيه: أي: كلفني... وجسمته الأمر تجشيماً. و تجشمت الأمر و تجسمته: إذا حملت نفسك عليه». لسان العرب، ج ١٢، ص ١٠٠ (جشم).

٥. في المطبوع: «وهذه».

٦. في «س، ص» والمطبوع: «النصوص».

٧. في «س، ص» والمطبوع: «والإقدام» بدل «و ألا قام».

واحداً يُذَكِّرُهُم النَّصُّ عليه؟ بَلْ رُؤِينَا وَرُؤَيْتُمْ أَنَّهُ بَايَعَ أَبَا بَكْرٍ؛ فَقُلْتُمْ: «مُكَرَّهًا»، وَقُلْنَا: «طَائِعًا»؛ فَهَاتُوا فَصْلًا كَشْهْرَةَ هَذِهِ الْبَيْعَةِ وَوُضُوحَهَا، وَإِلَّا فَقَدْ أَتَيْتُمْ لَنَا فَصْلًا لَسْنَا نَتَبَيَّنُ لَكُمْ عَلَيْهِ عِلَّةٌ^١.

وَالْحَاصِلُ الْآنَ فِي أَيْدِينَا إِيْجَابُهُ الْبَيْعَةُ^٢ وَإِقْرَارُهُ بِهَا وَإِجَابَتُهُ إِلَيْهَا وَصَحَّةُ وَقُوعِهَا، وَلَيْسَ مَا أَجْمَعْتُمْ عَلَيْهِ مَعْنَا كَمَا فِيهِ^٣ خَالَفْتُمُونَا^٤؛ فَقُولُوا^٥ وَأَنْصِفُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّنَا لَا نَقْبَلُ^٦ مِنْكُمْ إِلَّا مَا شَاكَلَ فِي الشُّهْرَةِ أَمْرَ الْبَيْعَةِ.

الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى عَلَمُ الْهُدَى - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ :- اَعْلَمُ أَنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي «الْكِتَابِ الشَّافِي»^٧ فِي^٨ الْكَلَامِ^٩ وَفِي كِتَابِنَا الْمَعْرُوفِ بِـ «الذَّخِيرَةِ»^{١٠} - فِي بَابِ الْإِمَامَةِ مِنْهُ - الْكَلَامُ فِي إِظْهَارِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُبَايَعَةَ أَبِي بَكْرٍ، وَكَفَّ عَنْ مُنَازَعَتِهِ. وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ جُمْلَةٍ هَاهُنَا يُسْتَعْنَى بِهَا.

فَنَقُولُ فِي ابْتِدَاءٍ مَا ذُكِرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَّ عَلَى

١. أي دليلاً. والمعنى: أنكم ادعيتُم أن بيعته عليه السلام كانت عن إكراه، لكنكم لم تقيموا دليلاً على ذلك.

٢. في «س، ص» والمطبوع: «لبيعة». ٣. في «س، ص» والمطبوع: «فيها».

٤. في «س، ص» والمطبوع: «خالفتمونا».

٥. في المطبوع: «فتولوا».

٦. في «ص»: «تقبل» بدون «لا». وفي «ل»: «لا يقبل». وفي المطبوع وُضعت «لا» بين معقوفين.

٧. راجع: الشافعي في الإمامة، ج ٣، ص ٢٣٧ وما بعدها.

٨. في «ص، ل»: «و في»، والظاهر أنه من سهو النساخ.

٩. كذا، والصواب: «في الإمامة». كما يحتمل أن يكون هناك سقط في العبارة.

١٠. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٤٧٤ وما بعدها.

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ، وَتَقْسِيمِ حَالِهِ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ بِهَا أَوْ الْعِجْزِ^١ عَنْهَا: إِنْ اللَّهَ تَعَالَى مَا كَلَّفَهُ الْقِيَامَ مِنَ الْإِمَامَةِ إِلَّا بِمَا يُطِيقُهُ وَيَسْتَطِيعُهُ وَتَفَضَّلَ قُدْرَتُهُ عَلَيْهِ وَيَزِيدُ أَوْضَاعاً، غَيْرَ أَنَّ الْفَاعِلَ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا فَلَا بُدَّ فِي^٢ وَقُوعِ الْفَعْلِ - وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ -^٣ عَلَى مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ وَاقْتَضَاهُ الْعَقْلُ^٤.

وَالسَّبَبُ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ^٥ يُدَبِّرْ أَمْرَ الْأُمَّةِ وَلَمْ^٦ يَتَصَرَّفْ فِيهِمْ كَمَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ: أَنَّهُمْ مَنَعُوهُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ عَقَدُوا الْإِمَامَةَ لغيرِهِ، وَدَخَلُوهَا^٧ فِي سِوَاهِ، وَادَّعَوْا أَنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى إِمَامَةِ غَيْرِهِ، وَأَنَّ مَنْ خَالَفَهُ وَعَصَاهُ وَتَأَخَّرَ عَنْ بَيْعَتِهِ مَارِقٌ^٨ وَلِعَصَا الدِّينِ شَائِقٌ^٩؛ وَهَذَا مَنَعٌ - كَمَا تَرَاهُ - لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ مَا كَلَّفَهُ قَوِيٌّ، فَلَا لَوْمَ^{١٠} عَلَى تَكْلِيفِهِ تَعَالَى مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا.

وَالَّذِي مَنَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنْ يَقُومَ مَقَاماً يُذَكِّرُهُمْ فِيهِ حَقَّهُ، هُوَ مَا ذَكَرْنَا بَعْضَهُ، وَأَشْرْنَا إِلَى جَمِيعِهِ؛ فَكَيْفَ يَطْمَعُ فِي رُجُوعِ الْقَوْمِ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّبْصِيرِ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ شَاهَدَهُمْ خَالَفُوا الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جِهَاراً وَعِيَاناً، وَ

١. في «س، ص» والمطبوع: «و العجز».

٢. كذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «من»، وهو أنسب.

٣. كذا في جميع النسخ. وفي المطبوع وضعت عبارة «و إن كان قادراً» بين معقوفين، واستظهر في الهامش كون الجملة زائدة.

٤. في «س» والمطبوع: «الفعل». نعم، صُحِّحَتْ فِي حَاشِيَةِ «س» بِمَا أَثْبَتْنَاهُ.

٥. في «س، ص» والمطبوع: «لا». ٦. في «ص، ل» - «لم».

٧. في «س» والمطبوع: «ونقلوها». وفي «ص»: «و فعلوها». والصحيح: «وجعلوها».

٨. «المارق»: الخارج، والمراد أنه خارج عن الدين. راجع: «الصحيح، ج ٤، ص ١٥٥٤ (مرق)».

٩. في «س، ص» والمطبوع: «شارق». ١٠. في «س، ص» والمطبوع: «فلا لزوم».

عَدَلُوا عَمَّنْ نَصَّ عَلَيْهِ، وَأَشْرَنَا^١ بِالْإِمَامَةِ إِلَيْهِ؟ هَذَا مَعَ قُرْبِ الْعَهْدِ، الَّذِي لَا يَقَعُ فِي مِثْلِهِ نَسْيَانٌ.

فَمَنْ^٢ لَمْ يُطِيعِ رَبَّهُ تَعَالَى وَخَالَفَ نَبِيَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَيْفَ يَطْمَعُ طَامِعٌ فِي إِجَابَتِهِ وَ يَرْجُو رُجُوعَهُ وَ طَاعَتَهُ؟

وَأَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَمَا بَايَعَ أَبَا بَكْرٍ قَطُّ، وَلَا رَضِيَ بِإِمَامَتِهِ وَ سَلَّمَ صَحَّتْهَا^٣ وَ افْتَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ طَاعَتَهُ، وَإِنَّمَا أَظْهَرَ - بِحُكْمِ الضَّرُورَةِ - أَنَّهُ قَدْ رَضِيَ، بِأَنْ كَفَّ عَنِ الْمُنَازَعَةِ وَ الْمُجَادَبَةِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ أَظْهَرَ السُّخْطَ وَ الْكَرَاهِيَةَ هُوَ وَ جَمَاعَةُ بَنِي هَاشِمٍ وَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ، وَ تَأَخَّرُوا عَنِ الْبَيْعَةِ، وَ جَرَتْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُرَاسَلَاتِ وَ الْمُرَاجَعَاتِ وَ الْمُعَاتَبَاتِ وَ التَّهْوِيلَاتِ وَ التَّهْدِيدَاتِ مَا هُوَ مَسْطُورٌ فِي كُتُبِ الْعَامَّةِ فَضْلاً عَنِ الْخَاصَّةِ، فَأَوْجَبَتْ الْحَالُ الْكَفَّ عَنِ إِظْهَارِ الْمُنَازَعَةِ وَ الْإِمْسَاكَ عَنِ الْمُخَالَفَةِ، حَتَّى لَا يَنْتَشِرَ الْحَبْلُ وَ يَتَفَرَّقَ الشَّمْلُ.

فَإِنْ كَانَ الْمُخَالَفُ يَدَّعِي غَيْرَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَهُوَ دَعْوَى عَارِيَّةٍ مِنْ بُرْهَانٍ. وَ إِنْ لَمْ يَرِدْ عَلَى الْمُخَالَفِ^٤ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا حُجَّةَ فِي الْقَدْرِ الْمَعْرُوفِ^٥؛ لِأَنَّ إِظْهَارَ الرِّضَا عِنْدَ الْأَسْبَابِ الَّتِي جَرَتْ لَا يَدُلُّ عَلَى رِضَا الْقُلُوبِ وَ تَسْلِيمِ الصُّدُورِ. وَ أَمَّا التَّرْجِيحُ عَلَيْنَا بِأَنَّنَا نُسَلِّمُ الْبَيْعَةَ الظَّاهِرَةَ، وَ نَدَّعِي أُمُوراً بَاطِنَةً مِنَ الْإِكْرَاهِ

١. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَأَصْرَ». وَ الْأَنْسَبُ: «وَأَشَارَ».

٢. فِي «س، ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَمَّنْ».

٣. مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ.

٤. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «وَ إِنْ لَمْ يَرِدْ عَلَى الْمُخَالَفِ».

٥. أَيْ مَا أَظْهَرَ مِنَ الْبَيْعَةِ.

و السُّخْطُ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَن سَخَطَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ تَأَخَّرَهُ عَنِ الْبَيْعَةِ وَ إِظْهَارِهِ^١ الْغَضَبَ لَمَّا عَقِدَ الْأَمْرَ لغيرِهِ هُوَ الْمَعْلُومُ ضَرُورَةً، وَ الَّذِي لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ فِيهِ، ثُمَّ كَفَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَنِ إِظْهَارِ الْمُنَازَعَةِ وَ الْمُجَادَبَةِ، وَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خُلُوتِهِ وَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ وَ ثِقَاتِهِ يَتَأَلَّمُ وَ يَتَظَلَّمُ وَ يَقُولُ أَقْوَالاً مَرْوِيَةً.

فَمَنْ ادَّعَى مِنْ مُخَالِفِينَا - بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ مَعَنَا عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ سَاخِطاً كَارِهاً - أَنَّهُ رَضِيَ بِقَلْبِهِ وَ سَلَّمَ فِي سِرِّهِ، فَعَلَيْهِ الدَّلَالَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ادَّعَى مَا الظَّاهِرُ^٢ خِلَافُهُ.

وَ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ سَاخِطاً كَارِهاً بِقَلْبِهِ وَ إِنْ كَانَ مُمَسِكاً بِلِسَانِهِ^٣؛ أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ نَصَّ عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ فِي مَقَامٍ بَعْدَ مَقَامٍ وَ مَقَالٍ بَعْدَ مَقَالٍ، وَ بِمَا رَوَاهُ الْمُخَالِفُ وَ الْمَوَافِقُ - كَخَبَرِ الْعَدِيرِ، وَ قِصَّةِ تَبُوكَ^٤ - وَ مِمَّا^٥ هُوَ ظَاهِرٌ فِي الرِّوَايَةِ الْخَاصَّةِ وَ إِنْ كَانَ قَلِيلاً فِي الْعَامَّةِ، مِنْ^٦ خَبَرِ يَوْمِ الدَّارِ.

وَ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ الْإِمَامُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَن يَكُونَ كَارِهاً لِعَقْدِ الْإِمَامَةِ لغيرِهِ، وَ أَن يَكُونَ مَا فَعَلَهُ مِنْ إِظْهَارِ الْبَيْعَةِ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّقِيَّةِ وَ الضَّرُورَةِ.

فَإِنْ شَكَّ مُخَالِفُونَا فِي النَّصِّ دَلَّلْنَاهُمْ عَلَيْهِ وَ أَوْضَحْنَاهُ لَهُمْ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي

١. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ إِظْهَارَ».

٢. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِالظَّاهِرِ» بَدَلَ «مَا الظَّاهِرِ».

٣. فِي «ص»: «بَلْ» بَدَلَ «بِلِسَانِهِ». وَ فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ: - «بِلِسَانِهِ».

٤. يَعْنِي حَدِيثَ الْمَنْزَلَةِ.

٥. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «وَ مَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنْ».

تَثْبِيتُ^١ النَّصِّ أَوْضَحُ مِنَ الْكَلَامِ فِي تَقْيِيهِ^٢ وَالسَّبَبِ فِي إِمْسَاكِهِ، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ بِغَيْرِ الرِّضَا وَالتَّسْلِيمِ.

وَإِذَا لَمْ يُسَلِّمُوا النَّصَّ كَانَ كَلَامُهُمْ فِي سَبَبِ الْبَيْعَةِ وَعِلَّةِ الْإِمْسَاكِ لَغَوًّا وَعَبَثًا؛ لِأَنَّ مَنْ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ وَلَا حَظٌّ لَهُ فِي الْإِمَامَةِ لَا يُقَالُ لَهُ: لِمَ لَمْ^٣ يُغَالِبْ عَلَيْهَا وَيُحَارِبْ؟ وَلَا يُتَعَجَّبُ مِنْ مُبَايَعَتِهِ وَموافَقَتِهِ.

عَلَى أَنْ إِيْظَاهَارَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْعَةَ الْمُقَدَّمِينَ^٤ عَلَيْهِ وَإِمْسَاكَهُ عَنْ مُجَاهَدَتِهِمْ وَكَفَّهُ عَنْ مُكَاشَفَتِهِمْ كَانَ مِثْلَ فِعْلِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ مُعَاوِيَةَ وَبَيْعَةِ الْأُمَّةِ بِأَسْرِهَا - وَفِيهِمُ الصَّالِحُونَ وَالْخَيْرُونَ الْفَاضِلُونَ - لِمُعَاوِيَةَ وَابْنِهِ يَزِيدَ مِنْ بَعْدِهِ وَجَمِيعِ مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ مِنْ بَنِي مَرْوَانَ، وَمُخَاطَبَتِهِمْ^٥ لَهُمْ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمْ لِلْإِمَامَةِ، وَكَوْنِهِمْ فِيهَا عَلَى الْحَقِّ وَالصَّوَابِ!

فَإِذَا قُلْنَا كُنَّا: «كَانَتْ هُنَاكَ غَلْبَةٌ وَفَهْرٌ وَاسْتِيلَاءٌ، وَلَمْ تَكُنْ الْقُلُوبُ رَاضِيَةً بِمَا أَظْهَرُوا مِنْ ذَلِكَ»، قَالَتِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي بَيْعَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْقَوْمِ. وَجَوَابُ الْإِمَامِيَّةِ لِمَنْ يَقُولُ لَهُمْ: «فِي أَيْدِينَا^٦ الْبَيْعَةُ وَالرِّضَا وَالتَّسْلِيمُ، وَذَلِكَ هُوَ الظَّاهِرُ اللَّائِحُ؛ وَمَنْ ادَّعَى شَيْئًا فِي الْبَاطِنِ يُخَالِفُ ذَلِكَ،

١. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «سَبَبٌ وَ» بَدَلَ «فِي تَثْبِيتِ».

٢. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَنَفْسُهُ» بَدَلَ «فِي تَقْيِيهِ».

٣. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «لَمْ لَا» بَدَلَ «لَهُ: لِمَ لَمْ».

٤. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «الْمُقَدَّمِينَ».

٥. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَمُخَاطَبَتِهِمْ».

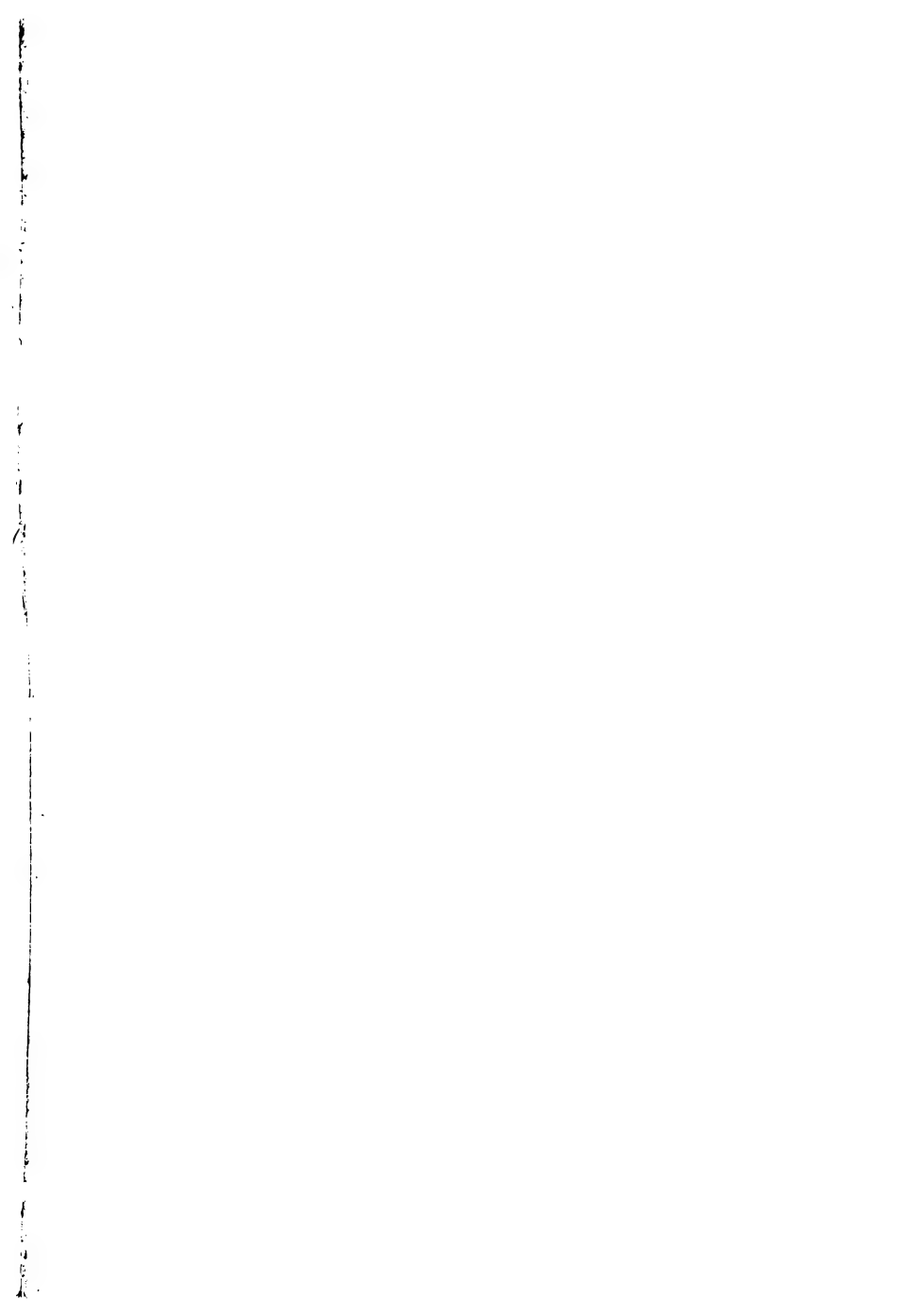
٦. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «أَيْدِينَا».

عليه الدلالة» هو جوابُ الْمُعْتَرِزِ^١ وَمَنْ نَفَى إِمَامَةً هَؤُلَاءِ الْفُسَّاقِ عَنْ هَذَا
الْإِعْتِرَاضِ إِذَا اعْتَرِضَ بِهِ فِي إِمَامَةِ مُعَاوِيَةَ وَيزيدَ ابْنَهُ وَبَنِي مَرْوَانَ، وَهِيَاهُ أَنْ
يَجِدُوا فَصلاً^٢ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، مَا أَظَلَّتْ سَمَاءُ أَرْضاً وَخَالَفَ الطُّولُ الْعَرْضَ.
وَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى قِلَّةِ الْفِكْرِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ وَالْعَصْبِيَّةِ وَالْهَوَى، وَنَعُودُ^٣ بِاللَّهِ مِنْ
ذَلِكَ.

١. نقل القاضي عبد الجبار كلام أبي علي الجبائي حولبيعة معاوية فقال: «و قد قال شيخنا أبو
علي: إن بيعته وقعت على حد الإكراه؛ لظهور أهل الشام وقهرهم وخوف القتل لو وقع الامتناع
من البيعة. والبيعة إذا وقعت على هذا الحد حلت محل إظهار كلمة الكفر في أن وجودها
كعدمها؛ لأن البيعة قول، فتحتمل أن لا يقصد به ظاهره، كما نقول في كلمة الكفر». المعني، ج ٢٠
(في الإمامة ق ٢)، ص ١٤٦.

٢. في «س» والمطبوع: «لما». وفي «ص» وحاشية «س»: «نصاً لما». وفي «ل»: «فصلاً».

٣. في «س» والمطبوع: «نعود» بدون واو العطف.

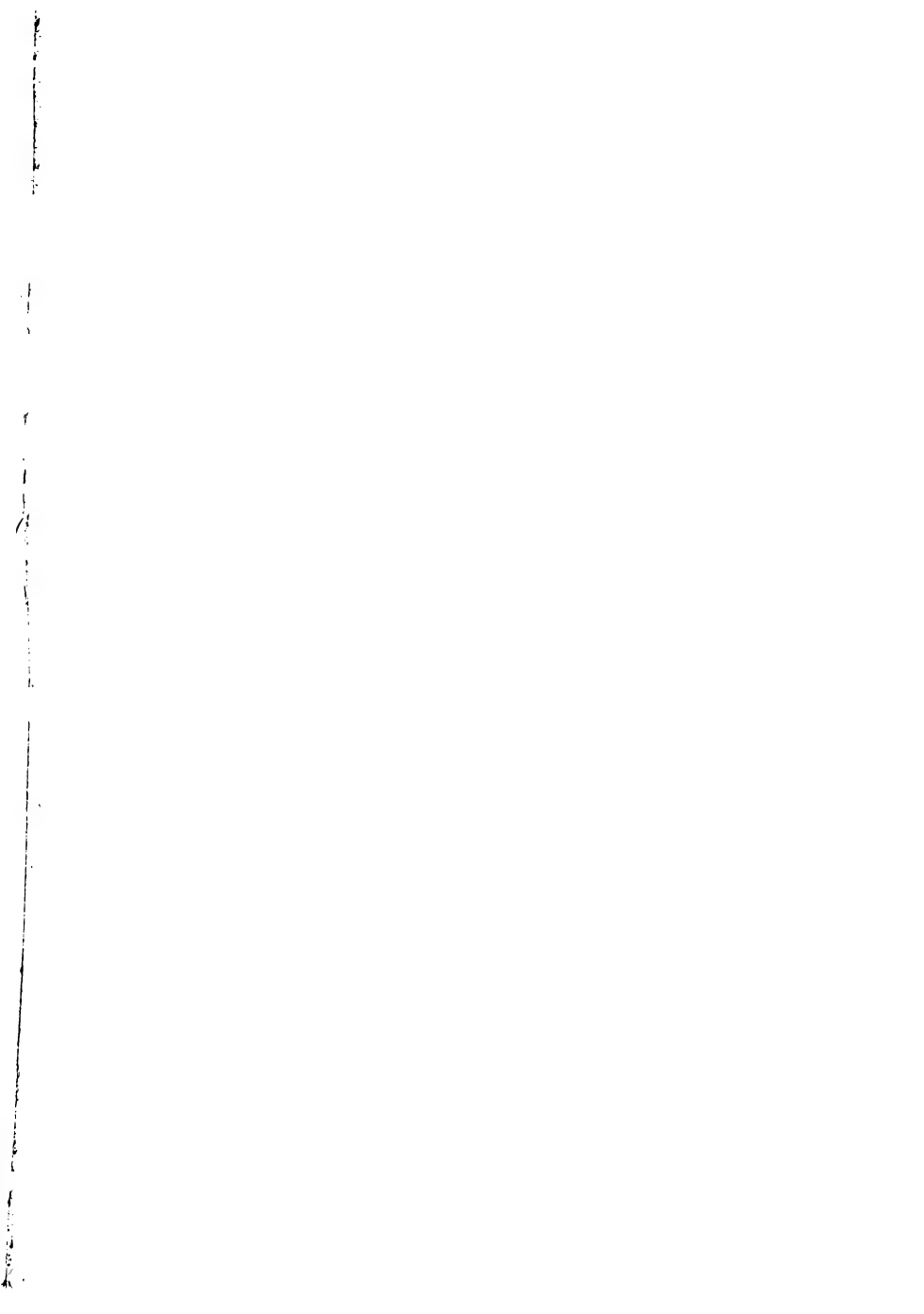


(٦٣)

مسألة في علة امتناع عليٍّ عليه السلام

عن مُحارَبة الغاصبين لحقه

بعد الرسول ﷺ



مقدمة التحقيق

لقد أثارت إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ونصبه من قِبَل رسول الله صَلَّى الله عليه وآله إشكالات عديدة من قِبَل المخالفين، أدّت إلى أن ينبري علماء الشيعة للردّ عليها وبيان وجوه الخطأ فيها؛ ومن تلك الإشكالات التي طرحت حول ذلك وخصّصت له هذه الرسالة هو: لماذا لم يقف عليه السلام بوجه الحكم القائم، ويحارب الذين أنكروا إمامته، ويسترجع حقّه بالقوّة؟

إنّ جواب علماء الشيعة عادة على هذا الإشكال هو أنّه عليه السلام لو قام بذلك لارتدّ الناس، وعادوا إلى الكفر، مع قُرب عهدهم به، ولذلك امتنع عليه السلام من القتال دفعاً للفساد الأعظم.

لكن هناك إشكال قد يرد على هذا الجواب، وهو أنّه: كيف تكون إمامته عليه السلام من المصالح الدينيّة التي لا غنى عنها، ومع ذلك يتعلّق بها الفساد والرذّة؟ هذا أولاً.

وثنانياً: ما هي الرذّة التي كان يخاف عليه السلام منها، أو لستم تدعون أنّ كلّ من خالف النصّ وجده يكون كافراً مرتدّاً؟ فكأنّه عليه السلام في هذه الصورة قد خاف ممّا هو واقع أصلاً.

فهذا هو محتوى الإشكال المطروح في هذه الرسالة والذي قام الشريف المرتضى بالإجابة عليه، حيث أجاب على الإشكال الأوّل بعد تقديم مقدّمة، مفادها

أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَعَلَ مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ فِي دِينِ النَّاسِ مِنْ نَصَبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْإِمَامَةِ، وَقَدْ كَانَ تَحَقُّقُ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ مُتَوَقِّفًا عَلَى تَمْكِينِ النَّاسِ لَهُ مِنْ تَسَلُّمِ الْحُكْمِ وَالسُّلْطَةِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِّنُوهُ مِنْ ذَلِكَ، فَهُمْ الْمَلُومُونَ عَلَى تَرْكِهِمْ ذَلِكَ، وَتَقْصِيرِهِمْ فِي حَقِّهِ.

وَبَعْدَ ذَلِكَ يَبَيِّنُ جَوَابَهُ عَلَى الْإِشْكَالِ الْأَصْلِيِّ حَوْلَ سَبَبِ تَرْكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُحَارَبَةِ الْقَوْمِ، وَعَدَمِ اسْتِرْجَاعِ حَقِّهِ بِالْقُوَّةِ، فَأُجَابَ بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ فِي جَوَابِ عُلَمَاءِ الشَّيْعَةِ، وَقَالَ: إِذَا كَانَ الْهَدَفُ مِنَ الْحَرْبِ أَنْ يَرْجِعَ الْقَوْمُ إِلَى الْحَقِّ، فَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَعْلَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ دَرَاةِ أَحْوَالِهِمْ وَأَطْلَاعِهِ عَلَيْهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى مَعَ الْحَرْبِ، بَلْ يَصِرُّونَ عَلَى مَوْقِفِهِمُ الرَّافِضَ لَهُ، فَحِينَئِذٍ لَا تَبْقَى فَائِدَةٌ مِنَ الْحَرْبِ. وَإِنْ كَانَ الْهَدَفُ مِنْهَا هُوَ مَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ مِنْ جِهَادِ الْبَاغِيِّ، فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَجِبُ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تِلْكَ الْقُدْرَةُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَهَذَا كَافٍ فِي سَقُوطِ فَرَضِ الْحَرْبِ وَوَجُوبِهَا عَلَى الْإِمَامِ.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَوَابِ الْمَطْرُوحِ مِنْ قِبَلِ عُلَمَاءِ الشَّيْعَةِ - وَهُوَ أَنَّ سَبَبَ تَرْكِ الْحَرْبِ الْخَوْفُ مِنْ ارْتِدَادِ النَّاسِ - وَالْإِشْكَالُ عَلَيْهِ بِأَنَّ هَذَا سَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَتَحَوَّلَ الْإِمَامَةُ مِنْ مَصْلَحَةٍ دِينِيَّةٍ إِلَى مَفْسَدَةٍ، فَقَدْ أَجَابَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَوْ أَدَّى جِهَادُ الْبَاغِيِّ إِلَى الْفَسَادِ وَالْإِرْتِدَادِ لَكَانَ قَبِيحًا، لَكِنْ هَذَا لَا يُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَصِيرَ الْإِمَامَةُ بِنَفْسِهَا قَبِيحَةً أَيْضًا، فَإِنَّ تَدْبِيرَ الْإِمَامِ لِأُمُورِ الْأُمَّةِ وَرِعَايَةَ مَصَالِحِهَا لَا يَكُونُ قَبِيحًا، وَإِنَّمَا قَدْ يَعْرِضُ الْفَسَادُ لِأَمْرٍ خَارِجٍ، وَهُوَ جِهَادُ الْبَاغِيِّ. إِذَنْ لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا جَاءَ فِي الْإِشْكَالِ، فَإِنَّ الْإِمَامَةَ سَوْفَ تَبْقَى عَلَى حُسْنِهَا، وَلَنْ تَتَحَوَّلَ إِلَى أَمْرٍ قَبِيحٍ، بَلِ الْفَسَادُ وَالْقُبْحُ يَكُونُ لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَارِضٍ.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِشْكَالِ الثَّانِي الْمَتَقَدَّمِ - وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَخَافُ مَا دَامَ الْجَمِيعُ كَانُوا قَدْ ارْتَدَوْا بِإِنْكَارِهِمُ النَّصَّ؟ - فَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى

بعدّة أجوبة:

منها: أنّه عليه السلامّ خاف من ارتداد المستضعفين الذين ما كانوا مرتدّين قبل الحرب.

وهنا يشير إلى نقطة مهمّة، وهي أنّه ليس كلّ منكر للنصّ يكون مرتدّاً، بل الجاحد للنصّ عن علم هو الذي يكون مرتدّاً، أمّا من وردت عليه شبهة أدّت به إلى إنكار النصّ فلا يكون مرتدّاً.

ومنها: أنّ الكفر درجات وأنواع، فيكون بعضه أعظم من بعض، ويعود سبب هذا الاختلاف في الدرجة إمّا إلى أنّ عقاب بعض أنواع الكفر أغلظ من غيره، أو إلى أنّ بعض أنواعه يؤدّي إلى إضعاف الإسلام وطمع الأعداء به، فمثلاً إنكار النصّ وإن كان يُعدّ كفراً وارتداداً، إلّا أنّ الأشدّ منه هو إعلان ترك الإسلام و نزع شعاره وهو يؤدّي إلى إضعاف الإسلام، فلو حارب أمير المؤمنين عليه السلامّ القوم لخاف أن يعلنوا ترك الإسلام، ويقعوا في كفر أعظم من كفر إنكار النصّ، ولذلك ترك محاربتهم، دفعاً لفساد أشدّ وأعظم.

وبهذا أظهر الشريف المرتضى شخصيّة العلميّة النادرة، حيث أضاف إلى جواب علماء الشيعة جواباً آخر، ولم يكتفِ بتكرار ما قاله الآخرون، وهو ما يمكن تسميته: «إنتاج المعرفة وتوليدها»، إضافةً إلى أنّه لم يترك الإشكال على جواب علماء الشيعة بلا جواب، بل حاول أن يجيب عليه بكلّ علميّة واحتراف.

هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله الكلبي إمامي رحمه الله بقم، المرقمة ٥٧٨٧؛ تقع في الصفحات (١ - ٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٦١٦؛ تقع في الصفحات (١٢ - ١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».
٣. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٩٠٣/٣؛ تقع في الصفحات (١١ - ١٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ح».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٨٦ - ٣٩٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٣١٠ - ٣١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٢١١ - ٢١٢) من المجموعة.
٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٧٥٣٩؛ تقع في الصفحات (٧ - ١٠) من المجموعة.

[مسألة في علة امتناع عليٍّ عليه السلام عن

مُحَاوَاةِ الْغَاصِبِينَ لِحَقِّهِ بَعْدَ الرَّسُولِ ﷺ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

قَالَ الشَّرِيفُ الْأَجَلِيُّ الْمُرتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا كَانَ شُيُوخُكُمْ يَعْتَمِدُونَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا - فِي عِلَّةِ امْتِنَاعِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ^١ مُحَاوَاةِ بَعْدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْقَوْمِ الْخَارَجِينَ عَنْ طَاعَتِهِ الْغَاصِبِينَ لِرُتْبَتِهِ^٢ النَّازِلِينَ بِغَيْرِ حَقٍّ فِي مَنْزِلَتِهِ - بِأَنَّهُ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ شَرَعَ فِي ذَلِكَ لَارْتَدَّتْ النَّاسُ مَعَ قُرْبِ عَهْدِهِم بِالْكَفْرِ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا كَظَمَ وَصَبَرَ حَذَرًا مِنَ الْفَسَادِ الْأَعْظَمِ.

وَعَلَى^٤ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ سَوَالٌ صَعْبٌ؛ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٥ إِمَامَتُهُ وَفَرْضُ طَاعَتِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ الَّتِي لَا عَوَاضَ عَنْهَا، وَتَتَعَلَّقُ بِهَا بَعِيْنُهَا الْفَسَادُ

١. فِي «ح، ر، س» وَالْمَطْبُوعُ: «مِنْ».

٢. فِي «أ، د، ر»: «لِحَقِّهِ». وَفِي «ح»: «بِحَقِّهِ».

٣. فِي «أ، د، ر، س» وَالْمَطْبُوعُ: «فِيْنَهُ».

٤. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «فَعَلَى» لِتَكُونَ جَوَابًا لِقَوْلِهِ: «إِذَا كَانَ شُيُوخُكُمْ...».

٥. فِي «د، ر، س»: «أَنْ يَكُونَ».

و الرَّدَّة؟ لأنه عليه السلام إذا كَانَ الغرضُ في إمامته أن يتصرفَ في الأمة^١ و يُدبِّرَ أمورَهم، و كَانَ لا سَبِيلَ له إلى ذلك إلا بما هو مَفْسَدَةٌ لهم و مُؤدٌّ^٢ إلى رَدِّتهم، فَقَدْ تَعَلَّقَ الإستفسادُ بِإمامته، و خَرَجَتْ مِن أن تَكُونَ واجبةً إلى أن تَكُونَ قَبِيحَةً!! و بَعْدُ، فَأَيُّ رَدَّةٍ كَانَ يَخَافُ منها، و جَمِيعُ مَنْ خَالَفَ النَّصَّ عِنْدَكُمْ «مُرْتَدٌّ» بِدَفْعِهِمْ له؛ فَكَأَنَّهُ خَافَ مِمَّا هُوَ وَاقِعٌ حَاصِلٌ؟!

الجواب:

إِعْلَمُ^٣ أَنَّهُ لا صُعُوبَةٌ في الجوابِ عن هذا السُّؤالِ لِمَنْ تَأَمَّلَ الأمرَ حَقًّا تَأَمَّلِهِ^٤؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ الدِّينِيَّةَ بَعْدَ وَفَاةِ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَدْبِيرُ[ه] أُمُورِ الْأُمَّةِ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْصُصَ عَلَى^٥ إِمَامَتِهِ وَ فَرَضَ طَاعَتَهُ، وَ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِأَمْرِهِ تَعَالَى. وَ إِذَا كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي تَدْبِيرِهِ لِأُمُورِ الْأُمَّةِ، إِنَّمَا يَتِمُّ بِتَمَكِّيْنِهِمْ له مِنَ النَّظَرِ^٦ وَ التَّدْبِيرِ وَ الْأَمْرِ وَ النِّهْيِ وَ الْحُلِّ وَ الْعَقْدِ، وَجَبَ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِتَمَكِّيْنِهِ وَ يَوْجِبَ عَلَيْهِمُ التَّخْلِيَةَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ تَدْبِيرِهِ، وَ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ أَيْضًا^٧ عَلَى أَوْكَدِ^٨ الْوُجُوهِ، فَخَالَفُوا وَ عَصَوْا، وَ اتَّبَعُوا الْهَوَى الْمُرْدِي، وَ عَدَلُوا عَنِ الْحَقِّ الْمُنْجِي.

فَقَامَتْ له - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - بِذَلِكَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَزَاحَ عِلَّتَهُمْ فِيمَا بِهِ تَتِمُّ

١. في «أ، د، س» و المطبوع: «الأمر».

٢. في «س» و المطبوع: «و موءدة».

٣. في «أ، ح، د، ر» - «اعلم».

٤. في «س» و المطبوع: - «حَقَّ تَأَمَّلَهُ».

٥. من قوله: «إمامة أمير المؤمنين...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٦. أي النظر في أمورهم.

٧. في «أ، د، س» و المطبوع: - «أَيْضًا».

٨. في «س» و المطبوع: «أَوْجَهُ».

مَصْلَحَتُهُمْ، وَفَعَلَ مَا يَتِمُّ بِهِ ذَلِكَ مِنْ مَقْدُورِهِ؛ وَهُوَ النَّصُّ، وَالدَّلَالَةُ، وَالحُجَّةُ،
وَالأَمْرُ بِالتَّمْكِينِ، وَإِجَابُ^١ التَّخْلِيَةِ. وَبَقِيَ^٢ مَا هُوَ فِي مَقْدُورِهِمْ مِنَ التَّمْكِينِ
وَالتَّخْلِيَةِ الَّذِينَ لَا يَتِمُّ التَّصَرُّفُ إِلَّا بِهِمَا، فَهُمْ الْمَلُومُونَ الْمُعَانَبُونَ عَلَى فَوْتِ
مَصْلَحَتِهِمْ، وَهُوَ تَعَالَى الْمَشْكُورُ عَلَى فِعْلِهِ بِهِمْ.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُكْرِهَهُمْ وَيُلْجِئَهُمْ إِلَى التَّمْكِينِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ التَّكْلِيفَ،
وَيُسْقِطُ اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ، وَالمُجْرَى^٣ بِالتَّكْلِيفِ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا الْمُحَارَبَةُ، فَإِنْ كَانَ الْغَرَضُ فِي تَكْلِيفِهَا أَنْ يَرْجِعَ الْقَوْمُ عَنْ^٥ الْبَاطِلِ إِلَى
جِهَةِ الْحَقِّ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُعْلَمَ^٦ أَوْ يَغْلِبَ فِي الظَّنِّ مِنْ^٧ أَحْوَالِهِمْ أَنَّهُمْ^٨ بِذَلِكَ لَا
يَرْجِعُونَ، فَلَا طَائِلَ إِذْنٍ فِيهَا.

وَإِنْ كَانَ الْغَرَضُ فِي الْمُحَارَبَةِ مَا يَجِبُ فِي جِهَادِ الْبَاغِي عَلَى الْإِمَامِ، الْخَارِجِ
عَلَيْهِ، الْعَادِلِ عَنْ طَاعَتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ مَعَ التَّمْكِينِ وَالْقُدْرَةِ وَالْأَنْصَارِ
وَالْأَعْوَانِ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ.

وَهَذَا كَافٍ فِي سَقُوطِ فَرَضِ الْمُحَارَبَةِ، إِلَّا أَنَا [إِذَا] كُنَّا نُرِيدُ أَنْ نَنْصَرَ جَوَابَ
الشُّيُوخِ^٩ - بِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْكَفِّ عَنِ الْمُحَارَبَةِ الْخَوْفُ مِنْ ارْتِدَادِ الْقَوْمِ - فَيَجِبُ

١. فِي جَمِيعِ النُّسخ: «وإِجَاد»؛ وَهُوَ مِنْ سَهْوِ الْقَلَمِ. وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًّا لِمَطْبُوعٍ وَ لِمَا
قَالَه - قَدْ سَرَّهْ - قَبْلَ أُسْطَر: «أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِتَمْكِينِهِ وَ يَوْجِبُ عَلَيْهِمُ التَّخْلِيَةَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ تَدْبِيرِهِ».

٢. فِي «أ، ح، د، س» وَالمَطْبُوعِ: «وَنَفَى».

٣. فِي «أ، د، س» وَالمَطْبُوعِ: «وَالْمَجْزَى» بِالزَّايِ الْمَعْجَمَةِ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَكْلِيفِهَا». ٥. فِي «ح، ر»: «مِنْ».

٦. فِي «س» وَالمَطْبُوعِ: «أَوْ». ٧. فِي «د، ر، س» وَالمَطْبُوعِ: «فِي».

٨. فِي «س» وَالمَطْبُوعِ: «أَنَّهُ».

٩. فِي «س» وَالمَطْبُوعِ: «تَصَرَّحُوا» بَدَلَ «نَنْصُرُ جَوَابَ الشُّيُوخِ». وَفِي «ح»: «نَنْصُرُ كَقَوْلِكَ
الشُّيُوخِ» بَدَلَهُ.

أَنْ نَعْدِلَ عَنْ الْجَوَابِ بغيرِهِ - مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ مِنْ ذَلِكَ لِغَيْدِ النَّاصِرِ، وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ - فَنَقُولُ: إِذَا كَانَتْ الْمُحَارَبَةُ إِنَّمَا تُتَكَلَّفُ^٢ لَوْجُوبِ جِهَادِ^٣ الْبَاغِي الشَّاقِّ لِلْعَصَا، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُعْلَمَ^٤ أَنَّهَا تُوَدِّي إِلَى فَسَادٍ فِي الدِّينِ، مِنْ رِدَّةٍ عَنْهُ، أَوْ مَا أَشْبَهَهَا، فَيَقْبَحُ اسْتِعْمَالُهَا؛ لِأَنَّهَا مَفْسَدَةٌ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَوْجِبٍ أَنْ تَكُونَ^٥ نَفْسُ الْإِمَامَةِ هِيَ الْمَفْسَدَةُ، أَوْ تَدْبِيرُ الْإِمَامِ لِأُمُورِ^٦ الْأُمَّةِ وَتَصْرِيفُهُ^٧ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمَفْسَدَةَ هَاهُنَا مُتَفَصِّلَةٌ عَنِ الْإِمَامَةِ نَفْسِهَا، وَإِنْ عَرَضَتْ فِي الْمُجَاهَدَةِ لِمَنْ خَالَفَ^٨ الْإِمَامَ؛ لِأَنَّ^٩ الَّذِي هُوَ مَصْلَحَةُ الْأُمَّةِ إِنَّمَا هُوَ^{١٠} تَدْبِيرُ الْإِمَامِ لِأُمُورِهِمْ^{١١}، وَذَلِكَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالنَّصِّ عَلَيْهِ، وَإِجَابِ قَرْضِ طَاعَتِهِ. وَالِاسْتِفْسَادُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ غَيْرُ رَاجِعٍ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى مُحَارَبَةٍ^{١٢} مَنْ بَغَى عَلَى الْإِمَامِ وَخَالَفَ^{١٣} إِمَامَتَهُ؛ وَذَلِكَ مُتَفَصِّلٌ عَنِ نَفْسِ الْإِمَامَةِ.

١. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «انْعَقِدْ»؛ نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي «د، ر، س» وَالْمَطْبُوعُ: «يَتَكَلَّفُ».

٣. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «الْجِهَادُ».

٤. فِي «أ، ح، د، س» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنْ نَعْلَمَ».

٥. فِي «ر، س» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَكُونَ».

٦. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «أُمُور».

٧. فِي «ح» «و نَصَّ مَنْ» بَدَلَ «و تَصْرِيفَهُ». وَ فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «و تَعْرِيفَهُ».

٨. فِي «أ، د، ر»: «خَالَفَهُ».

٩. فِي «أ، د، ر، س» وَالْمَطْبُوعُ: - «لِأَنَّ».

١٠. فِي «أ، د، ر، س» وَالْمَطْبُوعُ: «أَمَّا» بَدَلَ «إِنَّمَا هُوَ».

١١. فِي «د، س» وَالْمَطْبُوعُ: «يَتِمُّ» بَدَلَ «لِأُمُورِهِمْ».

١٢. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «الْمُحَارَبَةُ».

١٣. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: + «طَاعَتَهُ وَ».

وقد بينّا أنّ جهاد^١ المارق عن الدين ومُحاربة الباغي على أهله^٢ إنّما يجب إذا لم يعرض فيها استفسادٌ يُسقط وجوبها^٣، ولا شيء من الواجبات إلا ومتى عرّض فيها وجهٌ قُبِح سقط وجوبها.

وإذا تقرّرت هذه الجملة^٤ وقيل لنا من بعد: فكيف حارب أهل الجمل وصفين لما بغوا عليه ومروا عن طاعته؟

فالجواب: أنّه تمكّن من ذلك لوجود الأعوان والأنصار والمُشايعين والمتابعين، ولم يحصل في أول الأمر شيء من ذلك.

والجواب الآخر: أنّه لم يعلم أنّ جهادهم يؤدي إلى استفساد، وعلم في الحال الأولى أنّ المحاربة تؤدي إلى ذلك.

فأما^٥ ما مضى في السؤال^٦: أنّ الردّة حاصلّة في كلّ دافع النص^٧؛ فمن أي شيء خاف في المُجاهدة؟

فالجواب: أنّه خاف من^٨ ارتداد من لم يكن مُرتدّاً قبل الحرب،

١. في المطبوع: «الجهاد» بدل «أنّ جهاد».

٢. في «ح»: «الباغي على أهل الحق». وفي «د»: «الباقى على أهله». وفي «ر»: «الباغي على أهل». وفي «س» والمطبوع: «الباغي عن الإمامة»، كلّها بدل «الباغي على أهله».

٣. في «أ، د، ر، س» والمطبوع: «بل قبحت». وفي «ح»: «يلزمه قبحت».

٤. في «ح»: «فإذا تعدّرت هذه الجملة». وفي «د»: «و بل ذا تقرّرت هذه الجملة». وفي «س» والمطبوع: «و بل ذا تقرّرت»، كلّها بدل «و إذا تقرّرت هذه الجملة».

٥. في «س» والمطبوع: «ظاهر».

٦. في «أ، د، ر، س» والمطبوع: «- السؤال».

٧. في «أ، د، س» والمطبوع: «- النص».

٨. في «د، س» والمطبوع: «- من».

مِنِ الْمُسْتَضَعِّفِينَ، وَ النَاقِصِي^١ الْبَصِيرَةِ فِي الدِّينِ، الَّذِينَ^٢ مَا كَانُوا ارْتَدُّوا قَبْلَ الْمُحَارَبَةِ، وَ تَدَخَّلَ عَلَيْهِمُ الشُّبُهَاتُ فِيهَا حَتَّى يَرْجِعُوا عَنِ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ. وَ قَدْ دَخَلَتِ الشُّبُهَةُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الضَّعَفَاءِ فِي قِتَالِهِ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَهْلِ الْجَمَلِ وَ صِفَيْنَ، وَ شَكَّكَهُمْ ذَلِكَ فِي أَحْوَالِهِ. وَ لَيْسَتْ مَنَزِلَةٌ مِّنْ خَالَفَهُ^٤ مِّنْ أَهْلِ الْجَمَلِ وَ صِفَيْنَ فِي النُّفُوسِ وَ مَكَائِهِم مِّنَ الصُّدُورِ مَكَانَ مَّنْ خَالَفَ فِي النَّصِّ وَ عَمِلَ بِخِلَافِهِ بَعْدَ وَفَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ فَمِنَ الْجَائِزِ الْقَوِيُّ أَنْ تَدَخَّلَ بِمُحَارَبَتِهِمُ الشُّبُهَاتُ.

ووجه آخر، وَ هُوَ أَنَّ الْكُفْرَ قَدْ يَتَفَاضَلُ، فَيَكُونُ بَعْضُهُ أَعْظَمَ مِنْ بَعْضٍ؛ إِمَّا لِأَنَّ الْعِقَابَ عَلَيْهِ أَغْلَطَ - لَوْجُوهٍ لَا تَظْهَرُ^٦ لَنَا - أَوْ لَوْقُوعِهِ عَلَى وَجْهِ يُطْمِعُ فِي الْإِسْلَامِ^٧ وَ أَهْلِهِ^٨ أَعْدَاءَهُمَا. وَ دَفَعَ^٩ النَّصَّ - عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَقَعَ^{١٠} عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ - وَ إِنْ كَانَ كُفْرًا وَ ارْتِدَادًا عِنْدَ الشَّيْبَةِ الْإِمَامِيَّةِ، وَ أَعْظَمَ^{١١} مِنْهُ وَ أَفْحَشُ وَ أَشَدُّ إِطْمَاعًا فِي الْإِسْلَامِ وَ أَهْلِهِ أَنْ يُخْلَعَ مَعَهُ^{١٢} وَ يَفْسُدَ الْإِسْلَامُ، وَ يُنَزَعَ شِعَارُهُ، وَ يَظْهَرَ التَّكْذِيبُ

١. في «س» و المطبوع: «و النافي». ٢. في «أ، د، ر» - «الذين».

٣. في «س» و المطبوع: «قتله».

٤. في «س» و المطبوع: «خالف».

٥. في «أ، د، ر، س» و المطبوع: «و إلّا».

٦. في «س» و المطبوع: «الوجوه و لا يظهر» بدل «لوجوه لا تظهر».

٧. في «س» و المطبوع: «إسلامه».

٨. في «س» و المطبوع: «و أهل».

٩. في «أ، د، س» و المطبوع: «و وقع».

١٠. في «س» و المطبوع: «- على الوجه الذي وقع».

١١. كذا في النسخ و المطبوع، و الصحيح: «فأعظم»؛ لأنها تفرِّع على ما قبلها.

١٢. في المطبوع: «منه».

بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَبِمَا جَاءَ بِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ، وَبَحِثْهُمَا^١ اقْتَضَى قُوَّةَ الْكُفْرِ وَتَعَاظَمَهُ^٢ عَلَى الْجُمْلَةِ.

وَيُمْكِنُ جَوَابُ آخَرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: كَمَا أَنَّ وَقُوعَ نَوْعٍ مِنَ الْكُفْرِ عِنْدَ فِعْلِ مِنْ الْأَفْعَالِ مَعَ الشَّرَائِطِ الْمُرَاعَاةِ يَكُونُ^٤ مَفْسَدَةً، كَذَلِكَ وَقُوعُ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ مِنْ ضُرُوبِ الْكُفْرِ وَمِنْ بَعْضِ الْأَفْعَالِ^٥ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ يَفْعَلُ عِنْدَهُ ضَرْباً آخَرَ مِنَ الْكُفْرِ؛ فَمَنْ كَفَرَ بِدَفْعِ النَّصِّ وَالْعَمَلِ بِخِلَافِهِ، يَجُوزُ أَنْ يَكْفُرَ بِأَنْ يُظْهِرَ الطَّعْنَ فِي النُّبُوَّةِ وَالشَّرَائِعِ وَالتَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ؛ فَالْمَنْعُ مِمَّا يَقَعُ عِنْدَهُ زِيَادَةُ الْكُفْرِ فِي الْوَجُوبِ كَالْمَنْعِ مِمَّا يَقَعُ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْكُفْرِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: هَذَا الْجَوَابُ لَا يَلِيقُ بِمَذَاهِبِ الْإِمَامِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ دَافِعَ النَّصِّ وَالْكَافِرَ بِهِ لَا طَاعَةَ مَعَهُ^٦ وَلَا مَعْرِفَةَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَأُبَيَانَهُ وَشَرَائِعَهُ^٧ بَلْ هُوَ فِي حُكْمِ الدَّافِعِ لَذَلِكَ وَالْجَاهِلِ بِهِ؛ فَلَيْسَ يَزْدَادُ بِالْمُحَارَبَةِ عِنْدَ الْمُجَاهِدَةِ إِلَّا مَا كَانَ حَاصِلاً عَلَيْهِ^٨ قَبْلَهَا.

وَذَلِكَ: أَنَّا إِذَا صَفَحْنَا عَنْ تَلْخِيصِ^٩ هَذَا الْمَوْضِعِ وَالْمُنَاقَشَةِ^{١٠} فِيهِ وَتَحْقِيقِهِ،

١. في «أ، د، س»: «و تَجَنَّبَ مَا» بدل «و بحيثما». وفي المطبوع: «و تجتنب ما» بدله.

٢. في «أ، د»: «و معاظمه».

٣. في «أ، د، ر، س» و المطبوع: - «نوع من».

٤. في «أ، ح، د»: «تكون».

٥. كذا، و لعلَّ الأنسب إضافة هذه الزيادة إلى المتن: «يكون مفسدة أيضاً، فلا يجوز...».

٦. كذا، و الأنسب: «له» بدل «معه».

٧. راجع بهذا الصدد: المسألة الرابعة من المسائل الرسمية الأولى، فإنَّ فيها ما ينفع.

٨. في «د، س» و المطبوع: - «عليه».

٩. و التلخيص هنا بمعنى التهذيب.

١٠. في «د، س» و المطبوع: + «عليه».

جَازَ لَنَا أَنْ نَقُولَ: مِنْ جُمْلَةِ ضُرُوبِ الْكُفْرِ مُحَارَبَةُ الْإِمَامِ وَمُدَافَعَتُهُ وَمُمَانَعَتُهُ، وَ مَا كَانُوا بِهِذَا الضَّرْبِ كَافِرِينَ بِدَفْعِ النَّصِّ^١، وَ لَا مُسْتَحِقِّينَ لِعَذَابِ الْمُحَارَبَةِ وَ الْمُدَافَعَةِ. فَإِذَا خَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْحَرْبِ فَحَارَبُوا وَ مَانَعُوا، كَفَرُوا بِذَلِكَ وَ اسْتَحَقُّوا^٢ الْعَذَابَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُونُوا عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ. وَ كَذَلِكَ^٣ إِذَا^٤ نَطَقُوا وَ أَظْهَرُوا وَ أَعْلَنُوا جَحْدَ الْإِمَامَةِ وَ الشَّرِيعَةِ، وَ طَعَنُوا فِيهَا طَعْنًا مَسْمُوعًا مُتَحَقِّقًا، فَكُلُّ ذَلِكَ كُفْرٌ مَا كَانُوا عَلَيْهِ وَ لَا مُسْتَحِقِّينَ^٥ عِقَابِهِ.

فَبِإِنْ صَحَّ هَذَا الْجَوَابِ أَيْضًا، مُضَافًا إِلَى مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ^٦.
وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^٧.

١. أي و ما كانوا بدفعهم النص كافرين بهذا الضرب من الكفر؛ أي كفر المحاربة للإمام.

٢. في «أ، د، س» و المطبوع: «+ به».

٣. في جميع النسخ المعتمدة و المطبوع: «و لذلك». و ما أثبتناه هو الأنسب؛ طبقاً لنسخة مكتبة مجلس الشورى برقم ٧٥٣٩.

٤. في «س» و المطبوع: «إن».

٥. في «أ، د، ر، س» و المطبوع: «و لا مستحقّي».

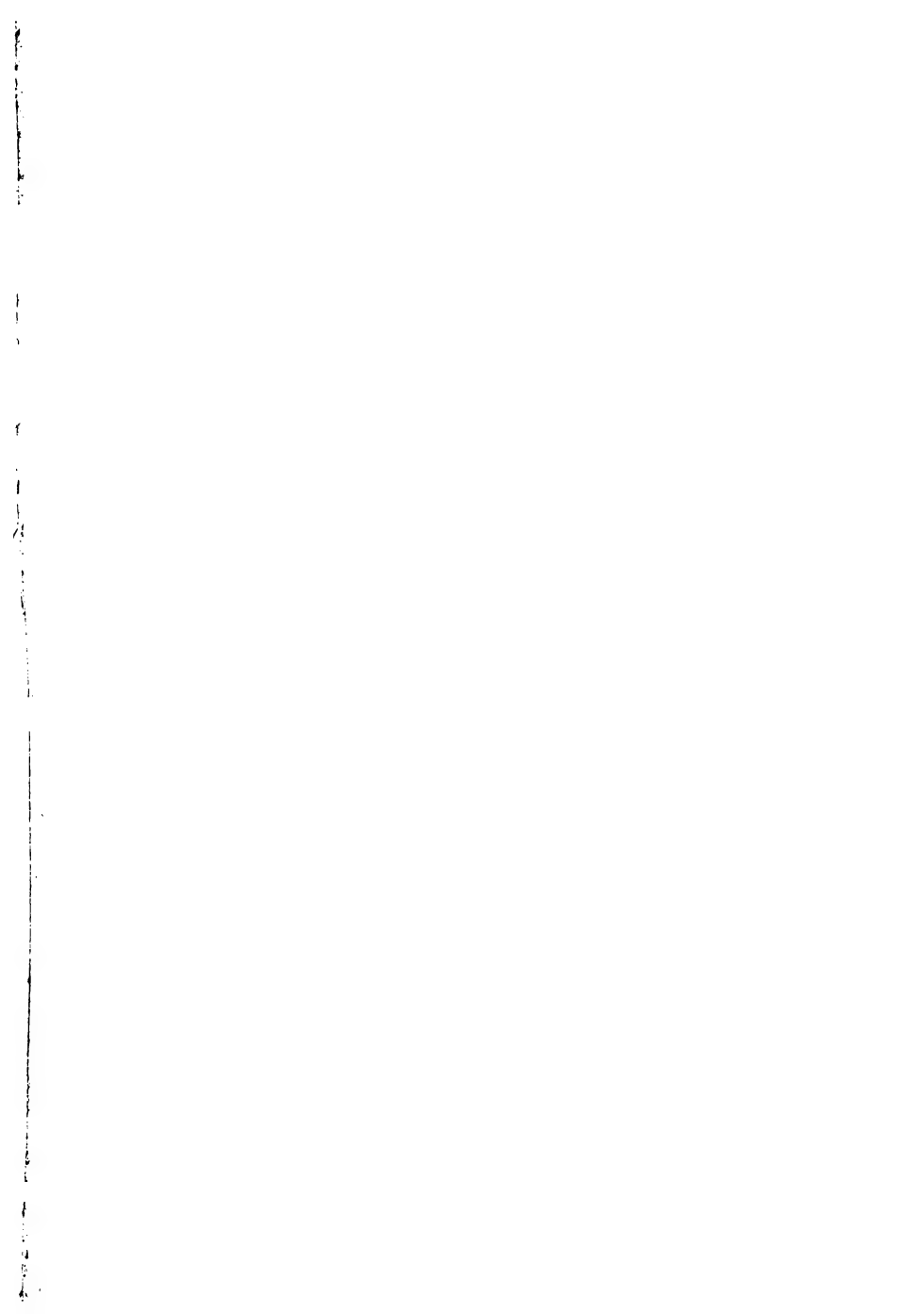
٦. في «أ، د، ر، س» و المطبوع: «- عليه».

٧. في «س» و المطبوع: «+ و صلى الله على خير خلقه محمداً و عترته المعصومين».

(٦٤)

إِنكاحُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامِ

ابنته من عُمرَ



مقدمة التحقيق

لقد دارت حول مسألة زواج الخليفة الثاني من بنت أمير المؤمنين عليه السلام بحوث و نزاعات كثيرة، بين مَنْ يحاول أن يستغل هذه الحادثة ليقول إنه ما كان بين أمير المؤمنين عليه السلام والخلفاء أيّ خلاف أو نزاع، بل كانت بينهم محبة و تواذ و مصاهرة، و بين مَنْ أنكر القصة من الأساس، و أخذ يناقش في سندها و الراوي لها^١، و بين مَنْ قبلها و حاول أن يبحث عن أجوبة مقنعة للإشكالات الفقهيّة و الكلاميّة التي أخذت تثيرها هذه الحادثة.

محتوى الرسالة

فإنّ لحادثة الزواج هذه جهتين للبحث:

الأولى تاريخيّة، و هي هل حدث الزواج بالفعل أو لا؟

و الثانية فقهيّة و كلاميّة، و هي أنّ اعتقاد الإماميّة مبنيّ على كفر كلّ جاحد للنصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، فكيف جاز لأمر المؤمنين عليه السلام أن يزوّج ابنته المؤمنة لشخص هذه حاله؟

و قد وُجّه للشرّيف المرتضى في مجلسٍ مَنْ وصفه بـ «الرئيس» سؤال عن الجهة الثانية، فقام بتأليف هذه الرسالة، و لم يكتف بالإجابة على الجهة الثانية فقط، بل أجاب على كلا الجهتين المتقدّمتين للبحث، و ذلك كما يلي:

أما الجهة الأولى فقد جزم بوقوع الزواج، واعتبره من الأمور المعلومة تاريخياً و التي لا ينبغي الشك فيها، بل ينبغي البحث عن مخلص للإجابة عن الإشكال الذي تثيره.

و أما الجهة الثانية فقد قام بتوسعة مجال البحث ليشمل تزويج النبي صلى الله عليه وآله ابنتيه من عثمان، و زواجه هو صلى الله عليه وآله من عائشة و حفصة، فإن نفس الإشكال في هؤلاء وارد أيضاً؛ لأنهم قد جحدوا النص على أمير المؤمنين عليه السلام، فكيف يمكن تزويج هؤلاء من بنات مؤمنات أو الزواج منهم؟

و لا ينفع أن يقال: إن حالة هؤلاء مختلفة عن حالة الخليفة الثاني؛ لأن هؤلاء عند زواجهم ما كانوا قد جحدوا النص بعد، وإنما جحدوه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله عليه و آله، فيكونون عند زواجهم من المؤمنين، و لا إشكال حينئذ في زواجهم، بينما كان الخليفة الثاني عند زواجه جاحداً للنص، فيكون الإشكال خاصاً بزواج الأخير.

لكن هذا الكلام لا يجدي؛ لأنه وفقاً لنظرية «الموافاة» التي كان يؤمن بها الشريف المرتضى و غيره من متكلمي الإمامية، أن المؤمن لا يمكن أن يكفر أبداً، فلو وجدنا شخصاً قد فعل ما يوجب الكفر في فترة متأخرة من حياته، فسوف نعلم أنه ما كان مؤمناً طيلة حياته، و أنه كان منذ البداية مُظهراً للإيمان و مُبطناً للكفر. و بناء على هذا، إذا جحد شخص النص بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله عليه و آله، نعلم أنه ما كان مؤمناً منذ البداية، و حتى في حياة النبي صلى الله عليه وآله عليه و آله، و بذلك يرد على زواج الخليفة الثالث و عائشة و حفصة نفس الإشكال الوارد على تزويج الخليفة الثاني، من دون فرق بينهم.

و لهذا قام الشريف المرتضى بالإجابة على كلا الإشكاليين، أي: إشكال زواج الخليفة الثالث من بنات النبي صلى الله عليه وآله عليه و آله، و زواج النبي صلى الله عليه وآله عليه و آله من عائشة و حفصة، و إشكال زواج الخليفة الثاني من بنت أمير المؤمنين عليه

السلام. وذلك كما يلي:

أولاً: ذكر في البداية جواباً عاماً ومختصراً، وهو أنه يمكن مبدئياً أن يقال: لا إشكال من الناحية العقلية في تزويج الكافر، وهو ليس أمراً مستقبلاً ذاتياً، فإذا رأينا النبي صلى الله عليه وآله أو أمير المؤمنين عليه السلام قد فعلوا ذلك، فسوف نجزم بصحة فعلهما؛ لأن الأحكام تؤخذ من أفعالهما.

ثانياً: أجاب بعد ذلك عن زواج الخليفة الثالث وعائشة وحفصة بعدة إجابات، هي:

١. أنهم عند زواجهم كانوا يظهرون الإيمان، ولم يكونوا جاحدين للنص، بينما كان الخليفة الثاني حين زواجه جاحداً للنص علناً، وهذا يعني أن حال أولئك أفضل من حاله، وأن الإشكال فيهم أضعف، ولعل الله تعالى لم يطلع رسوله صلى الله عليه وآله عليه وآله على حالهم بعد وفاته، فزوجه بناء على ظاهر الحال.

٢. يمكن أن النبي صلى الله عليه وآله ما علم من حال عائشة وحفصة إلا قتال أمير المؤمنين عليه السلام والتحريض عليه، من دون أن يكون ذلك على سبيل الاستحلال له وجماد إمامته، ومجرد القتال ليس كفراً بل فسق، ولا إشكال في الزواج من الشخص الذي سوف يفسق في المستقبل، وخاصة أنه يمكن أن يتقدم الإيمان على الفسق، على خلاف الكفر الذي لا يمكن أن يتقدم الإيمان عليه، كما تقدم عند الإشارة إلى نظرية «الموافاة».

٣. كما يمكن أن يقال بجواز نكاح المنافق، وأنه لا يجري مجرى نكاح المظهر للكفر.

٤. يمكن أن يكون النبي صلى الله عليه وآله قد فعل هذا الأمر تدبيراً وسياسة وتألفاً.

ثالثاً: وفي هذه النقطة تعرض الشريف المرتضى للإجابة على إشكال زواج الخليفة الثاني من بنت أمير المؤمنين عليه السلام، حيث أجاب عن ذلك بأن أمير

المؤمنين عليه السلام لم يزوّج بنته اختياراً و عن رضى، بل كان مُكرهاً على ذلك، و ما فعله إلا تقية، و ذلك بعد التهديد و الوعيد، و ليس النكاح بأشدّ خطراً من البيعة لهم، و إظهار طاعتهم، فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد فعل كلّ ذلك تقية، فيمكن أن يكون قد رضى بالزواج تقيةً أيضاً.

هذه هي الإجابات التي أجاب بها الشريف المرتضى في هذه الرسالة عن الإشكالات المتقدمة.

نسبتها إلى المؤلف

يدلّ على صحّة نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى أمور:

منها: أنّ الإجابات الواردة فيها موافق لما هو موجود في كتبه و رسائله الأخرى؛ فقد أجاب هناك بنفس الإجابات مع شيء من الاختلاف بالإجمال و التفصيل^١.

و منها: أنّ النظريات الكلامية المطروحة فيها موافقة لنظريات الشريف المرتضى المعروفة، مثل نظرية «الموافاة»^٢.

و منها: أنّه أشار في رسالته الأخرى حول نكاح أمّ كلثوم إلى تأليفه رسالة مستقلة حول الموضوع، حيث قال:

... و أزلنا الشبهة المعترضة بها، و أفردنا كلاماً استقصيناه و استوفيناه في نكاح أمّ كلثوم و إنكاح النبيّ بنّيته من عثمان بن عفّان، و نكاحه هو عليه السلام أيضاً عائشة و حفصة، و شرحنا ذلك و بسطناه.

و هذا ينطبق على الرسالة التي بين أيدينا انطباقاً تاماً، فإنّها رسالة مستقلة، و تعرّضت إلى زواج المذكورين.

١. راجع: الذخيرة، ص ٤٧٧؛ الشافي، ج ٣، ص ٢٧٢.

٢. راجع: الذخيرة، ص ٥٢١.

ومنها: أن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) قد نقل هذه الرسالة بأكملها في كتابه المنتظم، و نسبها إلى الشريف المرتضى و قال: «أخبرنا محمد بن ناصر الحافظ، أخبرنا أبو الفضل أحمد بن الحسين بن خيرون المعدل أنه نسخ من نسخة ذكرنا نسخها أنه كتبها عن المرتضى، من تأليفه وكلامه». ثم نقل نص الرسالة^١ وهذا يدل على تصحيح النسبة بصورة كبيرة جداً.

إذن كل هذه القرائن تدل على تصحيح نسبة الرسالة.

من فوائد المخطوطات

جاء في هامش النسخة «ب» من نسخ هذه الرسالة فائدة من الناصر جد الشريف المرتضى لأُمّه، فضلنا نقلها هنا وإن كانت تختلف في الرؤية مع ما ذكره الشريف المرتضى في هذه الرسالة، والفائدة هي:

[قال:] الناصر للحق جد المرتضى لأُمّه: الصحيح عندنا أن علياً عليه السلام لم يزوّج ابنته من عمر، وأنّ عمر جاء إلى علي عليه السلام، وقال له: جئتُك خاطباً على أمّ كلثوم، وقد بذلتُ لها من المهر أربعين ألف درهم، فإنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «كلّ سبب و نسب منقطع يوم القيامة إلا سببي و نسبي»، فأحببتُ أن يكون لي برسول الله صلى الله عليه وآله سبب و نسب. فقال له علي عليه السلام: «ما يمنعنا إلا الصغر».

فغضب عمر، وانصرف عنه، وبعث إلى العباس ودعاه، وقال له: ما لي؟ أبي بأس؟

فقال العباس: وما ذاك، يا أمير المؤمنين؟

فقال: خطبتُ إلى ابن أخيك فردني. والله إن لم يفعل لأردمن زمرم فأضيق على

الطائفين، ولأرفعن السقاية، ولأمحون أسماءكم من ديوان الأعطية، ولا أدع لكم مكرمة إلا طمستها.

فقال له العباس: فدعني حتى ألقاه.

فجاء إلى علي عليه السلام، وقال: إن الرجل يقول كذا وكذا، وأوعد كذلك، والله لا آمنه أن يفعل شراً مما قال.

فقال له عليه السلام: «إنها صغيرة، ومثلها لا تزوج».

فقال له العباس: فدعني حتى أردّ عنك بأمر جميل.

فقال له علي عليه السلام: «لا تطمعه في التزويج، واعمل ما بدا لك».

قال الناصر: فهذه جملة ما جرى بينهم في خطبتها، فلم يبال عليّ بتهديده وإيعاده.

قال: وإتّما غلط الناس في ذلك؛ لأنّ عمر كانت عنده امرأة يقال لها: أمّ كلثوم بنت الجرو (كذا، والصواب: جرو) الخزاعية، فوافق اسمها اسمها، فغلطوا وظنّوا أنّ تلك أمّ كلثوم بنت علي عليه السلام. انتهى كلام الناصر.

وهل هو إمامي المذهب أم زيدي المذهب؟ فالإمامية تقول: بأنّه إمامي، والزيدية تقول بأنّه زيدي، والله أعلم.

وقد كتبتُ هذا النقل من خطّ من نقل من خطّه.

انتهت الفائدة.

هذا وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت من قبل مؤتمر ألفتية الشيخ المفيد رحمه الله سنة ١٤١٣هـ، ذيل رسالة منسوبة للشيخ المفيد حول نفس الموضوع، عنوانها: «تزويج علي عليه السلام بنته من عمر»، وحملت هذه الرسالة الرقم ٤٧ من بين رسائل الشيخ المفيد. وهذه الطبعة هي التي أشير إليها في هذا التحقيق بكلمة: «المطبوع». كما طبعت في ضمن كتاب المنتظم لابن الجوزي كما تقدّم. ونقل نصّ الرسالة من كتاب المنتظم في مجلّة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ٢٢٩.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة مدرسة السلطاني بكاشان، المرقّمة ٣٠٠/٥؛ نُسخَت في أوائل القرن ١١ بخطّ النسخ، ولم يُعلم اسم ناسخها.

و هي مجموعة تحتوي على سبع رسائل مختلفة، لا تتعلّق بالشرّيف المرتضى إلا هذه الرسالة.

و على هامشها علامات للتصحيح والمقابلة. و تشاهد في الورقة الأولى منها علامات للتملّك و الوقف، منها ما تتعلّق بسيف الدين قاضي حسن مع خاتمه البيضوي المكتوب عليه «عبد سيف الدين بن حسن»؛ و منها ما كُتِب عليه: «عبده الراجي محمّد بن محمّد جعفر»؛ و منها ما كُتِب عليه: «عبد مؤمن بن محمّد».^١ و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة الملك بطهران، المرقّمة ١٨٣٨/٥؛ نسخت بخطّ النستعليق، و لم يُعلم اسم ناسخها، و الظاهر أنّها تتعلّق بالقرن ١١. و عليها تشاهد علامة وقف من قِبَل: «ملا هادي» مع خاتمه، و علامة أخرى من قِبَل: «ملا عليّ نقي» بتاريخ ١٠٢٨ هـ.

و هي مجموعة تحتوي على ١٤ رسالة متعدّدة، لا تتعلّق بالشرّيف المرتضى إلا هذه الرسالة.^٢ و رمزنا لها بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٣٦٩٤؛ تقع في الصفحات (١٩ - ٢٣) من المجموعة، و كان الفراغ من نسخها في ربيع الأوّل سنة

١. راجع: فهرس المكتبة، ص ٤٥٤ - ٤٥٨.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٥، ص ٣٧٨.

١٢٢٠هـ (هكذا قد تقرأ السنة، وقد تقرأ ١٣٣٠هـ)، و رمزنا لها بـ «ج».

٤. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٩٠٣/٣؛ تقع في الصفحات (٩-٢) من المجموعة؛ نسخها حمزة بن محمود الحلبي متولي مسجد الشمس في الحلة سنة ١٠٨٦هـ، و رمزنا لها بـ «د».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله الكلبايجاني رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٥٣ (١٢٥٠٧)؛ نسخها «محمد رحيم الكاتب القزويني» بأمر «محمد شفيع الحسيني» بين الأعوام (١١٠١-١١٠٣هـ) بخط نستعليق.

و هي مجموعة تحتوي على ٤١ رسالة، لا تتعلق بالشريف المرتضى إلا هذه الرسالة، و هي الرسالة الثالثة من المجموعة، و نسبت في فهرس المكتبة سهواً إلى الشيخ البهائي^١.

و تشاهد في الورقة الأولى من النسخة علامة تملك «محمد حسين بن محمد تلقى الطسوجي» مع خاتمه بتاريخ ١٢١٥هـ.

و تقع الرسالة في ثلاث صفحات، و رمزنا لها بـ «س».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٦-٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».

٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الفيضية بقم، المرقمة ١٨٧٩/٦؛ نسخها «أبو تراب بن عبد الله» بخط نستعليق، و فرغ منها يوم الخميس، الرابع من جمادى الثانية، سنة ١٣٤٠هـ في المشهد الغروي.

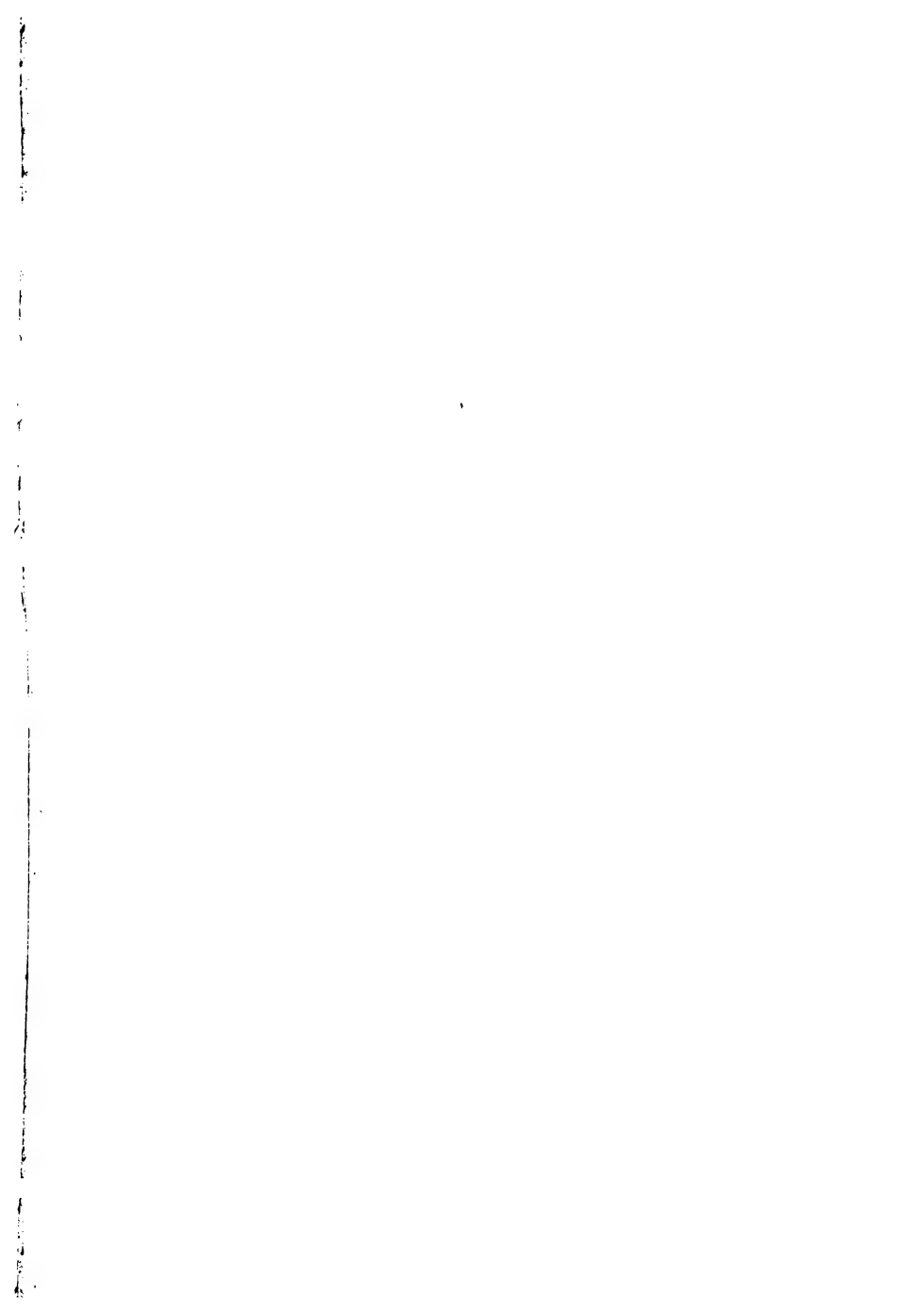
و تشاهد فيها صورة إجازة «الشرعية الأصفهاني» إلى «محمد حسين الخوانساري» بتاريخ ١٩ من جمادى الثاني من شهور سنة ١٣٤٤هـ.

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٨، ص ٤٠٧.

- و هي مجموعة تحتوي على ست رسائل، لا تتعلق بالشریف المرتضى إلا هذه الرسالة، و هي الرسالة السادسة منها.^١ و تقع في صفحة واحدة، و رمزنا لها بـ «ف».
٣. مخطوطة مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام بالنجف الأشرف، المرقمة ٤٩٧؛ نسخها «عبد الحسين بن أحمد الأميني التبريزي» في صفر سنة ١٣٤٦ هـ. و الرسالة تقع في خمس صفحات، و رمزنا لها بـ «ي».
٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٧٥٣٩؛ تقع في الصفحات (٧١ - ٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردی رحمه الله بقم، المرقمة ٢٢٤/٨؛ نسخها «الحاج أحمد بن علي أكبر الخادمي البروجردي» في العاشر من رجب سنة ١٣٦٠ هـ بأمر آية الله البروجردی رحمه الله.
- و هي مجموعة تحتوي على ثمان رسائل، لا تتعلق بالشریف المرتضى إلا هذه الرسالة و رمزنا لها بـ «ر».^٢
٦. مخطوطة مكتبة مؤسسة كاشف الغطاء بالنجف؛ نسخها السيد أحمد بن السيد حبيب زوين الحسيني الأعرجي النجفي في المشهد الغروي، و رمزنا لها بـ «ك».

١. راجع: فهرس المكتبة، ص ١٣٥ و ١٣٦.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ص ١٤٣.



إِنكَاحُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ابْنَتَهُ مِنْ عُمَرَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

مَسْأَلَةٌ^٢:

قَالَ^٣ الْمُرْتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: سَأَلَنِي الرَّئِيسُ - أَدَامَ اللَّهُ تَمَكِينَهُ^٤ - عَنِ السَّبَبِ فِي إِنْكَاحِ^٥ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنْتَهُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَكَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ مَعَ اعْتِقَادِ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ فِي عُمَرَ أَنَّهُ عَلَى حَالٍ لَا يَجُوزُ مَعَهَا إِنْكَاحُهَا؟^٦ وَأَنَا أَذْكُرُ^٧ مِنَ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ جُمْلَةً كَافِيَةً يَنْتَفَعُ^٨ بِالْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا.^٩
إِعْلَمَ^{١٠} أَنَّ الزَّيْدِيَّةَ^{١١} الْقَائِلِينَ بِالنَّصِّ عَلَى.....

١. في المطبوع: «الحمد لله رب العالمين، والصلاة على محمد وآله الطاهرين».
٢. في «أ»: «+ من إملأ السيد المرتضى قدس الله روحه، وصلواته على سيد المرسلين محمد وآله الطاهرين».
٣. في «د»: «+ السيد».
٤. في «أ»: «تمكنه». وفي «د» الكلمة غير مقروءة. ٥. في «ب، د»: «نكاح».
٦. في «ب، د، س»: «نكاحه». وفي «د»: «- على حال».
٧. في «أ»: «+ في ذلك». وفي «د»: «وإنما بدل وأنا».
٨. في «د، س»: «ينتفع». وفي «أ، ج»: «- في ذلك». ٩. في «أ، ب»: «- عليها».
١٠. في «أ، د»: «واعلم».
١١. في «أ»: «- أن الزيدية». وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين عليه السلام (٧٩ - ١٢١ هـ)، الذي قُتِلَ وَصُلِبَ بِالْكُنَاسَةِ - موضع قريب من الكوفة -؛ وهم يعتقدون بلاماة كل فاطمي عالم صالح ذي رأي يخرج بالسيف. راجع: الإرشاد للمفيد، ص ٢٦٨؛ فرق الشيعة، ص ٥٨؛ الملل والنحل، ص ١٣٧؛ معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٣٤٥، الرقم ٤٨٧٠.

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ بَعَدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِغَيْرِ فَصْلِ قَدْ^٢ سَلِمُوا مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَمْثَالِهَا؛ لِأَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى^٣ أَنَّ دَفْعَ النَّصِّ فِسْقٌ - وَإِنْ كَانَ ذَنْبًا كَبِيرًا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْخُلُودُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ - وَلَيْسَ بِكُفْرٍ، وَالْفَاسِقُ يَجُوزُ نِكَاحُهُ وَإِنِكَاحُهُ^٤، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْكَافِرُ. وَبَيَقَى الْكَلَامُ مَعَ الْإِمَامِيَّةِ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ دَفْعَ النَّصِّ كُفْرٌ، وَيُسْأَلُونَ^٥ عَلَى ذَلِكَ مَسَائِلَ:

منها: إِنْكَاحُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ابْنَتَيْهِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى، وَ أَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ^٦ الْقَوْلَ بِكُفْرِهِ بِجَحْدِهِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٧ عَلَيْهِ السَّلَامُ.^٨ وَ لَيْسَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا: جَحْدُ النَّصِّ إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَهُوَ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ^٩، وَإِنَّمَا^{١٠} يَقْدَحُ^{١١} فِيمَا يَكُونُ فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. لِأَنَّ دَفْعَ النَّصِّ عِنْدَكُمْ كُفْرٌ^{١٢}، وَ الْكَافِرُ^{١٣} لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ إِيْمَانٌ مُتَقَدِّمٌ؛ بَلِ

١. في المطبوع: «بالإمامة». ٢. في «ب، ج»: - «قد».

٣. في المطبوع: - «إلى».

٤. هكذا في «ب، ج». وفي «أ، س»: «إِنْكَاحُهُ وَ النِّكَاحُ إِلَيْهِ» بدل «نِكَاحُهُ وَ إِنْكَاحُهُ». وفي «د»: «إِنْكَاحُهُ وَ النِّكَاحُ» بدلها.

٥. في المطبوع «و يَفْرَعُونَ». وفي «أ»: «و يَسْلَمُونَ».

٦. في «س»: «مع».

٧. في «أ»: + «على».

٨. في «أ، س»: + «غير جائز». وفي «د»: + «و هو غير جائز».

٩. في المطبوع: «غير مناف».

١٠. في «ب، ج»: «ولا». وفي «س»: «و ممّا».

١١. في «د»: «و القدح» بدل «و إنّما يقدح». وفي حاشية «ج»: «يفيد» بدل «يقدح».

١٢. هكذا في «ب». وفي «ج»: - «عندكم». وفي «أ، د، س» و المطبوع: «إذا كان كفراً» بدل «عندكم كفر».

١٣. في «أ، د، س» و المطبوع: + «عندكم».

المُسْتَقَرُّ عِنْدَكُمْ^١ أَنْ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ طَرَفَةً عَيْنٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْفُرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ^٢.
 فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَفَرَ بَدَفِعِ النَّصِّ لَا يَجُوزُ^٣ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَالٌ^٤ إِيْمَانٍ
 مُتَقَدِّمٌ^٥؛ وَإِنْ أَظْهَرَ الْإِيْمَانُ فَهُوَ مُبْطِنٌ لِخِلَافِهِ^٦. وَالْمَسْأَلَةُ لَازِمَةٌ^٧ مَعَ هَذَا التَّحْقِيقِ^٨.
 وَمِنْ مَسَائِلِهِمْ أَيْضاً عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ^٩: أَنَّ عَائِشَةَ إِذَا كَانَتْ بِقِتَالِهَا لِأَمِيرِ^{١٠}
 الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ كَفَرَتْ^{١١}، وَبَدَفِعِهَا أَيْضاً إِمَامَتَهُ؛ وَكَانَتْ حَفْصَةُ^{١٢} شَرِيكَةً
 لَهَا فِي إِنْكَارِ إِمَامَتِهِ وَالْإِجْلَابِ^{١٣} عَلَيْهِ، فَقَدْ اشْتَرَكْنَا فِي الْكُفْرِ؛ وَعَلَى مَذْهَبِهِمْ^{١٤} لَا
 يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِيْمَانُ وَاقِعاً فِي حَالٍ مُتَقَدِّمٍ مِمَّنْ كَفَرُوا مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ، فَكَيْفَ سَاعَ
 لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يَنْكِحَهُمَا، وَهُمَا فِي تِلْكَ الْحَالِ غَيْرُ مُؤْمِنَاتٍ^{١٥}!

١. في «أ، د، س» و المطبوع: «من مذهبكم» بدل «عندكم».

٢. هذا وفقاً لنظرية «الموافاة» التي كان يذهب إليها المصنف رحمه الله. راجع: الذخيرة، ص ٥٢١.

٣. في «ب، ج»: «بجحود». و قوله: «بدفع النص» أي بسبب دفع النص و جحده.

٤. في «س»: - «أن يكفر بعد إيمانه...» إلى هنا.

٥. في «ج»: - «حال». و في «أ»: - «أن يكون».

٦. في «ب، ج» و المطبوع: «متقدم».

٧. في «أ، ج، د» و المطبوع: «بخلافه».

٨. في «ب، ج» و المطبوع: «لكم».

٩. في «ج»: - «مع هذا التحقيق».

١٠. في «د»: «هذه المذاهب».

١١. في «د»: «أمير» بدون اللام.

١٢. في المطبوع: «أيضاً».

١٣. في المطبوع: «أيضاً».

١٤. في «أ، ج» و المطبوع: «والاختلاف». و في «ب» الكلمة غير مقروءة.

١٥. في «أ، د، س»: «مذاهبكم».

١٦. في المطبوع: «غير مؤمنين». و الصواب: «غير مؤمنتين».

وَمِنَ الْمَسَائِلِ أَيْضاً^١: تَزْوِيجُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنْتِ عُمَرَ^٢ بْنِ الْخَطَّابِ، وَتَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ كَتَحْقِيقِهِ فِي عُثْمَانَ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْهُ^٣ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ.

[إِنكَاحُ النَّبِيِّ ﷺ ابْنَتَيْهِ عُثْمَانَ وَ نِكَاحُهُ عَائِشَةَ وَ حَفْصَةَ]

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ إِنْكَاحَ الْكَافِرِ أَوْ إِنْكَاحَ الْكَافِرَةِ^٤ أَمْرٌ لَا يَدْفَعُهُ الْعَقْلُ، وَ لَيْسَ فِي مُجَرَّدِهِ^٥ مَا يَقْتَضِي قُبْحَهُ، وَ إِنَّمَا يُرْجَعُ فِي قُبْحِهِ وَ حُسْنِهِ^٦ إِلَى أُدْلَةٍ^٧ السَّمْعِ، وَ لَا شَيْءَ أَوْضَحَ وَ أَدْلَ عَلَى الْأَحْكَامِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ فِعْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَ إِذَا رَأَيْنَاهُمَا قَدْ تَكَحَّ وَ أَنْكَحَا إِلَى مَنْ ذُكِرَتْ حَالُهُ، وَ فِعْلُهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حُجَّةٌ وَ مِمَّا لَا يَقَعُ إِلَّا صَحِيحاً وَ صَوَاباً، قَطَعْنَا عَلَى جَوَازِ^٩ ذَلِكَ، وَ أَنَّهُ غَيْرُ قَبِيحٍ، وَ لَا مَحْظُورٍ^{١٠}.

وَبَعْدُ، فَلَيْسَتْ^{١١} حَالُ عُثْمَانَ فِي نِكَاحِهِ^{١٢} بِنْتِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ

١. فِي «ج» - «أَيْضاً».

٢. فِي «أ» - «الْعَمْر».

٣. فِي «أ» - «مِنْهُ».

٤. هَكَذَا فِي «س». وَ فِي سَائِرِ النُّسخ: «أَنَّ نِكَاحَ الْكَافِرَةِ أَوْ نِكَاحَ (د: إِنْكَاحِ) الْكَافِرِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنَّ نِكَاحَ الْكَافِرِ أَوْ إِنْكَاحِهِ».

٥. فِي «ب، ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَجْرَدُ فِعْلِهِ» بَدَل «مَجْرَدِهِ».

٦. فِي «د»: «حُسْنُهُ أَوْ قُبْحُهُ». وَ فِي «س»: «قُبْحُهُ أَوْ حُسْنُهُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «حُسْنُهُ وَ قُبْحُهُ».

٧. فِي «ب، ج، د» - «أُدْلَةٌ». ٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ».

٩. فِي «س»: «قَطَر».

١٠. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَلَا مَحْظُور». وَ فِي «س»: «وَلَا مَحْظُور». وَ فِي «ج»: «فِيهِ». وَ فِي «ب» - «وَمِمَّا لَا يَقَعُ إِلَّا صَحِيحاً...» إِلَى هُنَا.

١١. فِي «ب، ج»: «فَإِنْ قِيلَ» بَدَل «وَبَعْد». وَ فِي «أ»: «فَلَيْسَ»، وَ فِي «ب، ج»: «لَيْسَتْ» بَدَل «فَلَيْسَتْ».

١٢. فِي «د، س»: «إِنْكَاحِهِ».

و حال^١ عائشة و حفصة كحالِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي نِكَاحِ بِنْتِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ كَانَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يَظْهَرِ مِنْهُ مَا يُنَافِي الْإِيمَانَ، وَ إِنَّمَا كَانَ مُظْهِراً بِغَيْرِ شَكِّ الْإِيمَانِ^٢، وَ كَذَلِكَ عَائِشَةُ وَ حَفْصَةُ، وَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي حَالِ نِكَاحِ^٣ بِنْتِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مُظْهِراً مِنْ جَحْدِ النَّصِّ مَا هُوَ كُفْرٌ؛ فَالْحَالُ^٤ مُفْتَرَقَةٌ.

وَ إِذَا قِيلَ^٥: أَيُّ انْتِفَاعٍ^٦ بِإِظْهَارِ الْإِيمَانِ وَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقْطَعُ عَلَى كُفْرٍ^٧ مُظْهِرِهِ فِي الْبَاطِنِ^٨؟ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ سَيَظْهَرُ مِمَّنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ كُفْرٌ وَ يَمُوتُ عَلَيْهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ^٩ أَنْ يَكُونَ فِي الْحَالِ^{١٠} قَاطِعاً عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ الْمُظْهِرَ^{١١} هُوَ نِفَاقٌ، وَأَنَّ الْبَاطِنَ بِخِلَافِهِ؛ فَقَدْ عُدْنَا إِلَى أَنَّهُ نَكَحَ وَ أَنْكَحَ^{١٢} مَعَ الْقَطْعِ عَلَى الْكُفْرِ.

قُلْنَا^{١٣}: غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي حَالِ إِنْكَاحِ عُثْمَانَ^{١٤}

١. في المطبوع: + «نكاح».

٢. في «أ» و المطبوع: «و لم».

٣. في «د»: «للايمان».

٤. في «ب، ج»: «فحالتهم» و في «د»: «و الحال».

٥. في «ب، ج»: «قلنا» بدل «و إذا قيل». و في «أ»: «فإن»، و في «س» و المطبوع: «فإذا» بدله.

٦. في المطبوع: + «الآن».

٧. في المطبوع: «بكفر» بدل «على كفر».

٨. في «ب، ج»: «مُضْمِرُهُ» بدل «مُظْهِرُهُ فِي الْبَاطِنِ». و في المطبوع: «بالباطن» بدل «في الباطن».

٩. في «أ»: «بل منّا» بدل «فلا بد من». و في «س»: «من».

١٠. في «ب، ج»: «تلك الأحوال» بدل «في الحال».

١١. في المطبوع: + «إنما».

١٢. في «أ، س»: «أنكح و نكح» بدل «نكح و أنكح».

١٣. في «ب، ج»: «فإن قيل» بدل «قلنا».

١٤. في «أ»: «إنكاحه عليه السلام» بدل «إنكاح عثمان».

لَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى أَطْلَعَهُ عَلَى أَنَّهُ سَيَجْحَدُ النَّصَّ بَعْدَهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجِبُ الاطِّلَاعُ عَلَيْهِ. ثُمَّ إِذَا ظَهَرَ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ مُطَّلِعًا عَلَى ذَلِكَ، فَلَيْسَ مَعَنَا تَارِيخٌ لَوَقْتِ^١ اِطِّلَاعِهِ عَلَيْهِ^٢، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا عَلِمَ بِذَلِكَ بَعْدَ الْإِنْكَاحِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِ الْمَرَأَتَيْنِ الْمَنْكُوحَتَيْنِ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ؛ لِجَوَازِ^٣ أَنْ يَكُونَ مَا عَلِمَ بِأَحْوَالِهِمَا إِلَّا بَعْدَ النِّكَاحِ^٤ لَّهُمَا.

فَإِذَا^٥ قِيلَ: فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُفَارِقَهُمَا بَعْدَ الْعِلْمِ بِمَا لَا يَجُوزُ اسْتِمْرَارُ^٦ الرِّوَجِيَّةِ مَعَهُ.

قُلْنَا: أَمَكْنَ^٧ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ مَعَنَا قَطْعٌ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلِمَ^٨ أَنَّ الْمَرَأَتَيْنِ^٩ تَجَحَّدَانِ^{١٠} النَّصَّ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ^{١١} لَمْ تَرِدْ^{١٢} بِهِ رِوَايَةٌ مُعْتَبَرَةٌ، وَ

١. هكذا في «ف، ر، ي». وفي «أ، ب، ج، د، س» والمطبوع: «بوقت».

٢. في المطبوع: - «عليه».

٣. في «ب، ج»: - «لجواز أن». وفيهما: «حفصة وعائشة» بدل «عائشة وحفصة».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الإنكاح».

٥. في «أ، ب»: «فإن».

٦. في «ب، ج، د»: - «استمرار».

٧. في «ب، ج» والمطبوع: «يمكن». وفي «أ، د»: - «قلنا».

٨. في «د»: «أعلم».

٩. في «س»: - «المنكوحتين». وكذلك القول في... إلى هنا.

١٠. في المطبوع: «من المرأتين جحدان» بدل «أن المرأتين تجحدان».

١١. في المطبوع: + «مما»

١٢. هكذا في «ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يرد».

أَكْثَرُ مَا وَرَدَتْ بِهِ الرُّوَايَةُ - وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الْآحَادِ وَمِمَّا لَا يَقْطَعُ بِمِثْلِهِ - أَنَّهُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَعَائِشَةُ: «سَتَقَاتِلِينَهُ^٢ وَأَنْتِ ظَالِمَةٌ لَهُ»^٣.

وَهَذَا إِذَا صَحَّ وَقُطِعَ عَلَيْهِ أَمَكَّنَ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنَّ مُحَضَّ الْقِتَالِ لَيْسَ بِكُفْرٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كُفْرًا إِذَا وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْلَالِ^٤ وَ الْجُحُودِ لِإِمَامَتِهِ وَ نَفْيِ فَرَضِ طَاعَتِهِ.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَعْلَمْ بِأَكْثَرِ^٥ مِنْ مُجَرَّدِ الْقِتَالِ - الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِسْقًا، وَ^٦ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا - فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَاطِعًا^٧ عَلَى نِفَاقِ^٩ الْمَرَاتَيْنِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْفَاسِقَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا^{١٠} يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ^{١١} الْإِيمَانُ، بَلْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ فِسْقِهِ عَلَى الْإِيمَانِ.

وَهَذِهِ الْمُحَاسَبَةُ وَ الْمُنَاقَشَةُ^{١٢} لَمْ تَمُضِ^{١٣} فِي كُتُبِ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا^{١٤}، وَ فِيهَا سَقُوطُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

١. فِي «ب، ج» - «وَأِنْ» - وَ فِي «أ، ج، د» - «بِهِ» - وَ فِي «أ، د، س» - «مُعْتَبَرَةٌ».

٢. هَكَذَا فِي «ف، ر، ي» وَ الْمَطْبُوعُ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخ: «سَتَقَاتِلِيهِ».

٣. فِي وَقْعَةِ الْجَمَلِ، ص ١٠٦: «يَا حُمَيْرَاءُ، إِنَّكَ لَتَقَاتِلِينَ عَلِيًّا وَأَنْتِ ظَالِمَةٌ لَهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالله».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَكْثَرُ».

٦. فِي «ب، ج» - «مُجَرَّدٌ». وَ فِيهِمَا: «أَكْثَرُ» بَدَل «بَأَكْثَرٍ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ».

٨. فِي «ب، ج»: «قَطَعْنَا» بَدَل «فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَاطِعًا».

٩. فِي «س»: «قِتَالٌ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «نِكَاحٌ».

١٠. فِي «أ»: - «لَا».

١١. فِي «أ»: «أَنْ يَتَقَدَّمَ». وَ فِي «د»: «أَنْ يَتَقَدَّمَ مِنْهُ». وَ فِي «س»: «أَنْ يَتَقَدَّمَ مِنْهُ».

١٢. فِي «س»: «وَالْمُنَاقَشَةُ». وَ فِي «أ»: «الْمُبَاحَثَةُ» بَدَل «الْمُحَاسَبَةُ».

١٣. هَكَذَا فِي «د، س». وَ فِي «أ، ب، ج»: «لَمْ يَمُضْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ تَنْصُ».

١٤. فِي «ج»: «الْأَصْحَابُ». وَ فِي «ب، ج» - «أَحَدٌ مِنْ».

على أننا^١ إذا سلمنا على أشد الوجوه أنه صلى الله عليه وآله علم أنهما^٢ في الحال على نفاق، وعلم في عثمان أيضاً^٣ مثل ذلك في حال إنكاحه - لا بعد ذلك - جاز أن نقول: إن نكاح المنافق وإنكاحه جائز في الشريعة، ولا يجب أن يجزى المنافق مجزى مظهر الكفر ومعلمه^٤. وإذا جاز أن تفرق^٥ الشريعة بين الكافر الحربي والمُرْتَدَّ وبين^٦ الذمي في جواز النكاح - فيصح^٧ نكاح الذمي عند مخالفتنا كلهم مع الاختيار، وعندنا مع الضرورة وفقد المؤمنين، ولا يصح^٨ نكاح الحربي على كل حال - جاز أن تفرق^٩ بين مظهر الكفر^{١٠} والمنافق^{١١} في جواز إنكاحه ونكاحه^{١٢}.

والشيعة الإمامية تقول: إن النبي صلى الله عليه وآله كان يعرف جماعة من المنافقين بأعيانهم، ويقطع على أن^{١٣} في بواطنهم^{١٤} الكفر؛ بدلالة قوله تعالى:

١. في «ب، ج»: «أنا».

٢. في «أ»: «بهما».

٣. في «أ، د، س» والمطبوع: «أيضاً في عثمان» بدل «في عثمان أيضاً».

٤. في «أ»: «ومقبله».

٥. في «أ، د، س»: «أن يفرق».

٦. في «أ»: «- بين».

٧. في «س»: «فيباح». وفي «د»: «فيُبيح».

٨. في «س»: «ولا يباح». وفي «د»: «ولا يُبيح».

٩. في «أ، ج، د»: «أن يفرق».

١٠. في «أ»: «المظهر للكفر» بدل «مظهر الكفر». وفي «د، س»: «ومبطنه في جواز النكاح؛ وإذا فرقت الشريعة بين نكاح الذمي والنكاح إليه [في «س»]: «جائز»، جاز الفرق بين المظهر للكفر.

١١. في المطبوع: «ومبطنه» بدل «والمنافق».

١٢. في «س»: «- ونكاحه».

١٣. في المطبوع: «بأن» بدل «على أن».

١٤. في «ج»: «نواصيهم». وفي «أ»: «بأن» بدل «على أن».

«وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ» الآية^١، ومُحَالٌ أَنْ يَتَعَبَّدَهُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَ الْقِيَامِ عَلَى قَبْرِهِ إِلَّا وَقَدْ عَيَّنَّ تَعَالَى لَهُ^٢ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ وَ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ^٣ تَعَالَى: «وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَ لَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ»^٤.

وَ إِذَا كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٥ عَارِفًا بِأَحْوَالِ الْمُنَافِقِينَ^٦، وَ مُمَيِّزًا لَهُمْ مِنْ^٧ غَيْرِهِمْ، وَ مَعَ هَذَا فَمَا رَأَيْنَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَرَّقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَ بَيْنَ زَوْجَتِهِ، وَ لَا خَالَفَ بَيْنَ أَحْكَامِهِ^٨ وَ أَحْكَامِ الْمُؤْمِنِينَ^٩، وَ كَانَ عَلَى الظَّاهِرِ يُعْظَمُهُمْ كَمَا يُعْظَمُ الَّذِي لَا قَطَعَ عَلَى^{١٠} نِفَاقِهِ؛ فَقَدْ بَانَ أَنَّ الشَّرِيعَةَ قَدْ فَرَّقَتْ بَيْنَ مُظْهِرِ الْكُفْرِ وَ مُبْطِنِهِ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَيَجُوزُ^{١١} أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَكَحًا وَ أَنْكَحَ مَنْ يَعْلَمُ خُبْرًا بَاطِنَهُ^{١٢} مُخْتَارًا؟

١. التوبة (٩): ٨٤. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: - «الآية».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «له».

٣. فِي «ب، ج»: «بقوله». وَ فِيهِمَا: - «بدلالة».

٤. مُحَمَّد (٤٧): ٣٠.

٥. فِي «أ»: - «وَ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى...» إِلَى هُنَا.

٦. فِي «أ»: «المنافق».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «عن».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «أحكامهم».

٩. فِي «أ، د»: «المؤمن».

١٠. فِي «ب، ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «يقطع بعدم» بدل «لا قطع على».

١١. فِي «د»: «فيجوزون». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أفيجوز».

١٢. فِي «أ»: «خبثه باطناً وَ» بدل «خبث باطنه». وَ فِي «د»: «ناقليه» بدل «باطنه».

قُلْنَا^١: فِعْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَذَلِكَ^٢ يَقْتَضِي أَنَّهُ مُبَاحٌ، غَيْرَ أَنَّهُ يَبْعُدُ أَنْ يُنْكَحَ أَحَدُنَا غَيْرُهُ مَعَ قَطْعِهِ عَلَى أَنَّهُ عَدُوٌّ فِي الدِّينِ، وَإِنْ جَازَ أَنْ تُبَيِّحَ الشَّرِيعَةُ ذَلِكَ. فَلَأَشْبَهُ^٣ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا فَرَضْنَا أَنَّهُ عَالِمٌ بِغُبُثِ بَاطِنٍ مَنِ أَنْكَحَهُ وَ نَكَحَهُ^٤ فِي الْحَالِ^٥، أَنْ يَكُونَ فَعَلَ ذَلِكَ لِتَدْبِيرٍ^٦ وَ سِيَاسَةٍ وَ تَأْلُفٍ^٧، وَإِلَّا فَمَعَ الْإِثَارِ وَ ارْتِفَاعِ^٨ الْأَسْبَابِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ.

وَمَنْ حَمَلَتْهُ نَفْسُهُ مِنْ^٩ غَفْلَةٍ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنْ دَفَعَ كَوْنَ رُقِيَّةَ وَ زَيْنَبَ^{١٠} بِسِتَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ زَعَمَ أَنَّهُمَا بِنْتَا خَدِيجَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مِنْ^{١١} أَبِي هَالَةَ^{١٢}، دَافِعٌ لِمَا^{١٣} هُوَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ مِمَّنْ^{١٤}

١. في «ب»: «فأما». و في «ج»: «و أمّا». ٢. في «أ»: «كذلك». و في «س»: «بذلك».

٣. في «ب، ج، س»: «و الأشبه».

٤. في «د، س»: «- و نكحه». و في «أ»: «- أنكحه و».

٥. في «ب، ج»: «و الحال» بدل «في الحال». و في «ب، ج» و المطبوع: «+ يقتضي».

٦. في «ب»: «تدبير». و في «ج» و المطبوع: «تدبيراً». و في «د»: «لتدبير».

٧. في «ج» و المطبوع: «و تألفاً».

٨. في «س»: «+ تلك». و في «أ، س»: «مع» بدل «فمع».

٩. في «ب، ج»: «- حملته نفسه من». و في «د»: «جهل»، و في «س»: «حمل» بدل «حملته».

١٠. في «ب، ج»: «+ ليستا». و فيهما: «من قال: إن» بدل «على أن دفع كون». و في المطبوع: «رقية

و زينب ليستا بنت» بدل «دفع كون رقية و زينب بنتي».

١١. في «أ»: «بن» بدل «من»، و هو سهو.

١٢. في جميع النسخ ما عدا «أ»: «هالة بن أبي هالة». و في المطبوع: «[هالة] ابن أبي هالة». و هو

سهو، فإن الذي قيل إنه كان زوجاً لخديجة عليها السلام قبل رسول الله صلى الله عليه و آله هو

أبو هالة و اسمه هند بن النباش، و أمّا هالة فقبيل هو ابن خديجة عليها السلام. راجع: الإصابة،

ج ٦، ص ٤٠٦؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٥٠؛ الثقات لابن حبان، ج ٣، ص ٤٣٧.

١٣. في «أ»: «بما». و في «ب، ج» و المطبوع: «غير صحيح» بدل «دافع».

١٤. هكذا في «ف، ر، ي» و المطبوع. و في سائر النسخ: «فيمن».

خَالَطَ أَهْلَ الْأَخْبَارِ كَالْعِلْمِ بغيره^١ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ، وَ الشُّكُّ فِيهِ كَالشُّكِّ فِي
أَمْرٍ مَعْلُومٍ بِالْأَخْبَارِ^٢، وَ مَا بِنَا إِلَى الْمَكَابِرَاتِ فِي الْمَعْلُومَاتِ حَاجَةٌ^٣، وَ الْحَمْدُ
لِلَّهِ وَحْدَهُ^٤.

[حَقُّ الْقَوْلِ فِي إِنْكَاحِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ابْنَتَهُ مِنْ عُمَرَ]

وَ أَمَّا الْكَلَامُ فِي نِكَاحِ عُمَرَ^٥، فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَمْنَعُ مِنْ^٦ مُنَاكَحَةِ الْكُفَّارِ،
وَ أَنَّ فِعْلَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٧ أَقْوَى حُجَّةً، وَ أَوْضَحُ دَلِيلٍ. وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ
كَافِيَةٌ لَوْ^٨ اقْتَصَرْنَا عَلَيْهَا.

لَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُنْكَحْ عُمَرَ مُخْتَاراً؛ بَلْ مُكْرَهاً،
وَ بَعْدَ مُرَاجَعَةٍ وَ تَهْدِيدٍ وَ وَعِيدٍ.

وَ قَدْ وَرَدَ الْخَبَرُ بِأَنَّهُ رَاسَلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٩ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَخْطُبُ إِلَيْهِ، فَدَفَعَهُ^{١٠}
عَنْ ذَلِكَ بِأَجْمَلٍ دَفْعٍ، فَاسْتَدْعَى^{١١} عُمَرَ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

١. فِي «أ، ب، ج، س»: «بغيرهم». وَ فِي «د»: «لغيرهم». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ زَعَمَ الشُّكُّ» بَدَلَ «وَ الشُّكُّ».

٣. فِي «ب»: «بِالْإِخْتِبَارِ». وَ فِي «ج»: «بِالِاخْتِيَارِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي الْأَخْبَارِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ مَا لَنَا إِلَى الْمَكَابِرَةِ بِالْمَعْلُومَاتِ مِنْ حَاجَةٍ».

٥. فِي «أ»: «فَلنُحْمَدُ اللَّهَ» بَدَلَ «وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ». وَ فِي «س»: «وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ».

٦. فِي «أ»: «مُنَاكَحَةٍ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مُنَاكَحَتِهِ».

٧. فِي «ب، ج»: «- مِنْ». وَ فِي «س»: «لَا يَمْتَنِعُ» بَدَلَ «لَا يَمْنَعُ».

٨. فِي «د»: «+ فَهُوَ».

٩. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ لَوْ».

١٠. فِي «أ»: «أَرْسَلَهُ» وَ فِي «د، س» وَ الْمَطْبُوعِ: «رَاسَلَهُ» بَدَلَ «رَاسَلَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ».

١١. فِي «أ»: «فَدَفَعَهُ». وَ فِيهِ: «يَخْطُبُ إِلَيْهِ».

١٢. فِي «ب، ج»: «وَ اسْتَدْعَى». وَ فِي «د»: «فِي أَجْمَلٍ» بَدَلَ «بِأَجْمَلٍ».

ثُمَّ قَالَ لَهُ^١: مَا لِي؟ أَيْ بَأْسٌ؟

فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: وَ مَا الَّذِي اقْتَضَى هَذَا الْقَوْلُ؟

قَالَ^٢: خَطَبْتُ إِلَى ابْنِ أَخِيكَ ابْنَتَهُ فَدَفَعَنِي، وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى عِدَاوَتِهِ لِي وَ تَبَرِّيهِ^٣ مِنِّي؛ وَ اللَّهُ، وَ اللَّهُ، لِأَفْعَلَنَّ كَذَا وَ كَذَا^٤، وَ لَا تَبْلُغَنَّ^٥ إِلَيَّ كَذَا^٦ وَ كَذَا^٧.

وَ إِنَّمَا كُنِينَا عَنِ التَّصْرِيحِ بِالْوَعِيدِ الَّذِي نُقِلَ^٨ لِفُحْشِهِ وَ قُبْحِهِ وَ تَجَاوُزِهِ كُلَّ حَدٍّ، وَ الْأَلْفَاظُ مَشْهُورَةٌ فِي الرُّوَايَةِ مَعْرُوفَةٌ.

فَعَادَ الْعَبَّاسُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَعَاتَبَهُ وَ خَوَّفَهُ، وَ سَأَلَهُ رَدَّ^٩ أَمْرِ الْمَرْأَةِ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَفْعَلْ مَا شِئْتَ^{١٠}». فَمَضَى وَ عَقَدَ عَلَيْهَا^{١١}.

وَ مَعَ هَذَا الْإِكْرَاهِ وَ التَّخْوِيفِ قَدْ^{١٢} تَحَلَّلَ^{١٣} الْمَحَارِمُ^{١٤}، كَالْخَمْرِ وَ الْخِنْزِيرِ. وَ زُيِّنَ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٥} الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

١. فِي «ب، ج» - «لَهُ».

٢. فِي «ج» - «و بَرَاءَتَهُ». وَ فِي «د» - «و نَفَرَهُ». وَ فِي «س» - «و نَفُورَهُ».

٣. فِي «أ» - «وَ كَذَا». وَ فِي «أ، د، س» - «عَنِّي» بَدَل «مَنِّي».

٤. هَكَذَا فِي «د، س» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْمَصْدَرُ. وَ فِي «أ» - «و لَا يَكْثُرُ». وَ فِي «ب» - «و لِأَرْمِينَ». وَ فِي «ج» - «و لِأَرْمِيَنَهُ».

٥. هَكَذَا فِي «أ، د، س» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْمَصْدَرُ. وَ فِي «ب» - «يَكْذِبُ». وَ فِي «ج» - «إِلَى».

٦. فِي «أ، س» - «وَ كَذَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و لَا يَكْثُرُ إِلَى كَذَا».

٧. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «ذَكَرَهُ». وَ فِي «د» - «تَنَلَّى».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَرُدَّ» بَدَل «رَدَّ».

٩. فِي «ب، ج» - «مَا شِئْتَ».

١٠. رَاجِع: الْكَافِي، ج ٥، ص ٣٤٦، ح ٢؛ النَوَادِر لِلأَشْعَرِيِّ، ص ١٢٩ - ١٣٠، ح ٣٣٢.

١١. فِي «ج» - «فَقَدَ». وَ فِي «د» - «فَلَا»، وَ هُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ.

١٢. فِي «د» - «لِلْمَحَارِمِ». وَ فِي «أ» - «يَحُلُّ» بَدَل «تَحَلَّلَ».

١٣. فِي «ب، ج» - «أَبَا عَبْدِ اللَّهِ».

«ذلِكَ فَرَجَّ غُصْبِنَا عَلَيْهِ».^١

فإذا كانتِ التَّقِيَّةُ وَخَوْفُ الْمُحَارَبَةِ^٢ وَقَطْعُ مَادَّةِ الْمُظَاهَرَةِ مِمَّا^٣ حَمَلَ مَجْمُوعُهُ وَتَفْصِيلُهُ^٤ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى بَيْعَةٍ مَن جَلَسَ فِي^٥ مَقْعَدِهِ وَاسْتَوْلَى عَلَى حَقِّهِ، وَإِظْهَارِ طَاعَتِهِ^٦، وَالرِّضَا بِإِمَامَتِهِ، وَأَخَذِ عَطِيَّتِهِ، فَأَهْوَنُ مِنْ ذَلِكَ إِنْكَاحُهُ^٧؛ فَمَا النِّكَاحُ بِأَعْظَمَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ^٨. وَإِذَا حَسَنَ الْعُدْرُ بِهِذِهِ^٩ الْأُمُورِ كُلُّهَا، وَلَوْلَا هِيَ كَانَتْ قَبِيحَةً مَحْظُورَةً، فَذَلِكَ^{١٠} الْعُدْرُ بَعَيْنِهِ قَائِمٌ فِي النِّكَاحِ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ النِّكَاحَ أَخَفُّ حَالًا وَأَهْوَنُ^{١١} خَطْبًا مِنْ سَائِرِ مَا عَدَدْنَاهُ^{١٢}؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ فِي الْعُقُولِ أَنْ يُبَيِّحَ اللَّهُ تَعَالَى إِنْكَاحَ الْكُفَّارِ مَعَ الْإِخْتِيَارِ؛ فَلَيْسَ^{١٣} فِي ذَلِكَ وَجْهٌ قُبِيحٌ ثَابِتٌ^{١٤} لَا بُدَّ مِنْ حُصُولِهِ؛ وَلَكِنْ^{١٥} تُقْبَحُ الْعُقُولُ^{١٦} مَعَ الْإِثَارِ

١. راجع: الاستغاثة، ج ١، ص ٧٧؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٣٠. وفي المطبوع: «و بعد».

٢. هكذا في «أ». وفي «ب»: «الخارجة». وفي «ج»: «الجارحة». وفي «د، س»: «المحارجة».

٣. في المطبوع: «وما».

٤. في «أ، س»: «و تفصيله». وفي «ب»: «عن». وفي «ج»: «غير».

٥. في «د»: «في». وفيه: «على».

٦. إلى هنا انتهت نسخة «ب»، وهي ناقصة من هنا.

٧. في «أ»: «نكاحه». وفي «ج، د»: «النكاح».

٨. في «س»: «إلى هذه». وفيه: «جَرَى» بدل «حَسَن».

٩. هكذا في «ع». وفي سائر النسخ: «وكذلك». وفي المطبوع: «فكذلك».

١٠. في «أ»: «و أخف». وفيها: «أهون» بدل «أخف».

١١. في «أ، ج»: «عددنا». وفي «د»: «أعددناه».

١٢. في «أ» والمطبوع: «وليس».

١٣. في «ج» والمطبوع: «بل».

١٤. في «أ، د، س» والمطبوع: «وليس».

١٥. في «أ»: «في قبح القول». وفي «د»: «يتنح العقول». وفي «س» والمطبوع: «في تقبح العقول».

و الاختيار^١ أن يُسمَى بالإمامة مَنْ لا يَسْتَحِقُّها، و أن يُطاعَ و يُقْتَدَى بِمَنْ لَمْ يَكْمُلْ لَهُ شَرَايِطُ الإِمَامَةِ.

فإذا أَبَاحَتِ الضَّرُورَةُ ما لا يَجُوزُ مَعَ الإِثَارِ فِي العُقُولِ إِبَاحَتُهُ^٣، كَيْفَ لا تُبَيِّحُ الضَّرُورَةُ ما كانَ يَجُوزُ فِي العُقُولِ مَعَ الإِثَارِ اسْتِبَاحَتُهُ؟!

و مَنْ حَمَلَتْهُ نَفْسُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى إنْكَارِ هَذِهِ المُصَاهَرَةِ، [هو] كَمَنْ حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَى^٤ إنْكَارِ^٥ كَوْنِ رُفِيقَةٍ و زَيْنَبِ بِنْتِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آلِهِ؛ فِي دَفْعِ الضَّرُورَةِ، و الإِشْمَاتِ بِنَفْسِهِ^٦ أَعْدَاءَهُ^٧، و التَّطْرِيقِ عَلَيْهِ لِمَنْ لا يَعْلَمُ حَقَائِقَ الْأُمُورِ أَنَّهُ^٨ فِي كُلِّ مَذَاهِبِهِ و اعتقاداتِهِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ^٩ الَّتِي لا تَخْفَى عَلَى العُقَلَاءِ ضَرُورَةُ سَفَهِهِ^{١٠} مُرْتَكِبِهَا.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ مِنْ جُبهَالٍ^{١١} أَصْحَابِنَا: «إِنَّ العَقْدَ^{١٢} وَقَعَ؛ وَلَكِنَّ^{١٣} اللَّهَ تَعَالَى

١. فِي «أ، ج»: «و الإِخْبَار».

٢. فِي «د»: «و لَعْنَدِي يَتَعَيَّنُ لا بِكُلِّ» بَدَل «و أن يُطاعَ و يُقْتَدَى بِمَنْ لَمْ يَكْمُلْ». و فِي «أ»: «لا يَكْمُلْ» بَدَل «لَمْ يَكْمُلْ».

٣. فِي «د»: «إِبَاحَتِهِ».

٤. فِي «أ»: - «هَذِهِ المُصَاهَرَةُ، [هو] كَمَنْ حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَى».

٥. هَكَذَا فِي «س». و فِي «ج، د»: - «كُون». و فِي «أ، ب»: - «إنْكَار».

٦. فِي «أ»: «بِنَفْسِهَا». و فِي «د»: «مَعَهُمْ».

٧. فِي «د، س»: «أَعْدَاءُ». و فِي المَطْبُوعِ: «أَعْدَاؤُهُ».

٨. فِي المَطْبُوعِ: «و أَنَّهُ».

٩. فِي «د، ج» و المَطْبُوعِ: «الْحَالَةُ». و «الْحَال» يُؤَنَّثُ و يَذَكَّرُ.

١٠. فِي «د، س»: «صُورَةُ» بَدَل «ضَرُورَةُ سَفَهِهِ».

١١. فِي «د»: «خِيَار».

١٢. فِي «س»: «الفِعْل».

١٣. فِي المَطْبُوعِ: «لَكِنَّ» بَدُونِ «و».

كَانَ يُبَدَّلُ^١ الْمَعْقُودَ عَلَيْهَا^٢ شَيْطَانَةٌ عِنْدَ الْقَصْدِ إِلَى التَّمَتُّعِ بِهَا^٣، فَمِمَّا يُضْحِكُ^٤ التَّكْلِي، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ بَاقِيَةً عَلَيْهِ فِي الْعَقْدِ لِلْكَافِرِ؛ سَوَاءٌ^٥ تَمَتَّعَ أَوْ لَمْ يَتَمَتَّعْ.

فَمَا^٦ يَعْتَدِرُ بِهِ مِنْ إِبْقَاعِ الْعَقْدِ لِكَافِرٍ^٧ عَلَى مُؤْمِنَةٍ هُوَ الْمَطْلُوبُ^٩ مِنْهُ؛ فَلَا مَعْنَى لِذِكْرِ الْمَنَعِ مِنْ^{١٠} التَّمَتُّعِ! وَكَيْفَ يُبَيِّحُ^{١١} الْعَقْدَ عَلَى مَنْ لَا يَجُوزُ مُنَاكَحَتُهُ وَلَا عَقْدُ النِّكَاحِ لَهُ؟! وَإِذَا أَبَاحَهُ الْعَقْدُ^{١٢} الْوَاقِعَ لِلتَّمَتُّعِ^{١٣}، فَكَيْفَ يَمْنَعُهُ^{١٤} مِمَّا^{١٥} يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ^{١٦}؟ وَالْمَنَعُ مِنَ الْعَقْدِ أَوَّلَى مِنْ إِبْقَاعِهِ وَالْمَنَعُ مِنْ مُقْتَضَاهُ. وَإِنَّمَا أَحْوَجُ إِلَى

١. في المطبوع: «أبدل» بدل «كان يبدل».

٢. هكذا في «ج» و المطبوع. و في سائر النسخ: «عليه».

٣. هكذا في «س». و في سائر النسخ و المطبوع: - «بها».

٤. في المطبوع: «يضحك به». و في «أ، س»: «مما» بدل «فمما».

٥. في «د»: + «أن».

٦. هكذا في «ف، ر، ي» و المطبوع. و في ظاهر سائر النسخ: «مما».

٧. في «س»: «مع».

٨. لم يرد في «ج» من: «سواء تمتع أو لم يتمتع...» إلى هنا. و في المطبوع: «[عقد] الكافر».

٩. في «أ» و المطبوع: «المحذور» بدل «المطلوب».

١٠. في «ج»: «في». و في «أ» و المطبوع: «ولا» بدل «فلا».

١١. في «د»: - «وكيف يبيح». و في «س»: «صح» بدل «يبيح». و في «ج»: «فكيف» بدل «وكيف».

١٢. في النسخ و المطبوع: «بالعقد». و الصواب ما أثبتناه.

١٣. هكذا في «ف، ي» و المطبوع. و في سائر النسخ: «التمتع». و المراد بالعقد الواقع للتمتع: العقد الذي يقع بطبيعته بهدف التمتع.

١٤. هكذا في «ف، ي» و المطبوع. و في سائر النسخ: «منعه».

١٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ: «لما».

١٦. في «ج، د، س»: - «العقد».

ذَلِكَ الْعَجْزُ عَنْ ذِكْرِ الْعُذْرِ الصَّحِيحِ.^١
و هَذِهِ جُمْلَةٌ مُغْنِيَةٌ عَمَّا^٢ سِوَاهَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ^٣.

١. هكذا في «ر، س، ع، ف». وفي «أ»: «و إنما أخرج عن ذلك العجز عن ذكر الصحيح». وفي

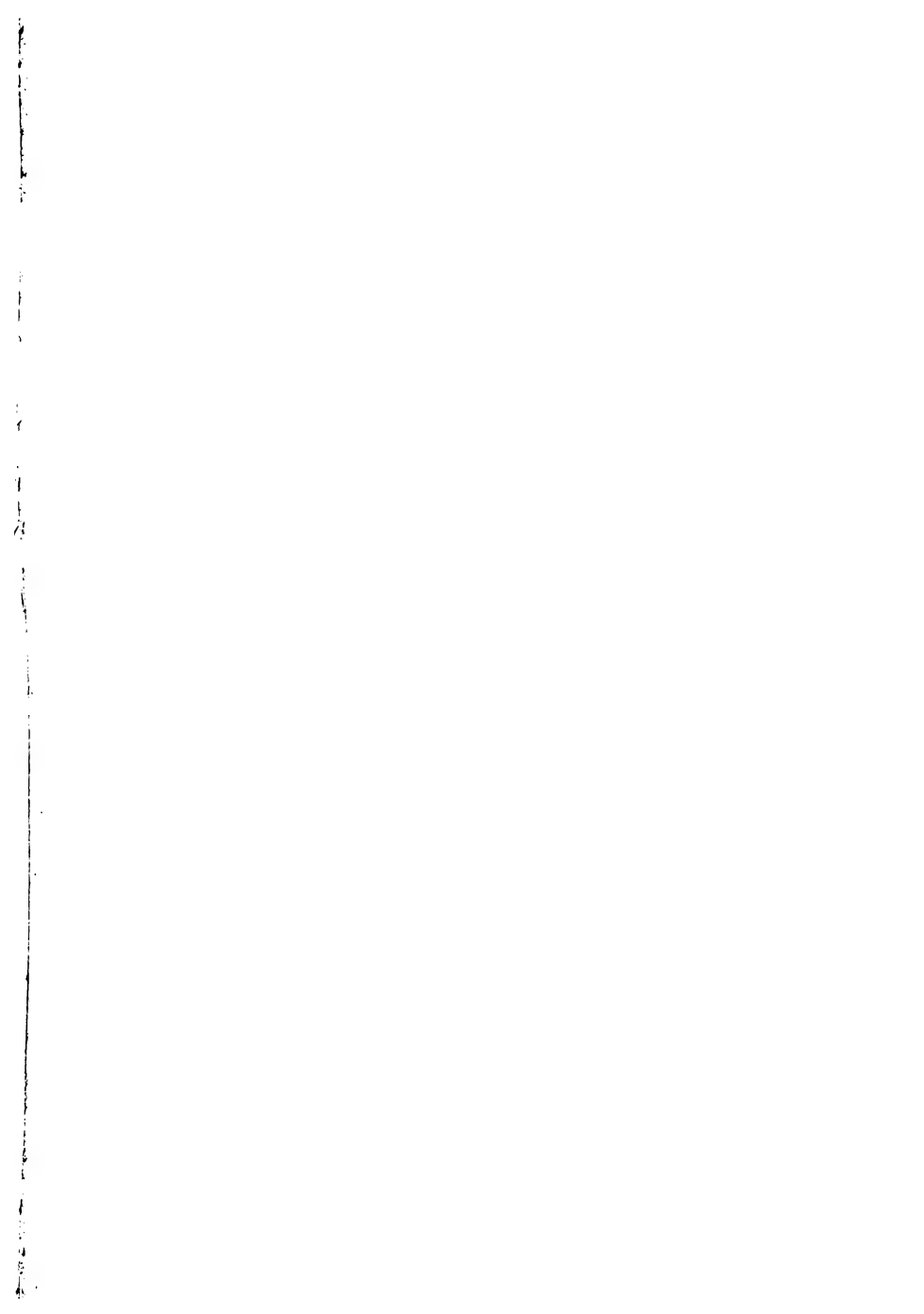
«ج»: «+ «من العذر». وفي «د»: «و إنما أخرج العجز عن ذكر العذر».

٢. في «أ»: «عن» بدل «عمّا». وفي المطبوع: «عن ذكر» بدله. وفي «د»: «فهذه» بدل «وهذه».

٣. في «أ، د»: - «و الحمد لله وحده». وفي المطبوع: «و له الحمد و الصلاة على محمد و آله»
بدل «و الحمد لله وحده».

(٦٥)

مَسْأَلَةُ أُخْرَى حَوْلَ إِنْكَاحِ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ابْنَتَهُ مِنْ عُمَرَ



مقدمة التحقيق

تعرّض الشريف المرتضى إلى السؤال أكثر من مرّة عن موضوع زواج الخليفة الثاني من بنت أمير المؤمنين عليه السلام، وعن السبب الذي دعا إلى ذلك. فقد سُئل عن ذلك في المسائل الميافاريّات (مسألة ٣٧)، كما سُئل في مجلس مَن وصفه بـ«الرئيس» عن نفس الموضوع، فقام بتأليف رسالة مستقلّة حملت عنوان «إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر»، تحدّث فيها عن الموضوع بالتفصيل، ووسّع البحث فيها ليشمل زواج الخليفة الثالث من بنات النبي صلّى الله عليه وآله وزواج النبي صلّى الله عليه وآله من عائشة وحفصة. وقد أشار إلى تأليفه هذه الرسالة في الرسالة محلّ البحث، حيث قال:

وألزنا الشبهة المعترضة بها، وأفردنا كلاماً استقصيناه واستوفيناه في نكاح أمّ كلثوم، وإنكاح النبي بنتيه من عثمان بن عفّان، ونكاحه هو عليه السلام أيضاً عائشة وحفصة، وشرحنا ذلك وبسطناه.

كما تعرّض إلى هذا الموضوع في بعض كتبه الكلاميّة الأخرى^١.

وفي هذه الرسالة لم يزد على ما ذكره في تلك المواضع، حيث ذهب إلى أنّ زواج الخليفة الثاني لم يكن عن رضا واختيار من أمير المؤمنين عليه السلام، بل كان تقيّة،

و جاء نتيجة توعّد و تهديد، و ذكر رواية الزواج و التهديد الذي حصل قبل ذلك.
 و أضاف أنّه ليس من العجيب أن تبيح التقيّة هذا الزواج، بعدما أباحت البيعة لهم،
 و الدخول في الشورى، و غير ذلك مما فعله أمير المؤمنين عليه السلام تقيّة.
 و يدلّ على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى إرجاعه فيها إلى كتابه
 الشافي، و هذا يعتبر قرينة داخلية مهمّة على تصحيح النسبة.
 هكذا و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٨
 في ضمن مجموعة مسائل حملت عنوان: «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و
 غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحة (٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٩٣ - ١٩٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

[مَسْأَلَةٌ أُخْرَى حَوْلَ إِنْكَاحِ]

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ابْنَتَهُ مِنْ عُمَرَ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و سَأَلُوا أَيْضاً عَنْ^١ مَوْجِبِ الْفَقْهِ الْمُجِيزِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَزْوِيجَ أُمَّ كُلثُومٍ، وَقَالُوا: أَوْضَحُوا لَنَا^٢ عَنْ^٣ طَرِيقِ يَوْجِبُهُ الدِّينُ وَيُيَسِّحُهُ^٤ وَلَا يَمْنَعُهُ، وَهَلْ^٥ مُسْتَعْمَلُ التَّقِيَّةِ وَمُظْهَرُ الْمُجَامَلَةِ [يَجُوزُ لَهُ] أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ فِي الْخِلْطَةِ، وَهُوَ التَّزْوِيجُ؟!

الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ^٦ :-

قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى عَلَّمَ الْهُدَى - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ :- «إِعْلَمُ أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِنَا «الشَّافِي فِي [الإِمَامَةِ]» الْجَوَابَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَزَلْنَا الشُّبْهَةَ الْمُعْتَرِضَةَ بِهَا.^٧

١. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «مَنْ».

٢. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «أَوْضَحِي النِّسَاءَ» بَدَلَ «أَوْضَحُوا لَنَا».

٣. فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ وَالْمَطْبُوعُ: «مَنْ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٤. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَيَنْتَجُهُ».

٥. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَهُوَ».

٦. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٧. الشَّافِي فِي الإِمَامَةِ، ج ٣، ص ٢٧٢.

وَأَفْرَدْنَا كَلَاماً اسْتَقْصَيْنَاهُ وَاسْتَوْفَيْنَاهُ فِي نِكَاحِ أُمِّ كُثُومٍ، وَإِنِكَاحِ النَّبِيِّ بِنْتِهِ^١ مِنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَنِكَاحِهِ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضاً عَائِشَةَ وَخَفْصَةَ؛ وَشَرَحْنَا ذَلِكَ وَبَسَطْنَاهُ.^٢

وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي نِكَاحِ أُمِّ كُثُومٍ عَلَيْهَا السَّلَامُ: أَنَّ هَذَا النِّكَاحَ لَمْ يَكُنْ عَنْ اخْتِيَارٍ وَلَا إِيثَارٍ، وَلَكِنْ بَعْدَ مُرَاجَعَةٍ وَمُدَافَعَةٍ كَادَتْ تُفْضِي إِلَى الْمُخَارَجَةِ^٣ وَالمُجَاهَرَةِ^٤.

فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَدْعَى الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ لَهُ: مَا لِي؟ أَبِي بَأْسٌ؟

فَقَالَ لَهُ مَا يَجِبُ^٥ أَنْ يُقَالَ لِمِثْلِهِ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ.

فَقَالَ لَهُ: خَطَبْتُ إِلَى ابْنِ أَخِيكَ عَلَى بِنْتِهِ أُمِّ كُثُومٍ، فِدَاعَعَنِي وَمَاعَنِي وَأَنْفَ مِنْ مُصَاهَرَتِي؛ وَاللَّهُ لِلْأَعْوَرِ^٦ زَمْزَمَ وَأُسْدَنْ^٧ السَّقَايَةِ، وَلَا تَرَكَتُ لَكُمْ يَا بَنِي هَاشِمٍ مَنَقِبَةً إِلَّا أَدْحَضْتُهَا^٨، وَلَأَقِيمَنَّ عَلَيْهِ شُهوداً يَشْهَدُونَ عَلَيْهِ بِالسَّرْقِ وَأَحْكُمُ بِقَطْعِهِ.

١. فِي «س، ص»: «وإِنِكَاحِ بِنْتِهِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وإِنِكَاحِ بِنْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٢. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «فَبَسَطْنَاهُ». وَرَاجِعَ رِسَالَةَ: إِنِكَاحِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ابْنَتَهُ مِنْ عَمْرِ.

٣. «الْمُخَارَجَةُ»: الْمُنَاهِدَةُ (أَيِ الْمُخَاصَمَةُ) بِالأَصَابِعِ؛ وَهُوَ أَنْ يُخْرِجَ هَذَا مِنْ أَصَابِعِهِ مَا شَاءَ وَالْآخَرُ مِثْلُ ذَلِكَ. رَاجِعِ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٢٤٩ (خُرْج).

٤. فِي حَاشِيَةِ «س» نَقْلاً عَنْ نَسْخَةِ: «الْمُجَاهَدَةِ».

٥. فِي «س» وَالْمَطْبُوعِ: «يَجِبُ».

٦. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعِ: «لِأَعْوَرٍ». وَغَوَّرَ فُلَانٌ: أَتَى الْغَوْرَ؛ وَالْغَوْرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: قَعْرُهُ وَعَمْقُهُ. رَاجِعِ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ٣٣ (غَوْر).

٧. فِي «س» وَالْمَطْبُوعِ: «وَأَلْهَدَمَنْ»، وَفِي الْمَصَادِرِ: «وَلَأَنْتَزَعَنْ مِنْكَ» كِلَاهُمَا بَدَلُ «وَأُسْدَنْ».

٨. فِي «س» وَالْمَطْبُوعِ: «إِلَّا وَهَدَمْتُهَا». وَفِي «ص» وَحَاشِيَةِ «س»: «إِلَّا أَوْحَصَهَا».

فَمَضَى الْعَبَّاسُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَخْبَرَهُ بِمَا جَرَى، وَخَوْفَهُ مِنَ
الْمُكَاشَفَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَحَامَاهَا وَيَفْتَدِيهَا بِرُكُوبِ كُلِّ صَعْبٍ وَذَلُولٍ؛
فَلَمَّا رَأَى ثِقَلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، قَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: رُدَّ أَمْرُهَا إِلَيَّ حَتَّى أَعْمَلَ أَنَا مَا أَرَاهُ. فَفَعَلَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ ذَلِكَ، وَعَقَدَ عَلَيْهَا الْعَبَّاسُ^٢.

وَهَذَا إِكْرَاهٌ يَحُلُّ لَهُ كُلُّ مُحَرَّمٍ، وَيزُولُ مَعَهُ كُلُّ اخْتِيَارٍ.
وَيَشْهَدُ بِصِحَّتِهِ مَا رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مِنْ قَوْلِهِ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ
هَذَا الْعَقْدِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ذَلِكَ فَرْجٌ غَضِبْنَا عَلَيْهِ»^٣.

وَمَا الْعَجَبُ مِنْ أَنْ تُبَيِّحَ التَّقِيَّةَ وَالْإِكْرَاهَ وَالْخَوْفَ مِنَ الْفِتْنَةِ فِي الدِّينِ وَوُقُوعِ
الْخِلَافِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِمَنْ هُوَ الْإِمَامُ بَعْدَ الرَّسُولِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ الْمُسْتَخْلَفُ^٤
عَلَى أُمَّتِهِ أَنْ يُمْسِكَ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، وَيُخْرِجَ نَفْسَهُ مِنْهُ، وَيُظْهِرَ الْبَيْعَةَ لغيرِهِ،
وَيَتَصَرَّفَ بَيْنَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَيَنْفِذَ عَلَيْهِ أَحْكَامَهُ^٥، وَيدْخُلَ فِي الشُّورَى الَّتِي هِيَ
بِدْعَةٌ وَضَلَالٌ وَظُلْمٌ وَمُحَالٌّ، وَمِنْ أَنْ يَسْتَبِيحَ لِأَجْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ [الْعَقْدِ]
عَلَى مَنْ لَوْ مَلَكَ اخْتِيَارَهُ لَمَا عَقَدَ عَلَيْهِ!؟

وَأِنَّمَا يَتَعَجَّبُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ لَا يَفْكَرُ فِي الْأُمُورِ وَلَا يَتَأَمَّلُهَا وَلَا يَتَدَبَّرُهَا؛ [أَمَّا مَنْ
فَكَرَّ فِي الْأُمُورِ وَتَأَمَّلَهَا وَتَدَبَّرَهَا، لَمْ يُحَرِّمْ مِنْ] دَلِيلٍ عَلَى جَوَازِ الْعَقْدِ، وَاقْتَضَى

١. في «س، ص» و المطبوع: - «السَّلام».

٢. راجع: الكافي، ج ٥، ص ٣٤٦، ح ٢؛ النوادر للأشعري، ص ١٢٩ - ١٣٠، ح ٣٣٢.

٣. الاستغاثة، ج ١، ص ٧٧؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٣٠.

٤. في المطبوع: «والمستخلف».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «أحكام».

الحال له فَعَلَ^١ أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنه عليه السلام لا يَفْعَلُ قَبِيحًا، و لا يَرْتَكِبُ مَأْثَمًا.

و قد تُبَيِّحُ الضرورةُ أَكْلَ الْمَيْتَةِ و شُرْبَ الْخَمْرِ! فما الْعَجَبُ ممَّا هو دونُهَا؟!
فأَمَّا مَنْ جَحَدَ مِنْ غَفَلَةٍ أَصْحَابِنَا وَقَوَعَ هَذَا الْعَقْدَ، [فإنَّ وَقَوَعَ هَذَا الْعَقْدَ] و نَقَلَ
هَذَا الْبَيْتَ، و أَنَّهَا وَلَدَتْ أَوْلَادًا مِنْ عُمَرَ، معلومٌ مشهورٌ،^٢ و لا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَّا
جاهلٌ أو مُعَانِدٌ؛ و ما الحاجةُ بنا إلى دَفْعِ الضَّرُورَاتِ و المُشَاهَدَاتِ فِي أَمْرِ لَهُ
مَخْرَجٌ مِنَ الدِّينِ صَحِيحٌ؟!^٣

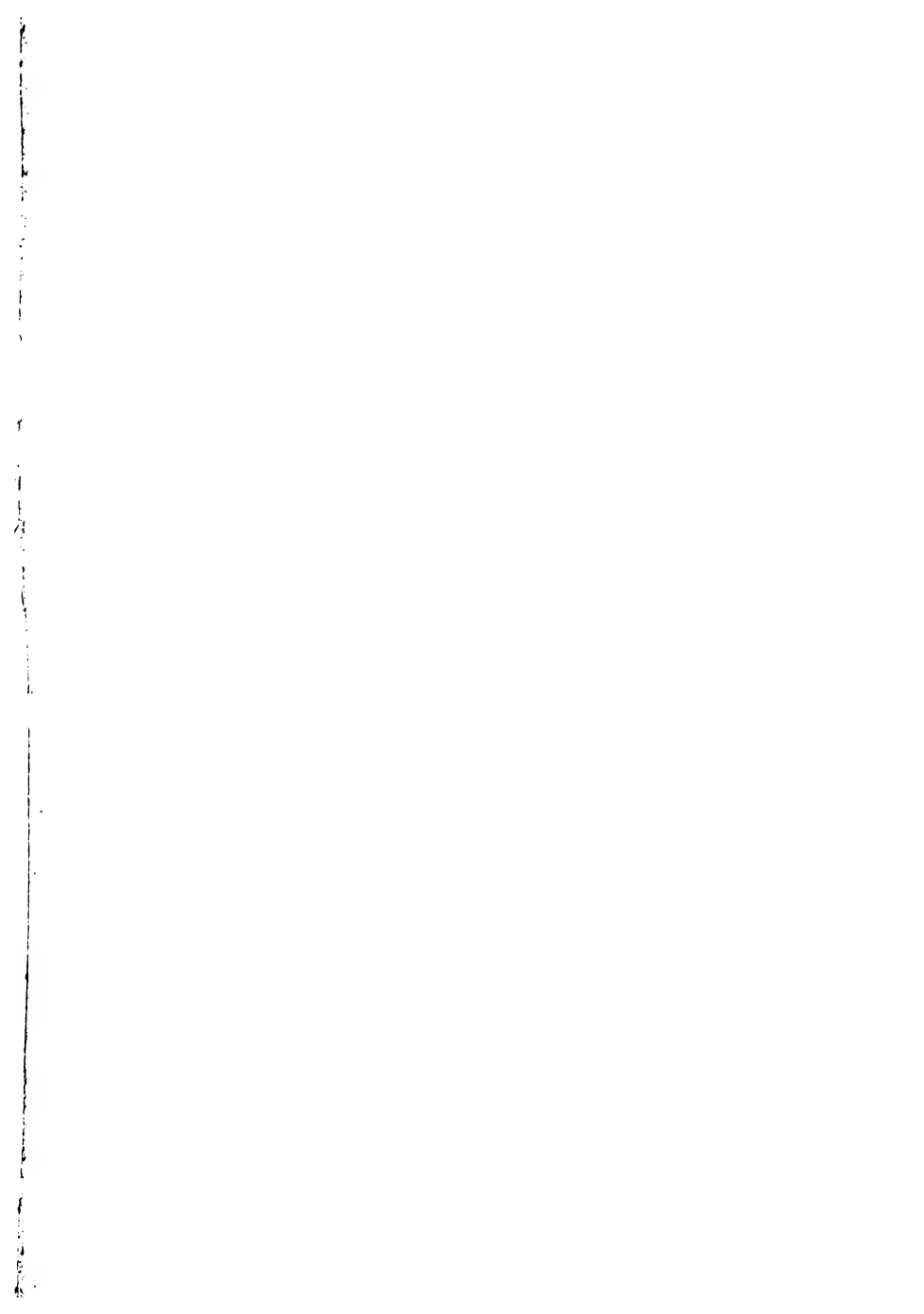
١. في «س، ص» و المطبوع: «مثل».

٢. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٦٢ - ٣٦٣؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٤٠؛ القاموس المحيط، ج ٤، ص ٧١.

٣. في المطبوع: - «صحيح».

(٦٦)

المسألةُ في تفضيلِ فاطمةَ عليها السلام



مقدمة التحقيق

تعدّ فاطمة الزهراء عليها السلام في الوجدان الإسلامي شخصية ذات قدسيّة ومكانة خاصّة، فهي شخصيّة منقطعة النظير، وعلى الرغم من قصر عمرها إلا أنّها استطاعت أن تترك بصماتها على التاريخ، فصارت تعدّ في مصاف الشخصيات الإسلامية الكبرى.

وقد ساعد على ذلك بشكل كبير كلمات رسول الله صلى الله عليه وآله في حقّها، والألقاب التي أضفاها عليها، فهي بضعة منه^١، و نور عينه، و ثمرة فؤاده^٢، وهكذا أخذ الرسول صلى الله عليه وآله يرقى في وصفها و تعداد مناقبها، حتّى رفعها فوق نساء العالمين، فصارت سيّدة نساء العالمين بلا منازع^٣، و بذلك فاقت مريم، و آسية، و أمّتها خديجة في الفضل و الرفعة.

و هذا بالطبع لا يعني أنّها ارتفعت بواسطة كلمات رسول الله صلى الله عليه وآله عليه و آله فقط - وإن كانت هذه الكلمات مدعاة للرفعة - و إنّما كانت تستحقّ تلك الكلمات بجدارة، فوسمها الرسول صلى الله عليه وآله عليه و آله بها، و جاءت كلماته في مكانها المناسب.

١. صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢١٠.

٢. الأُمالي للصدوق، ص ٥٧٥.

٣. راجع: المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١٥٦.

محتوى الرسالة

و قد سُئِلَ الشريف المرتضى في هذه الرسالة من قِبَل جماعة عن فضل فاطمة الزهراء عليها السلام، و يبدو أنَّ هذا السؤال هو جزء من مجموعة أسئلة و جَهِوْها إليه، فإنَّ الرسالة تبدأ هكذا: «و سألوا أيضاً»؛ فإنَّه يظهر من هذا أنَّ السؤال المطروح هنا معطوف على أسئلة أخرى.

و يبدو أنَّ السائلين كانوا على مستوى ضئيل من المعرفة، حيث سألوا عن سبب تفضيل فاطمة الزهراء عليها السلام على سائر بنات رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ مع أنَّها في الحقيقة أفضل من جميع النساء، لا من أخواتها فقط؛ فإنَّ المتعارف و صفها بأنَّها سيِّدة نساء العالمين، لا سيِّدة بنات الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فحسب؛ و لذلك تحدَّث الشريف المرتضى في الجواب عن سبب تفضيلها على سائر النساء دون خصوص بنات الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ من دون أن يصرِّح بخطأ السائلين في ذلك.

و في الجواب، و بعد أن بيَّن أنَّ المقصود بالفضل كثرة الثواب، تحدَّث عن تفضيل فاطمة الزهراء عليها السلام على النساء من خلال بحثين: أحدهما ثبوتي، و الآخر إثباتي.

أمَّا البحث الثبوتي، فقد بيَّن فيه أنَّ كثرة الثواب تحصل بطريقتين:

كميَّة، و ذلك من خلال الاستكثار من الطاعات.

و كيفية، و ذلك من خلال الإخلاص في العبادة، و الخضوع لله تعالى فيها، و القربة إليه، فإنَّه يمكن أن تربو طاعة واحدة مخلصة على ثواب طاعات سنوات مديدة لأشخاص كثيرين.

وإذا كان الأمر كذلك، فما الإشكال في افتراض أنّ فاطمة الزهراء عليها السلام قد استكثرت من العبادة كمّاً، وأخلصت لله تعالى فيها كيفاً، حتّى فاقت جميع النساء؟ وبنفس هذه الطريقة يمكننا الحديث عن فضيلة رسول الله صلى الله عليه وآله على سائر الخلق من نبيّ وغيره.

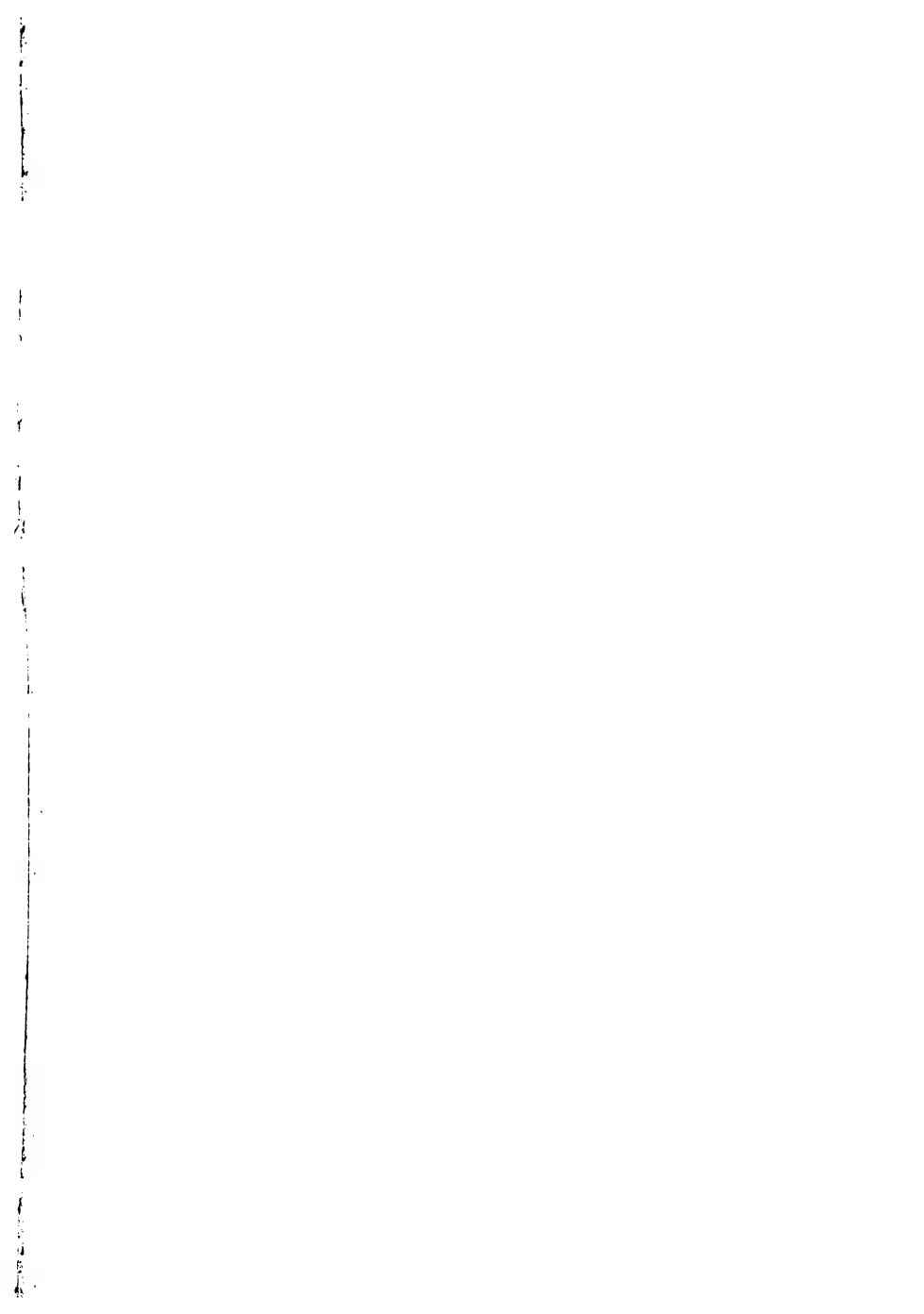
إذن لا استبعاد في إمكان أن يزيد ثواب فاطمة الزهراء عليها السلام على جميع النساء، فتكون أفضل منهنّ جميعاً.

وأما البحث الإثباتي، فقد قام الشريف المرتضى بإثبات أنّ فاطمة الزهراء عليها السلام هي سيّدة النساء بلا منازع من خلال إجماع الإماميّة على أنّها أفضل النساء، وأن زوجها أمير المؤمنين عليه السلام أفضل الرجال بعد الرسول صلى الله عليه وآله، وإجماع الإماميّة حجة.

هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٧ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحة (٥٤) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ج».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٩٤) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«س».



المسألة في تفضيلِ فاطمةَ عليها السلام

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و سألوا أيضاً عن السيِّدة فاطمةَ عليها السلام فقالوا: ما وجهُ هذا الفضلِ المتفاوتِ على سائرِ بناتِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله؟ وما [الذي] يوجبُ ذلكَ وجوباً يُصحِّحه^١ النظرُ؟ وألا سَلَّمْتُمْ لغيرِها مِنْهُنَّ^٢ مِثْلَ ميراثِها^٣ صَلَّى اللهُ عليها؟ الجوابُ - وباللهِ التوفيقُ^٤ :-

إِعْلَمُ أَنَّ «الْفَضْلَ فِي الدِّينِ» إِنَّمَا هُوَ كَثْرَةُ الثَّوَابِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ وَ التَّبْجِيلِ، وَ الثَّوَابُ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالطَّاعَاتِ وَ فِعْلِ الْخَيْرَاتِ وَ الْقُرْبَاتِ.

وَ إِنَّمَا يَكْتَفُرُ بِاسْتِحْقَاقِهِ بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ:^٥ إِمَّا بِالِاسْتِكْثَارِ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَاتِ، أَوْ بِأَنْ تَقَعَ الطَّاعَةُ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْإِحْلَاصِ وَ الْخُضُوعِ لِلَّهِ تَعَالَى وَ الْقُرْبَةِ إِلَيْهِ يُسْتَحَقُّ بِهَا لِأَجْلِ ذَلِكَ الثَّوَابِ الْكَثِيرِ؛ وَ لِهَذَا كَانَ ثَوَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى كُلِّ

١. في «س، ص» و المطبوع: «بصحيحة».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «منهين».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «يراثها».

٤. في «س، ص» و المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «الوجهين».

طاعةٍ بِصَلَاةٍ أَوْ صِيَامٍ يَفْعَلُهَا أَكْثَرَ مِنْ ثَوَابِ كُلِّ فَاعِلٍ مِنَّا^١ لِمِثْلِ تِلْكَ الطَّاعَةِ.
و إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُتَمَهِّدَةً فِي الْأَصُولِ، فَمَا الْمُتَكَّرُ مِنْ أَنْ تَكُونَ^٢ سَيِّدَةُ
النِّسَاءِ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ قَدْ انْتَهَتْ مِنَ الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَاتِ، ثُمَّ مِنْ
وَقُوعِهَا مِنْهَا^٣ عَلَى أَفْضَلِ الْوُجُوهِ الْمَوْجِبَةِ لِكَثْرَةِ الثَّوَابِ وَ تَضَاعُفِهِ، إِلَى^٤ الْحَدِّ
الَّذِي فَاقَتْ وَ فَضَّلَتْ عَلَى النِّسَاءِ كُلِّهِنَّ؟

و لَوْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ: وَ مَا الْفَضْلُ الَّذِي بَانَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ سَائِرِ
الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ مِنْ نَبِيِّ وَ غَيْرِهِ؟ هَلْ كَانَ جَوَابُنَا لَهُ إِلَّا مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَابِنَا؟
فَوُجُوهُ زِيَادَةِ الْفَضْلِ لَا تُحْصَى وَ لَا تُحْصَرُ.

و لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُدَلَّ عَلَى أَنَّهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ كُلِّهِنَّ. وَ الْمُعْتَمَدُ فِي
الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ عَلَيْهِ؛^٥ فَإِنَّهُمْ مُجْمِعُونَ بِإِخْلَافٍ بَيْنَهُمْ^٦
عَلَى أَنَّهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ، كَمَا أَنَّ بَعْضَهَا^٧ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْضَلُ الرِّجَالِ بَعْدَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

١. في «س، ص» و المطبوع: «منها».

٢. في النسخ الثلاث: «أن يكون». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للمطبوع.

٣. في «س، ص» و المطبوع: «- منها».

٤. في «ج، ص»: «- إلى».

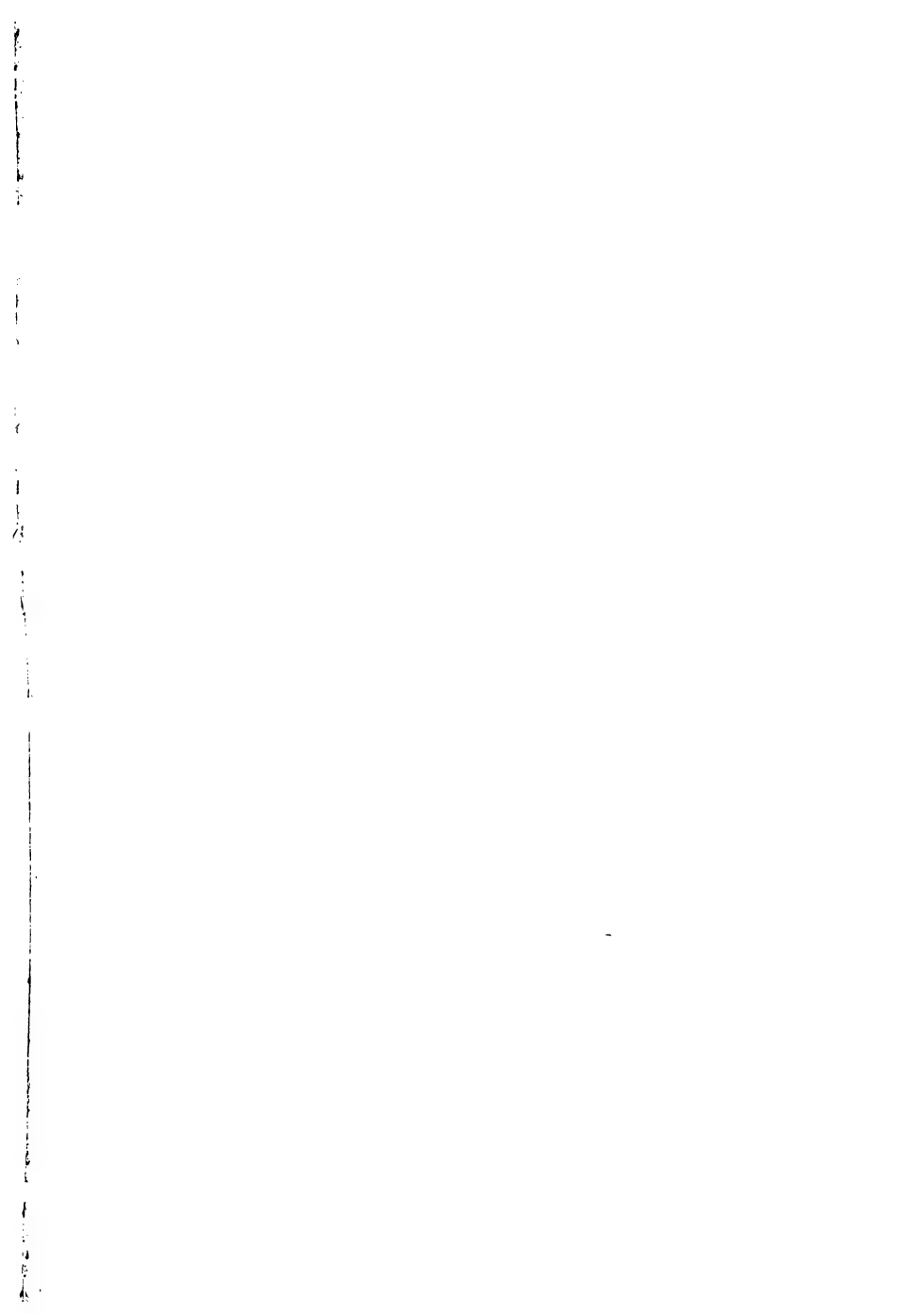
٥. في «س» و المطبوع: «- عليه». و في «ص»: «عليهم».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «فيها».

٧. في النسخ الثلاث و المطبوع: «بعضها»، و هو سهو واضح.

(٦٧)

مَسْأَلَةٌ فِي فِدَاكَ



مقدمة التحقيق

لقد أثار النزاع الذي وقع بين السيِّدة فاطمة الزهراء عليها السلام والخليفة الأول حول فذك بحوثاً و نزاعات كلامية عديدة، فقد أخذ الشيعة على الخليفة عدم تصديقه لكلام فاطمة الزهراء عليها السلام في أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه و آله نَحَلها فذكاً في حياته، مع علمه بعصمتها، و أنَّها من أهل البيت عليهم السلام، و أنَّها سيِّدة نساء العالمين.

و قد تعرَّض الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى هذا البحث، حيث افترض سؤالاً، و خلاصته: أنَّه من أين كان يجب على الخليفة أن يعلم بعصمة فاطمة الزهراء عليها السلام؟ و لو افترضنا أنَّه كان لديه طريق إلى العلم بذلك، فمن قال إنَّه يجب عليه النظر في ذلك الطريق؟ فليس كلَّما وُجد طريقٌ إلى العلم بشيء، و جب النظر فيه.

و أجاب بجوابين:

الأول: جواب مبناي، و هو أنَّ الخليفة الأول لم يكن هو الإمام، بل الإمام هو أمير المؤمنين عليه السلام، و بذلك لا يحقُّ للخليفة أن يحكم في مسألة فذك أساساً، حتَّى يقال: إنَّه لم يكن يعلم بعصمة فاطمة الزهراء عليها السلام، و لذلك لم يحكم لصالحها.

الثاني: على فرض التنزُّل و التسليم بأنَّ للخليفة حقَّ الحكم في هذه المسألة، فنقول: كان يجب عليه أن يعلم بعصمة فاطمة الزهراء عليها السلام كي يحكم

لصالحها من دون الحاجة إلى بيّنة، وقد كان له طريق إلى العلم بذلك، فإنّ الدليل على عصمتها منصوص موجود، و كان يجب عليه النظر في هذا الدليل؛ لأنّه إذا تمكّن الحاكم من معرفة صدق المدّعي، وجب عليه النظر في ذلك.

و الجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى كان يرى أنّ لكلّ من الأصول و الفروع التي عليها الإماميّة أدلّة قطعيّة واضحة، وأنّ التوصل إلى العلم بذلك أمر ممكن، وأنّه لا مجال إلى الظنّ في ذلك، فيجب النظر في تلك الأدلّة ليحصل العلم^١، ولذلك كان برأيه أنّه يجب على الخليفة النظر في دليل عصمة فاطمة الزهراء عليها السلام، و تحصيل العلم و اليقين بذلك، و لا عذر له في ذلك.

و في الختام أجاب الشريف المرتضى عن إشكال، و هو: إنّما يجب على الحاكم النظر في بيّنة المدّعي فيما لو طالبه المدّعي بذلك، و فاطمة عليها السلام لم تطالب أبا بكر بالنظر في بيّنتها و هي دليل عصمتها، فلم يجب عليه النظر في ذلك الدليل. فأجاب بأنّ ما وقع في الخارج و ما جرى هو أنّ أبا بكر كان له طريق إلى العلم بعصمتها عليها السلام، و كان يجب عليه النظر فيه و إن لم تطلب منه ذلك. ولكن في الإشكال الأخير طرح افتراض آخر، و هو أنّ فاطمة عليها السلام لم تكن لديها بيّنة ظاهرة على دعواها، ففي هذا الصورة يجب أن نجيب بما يتناسب مع هذا الافتراض فنقول: كان يجب على فاطمة عليها السلام أن تنبّه أبا بكر على دليل عصمتها كي ينظر فيه. ولكن بما أنّ أساس الافتراض الذي بُني عليه الإشكال غير صحيح لذلك لم يجب عليها التنبيه على دليل عصمتها؛ لوضوحه. هذا ما ظهر لنا من جواب الشريف المرتضى على الإشكال الأخير.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص

١٤١ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحة

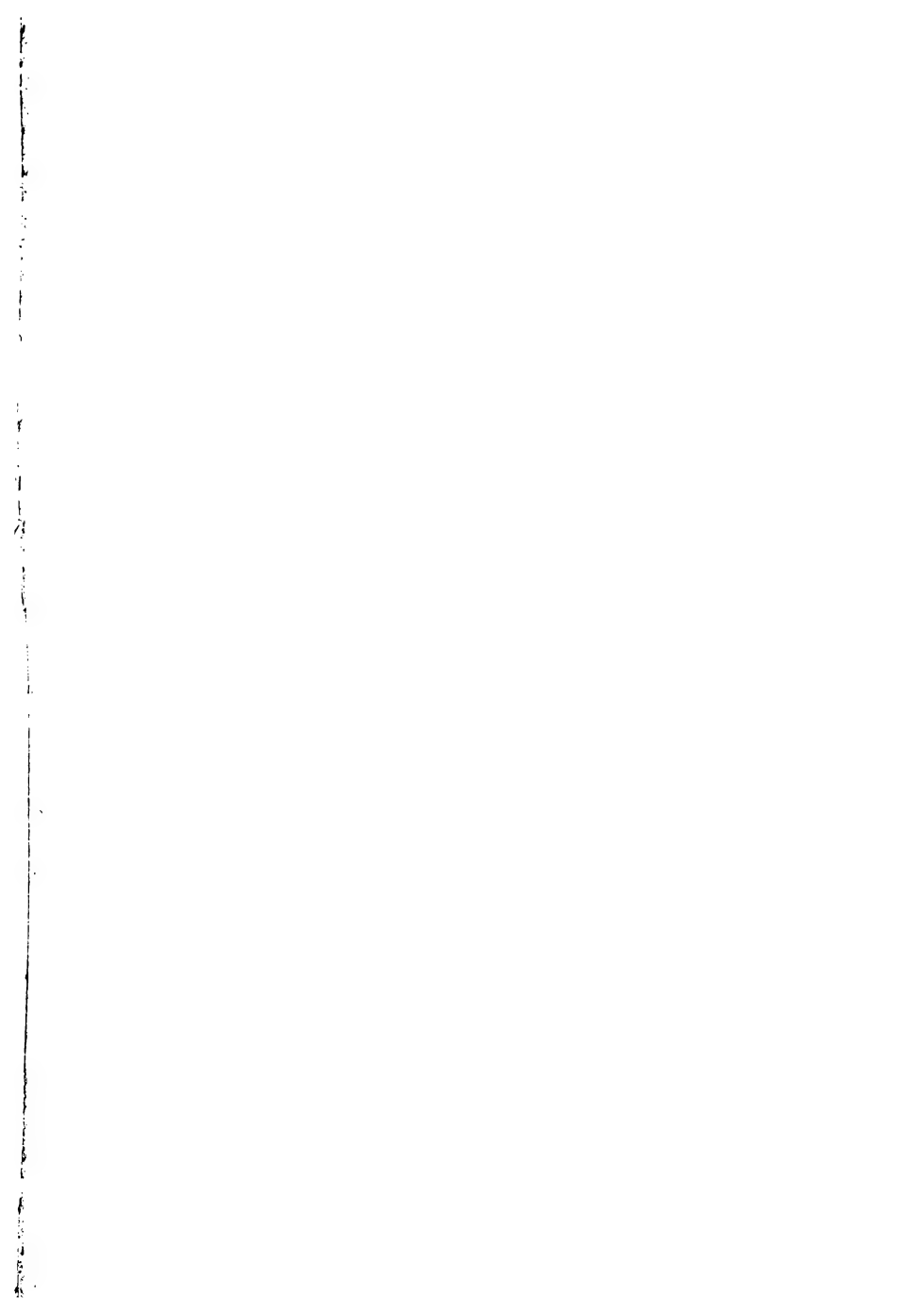
(٤٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في

الصفحة (١٩٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في

الصفحة (٢٨٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».



مَسْأَلَةٌ فِي قَدِّكَ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا كُنْتُمْ تُخَطِّتُونَ أَبَا بَكْرٍ فِي مَنْعِهِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ مِنْ أَنْ يُسَلَّمَ إِلَيْهَا فَدَكَ عَلَى جِهَةِ النَّحْلَةِ، وَ أَنْ يَقْبَلَ فِيهَا دَعَوَاهَا؛ لِأَجْلِ عِصْمَتِهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَ أَنَّ الْمَعْصُومَ الْمَقْطُوعَ عَلَى صِدْقِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ، فَمِنْ أَيْنَ أَنْ^١ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَعْلَمُ عِصْمَتَهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِذَلِكَ، فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَهُ؛ فَإِذَا فَرَطَ فِيهِ مَعَ قِيَامِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ كَانَ مَلُومًا.

قِيلَ لَكُمْ: وَ مِنْ أَيْنَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَهُ، وَ لَوْ كَانَ إِلَيْهِ طَرِيقٌ وَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ؟ فَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ طَرِيقٌ وَ جَبَّ عَلَيْنَا أَنْ نَعْلَمَهُ.

الجواب:

أَمَّا^٢ أَبُو بَكْرٍ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ الْحُكْمُ عَلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَ لَا لَهَا، فَيَجِبُ^٣ أَنْ يَعْلَمَ عِصْمَتَهَا لِيَعْلَمَ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا تَدَّعِيهِ، وَ الْأَحْكَامُ إِلَى الْإِمَامِ

١. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «أَنْ».

٢. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَأَمَّا».

٣. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ يَجِبُ».

الذي هو غيرُه، فصَارَ المنعُ منه لها عليها السلامُ مِنْ فَدَكَ بِغَيْرِ حَقٍّ عَلَى كُلِّ حَالٍ.
 لَا سِيَّما وَأَبُو بَكْرٍ يَعْلَمُ أَنَّ إِمَامَ ذَلِكَ الزَّمانِ هُوَ بَعْلُها عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَما فَسَحَّ^١
 لها فِي^٢ الْمُطالَبَةِ إِلَيْهِ بِفَدَكَ إِلَّا وَهِيَ مُسْتَحَقَّةٌ؛ وَمَعْرِفَتُهُ بِإِمَامَتِهِ وَاجِبَةٌ لَا مَحالَةَ
 بِلا شُبْهَةٍ.

فإذا قيل: لو قَدَرنا أَنَّهُ^٣ الإِمَامُ وَالحاكِمُ بَيْنَ المُسْلِمِينَ، أَيْجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ
 عَصْمَةُ فَاطِمَةَ عَلَيْها السَّلَامُ أَمْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟ فَإِنْ جَوَّزْتُمْ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ
 بِالْعَصْمَةِ، فَقَدْ عَذَرْتُمُوهُ بِهَذَا التَّقْدِيرِ وَالفَرَضِ فِي مَنَعِها فَدَكَ.^٤ وَإِنْ أَوْجَبْتُمْ الْعِلْمَ
 بِالْعَصْمَةِ، فَبَيَّنَّا مِنْ أَيِّ وَجْهِ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؟

قُلْنَا: إذا قَدَرنا المسألةَ هَذَا التَّقْدِيرَ -الذي هُوَ بِخِلَافِ الحَالِ التي جَرَتْ عَلَيْها -
 فالجوابُ: أَنَّ أبا بَكْرٍ إذا كانَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْها السَّلَامُ وَعليها، بَأَنَّ قَدَرنا
 صِحَّةَ إِمَامَتِهِ، وَكانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ دَلَّ عَلَى عِصْمَتِها صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْها، فَيَجِبُ عَلَيْهِ
 أَنْ يَعْلَمَ هَذِهِ الحَالَ مِنْها؛ حَتَّى إذا ادَّعَتْ أَمراً وَجَبَ تَسْلِيمُهُ إِلَيْها؛ لِلْعِلْمِ بِصِدْقِها.
 وَمَعْلُومٌ أَنَّها ادَّعَتْ فَدَكَ.^٥

وَأَبْيَ بَكْرٍ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ بِصِدْقِها فِي دَعَواها؛ بَأَنَّ يَنْظُرُ فِي الدَّلِيلِ الَّذِي نَصَّه
 اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عِصْمَتِها، فَيَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ لِيَعْلَمَ صِدْقَها وَيَجِبَ^٦ التَّسْلِيمُ إِلَيْها؛

١. أي أمير المؤمنين عليه السلام.

٢. في «س، ص»: «من في». وفي المطبوع: «من».

٣. أي أبا بكر.

٤. في «س، ص» و المطبوع: «من منعها في فذك» بدل «في منعها فذك».

٥. في النسخ: «فدكاً».

٦. كذا، والأنسب: «و وجوب».

لأنه لا خلاف في أن الخصم إذا ادعى بيئته عند الحاكم، فيجب على الحاكم أن ينظر في بيئته؛ لتغلب في ظنه ثبوت الحق له فيقضي له^١ به.

ومعلوم أن الظن لا حكم له مع إمكان العلم؛ وإذا تمكن الحاكم من أن يعلم صدق المدعي، وجب أن ينظر في ذلك ليعلم بحسب علمه، كما وجب عليه النظر فيما يؤدي إلى^٢ غلبة الظن من بيناته^٣، وإذا لم يفعل فقد فرط.

فإذا قيل: المدعي عند الحاكم لحقه إنما يلزم الحاكم النظر في بيئته التي أشار إليها المدعي^٤ وعينها^٥، وطالب الحاكم بالنظر^٦ فيها؛ و فاطمة عليها السلام ما طالبت أبا بكر بالنظر فيما يجري مجرى البيئته لها من دليل عصمتها، فكيف يجب عليه النظر في ذلك؟

قلنا: إذا كنا نقدر حالاً لم يكن - والحال الجارية على ما ذكرنا يقتضي وجوب التسليم لما ادعته وترك المعارضة فيه، فإذا قدرنا حالاً آخرى لم يتفق - قدرنا ما يليق بها، فقلنا: [إذا] ادعت فاطمة عليها السلام فدكاً عند حاكم له أن يحكم بين

١. في «س، ص» والمطبوع: - «فيقضي له».

٢. في «ج» وحاشية «س»: «يؤدي به إليه». وفي «ص»: «يرويه إليه».

٣. في «س، ص» والمطبوع: «بيناته».

٤. في «س، ص» والمطبوع: - «لحقه إنما يلزم الحاكم».

٥. كذا، والأنسب حذف كلمة «المدعي»؛ للاستغناء عنها بما تقدم.

٦. في «س، ص» والمطبوع: «أسند إليها المدعي وبمينها» بدل «أشار إليها المدعي وعينها».

٧. في «ج»: «الحاكم النظر». وفي «س، ص» والمطبوع: «الحكم بالنظر»، كلاهما بدل «الحاكم بالنظر».

٨. في «ص» وحاشية «س»: «ظناً».

المُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا بَيِّنَةٌ ظَاهِرَةٌ^١ تَقْتَضِي غَلْبَةَ الظَّنِّ مِنْ شَهَادَةٍ، وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تُنَبِّهَ^٢ الْحَاكِمَ عَلَى أَنَّ جِهَةَ وَجوبِ تَسْلِيمِهِ^٣ الْحَقُّ إِلَيْهَا هُوَ^٤ دَلِيلُ عِصْمَتِهَا، وَتُشِيرَ^٥ أَيْضاً إِلَى الدَّلِيلِ بَعَيْنِهِ^٦؛ حَتَّى يَكُونَ بَيْنَ النَّظَرِ فِيهِ^٧ وَوُقُوعِ الْعِلْمِ لَهُ وَوَجوبِ التَّسْلِيمِ، وَبَيِّنَ لَزُومَ التَّقْصِيرِ إِيَّاهُ^٨.

و هَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

١. في المطبوع: - «ظاهرة».

٢. في «س» و المطبوع: «ينبه».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «تسليم».

٤. في «س، ص» و المطبوع: «وهو».

٥. في «ج، ص»: «ونشير».

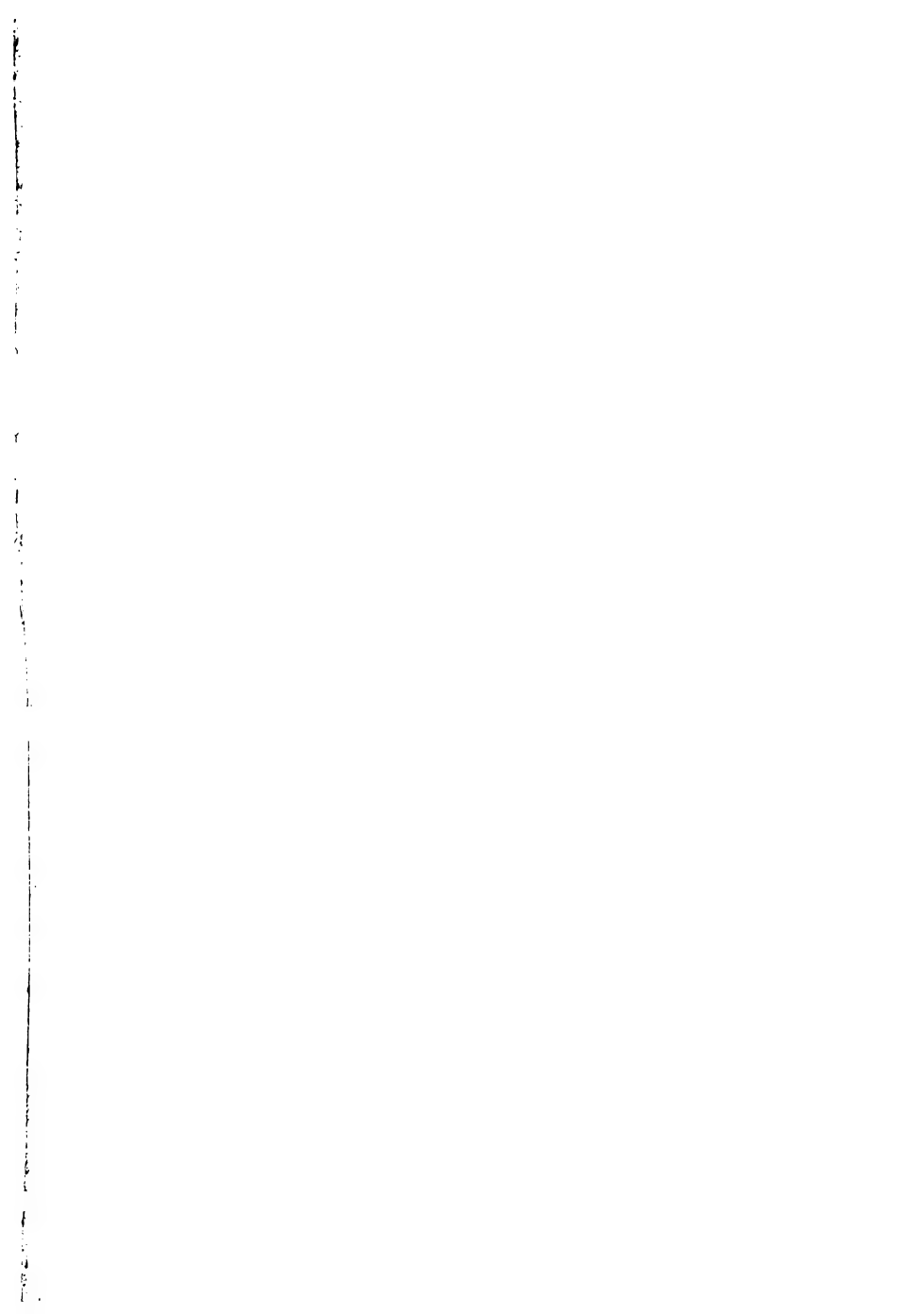
٦. في «س» و المطبوع: «يبينه».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «إليه».

٨. أي: وبين أن يلزمه التقصير.

(٦٨)

مسألة في صحة حمل
رأس الحسين عليه السلام إلى الشام



مقدمة التحقيق

لقد كان لمقتل الحسين عليه السلام و ما جرى عليه من أحداث مأساوية وقع كالصاعقة على المسلمين، فقد كان ما حصل في يوم عاشوراء أمرًا لا يُصدّق بكلّ المعايير؛ فكيف يمكن التعامل مع سيّد شباب أهل الجنّة و ريحانة رسول الله صلّى الله عليه وآله و أحد أهل البيت عليهم السلام بكلّ هذه القسوة و الفضاة و الجفاء؟! و قد جرّ هذا الحدث المُرّيع إلى طرح تساؤل كلامي، و هو أنّه كيف يمكن الله تعالى عدوّه من وليّه ليفعل به أشنع الأفعال؟! أليس هذا أمرًا قبيحاً، و نوعاً من الإعانة على الظلم؟

و قد كان لوقعة كربلاء صور مأساوية كثيرة، و يبدو أنّ إحدى تلك الصور التي أثارت السائل الذي طرح السؤال على الشريف المرتضى، و حاول التشكيك فيها هي صورة حمل الرأس الشريف إلى الشام، فقد سأل عن صحّة هذه الحادثة تاريخياً، و عن الوجه فيها.

و الظاهر أنّ مراده من الوجه - كما سوف يتّضح من جواب الشريف المرتضى - هو السؤال عن البحث الكلامي المتقدّم حول كيفية إمكان أن يُمكن عدوّ الله من وليّه.

و قد أجاب الشريف المرتضى أولاً بأنّ خبر حمل الرأس الشريف قد أطبق عليه جميعُ الرواة و المصنّفين حول يوم الطفّ، و هذا يعني أنّه خبر معتبر و قابل

للاعتقاد، وأنه لا يصحّ التشكيك في هذه الحادثة، ولو كان خبر واحد لأشار إليه الشريف المرتضى، كما هي عادته عندما يُسأل عن قضايا وإشكالات مأخوذة من الأخبار.

وبعد ذلك أجاب على الإشكال الكلامي، وذلك من خلال بيانين:

الأول: جواب نقضي، وهو أنّ حمل الرأس الشريف ليس أفضع وأقبح شيء حصل في مأساة كربلاء، بل قد حصل آنذاك ما هو أفضع وأقبح، وهو نفس قتل أبي عبد الله عليه السلام، فإنّ قبح هذا الفعل لا يُوزَن به شيء، وقد مكّن الله تعالى منه، كما مكّن أيضاً من قتل أمير المؤمنين عليه السلام، ولا يمكن لأحد إنكار هذه الوقائع تاريخياً. إذن تمكين عدو الله من وليّه قد وقع في التاريخ، ولو أمكن لأحد إنكار حمل الرأس الشريف إلى الشام لأجل قبحه، لم يمكنه إنكار أصل قتل الحسين، أو أمير المؤمنين عليهما السلام.

والثاني: جواب حلّي، وهو أنّ من شرط التكليف التمكين من القبيح، وعدم الحيلولة بين المكلف وبين القبيح، فإنّ الإنسان مختار في أفعاله، وهذا الاختيار شرط للتكليف، فإنّ المضطرّ لا يحسن تكليفه، ولذلك شاءت إرادة الله تعالى أن لا يحول بين الإنسان المختار وبين ما يريد فعله من حسن أو قبيح، فلم يَمنع من الأعمال القبيحة التي وقعت في حادثة الطف، من قتل أبي عبد الله عليه السلام، وحمل الرأس الشريف إلى الشام.

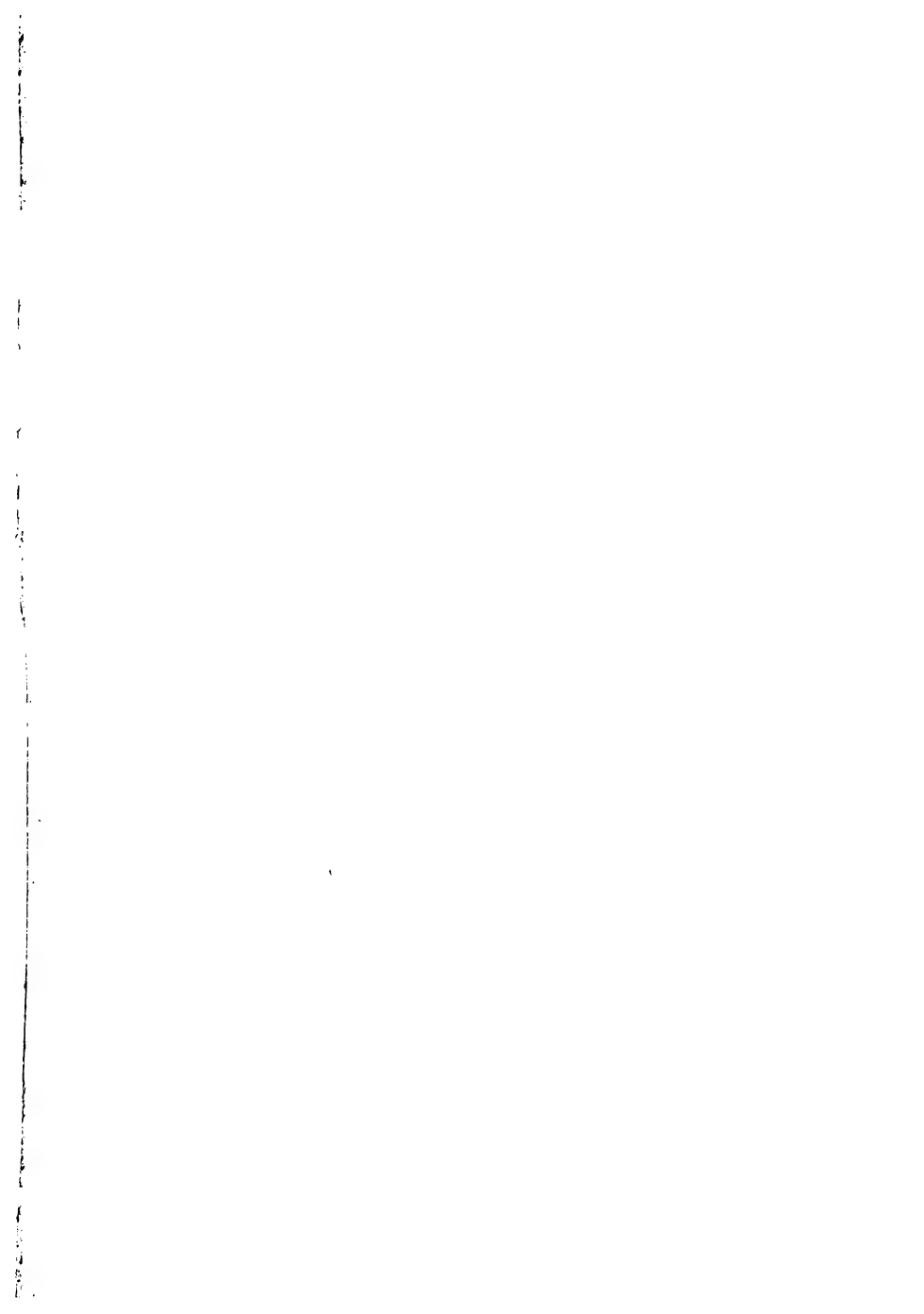
هذا، وقد أشار ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) إلى هذه الرسالة ونسبها إلى الشريف المرتضى.^١

وكانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٠ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

١. مناقب آل أبي طالب عليه السلام، ج ٣، ص ٢٣١.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».



[مسألة في صحة حمل]

رأس الحسين عليه السلام إلى الشام

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: هل ما روي من حمل رأس مولانا الشهيد أبي عبد الله عليه السلام إلى الشام صحيح؟ وما الوجه فيه؟!

الجواب: هذا أمر قد رواه جميع الرواة والمُصنِّفين في يوم الطف^١، وأطبقوا عليه.

وقد رَوَوْا أيضاً أنَّ الرأس أُعيدَ بعدَ حملِهِ إلى هُنَاكَ، ودُفِنَ مع الجسدِ بالطفِّ. فإنَّ تَعَجَّبَ مُتَعَجِّبٌ مِنْ تَمَكِينِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ [مع كِبَرِ] ^٢ فُحْشِهِ وَعَظَمِ قُبْحِهِ، فَلَيْسَ حَمْلُ الرَّأْسِ إِلَى الشَّامِ بِأَفْحَشَ ^٣ وَلَا أَقْبَحَ مِنَ الْقَتْلِ نَفْسِهِ، وَقَدْ مَكَنَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ، وَ[مَكَنَ] مِنْ قَتْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ قَتَلَهُ. ^٤

وَمِنْ شَرَطِ التَّكْلِيفِ التَّمَكِينُ مِنَ الْقَبِيحِ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ، وَ[أَنْ] لَا يَحُولَ اللَّهُ

١. في «ص»: «يوم الظفر».

٢. في جميع النسخ و المطبوع بدل ما أضفناه: «من»؛ و الظاهر أنه من سهو أقلام النُسخ.

٣. في «س» و المطبوع: «أفحش».

٤. في «س» و المطبوع: - «مَنْ قَتَلَهُ». و راجع تفصيل الكلام حول موضوع تمكين أعداء الله من أهل البيت عليهم السلام، في: «مسألة في علّة خذلان أهل البيت عليهم السلام و عدم نصرتهم» المتقدمة.

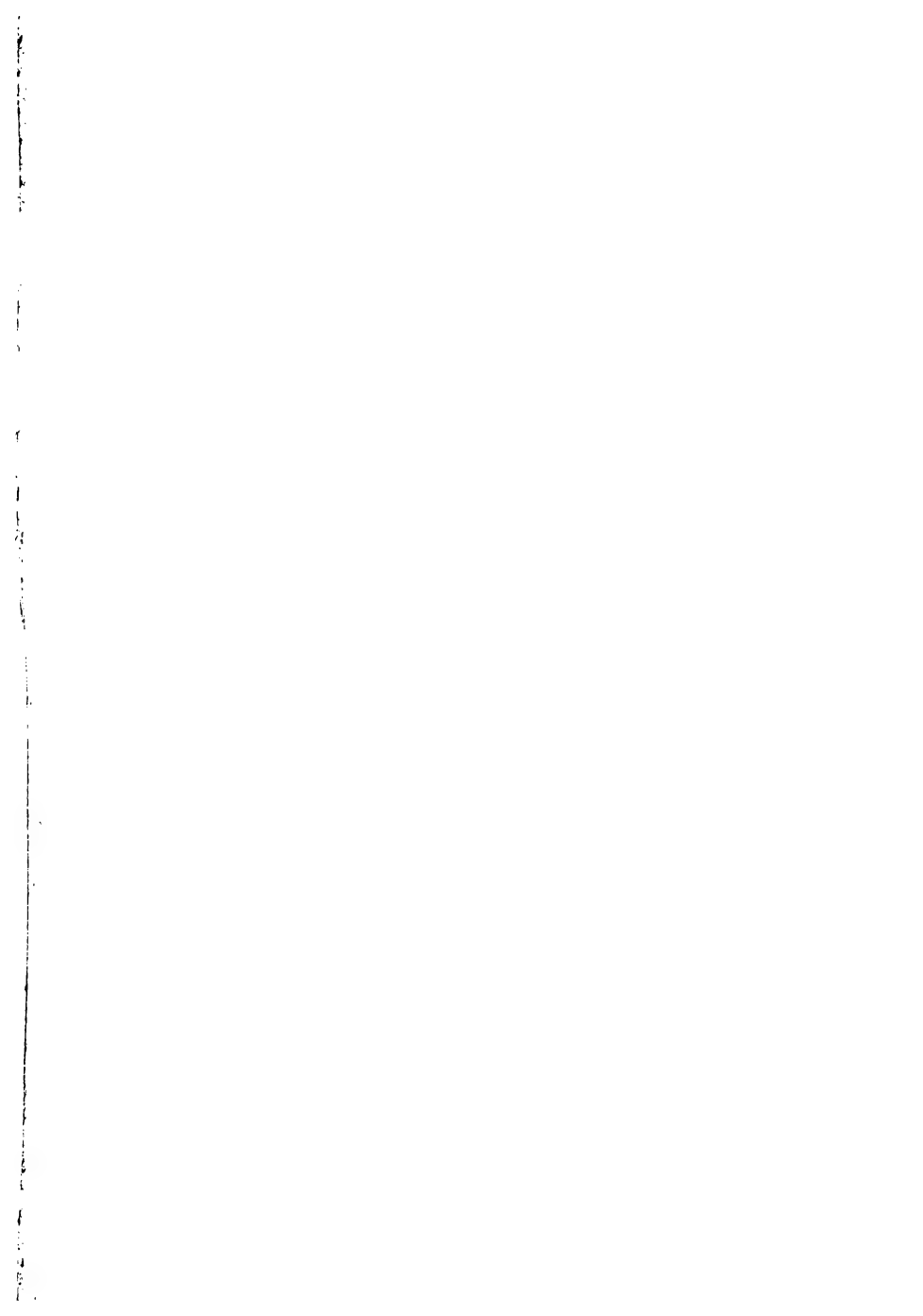
تَعَالَى بَيْنَ الْمُكَلَّفِ وَ بَيْنِهِ، وَإِنَّمَا تُمَكِّنَ مِنْ ذَلِكَ ^١ كَمَا تُمَكِّنُ فِي ^٢ دَارِ التَّكْلِيفِ مِنْ كُلِّ قَبِيحٍ مِمَّا يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ.

١. أي من قتل أمير المؤمنين و الحسين عليهما السلام.

٢. في «ص» و حاشية «س»: «من».

(٦٩)

رسالة في غيبة الحجة



مقدمة التحقيق

تعرّض الإمامية في عصر الغيبة إلى هجوم واسع من قِبَل متكلمي المدارس الكلامية المناوئة لهم، حيث استغلّ أولئك المتكلّمون هذا الظرف لتسديد ضربات - تصوّروا أنّها موجعة - إلى جسد الإمامية؛ ولكن تمكّن علماء الإمامية من التصدي لتلك الهجمة، فقاموا بتبيين أسباب الغيبة، والظروف التي أدّت إليها.

وعندما وصلت النوبة إلى الشريف المرتضى، أدلى بدلوه في هذه المسألة، فجاء برأي جديد، وهو عدم الحاجة إلى بيان سبب الغيبة؛ فما دام الإمام الغائب عليه السلام معصوماً، فلا يوجد مبرّر للبحث عن السبب لتوجيهه و تبرير غيبته؛ فإنّ عصمته ضامنة لصحة غيبته، وبذلك سوف لن تبقى فائدة وراء البحث عن أسباب الغيبة سوى الاستظهار على الخصم، و ردّ شبهاته و كلامه، وإنّ ذكر تلك الأسباب سوف يكون تبرّعاً و فضلاً عن الإمامية^١.

و أمّا الرسالة محلّ البحث فتحتوي على البحث المتقدّم، كما تطرّق مؤلفها إلى بحوث أخرى من جملتها الاستدلال على الحاجة إلى الإمام في كلّ عصر والاستدلال على عصمته، ثمّ قام ببيان سبب الغيبة، و أجاب على بعض الإشكالات المتعلقة بها.

نسبتها إلى المؤلف

و الجدير بالذكر أنه إذا قارنا بين مباحث هذه الرسالة و مباحث رسالة المقنع في الغيبة، لوجدنا تطابقاً مدهشاً بين مباحث الرسالتين؛ فليس الاختلاف بينهما إلا في الإجمال و التفصيل. فهل قام الشريف المرتضى باختصار رسالة المقنع في الغيبة المختصرة في حد ذاتها؟ و ما الحاجة الداعية إلى ذلك؟ أو قام شخص آخر بتأليف هذا المختصر؟

ثم إن الذي يدعو إلى الشك في نسبة الرسالة، هو أن الشريف المرتضى قد ذكر بحثاً مبتكراً حول الغيبة في موضعين على الأقل من رسائله، وأكد في كلا الموضعين على أنه من إبداعاته و ابتكاراته^١؛ لكن نرى أن هذا البحث قد ذكر في الرسالة محلّ البحث بعينه، إلا أن المؤلف لم يُشر إلى أنه من إبداعاته؛ فلو كانت الرسالة للشريف المرتضى حقاً، لذكر أنه كذلك، كما أشار إلى ذلك في الموضعين الآخرين.

و ذلك البحث هو أن أولياء الإمام عليه السلام ينتفعون به حتى في حال غيبته؛ فإنهم مع علمهم بوجوده و وجوب طاعته فلا بد أن يخافوه و يهابوه عند ارتكاب المعاصي، و يخافوا تأديبه لهم، فيكثر منهم فعل الواجب، و يقلّ منهم ارتكاب القبيح، أو يكونوا أقرب إلى ذلك^٢.

إذن ينبغي التعامل بحذر مع نسبة هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى، على الرغم من أنه ليس فيها مطلب جديد؛ فإن كلّ ما فيها مذكور في المقنع كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك.

و نظراً لوضوح مطالب هذه الرسالة، و الاستغناء عنها برسالة المقنع، لذلك أعرضنا عن تلخيص محتواها.

١. المقنع في الغيبة (قسم الزيادة)، ص ٧٤؛ رسالة فضل في الغيبة القادمة، ص ١٤٥.

٢. المصدران السابقان.

هذا وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في طهران سنة ١٣١٥ هـ في ضمن كلمات المحقّقين، ص ٥٣١، باسم: «مسألة وجيزة في الغيبة». و طبعت في ضمن المجموعة الرابعة من نفائس المخطوطات، سنة ١٩٥٥ م باسم: «مسألة وجيزة في الغيبة» بتحقيق الشيخ محمّد حسن آل ياسين، كما طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٩١ باسم: «رسالة في غيبة الحجّة». و طبعت أيضاً في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٥٤ باسم: «مسألة في الغيبة». و أُعيدت طباعة ما حقّقه الشيخ آل ياسين من قبل الروضة الكاظميّة المقدّسة سنة ١٤٣٦ هـ.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٥؛ نُسخَت في عام ١٠٤٨ هـ، و لم يُعلم اسم ناسخها. و تشاهد في هوامشها علامات التصحيح والمقابلة. و الرسالة تقع في الصفحات (٢ - ٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٣٨ - ١٤١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٣٥٣ - ٣٦٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٥٦ - ٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٥٠ - ٥٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحات (٣٢ - ٣٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٧. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحات (٤٤ - ٤٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».

٨. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٢٢ - ١٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».

٩. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٤٣٨/١٠؛ تقع في الصفحات (١ - ٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ف».

(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحات (٧١ - ٧٨) من المجموعة.

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٤؛ نسخها «عبد المجيد بن محمد مهدي» في عام ١٢٤٣هـ. و الرسالة تقع في خمس صفحات.

٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٧٣ - ٢٧٥) من المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٤٨ - ٥٣) من المجموعة.

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٠٥ - ٢١٧) من المجموعة.

٦. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٣؛ تقع في الصفحات (٣٤ - ٣٨) من المجموعة.

٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٨١ - ٨٥) من المجموعة.

[رسالة في غيبة الحجة]^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدَ مُرْتَبِطٍ^٢ لِلنَّعَمِ، مُسْتَدْفِعٍ^٣ لِلنَّعَمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ الْعَرَبِ
وَالْعَجَمِ، الْمَبْعُوثِ إِلَى سَائِرِ الْأُمَمِ، مُحَمَّدٍ، وَ عَلَى آلِهِ الطَّاهِرِي النَّسَمِ، الظَّاهِرِي
الْفَضْلِ وَالْكَرَمِ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ الْمُخَالَفِينَ لَنَا فِي الْإِعْتِقَادِ يَتَوَهَّمُونَ صُعُوبَةَ الْكَلَامِ عَلَيْنَا فِي الْغَيْبَةِ
وَسُهُولَتَهُ عَلَيْهِمْ، وَلَيْسَ بِأَوَّلِ إِعْتِقَادٍ جَهْلٍ اعْتَقَدُوهُ، وَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ يَبِينُ^٥ عَكْسُ
مَا تَوَهَّمُوهُ.

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْغَيْبَةَ فَرَعٌ لِأَصُولٍ؛ إِنْ صَحَّتْ فَالْكَلَامُ فِي الْغَيْبَةِ أَسْهَلُ شَيْءٍ
وَأَوْضَحُهُ - إِذْ هِيَ مَبْنِيَّةٌ^٦ عَلَيْهَا - ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَحِيحَةٍ فَالْكَلَامُ فِي الْغَيْبَةِ

١. في «أ، ب، ج، د، س، ص»: «وجدتُ في كتبه رحمه الله مسألة وجيزة في الغيبة لأعلم (في «ج»،
د، ص»: «ولا علم بها») من كلام مَنْ هي؟ فكتبْتُها (في «ج»): «فكتبْتُ». وفي «د، ص»: «فكتبْتُ»
على وجهها، وهي». وفي «ع»: «مسألة وجيزة في الغيبة لمولانا وسيدنا الشريف المرتضى
ذي المجدين، رضي الله تعالى عنه». وفي «ف»: «جواب مسألة في غيبة الإمام عليه السلام».

٢. في «ف»: «حمداً مرتبطاً» بدل «حمداً مرتبط». ٣. في «ف»: «مستدفعاً».

٤. في «أ»: «+ في الآخرة».

٥. في «أ، د، ف»: «تَبَيَّن».

٦. في «د، س، ص، ط، ع» والمطبوع: «متوقفة».

لَعَمْرِي^١ صَعْبٌ غَيْرُ مُمَكِّنٍ.

بيان هذه الجملة: أن العقل يقتضي^٢ بوجوب الرئاسة في كل زمان، وأن الرئيس لا بد من كونه معصوماً مأموناً منه كل فعل قبيح.

وإذا ثبت هذان الأصلان لم تبق^٣ إلا إمامة من تُشير إلى إمامته؛ لأن الصفة التي اقتضاها العقل^٤ ودل على وجوبها لا توجد إلا فيه، وتناقض^٥ الغيبة بهذا سَوْقاً ضرورياً لا تقرب منه شبهة.

فيحتاج أن ندل^٦ على صحة الأصلين المذكورين، فنقول:

[وجوب الإمامة في كل زمان]

أما الذي يدل على وجوب الإمامة في كل زمان، فهو أننا نعلم علماً^٧ لا طريق للشك عليه^٨ أن وجود الرئيس المطاع المهيب المُبَسِّط اليد أذعن إلى فعل الحسن وأردع عن فعل القبيح، وأن التظالم^٩ بين الناس إما أن يرتفع^{١٠} عند وجود من وصفناه، أو يقل.

وأن الناس عند الإهمال وفقد الرؤساء يُبالغون^{١١} في القبيح، وتفسد أحوالهم، ويختل نظامهم. والأمر في ذلك أظهر من أن يحتاج إلى دليل، والإشارة إليه كافية، واستقصاؤه^{١٢} في مظانه.

١. في «ج، د، ص، ع» والمطبوع: - «لعمري».

٢. في «د، ص، ع، ف» والمطبوع: «لم يبق».

٣. في «د، ص، ع» والمطبوع: «و تناقض».

٤. في «ع» والمطبوع: - «علماً».

٥. في «أ، س، ط» والمطبوع: «المظالم».

٦. في غير «ج، د، ص، ع» والمطبوع: «يتابعون». وفي المقنع، ص ٣٦: «يتتابعون».

٧. في «ج، د، ع» والمطبوع: «فاستقصاؤه».

٨. كذا، والأنسب: «يقضي».

٩. في «ع» والمطبوع: - «العقل».

١٠. في «د، س، ص، ط، ع»: «أن تدل».

١١. في «د، ص، ع» والمطبوع: - «عليه».

١٢. أي يزول تماماً.

[وجوب عصمة الإمام]

و أمّا الذي يُدُلُّ على وجوب عصمة الرئيس المذكور، فهو أنّ علّة الحاجة هي أن يكون لطفاً للرعية في الامتناع من فعل القبيح و في اعتماد فعل الحسن؛ فإن كانت علّة الحاجة^١ إليه موجودة فيه^٢، وجب أن يحتاج إلى رئيس وإمام كما احتج إليه، والكلام في الإمامة كالكلام فيه، وهذا يقتضي إمّا^٣ القول بأئمة لا نهاية لهم^٤، وهو محال؛ أو القول بوجود إمام ترتفع^٥ عنه علّة الحاجة. وإذا ثبت ذلك لم يبق إلا القول بإمام معصوم لا يجوز عليه القبيح، وهو الذي قصّدناه، و شرح ذلك وبسطه مذكور في أماكنه.

[إثبات إمامة صاحب الزمان (عليه السلام)]

و إذا ثبت هذان الأصلان^٧، فلا بُدّ من القول بأنه صاحب الزمان بعينه، ثم لا بُدّ مع^٨ فقد تصرّفه و ظهوره من القول بغيته؛ لأنّه إذا بطلت إمامة من أثبت له الإمامة بالاختيار؛ لفقد الصفة التي دلّ العقل عليها. وبطل قول من خالف من شذاذ الشيعة^٩ [في إمامة]^{١٠} صاحبنا - كالكيسانية،

١. في «د، ص، ع» والمطبوع: - «هي أن يكون لطفاً للرعية...» إلى هنا.

٢. في «د، ص، ع» والمطبوع: - «فيه».

٣. في «ع» والمطبوع: - «إمّا».

٤. في «ج، د، ص، ع» والمطبوع: «لها».

٥. في «أ»: «يرتفع». و في «ص»: «فادفع». و في «د، ع» والمطبوع: «فارقت».

٦. في «ص، ع» والمطبوع: «ما».

٧. في «ف»: «هذا» بدل «هذان الأصلان».

٨. في «أ، ب، ج، د، ص، ع، ف» والمطبوع: «من».

٩. في «د، ع» والمطبوع: + «من أصحابنا».

١٠. في النسخ والمطبوع: «بما» بدل ما بين المعقوفين، والذي أثبتناه استفدناه من المقنع، ص ٣٧.

والناووسية، والواقفية -: لانقراضهم وشدوذهم، ولِعَوْدِ الضرورة إلى فساد قولهم.
ولا^١ مندوحة عن^٢ مذهبنا، فلا بُدُّ^٣ من صحته؛ وإلا خَرَجَ الحقُّ عن الأمة^٤.

[بيان الوجه في الغيبة]

وإذا عَلِمْنَا بالسياقة التي ساقَ الأصلانِ إليها^٥ أنَّ الإمامَ هو ابنُ الحَسَنِ عليه السلامُ دونَ غيره، و رأيناه غائباً عن الأبصارِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَغِبْ - مع عَصْمَتِهِ وَ تَعَيُّنِ فَرَضِ الإمامَةِ فيه و عليه - إلا لسببٍ^٦ اقتضى ذلك، و مصلحة استدعته، و حالٍ أوجبته، و إن^٧ لَمْ نَعْلَمْ^٨ وجهَ ذلك مُفَضَّلاً؛ لأنَّ ذلك ممَّا لا يَلَزَمُ عِلْمُهُ، و إن تَكَلَّفْنَا^٩ و تبرَّعنا بذكره كان تَفَضُّلاً، كما^{١٠} إذا تبرَّعنا بذكر وجوه المُتَشَابِهِ مِنَ الآيِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِحِكْمَةِ^{١١} اللَّهِ تَعَالَى سُبْحَانَهُ كَانَ ذَلِكَ تَفَضُّلاً.

فَنَقُولُ: السَّبَبُ فِي الْغَيْبَةِ هُوَ إِخَافَةُ الظَّالِمِينَ لَهُ^{١٢}، وَ مَنَعُهُمْ يَدَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ^{١٣}

١. في «ج، د، س، ص» و المطبوع: «فلا».

٢. في «س، ط»: «عند».

٣. في «أ، س، ط»: «ولا بد».

٤. في «ج، د، ص، ع، ف» و المطبوع: «الإمامة».

٥. في «أ، ب، ج، س، ف»: - «إليها».

٦. في «د، ص، ع» و المطبوع: «بسبب».

٧. في «د، ص، ع» و المطبوع: - «إن».

٨. في «أ، د، ص، ع» و المطبوع: «لم يعلم».

٩. في «ص، ع، ف» و المطبوع: «تكلّفنا».

١٠. في «س، ط، ف»: + «أنّا».

١١. في «ف»: «الحكم بمحكم» بدل «العلم بحكمة».

١٢. في «س، ط»: - «له».

١٣. في المطبوع: + «فيه».

فيما جعل إليه التصرف فيه؛ لأن الإمام إنما ينتفع به النفع الكلي إذا كان متمكناً مطاعاً، مخلياً بينه وبين أغراضه؛ ليقوم^١ الجناة^٢، ويحارب البغاة، ويقيم الحدود، ويسد الثغور، ويصيف المظلوم. وكل ذلك لا يتم إلا مع التمكن، فإذا حيل بينه وبين أغراضه من ذلك سقط عنه فرض القيام بالإمامة.

وإذا خاف على نفسه وجبت غيبته، والتحرز من المضار واجب عقلاً وسمعاً، وقد استتر النبي صلى الله عليه وآله في الشعب^٣، وأخرى في الغار، ولا وجه لذلك إلا الخوف والتحرز من المضار.

فإن قيل: النبي صلى الله عليه وآله ما استتر عن قومه إلا بعد أداء ما وجب عليه أدائه، وقولكم في الإمام يخالف ذلك؛ ولأن استتاره عليه السلام لم يتناول ولم يتماد^٤، واستتار إمامكم قد مضت عليه الدهور^٥، وانقضت^٦ دونه العصور^٧.

قلنا: ليس الأمر على ما ذكرتم؛ لأن استتار النبي صلى الله عليه وآله كان قبل الهجرة، ولم يكن عليه السلام أدى^٨ جميع الشريعة؛ فإن معظم الأحكام وأكثرها نزل^٩ بالمدينة، فكيف ادعيتم ذلك؟!

١. في «ب، ج، د، ص»: «لتقوه». وفي «ع» والمطبوع: «ليقود».

٢. في «ع» والمطبوع: «الجنود». وفي «أ، ب، ج، د، ص»: «الحياة».

٣. في «ف»: «تارة».

٤. في «أ»: «- ولم يتماد».

٥. في «د، ص، ع» والمطبوع: «الشهور».

٦. في المطبوع والمقنع، ص ٥٣: «وانقضت».

٧. في «أ»: «القصور». وفي «ع» والمطبوع: «الدهور».

٨. في المطبوع: «أرى».

٩. في «أ»: «نزلت».

على أنه لو كان الأمر على ما ادَّعَيْتُمْ مِنْ^١ الأداء^٢ الكامل^٣ قَبْلَ الاستتارِ، لَمَا كَانَ ذَلِكَ رَافِعاً لِلْحَاجَةِ إِلَى تَدْبِيرِهِ وَ سِيَاسَتِهِ وَ أَمْرِهِ وَ نَهْيِهِ.

وَمَنْ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ بَعْدَ أَدَاءِ الشَّرْعِ؟ وَ إِذَا جَازَ اسْتِتَارُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَعَ تَعَلُّقِ الْحَاجَةِ بِهِ لَخَوْفِ الضَّرَرِ، وَ كَانَتْ التَّبِعَةُ فِي ذَلِكَ^٤ لَازِمَةً لِمَنْ أَخَافَهُ وَ أَحْوَجَهُ إِلَى الْإِسْتِتَارِ وَ سَاقِطَةٌ^٥ عَنْهُ، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي اسْتِتَارِ إِمَامِ الزَّمَانِ.

فَأَمَّا التَّفَرُّقُ بِطُولِ الْغَيْبَةِ وَ قَصَرِهَا ففَاسِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَصِيرِ وَ الْمُمْتَدِّ، وَ ذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى عِلَّتِهِ وَ سَبَبِهِ، فَتَطَوَّلَ بِطُولِ السَّبَبِ، وَ تَقَصَّرَ بِقَصَرِهِ^٦، وَ تَزَوَّلَ بِزَوَالِهِ.

وَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ^٧ بِالسَّيْفِ، وَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ، وَ يُجَاهِدُ مَنْ خَالَفَهُ، وَ يُزِيلُ الدُّوْلَ؛ فَأَيُّ نَسَبَةٍ بَيْنَ خَوْفِهِ مِنَ الْأَعْدَاءِ وَ خَوْفِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَوْلَا قِلَّةُ التَّأَمُّلِ؟!

[بيان الفرق بين غيبة الإمام و عدمه]

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ وُجُودِهِ غَائِباً لَا يَصِلُ إِلَيْهِ أَحَدٌ وَ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ بَشَرٌ، وَ بَيْنَ عَدَمِهِ؟ وَ أَلَا جَازَ إِعْدَامُهُ إِلَى حِينٍ عِلْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِتَمَكِينِ الرِّعْيَةِ لَهُ، كَمَا جَازَ أَنْ

١. فِي «س، ط، ف» + «أَنْ». ٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «و» [و].

٣. فِي «ص، ع»: «تَكَامِل». وَ فِي «ف»: «كَانَ». وَ فِي «أ، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «التَّكَامِل».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «التَّبِعَةُ فِي ذَلِكَ».

٥. فِي «أ، ب، ج، د، ص، ع» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ سَاقِطٌ».

٦. فِي «ف»: «بِقَصْرِهِ». وَ فِي «أ، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِقَصْرِهِ».

٧. فِي «د، ع» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنَّهُ ظَاهِرٌ» بَدَلَ «ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ». وَ فِي «ج، ص»: «ظَاهِرٌ» بَدَلَهَا.

يُبيحه^١ الاستتارَ حتَّى يَعْلَمَ منهم^٢ التمكينَ له فيظَهَرُ؟

قيلَ له^٣ أولاً: نَحْنُ نُجَوِّزُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَوْلِيائِهِ وَالْقَائِلِينَ بِإِمَامَتِهِ فَيَنْتَفِعُوا بِهِ، وَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْهُمْ وَلَا يَلْقَاهُ مِنْ شِيعَتِهِ وَمُعْتَقِدِي إِمَامَتِهِ فَهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِهِ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ النِّفْعَ الَّذِي نَقُولُ إِنَّهُ لَا بُدَّ فِي التَّكْلِيفِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ مَعَ عِلْمِهِمْ بِوُجُودِهِ بَيْنَهُمْ وَقَطْعِهِمْ عَلَى وَجوبِ طَاعَتِهِ عَلَيْهِمْ وَلُزُومِهَا لَهُمْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَخَافُوهُ وَيَهَابُوهُ^٤ فِي ارْتِكَابِ الْقَبَائِحِ، وَيَخْشَوْا تَأْذِيبَهُ وَمَوَازِدَتَهُ، فَيَقِلَّ مِنْهُمْ فِعْلُ الْقَبِيحِ وَيَكْثُرَ فِعْلُ الْحَسَنِ، أَوْ يَكُونَ ذَلِكَ أَقْرَبَ.

وهذه جهةُ الحاجةِ العقليةِ إِلَى الإِمَامِ، فَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لِأَعْدَائِهِ - لَخَوْفِهِ مِنْهُمْ، وَ سَدِّهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ طُرُقَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ - فَقَدْ بَيَّنَّا فِي هَذَا الْكَلَامِ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ لِأَوْلِيائِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: الْفَرْقُ بَيْنَ وَجُودِ الإِمَامِ غَائِباً^٥ مِنْ أَجْلِ الْخَوْفِ مِنْ أَعْدَائِهِ - وَهُوَ يَتَوَقَّعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَنْ يُمَكِّنُوهُ فَيَظْهَرُ وَيَقُومَ بِمَا قُوضَ^٦ إِلَيْهِ - وَ بَيْنَ عَدَمِهِ جَلِيٍّ وَاضِحٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْدُوماً كَانَ^٧ مَا يَفُوتُ الْعِبَادَ مِنْ مَصَالِحِهِمْ وَيُعَدِّمُونَهُ مِنْ مَرَاشِدِهِمْ وَيُحَرِّمُونَهُ مِنْ لُطْفِهِمْ مَنْسُوباً إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، لَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى الْعِبَادِ وَلَا لَوْمْ لَهُمْ^٨. وَإِذَا كَانَ مَوْجُوداً مُسْتَتِراً بِإِخْفَاتِهِمْ إِيَّاهُ كَانَ مَا يَفُوتُهُمْ مِنَ الْمَصَالِحِ

١. فِي «أ، ص»: «أَنْ يَنْجَهَ».

٢. فِي «ع» وَالْمَطْبُوعُ: «مِنْهُ».

٣. فِي «ف» - «لَهُ».

٤. فِي «س، ط»: «وَيَجَابُوهُ». وَ فِي «ف» - «وَيَهَابُوهُ».

٥. فِي «أ، ب، ج، د، ص، ع» وَالْمَطْبُوعُ: - «غَائِباً».

٦. فِي «ج، د، ع» وَالْمَطْبُوعُ: «قُوضَ اللَّهُ» بَدَلَ «قُوضَ». وَ فِي «ط، ف»: «فَرَضَ اللَّهُ» بَدَلَ.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ جُعِلَتْ «مَا» بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٨. فِي غَيْرِ «ف» - «لَهُمْ». وَ فِي الْمَقْنَعِ، ص ٥٦: «وَلَا لَوْمْ يُلْزَمُهُمْ وَلَا ذَمٌّ».

و يَرْتَفِعُ عَنْهُمْ مِنَ الْمَنَافِعِ مَنْسُوباً إِلَيْهِمْ، وَ هُمْ الْمَلُومُونَ^١ عَلَيْهِ الْمُواخَذُونَ بِهِ.
عَلَى أَنَّ هَذَا يَنْعَكِشُ عَلَيْهِمْ فِي اسْتِثْنَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ فَأَيُّ شَيْءٍ
قَالَ فِيهِ أَجَبْنَاهُمْ بِمِثْلِهِ هُنَا.

[بيان حال الحدود في عصر الغيبة]

و القول في الحدود^٢ في حالِ الْغَيْبَةِ ظَاهِرٌ، وَ هُوَ أَنَّهَا فِي جُنُوبٍ^٣ فَاعِلِيهَا^٤
و جُنَاتِهَا^٥؛ فَإِنْ ظَهَرَ الْإِمَامُ وَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْحُدُودِ بَاقٍ، وَ هِيَ ثَابِتَةٌ عَلَيْهِ^٦ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ
الْإِقْرَارِ^٧، اسْتَوْفَاهَا مِنْهُ؛ وَ إِنْ فَاتَ ذَلِكَ بِمَوْتِهِ، كَانَ الْإِثْمُ عَلَى مَنْ أَخَافَ الْإِمَامَ
وَ أَلْجَأَهُ^٨ إِلَى الْغَيْبَةِ.

وَ لَيْسَ [هَذَا]^٩ بِنَسْخِ الشَّرِيعَةِ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ^{١٠}؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ^{١١} نَسْخًا^{١٢} لَوْ
سَقَطَ فَرَضُ إِقَامَتِهَا مَعَ التَّمَكِينِ وَ زَوَالِ الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ مِنْ إِقَامَتِهَا، فَأَمَّا^{١٣}

١. في «س، ط»: «الملْمُونَ».

٢. في «د، ص، ع» و المطبوع: «بالحدود» بدل «في الحدود».

٣. في «أ، ب، ج، د، ع» و المطبوع: «حياة». و في «ف»: «ذنوب».

٤. في أكثر النسخ و المطبوع: «فاعلها»، و الظاهر أَنَّهُ سهو من النساخ.

٥. في «أ، ب، ج، د، ص، ع» و المطبوع: «و حياتها».

٦. في «س، ط»: - «عليه».

٧. في «أ، ب، ج، د، ص، ع» و المطبوع: «و الإقرار».

٨. في «س، ط»: «و أُلْجِئاً».

٩. ما بين المعقوفين استفدناه من المقنع، ص ٥٨.

١٠. في المقنع: «و ليس هذا بنسخ لإقامة الحدود».

١١. في «س، ط» و حاشية «أ»: «كَانَ». و في «ب، ف»: «كَانَ يَكُونُ».

١٢. في «س، ط»: «قَبِيحاً».

١٣. في «ص»: «و أَمَّا»، و في «ب، ف»: «و كَانَ»، و في المطبوع: «و أَمَّا مع عدمه» بدل «فأما».

و الحال^١ ما ذكرناه^٢ فلا.

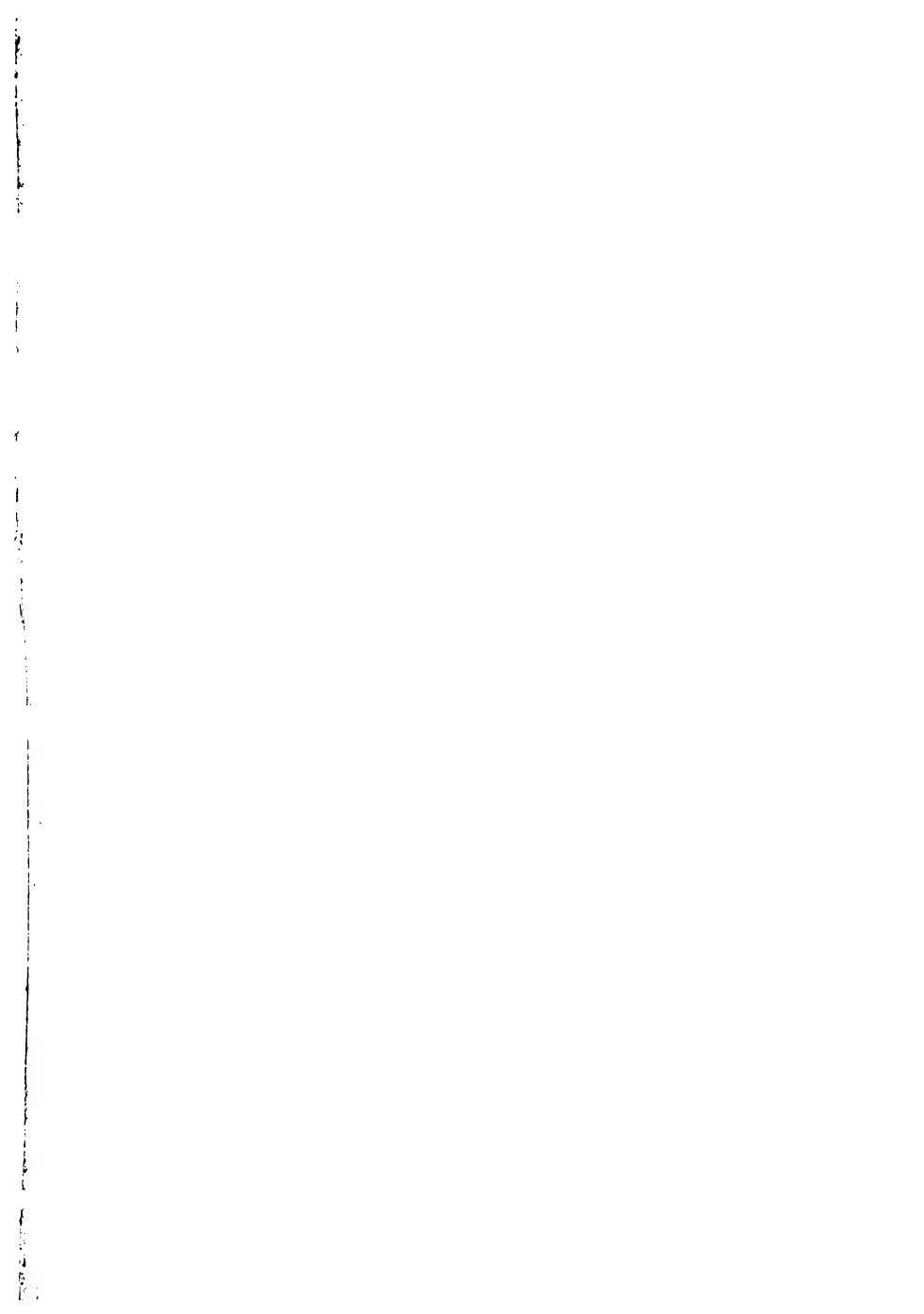
و هذه جملة مقنعة في الكلام في^٣ هذه المسألة، و الله المستعان^٤، و به التوفيق.

١. في «ص»: «الحال» بدون واو العطف.

٢. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «ذكرنا».

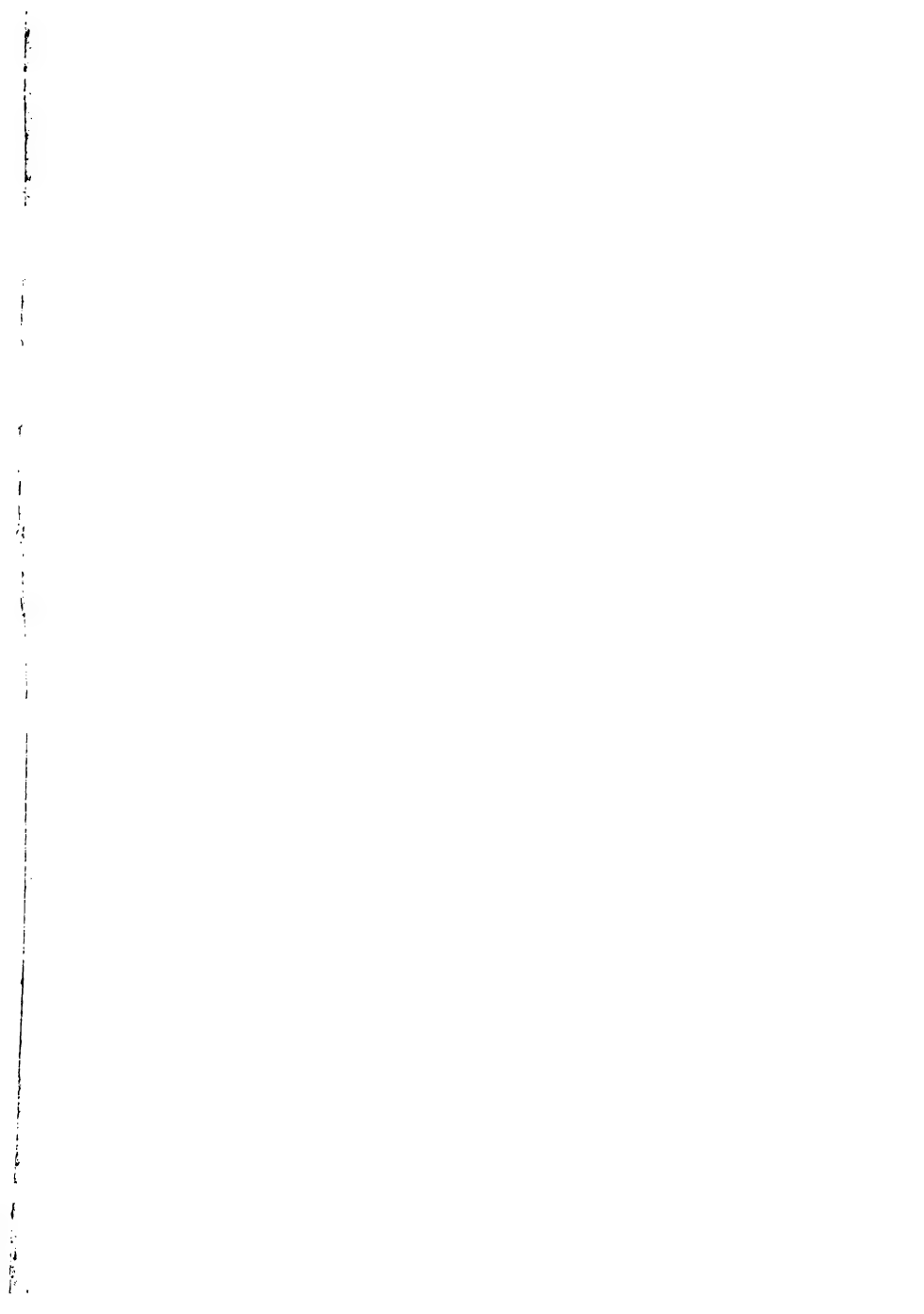
٣. في «ج، د، ص» و المطبوع: - «الكلام في».

٤. في «ع» و المطبوع: «المستعين».



(٧٠)

فَصْلُ فِي الْغَيْبَةِ



مقدمة التحقيق

بعد وقوع ظاهرة الغيبة و حصول الانقطاع بين الإمام و بين الإمامية انهالت الإشكالات عليهم من قِبَل المخالفين، حيث عدّوا تلك الظاهرة دليلاً على بطلان القول بالإمامة، و ساووا بين غيبة الإمام و بين عدمه^١، ناسين بذلك غيبات الأنبياء عليهم السلام التي طال بعضها^٢، و مستبعدين ذلك على قدرة الله تعالى، إلا أنّ الإمامية أخذوا على عاتقهم الدفاع عن عقيدتهم، و صاروا يبحثون و يبيّنون المبررات و الأسباب التي دعت الإمام إلى الغيبة.

إلى أن وصلت النوبة إلى الشريف المرتضى، فتصدّى للدفاع عن معتقدات الإمامية، و منها الغيبة، و قام بإبداع دليل جديد للدفاع عن عقيدة الغيبة، فذهب إلى أنّه لا ضرورة للبحث عن مبررات الغيبة و عللها و أسبابها؛ و ذلك لأنّه قد ثبت بالدليل و جوب الإمامة في كلّ عصر، و أنّ الإمام معصوم، و لا يجوز عليه فعل القبيح، فلو غاب و استتر علمنا أنّ لغيبته مبرراً و سبباً معيّناً، و أنّ غيبته هذه حسنة و ليست قبيحة، بل لها أسبابها و مبرراتها و إن لم نعلمها على نحو الدقّة، و بذلك سوف يكون البحث عن أسباب الغيبة أمراً زائداً، و لا حاجة إليه إلاّ استظهاراً على المخالفين، و إتماماً للحجّة، و هذا كلّهُ يدلّ على أهميّة بحث العصمة في موضوع الإمامة، و

١. راجع: تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ٢٢٥.

٢. راجع: كمال الدين، ص ١٢٧ و ما بعدها.

ضرورة الاهتمام به، و الاشتغال بإثباته و تصحيحه.

و قد ذكر الشريف المرتضى في المقنع و زيادته هذه الفكرة بعينها، أي فكرة الاستغناء بعصمة الإمام عن البحث عن أسباب الغيبة و دواعيها^١، و أشار في زيادة المقنع إلى أنَّ هذه الفكرة لم يُسبق إليها، حيث قال:

ثم استأنفنا في المقنع طريقة غريبة لم نُسِّق إليها، و دللنا على أنَّه لا يجب علينا بيان السبب في غيبته على التعيين، بل يكفي في العلم بحُسن الغيبة منه علماً بعصمته، و أنَّه ممَّن لا يفعل قبيحاً، و لا يترك واجباً^٢.

و لم تعرّض في الرسالة محلّ البحث إلى سبب الغيبة؛ لكنّه أشار إليه في مواضع أخرى من كتبه، نذكره هنا للفائدة، و هو أنَّ سبب الغيبة إخافة الظالمين للإمام عليه السلام، و منعه من التصرف فيما جُعِل إليه التصرف فيه، و عدم تمكنه منه^٣.

و من جهة أخرى، أشار في هذه الرسالة إلى إشكال آخر، و هو أنَّه إذا كان الإمام لطفاً في فعل الواجبات و ترك القبائح، فإنَّ غيبته سوف تنقض ذلك.

فأجاب بأنّه لا يمتنع أن يكون هذا اللطف في أثناء غيبته أقوى من حضوره، و ذلك لأنَّ أولياء الإمام عليه السلام على الرغم من أنَّهم لا يعرفون مكانه و لا شخصه، لكنهم يعلمون أنَّه موجود معهم، و لا يشكّون في ذلك. هذا من جهة، و من جهة أخرى أنَّهم يجوزون في مَنْ يشاهدونه أن يكون هو الإمام عليه السلام، فلا يأمنون حينئذ من أنَّهم إذا فعلوا القبائح أن يقوم بتأديبهم، و لذلك سوف يبتعدون عن القبائح، و يقتربون إلى فعل الواجبات، و هو اللطف.

و ذكر في نهاية كلامه أنَّ هذا الجواب ليس لأحد من الأصحاب، بمعنى أنَّه من

١. المقنع، ص ٤١، ٧٣ - ٧٤.

٢. المصدر (قسم الزيادة)، ص ٧٣ - ٧٤.

٣. تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ٢٢٣؛ المقنع، ص ٥٢.

إبداعاته، كما أنّه ذكر هذا الجواب أيضاً في زيادة المقنع^١، وقال: «و خطر ببالنا الآن ما لا بدّ من ذكره ليُعرف»،^٢ وهذا يعني أيضاً أنّ الجواب من إبداعاته، وهو يدلّ على تصحيح نسبة الرسالة محلّ البحث إليه؛ فإنّه قد ذكر فيها جواباً نعلم من خلال كتبه المعلومة النسبة إليه أنّه من إبداعاته الشخصية.

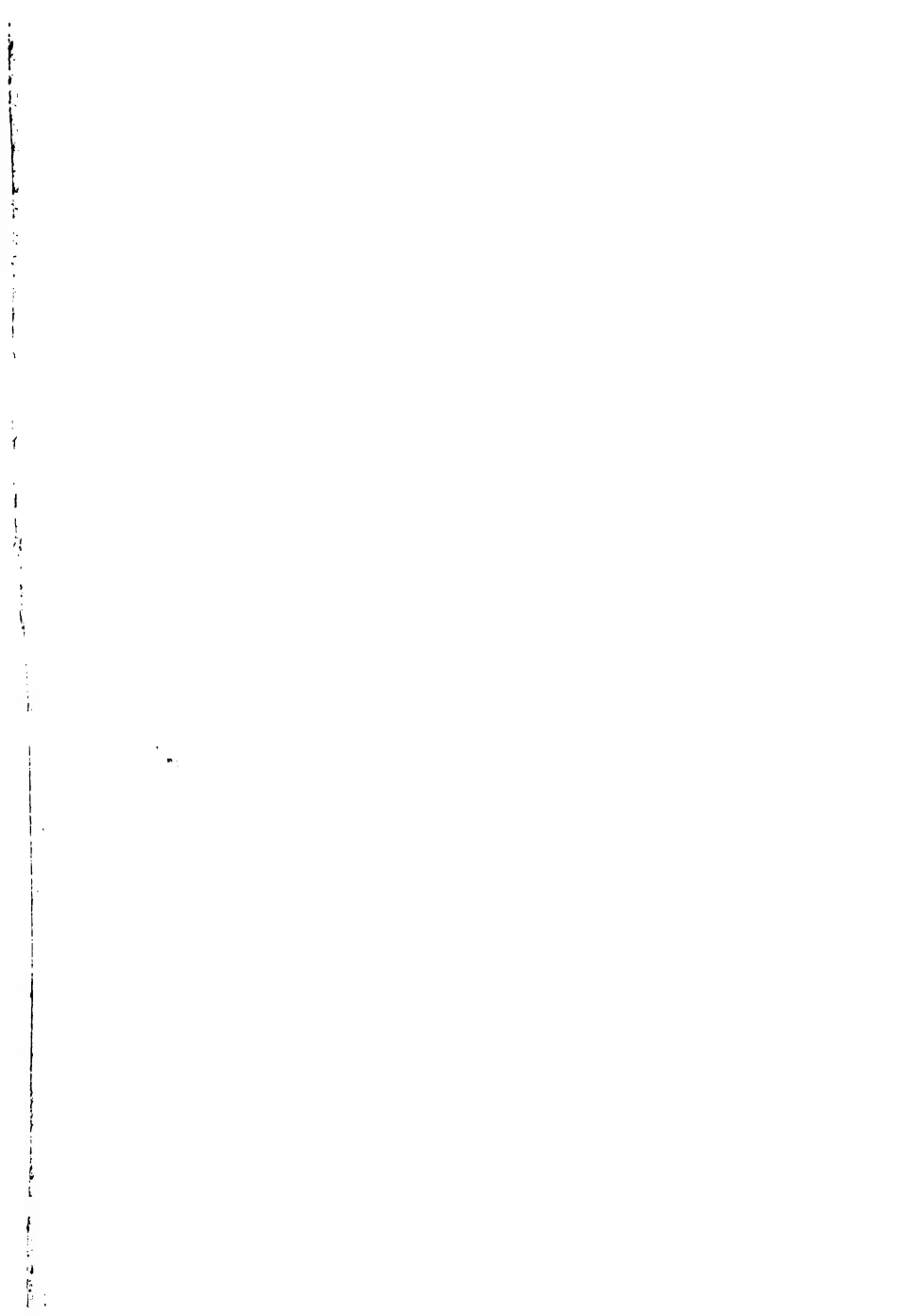
هذا، وكانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٤ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحة (٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٩٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٨١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

١. المقنع (قسم الزيادة)، ص ٧٤ - ٧٧.

٢. المصدر، ص ٧٤.



فصل في الغيبة

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

إِنْ قَالُوا: إِنْ قَبِلْتُمْ^١ أَنَّ الْإِمَامَ مَوْجُودٌ، وَأَنَّهُ يَظْهَرُ وَيَفْعَلُ وَيَصْنَعُ، فَأَيُّ شَيْءٍ يَمْنَعُ مِنْ ظَهْوَرِهِ؟ بَيَّنَّا مَا الْمَوْجِبُ لِاسْتِنَارِهِ وَغَيْبَتِهِ؟!

قُلْنَا: قَدْ ثَبَّتَ وَجُوبُ [وَجُودِ] الْإِمَامِ، وَأَنَّ مِنْ صِفَتِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ الْفَعْلُ الْقَبِيحُ؛ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ كَوْنُهُ مَوْجُودًا، وَالْآنَ مَا بَقِيَ إِلَّا ظَهْوَرُهُ وَغَيْبَتُهُ.

فَنَقُولُ: إِذَا ثَبَّتَ عِصْمَتُهُ ثُمَّ اسْتَتَرَ وَلَمْ يَظْهَرْ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِعُذْرٍ؛ لِأَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ مِنْهُ. وَلَيْسَ يَجِبُ عَلَيْنَا بَيَانُ ذَلِكَ الْعُذْرِ وَأَنَّهُ «مَا^٣ هُوَ؟» بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ.

وَهَذَا مِثْلُ مَا نَقُولُ [كُلُّنَا لِمُخَالَفِينَا] وَهُمْ الْمُلْحِدَةُ حِينَ يَقُولُونَ: مَا الْحِكْمَةُ فِي رَمِي الْحِجَارَةِ وَالْهَرَوَلَةِ وَاسْتِلَامِ الْحَجَرِ، [وَنَحْنُ] لَا نَعْلَمُ شَيْئًا [مِنْ حِكْمَتِهِ]؟ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَسْأَلُونَ عَنْهُ.

أَلَسْنَا نَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ قَدْ ثَبَّتَ حِكْمَتَهُ بِالدَّلِيلِ الْبَاهِرِ الْقَاهِرِ؛ وَمَعَ

١. في «س» و«المطبوع»: «قلتم».

٢. في «ص» وحاشية «س»: «ما بقي ان لا». وفي «س» و«المطبوع» بدل «ما بقي إلا» فراغ.

٣. في «س، ص» و«المطبوع»: «وإنما» بدل «وأنه ما».

حِكْمَتِهِ إِذَا أَمَرْنَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، عَلِمْنَا أَنَّ الْحِكْمَةَ أَوْجَبَتْ ذَلِكَ الْأَمْرَ؟
فَإِذَا قَالُوا: مَا ذَلِكَ الْأَمْرُ؟

قُلْنَا: لَا يَجِبُ عَلَيْنَا بَيَانُهُ؛ مِنْ حَيْثُ عَلِمْنَا أَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ تَعَالَى.
وَالطَّرِيقَانِ وَاحِدٌ عَلَى مَا تَرَى؛ وَهَذَا هُوَ سَدُّ الْبَابِ عَلَى مُخَالَفَتِنَا، وَقَطْعُ
التَّطَوِيلَاتِ عَنْهُمْ وَالْإِسْهَابَاتِ^١، وَبِهَذَا يَنْبَغِي^٢ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَهُمْ.
سَوَّالٌ لَهُمْ: إِذَا قَالُوا: إِنْ نَصَبَ الْإِمَامُ إِذَا كَانَ لُطْفًا لِلْمُكَلَّفِينَ فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ
وَتَجَنَّبَ الْمُقْبَحَاتِ، فَإِنَّ اسْتِتَارَهُ وَغَيْبَتَهُ يَنْقُضَانِ هَذَا الْبِنَاءَ، وَيُبْطِلَانِ هَذَا الْغَرَضَ.
قُلْنَا لَهُمْ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ هَذَا اللَّطْفُ مَعَ غَيْبَتِهِ فِي هَذَا الْبَابِ [بِشَكْلِ] أَقْوَى؛ لِأَنَّ
الْمُكَلَّفَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مَكَانَهُ، وَلَمْ يَقِفْ عَلَى^٣ مَوْضِعِهِ، وَيُجَوِّزُ فِيمَنْ لَا يَعْرِفُهُ أَنَّهُ^٤
الْإِمَامُ، يَكُونُ إِلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ الْقَبِيحَ وَلَا يُقْصِرَ فِي فِعْلِ الْوَاجِبِ أَقْرَبَ مِنْهُ لَوْ عَرَفَهُ
وَلَمْ^٥ يُجَوِّزْ فِيهِ كَوْنَهُ إِمَامًا^٦.

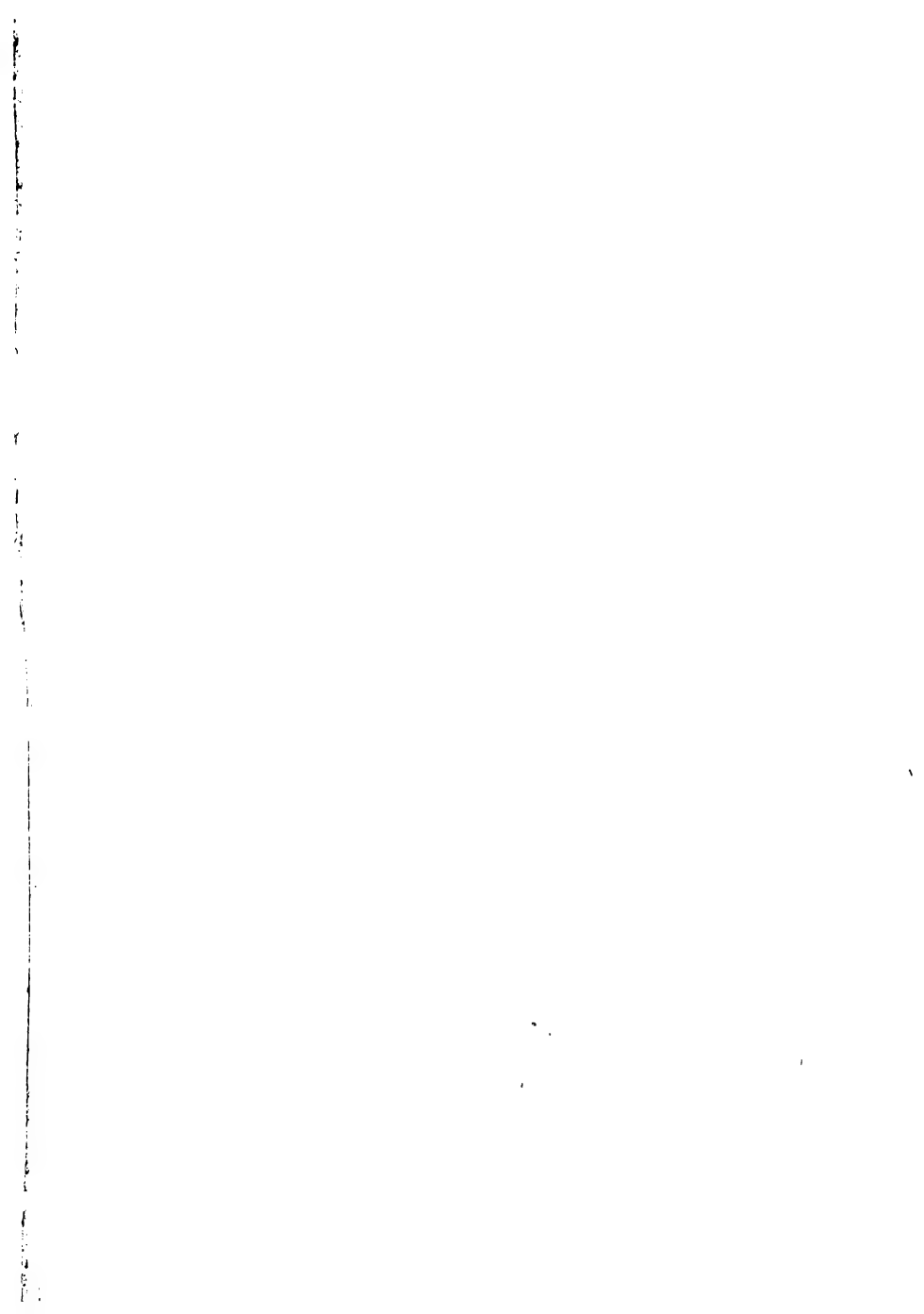
وَهَذَا جَوَابٌ ظَاهِرٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ أَصْحَابِنَا هَذَا الْجَوَابُ.
قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

الْعَصْمَةُ فِي صِفَاتِ الْإِمَامِ مِنْ أَكْبَرِ الْأُصُولِ فِي الْإِمَامَةِ؛ إِنْ ثَبَّتَ^٧ يَكْفِي كَثِيرًا
مِنَ الْمُؤْمِنِ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ الْاِشْتَغَالُ بِتَصْحِيحِهَا أَكْثَرَ.

١. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَالْأَمَارَات».
٢. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «- يَنْبَغِي».
٣. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «- عَلَى».
٤. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنَّ».
٥. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «وَلَا».
٦. فَإِنَّهُ لَوْ عَرَفَ أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ لَيْسَ بِإِمَامٍ لَمْ يَحْتَرِزْ مِنْهُ، بَيْنَمَا لَوْ جَوَّزَ كَوْنَهُ الْإِمَامَ احْتَرِزَ مِنْهُ. وَ
رَاجِعُ: الْمُقْتَع، ص ٧٨.
٧. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «ثَبَّتَ».

(٧١)

فَصَلُّ فِي الْإِمَامَةِ بَعْدَ الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ



مقدمة التحقيق

قد تؤدي بعض النظريات التي يؤمن بها المتكلمون من مختلف الفرق إلى إثارة إشكالات ينبغي عليهم الإجابة عليها، كي يتمكنوا من التمسك بتلك النظريات، ومنها نظرية «عدم خلوّ الزمان من الإمام»، وهي نظرية آمن الإمامية بها، وبنوا عليها نظريات مهمة أخرى، مثل إثبات إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام^١، و مثل حجّة إجماع أهل كلّ عصر؛ لدخول الإمام فيهم الذي لا يخلو منه زمان^٢؛ إضافة إلى بعض المسائل المتعلقة بالغيبة، مثل عدم الحاجة إلى معرفة أسباب الغيبة على التفصيل بعد ثبوت عصمة الإمام^٣، والدليل على طول عمر صاحب الزمان عليه السلام^٤، وغير ذلك من الأبحاث والنظريات.

و اشترط الإمامية لنظرية «عدم خلوّ الزمان من الإمام» شرطين: أحدهما ثبوت التكليف، والآخر عدم عصمة الأمة. فلو انقطع التكليف، أو صار الناس معصومين، انتفت الحاجة إلى الإمام في كلّ عصر^٥.

و الإشكال الذي وُجّه إلى هذه النظرية في الرسالة محلّ البحث هو: إذا لم يخلّ الزمان من إمام كما تقولون، فهل هذا يشمل حالة ما بعد الإمام الثاني عشر عليه السلام أيضاً، أو لا؟ خاصّة وإنّه لا دليل على انقطاع التكليف بعده حتّى يقال بعدم الحاجة إلى إمام آخر، بحجّة أنّ الحاجة إليه - وهي إصلاح الدين، والقيام بمصالح المسلمين

١. راجع: الذخيرة، ص ٥٠٣.

٢. المصدر، ص ٤٣٥.

٣. راجع: المقنع في الغيبة، ص ٣٤.

٤. راجع: كنز الفوائد، ص ٢٤٤.

٥. راجع: الذخيرة، ص ٤٠٩.

- قد انتفت بانقطاع التكليف؛ و حينئذ إذا قلنا بعدم وجود دليل على انقطاع التكليف، فإن قلنا بعدم وجود إمام بعد الإمام الثاني عشر عليه السلام، سقطت نظرية عدم خلو الزمان من الإمام من الاعتبار، وإن قلنا بوجود إمام جديد يأتي من بعده، تعرضت نظرية أخرى للخطر، و هي نظرية أن عدد الأئمة اثنا عشر إماماً، لأنه سوف يزيد عدد الأئمة - مع مجيء الإمام الجديد - على هذا العدد.

و في الجواب تمسك الشريف المرتضى بنظرية عدم خلو الزمان من الإمام، وبأنه لا دليل على انقطاع التكليف بعد الإمام الثاني عشر عليه السلام، لكنه جوز أن يكون بعد الإمام الثاني عشر عليه السلام عدة أئمة، يقومون بحفظ الدين و مصالح أهله. و أمّا نظرية الاثني عشر إماماً، فبحسب رأيه سوف لن تتعرض إلى خطر؛ لأن المقصود بهذه النظرية هو الإيمان باثني عشر إماماً، لا أقل من ذلك، و أمّا الإيمان بأكثر من هذا العدد، فسوف لن يخرجنا من الإيمان باثني عشر إماماً، و هو المطلوب، فإن المطلوب هو هذا العدد، لا نفي الزائد.

هذا، و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٥ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحة (٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٩٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٨١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

فصل [في الإمامة بعد القائم عليه السلام]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و سئل - رضي الله عنه - عن الحال بعد إمام الزمان عليه السلام في الإمامة فقال^١: إذا كان من المذهب المعلوم أن كل زمان لا يجوز أن يخلو من إمام يقوم بإصلاح الدين ومصالح المسلمين، ولم يكن [معلوماً] لنا بالدليل الصحيح أن خروج القائم يطابق زوال التكليف، فلا يخلو الزمان بعده عليه السلام من أن يكون فيه إمام مفترض الطاعة، أو ليس يكون.

فإن قلنا بوجود إمام بعده، خرجنا من القول بالاثني عشرية. وإن لم نقل بوجود إمام بعده، أبطلنا الأصل الذي هو عماد المذهب؛ وهو قبح خلو الزمان من إمام^٢.

فأجاب - رضي الله عنه - وقال: إننا لا نقطع على مصادفة خروج صاحب الزمان محمد بن الحسن عليهما السلام زوال التكليف؛ بل يجوز أن يبقى العالم بعده زماناً كثيراً، ولا يجوز خلو الزمان بعده من الأئمة.

و يجوز أن يكون بعده عدة أئمة يقومون بحفظ الدين ومصالح أهله،

١. أي السائل.

٢. في «ص» + «إمام».

٣. في «س، ص» والمطبوع: «الإمام».

و لَيْسَ يَضُرُّنَا ذَلِكَ فِيمَا سَلَكَنَاهُ مِنْ طُرُقِ الْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي كُلفْنَا إِيَّاهُ وَ تُعْبَدُنَا مِنْهُ^١ أَنْ نَعْلَمَ إِمَامَةً هَؤُلَاءِ الْإِثْنِي عَشَرَ، وَ بُيِّنَهُ بَيَاناً شَافِئاً؛ إِذْ هُوَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ وَ الْحَاجَةِ.

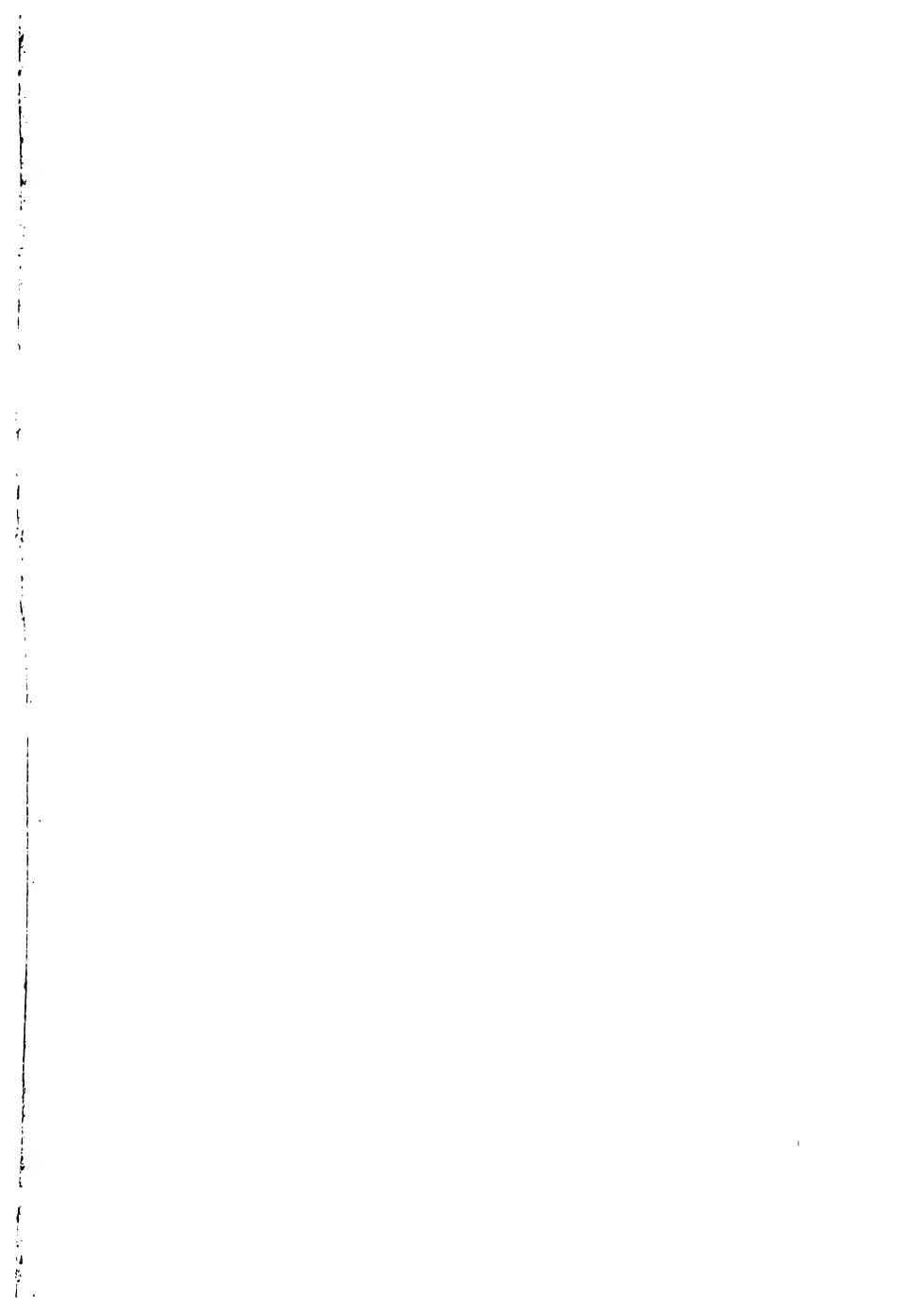
وَ لَا يُخْرِجُنَا هَذَا الْقَوْلُ عَنِ التَّسْمِي بِالْإِثْنِي عَشْرِيَّةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِسْمَ عِنْدَنَا يُطْلَقُ عَلَى مَنْ يُثَبِّتُ إِمَامَةً اثْنِي عَشَرَ إِمَاماً، وَ قَدْ أَثَبَّتْنَا نَحْنُ؛ وَ لَا مُوَافَقَ لَنَا فِي هَذَا الْمَذْهَبِ، فَانْفَرَدْنَا نَحْنُ بِهَذَا الْإِسْمِ دُونَ غَيْرِنَا.

١. كذا، و الأنسب: «به».

(٧٢)

مسألة في الرّجعة

من جملة «الدمشقيات»



مقدّمة التحقيق

أجاب الشريف المرتضى على مجموعة مسائل وردت عليه من دمشق، عُرفت بـ«المسائل الدمشقيّات»، كما سمّيت بـ«المسائل الناصريّات»، فقد ذكرها البُصروي (ت ٤٤٣هـ)، وقال: «المسائل الدمشقيّة، وهي الناصريّة»^١.

وهذه المسائل هي غير الناصريّات المعروفة التي هي أيضاً من تأليفات الشريف المرتضى؛ فإنّ الناصريّات المعروفة ليست دمشقيّة، بل طبريّة أُرسلت من طبرستان، وتحتوي على ٢٠٧ مسائل فقهية، وهي موجودة بأيدينا وكاملة، وليست فيها مسألة في الرجعة، والتي سوف يأتي أنّها تشكّل المسألة الوحيدة المتبقية من «الناصرية الدمشقية». إذن «الناصرية الدمشقية» غير «الناصرية الطبرية»، فينبغي عدم الخلط بينهما.

ومن المحتمل أنّ المُرسَل للناصرية الدمشقية هو الأمير الحسن بن الحسين بن حمدان الملقّب بناصر الدولة، والذي ولي دمشق في سنة ٤٣٣هـ^٢، وهو الذي ألّف له المحقّق الكراجكي (ت ٤٤٩هـ) الرسالة الناصرية^٣؛ ولهذا سمّيت الدمشقية بالناصرية. باعتبار لقب السائل: «ناصر الدولة». فلو كان ناصر الدولة هو السائل حقّاً، وقد أرسل

١. مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨٣.

٢. تاريخ مدينة دمشق، ج ١٣، ص ٧٧.

٣. خاتمة المستدرک، ج ٣، ص ١٢٧.

مسائله إلى الشريف المرتضى في أثناء ولايته على دمشق، فهذا يعني أن هذه المسائل هي من أواخر - إن لم تكن آخر - ما ألفه الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، وأجاب عليه من مسائل.

و يدلّ على تصحيح نسبة هذه المسائل إلى الشريف المرتضى - إضافة إلى ذكر البصري لها - أنه أرجع فيها إلى كتاب الذخيرة، وهي قرينة داخلية مهمة. ثم إن ما تبقى من الدمشقية مسألة واحدة، ولا نعلم عدد ما سقط منها من مسائل. و تحدّث المسألة المتبقية عن موضوع الرجعة، وهي تبدأ بكلام الشريف المرتضى من دون بيان سؤال السائل، و ربما قام النساخ بحذف السؤال لاعتبارات خاصّة، وأبقوا على الجواب فقط.

و الجدير بالذكر أن هناك نصاً آخر منتزعا مما سُمي بالمشقة الناصرية للشريف المرتضى، و هو يتحدّث أيضاً عن الرجعة^١، وإذا لاحظنا ما تقدّم من أن «الدمشقية» تسمى «ناصرية» أيضاً، وأن «الناصرية الطبرية» ليست فيها مسألة حول الرجعة، وأن ما تبقى من الدمشقية يحتوي على بحث حول الرجعة، علمنا أن النص المنقول من الناصرية منتزع في الحقيقة من الدمشقية.

محتوى الرسالة

و قد تعرّض الشريف المرتضى في المسألة الوحيدة المتبقية من المسائل الدمشقية إلى بحث الرجعة، كما أنه تعرّض إلى الرجعة في المسألة الثامنة من المسائل الرازية، بحيث يمكن مشاهدة تشابه في الأبحاث بين ما هو موجود هناك و بين المسألة محلّ بحثنا.

و قد ركّز في هذه المسألة على بعض النقاط المهمة، نشير إليها باختصار:

١. مصائب النواصب في الرد على نواقض الروافض، ج ٢، ص ٥٣.

١. إنّ الرجعة أمر ممكن، و غير خارج عن قدرة الله تعالى، فلا معنى للقول باستحالتها.

٢. معنى الرجعة أنّ الله تعالى يُرجع إلى الدنيا عند ظهور الإمام المهدي عليه السلام قوماً من أوليائه لنصرته و الابتهاج بدولته، و قوماً من أعدائه للانتقام منهم.

٣. الدليل على ثبوت الرجعة هو إجماع الإمامية فقط، و ليس هناك دليل آخر معتبر عليها.

٤. إنّ الرجعة لا تنافي التكليف كما قد يتصوّر البعض، فإنّ البعض ظنّ أنّ من شاهد أهوال البرزخ ثمّ رجع إلى الدنيا، فسوف يكون ملجأ إلى الطاعة، خوفاً ممّا شاهده من أهوال بقيت في ذاكرته و لم ينسّها، لكن الشريف المرتضى رفض هذا التحليل، و أكّد على أنّ الدواعي إلى الطاعة و المعصية تبقى موجودة بعد الرجعة، و أنّ الرجعة لا تكون ملجئة إلى الطاعة، كما أنّ من يشاهد المعجزات الباهرة من الكفار يبقى مخيراً بين الإيمان و الكفر، و لا يصير ملجأ إلى الإيمان.

٥. رفض الشريف المرتضى استدلال بعض الإمامية على الرجعة بقوله تعالى: ﴿و نُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ...﴾ الآية^١.

هذا، و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٥ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردى، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٨١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

مسألة في الرجعة من جملة «الدمشقيات»

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قال الأجل المرتضى - رضي الله عنه -: «علم أن الذي تقوله^١ الإمامية من^٢ الرجعة، لا خلاف بين المسلمين - بل بين الموحدين - في جوازه، وأنه مقدور لله تعالى، وإنما الخلاف بينهم في أنه سيوجد^٣ لا محالة، أو ليس كذلك؟

[في بيان إمكان الرجعة ووقوعها]

و لا يخالف في صحة رجعة الأموات إلا ملحدٌ و خارجٌ عن أقوال أهل التوحيد؛ لأن الله تعالى قادرٌ على [إعادة] الجواهر بعد إعدامها. و إذا كان عليها قادراً، جاز أن يوجدَها متى شاء.

و الأعراض التي بها يكونُ أحدنا حياً مخصوصاً على ضربين: أحدهما: لا خلاف في أن إعادته^٤ بعينه غير واجبة؛ كالكون، و الاعتماد، و ما

١. في «د، س، ص»: «يقوله». و في المطبوع: «يقول».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «في».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «يوجد».

٤. في «د، ص»: «إعادة». و في «س» و المطبوع: «الإعادة».

يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ.

و الضَرْبُ الْآخَرُ: اخْتِلَافٌ فِي وَجوبِ إِعَادَتِهِ بَعَيْنِهِ، وَ هُوَ الْحَيَاةُ وَ التَّأْلِيفُ.
وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ «الذَّخِيرَةِ» أَنَّ إِعَادَتَهُمَا بَعَيْنَهُمَا^١ غَيْرُ وَاجِبَةٍ،^٢ [وَ] إِن تَبَيَّنَ أَنَّ
الْحَيَاةَ وَ التَّأْلِيفَ مِنَ الْأَجْنَاسِ الْبَاقِيَةِ؛ فَفِي ذَلِكَ شَكٌّ.

فَالْإِعَادَةُ جَائِزَةٌ صَحِيحَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَ قَدْ اجْتَمَعَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ ظُهُورِ الْقَائِمِ صَاحِبِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ يُعِيدُ قَوْمًا مِنْ أَوْلِيَائِهِ لِنُصْرَتِهِ وَ الْإِبْتِهَاجِ بِدَوْلَتِهِ، وَ قَوْمًا مِنْ أَعْدَائِهِ لِيَفْعَلَ بِهِمْ
بَعْضُ^٣ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ^٤ مِنَ الْعَذَابِ. وَ إِجْمَاعُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ
كُتُبِنَا أَنَّهُ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْصُومَ فِيهِمْ. فَيَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى ثُبُوتِ الرَّجْعَةِ، مُضَافًا إِلَى
جَوَازِهَا فِي الْقُدْرَةِ.

[عدم منافاة الرجعة للتكليف]

وَ لَيْسَتْ الرَّجْعَةُ مِمَّا يُنَافِي التَّكْلِيفَ وَ يُحِيلُ الْإِجْمَاعَ مَعَهُ؛^٥ وَ ذَلِكَ أَنَّ الدَّوَاعِيَ
مَعَ الرَّجْعَةِ مُتَرَدِّدَةٌ، وَ الْعِلْمُ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي تِلْكَ الْحَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُكْتَسَبًا غَيْرَ
ضَرُورِيٍّ؛ كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ بِهِ تَعَالَى^٦ يَكُونُ مُكْتَسَبًا غَيْرَ ضَرُورِيٍّ، وَ الدَّوَاعِيَ^٧ ثَابِتَةٌ مَعَ

١. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْإِعَادَةُ بَعَيْنَهَا» بَدَلَ «إِعَادَتَهُمَا بَعَيْنَهُمَا».

٢. رَاجِعُ: الذَّخِيرَةُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، ص ١٥٢ - ١٥٣.

٣. فِي «د»، «س»، «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «بَعْضُ».

٤. فِي «أ»: «يَسْتَحِقُّونَ». وَ فِي «د»، «س»، «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَسْتَحَقُّ».

٥. أَيْ: يَجْعَلُ اتِّفَاقَ الرَّجْعَةِ وَ التَّكْلِيفِ وَاجْتِمَاعَهُمَا أَمْرًا مُحَالًا.

٦. أَيْ بِصُورَةٍ عَامَّةٍ، وَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ.

٧. هَكَذَا فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ. وَ فِي «أ»، «د» بَعْدَ «الدَّوَاعِيَ» بَيَاضٌ. وَ فِي «ب»: «+» «أَنِ».

تَوَاتُرِ الْمُعْجَزَاتِ وَ تَرَادُفِ بَاهِرِ الْآيَاتِ.

وَمَنْ هَرَبَ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنَ الْقَوْلِ بِثَبَاتِ التَّكْلِيفِ عَلَى أَهْلِ الرَّجْعَةِ - لِعَقْدِهِ أَنَّ التَّكْلِفَ فِي تِلْكَ الْحَالِ لَا يَصِحُّ^١، [وَأَنَّ] الْقَوْلَ بِالرَّجْعَةِ إِنَّمَا هِيَ عَلَى طَرِيقِ الثَّوَابِ وَ إِدْخَالِ الْمَسْرَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِمَّا يُشَاهَدُ^٢ مِنْ ظُهُورِ كَلِمَةِ الْحَقِّ - فَهُوَ غَيْرُ مُصِيبٍ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعِيدُ^٣ مَنْ سَبَقَتْ وَفَاتُهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِيَنْصُرُوا الْإِمَامَ وَ لِيُشَارِكُوا إِخْوَانَهُمْ مِنْ نَاصِرِيهِ وَ مُحَارِبِي أَعْدَائِهِ، وَ أَنَّهُمْ بِالرَّجْعَةِ^٤ أَدْرَكُوا مِنْ نُصْرَتِهِ وَ مَعُونَتِهِ^٥ مَا كَانَ يَفُوتُهُمْ^٦ لَوْلَاهَا؛ وَ مَنْ أُعِيدَ لِلثَّوَابِ الْمُحْضِ، لَا^٧ يَجِبُ عَلَيْهِ نُصْرَةُ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ الْقِتَالُ عَنْهُ وَ الدِّفَاعُ. وَ قَدْ أَغْنَى اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْقَوْلِ بِمَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ هَرَبًا مِمَّا هُوَ غَيْرُ لَازِمٍ وَ لَا مُشْتَبِهٍ^٨.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ التَّكْلِفُ ثَابِتًا عَلَى أَهْلِ الرَّجْعَةِ، فَجَوَّزُوا^٩ ثُبُوتَ تَكْلِيفِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ أُعِيدُوا^{١٠} لِنُزُولِ^{١١} اسْتِحْقَاقِ^{١٢} الْعِقَابِ.

١. فِي «أ» بَدَلَ «لَا يَصِحُّ» بِيَاضٍ. وَ فِي «ب» + «إِلَى». وَ فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَهُ».

٢. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَشَاءُ».

٣. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «لِيُعِيدَ». ٤. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «بِالرَّجْعَةِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَعُونَتُهُ» بِدُونِ وَاوٍ الْعُطْفِ.

٦. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَقُوتُهُمْ».

٧. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «مِمَّا».

٨. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ لَا مُشْبِه».

٩. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَتَجَوَّزُوا». وَ فِي «ص»: «فَيَجَوَّزُوا».

١٠. فِي «ب»: «أَعْدُوا». وَ فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «اعْتَقَدُوا».

١١. فِي «أ، س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «النُّزُولُ».

١٢. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ حَذْفُ كَلِمَةِ: «اسْتِحْقَاقُ»، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: الَّذِينَ أُعِيدُوا لِإِنْزَالِ الْعِقَابِ بِهِمْ.

قلنا: عن هذا جوابان:

أحدهما: أَنَّ مَنْ أُعِيدَ مِنَ الْأَعْدَاءِ لِلنَّكَالِ وَالْعِقَابِ، لَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ التَّكْلِيفَ بَاقٍ عَلَى الْأَوْلِيَاءِ؛ لِأَجْلِ النَّصْرَةِ وَالِدِفَاعِ وَالْمَعُونَةِ.

والجوابُ الْآخَرُ: أَنَّ التَّكْلِيفَ وَإِنْ كَانَ ثَابِتاً عَلَيْهِمْ، فَيَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ لَا يَخْتَارُونَ التَّوْبَةَ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الرَّجْعَةَ غَيْرُ مُلْجِنَةٍ إِلَى تَرْكِ الْقَبِيحِ وَفِعْلِ الْوَاجِبِ، وَأَنَّ الدَّوَاعِيَ مُتَرَدِّدَةٌ. وَيَكُونُ وَجْهُ الْقَطْعِ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَخْتَارُونَ ذَلِكَ^٣ مَا عَلِمْنَا وَقَطَعْنَا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُمْ مُخْلَدُونَ لَا مَحَالَةَ فِي النَّارِ.

وَبِمِثْلِ ذَلِكَ نُجِيبُ^٥ مَنْ يَقُولُ: جَوَزُوا فِي بَعْضِ هَؤُلَاءِ الْأَعْدَاءِ أَوْ كُلِّهِمْ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَاعَةٍ تَابَ، فَاسْقَطَتِ التَّوْبَةَ عِقَابَهُ، وَلَا تَقْطَعُوا - لِأَجْلِ هَذَا التَّجْوِيزِ - عَلَى أَنَّهُمْ لَا مَحَالَةَ مُخْلَدُونَ فِي النَّارِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا عِنْدَكُمْ فِيمَا تَسْتَدِلُّ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى ثُبُوتِ الرَّجْعَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ * وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَخْذَرُونَ^٦، وَظَاهِرُ^٧ هَذَا الْكَلَامِ يَقْتَضِي الْاسْتِقْبَالَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَشِيعَتُهُ. وَإِذَا حَمَلْنَا فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ عَلَى

١. في «س، ص»: «فيجوزون بعلم». وفي المطبوع: «فتجوزون بعلم».

٢. في جميع النسخ والمطبوع: «قول»؛ خطأ ناشئاً عن سهو أعلام النساخ.

٣. أي: لا يختارون التوبة.

٤. في جميع النسخ سوى «س» والمطبوع: «مما».

٥. في «ب، س» والمطبوع: «يجيب». وفي «د، ص»: «يجب».

٦. الْقَصَص (٢٨): ٥ - ٦.

٧. كذا، والأنسب: «فظاهر».

أنهما الرجلان المعروفان اللذان كانا في عهد موسى عليه السلام وشيعته^١، فيجب أن يُعادا ليَرَيَا ما مَنَّ اللَّهُ تَعَالَى به على مَنْ^٢ ذَكَرَهُ مِنَ الْمُسْتَضَعْفَيْنِ؛ وهذا يوجب الرجعة إلى ما بَيَّنَّاهُ لا مَحَالَةَ.

قلنا: لَيْسَ الاستدلالُ بذلك مَرْضِيًّا، ولا دليلٌ يَقْتَضِي ثُبُوتَ الرجعة إلا ما بَيَّنَّاهُ مِنْ إجماع الإمامية. وإِنَّمَا قلنا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ إِذْ لَفْظُ الاستقبالِ فِي الآيَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَا وَقَعَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَكَلَّمَ^٣ بِالْقُرْآنِ عِنْدَ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ خَلْقِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَضْلاً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي تَقْتَضِي الْمُضِيِّ فِي الْقُرْآنِ هِيَ الَّتِي نَحْتَاجُ^٤ أَنْ نَتَأَوَّلَهَا^٥ إِذَا كَانَ إِيجَادُهُ مُتَقَدِّمًا.

وَإِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ ذَلِكَ مَا وَقَعَ إِلَى الْآنَ وَأَنَّهُ مُتَتَّظَرٌ، مِنْ أَيْنَ^٦ اقْتِضَاؤُهُ لِلرَّجْعَةِ^٧ فِي الدُّنْيَا؟ وَلَعَلَّ ذَلِكَ خَبَرٌ عَمَّا يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ وَعِنْدَ دُخُولِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا مَحَالَةَ يَمُنُّ عَلَى مُسْتَضَعْفِي أَوْلِيَائِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا، بَأَن يورَثُهُمُ الثَّوَابَ فِي الْجَنَّةِ، وَيُمْكِّنُ لَهُمْ فِي أَرْضِهَا، وَيَجْعَلُهُمْ أئِمَّةً وَأَعْلَاماً بِمَا^٨ يُوَصِّلُهُ^٩ إِلَيْهِمْ مِنْ

١. فِي «د، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «وَشِيعَتُهُ».

٢. فِي «د، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «مَا».

٣. فِي «ب، د، ص»: «يَكَلِّمُ».

٤. فِي «ب، د، س» وَالْمَطْبُوعُ: «نَحْتَاجُ». وَفِي «ص»: «يَحْتَاجُ».

٥. فِي «أ، ب، د»: «أَنْ يَتَأَوَّلَهَا». وَفِي «ص»: «أَنْ يَتَنَاوَلَهَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ تَنَاوَلَهَا».

٦. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «مَنْ أَنْ». وَاسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ: «مَنْعَنَا» بِدَلِّهَا.

٧. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «الرَّجْعَةَ».

٨. فِي «أ، ب»: «مِمَّا». وَفِي «د»: «مَا». وَفِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: - «بِمَا».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُوصِلُ».

صُنُوفٍ^١ التعظيماتِ و فُنُونِ الكَرَامَاتِ، و يُعَلِّمُ فِرْعَوْنَ و هَامَانَ و جُنُودَهُمَا فِي النَّارِ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ؛ لِيَزِدَادُوا حَسْرَةً و غَمًّا و أَسْفًا.

و قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ» صَحِيحٌ، لَا يَنْبُو عَنِ التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ فِرْعَوْنَ و هَامَانَ و شِيعَتَهُمَا [كَانُوا] يَحْذَرُونَ و يَكْرَهُونَ^٢ وَصُولَ الثَّوَابِ و الْمَسَارِّ^٣ و التعظيمِ و التبجيلِ إِلَى أَعْدَائِهِمَا مِنْ مُوسَى و أَنْصَارِهِ و شِيعَتِهِ، و مُشَاهَدَتِهِمْ لذلِكَ أَوْ عِلْمُهُمْ بِهِ زَائِدٌ فِي عِقَابِهِمْ و مُقَوُّ لِعَذَابِهِمْ و مُضَاعَفٌ لِإِيْلَامِهِمْ. و هَذَا مِمَّا لَا يَخْفَى صِحَّتُهُ و اطِّرَادُهُ عَلَى مُتأملٍ.

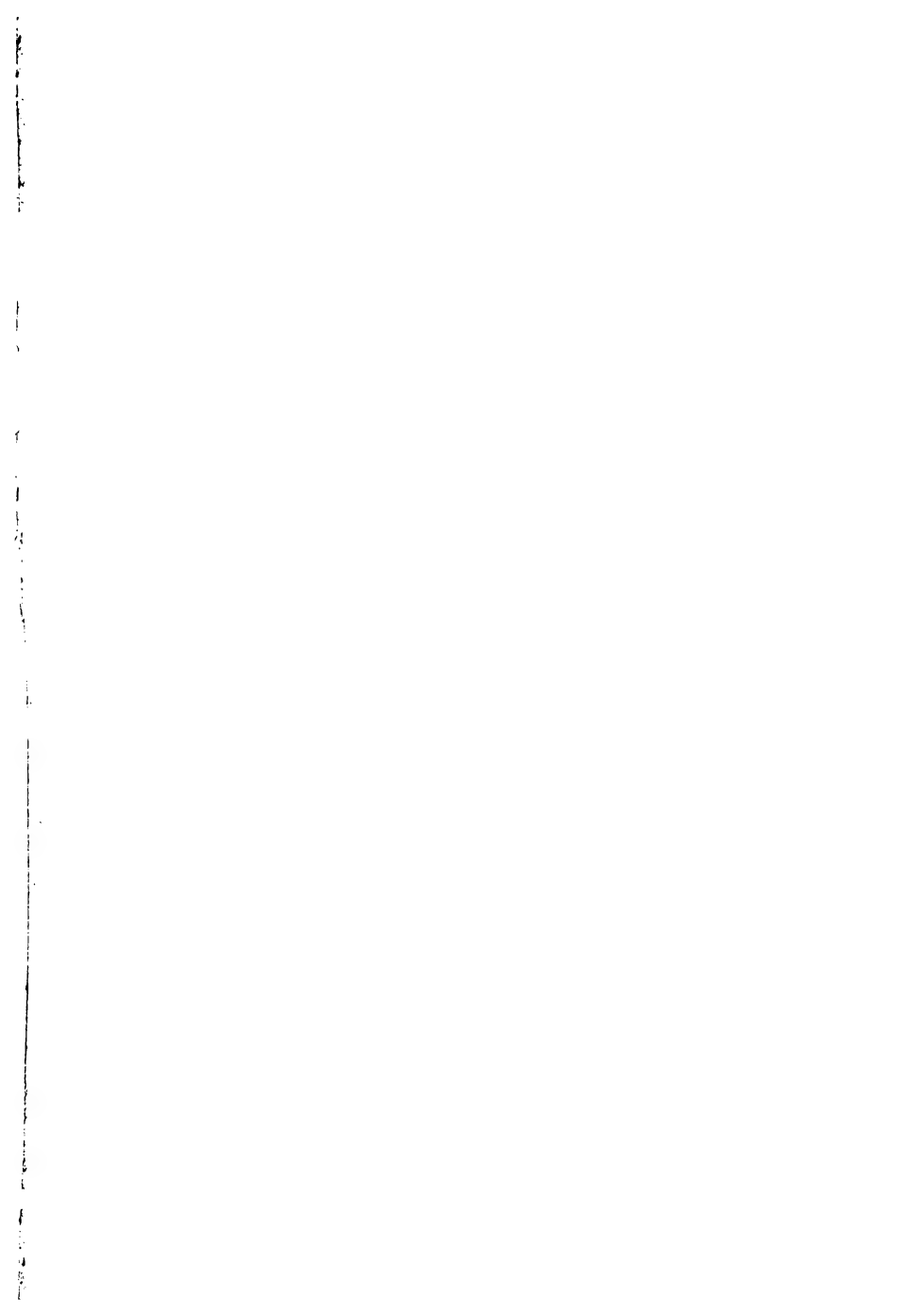
١. فِي «أ»: «صُون». و فِي «س، ص» و المَطْبُوع: «حَقُوق». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي حَاشِيَتِي «س» و المَطْبُوع مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي «أ»: «حَذَرُونَ و كَرَهُونَ». و فِي «ب، د، ص» بَدَلَ «يَحْذَرُونَ» بِيَاضٍ. و فِي «س» و المَطْبُوع: - «يَحْذَرُونَ و».

٣. فِي «أ»: «و الْمَسَاوِرَ». و فِي «س، ص» و المَطْبُوع: «و الْمَسَارِعَةَ».

(٧٣)

مسألة في حكم عبادة ولد الزنا



مقدمة التحقيق

يحتوي تراثنا الروائي على نقاط قد تصطدم أحياناً بحسب الظاهر مع الواقع الخارجي المُعاش، أو مع بعض الإدراكات الواضحة البديهية، الأمر الذي يتطلب القيام برفع هذا التعارض الظاهري في سبيل رفع ما قد يرد على هذا التراث من إشكالات.

و قد اهتمّ الشريف المرتضى بهذه الناحية؛ فإنه على الرغم من عدم إيمانه بحجّية خبر الواحد، إلّا أنّه حاول في أكثر من مناسبة توجيه الكثير من أخبار الآحاد، والبحث عن تخريج للإشكالات التي قد ترد عليها.

و قد سُئل في هذه الرسالة عن توجيه ما ورد في بعض الأخبار من «أنّ ولد الزنا في النار»، وأنّه لا يكون من أهل الجنة أبداً؛ فإنّ هذا النوع من الأخبار يتصادم مع الواقع الخارجي؛ لأنّنا نشاهد الكثير من أولاد الزنا يمارسون العبادات الدينية من صلاة وصيام؛ ومع هذا، كيف يكونون من أهل النار؟!

و لم يكتفِ الشريف المرتضى بالإجابة على هذا الإشكال فقط؛ بل أضاف إليه إشكالات أخرى، وأجاب عنها ما أدّى إلى إثراء البحث، و تحويله إلى بحث مُمتع.

و قد بدأ كعادته عند الإجابة على إشكالات يكون مصدرها أخبار آحاد، ببيان أنّ هذه الأخبار غير مقطوع على صحتها، وبالتالي فهي ساقطة عن الحجّية، وبهذا يكون

الإشكال ساقطاً من الأساس، و لكن مع ذلك قام بالبحث عن توجيه للخبر، و ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: أنَّ وجه دخول كلِّ ولد زنا في النار الوارد في الخبر هو أنَّ الله تعالى يعلم أنَّ كلَّ ولد زنا لا يختار الإيمان، بل يختار الكفر و يموت عليه، أي أنَّ كونه ولد زنا ليس له أيّ دخالة في دخوله النار، وإنَّما هو علامة عليه فحسب، فكونه ولد زنا لا يعدّ ذنباً له، وإنَّما هو ذنب أبويه، وإنَّما سبب دخوله النار هو اختياره الكفر، و هذا ذنب له قد فعله باختياره، فيُعاقب عليه.

و هذا البحث في الحقيقة هو إجابة على الإشكال القائل: إنَّ دخول ولد الزنا إلى النار يتعارض مع إدراكاتنا البديهيّة المدركة للحسن و القبح، فإنَّ كونه ولد زنا ليس ذنباً له، فلماذا يُعاقب عليه، و يدخل النار بسببه؟ إنَّ هذا أمر قبيح و ظلم لا يفعله العادل الحكيم. فأجاب الشريف المرتضى على هذا الإشكال بما تقدّم.

ثانياً: طرح إشكالاً آخر، و هو ما دام أنَّ الله تعالى قد علم أنَّ ولد الزنا سوف يختار الكفر و يدخل النار، فما معنى تكليفه، و أمره بالواجبات، و نهيه عن المحرّمات؟ و أجاب بأننا لا نقطع أنّه سوف لن يختار إلّا الكفر و إن كان ظاهر أمره ذلك، فإذا لم يكن هناك قطع لم يقبح التكليف.^١

ثالثاً: في هذه النقطة أجاب على الإشكال الذي طرحه السائل، و هو أنّنا نرى في واقعنا المُعاش الكثير من ولد الزنا يمارسون العبادات بأحسن صورة، فكيف يقال إنَّهم لا يستحقّون الثواب، بل هم من أهل النار؟

و أجاب بجوابين:

الأول: ليس الاعتبار بظاهر العبادات، فلعلَّ مَنْ يمارس العبادة بصورة حسنة إنّما

يمارسها رياء و طلباً للسمعة، وليس عنده أي إخلاص في الواقع، فلا يستحق الثواب على هذه الأعمال، وبذلك ينبغي عدم الاعتراض بظاهره.

الثاني: قد يكون من نظنه ولد زنا ليس كذلك في الحقيقة، فإنه قد يكون مولوداً من عقد صحيح، إلا أنه بحسب الظاهر يعدّ ولد زنا، فتكون عباداته التي يقوم بها مقبولة، و يكون مثاباً عليها.

وبذلك يكون الشريف المرتضى قد أجاب في هذه الرسالة على أهم الإشكالات التي يمكن أن ترد على هذا الخبر.

نسبتها إلى المؤلف

لقد أرجع الشريف المرتضى إلى هذه الرسالة في المسألة العاشرة من المسائل الطرابلسيات الثالثة المرسلة في سنة ٤٢٧هـ، و أشار فيها إلى الجوابين الأخيرين المذكورين آنفاً.

كما أشار إلى هذه الرسالة في كتابه الانتصار، حيث قال عند حديثه عن ردّ شهادة ابن الزنا:

هذا موضع لطيف لابدّ من تحقيقه، و قد حقّقناه في مسألة أمليناها قديماً في الخبر الذي يُروى بأنّ ولد الزنا لا يدخل الجنّة، و بسطنا القول فيها^١.

و هذا يدلّ على تصحيح نسبة الرسالة، و على أنّ هذه الرسالة قديمة، و ليست من مؤلفاته المتأخّرة.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣١ في ضمن «أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردى، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د». و تكررت أيضاً في الصفحة (٣٩٢) منها.
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص». و تكررت أيضاً في الصفحة (٢١٤) منها.
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

[مسألة في حكم عبادة ولد الزنا]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

ما يَظْهَرُ مِنْ وَلَدِ الزَّنا مِنْ صَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَقيامٍ لِعِبَادَةِ كَيْفِ الْقَوْلِ فِيهِ، مع الرواية الظاهرة أَنَّ وَلَدَ الزَّنا فِي النَّارِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ قَطُّ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟^١

الجواب:

هذه الرواية موجودة في كُتُبِ أَصْحَابِنَا، إِلَّا أَنَهَا^٢ غَيْرُ مَقْطُوعِ بِهَا. وَجْهُهَا -إِنْ صَحَّتْ-: أَنَّ كُلَّ مَنْ وُلِدَ مِنْ زَنْبٍ^٣، لَا بُدَّ مِنْ^٤ أَن يَكُونَ فِي^٥ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَخْتَارُ الْكُفْرَ وَيَمُوتُ^٦ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يَخْتَارُ الْإِيمَانَ. وَلَيْسَ كَوْنُهُ مِنْ وَلَدِ الزَّانِيَةِ ذَنْبًا يُوَاحِذُ بِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِذَنْبٍ لَهُ^٧ فِي نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا الذَّنْبُ فِيهِ^٨ لِأَبْوَيْهِ؛ وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا يُعَاقَبُ بِأَفْعَالِهِ الذَّمِيمَةِ الْقَبِيحَةِ الَّتِي عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَخْتَارُهَا.

١. راجع: المحاسن، ج ١، ص ١٠٨، الباب ٤٨ «عقاب ولد الزنا»؛ عوالي اللآلي، ج ٣، ص ٥٣٤.

ح ٢٤: المعجم الأوسط، ج ١، ص ٢٦٣؛ مجمع الزوائد للهيتمي، ج ٦، ص ٢٥٧.

٢. في «س» والمطبوع: «أنه».

٣. في «س» والمطبوع: «كل ولد زنية». وفي «ص»: «كل من ولد زنية»، كلاهما بدل «كل من ولد

من زنية». ٤. في «س، ص» والمطبوع: «من».

٥. في «أ، ب، د، ص»: «في». ٦. في «ب»: «و يهون».

٧. في «س»: «ليس ذنباً له». وفي المطبوع: «ليس ذنباً» كلاهما بدل «ليس بذنب له».

٨. في «س» والمطبوع: «فيه».

وَيَصِيرُ^١ كَوْنُهُ وَلَدَ زِنَاً عَلَامَةً^٢ عَلَى وَقُوعِ مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْعِقَابُ مِنْهُ^٣، وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ بِتِلْكَ الْأَفْعَالِ^٤، لَا لِأَنَّهُ مَوْلُودٌ مِنَ الزِّنَا^٥.

وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ يَصِحُّ تَكْلِيفُ وَلَدِ الزِّنَا مَعَ عِلْمِهِ وَقَطْعِهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِتَكْلِيفِهِ^٦، وَلَا يَخْتَارُ إِلَّا مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْعِقَابُ؟

قُلْنَا: لَيْسَ يَقْطَعُ^٧ وَلَدُ الزِّنَا أَنَّهُ كَذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ ظَنٌّ عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ قَاطِعاً عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَقْبَحِ التَّكْلِيفُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَنَحْنُ نَرَى كَثِيراً مِنْ أَوْلَادِ الزِّنَا يُصَلُّونَ وَيَقُومُونَ بِالْعِبَادَاتِ أَحْسَنَ قِيَامٍ، فَكَيْفَ لَا يَسْتَحَقُّونَ الثَّوَابَ؟

قُلْنَا: لَيْسَ الْإِعْتِبَارُ^٨ فِي ذَلِكَ بِظَوَاهِرِ الْأُمُورِ؛ فَرُبَّمَا كَانَتْ تِلْكَ الْأَفْعَالُ مِنْهُ رِيَاءً وَ سُمْعَةً، وَوَاقِعاً^٩ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَقْتَضِي اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ.

وَرُبَّمَا كَانَ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ عَلَى^{١٠} الظَّاهِرِ وَلَدُ الزِّنَا مُؤَلِّداً عَنْ عَقْدٍ صَحِيحٍ، وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ بِخِلَافِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الظَّاهِرُ مِنْهُ مِنَ الطَّاعَاتِ مُوَافِقاً لِلْبَاطِنِ.

١. في «س» و المطبوع: «كذا و».

٢. في «أ، ب، د، ص»: «الزنا علامة لنا» بدل «زناً علامة».

٣. في «س» و المطبوع: «من العقاب» بدل «به العقاب منه».

٤. في «س» و المطبوع: «الأعمال».

٥. في «س» و المطبوع: «من زناً». و في المطبوع: «في الزنا».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «تكليفه» بدون الباء المجارة.

٧. في المطبوع: «نقطع».

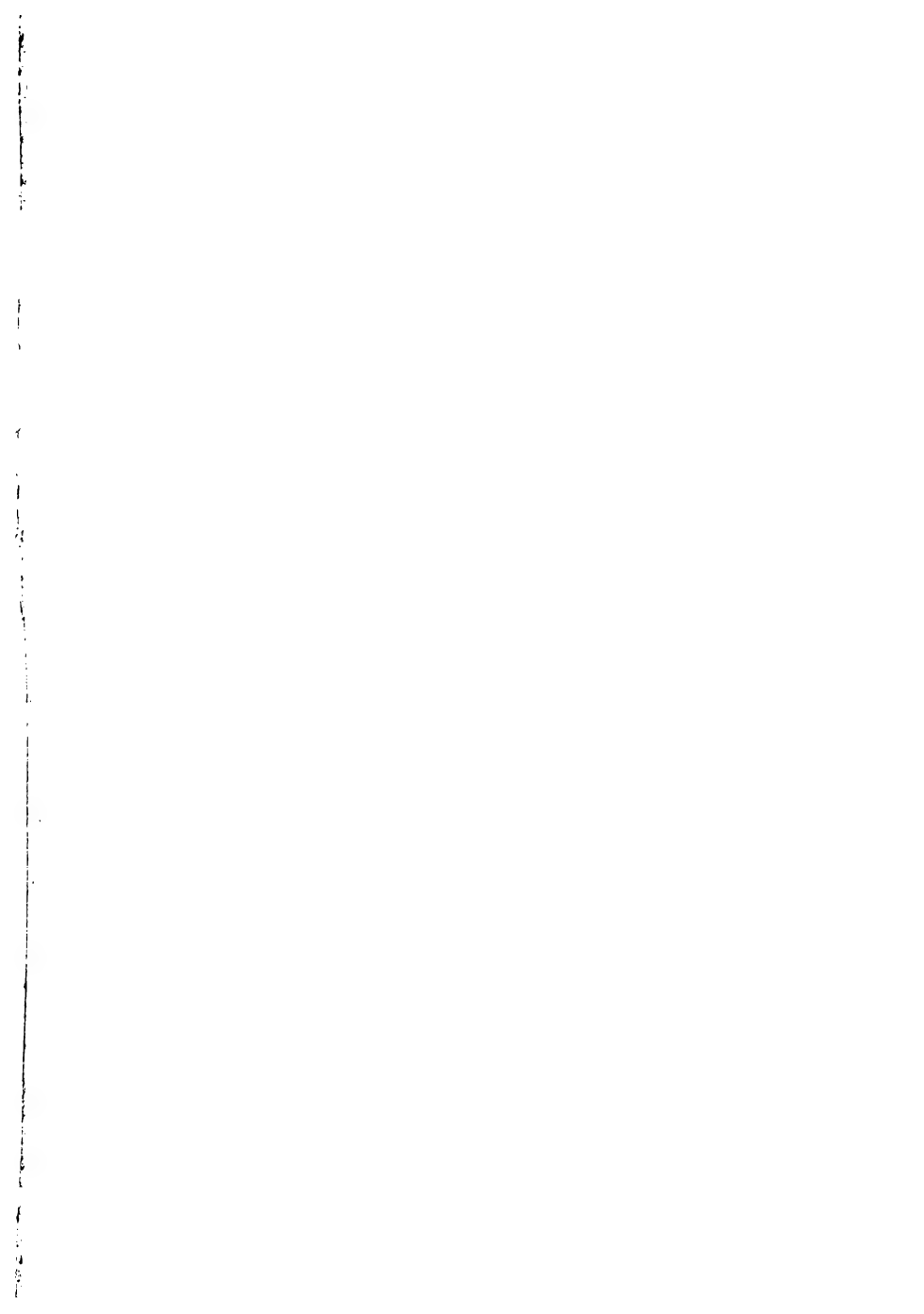
٨. في «د، س، ص» و المطبوع: «في هذا الباب».

٩. كذا في النسخ و المطبوع؛ و الصواب: «و واقعة».

١٠. في «د، س، ص» و المطبوع: «- على».

[٧٤]

أقاويل العرب في الجاهلية،
و مذاهب عبدة الأصنام



مقدمة التحقيق

وُجِدَت هذه الرسالة - أو بالأحرى النصّان - في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ولذلك نسبت إليه، مع أنّه لا توجد أيّ قرائن داخلية أو خارجية تدلّ على نسبتها إليه؛ فإنّه لم ينسب إليه أحد من أصحاب الفهارس رسالة بهذا العنوان، كما لا يوجد عند مطالعة محتواها ما يدلّ على أنّه هو المؤلّف لها.

و تحتوي هذه الرسالة على نصّين أو فصلين:

يتحدّث الأوّل منهما - و المنقول من كتاب أبي عيسى الورّاق (ت ٢٤٧هـ) - عن عقائد العرب في الجاهلية، و يتطرّق إلى مجموعة من الشخصيات الكبيرة التي كانت تؤمن في الجاهلية بالخالق و المعاد و الثواب و العقاب، و يبدأ بقوله: «حكى أبو عيسى الورّاق في كتابه كتاب المقالات: أنّ العرب صنوف شتى: صنف أقرّوا بالخالق...».

و قد نقل القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) هذا النصّ باختصار في كتابه^١، كما نقله أبو المعالي العلوي في كتابه بعد أن ترجمه إلى الفارسية، حيث قال ما ترجمته: "ذكر أبو عيسى الورّاق في كتابه أنّ جماعة من العرب كانوا مُقرّين بالصانع والقيامة..."^٢.

١. المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٥٦.

٢. بيان الأديان (بالفارسية)، ص ٢٥. و النصّ بالفارسية كالتالي: «أبو عيسى وراق در كتاب خویش آورده است: که گروهی از عرب به صانع و قیامت مُقر بوده اند...».

و أما النصّ أو الفصل الثاني - وهو منقول من كتاب «الآراء و الديانات» لأبي محمّد الحسن بن موسى النوبختي (توفي بعد ٣٠٠هـ) - فعنوانه: «فصل في ذكر مذاهب أهل الأصنام، و ذكر البيوت و النيران المعظمة»، و يبدأ بعد ذلك بقوله:

حكى الحسن بن موسى عن قوم مَمنَ يعرفُ أمورَ العالم و يبحث عن قصصهم - منهم جعفر بن محمّد المنجّم أبو معشر -: أنَّ كثيراً من أهل الهند و الصين....

ثمّ جاء بعد ذلك سردٌ مختصر لكيفيّة نشوء عبادة الكواكب و الأصنام عند الأمم المختلفة و استعراض لبيوت الأصنام، إضافة إلى إشارة لعبادة النار و بيوت النار.

إذن الرسالة مؤلّفة من نصّين فقط: الأوّل منقول من كتاب الورّاق، و الثاني من كتاب النوبختي، و لا توجد هناك أيّ إضافة على هذين النصّين.^١

و لكن ينبغي التنويه إلى وجود احتمال أن يكون النصّ الأوّل منقولاً أيضاً من كتاب النوبختي، بمعنى أنّ النوبختي قام في كتابه بنقل النصّ الأوّل من كتاب أبي عيسى الورّاق. و هذا أمر ممكن؛ فإنّ النوبختي متأخّر زمنياً عن الورّاق، و ليس غريباً أن يعتمد في كتابه على كتاب الأخير.

و يشهد لهذا الاحتمال أنّ القاضي عبد الجبار قد نقل النصّين معاً؛ لكنّه نقلهما بتقديم و تأخير، فنقل النصّ الثاني قبل الأوّل، و عند نقله للثاني قال: «حكى الحسن بن موسى عن أبي معشر المنجّم»، و بعد نهاية هذا النصّ قام بنقل النصّ الأوّل مباشرة عاطفاً له على النصّ السابق، حيث قال: «و حكى عن أبي عيسى الورّاق». فإذا

١. و قد نقل أكثر هذين النصّين أو بعضها - إضافة إلى من تقدّم - كلّ من المسعودي في مروج الذهب، ج ٢، ص ١٠٢، ٢٢٥؛ و الشهرستاني في الملل و النحل، ج ٢، ص ٢٣٢؛ و ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١١٧؛ و الفخر الرازي في تفسيره، ج ٢، ص ١١٢؛ و ج ١٣، ص ٣٧؛ و الألويسي في تفسيره، ج ٧، ص ١٩٦.

قرأنا الفعل بصورة: «و حَكى» بصيغة المبني للمعلوم - بقرينة «حَكى» الأولى في قوله: «حَكى الحسنُ بن موسى» - فسوف يكون الضمير راجعاً إلى النوبختي، وبذلك يكون النوبختي قد حَكى مطلبين عن شخصيتين، هما: أبو معشر المنجم، وأبو عيسى الوراق. ولكن إذا قرأناه بصورة: «و حُكي» بالمبني للمجهول فسوف ينتفي هذا الاحتمال.

فإذا صحَّ احتمال القراءة بالمبني للمعلوم، فهو يعني أنَّ النصين المنقولين في الرسالة محلُّ بحثنا منقولان في الحقيقة من كتاب النوبختي، فيكون من المُحتمل أنَّ المؤلف للرسالة - وقد يكون هو الشريف المرتضى - كان يقرأ كتاب النوبختي، أو فصلاً منه على تلامذته، فقرأ هذين النصين المنقولين من كتاب أبي معشر وأبي عيسى، وكتب التلامذة ما قرأه عليهم الأستاذ، ثمَّ بعد مرور الزمان تصوّر البعض أنَّ هذين النصين رسالة من رسائل ذلك الأستاذ، فوضعت في ضمن رسائله.

و على أيِّ حال، فليس في هذه الرسالة أيُّ نشاط علميٍّ للمؤلف؛ فإنَّه لم يقم إلا بنقل نصوص من بعض الكتب، لا أكثر.

هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،

ص ٢٢١.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٣٢ - ٣٣٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٨٢ - ١٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٦٤ - ٢٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

كما قمنا بمقابلة بعض مقاطع الفصل الثاني من الرسالة مع كتاب المعتمد لابن الملاحمي، و المغني للقاضي عبد الجبار، و الملل و النحل للشهرستاني، و أثبتنا أهم الاختلافات.

أقاويل العَرَبِ في الجاهليّة،

ومذاهبُ عِبْدَةِ الأصنام

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[١]

فصلُ في أقاويل العَرَبِ في الجاهليّة

[أديان العرب و مذاهبهم]

حكى أبو عيسى الوراق^١ في كتابه «كتاب المقالات»^٢ أن العَرَبَ صنوف شتى:

-
١. أبو عيسى محمد بن هارون الوراق، أحد المتكلمين المهمين، ومن أبرز علماء المقالات. كان معزلياً، ثم انتقل إلى التشيع وألف لصالحه، ولكن اتهم بالمانوية، ولعل السبب في هذا الاتهام هو كثرة ما نقله من آراء المانوية في كتبه. له من الكتب: المقالات - وهو أشهر كتبه -، والإمامة الكبير والصغير، والرد على النصارى الكبير، والأوسط، والأصغر، والسقيفة. توفي سنة ٢٤٧ هـ. الشافعي، ج ١، ص ٧٩؛ الانتصار للخياط، ص ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٩١؛ مقالات الإسلاميين، ص ٦٤؛ مروج الذهب، ج ٤، ص ٢٣؛ رجال (فهرست) النجاشي، ص ٣٧٢؛ فهرست ابن النديم، ص ٢١٦.
٢. من أهم ما كتب حول الأديان والمذاهب، وهو مفقود، ولكن نقلت منه مقاطع كثيرة في كتب متأخرة، وتدور هذه المقاطع المتبقية حول مواضيع مختلفة، مثل: آراء الثنوية، و صنوف عرب الجاهلية - وهو المنقول في هذه الرسالة -، وأعياد اليهود، و فِرَق الزيدية، وغيرها. راجع: المعتمد في أصول الدين، ص ٥٤٧ وما بعدها؛ الآثار الباقية للبيروني، ص ٣٤٣، ٣٥٢؛ مروج الذهب، ج ٣، ص ٢٠٨؛ الملل والنحل، ج ١، ص ١٨٤، ١٨٧؛ المجدي، ص ١٤.

[١]. صِنْفُ أَقْرَوُ^١ بِالْخَالِقِ وَبِالْإِبْتِدَاءِ وَالْإِعَادَةِ، وَانْكُرُوا الرُّسُلَ، وَعَبَدُوا الْأَصْنَامَ - زَعَمُوا لِتَقَرَّبَهُمْ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى -، وَحَجَّوْا^٢ إِلَيْهَا، وَنَحَرُوا لَهَا الْهَدَايَا، وَنَسَكُوا لَهَا النَّسَائِكَ، وَأَحَلُّوا لَهَا وَحَرَّمُوا.

[٢]. وَمِنْهُمْ صِنْفُ أَقْرَوُ بِالْخَالِقِ وَبِإِبْتِدَاءِ الْخَلْقِ، وَانْكُرُوا الْإِعَادَةَ وَالْبَعْثَ وَالنُّشُورَ.

[٣]. وَمِنْهُمْ صِنْفُ أَنْكَرُوا الْخَالِقَ وَالْبَعْثَ وَالْإِعَادَةَ، وَمَالُوا إِلَى التَّعْطِيلِ وَالْقَوْلِ بِالذَّهْرِ؛ وَهُمْ الَّذِينَ أَخْبَرَ الْقُرْآنُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ»^٣.

[٤ و ٥]. وَمِنْهُمْ صِنْفُ مَالُوا إِلَى الْيَهُودِيَّةِ، وَآخَرُوا إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ.

[الْمُوحِدُونَ مِنَ الْعَرَبِ]

قَالَ:

وَمَنْ كَانَ يُقَرِّبُ بِالْخَالِقِ وَابْتِدَاءِ الْخَلْقِ وَالْإِعَادَةِ وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ: عَبْدُ الْمُطَّلِبِ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَزَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ^٤، وَقُسُ بْنُ سَاعِدَةَ الْإِيَادِي^٥،

١. في «س، ص» والمطبوع: «أقر». ٢. في «س، ص»: «و مجرا». وفي المطبوع: «و مجبراً».

٣. الجاثية (٤٥): ٢٤.

٤. أبو سعيد زيد بن عمرو بن نفيل القرشي، كان رَغِبَ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَطَلَبَ الدِّينَ الْحَنِيفَ، وَقَالَ: «أَنَا عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ»، وَ«أَنَا سَاجِدٌ عَلَى نَحْوِ بَنِيَّةِ الَّتِي بَنَاهَا إِبْرَاهِيمُ»، وَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّا نَنْتَظِرُ نَبِيًّا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ». قَتَلَهُ النَّصَارَى بِالشَّامِ قَبْلَ الْبَعْثَةِ فِي سَنَةِ وَلَادَةِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اسْتَغْفَرَ لَهُ. رَاجِعَ لِلْمَزِيدِ: الْمَوْطَأُ، ج ١، ص ١٩٨؛ مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ، ج ١، ص ٣١؛ الْإِصَابَةُ، ج ٢، ص ٥٠٧، الرَّقْمَ ٢٩٣٠؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٣، ص ٣٦٣؛ الرَّقْمَ ٧٧٣؛ كَمَالُ الدِّينِ، ص ١٩٨، ح ٤١.

٥. في «س» والمطبوع: «+ النَّزَارِيُّ». وفي «ص»: «+ المرواني». وَهُوَ قُسُ بْنُ سَاعِدَةَ بْنِ خُذَاقَةَ

و عامِرُ بْنُ الظَّرِبِ الْعَدَوَانِيُّ^١.

[أ.] وَكَانَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ يوصي وَلَدَهُ بِتَرْكِ الظُّلْمِ، وَ يَأْمُرُهُمْ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَ يَنْهَى عَنْ دَنِيئِهَا^٢. وَ كَانَ بَدْنِيًّا، يَقُولُ فِي وَصَايَاهُ أَنَّهُ: «لَنْ^٣ يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا ظَلُومٌ حَتَّى يَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ وَ يُصِيبَهُ عُقُوبَةٌ»، إِلَى أَنْ هَلَكَ رَجُلٌ ظَلُومٌ وَ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ لَمْ تُصِبْهُ عُقُوبَةٌ، فَقِيلَ لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ ذَلِكَ، فَفَكَّرَ ثُمَّ قَالَ: «فَوَ اللَّهُ، إِنْ وَرَاءَ هَذِهِ الدَّارِ دَارًا، يُجْزَى فِيهَا الْمُحْسِنُ بِإِحْسَانِهِ، وَ الْمُسِيءُ يُعَاقَبُ عَلَى إِسَاءَتِهِ»^٥. وَ مِمَّا دَلَّ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْإِعَادَةِ قَوْلُهُ وَ هُوَ يَضْرِبُ بِالْقِدَاحِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِهِ - أَبِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - وَ عَلَى الْإِبِلِ:

« بَنُ زُفَرِ بْنِ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ الْإِبَادِيِّ، مَمَّنْ تَحْتَفُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِيهِ: «رَحِمَ اللَّهُ أَخِي قَسًّا، يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةً وَحِدَةً». وَ ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ وَ ابْنُ شَاهِينَ وَ عَبْدِانُ الْمَرْوَزِيُّ وَ أَبُو مُوسَى فِي الصَّحَابَةِ، وَ صَرَّحَ ابْنُ السَّكَنِ بِأَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ. وَ ذَكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ فِي الْمُعَمَّرِينَ وَ قَالَ: إِنَّهُ عَاشَ ثَلَاثِمِائَةً وَ ثَمَانِينَ سَنَةً، وَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِالْبَعْثِ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَ قَالَ الْمَرْزِبَانِيُّ: ذَكَرَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ عَاشَ سِتْمِائَةً سَنَةً، وَ كَانَ خَطِيبًا حَكِيمًا عَاقِلًا، لَهُ نِبَاهَةٌ وَ فَضْلٌ. رَاجِعْ: إِكْمَالُ الْكِمَالِ، ج ٧، ص ١١٩؛ الْإِصَابَةُ، ج ٥، ص ٤١٢، الرِّقْمُ ٧٣٥٥؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٥، ص ١٩٦.

١. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «وَ عَامِرُ بْنُ الظَّرِبِ الْعَدَوَانِيُّ». وَ الرَّجُلُ هُوَ عَامِرُ بْنُ الظَّرِبِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عِيَاذِ الْعَدَوَانِيِّ، مِنْ حُكَمَاءِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ كَانَ إِمَامَ مُضَرٍّ، وَ مَمَّنْ حَرَّمَ الْخَمْرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ هُوَ مِنَ الْمُعَمَّرِينَ، وَ كَانَ يُقَالُ لَهُ: «ذُو الْجِلْمِ»، وَ كَانَ حَكِيمًا لِلْعَرَبِ فِي عَصْرِهِ. وَ قِيلَ: إِنَّ بَنْتَهُ «عَاتِكَةَ» كَانَتْ مِنْ أُمَّهَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. رَاجِعْ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ٦٣؛ الْمَحَبَّرُ، ص ٢٣٧؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٣، ص ٢٥٢.

٢. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ يُوْجَدُ فَرَاغٌ بِمَقْدَارِ كَلِمَةٍ.

٣. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمْ».

٤. فِي «س»: «فِيهَا يُجْزَى». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِيهَا».

٥. رَاجِعْ أَيْضًا: السِّيَرَةُ الْحَلِيبِيَّةُ، ج ١، ص ٧.

يا رَبِّ، أَنْتَ الْمَلِكُ الْمَحْمُودُ وَأَنْتَ رَبِّي الْمُبْدِيُّ الْمُعِيدُ^١

مِنْ عِنْدِكَ^٢ الطَّارِفُ وَالتَّلِيدُ

فِي أَرْجُوزَةٍ طَوِيلَةٍ^٣.

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ لَمْ يَعْبُدْ صَنَمًا، وَأَنَّهُ كَانَ مُوحَّدًا حَنِيفًا عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ، وَكَذَلِكَ كَانَ أَبُو النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤

[ب]. فَأَمَّا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، فَكَانَ يُسَيِّدُ ظَهْرَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ، هَلُمُّوا إِلَيَّ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ أَحَدٌ غَيْرِي»^٥.

وَسَمِعَ أُمَيَّةَ بْنَ أَبِي الصَّلْتِ^٦ يَوْمًا يُنْشِدُ:

كُلُّ دِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - عِنْدَ اللَّهِ، إِلَّا^٨ دِينَ الْحَنِيفَةِ^٩ - زُورٌ^{١٠}

١. في النسخ: «والمعيد».

٢. في «س» و المطبوع: «و العبد عبدك»؛ نعم، صُحِّحَتْ فِي حَاشِيَةِ «س» بِمَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. في «د، ص»: «بتطويله». وَنُقِلَ عَنْهُ أَيْضًا فِي: أَخْبَارِ مَكَّةَ وَ مَا جَاءَ فِيهَا مِنَ الْآثَارِ، ج ٢، ص ٤٧؛ تَارِيخُ الْيَعْقُوبِيِّ، ج ١، ص ٢٤٧؛ سِيرَةُ ابْنِ إِسْحَاقَ، ج ١، ص ٦؛ الْمَلَلُ وَ النَحْلُ، ج ٢، ص ٢٤٠.

٤. اتَّفَقَ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ آبَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كُلَّهُمْ إِلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَ مُوَحِّدُونَ لَهُ. رَاجِعْ: أَوَائِلُ الْمَقَالَاتِ، ص ٤٥.

٥. رَاجِعْ: الْمَلَلُ وَ النَحْلُ، ج ٢، ص ٢٤١.

٦. أُمَيَّةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي الصَّلْتِ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ بْنِ عَوْفِ الثَّقَفِيِّ؛ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ حَكِيمٌ، مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ، قَدِمَ دِمَشْقَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ. وَ هُوَ مِمَّنْ حَرَّمُوا عَلَى أَنْفُسِهِمُ الْخَمْرَ وَ نَبَذُوا عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. ذَكَرَهُ ابْنُ السَّكَنِ فِي الصَّحَابَةِ وَ قَالَ: لَمْ يُدْرِكْهُ الْإِسْلَامُ، وَ قَدْ صَدَّقَهُ النَّبِيُّ فِي بَعْضِ شِعْرِهِ وَ قَالَ: «قَدْ كَادَ أُمَيَّةٌ أَنْ يُسَلِّمَ». مَاتَ فِي الْخَامِسَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ. رَاجِعْ: الْإِصَابَةُ، ج ١، ص ٣٨٤، الرَّقْمُ ٥٥٢؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ٢٣.

٧. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَوْمَ دِينَ» بَدَلَ «دِينَ يَوْمَ».

٨. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا».

٩. فِي «د»: «الْحَنِيفِيَّةُ». وَ فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْحَنِيفِيَّةُ».

١٠. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «دُور». وَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: «بُور».

فَقَالَ لَهُ^١: صَدَقْتَ.^٢

وَقَالَ زَيْدٌ:

فَلَنْ تَكُونَ^٣ لِنَفْسٍ^٤ مِنْكَ وَاقِيَّةٌ يَوْمَ الْحِسَابِ إِذَا مَا يُجْمَعُ الْبَشَرُ^٥
[ج.] وَأَمَّا قُسْ بِنُ سَاعِدَةَ الْإِيَادِي، فَهُوَ الَّذِي يَقُولُ فِي بَعْضِ مَوَاعِظِهِ: «كَلَّا، وَرَبِّ
هَذِهِ الْكَعْبَةِ، لَيَعُودَنَّ مَنْ مَاتَ^٦، وَلَنْ ذَهَبَ لَيَعُودَنَّ يَوْمًا».

وَأَيْضًا فِي بَعْضِ مَوَاعِظِهِ: «كَلَّا، بَلْ هُوَ اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، لَيْسَ بِمَوْلُودٍ وَلَا بِوَالِدٍ^٧؛
أَعَادَ وَأَبَدَى، وَإِلَيْهِ الْمَآبُ غَدًا».^٨

فَأَقَرَّ فِي هَذَا الْكَلَامِ بِالْإِلَهِ الْوَاحِدِ، وَأَثَبَتْ الْإِبْدَاءَ وَالْإِعَادَةَ.

وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا بِأَيَّاتِ قَالِهَا، وَهِيَ:

يَا نَاعِي الْمَوْتِ^٩، وَالْأَمْوَاتُ فِي جَدَثٍ^{١٠}

عَلَيْهِمْ مِنْ بَقَايَا بَزْهِمْ خِرْقٌ

١. في «س، ص» والمطبوع: «لا» بدل «له».

٢. راجع: تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٠، ص ٣٥؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٢٠٧؛ الإصابة، ج ١، ص ٣٨٦؛ البداية والنهاية، ج ٢، ص ٢٢٠؛ الملل والنحل، ج ٢، ص ٢٤١.

٣. في «س، ص» والمطبوع: «فلن يكون».

٤. في النسخ والمطبوع: «لنفسى». وما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لما جاء في المصادر المعتمدة.

٥. في النسخ والمطبوع: «البصر». وما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لما جاء في المصادر المعتمدة.
راجع: الملل والنحل، ج ٢، ص ٢٤١.

٦. في المصادر: «ما باد» بدل «من مات».

٧. في «س» والمطبوع: «ولا والد». وفي «ص»: «ولا يواحد».

٨. راجع: الملل والنحل، ج ٢، ص ٢٤٢.

٩. في «د، ص»: «يا باكي الميت» بدل «يا ناعي الموت».

١٠. في «د، ص»: «حدث». و«الجدث»: القبر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٤٣ (جدث).

دَعَهُمْ؛ فَإِنْ لَهُمْ يَوْمًا يُصَاحُ بِهِمْ^١
 كَمَا يُنَبِّهُ مِنْ نَوْمَاتِهِ^٢ الصَّعِقُ
 حَتَّى يُجِيبُوا بِحَالٍ غَيْرِ حَالِهِمْ
 خَلَقَ مَضَوًا، ثُمَّ مَاذَا بَعْدَ ذَلِكَ لَقُوا^٣
 مِنْهُمْ عُرَاءَ، وَ مَوْتَى^٤ فِي ثِيَابِهِمْ
 مِنْهَا الْجَدِيدُ^٥، وَ مِنْهَا الْأَوْرَقُ الْخَلِيقُ^٦
 [د.] وَأَمَّا عَامِرُ بْنُ الظَّرِبِ الْعَدَوَانِيُّ، فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ حُكَمَاءِ الْعَرَبِ وَ خُطْبَائِهِمْ، وَ لَهُ
 وَصِيَّةٌ طَوِيلَةٌ^٧ يَقُولُ فِي آخِرِهَا: «إِنِّي مَا رَأَيْتُ شَيْئًا قَطُّ خَلَقَ نَفْسَهُ، وَ لَا رَأَيْتُ
 مَوْضِعًا إِلَّا مُصْنُوعًا، وَ لَا جَائِيًا إِلَّا ذَاهِبًا. وَ لَوْ كَانَ يُمِيتُ النَّاسَ الدَّاءُ لَأَعَاشَهُمُ
 الدَّوَاءُ».

ثُمَّ قَالَ: «أَرَى أُمُورًا شَتَّى، وَ شَتَّى حَتَّى»^٨.
 قِيلَ لَهُ: وَ مَا «حَتَّى»^٩؟

١. في «د»: «يصاح به». و في «ص»: «إفصاح به».

٢. في «س» و المطبوع: «رقداته».

٣. في «د»: «خلق مضي، ثم هذا بعد ذا خلقوا». و في «ص»: «خلق مضي مثل هذا بعد، و
 اختلفوا». و الصحيح كما في المصادر المعتمدة: «خلقاً جديداً، كما من قبله خلقوا».

٤. كذا في النسخ و المطبوع. و الصحيح كما في المصادر المعتمدة: «و منهم» بدل «و موتى».

٥. في «ص»: «الحديث».

٦. راجع: المعمرين، ص ٧١؛ الزاهر في معاني كلمات الناس، ص ٦٦٣؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج
 ٢، ص ١٠٤؛ إعجاز القرآن للباقلاني، ص ١٥٢.

٧. في «س» و المطبوع: «الوصية الطويلة». و في «ص»: «الوصية طويلة».

٨. في «س، ص» و المطبوع: «وشيء حي» بدل «و شتى، حتى».

٩. في «س، ص» و المطبوع: «حي».

قَالَ: «حَتَّى يَرْجِعَ الْمَيِّتُ حَيًّا، وَيَعُودَ لَا شَيْءَ شَيْئًا؛ وَكَذَلِكَ خُلِقَتِ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ».

فَتَوَلَّوْا عَنْهُ ذَاهِبِينَ، فَقَالَ: «وَيَلْمُهَا نَصِيحَةً؛ لَوْ كَانَ مَنْ يَقْبَلُهَا لَقُلْتُهَا».^١
[هـ.] وَ مِنْ هَؤُلَاءِ زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ^٢، وَ كَانَ يَمُرُّ^٣ بِالْعِصَاءِ^٤ وَ قَدْ أَوْرَقَتْ بَعْدَ يُبَيْسٍ^٥، فَيَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ تَسُبَّنِي الْعَرَبُ لَأَمَنْتُ أَنْ^٦ الَّذِي أَحْيَاكَ بَعْدَ يُبَيْسٍ^٧ سُبْحِي الْعِظَامَ وَ هِيَ رَمِيمٌ».

ثُمَّ أَمَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَ قَالَ فِي قَصِيدِهِ الَّتِي أَوَّلُهَا: «أُ مِنْ أُمٍّ أَوْفَى دِمْنَةً^٨ لَمْ تَكَلِّمْ^٩:
يُوْخَزُ فَيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيُدْخَرُ لِيَوْمِ الْحِسَابِ، أَوْ يُعَجَّلُ فَيُنْقَمَ^{١٠}.

١. راجع: مجمع الأمثال، ج ١، ص ٣٢٥؛ البيان والتبيين، ج ٢، ص ٣٧؛ جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، ج ١، ص ٢٠.

٢. زهير بن أبي سلمى ربعة المُرَنِّي؛ كان من الشعراء المتقدمين الثلاثة في الجاهلية، و هم: امرؤ القيس، و النابغة الذبياني، و زهير. كان أبوه شاعراً، و كذلك خاله و أخته و ابنه. و كان مقرباً من أمراء ذبيان، و خصوصاً هَرَمِ بْنِ سِنَانِ و الحرث بن عوف، و كانت قصائده تسمى «الحواليات». وُلِدَ فِي بِلَادِ «مُرَيْنَةَ» بِنَوَاحِي الْمَدِينَةِ، وَ كَانَ يَقِيمُ فِي الْحَاجِزِ مِنْ دِيَارِ نَجْدٍ. وَ لَهُ دِيْوَانُ شَعْرِ مَعْرُوفٍ. قِيلَ: تَوَفَّى سَنَةَ ١٠ مِنْ الْهَجْرَةِ. راجع: هدية العارفين، ج ١، ص ٣٧٥؛ معجم المطبوعات العربية، ج ١، ص ٩٨٠؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٥٢.

٣. فِي «س»، ص: «يَمَزَّ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَمِيز».

٤. فِي «د»، ص: «بِالْعِصَاءِ». وَ فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِالْعِصَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ. وَ الْعِصَاءُ: اسْمٌ يَقَعُ عَلَى شَجَرٍ مِنْ شَجَرِ الشُّوكِ، لَهُ أَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ مُخْتَلِفَةٌ يَجْمَعُهَا «الْعِصَاءُ»، وَ أَحَدُتُهَا عِصَاهُ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ١٩٠ (عضض).

٥. فِي «د»: «بَيْسٍ». وَ فِي «س»، ص: «وَالْمَطْبُوعِ: «يُبَيْس».

٦. فِي «س»، ص: «وَالْمَطْبُوعِ: «لَأَنْتَ» بِدَلِّ «لَأَمَنْتُ أَنْ».

٧. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: - «بَعْدَ بَيْسٍ». ٨. فِي «س»، ص: «وَالْمَطْبُوعِ: «دَمْتَهُ».

٩. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: - «تَكَلَّمَ». وَ فِي «ص»: «سَكَمٌ» غَيْرُ وَاضِحَةٍ.

١٠. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَيُنْقَمُ». راجع: الملل و النحل، ج ٢، ص ٢٤٤.

[و.] ومنهم زَيْدُ الْفَوَارِسِ بْنِ حُصَيْنٍ بْنِ ضِرَارِ الضَّبِّيِّ^١، وهو الذي يَقُولُ:

أُرِيدَ بِهِ يَوْمَ الْجَزَاءِ حِسَابُهُ لَدَى حَاسِبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَالِمٍ^٢
فِي خَلْقٍ كَثِيرٍ مِنْ مَشْهُورِيهِمْ يَطُولُ ذِكْرُهُمْ.

[المؤمنون بالبعث من العرب]

و كَانَ مِمَّنْ يُقَرَّرُ بِالْبَعْثِ مِنْهُمْ: قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّ مَنْ مَاتَ، فَرُيِّطَ عَلَى قَبْرِهِ رَاحِلَةً، وَ تَرِكَتْ حَتَّى تَمُوتَ، حُشِرَ عَلَيْهَا؛ وَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، حُشِرَ مَاشِيًا^٣.
[أ.] وَ مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ زَيْدِ الْكَلْبِيِّ^٤، وَ هُوَ يَوْصِي ابْنَهُ:

أَبْنَيَّ، زَوَّدَنِي إِذَا فَارَقْتَنِي فِي الْقَبْرِ رَاحِلَةً^٥ بَرَحِلٍ قَاتِرٍ^٦
لِلْبَعْثِ أَرْكَبُهَا إِذَا قِيلَ: «ارْكَبُوا مُسْتَوَسِّقِينَ^٧؛ لِيَوْمِ حَشْرِ حَاشِرٍ»

١. شاعر جاهلي من بني ضَبَّة، نُقِلَتْ بعض أشعاره في المصادر الإسلامية، و كان فارساً من فرسان الجاهلية، و اسم فرسه: شَوْلَةٌ و قيل: كامل. و قيل: الخرماء. و قيل غيره. راجع: خزانة الأدب، ج ٣، ص ١٦٧ و ١٦٨؛ و ج ٤، ص ٢١٨ و ٢١٩؛ أنساب الأشراف، ج ١١، ص ٣٦٦؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٣٧٧ و ٥٩٩؛ تاج العروس، ج ١٦، ص ١٩٩ و ٢٤٥.

٢. نُقِلَ الْبَيْتُ فِي رِبْعِ الْأَبْرَارِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ، ج ٣، ص ٢٧٤ هَكَذَا:

«أُرِيدَ بِهِ بَعْدَ الْمَمَاتِ جَزَاؤُهُ لَدَى حَاسِبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَالِمٍ».

٣. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٩، ص ٣٨٧؛ المجبَر، ص ٣٢٢؛ الملل و النحل، ج ٣، ص ٢٣٠؛ تاريخ مختصر الدول، ص ٩٤.

٤. لم نَعثر عَلَى تَرْجُمَةِ الرَّجُلِ فِي الْمَصَادِرِ الْمَوْجُودَةِ عِنْدَنَا، إِلَّا أَنَّ الرَّبِيدِي ذَكَرَ اسْمَ سَيْفِهِ: «لسان الكلب». راجع: المجبَر، ص ٣٢٤؛ تاج العروس، ج ٢، ص ٣٨٦.

٥. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «راحتي». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ قَدْ اسْتَفَدْنَاهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَعْتَمَدَةِ.

٦. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «قائد». وَ فِي سَائِرِ النِّسْخِ: «قابر». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ قَدْ اسْتَفَدْنَاهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَعْتَمَدَةِ. وَ الرَّحْلُ الْقَاتِرُ: الْجَيْدُ مِنْهُ.

٧. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «سيوسقين».

مَنْ لَا يُؤْفِيهِ^١ عَلَى عُسْرَائِهِ^٢ فَالْخَلْقُ بَيْنَ مُدْفَعٍ أَوْ عَائِرٍ^٣
 [ب.] وَ مِنْهُمْ جُرْيَةُ^٤ بَنُ أَشِيمَ الْفَقْعَسِيِّ الْأَسَدِيِّ^٥، وَ هُوَ الَّذِي يُوَصِّي ابْنَهُ سَعْدًا:
 يَا سَعْدُ، إِمَّا أَهْلِكَ فإِنِّي أُوصِيكَ؛ إِنْ أَخَا الْوَصَاةِ الْأَقْرَبُ^٦
 [لَا تَتْرُكَنَّ أَبَاكَ يَعْثُرُ رَاجِلًا. فِي الْحَشْرِ، يُصْرَعُ لِلْيَدَيْنِ، وَ يُنْكَبُ^٧
 وَ أَحْمِلْ أَبَاكَ عَلَى بَعِيرٍ صَالِحٍ وَ تَقِ^٨ الْخَطِيئَةَ؛ إِنَّمَا هُوَ^٩ أَصَوْبٌ
 وَ لَعَلَّ لِي فِيْمَا تَرَكْتَ مَطِيَّةً^{١٠} فِي الْحَشْرِ^{١١} أَرْكَبُهَا إِذَا قِيلَ: «ارْكَبُوا»^{١٢}
 وَ كَانُوا يُسَمُّونَ النَّاقَةَ الَّتِي يَفْعَلُونَ بِهَا ذَلِكَ: «الْبَلِيَّةُ» وَ جَمَعُهَا: «الْبَلَايَا»، وَ كَانُوا

١. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا يِرَاقِبُهُ».

٢. فِي النسخ وَ الْمَطْبُوعُ: «غَيْرَانَهُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتَفْدَنَاهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَعْتَمَدَةِ. وَ «الْعُسْرَاءُ» مِنَ النُّوقِ: مَا مَضَى عَلَى حَمْلِهَا عَشْرَةٌ أَشْهُرٍ؛ الْجَمْعُ: عِشَارٌ. وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَ إِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ» [التكوير (٨١): ٤]. رَاجِعُ: الْمَخْصُصُ، ج ٥، ص ٦٧؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٥٧٢؛ تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٧، ص ٢٢٦ (عشر).

٣. فِي «س، ص»: «عَاشِرٌ». وَ ثَقُلَتِ الْأَبْيَاتُ عَنْهُ أَيْضًا فِي الْمَحَبَّرِ، ص ٣٢٤.

٤. فِي النسخ وَ الْمَطْبُوعُ: «حَرِثٌ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِحَاشِيَةِ «س» وَ الْمَصَادِرِ الْمَعْتَمَدَةِ.

٥. شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، وَ يُسَبِّتُهُ إِلَى «فَقْعَسِ بْنِ الْحَارِثِ» مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ خَزِيمَةَ. رَاجِعُ: الْمَحَبَّرِ، ص ٣٢٣؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٦٢٥؛ تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٧، ص ٧٧١؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ١١٨.

٦. فِي النسخ وَ الْمَطْبُوعُ: «الْوَصِيَّةُ أَقْرَبُ» بَدَلُ «الْوَصَاةِ الْأَقْرَبُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِحَاشِيَةِ «س» وَ الْمَصَادِرِ الْمَعْتَمَدَةِ.

٧. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ النسخ، وَ بَدُونُهُ يَخْتَلُ مَعْنَى الشَّعْرِ؛ لِذَا وَجَدْنَا إِضَافَتَهُ ضَرُورَةً.

٨. فِي النسخ وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ اتَّقِ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِحَاشِيَةِ «س» وَ الْمَصَادِرِ الْمَعْتَمَدَةِ.

٩. كَذَا فِي النسخ وَ الْمَطْبُوعُ. وَ الصَّحِيحُ طَبَقًا لِلْمَصَادِرِ الْمَعْتَمَدَةِ: «إِنْ ذَلِكَ» بَدَلُ «إِنَّمَا هُوَ».

١٠. فِي النسخ وَ الْمَطْبُوعُ: «الْهَامُ» بَدَلُ «الْحَشْرِ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ، طَبَقًا لِحَاشِيَةِ «س».

١١. رَاجِعُ أَيْضًا: شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ١٩، ص ٣٨٨؛ الْمَحَبَّرِ، ص ٣٢٣؛ الْبَدءُ وَ التَّارِيخُ، ج ٢، ص ١٤٤؛ الْمَللُ وَ النَّحْلُ، ج ٢، ص ٢٤٤.

يَرِطُونَهَا؛ يَأْخُذُونَ وَلِيَّةً فَيَشْقُونَ^١ وَسَطَهَا، ثُمَّ يَدْخُلُونَ عُنُقَ النَّاقَةِ فِيهَا، فَتَبْقَى مُعْلَقَةً فِي عُنُقِهَا حَتَّى تَمُوتَ عِنْدَ الْقَبْرِ.

و قال بعضهم^٢: «كالبلايا أعناقها في الولايا»، الولايا: جمعُ وَلِيَّةٍ، وهي البرذعة^٣ التي في ظهر البعير.

[و] قَالَ لَبِيدٌ^٤:

تَأْوِي إِلَى الْأَطْنَابِ كُلِّ رَذِيَّةٍ^٥ مِثْلُ الْبَلِيَّةِ قَالِصٌ^٦ أَهْدَامُهَا^٧

١. في النسخ والمطبوع: «فيسقون» بالسین المهملة؛ و هو إهمالٌ من السُّنَّاح.

٢. القائل هو أبو زُبَيْدٍ الطائي؛ قال:

كالبلايا رؤوسها في الولايا مانحات السُموم حُرَّ الخُدودِ

راجع: جمهرة الأمثال، ج ٢، ص ٢٧٤؛ معجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ٢٩٣؛ أساس البلاغة، ص ١٠٤٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٨٦ (بلي).

٣. «البرذعة»: ما يوضع على الحمار أو البغل ليركب عليه؛ كالسرج للفرس. راجع: غريب الحديث لابن سلام، ج ٣، ص ١٠٣؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣٠؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٨ (برذع).

٤. لبید بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري، من الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، و وفد على النبي صلى الله عليه وآله، ويُعد من الصحابة، و من المؤلفة قلوبهم، و ترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً، قيل: هو:

ما عاتب المرأة الكريم كنفسه و المرأة يصلحه المجلس الصالح

و سكن الكوفة، و عاش عمراً طويلاً. و هو أحد أصحاب المعلقات. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٢٤٠؛ معجم المطبوعات العربية، ج ٢، ص ١٥٨٧.

٥. في «س» و المطبوع: «ولية»؛ لكنها صُحِّحت في حاشية «س» بما أثبتناه. و الرذية: الناقة المهزولة من السير. الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٦ (رذي).

٦. في «د، ص»: «قالصاً». و في «س» و المطبوع: «قانساً». و ما أثبتناه هو الصحيح المطابق لكتاب «جمهرة أشعار العرب».

٧. جمهرة أشعار العرب، ص ١٣٧.

شَبَّةُ الناقَةِ الرَّذِيَّةِ^١ التَّعْبَةِ^٢ بِالْبَلِيَّةِ، و «الْقَالِصُ»: الْقَصِيرُ^٣، و «الْأَهْدَامُ»: أَخْلَاقُ الثِّيَابِ^٤.
[سائر أصناف العرب]

[أ.] و أَمَّا الصَّنْفُ الَّذِي^٥ يَقُولُونَ بِالتَّوْحِيدِ، وَ الْإِنْشَاءِ لَا مِنْ شَيْءٍ، وَ يُنْكِرُونَ
الْإِعَادَةَ وَ الْبَعْثَ، فَهُمْ^٦ الْجُهْلُ وَ الْجُمْهُورُ، وَ قَدْ أَخْبَرُوا بِذَلِكَ فِي أَشْعَارِهِمْ؛ فَقَالَ
بَعْضُهُمْ فِي مَرَثِيَةِ أَهْلِ بَدْرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ:

فَمَاذَا بِالْقَلْبِ^٧ قَلْبِ بَدْرِ مِنْ الشَّيْزِ^٨ يُكَلَّلُ^٩ بِالسَّامِ^{١٠}
يُخْبِرُنَا الرَّسُولُ بِأَنْ سَنَحْيَا^{١١} وَ كَيْفَ حَيَاةُ أَصْدَاءِ^{١٢} وَ هَامٍ؟^{١٣}

١. في النسخ و المطبوع: «الرذية» بالبدال المهملة؛ إهمالاً من النَّسَاح.
٢. في «س» و المطبوع: «الصعبة».
٣. في «س» و المطبوع: «القانص» بدل «القالص»، و هو من سهو النَّسَاح. و راجع للمزيد: لسان العرب، ج ٧، ص ٨٠ (قلص).
٤. راجع للمزيد: النهاية، ج ٥، ص ٢٥٢ (هدم).
٥. في «س» و المطبوع: «الذي».
٦. في «س» و المطبوع: «منهم».
٧. القلب: البئر. راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ١٧١ (قلب).
٨. في «س» و المطبوع: «البشري». و في «ص»: «اليسري». و الشَّيْزُ وَ الشَّيْزُ: شَجَرٌ يُتَّخَذُ مِنْهُ الْجِفَانُ، وَ أَرَادَ بِالْجِفَانِ أَرْبَابَهَا الَّذِينَ كَانُوا يُطْعَمُونَ فِيهَا وَ قُتِلُوا بِبَدْرِ وَ أُلْقُوا فِي الْقَلْبِ، فَهُوَ يَرْتِيهِمْ. وَ سَمَّى الْجِفَانُ شَّيْزِيَّ بِاسْمِ أَصْلِهَا. النهاية، ج ٢، ص ٥١٨؛ (شيز).
٩. في «د»، ص: «يظلل».
١٠. كَأَنَّهُ قَالَ: مَاذَا بِالْقَلْبِ مِنْ أَصْحَابِ الْجِفَانِ أَمَلَى بِلَحُومِ أَسْنَمَةِ الْإِبِلِ. فَتَحَ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرَ، ج ٧، ص ٢٠١.
١١. في «س» و المطبوع: «سيحيا». و في «ص»: «سحبا».
١٢. في «د»: «أصدام». و في «ص»: «أصلاء». و الْأَصْدَاءُ: جَمْعُ الصَّدَى، وَ هُوَ طَائِفٌ خُرَافِيٌّ زَعَمُوا أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِ الْمَقْتُولِ، وَ لَا يَزَالُ يَقُولُ: «اسْقُونِي» حَتَّى يُوْخَذَ بِثَأْرِهِ. وَ يُقَالُ لَهُ: «الهامة» أَيْضاً؛ فَالْأَصْدَاءُ وَ الْهَامُ هُنَا بِمَعْنَى: رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ٢٠٦٣ (هيم)؛ و ج ٦، ص ٢٣٩٩: الْمُخَصَّصُ، ج ٤، ص ١٨٣؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٥٦ (صدي).
١٣. نسبها ابن هشام في سيرته إلى «شَدَاد بن أَبِي الْأَسْوَد»، وَ الزَّمَخْشَرِي فِي رِسْمِ الْأَبْرَارِ»

قال^١:

[ب.] وَكَانَ فِيهِمْ قَوْمٌ يَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهَا بَنَاتٌ فَيَعْبُدُونَهَا؛ زَعَمُوا لِتُقَرَّبَهُمْ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى وَتَشْفَعَ^٢ لَهُمْ.

[ج.] وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو لِلَّهِ وَلَدًا، وَيَتَّخِذُهُ إِلَهًا^٣ مِنْ دُونِهِ.

[عبادة الأصنام عند العرب]

وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ؛ لِتُقَرَّبَهُمْ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى:

وَقَالَ - جَلٌّ وَعَزٌّ -: «قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا»^٤، وَقَالَ: «وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ»^٥. وَلَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصَّفَةِ إِلَّا قَوْمٌ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ.

وَقَالَ - جَلٌّ وَعَلَا -: «أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمُ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا»^٦، وَقَالَ^٧: «أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ»^٨. وَقَالَ: «وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ

➤ إلى «أسود بن عبد يغوث»، وابن الأثير إلى «ابن سواده». راجع: سيرة ابن هشام، ج ٢، ص ٥٤٩؛

ربيع الأبرار، ج ٥، ص ١٠؛ النهاية لابن الأثير، ج ٢، ص ٥١٨.

١. أي: أبو عيسى الوراق. وفي «س، ص» والمطبوع: - «قال».

٢. في «د»: «وليشفع». وفي «ص»: «وليتنفع».

٣. في «س، ص» والمطبوع: «لها» بدل «إلها».

٤. الإسراء (١٧): ٥٦.

٥. النحل (١٦): ٥٧.

٦. الإسراء (١٧): ٤٠.

٧. في «س، ص» والمطبوع: - «وقال». وفي المطبوع لم يفصل بين الآيتين، بل ضمهما وجمعه بينهما، وكأنهما آية واحدة!!

٨. الزخرف (٤٣): ١٦.

بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَغْمَلُونَ^١، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ^٢، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا^٣.

وَقَالَ فِي عِبَادَتِهِمُ الْأَصْنَامَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ^٤، وَقَالَ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ^٥، وَقَالَ: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَخِدُونَكَ إِلَّا هُزُوًا هَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ^٦.

وَقَدْ عَبَدَ الْأَصْنَامَ قَوْمٌ مِنَ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ مِنْ أَهْلِ الْهِنْدِ وَالسِّنْدِ وَغَيْرِهِمَا، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قَوْمِ نوحٍ أَنَّهُمْ عَبَدُوهَا أَيْضًا، فَقَالَ: ﴿وَقَالُوا^٧ لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا^٨، وَقَدْ حَكَيْنَا قَوْلَ [عَبْدَةِ] الْأَصْنَامِ قَبْلَ هَذَا.

[أصنام العرب]

وكان «سواع» لهذيل، وكان^٩ برهماط.^{١٠}

١. الأنبياء (٢١): ٢٦ - ٢٧.

٢. الأنعام (٦): ١٠٠.

٣. الأعراف (٧): ١٩٤.

٤. الصافات (٣٧): ١٥٨.

٥. يونس (١٠): ١٨.

٦. الأنبياء (٢١): ٣٦.

٧. في «س، ص» والمطبوع: - «وقالوا».

٨. نوح (٧١): ٢٣.

٩. في غير «س» والمطبوع: «يكون».

١٠. قال ابن الكلبي: وكان أول من اتخذ تلك الأصنام هذيل بن مدركة، اتخذوا سواعاً، فكان لهم برهماط من أرض يثرب، ويثرب عرض من أعراس المدينة. الأصنام، ص ٩.

و كَانَ «وَدُّ» لِبَنِي كَلْبٍ^١ بِدُومَةِ الْجَنْدَلِ^٢.

و كَانَ «يَعُوْتُ» لِمَذْحِجٍ وَلِقَبَائِلِ الْيَمَنِ.

و كَانَ «نَسْرٌ» لِذِي الْكَلَالَعِ بِأَرْضِ حِمَيْرَ.

و كَانَ «يَعُوْقُ» لَهُمْدَانٌ.

و كَانَ^٣ «الَلَاتُ» لَتَقِيفٍ، وَكَانَتْ بِالطَّائِفِ.

وَكَانَتْ «الْعُرَى» لَقَرِيْشٍ وَجَمِيعِ بَنِي كِنَانَةَ، وَسَدَنَّتْهَا^٤ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ.

وَكَانَتْ «مَنَاةٌ» لِلْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ وَغَسَّانَ، وَكَانَتْ بِالْمُشَلَّلِ^٥.

وَكَانَ «هُبْلٌ» أَعْظَمَ أَصْنَامِهِمْ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ، وَكَانَ عَلَى الْكَعْبَةِ.

وَكَانَ «إِسَافٌ» وَ«نَائِلَةٌ» عَلَى الصِّفَا وَالْمَرَوَةِ^٦، وَوَضَعَهُمَا عَمْرُو بْنُ

١. ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ و المطبوع؛ وقد أضفناه من المصادر المعتمدة.

راجع: كتاب الأصنام، ص ١٠.

٢. دُومَةُ الْجَنْدَلِ: حِصْنٌ وَفُرَى بَيْنَ الشَّامِ وَالْمَدِينَةِ، قَرِبَ جَبَلِي طَيْئٍ، كَانَتْ بِهِ بَنُو كِنَانَةَ مِنْ كَلْبٍ. معجم البلدان، ج ٢، ص ٤٨٧.

٣. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «وَكَانَتْ».

٤. «السَّدَنَةُ»: جَمْعُ «السَّادِنِ» بِمَعْنَى الْخَادِمِ. وَسَدَنَتُ الْبَيْتَ: خُدَّامُهُ وَحُجَّابُهُ. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٢٢٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٠٧؛ المصباح المنير، ص ٢٧١ (سَدَن).

٥. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بِالْمَسْلَكِ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ. وَالْمُشَلَّلُ: جَبَلٌ يُهْبِطُ مِنْهُ إِلَى قُدَيْدٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَحْرِ. وَكَانَتْ مَنَاةٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ مِنْ نَاحِيَةِ الْمُشَلَّلِ بِقُدَيْدٍ، بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ. راجع: معجم البلدان، ج ٥، ص ١٣٦ و ٢٠٤.

٦. قَالَ الْحُمُويُّ: قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: هُمَا مِسْخَانٌ، وَهُمَا: إِسَافُ بْنُ يَعْلَى، وَنَائِلَةُ بِنْتُ ذَنْبٍ - وَقِيلَ: بِنْتُ زَيْدٍ - . وَقِيلَ: إِسَافُ بْنُ عَمْرٍو، وَنَائِلَةُ بِنْتُ سَهْلٍ. وَإِنَّهُمَا زَنِيَا فِي الْكَعْبَةِ، فَمُسِخَا حَجَرَيْنِ، فَتُصَبَا عِنْدَ الْكَعْبَةِ. وَقِيلَ: تُصَبُّ أَحَدُهُمَا عَلَى الصِّفَا، وَالْآخَرُ عَلَى الْمَرَوَةِ؛ لِيُتَبَرَّحَ بِهِمَا. فَقَدَّمَ الْأَمْرَ، فَأَمَرَ عَمْرُو بْنُ لُحْيٍ الْخُزَاعِيَّ بِعِبَادَتِهِمَا، ثُمَّ حَوَّلَهُمَا قُصْيًى، فَجَعَلَ أَحَدَهُمَا بِلِصْقِ الْبَيْتِ،

لُحَيٍّ^١، فَكَانَ يَذْبَحُ عَلَيْهِمَا تِجَاءَ الْكَعْبَةِ. وَزَعَمُوا أَنَّهُمَا كَانَا مِنْ جُرْهُمٍ^٢: «إِسَافُ بْنُ عَمْرِو» وَ«نَائِلَةُ بِنْتُ سَهِيلٍ»، فَفَجَّرَا فِي الْكَعْبَةِ، فَمُسِخَا حَجَرَيْنِ. وَيُقَالُ: خَالَهُمَا عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ^٣، وَضَعَهُمَا عَلَى الصِّفَا قَبْلَ ذَلِكَ.

«وَجَعَلَ الْآخِرُ بَزْمَزْمَ، وَكَانَ يَنْحَرُ عِنْدَهُمَا، وَكَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ تَتَمَسَّحُ بِهِمَا. قَالَ أَبُو الْمُنْذِرِ هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ إِسَافًا رَجُلٌ مِنْ جُرْهُمٍ، يُقَالُ لَهُ: إِسَافُ بْنُ يَعْلَى، وَنَائِلَةُ بِنْتُ زَيْدٍ مِنْ جُرْهُمٍ، وَكَانَ يَتَعَشَّقُهَا بِأَرْضِ الْيَمَنِ، فَأَقْبَلَا حَاجِّينَ، فَدَخَلَا الْكَعْبَةَ، فَوَجَدَا غَفْلَةً مِنَ النَّاسِ، وَخُلُوةً فِي الْبَيْتِ، فَفَجَّرَ بِهَا فِي الْبَيْتِ، فَمُسِخَا، فَأَصْبَحُوا فَوْجِدَوْهُمَا مِسْخَيْنِ، فَأَخْرَجُوهُمَا، فَوَضَعُوهُمَا مَوْضِعَهُمَا، فَعَبَدَتْهُمَا خُرَاعَةٌ وَقُرَيْشٌ وَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ بَعْدَ مِنَ الْعَرَبِ...». راجع: معجم البلدان، ج ١، ص ١٧٠؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٢٣١؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٦؛ تاج العروس، ج ١٢، ص ٨٢ (أسف)؛ المغازي، ج ٢، ص ٨٤١ و ٨٤٢؛ عمدة القاري، ج ١٨، ص ٩٩؛ تاج العروس، ج ١٢، ص ٨٢.

١. في النسخ والمطبوع: «يحيى» بدل «لُحَيٍّ» والصواب ما أثبتناه. وعمرُو بْنُ لُحَيٍّ اسمه: عمرو بن ربيعة، وهو لُحَيٌّ بْنُ حَارِثَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَامِرِ الْأَزْدِيِّ، وَكَانَتْ أُمُّهُ مِنْ جُرْهُمٍ. وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ دِينَ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَنَصَّبَ الْأَوْثَانَ، وَسَيَّبَ السَّائِبَةَ، وَوَصَّلَ الْوَصِيلَةَ، وَبَحَّرَ الْبَحِيرَةَ، وَحَمَى الْحَامِيَةَ. نَفَى جُرْهُمٌ مِنْ مَكَّةَ، وَتَوَلَّى حِجَابَةَ الْبَيْتِ بَعْدَهُمْ. وَقَدِمَ بِالْأَصْنَامِ مِنَ الشَّامِ إِلَى مَكَّةَ، وَنَصَبَهَا حَوْلَ الْكَعْبَةِ. كِتَابُ الْأَصْنَامِ، ص ٨.

٢. في «س»: «خيرهم». وفي «ص» والمطبوع: «خيرهم».

٣. في النسخ والمطبوع: «يحيى» بدل «لُحَيٍّ» والصواب ما أثبتناه.

فصل

في ذكر مذاهب أهل الأصنام، وذكر البيوت^١ والنيران^٢ المَعْظَمَة

[عبادة الأصنام في الهند والصين]

حكى الحسن بن موسى^٣ عن^٤ قوم ممن يعرفُ أمورَ العالمِ و يَبْحَثُ عن

١. في المطبوع: «بيوت» بدون الألف واللام.

٢. في «س» و المطبوع: «النيران» بدون واو العطف.

٣. هو أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي، من متكلمي الإمامية، و أحد كبار علماء المقالات. و هو ابن أخت أبي سهل النوبختي. كان يجتمع إليه جماعة من النقلة و المترجمين لكتب الفلسفة، مثل أبي عثمان الدمشقي، و إسحاق، و ثابت، و غيرهم. و كان جماعة للكتب، و قد نسخ بخطه شيئاً كثيراً. له من الكتب: الآراء و الديانات، و هو أشهر كتبه، لكنه مفقود، و كتاب فرق الشيعة، و الجامع في الإمامة، و الرد على المنجمين، و الرد على أصحاب المنزلة بين المنزلتين في الوعيد، و غيرها. الفهرست لابن النديم، ص ٢٢٥؛ رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٣.

٤. في النسخ و المطبوع: - «الحسن بن موسى عن». و الذي أثبتناه استفدناه من كتاب المعتمد لابن الملاحمي، ص ٨٢٢، حيث جاء فيه: «حكى الحسن بن موسى عن قوم ممن بحث عن أمور العالم و عرفها، منهم جعفر بن محمد المنجم أبو معشر: أن كثيراً من أهل الهند و الصين...» إلى آخر عبارات هذا الفصل. كما جاء في المغني عبارة قريبة من ذلك، حيث جاء فيه: «حكى الحسن بن موسى عن أبي معشر المنجم: أن كثيراً من أهل الهند و الصين...». المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٥٥.

قَصَصِهِمْ - منهم^١ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُنْجَمُ أَبُو مَعْشَرٍ^٢ : - أَنْ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْهِنْدِ
وَالصِّينِ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ الرُّبُوبِيَّةَ، وَيُقِرُّونَ بِأَنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً، وَكَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ
جِسْمٌ ذُو صُورَةٍ كَأَحْسَنِ الصُّوَرِ وَأَتَمَّ الْأَجْسَامِ^٣، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَجْسَامٌ لَهَا حُسْنٌ^٤،
وَأَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ مُحْتَاجِبُونَ بِالسَّمَاءِ؛ فَدَعَاهُمْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ اتَّخَذُوا أَصْنَامًا عَلَى
صُورَةِ اللَّهِ عِنْدَهُمْ، وَبَعْضُهُمْ^٥ عَلَى صُورَةِ الْمَلَائِكَةِ، فَكَانُوا يَعْبُدُونَهَا وَيُقَرِّبُونَ
الْقَرَابِينَ لَهَا؛ لِشَبَهِهَا عِنْدَهُمْ بِاللَّهِ، وَيَقْدَرُونَ فِيهَا أَنَّهَا تَنْفَعُهُمْ^٦.

فَلَمْ يَزَالُوا كَذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَهُمْ بَعْضُ مَنْ كَانَ عِنْدَهُمْ فِي قَبِيلِ^٧ الْأَنْبِيَاءِ: إِنَّ
الْأَفْلَاقَ وَالْكَوَاكِبَ أَقْرَبُ الْأَجْسَامِ^٨ إِلَى اللَّهِ، وَإِنَّهَا حَيَّةٌ نَاطِقَةٌ^٩، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ
تَخْتَلِفُ^{١٠} فِيمَا بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَهَا، وَإِنْ كُلُّ مَا يَحْدُثُ فِي الْعَالَمِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى قَدَرٍ مَا
يَجْرِي بِهِ حَرَكَاتُ الْكَوَاكِبِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ. فَعَظَّمُوهَا وَقَرَّبُوا لَهَا الْقَرَابِينَ لِيَنْفَعَهُمْ^{١١}.

١. في «س، ص» والمطبوع: «منه».

٢. هو أبو معشر جعفر بن محمد المنجم البلخي؛ صاحب التصانيف في النجوم والهندسة. كان محدثاً، ثم دخل في النجوم بعد أن صار ابن نَيْفٍ وأربعين، ثم تجاوز المائة. له من الكتب: الزيج، والمواليد، والقوانات، وطبائع البلدان، وغيرها. توفي بواسط سنة ٢٧٢ هـ. سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ١٦١؛ فهرست ابن النديم، ص ٣٣٥.

٣. في «س، ص» والمطبوع: «وَكَأْتَمُ الصَّنَامِ».

٤. في «س، ص» والمطبوع: - «حسن». وفي المغني: «أجسام حسنة».

٥. في المعتمد: «وبعضها».

٦. في «س» والمطبوع: «شفيعهم». وفي «ص»: «شفيعهم».

٧. في «س، ص» والمطبوع: «سبيل». وفي المغني: «حُكْم» بدل «قبيل». وفي المعتمد: «بمنزلة» بدل «في قبيل».

٨. في المعتمد: + «المرئية». وفي المغني: «مرتبة» بدل «الأجسام».

٩. في المغني: + «مدبرة». في «س، ص» والمطبوع: «يختلف».

١٠. في «س» والمطبوع: «لشفيعهم». وفي «س» والمطبوع: «لشفيعهم».

فَمَكَّنُوا عَلَى ذَلِكَ ذَهْرًا.

فلَمَّا رَأَوْا الكَوَاكِبَ تَخْفَى^١ بالنهارِ و في بعضِ أوقاتِ الليلِ - لِمَا يَعْزِضُ في
الهَوَاءِ مِنَ الغُيُومِ -، أَشَارَ عَلَيْهِمْ بعضُ رؤسائِهِم بأنْ يَجْعَلُوا لَهَا أَصْنَامًا؛ لِيَرَوْهَا في
كُلِّ وَقْتٍ. فَجَعَلُوا لَهَا أَصْنَامًا عَلَى عَدَدِ الكَوَاكِبِ الْكِبَارِ المشهورةِ، وَ هِيَ السَّبْعَةُ
الْمُتَحَيِّرَةُ^٢. فَكَانَ كُلُّ صَنَفٍ يُعَظِّمُ كَوْكَبًا مَعْلُومًا، وَ يُصَيِّرُ^٣ لَهُ جَنَسًا مِنَ الْقُرْبَانِ
خِلَافَ مَا لِلْآخَرِ، وَ اعْتَقَدُوا أَنَّهُمْ إِذَا عَظَّمُوا الْأَصْنَامَ تَحَرَّكَتِ الكَوَاكِبُ لَهُمْ بِمَا
يُحِبُّونَ^٤. وَ بَنَوْا لِكُلِّ صَنَمٍ بَيْتًا وَ هَيْكَلًا مُفْرَدًا، وَ سَمَّوْا ذَلِكَ الْبَيْتَ بِاسْمِ الكَوَاكِبِ^٥
- وَ زَعَمَ بعضُ النَّاسِ أَنَّ بَيْتَ اللَّهِ الْحَرَامِ كَانَ بَيْتَ رُحْلٍ، وَ إِنَّمَا بَقِيَ لِأَنَّ رُحْلًا يَدُلُّ^٦
عَلَى الْبَقَاءِ أَكْثَرَ مِنْ سَائِرِ الكَوَاكِبِ -، فَلَمَّا طَالَ عَهْدُهُمْ عَبَدُوا الْأَصْنَامَ عَلَى أَنَّهُمْ^٧
تُقَرَّبُهُمْ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى^٨، وَ أَلْفَوْا ذِكْرَ الكَوَاكِبِ.

فَلَمْ يَزَالُوا كَذَلِكَ حَتَّى ظَهَرَ «يُودَاشُفُ»^٩ بِلَادِ الْهِنْدِ، وَ كَانَ هِنْدِيًّا، وَ ذَلِكَ -

١. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ. وَ فِي النُّسخِ: «يَخْفَى».

٢. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْمَعْتَمَدِ.

٣. كَذَا فِي النُّسخِ جَمِيعًا. وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ حَاشِيَةِ «س»: «وَ يَنْحَر».

٤. فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «إِنَّمَا عَظَّمُوا الْأَصْنَامَ لِحَرَمَةِ الكَوَاكِبِ هُمْ يَحْتَاجُونَ» بَدَلُ «إِذَا عَظَّمُوا
الْأَصْنَامَ تَحَرَّكَتِ الكَوَاكِبُ لَهُمْ بِمَا يُحِبُّونَ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ وَ الْمَعْتَمَدِ.

٥. رَاجِعْ: تَفْسِيرَ الرَّازِيِّ، ج ٢، ص ١١٢؛ وَ ج ١٣، ص ٣٧؛ تَفْسِيرَ الْأَكُوسِيِّ، ج ٧، ص ١٩٦.

٦. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ. وَ فِي النُّسخِ: «تَدُلُّ».

٧. كَذَا فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ. وَ الصَّحِيحُ: «عَلَى أَتْهَا».

٨. فِي «د، ص»: - «زُلْفَى».

٩. «يُودَاشُفُ» كَذَا بِالْيَاءِ - آخِرُ الْحُرُوفِ -، وَ لَعَلَّهُ تَصْحِيفُ: «بُودَاشُفُ» بِالْبَاءِ - ثَانِي الْحُرُوفِ -،
وَ يُسَمَّى: «بُودَا». وَ وُلِدَ بُودَا حَوَالِي سَنَةِ ٥٦٣ قَبْلَ الْمِيلَادِ فِي الْهِنْدِ، وَ كَانَ يَنْتَمِي إِلَى طَبَقَةِ

[كما] زَعَمُوا - في أَوَّلِ سَنَةٍ مِنْ مُلْكِ «طَهْمُورِث» ^١ مَلِكِ فَارِسَ ^٢. فَادَّعَى ^٣ يُوذَاسُفُ النَّبُوَّةَ ^٤، وَأَمَرَهُمْ بِالزُّهْدِ، وَجَدَّدَ عِنْدَهُمْ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ وَالسُّجُودَ لَهَا. وَذَكَرَ ^٥ أَهْلُ فَارِسَ أَنَّ «جَم» ^٦.....

«الكشائرية» أي المقاتلين، وقد أحسن تدريبه على القتال، وتزوج وأنجب طفلاً، لكنه بعد ذلك هرب من القصر، وأخضع نفسه لأشد أنواع الرياضات مدة ست سنين، ثم ترك ذلك لأنه لم يجد فيه فائدة، وجلس في ظل شجرة وارفة، وصمم على أن لا يبرح ذلك المكان حتى يأتيه التنوير، فتنبه حينئذ إلى ظاهرة الموت والولادة المتكررة، وأنها لا تتوقف - لأن قانون «الكارما» (السبب والمسبب، أو العلة والمعلول) يقتضي ذلك؛ كي تكفر الأرواح عن ذنوبها السابقة -، فوجد أنه إذا عاش الإنسان حياة يسودها العدل الكامل والصبر والشفقة فسوف يتمكن من تجنب نفسه من العودة إلى الحياة، وسوف يدرك السكينة. فالسعادة مستحيلة، سواء في الدنيا أو في الآخرة، ولكن الذي يمكن أن نصيبه هو السكون والهمود البارد الذي سماه: «الزُفَافَا». فتوجه نحو المدينة المقدسة «بنارس»، وأخذ يبشر بالزُفَافَا. مات بوذا سنة ٤٨٣ قبل الميلاد. قصة الحضارة، ج ٣، ص ٦٤ - ٩٠؛ إكمال الدين، ص ٥٨٤ الهامش ١.

١. هو طهمورث بن ويجهان، من ملوك الفرس البشدايين. ملك بعد أوشهنج. قيل: إنه ابتنى سابور من فارس ونزلها، ودعا إلى ملة الصابئة. وبقي في الملك ثلاثين سنة، وقيل أربعين. وهو أول من كتب بالفارسية. وفي عهده ظهر بوذاسف. التنبيه والإشراف، ص ٧٥؛ الآثار الباقية، ص ١١٨؛ الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٦١.

٢. في «س، ص» والمطبوع: «فارسي».

٣. هكذا في المعتمد. وفي النسخ والمطبوع: - «فادعى».

٤. لم يدع بوذا النبوة والاتصال بالله تعالى، بل ادعى الاستنارة. راجع: قصة الحضارة، ج ٣، ص ٧٤. ولعل كلمة «النبوة» الواردة في المتن مصحفة من كلمة أخرى، مثل: «التنوير» أو «التنور»؛ ولعله لا يوجد تصحيح، وإنما كلمة «النبوة» تعكس تصور علماء المقالات من المسلمين حول بوذا، وأنه كان برأيهم يدعي النبوة.

٥. هكذا في المعتمد والمغني. وفي النسخ والمطبوع: «ذكر» بدون الواو.

٦. في المغني: «جمشيد». وهو جم أو جمشيد بن ويجهان أخو طهمورث؛ من ملوك الفرس

الْمَلِكِ أَوَّلَ مَنْ عَظَّمَ^١ النَّارَ، وَ دَعَا النَّاسَ إِلَى تَعْظِيمِهَا؛ قَالَ: «لَأَنْهَا تُشْبِهُ ضَوْءَ الشَّمْسِ وَالْكَوَاكِبِ»، قَالَ: «وَلَأَنَّ النُّورَ أَفْضَلُ مِنَ الظُّلْمَةِ». ثُمَّ اخْتَلَفَ النَّاسُ^٢ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَعَظَّمَ^٣ كُلُّ قَوْمٍ مَا يَزَوْنُ تَعْظِيمَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ^٤. ثُمَّ نَشَأَ عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ^٥، فَسَادَ قَوْمَهُ بِمَكَّةَ، فَاسْتَوَلَى عَلَى أَمْرِ الْبَيْتِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى مَدِينَةِ الْبَلْقَاءِ^٦ بِالشَّامِ، فَرَأَى قَوْمًا يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ، فَسَأَلَهُمْ عَنْهَا، فَقَالُوا: «هَذِهِ أَرْبَابٌ نَتَّخِذُهَا؛ نَسْتَنْصِرُ بِهَا فَنُنْصِرُ^٨، وَنَسْتَسْقِي^٩ فَنُسْقَى^{١٠}». فَطَلَبَ مِنْهَا^{١١} صَنَمًا، فَدَفَعُوا إِلَيْهِ هُبْلًا^{١٢}، فَصَارَ بِهِ إِلَى مَكَّةَ وَإِلَى الْكَعْبَةِ وَمَعَهُ إِسَافٌ وَ نَائِلَةٌ^{١٣}،

«البشداذيين، مَلَكٌ بعد طهمورث. و «جَم» بمعنى القمر، و «شيد» بمعنى الشعاع، سَمَّوهُ بِذَلِكَ لِحِمَالِهِ. قِيلَ: إِنَّهُ أَمَرَ بِصَنَاعَةِ السِّیُوفِ وَ الدَّرُوعِ مِنَ الْحَدِيدِ، كَمَا أَمَرَ بِغَزْلِ الْإِبْرِيسِمِ وَ الْقَطَنِ وَ الْكَتَّانِ. وَ قَدْ اخْتَلَطَتْ سِيرَتُهُ بِبَعْضِ الْخَرَافَاتِ. التَّنْبِيهِ وَ الْإِشْرَافُ، ص ٧٥؛ الْآثَارُ الْبَاقِيَّةُ، ص ١١٩؛ الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ، ج ١، ص ٦٤ - ٦٦.

١. هَكَذَا فِي الْمَعْتَمَدِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَعْظَمَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «النَّاسِ».

٣. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَعْظُمُ». وَ فِي «ص»: «تَعْظِيمُ».

٤. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: - «بِذَلِكَ».

٥. هَكَذَا فِي الْمَعْتَمَدِ، وَ هُوَ الصَّوَابُ كَمَا تَقَدَّمَ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بِحَيٍّ» بَدَلَ «لُحَيٍّ».

٦. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْمَعْتَمَدِ. وَ فِي النُّسخِ: «الْمَدِينَةُ».

٧. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْبَلْعَاءُ».

٨. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ. وَ فِي النُّسخِ: «فَيَنْصُرُ».

٩. فِي «س» وَ «وَسَقِي». وَ فِي «ص»: «فَتُسْقَى». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَنُسْتَسْقَى».

١٠. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْمَعْتَمَدِ. وَ فِي «د»: - «فَتُسْقَى». وَ فِي «س، ص»: «فَيُسْقَى».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْهُمْ».

١٢. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْهَيْلِ». وَ فِي «ص»: «أَسِيل».

١٣. تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَنْهُمَا فِي نِهَايَةِ الْفَصْلِ السَّابِقِ، فَرَاجِعْ.

و دَعَا النَّاسَ إِلَى تَعْظِيمِهَا وَ عِبَادَتِهَا، فَفَعَلُوا - وَ ذَلِكَ^١ فِيمَا يَزْعُمُ أَصْحَابُ التَّارِيخِ فِي أَوَّلِ مُلْكِ «سَابُورَ» ذِي الْأَكْتافِ^٢ - إِلَى أَنْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ فَأَخْرَجَتْ^٣.

[بيوت الأصنام]

و قَدْ قُلْنَا: إِنَّ الْبَيْتَ^٤ فِيمَا زَعَمَ الْمُخْبِرُونَ كَانَ لِرُحْلَ، وَ قَدْ كَذَّبُوا لَعَنَهُمُ اللَّهُ.
و مِنْ تِلْكَ الْبُيُوتِ السَّبْعَةِ^٥ الَّتِي كَانَتْ لِلْكُوكَبِ بَيْتٌ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ بِأَصْبَهَانَ،
عَلَى ثَلَاثِ^٦ فَرَسِيخٍ مِنْ مَدِينَتِهَا؛ فَكَانَتْ فِيهِ أَصْنَامٌ، إِلَى أَنْ^٧ أَخْرَجَهَا^٨ «كُشْتَايَسِبُ»^٩

١. في «س، ص» و المطبوع: «ذلك و» بدل «و ذلك».
٢. «سابور ذو الأكتاف» هو سابور بن هُرْمُز بن نَرْسي، من ملوك الفرس الساسانيين. مَلَكٌ وَ هُوَ صَغِيرُ السِّنِّ، فَطَمِعَتْ بِهِ الْمُلُوكُ وَ مِنْهُمْ الْعَرَبُ، فَسَارَ جَمْعٌ كَبِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى بِلَادِهِ وَ اسْتَقَرُّوا فِيهَا؛ فَلَمَّا بَلَغَ غَزَا الْعَرَبَ وَ غَوَّرَ عَلَيْهِمُ الْمِيَاهَ، وَ غَزَاهُ مَلِكُ الرُّومِ، وَ هُوَ يُولِيَانُوسَ فَأَعَانَتْهُ الْعَرَبُ، وَ أَقَامَ سَابُورُ عَلَى مَعَادَاةِ الْعَرَبِ لَا يَظْفَرُ بِأَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا خَلَعَ كَتْفَهُ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ: سَابُورُ ذَا الْأَكْتافِ. وَ كَانَ مُلْكُهُ اثْنَتَيْنِ وَ سَبْعِينَ سَنَةً. تَارِيخُ الْيَعْقُوبِيِّ، ج ١، ص ١٦١ - ١٦٢؛ التَّنْبِيهِ وَ الْإِشْرَافُ، ص ٨٧ - ٨٨؛ تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ١، ص ٤٩٠.
٣. في المَعْتَمَد: «فَأُحْرِقَتْ» بَدَلُ «فَأُخْرِجَتْ». وَ جَاءَ فِي الْمَعْتَمَدِ بَعْدَ ذَلِكَ: «ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى بُيُوتَ الْأَصْنَامِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْأَرْضِ، وَ مَوَاضِعَهَا مِنْ أَقَالِيمِ الْأَرْضِ، ثُمَّ ذَكَرَ بُيُوتَ النِّيرانِ، وَ لَا طَائِلَ فِي ذِكْرِهَا».
٤. أَيِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، صَانَهُ اللَّهُ مِنَ الْبَلَايَا.
٥. فِي «د، ص»: «التَّسْعَةُ».
٦. كَذَا فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ. وَ الصَّحِيحُ: «ثَلَاثَةٌ».
٧. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: - «إِلَى أَنْ». وَ فِي «ص»: «عَنْ» بَدَلُ «إِلَى أَنْ».
٨. فِي «د»: «أَخْرَجَهَا». وَ فِي «ص»: «إِخْرَاجَهَا».
٩. هُوَ كُشْتَايَسِبُ أَوْ كُيْشْتَايَسِبُ بْنُ لَهْرَاسِبٍ، أَحَدُ مُلُوكِ الْفُرْسِ الْكِيَانِيِّينَ، وَ هُوَ الَّذِي ظَهَرَ زَرَأُشْتُ فِي زَمَانِهِ، وَ دَعَاهُ إِلَى الْمَجُوسِيَّةِ فَقَبِلَهَا، وَ حَمَلَ أَهْلَ مَمْلَكَتِهِ عَلَيْهَا - وَ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى رَأْيِ الصَّابَةِ الَّتِي دَعَا إِلَيْهَا طَهْمُورُثُ -، وَ قَاتَلَ عَلَيْهَا حَتَّى ظَهَرَتْ. التَّنْبِيهِ وَ الْإِشْرَافُ، ص ٧٩؛ الْمَلَلُ وَ النَحْلُ، ج ١، ص ٢٣٦ - ٢٣٧؛ الْآثَارُ الْبَاقِيَّةُ، ص ١٢١.

الْمَلِكُ لِمَا^١ تَمَجَّسَ^٢، وَ جَعَلَهُ بَيْتَ نَارٍ.
و الثاني: البَيْتُ الَّذِي بُمُولَتَانِ^٣ مِنْ أَرْضِ الْهِنْدِ، وَ بِهِ أَصْنَامٌ.
و الْبَيْتُ الثَّالِثُ: بَيْتُ «سَدُوسَانَ»^٤ مِنْ الْهِنْدِ.
و هُمَا بَيْتَانِ عَظِيمَانِ عِنْدَهُمَا، يَأْتُونَهُمَا فِي أَوْقَاتٍ مِنَ السَّنَةِ.
و الْبَيْتُ الرَّابِعُ: هُوَ «التَّوْبَهَارُ»^٥، الَّذِي بَنَاهُ «مَنُوشَهَرُ»^٦ بِمَدِينَةِ بَلَخَ مِنْ خُرَاسَانَ
عَلَى اسْمِ الْقَمَرِ، فَلَمَّا ظَهَرَ الْإِسْلَامُ خَرَّبَهُ أَهْلُ بَلَخَ.
و بَيْتُ «عُمْدَانَ»^٧ الَّذِي بِمَدِينَةِ صَنْعَاءَ مِنْ مَدَنِ الْيَمَنِ، وَ كَانَ «الضَّحَاكُ»^٨ بَنَاهُ

١. في النسخ و المطبوع: «إلى». و ما أثبتناه من المصادر المعتمدة.

٢. في «س، ص» و المطبوع: «عجن».

٣. في «س» و المطبوع: «بمُلتان». و هو صحيح أيضاً. و مُولتان أو مُلتان: مدينة في بلاد الهند بالقرب من عَرَنَة، و بها صنم يعظمه الهند و يُحْتَجُّونَ إليه من أقصى البلاد. و قد فُتِحَتْ في عهد الوليد بن عبد الملك. معجم البلدان، ج ٥، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

٤. في مروج الذهب: «مندوسان».

٥. راجع وصف هذا المعبد في: معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٠٧ و ما بعدها.

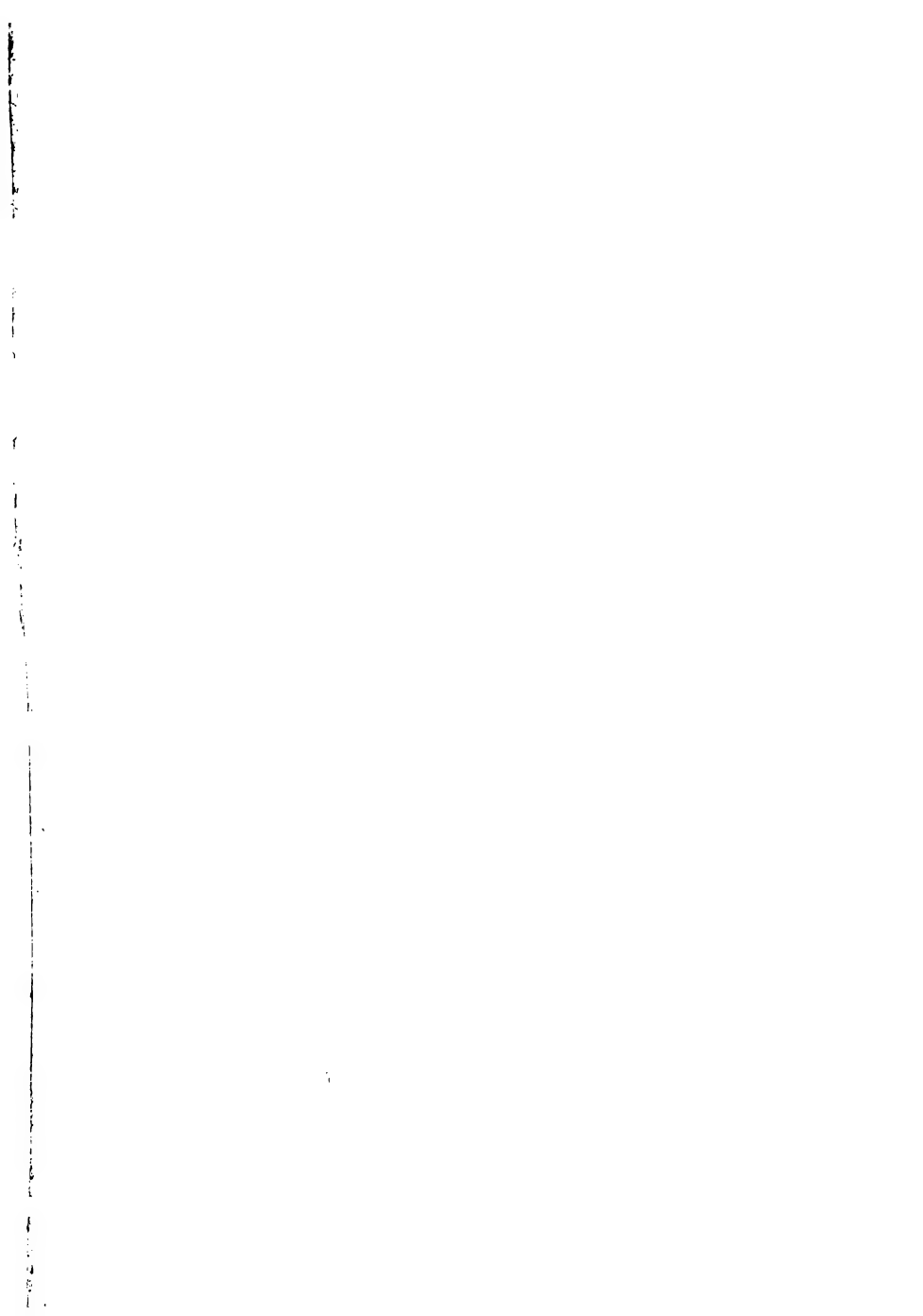
٦. هو منوشهر بن إيزج بن أفريدون؛ أحد ملوك الفرس البيشدازيين. و الفُرس تعظم أمره، و ترفع من شأنه. و كان له سبعة أولاد، ترجع إليهم أكثر شعوب فارس في أنسابها و سائر طبقات ملوكهم؛ فهو كالشجرة في النسب للفرس. التنبيه و الإشراف، ص ٧٨؛ الآثار الباقية، ص ١١٩، ١٢٢؛ تاريخ الطبري، ج ١، ص ٢٦٥.

٧. عُمْدَان: اسم جبل أو موضع. معجم البلدان، ج ٤، ص ١٥٣؛ الآثار الباقية، ص ٤٢.

٨. «الضَّحَاكُ» هُوَ بَيُّوْرَاسَبُ بْنُ أَرُونْدَاسَبَ؛ مِنْ مُلُوكِ الْفُرسِ الْبِيشْدَاذِيَّيْنَ، مُلْكٌ بَعْدَ جَمٍّ. وَ مِنْ أَخْبَارِهِ مَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ حَيَّتَيْنِ كَانَتَا فِي كَتْفَيْهِ تَعْتَرِيَانِهِ، لَا تَهْدَأُ إِلَّا بِأَدْمَغَةِ النَّاسِ. وَ قَالَ الْكَثِيرُ مِنْ أَهْلِ الْكُتُبِ: إِنَّهُمَا كَانَتَا لِحِمَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ عَلَى كَتْفَيْهِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كُرَاسُ الثَّعْبَانِ، وَ كَانَ يَسْتَرْهُمَا بِالنِّيَابِ. وَ لَمَّا عَظُمَ بَغْيُهُ ظَهَرَ رَجُلٌ مِنْ أَصْبَهَانَ يُدْعَى «كَابِي» (كَاوَه) فَدَعَا النَّاسَ إِلَى خَلْعِهِ وَ تَمْلِكِ أَفْرِيدُونَ، فَاتَّبَعَهُ الْعَوَامُّ وَ كَثِيرٌ مِنَ الْخَوَاصِّ، وَ تَمَكَّنَ مِنْ خَلْعِهِ. التَّنْبِيهِ وَ الْإِشْرَافُ، ص ٧٥؛ الْآثَارُ الْبَاقِيَّةُ، ص ١٢٢؛ الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ، ج ١، ص ٧٤.

على اسم الزهرة، و خَرَّجَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ.
و بَيَّتُ «كاؤسان»، بناه «كاؤس»^١ الْمَلِكُ؛ بِنَاءً عَجِيباً^٢ عَلَى اسْمِ الشَّمْسِ،
بِمَدِينَةٍ^٣ فَرَّغَانَةٍ مِنْ مُدُنِ خُرَاسَانَ، خَرَّجَهُ الْمُعْتَصِمُ^٤.
و أَمَّا يَبُوتُ النَّارِ فَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَ أَوَّلُ مَنْ رَسَمَ لَهَا بَيْتاً - فِيمَا يَزْعُمُونَ - «أَفْرِيدُون»^٥؛
وَجَدَ نَاراً يُعْظَمُهَا أَهْلُهَا، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى خُرَاسَانَ.
وَ اتَّخَذَ «بَهْمَنُ»^٦ بَيْتاً بِسِجِسْتَانَ^٧ يُسَمَّى: «كَرْكُو»^٨.

١. هو كاؤس أو كيكائوس بن كيغبادة، من ملوك الفُرس الكيانيين. مَلَكَ بعد كيغبادة، و كان يسكن بناوحي بلخ. و كانت له وقعات كثيرة مع أفراسياب مَلِكِ التُّرْك. و غزا اليَمَنَ فلقية ذو الأذعار في جَمِيرٍ و قحطان، فظفر به و حبسه في بئر، إلى أن تمكن رُسْتَمُ الشَّديدُ بن داستان من تحريره بعد أن اصططح مع ذي الأذعار، و أعاده إلى المُلْك. الآثار الباقية، ص ١٢١ - ١٢٢؛ الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٢٤٥؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ق ١، ص ١٥٩.
٢. في «س، ص» و المطبوع: «بناه أعجبنا» بدل «بناء عجيباً».
٣. هكذا في الملل و النحل. و في «س، ص» و المطبوع: «شهر المدينة». و في «د»: «أشهر مدينة» كلاهما بدل: «الشمس بمدينة».
٤. في «س، ص» و المطبوع: «معتصم» بدون الألف و اللام.
٥. هو أفريدون بن أنغيان، من ملوك الفُرس البيشدازيين، و هو من وُلد جَم، مَلَكَ بعد خلع الضحَّاك. الآثار الباقية، ص ١١٩، ١٢٢؛ الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٨٣.
٦. «بَهْمَنُ» هو أَرْدَشِيرُ بَهْمَنُ بْنُ إِسْفَنْدِيَارَ بْنِ كُشتاسبِ بْنِ لُهراسبِ؛ أحد ملوك الفُرس الكيانيين. مَلَكَ بعد جدِّه كُشتاسبِ. كان مظفراً في مغازيه، و كان ملوك الأرض يحملون إليه الإتاوة. و هو أبو «دارا» الأكبر. التنبيه و الإشراف، ص ٨٢؛ الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٢٧٨.
٧. في النسخ و المطبوع: - «و اتخذ بهمن بيتاً بسجستان»، و ما أثبتناه استفدناه من الملل و النحل.
٨. هكذا في الملل و النحل. و في النسخ و المطبوع: «كركوا». و جاء في معجم البلدان، ج ٤، ص ٥٣: «كَرْكُوَيْه: مدينة من نواحي سِجِسْتَانَ، فيها بيتُ نارٍ مُعْظَمٌ عند المجوس». و في «ص»: «أبحو. تَمَّتْ [كذا] الكتاب بعون الملك الوهاب، و الحمد لله رب العالمين». و في «س» و المطبوع: «أبحوا. تَمَّ [و في «س»: «تَمَّتْ»] الكتاب، و الحمد لله رب العالمين».



فهرس المطالب

٥	الفهرس الإجمالي
٧	تتمة الرسائل الكلامية

(٣٨) مسألة في الدليل على أن الجواهر مدركة

٩	مقدمة التحقيق
١٠	عنوان الرسالة
١٠	مخطوطات الرسالة
١٣	مسألة في الدليل على أن الجواهر مدركة

(٣٩) مسألة في علة استحفاقه تعالى المدح على تركه القبيح

١٧	مقدمة التحقيق
٢١	عنوان الرسالة
٢١	مخطوطات الرسالة
٢٣	مسألة في علة استحفاقه تعالى المدح على تركه القبيح

(٤٠) مسألة في أن التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث

٣٥	مقدمة التحقيق
٣٦	عنوان الرسالة
٣٧	مخطوطات الرسالة
٣٩	مسألة في أن التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث

(٤١) مسألة في الألم و وجه الحسن فيه

٤٥	مقدمة التحقيق
٤٧	نسبة الرسالة و عنوانها
٤٧	مخطوطات الرسالة
٤٩	مسألة في الألم و وجه الحسن فيه
٤٩	في بيان حدّ الظلم
٥١	من وجوه حسن الألم أن يفعل للاعتبار
٥١	أقسام الألم من حيث الوجوه التي يقع عليها
٥٥	تقسيم آخر للألم من حيث الوجوه التي يقع عليها

(٤٢) مسألة في سبب تقديم أوليّة وجوب النظر على أصل وجوبه

٦١	مقدمة التحقيق
٦٣	عنوان الرسالة
٦٤	مخطوطات الرسالة
٦٧	مسألة في سبب تقديم أوليّة وجوب النظر على أصل وجوبه

(٤٣) مسألة في أن الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل

٧١	مقدمة التحقيق
٧٤	عنوان الرسالة
٧٤	مخطوطات الرسالة
٧٧	مسألة في أن الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل

(٤٤) مسألة في إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل

٨١	مقدمة التحقيق
٨٢	عنوان الرسالة
٨٣	مخطوطات الرسالة

مسألة في إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل ٨٥

(٤٥) مسألة في مناقشة الدليل على أن الجوهر ليس محدثاً بمعنى

مقدمة التحقيق ٩١

عنوان الرسالة ٩٢

مخطوطات الرسالة ٩٣

مسألة في مناقشة الدليل على أن الجوهر ليس محدثاً بمعنى ٩٥

(٤٦) مسألة في وجه المناسبة بين الأفعال الشرعية وما هي لطف فيه

مقدمة التحقيق ٩٩

عنوان الرسالة ١٠٠

مخطوطات الرسالة ١٠١

مسألة في وجه المناسبة بين الأفعال الشرعية وما هي لطف فيه ١٠٣

(٤٧) مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة

مقدمة التحقيق ١٠٩

محتوى الرسالة ١٠٩

نسبة الرسالة ١١٣

مخطوطات الرسالة ١١٤

مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة ١١٧

في بيان سقوط التكليف عن أهل الآخرة ١١٨

في بيان أن معارف أهل الآخرة ضرورية ١١٩

أفعال أهل الآخرة ١٢٦

(٤٨) مناظرة أبي العلاء المعري مع الشريف المرتضى

مقدمة التحقيق ١٣١

١٣٢	نسبتها إلى المؤلف
١٣٥	مخطوطات الرسالة
١٣٧	مناظرة أبي العلاء المعري مع الشريف المرتضى
١٣٧	نص المناظرة
١٤٠	شرح الشريف المرتضى للمناظرة

(٤٩) المسائل المقدسيات

١٤٩	مقدمة التحقيق
١٥٣	مخطوطات الرسالة
١٥٥	المسائل المقدسيات

(٥٠) مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار

١٦١	مقدمة التحقيق
١٦٤	عنوان الرسالة
١٦٤	مخطوطات الرسالة
١٦٧	مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار

(٥١) مسألة في المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء

١٧٣	مقدمة التحقيق
١٧٧	عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف
١٧٨	مخطوطات الرسالة
١٧٩	مسألة في المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء ﷺ

(٥٢) دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء

١٨٩	مقدمة التحقيق
١٩٣	عنوان الرسالة

١٩٣مخطوطات الرسالة
١٩٥دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء ﷺ
١٩٥شبهة للبراهمة
١٩٥الجواب
١٩٨جواب آخر

(٥٣) مسألة في ميراث الأنبياء

٢٠٥مقدمة التحقيق
٢٠٦مخطوطة الرسالة
٢٠٧مسألة في ميراث الأنبياء ﷺ

(٥٤) الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة

٢١٣مقدمة التحقيق
٢١٤محتوى الرسالة
٢١٦مخطوطات الرسالة
٢١٩الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة
٢٢٠إجماع الإمامية على وجوب معرفة الأئمة ﷺ
٢٢٠إجماع الأئمة على وجوب معرفة الأئمة ﷺ وفضلهم
٢٢٢إجماع الأئمة على لزوم تعظيم الأئمة ﷺ وإكبارهم
٢٢٤دفع شبهة في المقام

(٥٥) مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر

٢٣١مقدمة التحقيق
٢٣١نسبتها إلى المؤلف
٢٣٢مخطوطة الرسالة
٢٣٣مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر: بالإمامة دون سائر أهل البيت

(٥٦) مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام

- ٢٤٥..... مقدمة التحقيق
- ٢٤٩..... نسبتها إلى المؤلف
- ٢٤٩..... مخطوطات الرسالة
- ٢٥١..... مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام

(٥٧) مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته وعدمه

- ٢٥٩..... مقدمة التحقيق
- ٢٦٣..... محتوى الرسالة و نسبتها إلى المؤلف
- ٢٦٥..... مخطوطات الرسالة
- ٢٦٧..... مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته وعدمه

(٥٨) مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته

- ٢٧١..... مقدمة التحقيق
- ٢٧٣..... نسبتها إلى المؤلف
- ٢٧٣..... مخطوطات الرسالة
- ٢٧٥..... مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته

(٥٩) مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمّتهم

- ٢٧٩..... مقدمة التحقيق
- ٢٨٠..... مخطوطة الرسالة
- ٢٨١..... مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمّتهم عليهم السلام

(٦٠) مسألة في علّة خذلان أهل البيت وعدم نصرتهم

- ٢٨٩..... مقدمة التحقيق
- ٢٩١..... ملاحظة

- مخطوطات الرسالة ٢٩٢
- مسألة في علة خذلان أهل البيت عليهم السلام وعدم نصرتهم ٢٩٥
- في بيان الوجه في دعاء الأئمة على من ظلمهم ٣٠٩

(٦١) مسألة في الجواب عن الشُّبُهات الواردة في خبر الغدير

- مقدمة التحقيق ٣١٥
- محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلف ٣١٦
- مخطوطات الرسالة ٣١٧
- مسألة في الجواب عن الشُّبُهات الواردة في خبر الغدير ٣١٩
- تقرير دلالة حديث الغدير على الإمامة ٣٢٢

(٦٢) مسألة في علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر

- مقدمة التحقيق ٣٢٧
- محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلف ٣٢٧
- مخطوطات الرسالة ٣٣٠
- مسألة في علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر ٣٣١

(٦٣) مسألة في علة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقه بعد...

- مقدمة التحقيق ٣٤١
- مخطوطات الرسالة ٣٤٤
- مسألة في علة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقه بعد الرسول صلى الله عليه وآله ٣٤٥

(٦٤) إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

- مقدمة التحقيق ٣٥٥
- محتوى الرسالة ٣٥٥

٣٥٨	نسبتها إلى المؤلف
٣٥٩	من فوائد المخطوطات
٣٦١	مخطوطات الرسالة
٣٦٥	إنكاح أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> ابنته من عمر
٣٦٨	إنكاح النبي <small>صلى الله عليه وآله</small> ابنتيه عثمان و نكاحه عائشة و حفصة
٣٧٥	حق القول في إنكاح أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> ابنته من عمر

(٦٥) مسألة أخرى حول إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

٣٨٣	مقدمة التحقيق
٣٨٤	مخطوطات الرسالة
٣٨٥	مسألة أخرى حول إنكاح أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> ابنته من عمر

(٦٦) المسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام

٣٩١	مقدمة التحقيق
٣٩٢	محتوى الرسالة
٣٩٣	مخطوطات الرسالة
٣٩٥	المسألة في تفضيل فاطمة <small>عليها السلام</small>

(٦٧) مسألة في فذك

٣٩٩	مقدمة التحقيق
٤٠١	مخطوطات الرسالة
٤٠٣	مسألة في فذك

(٦٨) مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام

٤٠٩	مقدمة التحقيق
٤١١	مخطوطات الرسالة

٤١٣..... مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام

(٦٩) رسالة في غيبة الحجّة

- ٤١٧..... مقدّمة التحقيق
- ٤١٨..... نسبتها إلى المؤلّف
- ٤١٩..... مخطوطات الرسالة
- ٤٢١..... رسالة في غيبة الحجّة
- ٤٢٢..... وجوب الإمامة في كلّ زمان
- ٤٢٣..... وجوب عصمة الإمام
- ٤٢٣..... إثبات إمامة صاحب الزمان عليه السلام
- ٤٢٤..... بيان الوجه في الغيبة
- ٤٢٦..... بيان الفرق بين غيبة الإمام وعدمه
- ٤٢٨..... بيان حال الحدود في عصر الغيبة

(٧٠) فصل في الغيبة

- ٤٣٣..... مقدّمة التحقيق
- ٤٣٥..... مخطوطات الرسالة
- ٤٣٧..... فصل في الغيبة

(٧١) فصل: في الإمامة بعد القائم عليه السلام

- ٤٤١..... مقدّمة التحقيق
- ٤٤٢..... مخطوطات الرسالة
- ٤٤٣..... فصل في الإمامة بعد القائم عليه السلام

(٧٢) مسألة في الرّجعة من جملة «الدّمشقيّات»

- ٤٤٧..... مقدّمة التحقيق
- ٤٤٨..... محتوى الرسالة

- ٤٤٩..... مخطوطات الرسالة
- ٤٥١..... مسألة في الرجعة من جملة «الدُّشَقِيَّات»
- ٤٥١..... في بيان إمكان الرجعة و وقوعها
- ٤٥٢..... عدم منافاة الرجعة للتكليف

(٧٣) مسألة في حكم عبادة ولد الزنا

- ٤٥٩..... مقدّمة التحقيق
- ٤٦١..... نسبتها إلى المؤلّف
- ٤٦٢..... مخطوطات الرسالة
- ٤٦٣..... مسألة في حكم عبادة ولد الزنا

(٧٤) أقاويل العرب في الجاهليّة، ومذاهب عبدة الأصنام

- ٤٦٧..... مقدّمة التحقيق
- ٤٦٩..... مخطوطات الرسالة
- ٤٧١..... أقاويل العرب في الجاهليّة، ومذاهب عبدة الأصنام
- ٤٧١..... ١. فصل في أقاويل العرب في الجاهليّة أديان العرب ومذاهبهم
- ٤٧٢..... الموحّدون من العرب
- ٤٧٨..... المؤمنون بالبعث من العرب
- ٤٨١..... سائر أصناف العرب
- ٤٨٢..... عبادة الأصنام عند العرب
- ٤٨٣..... أصنام العرب
- ٤٨٦..... ٢. فصل في ذكر مذاهب أهل الأصنام، وذكر البيوت والنيّان المعظّمة
- ٤٨٦..... عبادة الأصنام في الهند والصين
- ٤٩١..... بيوت الأصنام